


مستقبل حقوق الإنسان

3rd Edition

تأليف: أوبندرا باكسي
ترجمة: محمد علي فرج



2207



هذا العمل الذي حرص كثيرون على اقتنائه يعيد اختبار الخطاب المعاصر بشأن طبيعة حقوق الإنسان. وهو يوفر قراءة بديلة لهذا الخطاب بالتركيز على الفئات التي تعيش في حالة نضال أو المجتمعات الواقعة في حالة مقاومة. ويستطرق المؤلف في كتابه قضايا معاصرة مثل نضال المرأة من أجل تأنيث مفهوم حقوق الإنسان، والنقد ما بعد الحداثي لمصطلح "حقوق الإنسان" العالمي، وتأثير العولمة على حركة حقوق الإنسان. وتتضمن الطبعة الثالثة من هذا العمل مقدمة جديدة بها اختلاف جوهرى عن الطبعتين السابقتين؛ حيث إنها تمهد لمزيد من الجدل بشأن الموضوعات الرئيسية للكتاب. هذه الطبعة مفيدة للأكاديميين ودارسى حقوق الإنسان والقانون والعلوم السياسية وصناع القرار والنشطاء.

مستقبل حقوق الإنسان

المركز القومي للترجمة
تأسس في أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور
مدير المركز: رشا إسماعيل

- العدد: 2207
- مستقبل حقوق الإنسان
- أويندرا باكسي
- محمد علي فرج
- اللغة: الإنجليزية
- الطبعة الأولى 2014

هذه ترجمة كتاب:

The Future of Human Rights – 3rd Edition

By: Upendra Baxi

Copyright © Upendra Baxi & Oxford University Press, 2006

Arabic Translation © 2014, National Center for Translation

All Rights Reserved

حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمركز القومي للترجمة
شارع الجبلية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة.

ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.

E-mail: nctegypt@nctegypt.org Tel: 27354524 Fax: 27354554

مستقبل حقوق الإنسان

تأليف : أوبندرا باكسي

ترجمة : محمد علي فرج



2014

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشؤون الفنية

باكسى ، أويندرا .

مستقبل حقوق الإنسان / تأليف : أويندرا باكسى،

ترجمة : محمد على فرج

ط ١- القاهرة : المركز القومى للترجمة، ٢٠١٤

٥٠٨ ص، ٢٤ سم

١- حقوق الإنسان .

(أ) فرج، محمد على (مترجم)

٣٢٣،٤

(ب) العنوان

رقم الإيداع ٣٧٢١ / ٢٠١٤

I.S.B.N. 978-977-718-650-6 الترقيم الدولى

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومى للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربى وتعريفه بها ، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافتهم ، ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز .

المحتويات

7 مقدمة للطبعة الثالثة
35 مقدمة للطبعة الثانية
53 شكر
59 الفصل الأول : هل هو عصر حقوق الإنسان ؟
105 الفصل الثاني : مفهومان لحقوق الإنسان "حديث و"معاصر".
143 الفصل الثالث : ممارسات نشاط حقوق الإنسان المعاصرة
199 الفصل الرابع : هل هي حقوق إنسان كثيرة للغاية أم قليلة للغاية ؟
227 الفصل الخامس : نقد الحقوق: سياسة الهوية والاختلاف
291 الفصل السادس : ما الحى والميت فى المذهب النسبى (النسبوية) ؟
351 الفصل السابع : حركات حقوق الإنسان وأسواق حقوق الإنسان
401 الفصل الثامن : نشوء النموذج البديل لحقوق الإنسان
463 الفصل التاسع : أساسيات السوق: أخلاقيات الأعمال على منبج حقوق الإنسان.

مقدمة للطبعة الثالثة

مما يثلج الصدر حقيقة أن منحى الطلب على هذا العمل مازال ينمو بارتفاع نسبي... وأمل أن تسهم هذه الطبعة من هذا الكتاب ورقى الغلاف فى التعليم والبحوث والنضال الفعال من أجل سبر أغوار الآفاق المستقبلية الغامضة لحقوق الإنسان فى عالم مفرط فى التوجه نحو العولمة.

ومقاوما لإغراء إعادة الكتابة، (من المدهش أن صياغة مر عليها عام واحد بالكاد تتطلب الكثير من المراجعة)، أنتهز هنا الفرصة لإزالة بعض الأخطاء المطبعية، وأصلح القليل من الغلطات المرجعية الفاضحة التى كان ينبغى ألا تقع بالأساس. كل الاعتذار للقراء على تلك السقطات التحريرية.

إن المجالات التى لم نتطرق إليها بصورة كاملة فى هذا العمل (خاصة "حروب الإرهاب" والتنمية وما بعد الإنسان ومهام النظرية الاجتماعية العامة لحقوق الإنسان) تشكل الآن موضوعا لعمل مصاحب بعنوان "حقوق الإنسان فى عالم ما بعد الإنسان: مقالات نقدية: (دلهى، أو. يو. بى، ٢٠٠٧) Human Rights in a Posthuman World: Critical Essays (Delhi, OUP, 2007). ويسهم الفصل السادس من ذلك العمل بدرجة أكبر فى مهام النقد الذاتى التى بدأت بالفعل فى مقدمة للطبعة الثانية من العمل الحالى.

وأتمنى أن تعطى هذه المساحة المختصرة انطبعا بخبرة استثنائية. تشرفت بدعوة إلى مناقشة كتاب شهدت حضورا كبيرا فى كلية كرايست للقانون (بنجالور، ه أبريل ٢٠٠٧). وعقدت المناقشة برعاية مشتركة من الكلية ومركز دراسة الثقافة والمجتمع (سى. اس. سى. اس). وقد أولى أرفيند نارين Arvind Narin (مبتدى القانون

البديل، بنجالور) وداتاثريا سبانارا سيمها Dattathreya Subbanarasimha (كلية كرايست للقانون) وسيثارامام كاكارالا Sitharaman Kakarala سى. إس. سى. أس) ببعض التعليقات المثيرة على هذا الكتاب فى أثناء النقاش الذى أعقب الجلسة. كما أبدى العديد من الحضور البارزين اهتمامهم بإزاء مجموعة من النقاط (*).

وتساءل سيثارامام كاكارالا بتهذيب حازم بشأن الفرق الذى أضعه بين "سياسة حقوق الإنسان" و "السياسة من أجل حقوق الإنسان". ووجهة نظره لم تقل بأن هذا التفريق غير قابل للتطبيق أو غير مرغوب فيه، وإنما قالت بأنه غير ملائم.

وحقا، فإنه بعد هذه النقطة نجح لورانس ليانج Lawrence Liang الذى كان من ضمن الحضور فى مضايقتى عندما طلب منى أن أوضح السياسات التأليفية التى تدعم هذا التفريق ! وتساءل أرفيند Arvind عن وجود أو غياب الصوت الثانوى والذاكرة الثانوية. ولم يفهم داتاثريا Dattathreya الصوت المميز للأنثروبولوجيا بجنوب آسيا. وأبدى العديد من الزملاء الحضور قلقهم إزاء وثاقة الصلة بين دراسات النظرية التاريخية والاجتماعية المتعلقة بحقوق الإنسان من جانب ومهام المقاومة لما يقع يوميا من إساءة معاملة للإنسان، وانتهاك له ولحقوقه من جانب آخر. أجنده غنية بحق ! أضع بين أيديكم هنا بعض الملاحظات بهدف إثراء مزيد من النقاش.

مسألة السياسات

إن مسألة السياسات المتمثلة فى الجهود المتصلة، أو المتقطعة لممارسات الهيمنة والسيطرة والقوة المضادة، هى بالطبع أساسية ويناقشها هذا الكتاب فى مواقع

(*) مازلت مدينا لمويل أدليمان Samuel Adleman لقراءته بعين نقدية النسخة قبل الأخيرة من هذه المقدمة، وقد دفعه إصراره على جدوى وقيمة التفريق بين "سياسة حقوق الإنسان" و "السياسة من أجل حقوق الإنسان" إلى أن يقترح أيضا بأن تسلم هذه المقدمة بإيماءات مغرطة من شأنها أن تجعل من هذا التفريق؟

كثيرة مختلفة^(١). ولاشك في أن منطقيات حقوق الإنسان المعاصرة، ولغائه وخطابه توفر عنصرا حاسما في تقييم شرعية ممارسات القوة السياسية (على كل المستويات بدءا من العالمى وانتهاء بالفارق فى المحلية) وصفات العدالة لأنساق التعاون الاجتماعى (مثل: الأسرة والسوق والحركات الاجتماعية وحركات حقوق الإنسان). وبذلك ظهر ضرب جديد من السياسات المعيارية، لكنه ملئ بالصراعات والتناقضات المتعلقة بمسائل مثل تعريف "الإنسان" ومعنى أن يكون له "حقوق" والخلاف بشأن طبيعة حقوق الإنسان وعدده، وحدوده، ونطاقه^(٢). وكل ذلك فى خضم صراع لا ينتهى، ولا طائل من ورائه بشأن "عالمية" تلك الحقوق^(٣).

وظهرت القوة والمقاومة فى إطار لغة بديلة للسياسات المعيارية فى حقبة ما قبل حقوق الإنسان من خلال العديد من الأفكار مثل العدالة والسلوك الحقوقي (سواء بالنسبة للحكام أو المحكومين) والمسئولية الأخلاقية لتجنب التسبب فى إيذاء الآخرين فى سياق الحياة اليومية وفضائل الشرف والشهامة (التي مازال يزدهر بها إلى يومنا هذا أدب ونصوص القانون الدولى والتدخل الإنسانى والحروب).

ويخطئ المبشرون بحقوق الإنسان^(٤) خطأ كبيرا، عندما يعلنون من قدر لغات حقوق الإنسان المعاصرة العلمانية، لتكون فوق مرتبة اللغات الأخلاقية، على سبيل أنها

(١) الفصل الثانى (نموذج حقوق الإنسان الحديث والمعاصر) والفصل الثالث (استكشاف الممارسات المختلفة لنشاط حقوق الإنسان) والفصل السابع (التعذب بسبب تحول حركات حقوق الإنسان إلى أسواق لحقوق الإنسان) والفصل الثامن والتاسع (التعامل مع العولة الاقتصادية المعاصرة ونظام مختلف لحقوق الإنسان تطالب به حاليا ويمثل الفم الشركات متعددة الجنسيات وغيرها من كيانات الأعمال). كما يناقش الفصل الخامس مشكلة الفعل الانعكاسى - نظريا وتطبيقا - لحقوق الإنسان التى يزيد توجيهها فى أنحاء العالم نحو قضايا الهوية والاعتراف، وغالبا ما يكون ذلك على حساب العدالة فى إعادة توزيع الثروة داخل الدول.

(٢) ملحوظة رقم (١٢) فى الفصل الأول تشرح باختصار هذه الفروق.

(٣) طالع الفصل الخامس.

(٤) طالع صفحات رقم (٨٩ - ٩٠) التى توضح الممارسات التبشيرية لحقوق الإنسان.

شاملة على كل أشكال السياسات المعيارية. ومن الواضح أن ثمة أفكاراً أصولية سائدة على حساب تلك الملازمة لحقوق الإنسان مثل العدالة والعناية بالنفس والمسئولية تجاه الآخر. وتبقى على المحك بدرجة متزايدة مسألة الأشكال أو الصور الدينية والروحية للسياسات المعيارية التي تبحث في "السيطرة" الناشئة للغات حقوق الإنسان^(٥). المثلة بصور متعددة، وكأنها دين مدني جديد؛ حيث إن بعدى الدين والروحانية يمثلان بعض الصور الجديدة للاهوت الجيوسياسي^(٦).

ومن ثم يبقى ضرورياً التشديد على أنه على الرغم من توفير لغات حقوق الإنسان مساحة لافتة لاستبيان مدى بربرية القوة والهيمنة، فإن تلك اللغات في ذات الوقت لم تستنفذ نطاق السياسات المعيارية. كما توجد طرق تقييم أخرى، لكنها غالباً ما تبقى في صراع مع اللغات الأخلاقية لحقوق الإنسان. ويحدد العمل الذي بين أيديكم ست لغات لحقوق الإنسان المعاصرة لا تشكل كل النطاق السياسي القضائي^(٧). وطرحا للمزيد من التساؤل بشأن "عدالة الحقوق"^(٨)، اقترح - تماماً كما يجوز لأي أحد - بضرورة الحاجة لليقظة المستمرة إزاء الافتراض بأن أسس حقوق الإنسان ومعاييرها، أو حتى القيم والمشاعر تبرر على الفور نفسها بلغة تحقيق الإنعاش أو الخدمة الاجتماعية

(٥) أتحدث على وجه الخصوص في الفصل الأول عن "اللغات" و "اللغات البديلة" و "اللهجات" الخاصة بحقوق الإنسان على سبيل لفت الانتباه إلى الحديث الكثير، الذي يتعذر اختزاله عن حقوق الإنسان. إن ذلك يساعدنا على طرح التساؤلات بشأن صور "هيمنة" الحديث عن حقوق الإنسان وما يقابلها من صور. وعلاوة على ذلك، فإن لغات حقوق الإنسان تتضمن إشارة إلى ما أسميه "المنطق" و "المنطق الموازي" لحقوق الإنسان. هذا يحتاج لتأكيد مستمر.

(٦) طالع جون ميلبانك John Milbank في عمل بعنوان "اللاهوت الجيوسياسي : الاقتصاد والدين والإمبراطورية في أعقاب ١١ سبتمبر /أيلول " Geopolitical Theology: Economy, Religion and Empire After 9/11". أشير هنا إلى المسودة التي نشرت على الإنترنت من هذا التحليل الأولي.

(٧) طالع الصفحات من (١٠ - ٢٤) بالإضافة للفصل الخامس.

(٨) طالع الصفحات من (١٢٤ - ١٤٧) بالإضافة للفصل السادس.

المنظمة لتحسين الأحوال الإنسانية أو الاجتماعية باعتبارها شكلاً مميزاً من حالات الرفاهية، أو بلغة أنها تخدم مهام النظم الاجتماعية العادلة وطنياً وإقليمياً وعالمياً^(٩).

وتبقى لغات العدالة مستقلة نسبياً عن لغات حقوق الإنسان. ووفقاً لذلك يفترض هذا العمل ويطرق مختلفة الحاجة لدراسة أعمق عن النظريات والمهام والصراعات من أجل تلك العدالة على الأقل من وجهة النظر الصارمة للشعوب، التي عانت على مدار الأجيال وما زالت. إن ما سبق يقودنا لطرح المزيد من الأساليب لجعل سياسات حقوق الإنسان المعيارية الجديدة أكثر ملاءمة - مقارنة بما كانت عليه - لمهام وظروف صنع أو تحقيق العدالة كما هو مأمول.

وسواء ذكر ذلك من قبل بصورة كاملة - بدرجة أكثر أو أقل - علينا أن نهتم بنوعين من الجهود السياسية. وحدد مايكل بوراوى Michael Burawoy هذين النوعين فى سياق النظم الصناعية الواقعة تحت الاشتراكية والرأسمالية باعتبارها طرقاً لـ "إنتاج السياسات" و "سياسات الإنتاج"^(١٠). واعتقد بأن هذا التفريق يتكيف مع السياق الحالى فى صورة فهم لثلاثة مجالات مختلفة، لكن مرتبطة ببعضها هى صنع وإعادة صنع وعدم صنع ثقافة حقوق الإنسان غير المادية (العواطف والرموز والقيم) وكذلك الثقافة المادية لحقوق الإنسان (البنى التحتية المؤسسة للقوة والسلطة التى تدعم صوت أسس حقوق الإنسان ومعاييرها).

(٩) يؤكد هذا العمل على فرق واضح بين الخدمة الاجتماعية المنظمة لتحسين الأحوال الإنسانية (الإنعاش) والرفاهية. فمن جهة تتحول الخدمة الاجتماعية المنظمة إلى "تحسين" السلوك الضار لسياسات الدولة أو الطريقة الأبوية، التى تنتهجها الحكومة فى إدارة البلاد أو فى معاملة الجماعات والأفراد. ومن جهة أخرى، وفيما يتعلق بالإنتاج المعيارى والتوزيع واستهلاك حقوق الإنسان، تبقى هناك حالة حقيقية مقادها أن هؤلاء البشر الذين أتاحت لهم الفرص الكثيرة للتحدث باسم حقوق الإنسان (أو صور إنتاجها) ربما هم أنفسهم ليسوا على صواب. وبعبارة أخرى تبقى هناك علاقة إشكالية بين أن يكون الإنسان على صواب وكونه يتمتع بحقوقه الإنسانية.

(١٠) طالع ما تم اقتباسه عن بوراوى Bruawoy فى صفحة ١٠١.

فإذا كان "عدم صنع" حقوق الإنسان لا يتطلب فى واقع الحياة سوى بعض الممارسات العنيفة لإرادة القوة، فإن "صنع و"إعادة صنع" حقوق الإنسان يتضمن حشداً غير محدود للممارسات السياسية، سواء للمسيطرين أو المسيطر عليهم من الفاعلين الاجتماعيين والوكالات.

غير أن مساعى صنع وإعادة صنع أسس حقوق الإنسان المعاصرة ومعاييرها، التى أشير إليها فى هذا العمل تبقى أكثر حسماً مقارنة بما قد أثير أو ملح إليه أو كسب تأييداً فى خضم الجدل اللانهائى (الذى صار عقيماً) بشأن "كونية" و"نسبية" حقوق الإنسان.

ومصطلح "الإنتاج" فى حد ذاته يظهر نطاقاً كاملاً من الجهود المعقدة، وربما المتناقضة فى بعض الأحيان للإنتاج المادى والرمزى أو العلاماتى لثقافات حقوق الإنسان وبناها التحتية فى خضم الكثير من المواقع والمجالات والسياقات والشبكات والنظم الحكومية، وبين الفاعلين أنفسهم. وأفضل أن أصف سياسات إنتاج حقوق الإنسان بأنها عمل سياسى أو أيديولوجى شاق^(١١). يستلزم جهوداً للممارسات المعيارية لحقوق الإنسان، سواء من جانب الهيمنة/الحكم، أم من جانب المقاومة/النضال، فمن جانب الهيمنة/الحكم، فإن ممارسة تلك الجهود تستلزم انتهاج سبل مختلفة لصنع الرضا إزاء الأسس والمعايير، التى يجرى التفاوض بشأنها. تلك الأسس والمعايير، التى تشكل نوعاً من النظام الأساسى لالتزامات السلوك القانونى والأخلاقى بالنسبة لمجتمعات الدول والمجتمع المدنى والمنظمات الدولية والإقليمية. إن هذا التنوع، الذى ربما لن يقدم أو يؤخر فى أفضل الأحوال - وإن كان من الضرورى ذكره - ينتج عنه أشكال من "العالمية (الكونية) المتشظية لحقوق الإنسان". ويأخذ المعانى تبقى تلك الجهود المعيارية مفسرة "تفسيراً استباقياً؛ لأنها موجهة إلى إنتاج صيغ متفق عليها أو ألفاظ وتعبيرات جديدة نسبياً ذات صلة بأسس حقوق

(١١) طالع بصفة خاصة الفصل الرابع.

الإنسان ومعايير^(١٢). وإذا ما تم الاتفاق في حين على تلك الألفاظ بصورة أو أخرى، فإنها ستفتح الطريق أمام نظم مختلفة من الجهود التفسيرية التي من شأنها أن تزيد من قوة التزامات حقوق الإنسان (على سبيل المثال من خلال التجمعات التشريعية والمحاكم الدستورية والمحاكم العابرة للحدود القومية، وما يرتبط بها من منتديات وكيانات معاهدة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وشبكات المنظمات غير الحكومية الساعية لتنفيذ وإنفاذ أسس حقوق الإنسان ومعاييرها وغيرها).

غير أن سياسات إنتاج أسس لحقوق الإنسان المعاصرة ومعاييرها، ربما لن تفهم على نحو دقيق في إطار الجهود المتسلسلة لترجمة القانون الدولي لحقوق الإنسان سواء وطنيا أم خارج الحدود الوطنية. والكثير من النظم الدستورية والقانونية الوطنية في حقب ما بعد الاستعمار - بدءا من الهند في الخمسينيات من القرن الماضي إلى جنوب أفريقيا - تملأ "مستودعات" الأشكال المستقلة نسبيا لسياسات إنتاج حقوق الإنسان^(١٣). أمل أن يواصل العمل الذي بين أيديكم التنبيه إلى النظام الهائل لتنوع الممارسات التي تخاطب صنع وإعادة صنع والتخلي عن صنع أسس حقوق الإنسان ومعاييرها المتفق عليها دوليا.

(١٢) حتى تلك الجهود تبقى بالقطع تفسيرية، بمعنى أنها مرتبطة بنص "الأسس والمعايير التي كانت موجودة سلفا وجسدها ونوعها. طالع أوبندرا باكسي بأعمال "سياسات قراءة حقوق الإنسان... وتقنين حقوق الإنسان" (لندن: روتلج، ٢٠٠٦) والصفحات من ١٨٢ - ٢٠٠.

(١٣) الدستور الهندي على سبيل المثال - ومن خلال التفريق بين الحقوق المدنية والسياسية القابلة للتنفيذ في الوقت الحالي من جانب والوعد المأمول بتحقيق المبادئ التوجيهية لسياسة الدولة من جانب آخر - يسبق غيره في التفريق بين نوعين من حقوق الإنسان في الوثيقة الدولية للحقوق، بينما يسقط دستور جنوب أفريقيا الذي أقر عقب حقبة التمييز هذا التفريق. غير أن - وهذا يمهد لسجل مقارن مهم متعلق بأنماط قضائية متناقضة - المحكمة الهندية العليا النشطة تترجم - وبدرجة متزايدة - المبادئ التوجيهية إلى حقوق أساسية قابلة للتحقيق مقارنة بالمحكمة الدستورية في جنوب أفريقيا التي تبدو عموما وكأنها تحيل تنفيذ الحقوق الاجتماعية والاقتصادية إلى نطاق التقدير السيادي للسلطة التنفيذية.

كما يتناول هذا العمل بعض الأساليب التي يظهر من خلالها أن سياسات الإنتاج (الجهود الحكومية الداخلية والبيئية ونطاق واسع من الممارسات الاجتماعية ذات الصلة) لها تأثير على إنتاج السياسات.

إن طرق الإنتاج التجريبي حقوق الإنسان ومعايير ومشارعه وقيمه تؤثر أحيانا - ومعياريا ينبغي أن تؤثر - على السلوك السياسى والإدارى. لكن هذه الحالة لا تتطابق مع كون أساليب إنتاج أسس ومعايير حقوق الإنسان منظمة بصورة لا تتخطى عتبة الحكم "المستدام".

بهذه العبارة أشير إلى الأساليب التي بموجبها - وقبل أى شىء - تبقى جهود إنتاج أسس حقوق الإنسان ومعايير موجهة لضمان وتأمين - وبطريقة أو بأخرى التأمين التام والمبدئى - "الصالح العام" الملخص فى عبارة "السلامة الهيكلية للحكم". وبالتأكيد يبقى سؤال حاسم عن متى وكيف ولماذا وبأى تكلفة اجتماعية ناشئة صار ذلك "الصالح العام" مرادفا لأساليب هيمنة النظم.

وصحيح أن إعلانات حقوق الإنسان المختلفة - ابتداء من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، وما تلاه من معاهدات حقوق الإنسان، وما يرتبط بها من أدوات وتعبيرات أو ألفاظ دستورية - تتفاعل مع بعضها البعض بصورة مستمرة وتصنع فضاء للنضال من أجل إحراز تقدم على طريق حقوق الإنسان، لكنها فى ذات الوقت تحافظ على وجود بعض الأشكال والنطاقات المطلقة أو الكاملة للتقديرات السيادية للسلطة الحكومية، وفى المجمال الإنتاج الكلى لمناطق حرة من الهيمنة والحكم مرتبطة بحقوق الإنسان. وهكذا فإن القيود على الإنتاج تبدو مذهلة بدرجة نادرة. والملمح المدهش فى الإنتاج متعدد الأشكال لأسس حقوق الإنسان المعاصرة ومعايير على كل المستويات - كما أشير خلال هذا الكتاب - هو الغرارة أو الإفراط. والسؤال الحاسم إذن هو : كيف يمكننا أن نقرأ، أو نفهم تلك الصور أو الأشكال مما أسمىه هنا بالإنتاج "الكرنفالى" المفرط لحقوق الإنسان ؟ هل تدلنا تلك الأشكال إلى بعض الآفاق المستقبلية

"التخليصية" (التحريرية) الجديدة لحقوق الإنسان ؟ أم أنها - بشكل أساسى ونهاى - تشكل براءة التفسير السياسى الذرائعى ؟

أعتقد بأن سياق هذا الاستفهام يمهّد الطريق لترجمتى لمقولة إنتاج السياسات إلى مفهومى الشخصى عن السياسة من أجل حقوق الإنسان مقابل سياسة حقوق الإنسان^(١٤). ويبقى أكثر سهولة أن نصف السياسة من أجل حقوق الإنسان بلغات السياسة "التحويلية" و "التخليصية" إن هذا العمل مع ذلك يقترح بضرورة الحذر المستمر إزاء مثل هذه الترجمات. ويكفى سببا لذلك أن يكون القائمون على التنفيذ باجتهاد لسياسات الإنتاج يعملون على نشر نفس تلك المفاهيم.

وقد أدعى المتحدثون عن الهولوكوست بحقيقة السياسات "التخليصية". وهو ما استمر الكلام عنه عبر مراحل مختلفة من سياسات الإبادة الجماعية - ليست أقل حسما - خلال الحرب الباردة، وفى بعض سيناريوهات الحرب خلال حقبة ما بعد الحرب الباردة. وهكذا فإن السياسات التحويلية/ التخليصية لإنتاج حقائق سائدة ومهيمنة موجهة إلى الدولة أو السيادة تظل دائما مكشوفة باعتبارها نظاماً نفعياً من الأكاذيب القاسية والجارحة^(١٥).

إن "أفضل" ممارسات السياسة من أجل حقوق الإنسان تتضمن تنفيذ أيقونة السياسة "التحويلية/ التخليصية" واستخدامها لكن بصورة مختلفة بحق. وفى مثل هذه الضروب، فإن المجتمعات الواقعة فى حالة المقاومة والشعوب الخاضعة للمعاناة (الأسوأ حالا) توفر جهود المقاومة الشعبية والمجتمعية لمختلف أشكال سياسة الهيمنة والسيطرة. وتصير الممارسات النشطة لحقوق الإنسان والحركة الاجتماعية محتمة وواضحة على أرضية تنظم قوة التعبير عن الحقائق السياسية للشعوب الخاضعة

(١٤) طالع على سبيل المثال الصيغ فى الصفحات التالية : XXXI XXX ، ٨٠ ، ٨٢ - ٨٦ ، ١٥٢ - ١٥٦

(١٥) طالع ما تم اقتباسه من نيتشيه Nietzsche فى ملحوظة رقم ١٢٢ فى صفحة ١٥٧ من النسخة الإنجليزية لهذا الكتاب.

للمعاناة والمجتمعات الواقعة فى حالة المقاومة. وبينما تنمو سياسة الهيمنة بقوة فوق ممارسات إضفاء الصفة القومية على الحقيقة والاحتضان اللامتناهى للاحتكار الحكومى لتعريفات المصلحة العامة والصالح العام، فإن تشكيلات المجتمع المدنى (أو بدرجة أكثر دقة مجموعة الممارسات المختلفة للنشاط الاجتماعى والحقوقى) تناضل ضد هذا الاحتكار الذى يمارس بصوت السلطة الرسمى سواء بصورة فردية أم جماعية. وهكذا فإن المقاومة - الصور التى لا تعد ولا تحصى من التعبير عن القوة المسيطرة المضادة - تصنع أفضل صورة عن الوعد غير المؤكد بشأن الآفاق المستقبلية لحقوق الإنسان.

وأقول "وعدا غير مؤكد" فقط لعدم وجود بدائل ميسرة لمشكلة التمثيل. وأقصد مهارة الناشط فى التحدث مع الشعوب التى تعاني أو الأسوأ حالا، لا مهارته فى التحدث من أجلهم فقط. فالتحدث من أجلهم (أعمال/ مآثر التمثيل السياسى) يبقى الوسيلة القياسية للهيمنة، بينما يشكل الحديث معهم "جوهر" السياسة من أجل حقوق الإنسان^(١٦). وهكذا فإنه ليست كل المنظمات غير الحكومية العاملة فى مجال حقوق الإنسان تعمل على التحدث مع الشعوب التى تعاني كما هو معلن فى أهدافها (الفصل الثالث). كما أن مشكلة التمثيل تظل حادة فى ظل بعض الميول المعاصرة لتحويل حركات حقوق الإنسان إلى أسواق لحقوق الإنسان (الفصل السابع). ولم تنجح بحق الكثير من ممارسات نشاط حقوق الإنسان فى التواصل مع الشعوب الواقعة فى المعاناة، أو حتى فى تحقيق أهم تلك الحقوق (ما ينادى به دائما من حق الإنسان فى

(١٦) طورت هذه الفكرة الرئيسية ببعض التفاصيل فى ورقة بعنوان: "باسم من ينبغى أن نتحدث؟ ومع من؟ وبعد من؟ إعادة إسكات صوت حقوق الإنسان" - طبعت جروماندر كيه. بامبرا وروبي شيلمان، وفى عمل إخراس صوت حقوق الإنسان (المتوقع صدوره فى ٢٠٠٨).

Whom may we speak for, with, and after?

Re-Silencing Human Rights, in Gurinder K. Bhambra and Robbie Shillman (eds),

Silencing Human Rights (forthcoming 2008)

تأويل حقوقه). ومع ذلك فإننى أضع هنا - وإجمالاً - بعض أسباب الاعتقاد بأن الوسائل المتعددة والرئيسية للتعاظم مع السياسة من أجل حقوق الإنسان (الفصل الثالث) تطمح فى أن تكون وتبقى تاريخياً جديرة بهذه المهمة.

إن هذا العمل يلفت النظر مرة أخرى إلى صوت ميشيل فوكو Michel Foucault. إن عمل المقاومة ينبغى أن يظل قائماً. ربما علينا فقط أن نخوض فى عمل مضىء فى سبيل تخفيف حدة الظروف الحالية أو الترتيبات التى يفرضها الواقع السياسى. وفعلياً، وفى إطار تلك المساعى نبغى "نحن" جزئياً الحالة الطبيعية أو الفضلى لحقوق الإنسان "الليبرالية" - تلك الحالة التى تشكلت بفضل "التأثيرات الكونية" للقوة والهيمنة. مازلنا مشكلين باعتبارنا كيانات لحقوق الإنسان هى بحكم الظروف تنتشر الوسيلة التى تجعل تلك التأثيرات تمدنا بما يسمى بلغات حقوق الإنسان ومنطقه وبلاغته. وعندما يتم ذلك لن يمكن التخلص من حقيقة أن اللجوء لتلك الوسائل ينهى بالأساس - إذا لم يكن كلياً - الدعم لنتاج القوة والمقاومة.

وفى واقع حياتنا فإن ذلك يدعم - وغالباً بقسوة - فكرة أن "من يملك" و "من لا يملك" لديه وسائل حقوق الإنسان وأدواته نفسها لمواجهة الهيمنة. وهكذا فربما نجد أن مالكي وسيلة الإنتاج - التى يزيد توجهها نحو العولة - يشاركون على قدم المساواة فى مقاومة الهيمنة تحت لواء حقوق الإنسان (وهو ما أسميه هنا بالنموذج أو الشكل الناشئ لحقوق الإنسان ذات الصلة بالتجارة والصدقة للسوق)، تماماً كما ربما يفعل مالكو وسيلة قوة العمل التى تبدو قادرة فى إطار العولة، لكنها فى حقيقة الأمر ضعيفة وعاجزة، أو وسيلة العبارة العامة الغامضة "البشر الأكثر سوءاً" (وتحضرنى هنا فكرة "نظام العبارة" لمارك جالانتر Marc Galanter⁽¹⁷⁾). إذا كان "من يملك" يأتى دائماً فى

(17) Marc Galanter "Why the Haves Come Out Ahead: Speculations on the Limits of Legal Change", Low & Society Review (1974), 9: 95-160. See also, Richard Lempert, 'A Classic at 25: Reflections on Galanter's "Haves" Article and Work It Has Inspired', Law & Society Review, (1999), 33: 1099-1112.

المقدمة يبقى "غير المالكين" في النهاية. وفي نظر التاريخ هم من يحظون بالتمكين مستقبلا باللغات والمنطق والمنطق المحازي لحقوق الإنسان. إن ذلك يظل بحق "حقيقة" صحيحة من حقائق سياسة إنتاج حقوق الإنسان. أطلق عليها اسم ممارسات محافظة للمقاومة (بالمعنى الوصفى وربما الأكثر إنسانية وغير الازدراى للكلمة).

إن الممارسات المحافظة لقراءة حقوق الإنسان تجعل من الصعب أى فهم مستقيم (ممارسات مقروءة أو واضحة) يربط بين دور لغات حقوق الإنسان باعتبارها محولاً للمظالم السياسية المفروضة هيكلية من جانب، وسبل المواجهة الفعالة لتلك المظالم من جانب آخر^(١٨). ولاشك في أن لغات حقوق الإنسان تمنح بعض الطرق المهمة لتسمية تلك المظالم - حتى ولو وصفا - بأنها تشكل حالات من "الشر الراديكالي"^(١٩).

غير أن الممارسات المحافظة لسياسة إنتاج حقوق الإنسان تقترح في نهاية الأمر - أو في نهاية ليلة طويلة من المعاناة للفئات المهيمنة - حركة بطيئة نحو إدراك حقوق الإنسان والتمتع بها. تعددت التسمية وغالبا بصورة غير مقروءة. ممارسات أيديولوجية تتجه نحو "الليبرالية" أو "الليبرالية الجديدة" أو "المحافظين الجدد" أو "العولة". تظل سياسة إنتاج حقوق الإنسان حكومية أو صديقة للحكومات بدلا من أن تكون صديقة للفئات الأسوأ حالا. وما زالت مهام الحكم والتنمية توصف، بل وتحدد بدرجة متزايدة على أنها محايدة بالنسبة لحقوق الإنسان، أو بمفردات معادية لتلك الحقوق. وأحكى لكم بإيجاز عن طريق حدوث ذلك خلال الفصلين الثامن والتاسع من هذا الكتاب.

والسؤال الذى يلفت إليه هذا العمل الانتباه هو ببساطة : إلى أى مدى تكون ممارسات المقاومة الضرورية والتاريخية المتعلقة بالهيمنة على الفئات الأسوأ حالا في

(١٨) طالع الفصلين الثامن والتاسع، وعلى الأخص ملحوظة رقم (٥٨).

(١٩) طالع على سبيل المثال صفحات: ٢٦-٣٠، ٤٧-٥٠، ٥٣-٥٥، ٧٨-٧٩، ١٣٠-١٣٧، ١٥٧، ١٩٢-١٩٣.

١٩٦، ٢١٩-٢٢٢، ٢٢٦

العالم ؟ وأطرح هنا مقارنة غير ملائمة بين ممارسات الجهود المتعلقة بالمقاومة الشعبية والمقاومة. ويظل ذلك معلوما جزئيا بفضل تاريخ طويل من الحق فى التمرد. وممارسات المقاومة المتصورة بهذه الطريقة ترسم على الأقل الجهود السياسية للمجتمعات الواقعة فى حالة مقاومة، وكذلك تلك الجهود المبذولة بين الفئات المعذبة فى كل مكان والموجهة لصالح تحولات الترتيبات السياسية الظالمة المتمثلة حاليا فى التاريخ الحديث للمجتمعات المحررة من الاستعمار فى صور شتى : على سبيل المثال الثورة المخملية والثورة البرتيقالية وما يماثلهما من حركات فى العالم الثالث، لكنها محرومة الأداء اللونى^(٢٠).

كما تظهر سياسات "المقاومة" نفسها فى هذا العالم الغارق فى اتجاهه نحو العولة من خلال بعض دعوات التحول العالمى أو القرارات العالمية التى تؤكد أن كل ممارسات الجهود المتعلقة بالحكم ينبغى أن تكون موجهة كليا نحو حقوق الإنسان. وعلى النقيض تبقى ممارسات المقاومة منسجمة مع ممارسات سياسية حقوق الإنسان. وممارسات "المقاومة" حتى إذا تدخلت فيها أشكال مختلفة من الشكوك والرومانسية والتبشير والواقعية كلها مرتبطة بحقوق الإنسان (كما أشرح فى الفصل الثالث). وتبين هذه الممارسات مرة أخرى وبصورة رئيسية صور "إنتاج السياسة" التى تهدد بعنف - على المستوى الأخلاقى - المظالم السياسية والاجتماعية المفروضة هيكليا بالمناشدات نحو شعور أخلاقى عام يتناول مهام العدالة العالمية جزئيا فيما وراء دورات الحياة المخطط لها أو "حياة الأرفف" الهالكة لأسس ومعايير حقوق الإنسان. هذا بدوره يعنى

(٢٠) كما هو الحال مع الحركات الشعبية التى أسفرت عن نشأة بنجلاديش، وتلك التى أسفرت عن الإطاحة بنظام التمييز العنصرى فى جنوب أفريقيا، وحركة الطلبة والشباب فى إندونيسيا التى هاجمت الحكم السلطوى من ممكن والحركة الديمقراطية فى نيبال والتحول فى تيمور الشرقية. وتبقى القائمة ناقصة بالقطع غير أنه من الضرورى على أن أذكر حركة الثورة الشاملة (فى سبعينيات القرن الماضى) بالهند التى مهدت الطريق لأساليب جديدة من النشاط الاجتماعى والحقوقى وكذا للممارسات القضائية النشطة.

أن مهام وجهود الحكم والتنمية والعدالة فى توزيع الثروة لا تناسب الفئات الأسوأ حالا فى كل مكان.

وأعتقد بأن هذا اللعب بالمصطلحات فيما يتعلق بكلمة "مقاومة" يبقى ضروريا لأى فهم جدى للأفاق المستقبلية لحقوق الإنسان. وللوهلة الأولى يتضمن ذلك مواجهة أليمة لادعاءات صناعة حقوق الإنسان القادمة بوحشية من الغرب وخصوصا أوروبا. كما أننى أدعى وبإصرار، خلال هذا العمل بأن الصانع الحقيقى، تاريخيا لحقوق الإنسان هو ممارسات النضال الشعبى و "المقاومة" من جانب المتأثرين بممارسات الهيمنة غير الخاضعة لأى معايير (الفصل الثانى). وهكذا تتشكل هذه السياسة من ممارسات المعاناة والتضحية المحبة للغير (حتى لو كانت موجهة من بعيد نحو الآخر)، كما تتشكل من ممارسات التضحية بالحياة فى سبيل المبدأ فى المجتمعات الواقعة فى حالة "مقاومة" أو نضال. والسؤال هنا هو ما الطريقة المثلى للتقدم نحو صنع أفضل إحساس سردي لكفاح فئة من الناس ضد انتهاكات إنسانية كثيرة وبالجملـة وانتهاكات لحقوق الإنسان ؟ واللحظة الأكثر تأثيرا، وأنا أكتب هذا العمل هى لحظة "المقاومة" التى قادها الرهبان البوذيون فى ميانمار (بورما) والتى أسفرت عن حكومة عسكرية أكثر وحشية وقمعا. ولا يوفر حاليا تاريخ النضال الشعبى ضد إساءة معاملة الإنسان وانتهاكات حقوق الإنسان أى وضوح سردي. وفيما يتعلق بميانمار - وهذا لا يمثل أى لحظة غير نموذجية - تبدو بالتأكيد السياسة الجديدة للتدخل الدولى فى حقبة ما بعد الاستعمار موجهة بالكامل نحو إحداث ثقب فى "الستار الخيـرزاني" الذى أثبت إلى حد بعيد أنه أقوى من "الستار الحديدي" الذى كان يوما لا يقهر.

وإجمالا، وفى أشكال السياسة من أجل حقوق الإنسان، تبقى ناجحة وصالحة، ممارسات "المقاومة" وممارسات المقاومة الموجهة على التوالى نحو التحسين الحالى وطويل الأمد لحالة المعاناة الإنسانية والاجتماعية للأشخاص والفئات الأسوأ حالا فى

كل مكان. ويبقى سؤال مهم هو كيف يمكن لنوعى الممارسات أن يتحدا لتحقيق محاولات ومساع طويلة الأمد وهادفة وموجهة نحو الحد من أسباب الظلم السياسى العالمى الذى صار هيكليا قدرا من الأقدار^(٢١).

وعلى أى حال يلفت هذا الفرق أو الاختلاف الانتباه إلى أنواع مختلفة من جهود التطبيقات السياسية العملية الموجهة نحو حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، فإن ممارسات "المقاومة" تعيد صياغة قواعد عنف سياسى ملازم للهيمنة.

إن فئة السياسة من أجل حقوق الإنسان تواصل الكفاح بكل بوضوح من أجل الربط بين إنتاج حقوق الإنسان والمعاونة الإنسانية والاجتماعية التى تقع غالبا باسم دعم وحماية حقوق الإنسان. وتؤدى ممارسات "المقاومة" اثنتان على الأقل من المهام الكبرى التى ستنتع مستقبلًا بالمهام التاريخية. الأولى أنها تجذب جهود إظهار العصيان التام للأسباب المتنوعة التى تعيش فيها سياسة إنتاج حقوق الإنسان كطفلى على المعاونة الحالية للفئات الأسوأ حالا. أما الثانية - وفى خلال تلك العملية - تمنح ممارسات "المقاومة" والكفاح فى نواح أخرى أرضيات للتضامن (ربما المشاعر المرتبطة بحقوق الإنسان، وهى المشاعر التى يشترك فى الإحساس بها عالميا) فى أوقات تستدعى "أفضل" الممارسات فى نشاط الحركة الاجتماعية وحقوق الإنسان ضد ممارسات التسليع العالمى للمعاونة الإنسانية والاجتماعية وضد الميول الدافعة لتحويل حركات حقوق الإنسان - وببسر شديد - إلى أسواق حقوق الإنسان (الفصول من ٧ - ٩). وتظل ممارسات "المقاومة" غير صديقة للسيادة الفاسدة، وهى بذلك تمنح مجالا للتضامن سواء فى النشاط أو الحركة. لكنه فى ذات الوقت يمزق بعض السياقات التضامنية القائمة. وعلى سبيل المثال، هناك تمزق فعلى للتضامن فيما يتعلق

(٢١) طالع العمل البارز: Thomas W. Pogge, 'World Poverty and Human Rights', Ethics & International Affairs (2005), 19:1, 1-7. وطالع أيضا: Martha C. Nussbaum, The Frontiers of Justice (Cambridge, Harvard, M.A.: The Belknap Press, 2006)

بـ : (أ) الأساليب التي ربما ترتبط بها ممارسات "المقاومة" المعتمدة على حقوق الإنسان مع الأهداف المعلنة "للحرب على الإرهاب"، (ب) الأساليب التي تنتهجها الكثير من المنظمات غير الحكومية وجماعات الحركة الاجتماعية إزاء تنفيذ مهام "العولة العادلة" أو "الاستثمار الأخلاقي"، (ج) التبارى إزاء اتباع طرق عنيفة لتحقيق أهداف تحويل الأشكال السياسية والقضائية الدولية والمحلية للنظام الاجتماعي. تلك الأشكال التي تبدو ظالمة على نحو راديكالي (وهي المعضلة الأخلاقية الظاهرة لحركات التمرد التي تلجأ للعنف وتعد بأفاق مستقبلية "أفضل" وأكثر أمناً سواء لحقوق الإنسان أم من أجل تحقيق حقوق الإنسان، على الرغم من أن تلك الحركات تعتقد بشرعية الانتهاك الحالي لحريات وحقوق الإنسان في سبيل تحقيق آفاق مستقبلية "تخليصية" بإحداث بعض العنف). وفيما يتعلق بهذا العنصر الأخير، فإن النظرية والتطبيق لحقوق الإنسان لم يعترفا بعد بتاريخ التمرد المتشدد سواء باعتباره مشكلاً للماضي أم مشكلاً للآفاق المستقبلية غير المؤكدة لحقوق الإنسان.

وقبل كل شيء فإن هذا الكتاب لن يكون واحة للراحة بالنسبة للممارسات المتأزمة بعمق أو بالنسبة للآفاق المستقبلية متعددة الأشكال لممارسات "المقاومة" القائمة على حقوق الإنسان. وإجمالاً، وببساطة، لا توجد وسائل "يسيرة" للحكم على الكيفية التي تكون بها تلك الممارسات موالية ومتماشية مع التجمعات التضامنية (هنا تعنى علاقات أو سياقات العمل للذين يضحون بأنفسهم ويمشروعات حيواتهم في مقابل هؤلاء الذين كانوا قانعين بالحديث بنوع من "المسئولية" المرعبة عن أشخاص تعرضوا للانتهاك بعد وقوع حادثة الانتهاك أو التعرض لإساءة معاملة). وهكذا فإن مهام الحكم المعيارى المطلعة تمثل بحق (هنا أقتد جاك ديريدا) مسألة لم تحسم بعد.

وهكذا تثار عدة أسئلة. أولاً، هل اللجوء إلى العنف السياسى المنظم - بوصفه أشكالاً من جهود ممارسة التمرد ضد حالات الشر الراديكالي - يمكن اعتباره على أنه لا يخدم (أو يناقض) الآفاق المستقبلية لحقوق الإنسان؟ وإذا كان الأمر كذلك، فالسؤال الثانى هو: كيف "نقرأ" تاريخ النضال العنيف سواء فى مواجهة أم مناصرة

التحرر من أكثر أشكال العنصرية والإمبراطوريات الاستعمارية فسادا على المستوى الأخلاقي؟ وثالثا، كيف يمكن لتلك القراءات أن تتناول السرديات المتعددة وغير المحتملة، التي لا تحصى بشأن التنوع غير المحدد لحالات "إرهاب الدولة"؟ رابعا، أين وكيف نجد - في سياقات "إرهاب المتمردين" - أى اهتمام حقيقى بالانتهاك الجسيم لحق الكينونة والبقاء بوصفه إنساناً بالنسبة للفئات الأسوأ حالا التي تضررت بلا أى ذنب فى خضم سلسلة لا متناهية من ممارسات "إرهاب" الدولة والمتمردين؟ وخامسا، هل الطرق أو اللغات الأكثر هدوءا فى تناول اليد؟ وأقصد بذلك الطرق التي تترجم - بالاعتدال الذي كان قائما - التزامات المساعدات التنموية الدولية المتجاوزة للغات السخاء والعمل الخيري التي يتبناها الشمال إلى ميثاق من التزامات مستحقة عن طريق عدالة إصلاحية تاريخية من نصيب الأمم والفئات التي صودرت بالكامل - أو هكذا ما يمكن أن يقال - أمالها فى تنمية إنسانية واجتماعية بفعل أداء وحشى للاستعمار عبر التاريخ وبفعل ممارسات مدمرة لا تحصى فى حقبة الحرب الباردة وحاليا بفعل الممارسات والسياسات المتهورة والطائشة للعولة الاقتصادية المعاصرة. وربما مازلنا نسأل عن السبب وراء استمرار خضوع، الدعاوى المبررة تماما للعدالة الإصلاحية فى حقبة ما بعد الاستعمار والحرب الباردة، للممارسات المرتبكة، بل والمشلولة لتوجه عالمى جديد معزز إمبرياليا. ويقترح هذا العمل إجمالا بأننا بحاجة إلى صقل ممارسات السياسة من أجل حقوق الإنسان بنوع من الإخلاص الأكثر ثباتا لفكرة أن تكون وتبقى "إنسانا له حقوق".

إن إخراس لغات حقوق الإنسان هو الحلم المطلق لأشكال السياسة الشمولية. وفحش هذا النوع من الهيمنة يمنح دائما الفرصة لاختبار الواقع فى مواجهة كل صور الرومانسية والتبشير المتعلقة بحقوق الإنسان. وفى دراسة التاريخ المعاصر للسيطرة دون هيمنة" (على حد التعبير المشهور لراناجيت جوها Ranajit Guha)، فإن مهمة التأكيدات المتعلقة بـ "الكونية" - الزائدة فى التبجح - ليست مهمة بالنسبة لقيم وأسس ومعايير حقوق الإنسان المعاصرة، بل إن المهم هو الفهم المدقق والقلق المنصف المرتبط بالتنوع غير المحدود للسياسية الواقعية العالمية.

وتصير السياسة فئة أكثر تعقيدا عندما تقحم عناصر الهيمنة على السيطرة. أى عندما تصير شرعية ممارسات القوة أمرا مسلما به - بنحو أو بآخر - من خلال مبدأ "رضا المحكوم" الرفيع والمجرد فى ذات الوقت. هذا المبدأ - وكما أتمنى بشدة أن يظهر بوضوح خلال هذا العمل - ينفذ بصور تعمل على الإفصاح، ثم إعادة إخراس أصوات المعاناة الإنسانية والاجتماعية. وتفرقتى المثيرة للمشكلات بين سياسة حقوق الإنسان والسياسة من أجل حقوق الإنسان لا تقترح ملاذا أمنا للمقاومة.

هذا التفريق يثير سلسلة من الأسئلة الصعبة، ليست فقط بشأن القابضين على القوة المحلية أو العالمية للدولة (أى الحكم) لكن أيضا بالنسبة لهؤلاء الذين يواجهون باسم حقوق الإنسان هذا النوع من السيطرة. وربما ينبغى قراءة النقطة الأعمق التى أثارها لورانس Lawrence فى إطار سؤال أكبر بشأن سياقات وخيارات الثبات فى مواجهة الإساءة الجسيمة فى معاملة الإنسان والانتهاكات ضد الإنسان، وحقوقه. وهكذا فإن السؤال الأكبر الذى يبقى على المحك لن يقتصر على صور نزاهة الناشط التى ينبغى استدعاؤها لدى قراءة الأفاق المستقبلية لحقوق الإنسان، بل سيتجاوز ذلك إلى فكرة نزاهة الناشط ذاتها، التى تصنع هياكل للاشتباك أو الإذعان. كيف يكون بإمكاننا تقييم الخيارات التى تكون ذاتية وموجهة نحو الآخر فى ذات الوقت ؟ تلك الخيارات التى ينبغى على كل واحد منا تبنيها لدى التصدى للإساءات تجاه الإنسان والانتهاكات لحقوقه (٢٢).

فى المقابل ينبغى أن يتم التمسك تماما بمسألة النضال الحقوقى فى سياق إعادة تشكيل الذات بالنسبة للناشط الاحتجاجى فى مجال حقوق الإنسان. وببساطة،

(٢٢) لو وضع لورانس Lawrence فى اعتباره أى حوار متعلق بسيرتى الذاتية التى تضمن وضعى المميز فى عوالم أنشطة حقوق الإنسان والحركات الاجتماعية، لما كانت المقدمة من هذا الكتاب كافية لرد شاف واف، علاوة على أننى - باعتبارى مصنفا ناشطا لبعض الوقت - أميل إستراتيجيا نحو ترجمة العرضى إلى هيكلى. أى أننى أفسر عمليات قراءة الانتهاكات للإنسان وحقوقه على أنها سرديات للمعاناة الإنسانية والاجتماعية. وربما - كما يرى لورانس - فقد الكثير فى أثناء عمليات الترجمة. وهو عكس ما أراه تماما.

لا يوجد حاليا مجال لتفادي مسألة تسليع معاناة الإنسان في وسائل الإعلام العالمية، تماما كما لا يوجد مجال لتفادي المعدل العالي "للتآكل بالاحتكاك" المتعلق بتحول حركات حقوق الإنسان إلى أسواق لحقوق الإنسان (طالع الفصل السابع). إن اللغات والمنطقيات والمنطقيات الموازية المتعلقة بحقوق الإنسان المعاصرة تبقى علامات على "الحنو الغربي في صورة استهلاك إمبريالي" تشكل في إطاره الذات الفردية المعولة "وفاة الآخر" في نفس لحظة "اضطهاده من الآخر وموت الآخر". حينئذ يكون المطلوب هو ترجمة ذلك الحنو إلى تعاطف وسياسة ثقوية أو عاطفية من أجل حقوق الإنسان "يكون خلالها الآخر الواقع في المعاناة سببا دائما في تحريضى باعتبارى ذاتاً لحقوق الإنسان"^(٢٣). ذلك التحريض يثير طرقا لتشكيل ذات حقوق الإنسان "بحيث تكون تلك الذات مضطهدة أو معذبة بالآخر أو معرضة لوجه معاناة الآخر"^(٢٤).

وأعتقد بأن سيثارامام Sitharamam مازالت قلقة من عدم ملائمة التفريق الذى طرحته بين سياسة حقوق الإنسان والسياسية من أجل حقوق الإنسان. لكن مسألة الملائمة من عدمها تطرح فى المقابل سؤالين فرعيين آخرين. الأول، هل هذا التفريق فيما يتعلق بسياسة إنتاج حقوق الإنسان موال على نحو ملائم لمهمة وصف نظرية حقوق الإنسان وتطبيقها فى صورة حركة لحقوق الإنسان مثلا ؟ اعتقد بأن هذا التفريق يظل مفيدا لوصف الأشياء كما هى سواء فيما يتعلق بالهيمنة أم "المقاومة". فهو يوفر للأمريين ذخيرة غنية ومرنة بالنسبة لممارسات السرد (الحكى أو إعادة حكى

(٢٣) طالع : Litsa Chatzivasileiou, "Open your Mouth to Receive the Host of the Wounded Word: Passion(s) of Liberation Theology or Eating the Other".
طالع أيضا : Angelaki: Journal of the Theoretical Humanities (2006), 11: 2, 99-106.

(٢٤) طالع : p. 101 من نفس المرجع السابق.

القصص عن حقوق الإنسان). يبقى السؤال الفرعى الثانى حاسما بحق فيما يتعلق بلفت الانتباه إلى الملازمة المعيارية لذلك التفريق.

كما فهمت من كلام سيثارامام، فإن المسألة الحاسمة هى كيفية رسم أو تنظيم "السياسة المشاكسة". وأعتقد بأن ذلك يوفر منطقة مهمة للارتباط بيننا. ورغم أننى أشير للإسهامات القيمة لدوج ماكآدم Doug MacAdam وسيدنى تارو Sidney Tarrow وتشارلز تيلي Charles Tilly (ضمن بارزين آخرين)، فإن هذا النص لا يتناول "العناقيد الأربعة الرئيسية" التى طرحها هؤلاء الرواد لضرب "سياسة المشاكسة". وهذه العناقيد أو المجموعات هى : (أ) المجموعات الضخمة والتمتدة للتاريخ السياسى، التى اشتركت بالأساس - على مر العصور والأزمنة - وارتطبت "بنظريات ينقصها التوضيح"، (ب) دراسات نظرية أكثر وعيا بالذات للتغير الاجتماعى المحلى والإقليمى، التى صارت فيها سياسة المشاكسة تشكل جزءا واحدا فقط من "قالب سببى أكبر"، (ج) مثل تلك التحليلات للسياسة الموجهة للدولة، (د) "محاولات إبراز أشكال متعددة للصراع والعنف خدمة لتفسيرات خاضعة لشروطها"^(٢٥). وعلى أى حال يبدو أن "المستقبل" يتخذ موقفا ملتبسا من هذه المخاوف. غير أننى مدرك تماما لنقطة أن أى نظرية اجتماعية لحقوق الإنسان عليها أن تفهم بمزيد من الوضوح هذه العناصر خلال تفاعلها متعدد الأشكال. وهكذا يمكن للمرء إذن أن يخطو خطوة أخرى فى مجال إعادة تحديد الفرق بين سياسة حقوق الإنسان والسياسة من أجل تلك الحقوق ؟

(٢٥) طالع ورقة العمل الصادرة لدوج ماكآدم وسيدنى تارو وتشارلز تيلي عن مركز دراسات المجموعات الاجتماعية فى فبراير ١٩٩٥ - الصفحة الثالثة. ورقة العمل بعنوان : "To Map Contentions Politics". النسخة المطبوعة المتاحة تم تحميلها من الموقع التالى : <http://www.ciaonet.org/wps/mcd02>.

نحو أنثروبولوجيا حقوق الإنسان :

فضلا عن عدم رضائه التام عما أطره عليه من منظورات أنثروبولوجية بشأن حقوق الإنسان خلال هذا العمل، وخصوصا فى الفصل السادس، أبدى داتاثريا Dat tathreya دهشته من كيفية إسهام المفاهيم الأنثروبولوجية بصورة متزايدة فى تأمل الآفاق المستقبلية لحقوق الإنسان؛ لأنه أفتقد فى سردي استدعاء أوفى للدراسات الجنوب - أسيوية المتعلقة بمفهوم التعددية^(٢٦).

وما زالت أنثروبولوجيا حقوق الإنسان مجالا ناشئا، ولهذا السبب بالذات مجالا ذا أهمية أكبر على الرغم من أن الاتفاق مع هذه الرسالة يظهر أننى - وبصفتي مؤلفاً من أصل جنوب أسيوى وهندى - منحاز نحو مزيد من التعهدات لخدمة خطاب يتجاوز صيغ هذا النص أو يتجاوز التنويه إلى أن هذا العمل مهدى للذكرى المضيئة لحياة وأعمال نيلان تيروتشيلفام Neelan Tiruchelvam.

رسالته الأعمق هى : "إن قلقي الأكبر يتعلق بالمفردات اللغوية المستخدمة فى سرديك". وفيما يخص هذا الرأى، يظل من الضروري وضع سرديات حقوق الإنسان "على خلفية أنواع أخرى من (السرديات) الاجتماعية النظرية". ويقترح مزيدا من الاستكشاف "للأطر النظرية والمفردات اللغوية التى ربما تكون متاحة". وهذا بدقة ما كنت أظن أنه هدف هذا العمل، الذى يطمح لأن يبين طرقا لفهم

(٢٦) يلاحظ داتاثريا Dattathreya ما يلى : "لكننى - وبصفتي مراقب ثقافى ومشتغل بالأنثروبولوجيا وعالم اجتماعى أو سياسى - كنت أرغب على الأقل فى وصف أشمل للثقافة الجنوب - أسيوية فى هذا الكتاب، وعلى سبيل المثال، عندما يتعلق الأمر بنموذج معاصر للفرز مثل : كيف يمكن للمرء أن يفسر اليوم سياسة أوتار براديش Uttar Pradesh المتشظية بدرجة مضاعفة؟ نجد أن تناول باكسى Baxi لا يمدنا بالضرورة بأى أدوات تأويلية محددة عن مثل هذه الموضوعات، (قطعا إن كتاب باكسى ليس عن سياسة أوتار براديش، لكن ربما كان هذا الضرب من السرديات البديلة هو ما كان ينبغي ذكره هنا). وفى تعليق على ذلك رأى صمويل أوليمان Samnel Adleman أن الفرق الذى طرحته بين سياسة حقوق الإنسان والسياسة من أجل حقوق الإنسان يوجد مساحة لتلك "السرديات البديلة".

النظرية الاجتماعية المقارنة لحقوق الإنسان^(٢٧)، وبالقطع تظل هناك حالات مختلفة للعمل في أنثروبولوجيا حقوق الإنسان^(٢٨). وربما في هذا النطاق تستحق حالة عدم الرضا التي أبداهـا داتاثريا مزيداً من الالتفات المتأنى.

المرتبة الأدنى وحقوق الإنسان:

ويقدم أرفيند Arvind أيضاً نقداً معززاً. وعلى الرغم من اتفاقه مع رأيي (في الفصل السابع) بأنه ليست كل الحركات الاجتماعية يمكن استمرار اعتبارها حركات لحقوق الإنسان، فإن ذلك مازال يثير سؤالاً مهماً: إلى أى مدى بمقدور المرء أن يتجه نحو ربط التاريخ الأدنى مرتبةً للحقوق بتاريخ القانون

(٢٧) القراءة المتأنية لهذا العمل خاصة الفصول من الثاني إلى السابع توفر العديد من أمثلة استكشاف الأطر النظرية والمفردات اللغوية التي ربما تكون متاحة. وربما أشير هنا إلى التالي: (أ) دعاوى ابتكار ونشأة حقوق الإنسان من جانب الفئات التي تعاني والمجتمعات الواقعة في حالة مقاومة، (ب) أساليب ربط حقوق الإنسان بالمعاناة الإنسانية والاجتماعية، (ج) مفهوم "الكونية" (العالمية) المنشطية لحقوق الإنسان، (د) قراعتى العرضية لحالة "شاه بانو" Shah Bano باعتبارها دليلاً على البناء المختلف للهويات الاجتماعية المتعددة وللذات المرتبطة بحقوق الإنسان، (هـ) الفرق بين "كونية" و"عالمية" حقوق الإنسان من جانب وبين "كونية" حقوق الإنسان وكونها أساسية من جانب آخر، (و) أهمية إيجاد موقع لخطاب حقوق الإنسان المعاصر، ومثال لذلك طلال أسد (Talal Asad) فيما يتعلق بالفهم التاريخي والإثنوغرافي لمسألة "التعذيب" وفيينا داس (Veena Das) ومفاهيمها الخصبة إزاء "المجتمع" و"التسلسل الهرمي" الأخلاقي للمعاناة الاجتماعية وفئة المواطنين الأشرار، (ز) سرديات تحول الحركات الاجتماعية وحركات حقوق الإنسان إلى أسواق، (ح) بناء بديل مرتبط بالعولة (في الفصلين الثامن والتاسع)، (ط) مفاهيم المقاومة القائمة.

(٢٨) طالع Mark Goodale, "Introduction: Locating Rights, Envisioning Law between: the Global and the Local" in Mark Goodale and Sally Merry Engle (eds), The Practice of Law: Tracking Law between the Global and the local (Cambridge University Press 2007), 1-38. طالع أيضاً: Marie-Benedicte Dembour, Who Believes Human Rights: Reflections on the European Convention (Cambridge University Press 2006).

الدولى لحقوق الإنسان؟ وحقا يمكن التحقق من التاريخ الحقوقي الأدنى مرتبة فى إطار قصص النضال التى تكون فى بعض الأوقات لا علاقة لها بالقانون الدولى لحقوق الإنسان، أو حتى القانون الوطنى (المحلى) لتلك الحقوق. وعلاوة على ذلك، هو يسأل - إذا كان علينا خوض غمار تحدى سرد الحقوق باعتبارها قيمة لمجتمع يعيش فى حالة مقاومة، أو فئة من الناس لها تاريخ نضالى - ما المادة التى ستعتمد عليها قصتنا؟ وهل هناك وقائع تاريخية محددة تكشف قصة حقوقية باعتبارها نتاجاً لمجتمعات ناضلت أو عاشت فى حالة مقاومة؟ ومن هم الأشخاص الأدنى مرتبة (التابعين) الذين يمكن أن تهمل قصصهم فى إطار الحديث عن الحقوق؟ وفى هذا السياق يلفت أرفيند Arvind الانتباه بصفة خاصة إلى العمل الأساسى الموهوب لإي. بى. تومبسون E.P. Thompson وبيتر لاينبو Peter Linebaugh الذى ربط بين عقوبة الإعدام والتوسع فى رأس المال^(٢٩).

وإجمالاً يرى أرفيند أن المستقبل - الذى يربط بصورة متعددة بين المعاناة الإنسانية (والاجتماعية) وحقوق الإنسان - ينبغى أن يظل مفتوحاً ومتعايشاً مع مشكلة السرد. وبالنسبة لأرفيند ترتبط هذه المشكلة جوهرياً بتفضيل (بكشف أو بتخليد ذكرى) مصادر معينة للمعاناة والحقوق على مصادر أخرى^(٣٠)، وأعتقد بأن المستقبل يتجه قليلاً نحو ذلك. كما ترتبط مشكلة السرد بتعريف المظالم الهيكلية، وما

(٢٩) طالع: Peter Linebaugh, the London Hanged: Crime and Civil Society in the Eighteenth Century (London: Verso, 2006)..
الجريمة نادراً ما تجد كلمة أقوى من الإعدام (وهى نفس الكلمة التى تعنى فى علم الاقتصاد رأس المال). هى فى الأولى تعنى الموت أو إنهاء الحياة، وفى الثانية تعنى جوهر أو ذخيرة الحياة. أى اثنان من المعانى المتناقضة ظاهرياً.

(٣٠) كتب أرفيند يقول: فى العلاقة بين النضال والحقوق، كيف يتسنى لنا أن نفهم دور الذاكرة؟ وإلى أى مدى يكون تخليد الذكرى وإحيائها - بوصفهما أفعالاً سياسية - أمراً جوهرياً بالنسبة لمسألة تأسيس الحقوق؟ يرى ثيرومافالافان Thirumaavalavan. العضو البارز بالحركة الشعبية وحزب داليت بانثر الهندى - الاستخدامات السياسية للذاكرة والنضال من أجل تأسيس الحقوق جزءاً من النضال=

يرتبط بها من أشكال إعادة الإنتاج المتكرر للحقوق والمعاناة الإنسانية، سواء كان ذلك يشير إلى حالات متنوعة دائمة من "الشر الراديكالي" أم غير دائمة.

على الرغم من أن مصادر وممارسات "الشر الراديكالي" موزعة بالتساوي داخل المجتمع الملزم إقليما، فإن العمل الذي بين أيديكم يرى أن تلك المصادر والممارسات - فى أوقات كثيرة لا تحصى - ستكون فى إطار مشروعات مشتركة للبؤس العالمى. وحقا فإن إشكالية السرد تتحدد بدقة من خلال التفاعل - وربما الجدل - بين قصص التاريخ العالمية المشكلة لمجتمعات الأذى والضرر ومجتمعات "الخوف والخطر" التى تكونت بأسلوب غير متمدن على يد ممارسى سياسة حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، فإنه رغم إيمانى بأن المستقبل يطمح ويشددة إلى صدارة إشكالية النضال على حساب احتكار الصوت السردى، فإننى أدرك أيضا بأن هذا المطلب ربما يظل بحق أقل "مواجهة للهيمنة".

وأعتقد بأنه ربما لن تطرح المسألة التى هى على المحك فى إطار انفصال بين الصوت ذى المصدقية لهؤلاء الذين تضرروا من فوضى الرغبة فى الهيمنة من جانب و"ترتيب" قصص التاريخ السردى للرغبات الأدنى فى تمثيل الأصوات التى تعاني من

= السياسى ضد النسيان. وكان ميلافالافو موروجيسان Melavalavu Murugesan قد انتخب أول رئيس للحزب فى قريته. وتلقى مرارا تهديدات بالقتل إذا تقدم بالترشيح للانتخابات. واستمرت تلك التهديدات من جانب طوائف اجتماعية هندية منتمية لطبقات أعلى حتى بعد فوزه بالانتخابات. وعندما رفض الرضوخ للتهديدات والرحيل من موقعه قتل بتقطيعه إريا إريا ومعه ستة من أعضاء الحزب. وألقى ثيرومافالافان عددا من الخطب الحماسية التى تلفظ خلالها متوعدا. وكان مما قال "هل تضحية ميلافالافو موروجيسان أمرا عاديا للغاية ؟ رغم علمه بالجوانب، فإنه خاطر بحياته. وظل المحارب العظيم موروجيسان يقول "راض بموتى وراض إذا ضربت عنقى. على أن أؤسس لهذا الحق السياسى". ويتابع ثيرومافالافان "الرفقاء الذين ضحوا بحياتهم سيكتب عنهم التاريخ. تاريخهم سيسجل وصورهم ستسجل. نعم... نحن نحى المحاربين الذين ضحوا بحياتهم فى مجال إبادة الطبقات". ويمثل بحق تخليد نضال المتوفى أسلوبا لفتح الطريق أمام سياسة قاعدية من أجل حقوق الإنسان. وهناك تاريخ آخر للحقوق يمكن كتابته اعتمادا على التعاليم الشفهية لهذه الدولة، بداية من النضال الأيقونى لبيرسا موندا Birs Munda ضد الحكام المستعمرين، وصولا إلى تعاليم متعددة للثقافة الشفهية مثل المقاومة.

داخل فئة المهيمن عليهم. وفي بعض الأحيان يعمل الطرفان على إخراس لغات وطموحات الحقوق المنتهكة للشعوب في أن تعيش وتبقى متمتعة بحياة إنسانية. وتكمن إشكالية السرد في التحقق من حقيقة ما يدعى من أمور مرتبطة بحقوق الإنسان، سواء من الفئات المهيمنة أم المهيمن عليها. وعموما فهذه هي الكيفية التي يبنى بها المستقبل العلاقة المعذبة بين المعاناة الإنسانية وحقوق الإنسان. وبمعنى آخر كيف يمكن للغات والمنطقيات والمنطقيات الموازية لحقوق الإنسان أن تؤسس لقواعد جديدة "للسياسة التخليصية" التي تشكلت في مواجهة الحديث الجارى عن العولة الاقتصادية المعاصرة (الفصول السادس والثامن والتاسع) ؟ إن مقدمة هذا الكتاب تمنح فرصة قصيرة لمزيد من التفصيل لكنها تشدد على أن الممارسات الأدنى مرتبة تظل أكثر ولاء للمهام التحولية "التخليصية" عندما توجه ممارسات السياسة من أجل حقوق الإنسان - كما يقول تماما وولتر بنيامين Walter Benjamin - إلى الأصوات السردية الناشئة من "تقاليد (تعاليم) المظلوم"^(٢١).

إلى أى مدى يمكن لما سبق أن يفسر القواعد المنوعة - سواء متبناه أم مفروضة أم مستعارة - لحقوق الإنسان الدولية بوصفها معبرة عن آلام وأحزان ومعاناة البشر المكبلين دائما ؟ كيف بإمكان المرء أن يترجم اللغات العامية للانتهاك وإساءة المعاملة والمعاناة التي يتعرض لها إنسان إلى لغات معيارية للحقوق الإنسانية المعاصرة تتصف بالشمولية أو الاتساع ؟ وإلى أى مدى يمكن لتلك اللغات المعاصرة أن تدفع بمهام بناء اللغات الملائمة لردود فعلنا السياسية والاجتماعية المشتركة، وكذا مسئوليتنا عن تقويم إساءة المعاملة والانتهاك والعنف الذي يتعرض له الإنسان ؟

وفي حالة إذا كان "المستقبل" تناول تلك المخاوف بصورة غير ملائمة أو غير وافية، فإن المهمة التي تبدو أمامنا تتعلق بأفضل سبل التحرك قدما. وتستحضر إشكالية السرد أنظمة النسيان المنظم وعبارات محوثة من الذاكرة الجمعية مثل مجتمع الدولة

(٢١) طالع صفحة (xxxix) فى مقدمة إلى الطبعة الثانية بالنسخة الإنجليزية من هذا الكتاب.

المخطط أو المجتمع المدني. وبالمصطلحات التي استخدمها بول ريكوير Paul Ricœur (التي اقتبست في هذا النص) تقترح قراة لتعليقات أرفيند بعض الأشكال المدققة للانتباه المتروى لأمرين "العمل الحلم" و "العمل الحداد". واقتراح في هذا النص طرقا متنوعة يصير بموجبها "العمل الحلم" لنظرية وحركة حقوق الإنسان المعاصرة "حدادا".

إن الخوض بدرجة أكبر في التفريق بين سياسة حقوق الإنسان والسياسة من أجل حقوق الإنسان سيجعل هذه المقدمة تشط إلى مناطق أبعد. لكنى مازلت أمل فى أن يوفر هذا النص أثارا أو بقايا لعدالة تساعد على تناول هذه المهام بصورة أوفى.

وربما يكون الطابع العام فى حالات النقد الثلاث التى تعرضنا لها هو "القلق من التأثير" المتعلق باحتمالية "العودة إلى الجوهر". هل ينتهى المستقبل - على خلاف رغبتى - بأن يمنح هوية "جوهرية" لأصوات الفئات الواقعة فى حالة معاناة أو المجتمعات التى تعيش فى حالة مقاومة ؟ وهل صحيح أن هذا النص - بأى من أشكال الخلاصة - يقلل من الحشد القائم من أجل المقاومة أو النضال بتأصيله لأنماط سردية جديدة ؟ يظل ذلك سؤالا مهما على الرغم من أنه عميق للغاية. وأنا أدعو قراء هذا الكتاب للإنشغال بهذا المصدر من القلق السردى العظيم.

ملاحظات ختامية:

شكا الكثيرون من قرائى الودودين خاصة فى الهند من صعوبات قراءة هذا النص. وقد ناقشت فى الفصل الأول من هذا الكتاب - ومن وجهة نظرى - أهمية وحدود "وضوح الاتصال" باعتباره أحد موارد إنفاذ حقوق الإنسان، أو دفع تلك الحقوق إلى حالة نسيان. والفصل الأول من الكتاب المصاحب لهذا العمل - وعنوانه حقوق الإنسان فى عالم ما بعد الإنسان - يفسر هذه المخاوف بلغة "مقت النظرية" و "مقاومة

النظرية" (على الأقل من أجل أداء النظرية الاجتماعية المقارنة لحقوق الإنسان). لم أتطرق ثانية لهذا الموضوع إلا لقول إن صور "مقت النظرية" التي تهاجم بعنف التعقيدات بوصفها مناوئة بشدة لحقوق الإنسان، تبقى في حد ذاتها متناقضة بفعل كل صور حقوق الإنسان المسئولة اجتماعيا، وكذا ممارسات نشطاء الحركة الاجتماعية كل في إطار جهوده اليومية. ويظل الفرق بين النظرية والتطبيق أحد الفضائل اليسيرية للممارسة. وهنا أؤكد فقط على الباعث البرجماتي : ليس هناك أمر أكثر عملية من نظرية جيدة ! وعندما نعتقد بأن نضالنا من أجل تحويل العالم إلى مكان أفضل مما هو عليه حاليا، يظل ضروريا للغاية أن نبذل أقصى ما في وسعنا لتجنب أى توجه نحو الهيمنة فيما نبتغيه، فتكون "نا" فى كلمة "نضالنا" هى "نا" الدالة على الفاعلين (الآخرين بدرجة أكبر منا نحن)، ويكون النضال بمعنى (تشكيل تحالفات من أجل إيجاد طرق غير معتادة لتحقيق تحسين اجتماعى أو الصالح العام)، ويكون "العالم" الذى نطمح لأن يكون "أفضل" هو (العالم الذى يرى - وبصورة متزايدة - حاليا فى إطار الولاء للكوكب. وعلى سبيل المثال فى الحديث المتنوع بشأن ارتفاع درجة حرارة الأرض والحفاظ على التنوع البيولوجى) (٢٢).

كل ذلك يسمح بمتفذ ضئيل للهرب من الجهود "النظرية المخلصة والخشنة فى ذات الوقت، والتي يبذلها منتجو المعرفة الواسعة والمفكرون الأساسيون، خاصة عندما يعكس هؤلاء المفكرون أو يعمدون إلى توجيه مسار "المعرفة العامة" الدالة على "مجال عام غير حكومى"، بعيدا عن خرافات وطقوس تضمين السيادة لمعارف ذوى الخبرة. وفى هذا المجال، لا داعى لسؤال عن "الاستحواذ على السلطة" أو عن بناء دولة جديدة

(٢٢) أؤكد هنا على عمل Paulo Virno, A Grammar of the Multitude: For an Analysis of Contemporary Forms of Life (New York: Semiotext (e), 2004) الذى ترجمه من الإيطالية كل من : إيزابيلا بيرتوليتى Isabella Bertolotti وإيجيمس كاسكايتو James Cascaito وأندريا كاسون Andrea Casson فى صفحتى ٤٠، ٤٧.

أو احتكار لصنع القرار السياسى، لكن الأهم هو الدفاع عن الخبرات الجمعية وصور الديمقراطية غير التمثيلية والاستخدامات والمعاملات الاستهلاكية المتواصلة (من مكان ما دون انقطاع) غير الحكومية.

بعد هذا الجهد، إذا لم تحمل هذه الرسالة أى إقناع، فإن هذا العمل يمثل عقبة يصعب تجاوزها فى سبيل قراءة الآفاق المستقبلية لحقوق الإنسان. وإذا كان الحال كذلك بالفعل، ينبغى مقاومة أى رسالة تخرج من هذا الكتاب وبشدة. وإن كنت أمل فى ألا تصير الحال كذلك، فأنا أدرك تماما قوة ممارسات القراءة المضادة وهى تلك الممارسات التى ربما تنتج أمرا آخر. وفى هذه الحالة يستحق أن يذهب وبسرعة إلى غياهب النسيان. ومن جانبى سأذهب بعيدا لأردد المرادفات العلمانية لقولى "بالتوفيق" و"أمين".

أويندرا باكس

جامعة وورويك

أكتوبر ٢٠٠٧

مقدمة للطبعة الثانية

تزامن رد الفعل الحميم من القراء - الذى استلزم إعادة طبع الطبعة الأولى من الكتاب خمس مرات خلال عام ونصف العام - مع بعض إشارات الألم إلى اقتضاب النص النثرى، هذه الطبعة التى تمت مراجعتها والتوسع بها تعيد بالأساس كتابة الفصول الثمانية التى نشرت سابقا، مضافاً إليها فصل جديد تناول ما اقترح حديثاً من أعراف الأمم المتحدة المتعلقة بمسئوليات الشركات متعددة الجنسيات وغيرها من كيانات الأعمال تجاه حقوق الإنسان، وهكذا فإن الطبعة الثانية التى بين أيديكم من هذا الكتاب تعتبر نصاً جديداً .

أتناول بالأساس مستقبل الأشكال المتقلبة للعمل الاجتماعى التى جمعت عرفياً تحت باب حقوق الإنسان، هذا العمل يتناول إشكالية مفهوم تلك الحقوق وقصص نشأتها الأصلية وتجمع الأيديولوجيات التى حركت أنماط إنتاجها والظروف الصعبة لإعلانها . هذا العمل يسترجع القوة المحتملة لحركة حقوق الإنسان، وحقا حدث كثيرا أن تحطمت موجة حقوق الإنسان على صخرة سيادة الدولة، لكن يحدث أن تجتمع موجات من نفس النوع أحيانا لتشكل قوة موجة عارمة تحطم قلاع سيادة الدولة كما لو أنها كانت قلاعاً من الرمال .

إعادة كتابة ماضى حقوق الإنسان :

سيظل دائما التأمل فى أفاق مستقبلية منفتحة ومنوعة لحقوق الإنسان مرتبطاً بماضى تلك الحقوق، وستبقى خرافات النشأة التى ترى بأن تقاليد حقوق الإنسان "منحة من الغرب إلى باقى العالم" أبرز قصص ذلك الماضى، إن الهيمنة الجشعة للغرب

فى حد ذاتها تشكل وتعيد تشكيل، بل وتلغى هذه "المنحة"، وقطعا لا يشكل "مانحو" هذه الهبة أو "متسلموها" أى كيان متجانس التكوين، كما أن الهبة أو المنحة ليست تعامللا فرديا، إن لغات "المنح" تلفت الانتباه إلى قرينة البلاء. وقطعا فإن النموذج الكلاسيكى لحقوق الإنسان نشأ بلاءً أو لعنة بالنسبة للذين تضرروا بشدة من الاستعمار والإمبريالية، وهذا الكتاب يضرب الكثير من الأمثلة الأخرى، كما تسد السرديات المتوارثة لأصول حقوق الإنسان شهية أسوأ صور القوة الوحشية فى بعض المجتمعات غير الأوروبية وغير الأمريكية، وعلاوة على ذلك، تعترض الكثير من الأنظمة - حتى فى دول الجنوب - على التوكيد المبطن بحق المساواة بين كل بنى البشر كما لو كان ذلك تراثا أوروبيا - أمريكيا منفردا ! ويبقى الحوار الثقافى بل العقائدى ذو المصادقية أحد كوارث الطرق المنحرفة للخوض فى القصص التاريخية لأفكار وممارسات حقوق الإنسان .

إذ كانت مفاهيم حقوق الإنسان هبة غربية ، فمن الأولى على هؤلاء الذين يميلون إلى حفظ هذا "الكنز الثقافى" أن يتعلموا من الكلمات اللاذعة ليوولتر بنجامين
:Walter Benjamin

لا توجد وثيقة عن الحضارة الإنسانية إلا وكانت فى ذات الوقت
وثيقة عن البربرية، وبما أن مثل هذه الوثيقة لا تخلو من البربرية
فإن البربرية أيضا تلتطخ الوسيلة التى نقلت بها هذه الوثيقة من
مالك إلى آخر (٣٣).

تؤكد القراءة البديلة لقصص التاريخ - الذى يأمل هذا الكتاب أن يسهم فيه ولو بقدر ضئيل - أن المؤلفين أو المبتكرين الأصليين لحقوق الإنسان هم المناضلون والمجتمعات المقاومة، والدعاوى الجمعية بحق التاليف تعارض كل قصص حقوق

(٣٣) طالع.: 256 (1968) Walter Benjamin

الإنسان المتوارثة كما تتساءل بشأن الفرق بين صور المركزية الأوروبية "التقدمية" و"الارتدادية". وكلا النوعين من الصور يضع قناعا على الوجه القمعي لقصص التاريخ البديلة عن "الآخر" غير الأوروبي والمفاهيم الحضارية المميزة لحقوق الإنسان، وأى من النوعين لا يدرك أو يحترم بدرجة كاملة الوسائل التي ابتكرت بها نضالات الشعوب تقاليد وثقافات حقوق الإنسان، وهكذا نكتشف نحن أيضا الحقيقة في أنه فيما يتعلق بمهام تحقيق حقوق الإنسان تقف كل الشعوب والأمم على قدم المساواة في موضع الغرابة، كما أنه فيما يتعلق بموقف الفئات معدومة الحقوق، أو التي تعاني في كل مكان على الأرض، تبقى كل المجتمعات متأخرة أو نامية.

فن إدارة شئون الدولة وتقاليد المظلوم الاضطهاد (أو المضهدين) :

يظل تطوير حقوق الإنسان مقيدا - بشك متعذر اجتنابه - بفن إدارة شئون الدولة، وتوفر أشكال القوة والهيمنة التسلسل الزمني لاحتمالات سياسة الرغبات الحكومية، وتلك التي بين الحكومات، وفي ذات الوقت تعيد المقاومة وحركات التمرد تشكيل الرغبات السياسية، وبصورة متزايدة فيما يتعلق بصور التنمية المجتمعية والعالمية الموجهة لحقوق الإنسان، هل بعد كل ذلك يكون من الخطأ الفادح أن ندرس حقوق الإنسان على أنها مجرد جوانب من فن إدارة شئون الدولة التي لم تضع في حساباتها مجتمعة "تقاليد المظلوم" ؟

وتعامل سياسة حقوق الإنسان لغات حقوق الإنسان ومنطقياته باعتبارها مجموعة من الوسائل التي تصب في شرعية الحكم والهيمنة. حيث تعمل تلك السياسة فقط على جعل قوى الهيمنة كونية بأساليب تعيد إنتاج انعدام الحقوق والمعاناة الإنسانية في مكان آخر وبصورة مستمرة، وفي مقابل هذا الميل تقف بانتظام ممارسات نشاط حقوق الإنسان أو السياسة من أجل حقوق الإنسان في سياق نزعة

”أحادية متشددة“ تنصر المحلى على ما هو عالمي^(٢٤). لكن حتى تلك الممارسات تظل عقيمة فى نظر التاريخ المستقبلى إذا لم يعترف نشطاء حقوق الإنسان والحركات الاجتماعية - دون انحياز - بأن :

تقاليد المظلوم تعلمنا أن ” حالة الطوارئ “ التى نعيشها ليست استثناء بل أسلوبا للحكم، وعلينا الوصول إلى مفهوم أو تصور تاريخى يتسق مع هذا الطرح، ثم علينا أن ندرك بوضوح أن مهمتنا هى إحداث حالة طوارئ حقيقية، وهو الأمر الذى سيدعم نضالنا ضد الفاشية، وأحد أسباب وجود الفاشية هو أن المناوئين لها - وباسم التقدم - يتعاملون معها وكأنها مبدأ تاريخى، والدهشة الحالية من ”استمرار“ وقوع أمور معينة - رغم أننا نعيش فى القرن العشرين - ليست فلسفية. وإن تكون الدهشة بداية للمعرفة إذا لم تكن معرفة بأن النظرة التاريخية التى طرحتها يتعذر الدفاع عنها^(٢٥).

المعاناة الإنسانية وحقوق الإنسان :

تظل إعادة كتابة ماضى حقوق الإنسان أمرا مهما فى إطار أى مسعى للاستشعار عن بعد بأفاتها المستقبلية، ووقع الكثير من تحولات النماذج منذ خروج

(٢٤) طرحت هذا الفرق بين سياسة حقوق الإنسان والسياسة من أجل حقوق الإنسان خلال نشاطى بالهند بالطريقة التالية (التي أمل أن تكون ملائمة لممارسات ثقافة حقوق الإنسان فى مكان آخر) ”المهندس غاندى Mohandas Gandhi اكتشف الهند ثم جاء جاواهارلال نهرو Jawaharlal Nehro فكشف عنها ثم جاء من بعدهما من استولى على الهند التى تم اكتشافها ثم الكشف عنها. ومهمتنا حاليا هى استرداد الهند ممن استولوا عليها !“

(٢٥) طالع.: Walter Benjamin (1968)257.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وغيرت بشدة مصطلحات حاسمة جديدة مثل نسوى ويئى وباحت فى شئون التمييز من ممارسات المعرفة والعمل من أجل حقوق الإنسان، وفى الوقت ذاته، فإن اللغات واللهجات المرعبة لليبرالية الجديدة - (أو بدرجة أكثر دقة ما بعد فورد)^(٣٦)، والتي تدعم بثبات تحول حركات حقوق الإنسان إلى أسواق لحقوق الإنسان - تتحول لا محالة إلى سلعة فى إطار عملية المعاناة الإنسانية أو الاجتماعية. وفى هذا الكتاب بصفة خاصة أقص أثر تحول النموذج من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى حقوق الإنسان المرتبطة بالتجارة أو الصديقة للأسواق، والآن نجد مزيدا من المبالغة فى الأمر بسبب تلاقى صور "حرب الإرهاب" و "الحرب على الإرهاب"، فكل الشكلى صار بلاء على الآفاق المستقبلية لحقوق الإنسان بأساليب وصور عديدة^(٣٧)، وكما لو كان كل ذلك غير كاف لتحريض الحديث المهيمن لحقوق الإنسان، ألقى الضوء مرة أخرى على قصص التاريخ المضطربة للعلاقة بين المعاناة الإنسانية وحقوق الإنسان.

وتظهر الالتزامات بالحد من المعاناة الإنسانية فى خطاب حقوق الإنسان المعاصر فى شكل بطىء الحركة لتوجهات الدول والسياسة العامة، وتفرق القواعد المنتجة لحقوق الإنسان أحيانا بين المعاناة الإنسانية والمعاناة الاجتماعية بدرجة مستقلة على الفهم

(٣٦) طالع: George Steinmetz (2003) 323-45.

(٣٧) إن "حروب" ما بعد الحادى عشر من سبتمبر/أيلول تهدد بالانقراض ما هو متفق عليه فى القانون الدولى حتى اليوم من التفريق فى الحديث بين القانون الإنسانى الدولى وقانون حقوق الإنسان الدولى. إن ذلك يفسد، بل يدمر أساسيات الكياسة الدولية. إن توقيعات وأماكن تلك الحروب تجعل من مذهب "هوجو جروتىوس" Hugo Grotius للعلاقات الدولية أمرا عتيقا باليا. وقد أكد هذا المذهب بكل بساطة وقوة سواء عند تأسيسه أم لدى تطوره - أن القانون الدولى وقانون حقوق الإنسان وفلسفة تشريع القوانين نصت جميعها على مجموعة من الالتزامات غير القابلة للتفاوض إزاء تقليل المعاناة الإنسانية فى الحروب أو فى حالات النزاع المسلح الشبيهة بالحروب. والأمر الأكثر جوهرية هو أن أوقات السلم لا تختلف كثيرا عن أوقات الحرب بالنسبة للملايين من البشر حول العالم الذين لا يتمتعون بأى حقوق.

اجتماعيا، وأكبر مثال صادم على ذلك يظهر فى تقرير الخبراء المستقلين الأخير (٢٣) سبتمبر ٢٠٠٤) المرفوع إلى أمين عام الأمم المتحدة بشأن تنفيذ أهداف الألفية، ويفهم من هذا التقرير أنه يتبنى المعايير الأكثر ضعفا والمقررة لتحقيق تلك الأهداف بحلول عام ٢٠١٥ سبيلاً للوصول إلى الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية لأكثر الفئات فقرا على وجه الأرض^(٢٨) الحكماء من الرجال والنساء - الذين هم فى مقام الوالدين للبائسين على الأرض - يتحدثون هكذا بتعقل وحذر فى المستقبل البعيد لمعدومى الحقوق من البشر الذين تبدو لهم الإعلانات الدولية لحقوق الإنسان فى صورة سلسلة صلبة قاسية من الحيل والذرائع، بل والخدع الحكومية، وحتى فى خضم "الحرب على الإرهاب" ضد البدو الهائمين على وجوههم من الدهماء المحتشدين الذين يشنون حروبا إرهابية، تبقى حقيقة "التنفيذ التقدّمى" للشئون الاجتماعية والاقتصادية على حالها قاسية كما كان الأمر من قبل، وفى الوقت ذاته تتقاطع تواريخ المعاناة الإنسانية مع تاريخية موقع كارثة الحادى عشر فى سبتمبر / أيلول قبل وبعد وقوعها .

والتأويل السياسى المدشن حديثاً للأمن الإنسانى الجماعى يلزم أى شعور نتمتع به، أو نظوره إزاء الآفاق المستقبلية لحقوق الإنسان. ومرة أخرى يسترعى هذا التأويل كليا الانتباه إلى الطرق التى تحتفظ بسببها قوى أسس ومعايير حقوق الإنسان المعززة انتقائيا - والتى تعتبر قوى هيمنة عالمية متناثرة - بقدرة كامنة هائلة على إعادة إنتاج المعاناة الإنسانية أو الاجتماعية، وربما يعتمد مستقبل حقوق الإنسان على الكيفية التى ربما فى آخر المطاف تضعف بها "أحجية" حقوق الإنسان الثقة فى "لا عقلانية" سيادة الدولة وما يتبعها من أنظمة نهب راسخة متنوعة تدعمها التزامات مهيمنة مفروضة بموجب القانون، فتلك الأنظمة دائما ما تكرر ما يتحدث عنه جاك ديريدا Jacques Der-rida فى عمل "جين - جاك روسو" : Jean-Jacques Rousseau.

(٢٨) أستعين هنا بنموذج الفكر الملانم بدرجة كبيرة فى: (2002, 2004) Michael Hardt and Antonio Negri

تتشابه الإدارات الظالمة فى نفس الإشارة : وهى منع الظهور أو التواجد الجماعى للمواطنين، واختراق الجماعات، وخلق موقف مشئت، وفك أو تفتيت أى موضوعات أو أمور لدرجة جعلها غير قادرة على الارتباط فى إطار أو خطاب واحد، إنها المقايضة المقنعة ذاتها والتى لا بديل عنها^(٣٩).

إن مهمة ربط المعاناة الإنسانية بحقوق الإنسان تبقى معقدة بدرجة غير معقولة حتى إذا كانت تلك المهمة غير متضمنة للتحذير الصحى من تجار المعاناة^(٤٠). ويخبرنا "قانونيو اليسار" حاليا بأنه إذا لم تبق السياسة من أجل حقوق الإنسان بحالة انعكاس يقظ للذات، فإن ضربا من السياسة يدور فى فلك الألم سيمثل مزيدا من الهبوط للذوات الأدنى مرتبة، التى ربما تتحول إلى أصناف من الجنس البشرى فى مرتبة تحتية مدنيا لا قوة لها^(٤١). تبدو لدينا الآن الجرأة لنسأل : ماذا لو لم تكن إزالة المعاناة هى الأساس الوحيد للعمل السياسى الجدير بالتقدير^(٤٢) ؟ قطعنا هذا السؤال له أهمية أسمى فيما يتعلق بتحدى أنظمة الهيمنة، التى تكون فى إطارها المعاناة الملموسة غير مدركة بالحس أو العقل، خاصة، بالنسبة لهؤلاء الذين يتمتعون بالحياة تحت مظلة الرأسمالية^(٤٣). إن

(39) Jacques Derrida (1976) 137.

(40) Wendy Brown and Janet Halley (2002) 22.

(41) Lauren Berlant (2002) 127.

(42) Wendy Brown and Janet Halley (2002) 22.

(٤٣) أقصد هنا بـ "الطبيعة" وبشكل أساسى الفرق بين الحقوق واجبة النفاذ، وتلك غير القابلة للتبريد بصورة مباشرة. وأشار بـ "العدد" إلى الفرق بين الحقوق التى يمكن إحصاؤها وتلك غير القابلة للإحصاء. فالنوع الأخير غالبا ما ينطق به خلال الممارسات النشاطية القضائية. وأشار بـ "الحدود" إلى أفق الحقوق المنصوص عليها، وباعتبار أن الضمان الدستوري لحقوق الإنسان ربما يضيف حماية "مطلقة". إن عملية التفاوض معقدة حقا. فهى تشير إلى ثلاثة جوانب على الأقل فى صور مختلفة، لكنها مرتبطة ببعضها: (١) تعريفات مدعومة قضائيا لأساسيات تقييد أو تنظيم أفق الحقوق، (٢) التفسير القضائى لمعنى ومضمون وأفق الحقوق دون أن ينال ذلك التفسير أى تحرش تشريعى أو تنفيذى، (٣) الكيفية التى يختار بها حملة الحقوق ممارسة تلك الحقوق. وهو ما يعنى بالمقابل أنهم بالأساس على دراية بالمعلومات عن الحقوق التى يتمتعون بها والقدرة على نشرها فى مختلف قطاعات معيشتهم.

السياسة من أجل حقوق الإنسان - فى اهتمامها الطاغى بالمعانة الإنسانية - فى حاجة للانغماس بدرجة متساوية فى حالات المعانة ومصادر السعادة فى الحياة والتتظير فيما بعد العولة .

وأتمنى ألا يصنف "اليسار القانونى" هذا العمل فى النهاية إلى مجرد ممارسة لدعاة المعانة ! وأنا أحدد بعض أشكال السعادة النشطوية فى صنع حقوق إنسان معاصرة، سواء فى أمزجة الرومانسية والتبشير المتعلقة بحقوق الإنسان أم من خلال ما أسميه بالإنتاج الكرنفالى لتلك الحقوق. ولا يظل كل واقع حقوق الإنسان الدولى غير منطقى، فذلك الواقع لا يكتفى بالحديث عن ممارسة حقوق الإنسان، بل يتجاوزه إلى التمتع بكل تلك الحقوق من جانب البشر فى كل أرجاء الأرض، وما من شك فى ظهور كمية معينة من الطاقة المحبة للحياة فى الاحتجاجات الأخيرة ضد العولة وشن الحروب. كما تحتفى الممارسات المعاصرة لناشطى حقوق الإنسان بأفراح سياسة الرغبة، ولا تكتفى بقدرة هؤلاء النشطاء على تسديد أنواع متنوعة من ضربات المعانة والعذاب إلى الرؤساء التنفيذيين للسلطة العالمية. إن رغبات الإنتاج النشطوى لدبلوماسية حقوق الإنسان تبدو بوضوح وبشكل متعدد الأوجه، محتفية نيابة عن المجتمعات أو الفئات التى تعانى من الأضرار والآلام وعن فرض الألم والمعانة لمصالح منتهكى حقوق الإنسان، وعن الاختراق اللحظى لأنظمة الحصانة التى تحيط بهم هيكليا .

وثيقة صلة قانون المحامين بشأن حقوق الإنسان :

يبقى التاريخ القضائى أو جهود إنتاج قانون المحامين بشأن حقوق الإنسان أمورا حيوية إزاء كل السيناريوهات المستقبلية لتقدم وحماية حقوق الإنسان، ويشهد العمل العقائدى بأوجه متعددة، بقوة القاضى والفقهاء القانونى (وكذلك كل أشكال التفاعل والحراك الاجتماعى التى تتم بوساطة قضائية) فى صناعة العوالم المختلفة

لحقوق الإنسان، هي كذلك تمنح بعض الوسائل المنطقية لفهم الطبيعة والعدد والمفاوضات المتعلقة بأفق حقوق الإنسان المتأزم، ورغم أهمية دور قانون المحامين، فإن إضفاء الصبغة القضائية على حقوق الإنسان نادرا ما ينهك مصادر المعنى والحركة البادية في السياسة من أجل حقوق الإنسان^(٤٤).

وصار المحرك الشهواني للانتقاد العنيف من جانب الدولة (لم أجد أسلوبا آخر لوصف السياسة العاطفية من أجل حقوق الإنسان) هو الدافع والباعث إلى نشاط حقوق الإنسان المعاصر وتطبيقاته العملية، لكنه في ذات الوقت يحرك برنامجا مكتوبا لإصلاح الدولة، هذا السرد المعقد في المقابل يولد الحديث المتعلق بالدول الفاشلة أو الدول التي فشلت في إنهاء الاستعمار (للاستشهاد بالمفهوم المزعج لجاياتري سبيفاك Gayatri Spivak) الذي يشكل فائدة للقوى العالمية المهيمنة الجديدة التي تنفذ حاليا وبدون أى عقوبات يفرضها القانون الدولي، تدخلات مسلحة وقائية وتحدث سعادة بتغيير النظم^(٤٥). ويبدو في نهاية المطاف أن الوارثين لباقي تركة مستقبل حقوق الإنسان هم خبراء تلك الحقوق وخبرات السياسة الاجتماعية، لا المشتتون في أرجاء العالم من معدومي الحقوق، والمجتمعات السائدة القائمة على المعرفة تعزز رؤى الدولة التقدمية التي عندما لا تجتمع فيها قوتان متناقضتان، فإنها تنخر في قلب حقوق الإنسان، فحركات حقوق الإنسان يستتبعها لا محالة التمكين "التقدمي" للدولة أو عدم تمكينها. أى أنها تبقى بالضرورة معضلة عميقة .

(٤٤) إن ذلك يتضح جليا في الاستجابة الرافعة للمعنويات التي وجهها إرنست أولريتش بيترسمات Ernst-Ulrich Petersmann (2002) إلى نقد فيليب ألستون Philip Alston (2002) لإصرار الأول على جعل حقوق الإنسان "متكاملة" مع قانون التجارة الدولي والمنظمات العالمية (٢٠٠٢).

(٤٥) حتى إذا وصل الأمر إلى ضرر أكبر على فئات الشعب في هايتي في نفس عام احتفالها بالثوية الثانية للاستقلال ! طالع سردا مثيرا في : Peter Hallward (2004)

مخاطر التنبؤ :

التنبؤ الاجتماعى بمستقبل حقوق الإنسان يبقى شأنا لا أمل فيه إذا كان كل ما هو متاح بين أيدينا كثيرا داخل دائرة لتبادل القصص الخيالية والمرعبة، سواء كانت متعلقة بالأصول الحصرية الأوروبية - الأمريكية لحقوق الإنسان أم التغير فى كسب تلك الحقوق فيما بعد الاستعمار، ومازلنا بحاجة إلى المزيد لإصلاح النقص المؤسسى لتأريخ حقوق الإنسان، وكذلك وجود نظرية اجتماعية ملائمة لتلك الحقوق .

وعلاوة على ذلك ، نعلم جميعا كيف ذبلت وماتت بعض اللغات، وكيف حلت محلها لغات أخرى. ماتت لغات الإجلال والاحترام مع ولادة الحضارة الصناعية. كما انتهت اللغة الليبرالية للعدالة فيما يتعلق بإعادة توزيع الثروات خاصة منذ قيام ثورة أكتوبر العظيمة. وزالت أيضا على مذبح الداروينية الاجتماعية الكثير من اللغات التقدمية، والسؤال بعد ما سبق سيكون عن إمكانية زوال لغات حقوق الإنسان» ، « وما الذى سيحل محلها. ليس ذلك ببعيد عن الحقيقة، فهذا السؤال مثار بالفعل أمامنا وبشدة من خلال حركة رأس المال العالمى وأنماط الإنتاج التقنية العلمية. ومستقبل محادثات حقوق الإنسان مازال مطاردا بشبح الفهم غير الملائم للتأثيرات المميتة للعلوم "الكبرى" والتكنولوجيا العالية، التى صارت تشكل مادة أو القوى المنتجة للعملة المعاصرة (قوى الإنتاج الجديدة التى يرمز إليها بالرقمنة والتكنولوجيا الحيوية والنانوتكنولوجى (التقنيات متناهية الصغر) وما يلازمها من حالة انعدام لحقوق الإنسان، إن كل ما سبق يعيد تعريف حملة حقوق الإنسان، أو يعيد من جديد تشكيل الإنسان^(٤٦).

إن لغات حقوق الإنسان ولهجاته التى تبدو فى أطر لغات المنظمات السياسية أو الاحتجاج والحركة الاجتماعية تبقى إلى أبعد الحدود متعددة وغير قائمة على

(٤٦) التقسيم اللامتناهات لدول الشمال والجنوب فى إطار نمط إنتاج معرفة حقوق الإنسان يزيد من صعوبة الموقف حتى مع تجهيز مبرر كاف للقلق بشأن مستقبل حقوق الإنسان.

أساس وطيد، وبعض حقوق الإنسان القديمة نسبيا هي اليوم مهددة بالاستبعاد كما يعلم تماما أى شخص يعمل فى مجال الحقوق الإنسانية للعمال، فقد ولدت لغات جديدة لحقوق الإنسان فى عمليات قيصرية أنتجت حقوقا لجمهور خاص من المؤيدين (مثل الحقوق الإنسانية للمرأة والطفل والسكان الأصليين والأقليات الثقافية) بخلاف الإسراف فى الكلام عن التنمية المستدامة وقدرات الإنسان ونجاحاته، وبعض اللغات الجديدة لحقوق الإنسان التى تزدهر حاليا مصاحبة بقوة وجودية لحقيقة عامة هي أن "حقوق المرأة هي حقوق إنسانية" تبقى منهزمة بفعل إشكالية عقلانية "الاتجاه السائد للنوع". البعض الآخر (مثل حقوق الإنسان للأجناس التى تعاني من الازدراء أو السكان الأصليين أو المعاقين) يواجه أفاقا مستقبلية غير محددة على المحاور متعددة الأطر والمعاد تشكيلها الخاصة بمعضلة الاعتراف/ إعادة التوزيع، ولم تظهر بعد بصورة متكاملة لغات واقعية لحقوق الإنسان تعنى بالشعوب التى لا دول لها أو بالفئات التى سقطت بلا ذنب ضحايا لشبكات الهجمات الإرهابية والحرب على الإرهاب الفاسدة أخلاقيا^(٤٧)، وليس واضحا كذلك كيف بإمكان حركات حقوق الإنسان أو الحركات الاجتماعية أن توقف زوال لغات حقوق الإنسان.

(٤٧) ليس مهما للأغراض المعاصرة كيفية أو مدى إمكانية بناء بعض الفروق المهمة بين اللغات واللهجات المرتبطة بحقوق الإنسان. ولكنى أدرك أن لغة تحليل أسواق حقوق الإنسان التى أوفرها (فى الفصل السابع) قادرة على تحويل اهتمامات زملائي فى حركات حقوق الإنسان (التي اعتبر نفسى جزءا ضئيلا، لكنه لا يتجزأ منها). فإحساسهم بالضرر ربما يزول كما أمل عندما يتلقون ببعض الحماس تأملاتي بشأن تحول النموذج من حقوق كونية للإنسان إلى حقوق إنسان صديقة للأسواق (الفصلان الثامن والتاسع) والنقد تجاه ظهور نموذج حديث لحقوق الإنسان (الفصل الثانى). الاستقبال المتفاوت الذى أتوقعه يدعم اعتقادي بأننا (نحن المناضلون من أجل إدراك حقوق الإنسان وتقليل معاناة الإنسان من الآن فصاعدا وبأسرع ما يمكن) فى حاجة لتكون متأمليين لممارساتنا التى ترسم مهام النضال والتضامن.

مبكر للغاية، متأخر للغاية:

يتأرجح أى مسعى لتوقع مستقبل حقوق الإنسان على محور "مبكر للغاية ، متأخر للغاية"، فمن ناحية ، تشكل أسس حقوق الإنسان ومعاييرها الدولية المعاصرة - فى نظر التاريخ الإنسانى - اختراعا إنسانيا أخلاقيا حديثا للغاية؛ لأنها تمثل فى أفضل الأحوال مواقع الدولة الواقعة فى صراعات شديدة وإجماع الحركة الاجتماعية، لذا فهى ببساطة ربما لا تتحمل ثقل الحوار بشروط المستقبل، وربما يقول البعض إن كل ما هناك لنظرية حقوق الإنسان وتطبيقها هو حاضرها التاريخى، ومن ناحية أخرى، ربما يقال إن المستقبل هو ما بدأ بالفعل فى المرحلة الراهنة التى تشهد تحولا عالميا غير عادى التهم الكثير من الرؤى القوية ولغات المستقبل الإنسانى البديل ، وصادر بصورة كاملة مشهد بدائل الرأسمالية العالمية وصوتها، وبذلك يحيل تسريع الزمن والفضاء التاريخيين معتقدات القتال فى الأعوام الماضية إلى أمر بال من طراز عتيق، وفى هذا السجل برز بالفعل سؤال لم يعد تاريخيا عن مستقبل حقوق الإنسان؛ لأنه يطرح فى إطار لغة أخلاقية (مثل العدالة الاجتماعية والمساواة وإعادة توزيع الثروة) تم - ببساطة - استنزافها، هذه اللغة لا يكون لها رجع صدى بين فئات الطبقة الوسطى المحاطة بمظاهر العولة فى أنحاء العالم ، باستثناء سياقات محددة قليلة (أبرزها التعذيب والإرهاب المدعوم من نظم الحكم). وأى عمل - مثل العمل الذى بين أيديكم - يحمل هذا النوع من الرؤية ربما فى أفضل الأحوال يقتصر على تناول آفاق مستقبلية لأمر وقعت فى الماضى، بمعنى سرديات لما لم يتم تحقيقه، أو حتى مالا يمكن تحقيقه فى إطار لغات حقوق الإنسان .

وتثير حالتا "مبكر للغاية" و "متأخر للغاية" مزيدا من القلق بشأن مستقبل حقوق الإنسان، فحالة "مبكر للغاية" تبحث ببساطة فى جدوى أى حديث عن مستقبل حقوق الإنسان، وما يهم فى هذا الضرب هو توكيد على النضالات الآتية، والحديث المستقبلى فى هذا النسق يهمل بالفعل القوة التاريخية الكامنة للهيكل الحالية للانخراط فى مسألة حقوق الإنسان ، التى تتناول بالأساس مهام الخلق المستمر للأسس وتنفيذها بوصفها أحد أبعاد المسئوليات الحقوقية لهيكل الدولة وسلوكها، وفى هذا الرأى تتوقف

مهام حقوق الإنسان على جعل الدولة أخلاقية والحكم عادلا والسلطة خاضعة للمحاسبة، وعلى هذه المهام أن تواصل تعريف واستهلاك أجندة حقوق الإنسان، وأى قلق تاريخي سابق لأوانه بشأن الآفاق المستقبلية البديلة يبقى عرضة لاتهام بأنه خطأ أخلاقي مأساوي .

وعلى النقيض تؤكد حالة "متأخر للغاية" نهاية حزب "حقوق الإنسان" وبأنه كلما سارعنا فى التخلص من ماضى تلك الحقوق صار المردود أفضل على الآفاق الإنسانية المستقبلية، وهكذا فإنه بإمكان هياكل الدولة أن تصدر فقط الخطاب لا واقعية (مادية) الوفاء بالاحتياجات الإنسانية الأساسية (المادية وغير المادية). ويزعم حاليا انتهاء أمن "لانحرافات" الخدمة الاجتماعية المنظمة لتحسين أحوال فئات معينة، وكذلك للاشتراكية لأنه صار على الدولة تقمص دور حارس الليل (بالمناسبة لا أعلم على وجه التحديد كيفية تأنيث هذا التعبير !). ويزيد دعم العولة الاقتصادية المعاصرة لإنتاج اعتقاد بأن أفضل سبيل للوفاء بالاحتياجات الأساسية للإنسان يكون من خلال الحماية القوية لحقوق الشركات متعددة الجنسيات وسياسات المؤسسات المالية الدولية بغض النظر عن الآثار السلبية على الحقوق الإنسانية لبشر هم بالفعل على قيد الحياة وعلى وجه الخصوص الفقراء فى هذا العالم، ومن وجهة النظر تلك، يصير للغات الأخلاقية - خاصة لغات حقوق الإنسان - نتائج عكسية عندما تتعارض مع رؤى التقدم الجديدة المرحب بها لدى تشكيلات القوة المرتبطة بالعلوم التقنية .

وتستدعى أشكال المقاومة لهذا النوع من حالة "متأخر للغاية" (بمفهوم نيتشه Nietzsche "تشاؤم القوى"، وتصميمها على العيش فى المتناقضات، وفى ذات الوقت نضالا ضد سقوط القيم، الفرق بين الموقفين أو الاستجابتين حاسم، وفى جزء كبير من هذا العمل أتناول بجدية هذا النوع من التشاؤم الذى يزيد بصورة خيالية من الشجاعة فى مقاومة القوة الوحشية للعولة الاقتصادية المعاصرة .

إشكالية فكر الوكيل/ المعاناة :

هذه المهمة بالغة التعقيد تثير موضوعات صعبة المعالجة تتعلق بالوكالة (من يثير الأسئلة؟) والطريقة (كيف تعرض؟). إن مسألة الوكالة هي بحق عصبية وتستتبع على الأقل سؤالين مرتبطين ببعضهما البعض، لكنهما مختلفين : من يتحدث من خلالنا عندما نتحدث عن حقوق الإنسان ؟ ونيابة عن من نتحدث ؟

ولا مفر لمن يغامر بإثارة أسئلة عن مستقبل حقوق الإنسان من أن يواجه مواضيع التعرض لها تاريخيا، وأن يتأمل ما ينتج عن تلك المواضيع من خيارات حقوقية. ولا يهم إن كانت تلك المواضيع مرنة أو طارئة ، فالنظريات بشأن حقوق الإنسان لا تعالج بصورة كاملة حتى تسمح بسماع "الصوت الخافت للتاريخ" الذى ينقل الصوت الخفيض للمضايقات والألم^(٤٨)، الذى يتحمله معدومو الحقوق كما لو كان ذلك هو مصيرهم المحتوم سياسيا .

وكيفما مثلت فئة الأدنى مرتبة إشكالية - أو ربما هكذا أريد لها أن تظهر بفعل التحليل ما بعد الحداثى - تبقى القصص التى تدور فى فلك مستقبل حقوق الإنسان حساسة بالنسبة للمتعرضين للانتهاك فقط فى حال إذا نقل الخطاب الحقوقى إحساسا بالمعاناة. وأسعى فى هذا العمل إلى تبني منظور مختلف للأدنى مرتبة عند تناول الآفاق المستقبلية لحقوق الإنسان،

لكن خطاب حقوق الإنسان يزداد تعقيدا مع طرح السؤال التالى : لمن يكون الانتهاك والمعاناة التى تبرزها ؟ ولمن يكون الانتهاك والمعاناة التى نتجاهلها فى ظل هذا الاستطراد اللامتناه بشأن حقوق الإنسان ؟ لما كانت الانتهاكات الإنسانية والانتهاكات لحقوق الإنسان صارخة ، فإن النضال لإظهار "الصوت الخفيض للتاريخ" الخاص بمن يعانون - وغالبا بعد زوال الأمل - من أجل أعمال حقوق الإنسان يستلزم

Ranajit Guha (1996) 1 at 10-12 (٤٨)

إعمالاً (لما سماه فينا داس Veena Das) التسلسل الهرمي الأخلاقي للمعاناة الإنسانية، وهذا العمل - على الأقل جزئياً - يتناول الطرق التي بموجبها ورثت قواعد واصطلاحات لغات حقوق الإنسان المعاصرة تسامى المعاناة الإنسانية .

وقطعا يعتمد الكثير من ذلك على مدى ملائمة الصوت السردى لمهمة حشد القوة لإنقاذ رؤى مستقبل الإنسان، غير أن عهود الانتصار - سواء الخاصة بتشكيلات حقوق الإنسان الطبقية أم بالاشتراكية الثورية الماركسية - حشدت تلك القوة السردية لصالح ممارسات مستدامة بصورة لافتة لسياسة وحشية، فالأولى فرضت أفاقاً مستقبلية خيالية على باقى العالم (بمفاهيمها للحق الإنسانى الجماعى للسلالات العريقة فى استبعاد السلالات الأدنى) بينما أضفت الثانية الشرعية على السجون السياسية، والطرق البديلة لإعادة اكتشاف التقاليد (متلما هو الحال فى بعض الدول التى تستمد شرعيتها من الإسلام السياسى أو اليهودية السياسية أو المسيحية السياسية أو حتى الهندوسية السياسية) مثل الرؤيتين السابقتين - وبالدليل متاح - تزيد القوة الكامنة لممارسات سياسة الوحشية الشديدة (٤٩).

وما يجعل حركات حقوق الإنسان المعاصرة ذات قيمة هو حقيقة أنها تناضل ضد كل أشكال السيطرة السردية المتسمة بالتسلط الكئيب والمروع، هذه الحركات لا تعترف بكل التبريرات الكوزمولوجية والدينيوية لفرض المعاناة الإنسانية، وهى تصر على بناء حوارى للمعاناة ربما يمكن اعتباره عادلاً، وهى كذلك تواجه مفهوم السياسة باعتباره مصيراً؛ وهو ما مفاده أن قوة القليل من البشر هى مصير الملايين منهم. وحتى هذا المشروع يحتاج فى المقابل إلى مفاوضة وإضفاء شرعية على حدود متحولة متعذر إلغاؤها بين "الضرورى" و"الزائد" من المعاناة الإنسانية .

(٤٩) لا يهم كثيراً من وجهة نظر المتعرض للانتهاك أن يتم تبرير البلاء العظيم للمعاناة الإنسانية أو لإنكار حق الإنسان فى أن يعيش إنساناً فى الاستطراد الكوزمولوجى (علم الكونيات : علم يبحث فى أصول الكون وبيئته العامة أو العلمانى. فقلعاً الإستراتيجيات السردية للمقاومة تختلف مادياً مع كل ظهور لسالة فرض المعاناة أو الانتهاك الإنسانى).

وهكذا فإن القوة التي تواجهها تلك الحركات هي قوة سياسية، وقوة الأجهزة الأيديولوجية القمعية التابعة للدولة ولتشكيلاتها الشقيقة من المعرفة والحكم العالميين. لكن الرقمنة والتكنولوجيا الحيوية كانتا سببا كبيرا في ظهور تشكيلات القوة المرتبطة بالعلوم التقنية، والتي تزدهر بالاستيلاء على لغات ومنطقيات حقوق الإنسان لصالح إنتاج المعرفة العلمية المملوكة لشركات ذات رعوس أموال ضخمة، كل ما سبق إذن ينتج عنه ظهور (ما أصفه أنا هنا بـ) نموذج حقوق الإنسان المرتبط بالتجارة والصديق للأسواق ليهدم نموذج حقوق الإنسان الكونية الصالحة لكل بنى البشر، التدمير كبير وواسع المجال بحق، وفي كل مرة أخرى نجد أن مفهوم الكينونة الإنسانية مطوق، فالإنسان نجده الآن ممثلاً في عصر الرأسمالية الرقمية بصفته مخلوقاً - نصفه إنسان ونصفه الآخر آلة - يعيش في خضم شبكات من المعلومات قادرة كلياً على ملكية الشركات، سواء في صورة قواعد بيانات إلكترونية أم جينية، ومشروعات الجين الإنساني المتعددة والتبريرات المعاصرة لتقنيات الاستنساخ البشرى الناشئة باعتبارها سبيلاً لافتداء المعاناة الإنسانية تمثل جميعها تحدياً لافتاً، إن لم يكن مطلقاً لكاسب نصف قرن من عصر حقوق الإنسان .

والعلوم التقنية بوصفها تصنيف لممارسات مادية جديدة للقوة تؤثر بشدة في تصور التطبيقات العلمية لحقوق الإنسان؛ لأن حامل حقوق الإنسان تعاد صياغته في صورة نصف إنسان ونصف آلة، أو في صورة مستودع جيني معلوماتي، وهناك حقيقة اجتماعية عالمية مفادها أن أشكال نقد حقوق الإنسان تكون في موضع متداخل مع التقنيات التي تعارضها (تلك الأشكال)، وقد جعلت العلوم التقنية من المفاهيم القديمة بشأن الكينونة الإنسانية أمورا عفا عليها الزمن، ومفهوم حقوق الإنسان الذي مازال ملموساً لدى ربطه بانتهاك للدولة صار ناقصاً وبدائياً مع الأنظمة التي تستمد قوتها من العلوم التقنية، تلك القوة التي تدعم النظام العالمي الجديد أو جدلية السلاح والمال^(٥٠)، المهمة الآن ليست مجرد فهم تلك التطورات، بل تحويلها إلى اتجاهات أكثر اتساقاً مع المفاهيم المناقسة المتعلقة بمستقبل حقوق الإنسان .

Derrida (1976) 237 (٥٠)

الكتاب الذى بين أيديكم يثير المزيد من الأسئلة دون توفير إجاباتها، وحتى تلك الأسئلة ربما يجرى تنقيتها خلال النظرية النشطوية ^(٥١)، ولديك الحرية فى أن تعطى قبلة الموت لهذا المشروع التأملى الذى أسميه "مستقبل حقوق الإنسان". وإذا كان لديك ميل لذلك فقط اسمح لى بأن أذكرك بروسو Rousseau الذى وصف البشر معدومى الحقوق بأنهم هؤلاء الذين تكون أول الهدايا المقدمة لهم هى القيود، وأول معاملة لهم هى التعذيب، لكن أصواتهم حرة، فهل لنا بعد ذلك أن نتسائل مع روسو عن السبب وراء عدم وجوب أن يرفعوا أصواتهم بالشكوى أو - بإضافة منى - بالتمرد. إلى أى مدى هذه الأصوات حرة ؟ هل تمثل لغات حقوق الإنسان المعاصرة ما سماه لاكان La- can - بشكل خطر وفى سياق مختلف - بـ "المعانى المسجونة" التى تسعى من خلالها الإنسانية لمعدومى الحقوق إلى حرية قديمة ^(٥٢) ؟

أويندرا باكسى

جامعة وورويك

نوفمبر ٢٠٠٥

(٥١) بعض مراجعى الطبعة الأولى من هذا الكتاب - والذين مازالوا على قناعة بأن لغات حقوق الإنسان تشكل الدواء العام لكل دول الشر الراديكالى - أساءوا فهم هذه الإيماءة المتواضعة. وأؤمن بأن هذه المخاطرة السردية تستحق ثمن الفهم غير المتسامح.

شكر

أهدى هذا الكتاب إلى الفقيه نيلان تيروتشيلفام صديقى لأكثر من ثلاثة عقود. كافح نيلان - سان (كما كنت أحب أن ألقبه) من أجل مستقبل واضح المعالم وحقيقى لحقوق الإنسان فى حقبة ما بعد الاستعمار. ورفض امتيازات العيش أماناً فى ظل العولة بالمهجر باعتبارها وسيلة لجعل حقوق الإنسان أكثر أماناً. وعاش ومات بالقرب من مواقع الجريمة - كما كانت - ضد الآفاق المستقبلية للإنسان. ويشهد هذا الإهداء على وجوده بيننا مضيئاً بفضل أعماله بشأن إعادة بناء آفاق مستقبلية بديلة لحقوق الإنسان .

ويرجع فضل كبير فى إنجاز هذا العمل للحافز الذى قدمه لى تلاميذى بقسم القانون والقانون الدولى بجامعة سيدنى وكلية القانون فى جامعة دلهى وكلية دوك للقانون وكلية واشنطن للقانون وبرنامج جامعة نيويورك للقانون العالمى وبرنامج القانون فى التنمية بكلية ووروك للقانون وكليات القانون الوطنية بالهند (ان. ال. اس. يو. أى فى بنجالور وإن. آيه. إل. إس. آيه. آر فى حيدر أباد).

فى أثناء مراحل العمل فى هذا الكتاب عرضت العديد من أفكاره الرئيسية فى حلقات دراسية بالأكاديمية الهندية للعلوم الاجتماعية (مؤتمر بيون) وندوة اليوبيل الذهبى لمعلمى القانون الأستراليين وجامعة لاتروب وجامعتى كوينهاجن ولوند ومركز الدراسات الإثنية بكولومبو ومركز الدراسات الشرق أوسطية بجامعة برنستون وورشة عمل بكلية القانون فى جامعة نيويورك والمائدة المستديرة لبرنامج هارفارد لحقوق الإنسان بشأن حقوق الإنسان والتعليم الجامعى وجامعة ووروك وكلية البحوث بالجامعة الأسترالية الوطنية بكانبيرا. وينبغى هنا أن أشير على وجه الخصوص إلى

المعروف الذى أسدى إلى بصفة شخصية من جانب مركز حقوق الإنسان بجامعة أيسيكس؛ حيث أتيحت لى على مدار يوم كامل مناقشة متخصصة للطبعة الأولى من هذا الكتاب .

وكان العديد من الزملاء المتميزين كرماء معى بتعليقاتهم على الأفكار الرئيسية المطروحة بهذا العمل، فقد نيهنى معلمى بجامعة بومباى البروفيسور ساتيارانجان ساذى إلى مخاطر الأسلوب الكتابى غير المناسب، وكان البروفيسور اللورد بيخو بارينغ يشجنى بحرارة طوال الوقت. ويتقدمه لورقة مبكرة عن الموضوع الرئيسى لهذا العمل فى ورشة عمل بجامعة نيويورك ، ذكرنى البروفيسور ديفيد كينيدى - كلية هارفارد للقانون - بكل دماثة ولطف بهرطقة الاستشهادات أو التنويهات التى أكتبها فى الهامش أسفل كل صفحة وتساعل عن قابلية تطبيق العديد من الفروق الثنائية التى رسمتها (خاصة ما يتعلق بضرب سرديات التقدم) كما أثار مسألة مهمة هى إلى أى مدى يمكن اعتبار عملى على أنه منتم لما هو متعارف عليه فى إطار ثقافة حقوق الإنسان ؟ وتساعل البروفيسور نورمان دورسن والبروفيسور تيد ميرون فى ذات ورشة العمل عما إذا كان تخصيص لغات لحقوق الإنسان سيكون فألاً حسناً وفتاحة خير على مستقبل حقوق الإنسان. وكان من بين المشاركين المتميزين فى تلك الورشة الأساتذة الأجلاء فرانك أوبام وكريستين هارينجتون وروتى تيتيل الذين اتفقوا معى بشأن مفهومى الذاتى لحقوق الإنسان المرتبطة بالتجارة، وتلك الصديقة للسوق، إلا أنهم طرحوا تساؤلات بشأن شروط الوصف، وهذا نفس ما حدث مع الأساتذة ناثن جليزر وهنرى شتاينر وبيتر روزنبلام فى التقديم الذى عرض ببرنامج هارفارد لحقوق الإنسان .

وأثار الأستاذان بيرنز ويستون وستيفن بى. ماركس العديد من التساؤلات الودودة بشأن الفرق الذى طرحته بين نموذجى حقوق الإنسان "الحديث" و "المعاصر". وبينما ظل بيرنز معذباً بالفروق التى طرحتها بين "أسواق" و "حركات" حقوق الإنسان وأساليب جعل المعاناة الإنسانية سلعة ، أصر ستيف على أننى أسمى إسهامى عام

١٩٩٩ فى مجلدهما الذى كتباه مشاركة باسم "أصوات المعاناة". الأستاذان طلال أسد وفينا داس أثارا تساؤلات (فى ندوة برنستون) عن مدى ملائمة فهمى لطرق البحث الأنثروبولوجية لحقوق الإنسان. وقدم الفقيه البروفيسور دوروش نيلكين (الذى تشرفت بمشاركته خلال ندوة عن القانون والعلم ببرنامج القانون العالمى فى كلية القانون بجامعة نيويورك) تعليقات مفصلة على مسودة مبدئية للفصل الثامن من هذا الكتاب ، ويكل كرم ولطف دفعنى البروفيسور ويليام توينينج باتجاه فهم تقاليد القانون التحليلى والقانون المقارن المكونة أو المشكلة وعلاقتها بالعملة المعاصرة، وهى مهمة صعبة أدركت بأهمية تناولها بمزيد من الشمولية، وكان البروفيسور جين كيلسى (من جامعة أوكلاند) يشجعنى بحرارة طوال الوقت خلال هذا المشروع الصعب.

وبجانب جين كان لى شرف العمل لعدة عقود مع عدد من الأصدقاء النشطاء ومنهم الدكتور كلارنيس دياز (رئيس المركز الدولى للقانون والتنمية بنيويورك) والدكتورة فاسودا داجاموار (مديرة مجموعة مالتيبول أكشن البحثية فى نيودلهى) وشولاميث كوينيج (المديرة التنفيذية لمشروع عقد تعليم حقوق الإنسان الشعبى بنيويورك) وسميتو كوثارى (لوكايان فى دلهى) ووارد مورهاوس (رئيس المجلس الدولى للشئون العامة بنيويورك) ورانى جيثمالانى (مؤسسة مشاركة لـ ديليو. إيه. آر. إل. آيه. ديليو ، إحدى الرابطات النسوية للعمل والبحوث القانونية) وفلافيا أجنييس والدكتورة جيتى سين (التي فكرت فى إرشادى لأهمية جماليات حقوق الإنسان) وفاندانا شيفا ومارتن خور وكل زملائه بشبكة العالم الثالث، وكان مارتن قد ساعدنى كثيرا (ربما بدون علم زملائه) فى مواصلة التدريب على الفكر غير المستدام.

ويبقى شكر الأصدقاء النشطاء ناقصا دون ذكر بعض الأصدقاء العاملين فى مجال القضاء ومنهم القضاة فى آر كريشنا أير وبى. إن. باجواتى ودى. آيه. ديساى وأو. تشينابا ريدى (الهند) وإسماعيل محمود (جنوب أفريقيا) ومايكل كيربى (أستراليا). وجمع إسماعيل طاقات قضائية واسعة النطاق أعادت ترتيب الكثير من الأفاق المستقبلية لحقوق الإنسان، التى تجلت للعيان تدريجيا خلال حقبة ما بعد

سياسة التمييز العنصرى فى جنوب أفريقيا وماتلاها، ومازال مايكل يرمز لوائح
الآفاق المستقبلية لحقوق الإنسان المتعلقة باستمرار تحقيق الصفات الجنسية والحقوق
الإنسانية للمصابين بمرض نقص المناعة المكتسب (إيدز). وإلى اليوم ما زلت متأثرا
باستقبال تشينابا المحب لأول مقالاتى المهمة. وكان بعنوان "تم عمل القليل ومازال
الكثير مما ينبغى عمله : بعض الملاحظات على (الدستور الهندى : حجر الزاوية للأمة)
لجرانفيل أوستن"، ونشر هذا المقال فى أواخر الستينيات من القرن الماضى بجريدة
معهد القانون الهندى، وكانت لأعمال وبطولات تشينابا القانونية الفذة أمام المحكمة
الهندية العليا الأثر الكبير على طريقة فهمى لفكر حقوق الإنسان، وتعلمت من برافول
باجواتى قدرا جيدا من فضائل ممارسات مذهب المنفعة المتعلق بحقوق الإنسان، كما
ضرب ديروباى (دى. ايه. ديساى) مثلا فى الشجاعة القانونية فى أثناء سعيه الحثيث
وراء حقوق العمالة غير المنظمة والعمالة المنظمة فى الهند، وقبل كل شىء أدين بالفضل
الأبدى إلى كريشنا لحرصه الكبير على الحضور فى برنامج عمل "تم عمل القليل
ومازال الكثير مما ينبغى عمله". وما زلت واعيا بدرجة كاملة بمخاطر السهو فى هذا
الشكر الموجز الذى يعد ضرورة أرشيفية .

ساهم العديد من الأصدقاء النشطاء أعضاء نقابة المحامين - وهم كثر لحسن
الحظ، لكن لا يسمح ضيق النطاق هنا بذكرهم بالاسم فرادى - فى إثراء فهمى لطرق
إنتاج منظومة حقوق الإنسان فى الهند.

وأدين بالكثير لمركز النشر بجامعة أوكسفورد خاصة المكلفة بمسئولية التحرير
وزملائها لتحرير هذه الطبعة والتساهل معى بشأن مواعيد الإصدار.

وعلى الرغم من أن البروتوكولات التقليدية تتطلب اعترافى هنا بتأليف هذا الكتاب ،
فإنه يبقى إبداعا مركبا، والأعباء الثقيلة فى عملى الكتابى تحملته كعادتها بكل كرم
وصمت زوجتى بريما، وأدين هنا ببعض الفضل بشكل مختلف لبايراف الذى أوجه له
شكرى الجزيل على طهيه السيئ، ولبرايتيكشا على إبراز المزيد من أهمية الممارسات
المختلفة للنشاط النسوى المتعلق بالأنثروبولوجيا الوصفية للقانون الهندى، ولفيبلاف

على شكوكه البناء إزاء فهمى لعمليات الرقمنة، ولشالينى على سيمفونياتها، وليس لدى أدنى علم إزاء الكيفية التى ستستقبل بها حفيدتنا باريبورنا (حاليا تبلغ من العمر خمس سنوات) وشقيقها سامبان (حاليا ٢٣ أسبوعا) هذا الكتاب عندما يقرأه فى عمر المراهقة حسبما أتمنى على الأقل من باب حب الاستطلاع والفضول إزاء جدهم الفقيد !

ودونما أى تقليد من شأن أى ديون سائلة الذكر لأفراد أو جماعات ، أريد أن أقول إن العمل الذى بين أيديكم يعود الفضل فى صدره - تجاوزا لأمر الاعتراف التقليدى بالتأليف - إلى مؤلفيه الحقيقيين، إذا كان هناك أى إبداع فى هذا الكتاب ، فإن الفضل فى ذلك يعود إلى ثلاثة عقود من النضال والعمل الاجتماعى من أجل حقوق الإنسان لأشخاص "أدنى مرتبة" فى مواقع مختلفة داخل الهند وخارجها. ويعود الفضل بصفة خاصة إلى النضال البطولى لأكثر من مئتى ألف من النساء والأطفال والرجال الذين ابتلوا بـ ٤٧ طنا من مادة أيزوساينانات الميثيل فى أكبر كارثة صناعية من الطراز البدائى فى وقت السلم تسببت فيها شركة "يونيون كاربيد" ، من هؤلاء، ومن جغرافيات الظلم التى نتجت عن "اللامسئولية المنظمة" و "الحصانة المنظمة" للشركات العالمية ، عرفت أكثر عن الانتهاك الإنسانى والمعاناة الإنسانية، ودرجة تزيد عما قد ينقله العمل الذى بين أيديكم، وعلى ذلك، فإننى أهدى هذا الكتاب أيضا إلى معاناة العدالة التى هى بأى حال من الأحوال مقولة مجردة .

الفصل الأول

هل هو عصر حقوق الإنسان ؟

١- هل نحن باتجاه لغة إنسانية مشتركة ؟

يتم النظر إلى الجزء الأكبر من القرن العشرين حسب التقويم المسيحى - خاصة النصف الثانى من هذا القرن - على أنه عصر حقوق الإنسان، ولم يشهد أى قرن سابق فى التاريخ الإنسانى^(١) مثل هذه الوفرة من ألفاظ حقوق الإنسان على المستوى العالمى، ولم تسع لغات حقوق الإنسان فى أى وقت سابق إلى أن تحل محل كل اللغات الأخلاقية الأخرى، كما لم يشهد أى قرن سابق هذا الانتشار غير المحدود لمعايير حقوق الإنسان باعتبارها ملمحاً أساسياً لسياسة الرغبة بين الحكومات، لم يكن أبداً هذا الأمر عرضة لحوار يمثل هذا التنوع والتعدد^(٢)، وربما كان الأمين العام السابق

(١) استخدم مصطلح "الإنسانى" من باب الكياسة التواصلية. فالإنسانية بدأت مع ظهور الإنسان وعندما صار له "أولاد" (ذكور وإناث) بدأت الإشارة إليهم بـ "أشخاص". والنموذج الذى أفضله دون تمييز على أساس الجنس (ذكر. أب. أنثى) هو لفظ بالإنجليزية جمع أول حرفين من كلمة إنسان (بالإنجليزية - human) وكلمة شخص (بالإنجليزية person) فصار المصطلح هو: (huper) ومازالت بانتظار اليوم الذى يحل فيه هذا المصطلح الجديد محل مصطلح "الإنسانى".

(٢) هكذا صار من الضرورى أن تنتشر وتحدث دورياً النصوص المتعددة المتضمنة لأدوات حقوق الإنسان، وذلك من خلال الأدوات الوسائطية الفريدة لنظام الأمم المتحدة، ومنها مجلدات ذات طباعة فاخرة توزع بصورة واسعة . طالع . United Nations (1997)

للأمم المتحدة محققا عندما سجل ملاحظة (خلال كلمة افتتاحية فى مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان عام ١٩٩٣) بأن حقوق الإنسان صارت "لغة إنسانية مشتركة"^(٣) ، وفى بعض النواحي بحق تظهر لغة حقوق الإنسان فى هذا العصر الذى يشهد نهاية للأيدولوجية على أنها الأيدولوجية الكونية الوحيدة التى تسمح بإضفاء الشرعية على القوة أو السلطة كما تيسر التطبيقات العملية للسياسة التحريرية^(٤).

ومازال السؤال مفتوحا عما إذا كان العالم المندفَع صاعدا بأسس ومعايير حقوق الإنسان هو عالم أفضل أم لا مقارنة بعالم محروم من لغات لحقوق الإنسان. المؤكد هو أن عالما تسود فيه تلك الحقوق يحمل بداخله قوة كامنة أقدر على تسمية الانتهاكات الإنسانية التى لاتسمح بها أو تقبلها شعوب محتومة وراشدة، كما أنه ليس هناك أدنى شك فى أن أى دولة أو حكومة ترغب فى أن تظل عرضة للاتهام بانتهاك الحقوق بفعل خيارها وسلوكها السياسى، وتحقق الحركات الشعبية فى كل مكان فى ممارسات سياسة القسوة، وفى رأى أن ذلك يمثل إمكانية نفيسة للغاية بالنسبة للغات حقوق الإنسان لم تكن متاحة تاريخيا .

لكن علينا أن نوضح بضرورة ملاحظة أن لغات حقوق الإنسان - ونقولها بملء الفم - لا تتناول كل أشكال الانتهاكات الإنسانية، كما أن تلك اللغات لا تتاح لكل المتعرضين للانتهاكات، فإتاحة لغة حقوق الإنسان المشتركة - وبصورة متزايدة - لا

Boutros Boutros Ghali (1993) (٣)

(٤) بالنسبة لمفهوم الأيدولوجية باعتبارها مجموعة من اللغات المتسمة بالتأمل - أو لمصطلح (Sociolect) طالع : . (1984) J.B. Tompson (1976) Alvin Gouldner وهناك بديل آخر أكثر حداثة هو استخدام عبارة "لغات حقوق الإنسان" طالع : Mary Ann Glendon (1991), Upendra Baxi (1997) . أو لنسخة كاملة طالع الموقع التالى : <http://www.pdhr.org> David Jacobson (1996) ، هو يؤكد - ولديه الحق - أن الدولة تشكل صورتها بدرجة أقل إذا اعتمدت فقط على سيادتها، لكن هذه الصورة تتحسن وتقوى إذا قامت على نظام دولى ودستورى أكبر أساسه حقوق الإنسان، فحقوق الإنسان تمثل وسيلة النقل والغاية فى هذه الثورة.

تعاذل صف وحشد القوى الفعلية القادرة على تسمية الانتهاك الإنساني وإصلاحه، وتتعايش الحصانة المانعة لمحابسة مرتكب الانتهاك الإنساني وانتهاكات حقوق الإنسان جنباً إلى جنب مع تطبيق وإنفاذ تلك الحقوق، وزيادة على ذلك ، فإن مكاسب حقوق الإنسان بفضل نضالات عبر القرون (مثلما الحال مع الحقوق الإنسانية للطبقات العاملة) تمحوها ضربة واحدة من قلم التشريع المتعولم، ولن أستفيض أكثر من ذلك فى وصف هشاشة أسس ومعايير حقوق الإنسان، فلغات حقوق الإنسان دائماً تمتلئ بالوعود ولا تصل كثيراً - بشروط الحياة على أرض الواقع - إلى البؤساء على كوكب الأرض.

وأى نظر لمستقبل حقوق الإنسان سيتداخل بالضرورة مع مفهوم الإمكانية أو الكمونية التأسيسى بالغ التعقيد، أو مع مشكلة وجود واستقلال تلك الكمونية^(٥)، بمعنى - كما يقول مارتن هيدجر Martin Heidegger - إن الأسى من الواقعية هو الإمكان، وبإمكاننا أن نتفهم هذه الظاهرة إذا تعاملنا معها بوصفها احتمالاً^(٦)، وبهذا المعنى، فإن مستقبل حقوق الإنسان لن يتحدد فى إطار خلق تلك الحقوق (وقائع صنعها أو عدم صنعها أو أول ظهور لها) بل فى قدرتها الكامنة على محو عوالم حقوق الإنسان القائمة بالفعل (الخلق الثانى)^(٧)، فعالم حقوق الإنسان القائم حالياً ليس لديه ما يقدمه على سبيل المثال لمن لا دول لهم أو للاجئين أو للفئات من البشر التى تعاني من فقر مدقع أو للشعوب الأصلية فى هذا العالم أو للمعاقين. إن احتمالية محو هذا العالم فى إطار عملية لإعادة خلق عوالم جديدة لحقوق الإنسان هو ما سيمنح لغات حقوق الإنسان الأهمية والقدرة على حمل الفكر^(٨)، إن تلك القدرة الكامنة ستحقق على المدى القريب

(٥) . 44 Giorgio Agamben (1998)

(٦) . 63 Martin Heidegger (1962)

(٧) أقتبس هنا بعض المفاهيم من : 270 Giorgio Agamben (2000 b)

(٨) . 34 Ibid. (2000 b)

نوعا من "المدينة الفاضلة الواقعية" التي تسعى لتحسين السيئ، أما على المدى البعيد ستتم تلك الكمونية جيدا، وستطبع في الذهن صور العدالة والمستقبل الإنساني لكل بني البشر (ولغيرهم من المخلوقات الحساسة).

ويجوز لنا أيضا أن نقول عن (لغات وماديات) حقوق الإنسان ما قاله أجامبين Agamben (بقدر ما فهمت نصوصه الملونة) عن الكمونية بشكل عام : تشير حقوق الإنسان أيضا إلى احتمالية بداية ثورية لا ينطلق منها تسلسل زمني جديد، بل تحويل للزمن - وخيم العواقب وعصى على الاستيلاء - إلى حالة انحسار يصعب بعدها استعادة الزمن^(٨)، وعلى هذا المنوال لن تواصل الدول ذات السيادة رسم صورة لها بعيدة تماما عن مناطق حقوق الإنسان حتى تستعيد الشرعية التي تبرر استعبادها للشعوب أو تشكيلاتها العنصرية أو ممارستها لسياسة الإبادة أو إعادة إنتاج ثقافات الاغتصاب مثلما هو الحال مع الكثير من أنماط الحكم "الشرعي". لكن ذلك الوضع المنيع رغم توفيره الأساس لقواعد حقوق الإنسان المعاصرة مازال تاركا للباب مفتوحا لعالمى الاحتمالية/ الكمونية اللذين يطرحهما أجامبين من خلال التفريق بين الكمونية الإيجابية والكمونية السلبية^(٩)، وكما يذكرنا أجامبين باستفزاز : إذا عجلت الكمونية بانتقال اللحظات إلى واقع، فإن ذلك يشير إلى كمونية سلبية^(١٠)، التي هى من سمات العالم المعاصر لحقوق الإنسان، وممارسات سياسة الهولوكوست الوحشية مازالت تتفوق وزنا على إعلانات حقوق الإنسان سامية المبادئ، وأنظمة الدول ستظل إلى الأبد متمسكة بصورة "عدم قدرتها على العمل دون أن تتحول

(٨) . Ibid. (2000 b) 34 .

(٩) . Ibid. (2000 b) at 105 .

(١٠) . Agamben (1998) 48 .

(١١) مع التوكيد : Ibid. (1998) 43 .

إلى ماكينة مميتة^(١٢)، هذه الكمونية السلبية بقيت سمة صنع حقوق الإنسان منذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

كما تلازم تلك الكمونية السلبية حلم الألفية بتحويل «السيوف إلى آلات لحرث الأرض»، لكن سردياتها تزيل الكثير من غموض قصص الإرهاب السياسى عبر القرون خاصة فى حقب استعمار الشعوب غير الأوروبية، فسياسات التعصب المنظم والإبادة والتطهير العرقى تبدو كونيا مرتبطة بمواقع القتل فى حقب ما بعد الاستعمار وما بعد الاشتراكية.

وتؤلف المراحل الأولى والوسطى والمتأخرة من الحرب الباردة^(١٣)، لحنا استثنائيا للمعاناة الإنسانية^(١٤)، ونموا أسيا لألفاظ حقوق الإنسان، وعلاوة على ذلك ، وقعت

(١٢) . 175 (1993) Agamben

(١٣) إن تقسيم الحرب الباردة إلى فترات يعد أمرا حاسما فيما يتعلق بفهم كيفية مواصلة سياسة الرغبة بين الحكومات للمسارات الخاصة بكل منها على حدة. والأدب المتاح يشير إلى خمس فترات زمنية على الأقل : من ١٩٤٥ - ١٩٤٧ (أهم ما يميزها مؤتمر يالطا وبدايات سباق التسلح النووي وسياسات منع الانتشار النووي)، من ١٩٥٠ - ١٩٦٨ (المرحلة القسرية) ، من ١٩٦٨ - ١٩٨٠ (الانفراج)، من ١٩٨٠ - ١٩٨٨ (تجدد سباق التسلح)، من ١٩٨٥ - ١٩٨٨ (مرحلة التضامن والإرادة خاصة فى الاتحاد السوفيتى السابق). إن هذا التقسيم الزمنى لا يتناول مباشرة التنوع فى الانتهاكات للإنسان وحقوقه، التى أطلق لها العنان فى أزمنة الحرب الباردة، لكن مؤرخى حقوق الإنسان لحسن الحظ لديهم قواعد بيانات لمشروع التاريخ النولى الخاص بمركز روبرت ويلسون (Woodrow Wilson Centre) وأرشيف المجتمع المفتوح بالجامعة الأوروبية المركزية (Open Society Archives at the Central European University) ومشروع هارفارد لدراسات الحرب الباردة (Harvard Project on Cold War Studies) وأشير فى العمل الذى بين أيديكم إلى عدد من الدراسات الخاصة بالسياسة الهمجية وسياسة الإبادة التى ارتبطت بالحرب الباردة.

(١٤) R.J. Rummel (1997) يوفر أفضل توضيح منهجى للحكم بالموت والقتل . طالع أيضا :

R. Medvedev (1972), Clive Ponting (1998), Eric Hobsbawm (1995), Jonathan Glover (2001), Ikechi Mgbefo (2003), Samantha Power (2002).

الولادة المشنومة لممارسات الحروب الإثنية^(١٥)، فى حقبة ما بعد الحرب الباردة، وكذلك ما يطلق عليه حاليا بالضربات العسكرية الاستباقية، وذلك من خلال حرب الخليج الثانية والحرب على الإرهاب، هذا بدوره يؤشر لطرق إعادة إنتاج حقوق الإنسان، وفى الوقت ذاته فرض انعدام تلك الحقوق، وهو ما ظهر خلال النظم الجديدة لفرض المعاناة الاجتماعية والإنسانية، وفى هذا السياق يظل فهم حقوق الإنسان ممارسة معقدة ومتسمة بالتناقض عندما يتم السعى لحل طلاسـم المستقبل، بمعنى أن القدرات الكامنة هى إشارة إلى انتصار الأمل على الخبرة حتى عندما تتم قيادة اللغات والمنطقيات والمنطقيات الموازية لحقوق الإنسان لتحويل الممارسات بالغة الوحشية على مستوى العالم فى صور بوجوازية أو اشتراكية أو ما بعد الحرب الباردة (ما بعد الليبرالية) أو ما بعد الحداثة.

وحتى مع ذلك تبقى لغات حقوق الإنسان - رغم عجزها - هى كل ما نملكه فى مواجهة همجية القوة، ولا يبدو أن منح حقوق الإنسان يهدف بدرجة كبيرة إلى "استرداد ما فات" بل لتحقيق غرض سام هو "الحفاظ على ما لم يتم"^(١٦)، وبأسلوب آخر تظل مهام إعادة خلق أو محو حقوق الإنسان متلازمة مع مهام إعادة التفكير فى الشر الراديكالى^(١٧).

(١٥) لتحليل متبصر للحروب الإثنية المرتبطة بالاتحاد السوفيتى السابق طالع: M. Kazanov (1995) ويبقى استحضار Donald Horowitz (1985, 200) مرشداً أمامنا نحو صور تسييس الإثنية . طالع أيضا : Amy Chua (2003)

(١٦) اقتبس هنا مفهوم أجامبين (Agamben) عن المسيح الجديد، الذى تبناه بعد قراءته لعمل Scrivemer "Bartlebu" لـ Melville

(١٧) طالع : Maria Pia Lara (2001)

٢- الآفاق المستقبلية المفتوحة والمتعددة :

يبقى الارتباط الحاسم بين الواقعية والاحتمالية أمرا أساسيا فيما يتعلق بأى انشغال بمستقبل حقوق الإنسان، هذا المستقبل - كمستقبل أى شىء - مفتوح ومتعدد، لكن ليست كل المنجزات الإنسانية قادرة على الصمود بمرور الأزمنة واختلاف الأمكنة. فبعضها يتحول لأثر من ماضى لن يهتم به سوى خبراء التنوع الإنسانى، البعض الآخر يصير بقايا تستخدم فى صياغة الممارسات المستقبلية القائمة على إعادة اكتشاف الماضى أو سياسة إعادة اكتشاف التوق إلى الماضى، لكن مازال بعض تلك المنجزات قادرا على البقاء فى صورة ممارسات دينية أو عقائدية لأى من الأقليات التى تعيش فى هذا العالم الجانح نحو التحول، وبنظرة مستقبلية ربما يصير ما نسميه الآن بحقوق الإنسان من بقايا الذاكرة.

إن مفهوم حقوق الإنسان على أنها ربما تواجه مصيرا مستقبليا يعتمد بدرجة كبيرة على الصدفه يغضب الكثيرين منا نحن الملتزمون للغاية بالعمل على الحد من المأسى الإنسانية والمعاناة الاجتماعية، وربما يعتبر البعض منا - ممن أفنوا حياتهم فى النضال من أجل إنفاذ حقوق الإنسان - هذا التحقيق على المستوى الأخلاقى عدوانا كريها على الموروث الجمعى للأوجاع المجسدة والمعيشة، لكن قصد الدقة ولذات السبب يبقى حاسما لنا تذكر أن نظرية وتطبيق ما أسميه حقوق الإنسان المعاصرة هو اجتهد بشرى حديث للغاية، وربما يعود للتطبيقات الإنسانية العلمانية التحريرية التى تم أرشفتها فقط قبل نصف قرن أو يزيد قليلا، وفى نهاية الألفية المسيحية الثانية ما يذكر بأن إنجاز حقوق الإنسان كان طارئا - حسبما أعتقد - ربما يكون مصدرا أكثر ثراء لآفاقهم المستقبلية مقارنة بوهم أن حقوق الإنسان خلقت لتبقى وهى قريبة للغاية ولا رجعة فيها، وقول ذلك لا يستتبع الاستسلام لأى إدمان مستقبلى خاص بنهاية حقوق الإنسان ، بل إنه يذكرنا بأن مستقبل حقوق الإنسان واقع فى خطر بسبب التطورات المتعددة والشاملة فى النظرية والتطبيق، وهذا بالأساس يدعونا للالتفات إلى الأمور التالية :

أصول حقوق الإنسان الحديثة والمعاصرة ومنطقياتها فى الاستبعاد أو التضمين وبناء الأفكار عن الإنسان.

حقائق فرط إنتاج أسس ومعايير حقوق الإنسان المشكلة للحكم، وكذلك لحمل المقاومة الزائد الذى يعقد نشوء أفاق مستقبلية لحقوق الإنسان.

تطور الشك - ما بعد الحداثى - فى القدرة على سرد قصص عالمية كبرى تحول لغات حقوق الإنسان إلى نصوص أو خدع الحكم والهيمنة.

نشأة سياسة الاختلاف والهوية ، ما كشف عن قوة كامنة تحريرية وقمعية .

عودة جذليات النسبوية الأخلاقية والثقافية إلى السطح لتحقيق فى سياسة كونية حقوق الإنسان بطرق تؤدي - ويضمير مستريح - إلى التسامح إزاء الانتشار الواسع للمعاناة الإنسانية والاجتماعية.

تحول حركات حقوق الإنسان إلى أسواق لتلك الحقوق.

تحول نموذج الإعلان العالمى لحقوق الإنسان إلى نموذج حقوقى مرتبط بالتجارة وصيدق للأسواق، وهو ما بشرت به العولمة وأيديولوجيات العقلانية الاقتصادية والحكم الرشيد وتوفيق الأوضاع الهيكلية.

لدى تناولى لهذه المهام، أرى بأنه من البديهي أن تكون الرسالة التاريخية لحقوق الإنسان المعاصرة هى منح الصوت للمعاناة الإنسانية لى تصبح مرئية، وكذلك للتخفيف من تلك المعاناة، لكن خروج أصوات المعاناة يستتبعه دائما إجراءات للتمثيل، ومفهوم الصوت عندما تتلقفه وكالات الخطاب المهيمن^(١٨)، فإنها تحل محل صوت

(١٨) ما أقصده هنا ليس صناعة الصوت العالمى الذى تجسده أصوات الفقراء الذين تجدهم على موقع البنك الدولى على الإنترنت . طالع التعليق اللازم على هذا الأمر فى : 17 (2001) Thomas W. Pogge

التاريخ الخفيض بالقوة لتنتقل إلحاح " التحرش والألم " اليومي في حياة الذين يعيشون في مرتبة أدنى^(١٩)، غير أن الأفعال المجردة والسياسة الاجتماعية غالباً ما تبدأ في إدارة الصمت تجاه أصوات المعاناة، والطريقة الوحيدة لتسمية نضالات حقوق الإنسان المتعددة هي قول إنها تمثل التبارى على قوة تسمية الصوت، وهكذا فإن خطاب حقوق الإنسان يثير إشكالية التمثيل فيما يتعلق بالمعاناة الإنسانية، سواء لتبرير سياسة الحكم أم لتبرير مقاومة الناس التي أسميها في هذا العمل مراراً من خلال التفريق بين أشكال سياسة حقوق الإنسان أو السياسة من أجل حقوق الإنسان .

ومفهوم أن أنظمة حقوق الإنسان، ربما أو يتوجب عليها المساهمة في السعى نحو السعادة، يبقى امتيازاً لجزء ضئيل من الجنس البشري، فبالنسبة لمئات الملايين من البؤساء على هذه الأرض لا تشكل ألفاظ حقوق الإنسان بالنسبة لهم أهمية إلا عندما توفر لهم - ولو بشكل طارئ - ملاذاً ضد التعذيب والاستبداد والحرمان والإملاق والإفقار الشديد وسلب القوة والإخصاء ودنو الشأن، ورغم بعض التطبيقات العملية المدهشة لحقوق الإنسان يبقى وصول الحقوق إلى الحشود الفقيرة بجرعات صغيرة، والملح المميز لهذا النوع من العلاج هو أنه يعيد إنتاج الأعراض وسيلة للإسراع في الشفاء ! ومن هذا المنظور، فإن " الوقت " بالنسبة لمسألة تحقيق حقوق الإنسان بعيد للغاية عن كونه "لحظياً"، فهو وقت لا يمر بسهولة وأشبه بالجلد^(٢٠).

غير أنه ليست كل أصوات المعاناة موجهة بالضرورة إلى عالم حقوق الإنسان العالمية، فتلك الأصوات غالباً ما توجه إلينا بلغات الجور، التي ربما لن يعبر عنها أو تقاس بصورة مجردة ارتباطاً بمسألة انعدام حقوق الإنسان، وتظهر لغات حقوق الإنسان غير مكتملة إذا قابلتها على سبيل المثال مطالب العدالة الإصلاحية العالمية الموجهة لتدارك الضرر والأذى النابعين من الماضي وممارسات سياسة الوحشية عبر

Ranajit Guha (1996) 10-12 (١٩)

Bouaventura de Sousa Santos, (1995, 2002) : (٢٠) حسبما طرح أخيراً في :

مئات الأعوام، والتي تمثلت فى نظام العبودية والاستعمار والحرب الباردة وبعض المواقف المدمرة الحديثة فيما بعد الأزمات التى زادت بفعل الهجمات الإرهابية والحروب على الإرهاب^(٢١). وتنطق لغات العدالة بالزاميات المسئولية تجاه الإنسان وحقوقه والانتهاكات الإنسانية، ومع ذلك فإنه فى عالم حقوق الإنسان، المعاصرة لا يعد كل انتهاك إنسانى انتهاكا لحقوق الإنسان، مع الوضع فى الاعتبار الفقر المعيارى العمومى لمعايير حقوق الإنسان الدولية والدستورية^(٢٢)، ووفقا لذلك فإننى فى أجزاء عديدة من هذا الكتاب أنشر هذا التعبير المجمع : الانتهاك للإنسان وحقوقه.

أنا لا أبشر مهمة الإحالة الفعلية لأصوات المعاناة إلى واقع حقوق الإنسان، فهذا موضوع نوع آخر من العمل، لكننى أحاول ما هو أفضل، وهو ربط نظرية وتطبيق حقوق الإنسان بهذا التنوع اللامتناهى من المعاناة الإنسانية التى يمكن الوقاية منها^(٢٣). إن استعادة الشعور والخبرة بالكرب الإنسانى يمنح أملا فى مستقبل أفضل لحقوق الإنسان. إنها عملية معقدة ومتسمة بالتناقض لو كانت فقط بسبب أن الخطاب الرسمى لحقوق الإنسان يعتبر - بالضرورة - المعاناة معيارية، وتنجز اللغات والمنطقيات والمنطقيات الموازية لحقوق الإنسان تسمية أشكال المعاناة الإنسانية أو الاجتماعية المفرطة بوصفات عمل اليوم الواحد التى تحول ما هو مفرط إلى فرض محظور وغير مشروع للمعاناة، ويظل هذا العمل فى أغلب الأحيان طويلا ومستعصيا على الإنجاز بدرجة غير معقولة كما يعلم من يعملون من أجل تأكيد حقوق المعاقين أو السكان الأصليين .

(٢١) تناولت هذا الفرق والتشابهات العديدة المتعلقة به فى كتابتى لعمل : Upendra Baxi (2005a)

(٢٢) على سبيل المثال بذل مجهود كبير على مدار أجيال فيما يتعلق بنظرية حقوق الإنسان والمرأة حتى تم نهائيا إدراج مصطلحات مثل الاغتصاب والعبودية الجنسية والدعارة القسرية والحمل القسرى وغيرها من صور العنف الجنسى فى قاموس الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب . طالع : Article 7(para-graph (2) (f)) and Article 8 (e) (vi), International Court Statute.

(٢٣) . Adi Ophir (1990) 94-121

وحتى هذا التحول يبقى عرضة لأهواء التأويل العرضي (من خلال التفسير والإنفاذ القضائي العرضي والنموذجي والتعليقات العامة الصادرة من كيانات معاهدة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان). والتفريق بين فرض الانتهاك الإنساني الصارخ وانتهاك حقوق الإنسان المحظور أو غير المشروع هو مسألة على قدر كبير من الأهمية - وعلى سبيل المثال - فى مجال حقوق الإنسان المرتبط بمنع التعذيب^(٢٤)، وعلاوة على ذلك ، فأى طالب علم يدرس تحريم الإبادة الجماعية يعلم أن الفئات المعيارية تشكل جزءا من المشكلة - بالنسبة لنطاق ليس ضئيلا من المعاناة الإنسانية - قبل أن تصير تلك الفئات جزءا من الحل^(٢٥)، وعند هذه النقطة ينبغى الإشارة إلى أن جزءا كبيرا من مستقبل حقوق الإنسان مازال غير مطروق فى ممارسات السياسة اليومية .

يعلم المتعرضون للانتهاكات بحكم خبرتهم المعيشة والمجسدة الطرق التى يبقى بها واقع معاناتهم بدون تسمية، فحدود لغات حقوق الإنسان (كما لاحظ لودفيج فيتجنشتاين Ludwig Wittgenstein) تشكل حدود عالم تلك اللغات. هم أيضا يعلمون أنه حتى مع العمل البطولى - غير مرجح الحدوث - بترجمة كل الانتهاكات الإنسانية إلى انتهاكات لحقوق الإنسان لن يسفر عن نقل ما هو بدون اسم إلى نطاق المسمى. يعلم الأكثر فقرا فى العالم أن الطرق العديدة التى تبقى بها شدة معاناتهم اليومية دون أى علاقة مع نصوص حقوق الإنسان. وأفضل ما بإمكان "معيارية" حقوق الإنسان أن تفعله هو ابتكار سلسلة من الصياغات الحقوقية التى تتوافق بصورة أو بأخرى مع كل انتهاك إنسانى يسببه الفقر أو الحرمان من الحقوق أو الإرهاب الخالص، لكن هذا فى حد ذاته - هذه المسافة بل هذه الهوية - يشكل نفس قواعد لغات حقوق الإنسان.

(٢٤) Malcolm D. Evans and Claudine Henni-Dele (2004) يوفران تحليلا قيما لتطور البروتوكول غير الإلزامى لاتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب .

(٢٥) طالع : Samantha Power (2002), Eric D. Weitz (2003)

وزيادة على ذلك ، فإن لغات حقوق الإنسان - بفشلها الذى لا يوصف إزاء تمكين الإصلاح - تكسب الانتهاكات وضعية الحقائق التى لا يمكن التحقق منها مؤسسياً ، وحقا فإن المتعرضين للانتهاكات أو أقاربهم لا يملكون الأدوات التى تساعدهم على إدارة سباق العقبات، التى تسمى بـ"أدوات الوصول إلى العدالة"، والمعرفة الأساسية أو التجريبية بالآلام ومعاناة المتعرضين للانتهاكات لا تجد دائما صدقاً فى تشكيلات المعرفة الواسعة المتعلقة بالقانون والسلطان القضائى لحقوق الإنسان. إن لغات حقوق الإنسان الشاسعة تبقى بذلك إشكالية على مستوى التمثيل والتوسط إزاء معالجة معاناة حقوق الإنسان.

٣- الوضوح باعتباره أحد صور العناية بحقوق الإنسان :

يمثل وضوح اليقين والاتصال ذريعة حاسمة للغاية للترويج لحقوق الإنسان وحمايتها. ويمثل النضال لكسب ذلك اليقين فى حد ذاته أحد مهام حقوق الإنسان. غير أن هذه المهمة تبدو مثبطة للهمم عندما يتجنب المرء الفضيلة ما بعد الحداثية المعلنة عن ذاتها، التى تحتفى - حتى فى أفضل لحظاتها - بالغموض باعتباره صورة فريدة للوضوح.

والوضوح الأخلاقى إزاء حقوق الإنسان أمر لا يتم الوصول إليه بسهولة، وكما تقدمت أرقام صفحات هذا العمل سنبدأ بتقدير أنه لا توجد إجابة واحدة أو بسيطة لهذا السؤال الواضح تماما : ما الحقوق التى يتعين أن يتمتع بها الإنسان؟ ومفهوم - لكن غير مبرر دائما - أن السعى لتبرير حقوق الإنسان أنتج خطاباً معقداً ومتناقضاً، وحتى عندما نصل إلى نوع من الإجماع بشأن قيم حقوقية إنسانية معينة (مثل المساواة فى الكرامة والاحترام لكل بنى البشر أو الحق فى الحياة) فإنها توفر إرشادات فقيرة نحو ترجمتها فى الخطاب الرسمى المؤدى لأسس ومعايير حقوق الإنسان والأحداث التأويلية اللاحقة لها، على القانون والسلطان القضائى لحقوق

الإنسان أن ينتج تعريفات للسلوك المحرم والمسموح به، وهنا - غالباً ما يكفي - على السلطة السيادية أن تمثل شكل القوة المطلوبة لتشريع تلك التعريفات. ومفهوم أن فتى الدولة والفاعلين السياسيين اللتين اندمجتا مع معاهدات وإعلانات وقرارات حقوق الإنسان الدولية تنغمسان في توازنات تعريفية بين النقائض، وهذا يؤكد أن أسس ومعايير حقوق الإنسان الناتجة ستنشأ في غمار لغات حذرة للغاية، وحتى تلك الصيغ التي تبدو للوهلة الأولى جماعية تبقى عرضة للتحفظات وبيانات الاتفاق ومثل تلك الأدوات التي تزيد من تعقيد البحث عن مضمون وإطار حقوق الإنسان، ومازالت الجهود التأويلية الكبيرة، التي لا تنتهي أمراً لا غنى عنه بالنسبة لمشروع الحقوق التي ينبغي على الإنسان أن يتمتع بها، وهو ما يمهد الطريق نحو التأكيد الملح على حق الإنسان في معرفة حقوقه ! هذه الملاحظات السريعة تكفي في هذا السياق للقول بأن أزمات الوضوح تبقى في قلب الإنتاج متعدد العناصر والمظاهر لأسس ومعايير حقوق الإنسان المعاصرة^(٢٦).

وحتى الفهم - غير المعتمد على مركزية الدولة - لمصادر تبرير حقوق الإنسان (التي يكرس لها هذا العمل بالأساس) لا يخدم هدف الوضوح السامى بأي درجة، إن عوالم مقاومة القوة والسيطرة حافلة بالآزمات والتعقيدات والتناقضات. وحتى عندما تعبر المجتمعات المقاومة أو الفئات المناضلة عن تصورات جديدة، فإنها لا تتفق مع بعضها، بل في واقع الأمر تختلف كثيراً بشأن كيفية ترجمتها إلى لغات أسس ومعايير حقوق الإنسان، تلك المجتمعات والفئات تلقح إنتاج حقوق الإنسان مع تعبيرات ملتبسة رديئة السمعة، وعلى المرء فقط أن يقرأ ما صدر عن تجمعات المنتدى

(٢٦) وعلى النقيض فإن الوضوح الصحيح إلى حد مؤلم هو سمة أنظمة القسوة السياسية . ولا يوجد أى غموض أو التباس تجاه تبرير ارتكاب الهولوكوست أو الصور المعاصرة للتطهير العرقي . والإخلاص للنازية أو من يطلق عليهم النازيين الجدد نادراً ما يتم التأثير عليهم أو تصاب عقيدتهم أو ممارساتهم بأي درجة من الغموض . وهو ما يعذب مفكرى حقوق الإنسان بشدة في كل اتجاه ملعن نحو الكونية والكلية (عدم القابلية للانقسام) والترابط .

الاجتماعى العالمى فى بورتو أليجرى ومومباى، التى أعلن خلالها عما يمكن تلخيصه فى عبارة "عولم أخرى ممكنة!" كل ذلك يمثل طرق قراءة إمكانات أو احتمالات حقوق الإنسان المقبلة.

وفى سجلات أقدم - بل تاريخية - فإن التصور المنادى برضا المحكوم باعتباره اختباراً على المحك لشرعية الحكم ذى التوجه الحقوقى لا يتحدث على سبيل المثال بصوت معادل عن كيفية اختيار المسؤولين بالمناصب العامة، وأى الأشكال التى سيكون عليها ذلك الحكم (على مستوى مجلس الوزراء أو الرئاسة) وإمكانية تفضيل مفاهيم "بسيطة" أو "عميقة" عن إنفاذ القانون وإمكانية أن تنتج الدساتير قضاءً مستقلاً نسبياً وخصوصية حقوق الإنسان وحدودها (٢٧)، وربما يمكن أن نذكر المثل فيما يتعلق بتثبيت الحقائق المتمردة للغات تقرير المصير أو الخطاب بشأن حق الإنسان فى التنمية واعتبار حقوق المرأة حقوقاً إنسانية .

هكذا ، فإن نوع وجسد حقوق الإنسان وجسده يتأرجح بالضرورة بين وصيتين: "عليك أن تكون دائماً واضحاً" و "عليك ألا تقتنع أبداً بأن الوضوح هو كل شيء". إن مهام كتابة أو قراءة النصوص والسياقات والآفاق المستقبلية لحقوق الإنسان تبقى - بكل دقة - مروعة لأن على المرء احترام التحديد الزائد والمفرط للمعاني المتضمنة لنقاط نشأة حقوق الإنسان العديدة المتمركزة حول الدولة والشعوب، ومازالت مدركاً لحقيقة أن صورة "الوكيل" - الذى يكتب عن حقوق الإنسان نيابة عن معدومى الحقوق والمتعرضين للمعاناة والظلم - تزيد من تفاقم مشكلة تحقيق قدر يسير من الوضوح. غير أن هذا العمل يعتمد على الإيمان بأن مثل هذه الكتابة مازالت ممكنة بصورة متماسكة .

(٢٧) أناقش هذه الجوانب فى الفصل الخامس.

٤ - التعبيرات الملتبسة التي تطارد حقوق الإنسان :

مازال تعبير "حقوق الإنسان" يمثل بحق إشكالية، وفي مجال الحديث الحقوقي فإن هذا التعبير يخفى محاولات الحد من وفرة معانيها بهدف إنتاج مجمل خاطئ، وأحد تلك المساعي يضع وحدة كل حقوق الإنسان في موضع مجمل محدد للعواطف مثل كرامة الإنسان واعتزازه بنفسه، وهناك نمط آخر يدعونا للحديث عن حقوق الإنسان لكونها أساسية، وي طرح إمكانية التفاوض بشأن حقوق أخرى إذا صعب الاستغناء عنها في المدى القصير، وقطعا ، إن المحروم أو المطرود من موطنه سيجد أنه من الصعوبة أن يتقبل فكرة حقوق إنسانية تكون نهايتها - سواء في حياتهم أم في حياة أجيال لاحقة - إنكارا لحق الكينونة والعيش باعتبارهم بشرأ يتمتعون بحقوقهم الإنسانية، غير أن نمطا آخر من المجمل يجعلنا نستسلم لوهم متصور في صفات بشرية مفاده أن نطاق حقوق الإنسان قاصر على الجنس البشري، والواقع أن الحقوق الجديدة المتعلقة بالبيئة (أو ما يطلق عليه - بصورة غير ملائمة أو بالأحرى بقسوة - تنمية مستدامة) تأخذنا إلى أبعد من هذا المفهوم الضيق. ويلغة المشروعات الوصفية، فإن مساعي جعل حقوق الإنسان مجملة تقلص العالم المتنوع والوعر لحقوق الإنسان الموجودة فعليا إلى صورة فئة متماسكة .

أما بلغة المشروعات النظرية، فإن تلك الأنماط ببساطة تضيف مميزات على قيم محددة تفضلها على قيم أخرى، وبذلك تعقد، بل وفي بعض الأحيان تضعف، الإعلانات المستقبلية بشأن حقوق الإنسان، وفي كلتا الحالتين ، فإن التعقيد المعيارى والامتداد الوجودى لأسس ومعايير حقوق الإنسان يسلمان أفاقهما المستقبلية التاريخية إلى المطالبات برواية متسقة، هذا في مجمله يجعل الطبيعة المتناقضة لتطور حقوق الإنسان غير واضحة؛ لأنه لا يوجد عالم واحد لحقوق

الإنسان، بل العديد من العوالم المتصارعة^(٢٨)، وبما أن المشروعات المرتبطة بمسألة الإجمالية تغلق أبواب الإدراك (وهنا أقتبس عبارة قديمة لألدوس هكسلي Aldous Huxley) للمعيارية والواقعية الاجتماعية لحقوق الإنسان ، تغمرني الدهشة إزاء قدرة التعبير ذاته - رغم مكنوناته الرمزية الواسعة - بعد كل ذلك على التمهيد لزواله بصورة بناءة.

وتحمى ممارسات حقوق الإنسان بصورة لا تصدق نطاقات متنوعة من سياسة الرغبة في الهيمنة وسياسة الرغبة في التمرد، فقصر الرغبة تلك بأشكالها القتالية الدامية اللامتناهية تقاوم التغلف في أى صيغة أنيقة. وأفضل صورها على الإطلاق ربما يكون ترك سياقات الهيمنة والمقاومة تعبر عن نفسها باعتبارها كيانات منفصلة، لكن ذات منظورات متكافئة إزاء معنى حقوق الإنسان، وأسعى خلال باقى هذا العمل إلى تناول تلك السياقات.

والحقوق ومن ضمنها حقوق الإنسان تظهر فى صور عديدة متنوعة :

الحقوق باعتبارها حدوداً باعتبارها عبوداً ؛ الحقوق باعتبارها
علامات للقوة باعتبارها إخفاء للعوز ؛ الحقوق باعتبارها
مطالبات باعتبارها مطالب ؛ الحقوق باعتبارها تنظيمًا لمساحة
اجتماعية باعتبارها دفاعاً ضد التوغل ؛ الحقوق باعتبارها
توضيحاً وباعتبارها ألغازاً ؛ الحقوق باعتبارها شأنًا انضباطيًا

(٢٨) فى التقرير الشعبى للتثقيف بشأن حقوق الإنسان - People's Report of Human Rights Education الصادر ضمن العقد الشعبى للتثقيف الحقوقى - People's Decade for Human Rights Education فى نيويورك - حالياً تحت الطبع - أجد على الأقل ثلاثة عوالم لحقوق الإنسان : العالم الشامل لإنتاج أسس ومعايير حقوق الإنسان بفعل تفاعل الثقافات، وهو ما يبدو بشكل رئيس فى أروقة الأمم المتحدة ، عالم النقل أو الانتهاك الناشئ عن إعادة الإنتاج المحلى لمعايير دولية ، وعالم نشاط حقوق الإنسان الذى هو فى حالة تصادم دائم مع العالمين الأولين .

باعتبارها شأنًا غير باعتبارها انضباطيًا ؛ الحقوق باعتبارها
أدلة على إنسانية المرء باعتبارها تقيلاً من إنسانيته ؛ الحقوق
باعتبارها تعبيراً عن الرغبة باعتبارها صدأً للرغبة^(٢٩).

وبعبارة أخرى، فإن حقوق الإنسان مستعصية على التعريف المبسط :

وهكذا فإن الحقوق أحياناً تعامل باعتبارها، مفاهيم باعتبارها أبواباً
جدلية باعتبارها عوامل إنتاج باعتبارها شروطاً للتفاوض، باعتبارها تخويلات لمن
يحملها، باعتبارها رموزاً مقدسة باعتبارها مصادر للتضامن الاجتماعي باعتبارها
أدوات للشرعية^(٣٠).

ويزخر الوعي بحقوق الإنسان بالكثير من الصور، وليست الصور المفضلة أو
المنظورية^(٣١). مجرد فعل الخيار الإدراكي أو المعرفي ذي الامتياز (الناشئ عن
قراءة الكتب الصحيحة أو اتباع الشريعة الصحيحة) لكنها أيضاً وظيفة (حسب
هيدجر Heidegger) ما يفعله الإنسان طيلة وجوده في هذا العالم، وفي ذات الوقت ،
فإن الصور المختلفة عن الحقوق تطرح وبشدة الشخصية الجدلية لها، وفي ذات
الموضع التابع، ربما تكون لحقوق الإنسان دلالات تعبيرية لقوى مضادة تخليصية أو
محركة من عبودية وكذلك قمعية، فتلك الحقوق تظهر بوصفها دلائل الإنسانية مبتهجة
بالنصر لكل إنسان نظرياً، باعتبارها مسجلاً للاستنزاف الحى لذات الإنسانية ، بل
باعتبارها أدوات لتعمية هياكل قوى الانضباط والسيادة، كما تشكل تلك الحقوق
مجموعات لمواضع تابعة فى، أو من خلال وكالة تجرى هيكلتها.

(٢٩) طالع الملاحظة الثانية بالهامش السفلى للصفحة (٩٦) فى : . Wendy Brown (1995) طالع أيضا :
Wendy Brown (2002) 420-34

(٣٠) : 3 Pierre Schlag (1997) حذفت مؤشرات الهامش السفلى للصفحة من الاقتباس .

(٣١) اقتبس هنا بصورة غير دقيقة المفهوم المنظورى لنييتشه Nietzsche بشأن 'جغرافيا الوجود' طالع:
Jean Granier (1985) 190

لا توجد وسيلة يسيرة لقراءة أشكال الحشد والتعددية لتعبير " حقوق الإنسان " الخصب، ولأن المفهوم يعنى أشياء مختلفة لأناس مختلفين ، فإن تلك المعانى فى حاجة لتشكيلها فى أنساق تستتبع أقل درجة من العنف المعرفى أو الإدراكى لدى ثراء الاختلاف، وهى مهمة شاقة بحق، وعلاوة على ذلك - على الأقل فى المشهد الحالى - تستحق التعددية الاحتفاء فقط، إذا استطاعت موازنة شبكات معانى ومنطقيات العمل الشعبى المحتج على كل أشكال الانتهاك الإنسانى، وإنتاج انعدام حقوق الإنسان. وسأصينغ الفهم العام لذلك تحت العناوين المميزة التالية.

(أ) حقوق الإنسان باعتبارها واجبات أخلاقية :

يتحدث البعض عن حقوق الإنسان بلغة القيم الأخلاقية، التى ينبغى أن تصل للآراء الجماعى والفردى، وهذه القيم تظهر مناطق متنازع عليها، ويتخذ حديث القيم هنا موضعا مختلفا عن حديث المصالح، فالأخير يصر على أن ما نسميه "قيما" لا يعدو كونه أشكالا من تبريرات المصالح، ويفرق الأول القيم عن المصالح بصيغة تعريفية : القيم هى ما يجب على المجتمعات والأفراد رغبته خلافا لما يمكن أن يرغبوه بالفعل^(٢٢)، ومصادر ذلك الوجوب تتعدد بدرجة لا تصدق .

وهكذا يعلو الخطاب الضخم عن الحقوق الطبيعية فى إطار تقاليد فكر القانون الطبيعى الموحد بالذات الإلهية وإطار الفكر العلمانى. وتستمد تقاليد القانون الطبيعى المؤمن بوجود الله قيمها سواء من المنطق أو من إرادة الله، والفرق مهم : فبينما تنسب القيم والمعايير لإرادة الله تكون واجبات الطاعة نتاجا لتفكير الإنسان وتفسيره. وعندما تتدفق القيم من منطق إلهى يجوز حينئذ فقط للمنطق الإنسانى أن يفسر معانى ونطاقات تلك القيم، وجاءت المناداة بالحقوق الطبيعية عقب قراءة تقية وورعة للكتاب

(٢٢) طالع إضاعة تحليلية فى : Julius Stone (1996) 546-56

المقدس، وبذلك توفر التفسيرات الدينية قالباً تاريخياً لعمليات قراءة حقوق الإنسان باعتبارها واجبات أو التزامات أخلاقية. والحق في المساواة بين كل بني البشر أساسه تلك القراءة للتقاليد الدينية بالعالم، والقائلة بأن الله خلق الإنسان حسبما أحب أو تصور؛ ولذلك فالكل سواسية، وعلى كل إنسان أن يلتزم باحترام الآخر وحفظ كرامته.

وهكذا كانت العظيمة فيتوريا Vitoria قادرة بدرجة لا تنسى على تقديم التبرير - في التقليد الكاثوليكي - لحماية الحقوق الطبيعية للسكان الأصليين في العالم الجديد، كما استطاع مارتن لوثر Martin Luther تدشين تقليد بروتستانتي للحقوق الطبيعية ألغى بالنسبة لكل المؤمنين مركزية قوة قراءة كلمة الله التي لم يحركها احتكار سلطوى لقوى تفسيرية في بعض الأيادي الكهنوتية. وكان جوتاما بوذا Gautama Buddha قادراً على تأسيس دين كامل جديد اعتمد على اللاعنف (أهيمسا). والتأويلات الإسلامية الراديكالية خلال القرنين الثامن والعاشر الميلاديين أيضاً مكنت تفسير الآية بشأن تعدد الزوجات في القرآن الكريم الذي هو في واقع الأمر رفض ذلك التعدد. واستطاع غاندي Mohandas Gandhi أيضاً إدانة ممارسة النبذ بوصفها انحرافاً عن الهندوسية، وكذا الأشكال الأولى للتمييز العنصري بوصفها لا مسيحية. وسيظل المجتمع الأنجليكاني - حتى بعد نشر هذا الكتاب - في حالة اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان رسم الكهنة الشواذ متسقاً مع القراءة الورعة للكتاب المقدس، كما ستستمر المجتمعات التشريعية الإسلامية في الجدل حول الحظر - المعتمد على الشريعة - للعولة العنيفة للفتاوى التي يعلنها أسامة بن لادن ونظراؤه^(٣٢)، وتوفر التفسيرات التقدمية أو الراديكالية للدين مورداً غنياً لفهم تاريخ ومستقبل حقوق الإنسان.

(٣٢) طالع، على سبيل المثال، التحقيق الشيق في: Charles Kurzman (2003) وطاق أيضاً: Open-dra Baxi (2005).

وتقدم تقاليد القانون الطبيعي العلماني حقوق الإنسان باعتبارها واجبات أخلاقية، لكن من منظور مختلف للغاية. فهي تنشأ ببساطة من الجراءة الأخلاقية التي جعلت صورة الله في إطارها غائبا، والواجب القيمي للسلوك الإنساني يظهر مشتقا من عمليات قراءة الطبيعة الإنسانية لا النص المقدس، وهكذا فإن القانون الطبيعي العلماني يستمد الواجبات الأخلاقية من معطيات الطبيعة الإنسانية والظرف الإنساني، أيضا - وعلى سبيل المثال - استمد إتش. إل. آيه. هارت H.L.A. Hart ما سماه بالحد الأدنى لحقوق القانون الطبيعي من حقائق غير مشروطة عن الكينونة الإنسانية : كل بنى البشر متساوون؛ لأنهم - وعلى قدم المساواة - معرضون للموت، وقابلون للانجرار والألم والضرر والأذى الجسدي، كما أن الكل متساوون في عدم القدرة على فرض التعاون الاجتماعي طبقا لأفضل إملاءات المنطق الإنساني^(٣٤)، وأنشأ لون فولر Lon Fuller منطقيات ولغات لحقوق الإنسان من خلال تباين وتلاحم وأخلاقية الواجب والطموح^(٣٥)، واعتبر جون رولز John Rawls حقوق الإنسان واجبات أخلاقية تمنح الجوهر للبناء الأساسي لمجتمع ليبرالي منظم بشكل جيد، يحترم تماما الحرية والمساواة^(٣٦)، ويستمد جورجن هابرماس Jurgen Habermas منطقيات حقوق الإنسان من أخلاقيات الخطاب^(٣٧)، وتستمد الماركسية وما بعد الماركسية الواجبات الأخلاقية لحقوق الإنسان من نقد الأشكال البورجوازية لحقوق الإنسان^(٣٨)، كما تنقد النظريات النسوية النسب البطريركي لقيم وأسس ومعايير حقوق الإنسان المنساقة

H.L.A. Hart (1961) . (٣٤)

Lon Fuller (1979) (٣٥)

Rawls (1971, 1999) . (٣٦)

Jurgen Habermas (1996) (٣٧)

Wendy Brown and Janet Halley (2002) : (٣٨) لمطالعة بيان حديث :

وراء رؤى الحضارة والمجتمع الإنسانى فيما بعد البطريركية^(٣٩)، وتفقد نظرية العرق النقدية مسألة العنصرية فى بناءات حقوق الإنسان. وتوفر النسوية الإيكولوجية، وكذا نقد الإيكولوجيا العميقة، أسسا غير مطروقة لإعادة صياغة مفهوم حقوق الإنسان باعتبارها واجبات أخلاقية، والحركة فى لغات ماراثا نوسبوم Maratha Nussbaum وأمارتيا سين Amartya Sen - من لغات حقوق الإنسان إلى لغات القدرات/ النجاح الإنسانى - تزيد من إحراج الدول الغنية .

وتؤكد أخلاقيات حقوق الإنسان فى سياق اصطلاح الانعكاسية المعاصر أن حملة حقوق الإنسان يقيمون - بدرجة بارعة فى الانتقاد - مصالحهم الخاصة باللجوء إلى مجموعة من القيم، وتظهر تلك الأخلاقيات فى صورة تقليد لأخلاقية نقدية تتفتح بموجبها الأخلاقية الإيجابية لممارسات وسلوك الدول والمجتمعات والأفراد (وقطعا حركات حقوق الإنسان والحركات الاجتماعية) نحو عملية مستمرة من التقييم وإعادة التقييم .

والقيم الأخلاقية الأساسية (مثل كرامة وسلامة ورفاهة الإنسان) تمهد لمنبر يمكن من خلاله التحقيق الدائم فى النماذج المسيطرة لحقوق الإنسان ، حتى ولو كان ذلك بغموض عميق وفى سياق أغراض متداخلة تاريخيا، ويبقى مشروع حقوق الإنسان فى

(٣٩) المادة المطبوعة وفيرة . ولكنى أشير هنا بوضوح إلى : Judith Butler, Allison Jagger, Annette Baier, Nancy Fraser, Catherine Mackinnon, Martha Minnow, Martha Nussbaum, Wendy Brown, Carol Gilligan, Claudia Card, Mary Jo Frug, Susan Moller Okin, Drucilla Cornell, Gayatri Chakravorty Spivak, Dianne Bell, Chantal Mouffe, Iris M. Young, J. K. Gibson-Graham, Sylvia Benhabib, Rajeswari Sunder Rajan.

وطالع : Saskia Sassen فى الفصلين الخامس والسادس، لكن ينبغي على أن ألقت الانتباه إلى اثنتين من الإثنولوجيات الجديدة بالملاحظة . وهما تتعلقان على التوالى بمجالين : العدالة والرعاية (Virginia Held, 1995) ونظرية المعرفة النسوية (Louise. M. Antony and Charlotte E. Witt, 2002) . وهناك نقد ثاقب للبطريركية يلائم القانون الدولى الجديد وحقوق الإنسان المعاصرة فى أعمال :

Hilary Charlesworth, Anne Orford, Susan Marks, Ruth Buchanan, Jane Kelsey, Marie Dembour and Sundhya Pahuja.

أعق معانيه هرطقة ، كما يظل مأخوذاً بصورة البراعة الكاريزمية فى استنطاق كل ما يستقبله من حقائق اجتماعية وتاريخية وسياسية، هو أيضا يظل راديكاليا بمعنى سعته للسياقات^(٤٠)، بنزوعه الدائم نحو بناء سياقات جديدة لم تكن متصورة .

على الأقل يبدو أن هناك قيمة أساسية حظيت بالتوافق حولها، احترام الآخر بوصفه إنسانا على قدم المساواة مع أى إنسان آخر هو أساس أخلاقيات حقوق الإنسان. فهذه القيمة تمهد لأسس صالحة كونيا للسلوك الإنسانى والهيكل الأساسى لمجتمع عادل، وكما يذكرنا دائما إيمانويل ليفيناس Emmanuel Levinas، فإن ذلك الاحترام لا يتضمن "إمبريالية الذات"^(٤١)، لكنه يتشكل من الاعتراف الكامل بحقوق الإنسان "مصدراً وحيداً للتضامن بين الغرباء"، ومن قبول الإنسان والآخر بحق كل طرف فى أن يكون غريباً عن الآخر^(٤٢).

ومن هذا المنظور تنشأ حقوق الإنسان فى صورة موسوعة من الخطابات الأخلاقية متعددة العناصر والمظاهر إلى حد بعيد، تلك الخطابات تمهد لمعايير الأخلاقية النقدية فى تقييم كل الحالات القائمة لشئون الحكم أو المقاومة. وكثيرا ما يستتبع تنظير العدالة تناول مسائل الاعتراف والعدالة فى توزيع الثروة خلافا للهيكل الأساسى لمجتمع ما إلى مجتمع الدول فى ظروف عولة تتطور تاريخيا^(٤٣)، وتظل خطابات حقوق الإنسان إلى الأبد متحملة لعبء رؤية تحويلية للعالم تطالب تدريجيا الدولة (ومجتمع المؤسسات العالمية الرسمية وشبه الرسمية) بأن تصير أخلاقية وعادلة فى الحكم وبأن تخضع سلطاتها (وكل من يقيم بها متخفيا) للمحاسبة.

Roberto M. Unger (1983) (٤٠)

Emmanuel Levinas (1969) 87 (٤١)

Jurgen Habermas (1996) 308 (٤٢)

John Rawls (1993) 41 (٤٣)

(ب) حقوق الإنسان باعتبارها قاعدة للحكم :

إن ممارسات الحكم تدعم بتناقض شبكة معانى حقوق الإنسان، فالحكم كما نعلم كلنا (من كارل شميت Carl Schmitt ووالتر بنجامين Walter Benjamin وميشيل فوكو Michel Foucault وجورج ديلوز George Deleuze وفيلكس جوتارى Felix Guttari وأنطونيو نيجرى Antonio Negri والآن قطعاً جيورجيو أجامبين Giorgio Agamben) هو فقط كلمة واحدة، لكنها تشكل العديد من أشكال السلطان والإخضاع، فالحكم يظهر بصورتين فى آن واحد : الأولى باعتبارها موقعاً معقداً لممارسات حقوق الإنسان السياسية الإيجابية ، والثانية باعتبارها مسجلاً للجهود السياسية المادية، التى دائماً ما تنتج أشكالاً من انعدام حقوق الإنسان .

وتوفر اللغات والمنطقيات المعيارية لحقوق الإنسان مفاهيم الحكم الرشيد، التى تسعى لضمان السلامة الكاملة لحقوق الإنسان من ناحية أجهزة الدولة وسلوكها، وعلى مستوى أعلى، فإن تلك اللغات والمنطقيات تتناول مشكلة شرعية سلطة الحكم، وهكذا يظل من حق المواطنين وغير المواطنين التعرض للغات تمكن كشف العجز فى التشريع؛ بل عدم شرعية الحكم كله، وتظل تلك المهام معقدة بلا حدود وعلى وجه الخصوص بسبب البناءات "الناعمة" و "الغليظة" لحقوق الإنسان .

وتبرز البناءات "الناعمة" مفاهيم إجرائية لحقوق الإنسان، تلك المفاهيم - التى فى حال وضعها بالمقام الملائم - بإمكانها تعزيز قيمة الهياكل الحكومية المتجاوبة إزاء حقوق الإنسان؛ مثل انتخابات "حرة ونزيهة" دورية وأشكال الفصل بين السلطات والقضاء المستقل والمهن القانونية المستقلة، هذه الأشكال لا تخاطر بأى مضمون محدد، فالانتخابات "الحرة والنزيهة" لن تشرع لأى اختيار أخلاقى بين الانتخاب الفردى أو التمثيل بالقائمة النسبية الذى يشكل الحكم الموجه نحو حقوق الإنسان، وتبقى مذاهب الفصل بين السلطات محايدة تجاه حقوق الإنسان فيما يتعلق بخيارات بين ملكية دستورية وأشكال جمهورية للحكم من جانب وأشكال رئاسية مقابل أشكال

من مجالس الوزراء من جانب آخر، كما أن هيكله المقاضاة المستقلة تبقى غير موجهة باعتبارات حقوقية إنسانية معينة، فعلى صعيد المفاهيم "الناعمة"، لا يوجد سبيل لتأكيد أى من الأمور التالية أكثر صداقة لحقوق الإنسان : تولى القاضى لمنصبه مدى الحياة أم وضع شروط لتقاعده ، وضع أساليب محددة لتصعيد المواطنين إلى السلك القضائى (من خلال التعيين) سواء من السلطة التنفيذية أم اللجان القضائية أم حتى بانتخابات قضائية بتصويت عام. كما أن المفاهيم المفضلة - مثل ضرورة تبنى إجراءات منهجية للمراقبة القضائية للسلطات - لا تقودنا لأى خيار مضمون يتعلق بشرعية واتجاه الفعالية القضائية، فالمفاهيم "الناعمة" للحكم الرشيد - فى كل تلك الأبعاد وما يتعلق بها وفى أفضل الأحوال - توفر وصفا للظروف الضرورية لا كل الظروف - لهياكل الحكم المعنية بسلامة أو كمال الحقوق وإتمامها.

وعلى النقيض تقضى المفاهيم "الغلظة" بإجراء ثابت من الإخلاص لقيم وأسس ومعايير حقوق الإنسان الموضوعية فى إطار تشريع دولى. لكن مع الوضع فى الاعتبار أن النسخ "الغلظة" و "الناعمة" من حقوق الإنسان تنتشر بصورة استثنائية ، نجد أنه حتى على المفاهيم الغلظة أن تختار بين أسس ومعايير لحقوق الإنسان تسمح الدساتير القومية والعابرة للقوميات بدمجها حتى تؤمن الشرعية الدولية، وعلى سبيل المثال، فإن جون رولز John Rawls وجورجن هابرماس Jurgen Habermas ويوافنتورا دى سوسا سانتوس Bauaventura de Sousa Santos وإيسا شيفجى Issa Shivji يوفرون نسخا مختلفة من الحد الأدنى لمعايير حقوق الإنسان التى ربما تنقل معرفة شرعية أو عجز الحكم حسبما تكون حالة الحكم، والحدود الأدنى لحقوق الإنسان التى يطرحونها هى بالضرورة تعيد تشكيل الأنظمة القائمة لحقوق الإنسان الدولية بطرق مختلفة ومميزة، وهم يؤيدون - وإن كان بقلق - الفصل العميق بين حقوق الإنسان المدنية والسياسية ، من جانب ، وحقوقه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، من جانب آخر، وسأعود لتناول هذا الموضوع باختصار فى الفصل الخامس .

كل شيء ذكر أو تم إتمامه ، لكن نظرية وتطبيق حقوق الإنسان تفترض أن المفاهيم "الناعمة" و "الغليظة" توفر بصورة أو بأخرى جسرا من القيود على سلطة اتخاذ القرار العام، وعلى لغات الشفافية المتعلقة بالخيار العام، ولا يوجد من بين قراء عالم الجنوب - الذين بين أيديهم هذا الكتاب - من هو في حاجة لتذكيره بالطبيعة الهشة لتلك المفاهيم، فهم يدركون تماما الوجه الكئيب والقاسي للسلطة التي من خلال لغات تهديد النظام العام والأمن القومي - سواء كانت تلك اللغات حقيقية أم زائفة - تصل إلى أوج القمع غير الاعتيادي لحقوق الإنسان. كما أنهم يعلمون تماما - ويتكلمة إنسانية واجتماعية - الأساليب التي بموجبها تسمى السلطة التنفيذية المتفطرة لتبرير تعليق المفاهيم - حتى وإن كانت "ناعمة" - المتعلقة بهياكل وعمليات الحكم الموجه نحو حقوق الإنسان في محاولة خطابية تشهيرية للوصول لحقوق الإنسان الاجتماعية والاقتصادية، وبينما تضع قيم وأسس ومعايير حقوق الإنسان عقبات أمام اللعب الحر للسلطة ، فإنها في الوقت ذاته توفر لها فرصا لا حدود لها .

وفي كل مكان (في نصف الكرة الشمالي كما في نصفها الجنوبي) ، وكما تعلمنا أيضا من جيورجيو أجامبين Giorgio Agamben، تكون السلطة السيادية في حالة مفاوضة دائمة بين الإزاميات الحكم بالقانون وسلطان الإرهاب^(٤٤). على الأقل من وجهة نظر المتعرضين للانتهاك، وكلا النوعين من المفاهيم الناعمة والغليظة للحكم الموجه لحقوق الإنسان ينهار عند نقطة التقاطع بين الهيكل الشاملة للحياة السياسية المنظمة والسلوك اليومي للدولة، وليس هناك أي ضمان بأن هياكل الحكم المرتبطة بسلامة الحقوق المخطط لها معياريا من لغات حقوق الإنسان - ربما تترجم بصورة شاملة إلى أفاق لحقوق الإنسان يتمتع بها كل الناس، غير أن معايير وأسس حقوق الإنسان - وسط كل ذلك - تظل مانحة لإشارات يمكن بموجبها تعريض الحكم الهمجي على الأقل لمحاكمة قاسية، وهذا - من وجهة نظري - مكسب كبير .

(٤٤) طالع: (1993) Upendra Baxi; (1998) Giorgio Agamben; (1978) Nicos Poulantzas
85-94.

(ج) حقوق الإنسان باعتبارها لغات للحكم العالمى :

إن مفاهيم الحكم الرشيد دلالة على حقل ألغام مفهوى فقط إذا كان السبب هو التنوع العميق للمفاهيم القاعدية والقممية لعناصرها التأسيسية، وتزيد خدمة الحكم الرشيد العالمى لإلزاميات العولة الاقتصادية المعاصرة عندما تكون نتيجة راسخة لممارسات المؤسسات المالية الدولية والإقليمية ومجموعة الثمانى، وما يرتبط بها من كتابات سياسية أو أكاديمية معيارية، وحسب هذا التصور - كما نرى فى الفصل الثامن - فإن الحقوق الإنسانية للفرد يبدو أنها تستخدم - فى أفضل الحالات - بالاحترام البالغ فيه لمتطلبات ومصالح ورغبات الشركات العابرة للقوميات (متعددة الجنسيات) ومجتمعات المستثمرين الأجانب المباشرين. وتبقى المفاهيم القاعدية للحكم الرشيد عvisية على الكسب لكن يمكن القول بثقة بأن مختلف الحركات الاجتماعية ومجتمعات حقوق الإنسان تسير بطريق المفاهيم الغليظة لحقوق الإنسان وتذهب بحق إلى ما وراء لغات حقوق الإنسان، وبصورة متزايدة تصنف تلك الحركات والمجتمعات مفاهيم حقوق الإنسان تحت عنوان أشمل للعدالة، ونشرح هذا الأمر بصورة جزئية فى مرحلة لاحقة من هذا الكتاب .

ويتعايش النشاط مع ، كما ينقدون ، منطوقات الحكم الرشيد التى توفرها لهم المؤسسات المالية الدولية - حتى فى أزمات منتصف عمرها - وكذلك كيانات فزاعة نشأت عنها مثل منظمة التجارة العالمية (WTO) ومنظمة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (NAFTA) ومنظمة التعاون الاقتصادى لبلدان آسيا والمحيط الهادى (APEC) ورابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) واتحاد التجارة الحرة للأمريكتين؛ أحدث تلك الكيانات عهدا، وعلاوة على ذلك ، فإن ذلك النقد يسلط الضوء على مشكلة "العجز الديمقراطى" فى نموذج الحكم العابر للقوميات الذى مهد له الاتحاد الأوروبى^(٤٥).

(٤٥) طالع التحليل الثاقب : (1998) Peter Leuprecht, (2004) Andrew Williams, والمساهمات فى : Phillip Alston (1999) .

إن وضع المفاهيم المهيمنة للحكم الرشيد جنباً إلى جنب مع النقد الذي يمارسه النشطاء يزيد من الجهود شبه الماركسية لفهم وإزالة غموض تعقيدات رأس المال العالمى، وأثير الآن مجموعة من الأسئلة (أهتم ببعضها لاحقاً فى هذا الكتاب) التى تحتاج لرد حاسم، أولاً ، ما أفضل طريقة نحكى بموجبها القصص المتعلقة بجنود مسألة الحكم الرشيد العالمى ؟ هل الحسابات الأدواتية التى تؤكد قصص هيمنة أحادية صحيحة ؟ ثانياً ، هل تفسيرات مجتمع النشطاء مبررة إزاء قراءة أو تجارة التحولات بلغة وخطاب الحكم الرشيد فى سياقات أو أنماط تتصف بالرتابة أكثر من كونها حاشدة ؟ ثالثاً، كيف نستطيع فهم التحولات الزلزالية فى لغات الحكم الرشيد العالمى المدلل عليها فى سرديات واسعة النطاق لتبنى الثقافة الغربية والحداثة والتنمية والعولمة ، وهى الأمور المجسدة حالياً بتنوع كبير - على سبيل المثال - فى الخطاب الطنان للبنك الدولى والذى تم التحول به من اصطلاح "توفيق الأوضاع الهيكلية" إلى اصطلاح "إستراتيجيات الحد من الفقر" ؟ رابعاً ، كيف بإمكان تلك التحولات الأدبية التناول الواقعى لإعادة الإنتاج الهائل لحالة انعدام حقوق الإنسان ؟ خامساً، وبعبارة أخرى ، ما مكاسب الحياة الواقعية بالنسبة لتلك الشعوب من جراء التحولات فى لغات الحكم الرشيد العالمية والعابرة للقوميات والإقليمية والمحلية وتلك القدرة على التفكير عالمياً والفعل محلياً ؟ سادساً ، هل هناك تبرير لموقفنا الذاتى فيما يتعلق بعمليات القراءة التى تقلل إجمالاً من شأن معايير وأسس حقوق الإنسان بوصفها نتائج نهائية لأوامر أو فوضى رغبة الخدمة المدنية الدبلوماسية والدولية فى إطار منظومة الأمم المتحدة الآخذة فى التوسع ، خدمة لمجموعة متنوعة كاملة من السياسات الخارجية ولاستخدامات وإساءات شركات عالمية تحت غطاء الإجماع الدولى ؟ سابعاً ، إذا كان الأمر كذلك ، كيف نستطيع أن نفهم بشكل كامل الجانب المدهش للاستقلال المرن لمعيارية حقوق الإنسان التى تستنطق من وقت لآخر أعمال مصادرة حقوق الإنسان فى مسعى المراعاة الذاتية للمصالح القومية والإقليمية ؟ ثامناً ، كيف نستطيع فهم حقوق الإنسان بصورة كاملة فى إطار تشكيل السيادة المشتركة ؟ تاسعاً، إلى أى مدى يضع المرء فى اعتباره التحولات فى نشر لغات الحكم الرشيد - الموجهة نحو

حقوق الإنسان - ضمن إسهامات النشاط ؟ وكلمات أخرى ، كيف نستطيع تتبع خط رحلة الشراكة بين "المجتمع المدني العالمي"^(٤٦) . والوكالات الدولية التي تعيد تشكيل مفاهيم الحكم الرشيد ؟ عاشرا ، وهو سؤال مرتبط بما سبقه ، أى مقاربات نحو "الحكم الرشيد الآخر" - أى المقاومة الرشيدة - تنشأ حينئذ ؟^(٤٧).

(د) حقوق الإنسان باعتبارها تطبيقات عملية للتمرد :

من خلال العدد الكبير من عمليات النضال والحركات فى أنحاء العالم صارت حقوق الإنسان مجالا للممارسة السياسية التحولية التى تترك وتزعزع استقرار - بل وأحيانا تعمل على تدمير - أعتى القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية ظلما، والتحول من النموذج الحديث لحقوق الإنسان إلى النموذج المعاصر لتلك الحقوق (وهو ما أصفه خلال الفصل الثانى) يبقى غير متصور خارج إطار الحركات المعادية للاستعمار والعاملة من أجل تقرير المصير، وبالمثل ينبغى على حركة حقوق الإنسان المعاصرة أن تضع فى حساباتها النضالات الهادفة للحد من التمييز العنصرى إضافة إلى الحركات الرامية لجعل حقوق المرأة حقوقا إنسانية

(٤٦) لتحليل هذا الكيان المنطقى طالع : . Upendra Baxi (1996 b)

(٤٧) على سبيل المثال، الروابط المعقدة المتزايدة بين معونات التنمية وشروط الدول المانحة تمثل إحدى نقاط التقاطع بين مجتمعات حقوق الإنسان ومجموعة المبادئ أو القواعد المتعلقة بالحكم العالمى. وحينما لا يصر المانحون الشماليون على المساواة بين الجنسين يسود شعور بأنهم سيظلون أبرياء من طموح أو تحقيق حقوق الإنسان. والمثل يمكن أن يقال بالنسبة للانتخابات الديمقراطية التى تحظى بالإشراف الدولى الذى (كان) يمثل الأساس للإصلاح السياسى لدى الأمم التى تحصل على مساعدات . والكثير من المنظمات الدولية غير الحكومية - التى تتخذ من دول الجنوب مقرات لها - تعمل على نحو يثير الإعجاب على الترويج لربط مشروطيات حقوق الإنسان بسياسات المعونة والتجارة الخاصة بالدول النامية . وسعيا لتقييد ممارسات الحكم للدولة القومية التى انتقلت بها السلطة حديثا، تبقى تلك التشكيلات مفتحة على التبعية لنماذج الحكم العالمى الناشئة دون اهتمام بكيفية تمثيلها - بأسلوب كريم ومعتدل - على أنها صديقة لحقوق الإنسان.

وحركات حق الإنسان فى الاختلاف (الحق فى التوجه الجنسى والسلوك الجنسى) وسلامة البيئة.

توفر حقوق الإنسان باعتبارها تطبيقات عملية للتمرد خرائط متنوعة لعدم شرعية المسيطر (هنا أعيد صياغة مصطلح ميشيل فوكو Michel Foucault) وانعدام الشرعية المكثف للشعوب التابعة. ويمنع عنف المظلوم - تماما كما يمنع عنف المسيطر - قالبا لظهور أسس ومعايير حقوق الإنسان^(٤٨)، وحتى إذا ظلت تسميات "المظلومين" و "الظالمين" تمثل إشكالية فى الخطاب المعرفى الواسع ، وحتى إذا فكر المرء بعنف المظلوم على مستويات الإنسان وحقوقه والانتهاك ، فإن مسألة إمكانية الإنتاج القضائى^(٤٩)، للعنف الموجه لتحقيق أفاق مستقبلية أفضل لحقوق الإنسان ربما يتم تجاهلها عند الخطر الداهم .

وبصرف الانتباه عن ذلك ، تتور التعقيدات هنا من حل شفرة الروابط الصاعدة والهابطة بين هذا العدد الضخم من حركات التحول وما يمثلها من تنوع عصى على الفهم من المنظمات غير الحكومية، التى هى على تفاعل وثيق مع تشكيلات القوى القومية والإقليمية والدولية. هذه المنظمات التى تقود تلك الحركات بصورة بارزة تختلف فى مستويات صلابتها^(٥٠)، وهذا الاختلاف أيضا يكون على غنى أو فقر - حسبما تكون الحالة - بمعنى مدى قدرة تلك الحركات على التعبير عن أصوات المتعرضين

(٤٨) طورت هذا الموضوع فى مكان آخر . طالع : Upendra Baxi (1987)

(٤٩) استحضرت هنا الفرق بين عنفى الإنتاج القضائى والمعاناة القضائية فى : Robert Cover (1983) طالع أيضا الفصل الثانى .

(٥٠) لفاهيم برجماتية عن التعقل أو التدبر ، كما طورها جون ديبوى John Dewy، طالع: Richard Rorty (1999)

للالتهام وتوثيق رؤاهم لعالم عادل، وهكذا - ولحسن الحظ - فهم لم يستنفدوا إمكاناتهم التحريرية، وفي ذات الوقت فإن الحركات تحشد معاني حقوق الإنسان إلى ما وراء جدليات عقائدية متعلقة بالنسبوية والكونية، والتي في نهاية الأمر تفيد المصالح العالمية التي مازالت في مرحلة التشكل .

(هـ) حقوق الإنسان باعتبارها منتجاً قضائياً:

ليس كل المحامين الدوليين ولا حتى أبرزهم مضطلعين أو حاملين خلال حيواتهم العملية لهذا النطاق الذي لا يصدق من المعاني أو الممارسات المهمة لحقوق الإنسان، غير أن هؤلاء الذين يكرسون مواهبهم الفردية لوضع منهجية لقانون وممارسة حقوق الإنسان أو لصنع هياكل بديلة (مثل المحكمة الجنائية الدولية) يخلقون نظاماً لمعاني حقوق الإنسان متاحة تقريباً بشكل متساو لغايات الحكم والتمرد.

والتقليد العقائدي لخطاب حقوق الإنسان الخاص بالمتقنين أو العلماء هو تقليد متعقل بأفضل ما في الكلمة من معاني (حتى تلك المرتبطة بجون ديوي John Dewy) يؤكد الطابع التطوري للقانون الناشئ لحقوق الإنسان الذي يستتبع تقارباً لممارسة الدولة حول أسس ومعايير محددة .

وعلى النقيض ، فإن الممارسات البارعة في النقد ، بل والراديكالية ، للعلماء إزاء حقوق الإنسان تنزع إلى رؤية نشوء تلك الحقوق في صورة فواصل وتصدعات بالسرديات القانونية لسيادة وشرعية الدولة، وتلك الممارسات تصور العلاقات والمنظمات الدولية كأن لها علاقة جدلية بين السلطة والمقاومة على مستوى الوكالة والهيكل، وبعبارة أخرى، فإن ذلك الضرب المرتبط بالعلماء يركز على الممارسات النقدية للشعوب (الفئات) - التي لا تتمتع بسيادة لكنها في ذات الوقت متوجهة نحو تقرير المصير - في سبيل تطوير القانون الدولي بصفة عامة وقانون حقوق الإنسان الدولي

بصفة خاصة^(٥١)، وكلا النوعين من الممارسات النظرية لديه اتجاهها لتنظير القمع، لكن الممارسة النقدية تتخذ من ذلك هدفا واضحا. غير أن تنظير القمع يحتاج - بجانب الصراخ الجدير بالتصديق الناتج عن الكرب الإنساني العميق - إلى بعض الجهود الجديرة بالاعتبار لفهم واسع المعرفة لأساليب السلطة والحكم التي تظل مركز المنهج الدوجماتي بكل بناءاته الفنية لحقوق الإنسان. وأؤكد أن المنهج الدوجماتي الذي تتحسس منه الدولة يظل عرضة لخدمة غايات السلطة والحكم، لكنه في الوقت ذاته يكشف أمراض السياسة الواقعية بتفصيل كبير. وهذا مفيد لأن الشيطان يكمن في التفاصيل !

(و) حقوق الإنسان باعتبارها ثقافة :

في هذا الحديث الوافر بالطعون إزاء "الكونية" و "الخصوصية"، يتم تصوير حقوق الإنسان باعتبارها نظاماً ثقافياً. كل ثقافة مجتمعية تحتوى على معتقدات ومشاعر ورموز تنقل الإحساس إلى مفهوم كلمة بشر بغض النظر عن عدد واختلاف سياقات شمولها. فكل ثقافة مجتمعية لها تقاليد للفهم المتعلق بأى حقوق ينبغى على الإنسان التمتع بها، وهكذا فلا تخلو ثقافة من مفاهيم حقوق الإنسان حتى ولو كان ما يشكل تلك الحقوق مختلفا في إطار الزمان والمكان داخل نفس الثقافة أو في ثقافات قابلة للمقارنة معها. وداخل الثقافات المجتمعية تتسبب الثقافات القانونية المتباينة في ظهور ممارسة الحقوق. وبهذا المعنى يجوز وصف حقوق الإنسان ببرنامج ثقافى أو بمجموعة من الآليات التي تمتلك سلطة التأويل^(٥٢)، فتصنع بأسلوب ديناميكي متواصل مفاهيم جديدة عن معنى كلمة إنسان أو المعنى الذى ينبغى أن يكون لكلمة إنسان.

(٥١) طالع : Balakrishnan Rajagopal (2003)

(٥٢) . 273-85 J.M. Balkin (1998) قطعاً لم يتناول بالكين Balkin حقوق الإنسان بوصفها برنامجاً ثقافياً . وهذا يؤهلنا ليس فقط للفهم ، بل إن فعل ذلك يساعدنا على إنتاج "نحن" الذين نفهم (. P. 274) وهذا ينتج سلطة التفسير، التي تربط أبناء ثقافة ما ببعضهم وتجعل الاتفاقات الثقافية أمراً ممكناً . (P. 278)

إن ثقافات حقوق الإنسان المجتمعية تلك مرتبطة بثقافات عالمية لحقوق الإنسان. ومن التفاهة القول بأنها شكلت من جانب الثقافات العالمية وهى فى المقابل شكلتها. والسؤال وثيق الصلة بالموضوع هنا يتعلق بتصور وواقع تبادلية المصير، وفى عصر سطوة الثقافات العالمية لحقوق الإنسان تعبر ثقافات حقوق الإنسان المجتمعية عن علاقات الإذعان والصراع، لكن حتى على هذا المستوى تبقى الحساسية تجاه طغيان الفرد أمرا حرجا. وانسجاما مع العديد من ثقافات حقوق الإنسان المجتمعية تنشأ ثقافات لحقوق الإنسان عالمية ومتنوعة. وعلاقات الإذعان والصراع هى على كل المستويات معقدة للغاية .

والبرنامج الثقافى لثقافات حقوق الإنسان العالمية لم يستند - رغم تجسيده - بتعبيرات أسس حقوق الإنسان ومعاييرها، فهناك المزيد من أسباب استنفاد ثقافة حقوق الإنسان العالمية فى نصوص أدوات حقوق الإنسان التى تكون فى كثير من الأحيان بدون حياة. وتتمثل قبله الحياة حينئذ فى التفاعلات التضامنية داخل سلسلة جزر نشاط حقوق الإنسان الناشئة فى منظومة الأمم المتحدة حتى فى ظل خضوعها للهيمنة المتزايدة للدول ذات السيادة وحاليا فى ظل خصخصتها بفعل الشركات العالمية التى تتمتع فعليا بمزيد من السيادة. وتظل الثقافات العالمية دائما منقادة بإرادة السلطة (التي حدثنا عنها نيتشه Nietzsche) لعدد كبير من مبادرات المنظمات غير الحكومية. كما أن تلك الثقافات ، فى ذات الوقت ، منقادة بدرجة أكبر فى عصر ما بعد الحرب الباردة لهيمنة منفردة تعزز السلام الأمريكى. وسقوط ذلك التآزر للهيمنات المتضادة يمثل عملية إعادة الصياغة المتواصلة لبرنامج حقوق الإنسان المجتمعى أو الثقافى، ومن هذا المنطلق سيكون غريبا اعتبار ثقافة حقوق الإنسان العالمية "ثقافة اللاثقافة" (٥٣)، (أستعير هنا عبارة مثيرة للعواطف قالتها شارون تراويك Sharon Traweek فى سياقات ممارسات العلوم التقنية). وقطعا، فإن هؤلاء الذين يعارضون هدف "كونية"

Sharon Traweek (1988) . (٥٣)

حقوق الإنسان يوجهون اتهامات لثقافة حقوق الإنسان العالمية فى هذه الأمور بالتحديد. ورغم ذلك، فإن كل الأدلة المتاحة تشير إلى حقيقة أن ثقافة حقوق الإنسان العالمية بعيدة عن توصيفها بأنها ثقافة اللا ثقافات. فهي بالعكس "ثقافة تعدد الثقافات".

(ز) المنطق :

أشير بالمنطق إلى ترتيبات الممارسات واسعة المعرفة والعادية (اليومية) لحديث الحقوق. فحديث الحقوق (أو الممارسات المنطقية) يقع فى إطار تقاليد (صياغة منطقية أو تشكيل منطقى)^(٥٤).

والتقاليد - التى هى فى حد ذاتها قواعد للسلطة - تحدد الأهلية (من يجوز له التحدث؟) وتشكل القوالب (كيف يتحدث المرء؟ وما أشكال الخطاب الملائمة؟) وتضع الحدود (ما الذى ينبغى عدم تسميته أو عدم الحديث عنه؟) وتؤسس للإقصاء (الحرمان من الصوت). وما أسميه بحقوق الإنسان "الحديث" يوفر نماذج قوية لسلطة تقاليد حديث الحقوق. وعلى النقيض، فإن ما أسميه منطقية حقوق الإنسان "المعاصرة" يوضح (رغم أنه ليس دائما أو فى أى مكان) سلطة الخطاب - الأدنى منزلة - الموازى الناشئ، وعندما يكتسب ذلك الخطاب (فى لحظات تضامن نادرة) قوة تمرد منطقية تصير إدارته مهمة رئيسة لدبلوماسية حقوق الإنسان. والحديث الطاغى للحقوق يسعى - نون أن يصل لذلك بصورة كاملة - لقمع حديث الحقوق الأدنى منزلة أو الثانوى .

(٥٤) على سبيل المثال أسفر حديث الحقوق (الممارسة المنطقية) عن ظهور أنظمة مختلفة (تشكيلات منطقية) لكن مرتبطة ببعضها : نظام الحقوق المدنية والسياسية فى القانون الدولى مختلف عن نظام الحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. والأساليب التى تتم بموجبها التشكيلات المنطقية تحدد ما يمكن اعتباره انتهاكا لحقوق الإنسان. وهناك حظر التعذيب والعقوبات القاسية أو اللا إنسانية أو المقللة من شأن الفرد وحديث الحقوق يساوى بين الجوع والعنف المنزلى بوصفهما انتهاكا لحقوق الإنسان .

وتتسم مسألة منطقية حقوق الإنسان بالتعقيد والتناقض بين (وأستعير هنا قالبا فلبينيا) الخطاب الدولاني للمتعلمين والخطاب التخريبي للسكان الأصليين^(٥٥)، إن هذا الفرق الحيوى هو ما نحتاج لتناوله لدى دراسة المسعى الأولى لجورجن هابرماس Jurgen Habermas لطرح مسألة مستقبل حقوق الإنسان فى المجال العام، وأعنى الإيمان بالجواهر الإجرائى للسياسة العامة التداولية^(٥٦)، ولتبسيط الأمر (لكن بدقة على ما أمل) فإن تلك الممارسات للسياسة يتعين أن يستتبعها مساواة بين الخطاب الدولانى للمتعلمين والخطاب التخريبي للسكان الأصليين (غير المتعلمين). وهذا بالتالى يفترض مقدما أن هياكل القوى المهيمنة تم تقييدها (أو يمكن فرض قيود عليها إلى حد كبير) تمهيدا للنضال من أجل المساواة فى الكرامة فى الخطاب بين الأملى والمتعلم وبين من يملك ومن لا يملك وبين المتعرضين للتعذيب ومرتكبيه وبين الذين يعانون من نقص الاحتياجات الأساسية للحياة ومن يعانون من فرط السعادة .

وعلاوة على ذلك ، فإن منظرى الخطاب حريصون دائما على أن الممارسة المنطقية تشكل الواقعية الاجتماعية. فلا يوجد منتهك أو متعرض للانتهاك أو أى نوع من الانتهاك خارج إطار الخطاب. لكن هناك تجاهل أو حجب لما هو غير منطقى أو الممارسات المادية للقوة والمقاومة. هذا الحديث لا يجسد المعاناة الإنسانية الحالية لأغراض تحسينية أو تخليصية مستقبلية موقفها (على الأقل من وجهة نظر المتعرضين للمعاناة) شديد الالتباس لدرجة قاسية نظريا. والنظام غير المنطقى للواقع ومادية

(٥٥) . 104 Anthony Woodiwiss (1998) تتناول أخلاقيات خطاب ما بعد الميتافيزيقى لهابرماس Habermas فى أفضل الأحوال مستقبل حقوق الإنسان من حيث المجتمعات ما بعد الصناعية . وهذا - وإن كان مصيريا بالنسبة لمستقبل حقوق الإنسان فى العوالم المنطقية للمتعلمين - يشير إلى حاجة مساوية - لكن ليست منفصلة - لإعادة تصور مستقبل حقوق الإنسان بالنسبة لغير المتعلمين .

(٥٦) . 304-8 Jurgen Habermas (1996)

الانتهاك الإنسانى تمثل أمورا مهمة فقط - إن لم يكن أكثر من ذلك - من وجهة نظر المتعرض للانتهاك^(٥٧).

(ح) المنطقيات والمنطقيات الموازية لحقوق الإنسان :

باستخدام مفهوم "المنطق الموازى" ، أدمج بين مفهومي المنطق والخطابة. والمنطق النموذجى يتبع سلسلة سببية دالة إلى خاتمة موجهة من المقدمة المنطقية الكبرى والصغرى. والمنطق الخطابى لا يعتبر الجدل "روابط فى سلسلة" بل أرجلا لمقعد^(٥٨)، ومايهم فى المنطق الخطابى هو اختيار تعبيرات من التراث الأدبى قادرة على تحديد مواضع تبدأ منها عمليات الإقناع. وتلك العمليات نادرا ما تحكمها تعبيرات محددة مسبقا، بل إنها تتغلغل فيما يعتقد المرء بضرورة مناقشته^(٥٩)، إن المنطقيات والمنطقيات

(٥٧) نقطة تم تثبيتها على نحو قاس على سبيل المثال بفعل التقنيات الإنتاجية التى استتبعها صنع وتوزيع الألفام الأرضية أو أسلحة ومعدات الدمار الشامل. وسيكون من باب الإفراط إذا قلنا إن ذلك تشكل نتيجة للممارسات المنطقية وفى إطارها. ومادية الممارسات والمجالات والتشكيلات غير المنطقية مستقلة نسبيا عن نظريات الخطاب. كما أن الممارسات المنطقية لحقوق الإنسان قادرة أحيانا على إبراز ضحايا نشر تلك التقنيات بوصف هذا النشر انتهاكا لحقوق الإنسان . ويقدر ما هو متاح لكلمة أخيرة، فقد اقترب ديفيد هارفى David Harvey من ذكر ذلك حين قال: الخطاب واللغة ربما يشكلان موضعا حيويا للنضال ، لكنهما لا يشكلان كل الموضع، وليس بالضرورة أهم تلك الموضع . 113 (1996) David Harvey

(٥٨) . 327 (1964) Julius Stone

(٥٩) عبر عنها أومبرتو إيكو Umberto Eco بصورة مثيرة للإعجاب على النحو التالى: على سبيل المثال أستطيع أن أقول ما يلى : ما يملكه الآخرون بعد أن أخذوه منى ليس ملكا لهم . فمن الخطأ أن تنزع عن الآخرين ممتلكاتهم. لكن ليس من الخطأ استعادة الترتيب الأصلى للممتلكات فيعود إلى ما كنت أملكه فى البداية. لكننى أستطيع أيضا أن أدفع بما يلى: حقوق الملكية تقر بالحياة الفعلية لهذا الشيء المملوك. وإذا أخذت أنا من أحد ما فى حيازته بالفعل أكون بذلك قد قمت بعمل ضد حقوق الملكية ويكون ما تم بفعل ذلك سرقة. وقطعا هناك حجة ثالثة يمكن أن تذكر فى هذا السياق: كل الممتلكات هى فى حد ذاتها سرقة. فأخذ الممتلكات عن كانوا يمتلكون يعنى استعادة توازن. تم انتهاك فى الأساس بسرقة . وبناء عليه، فإن أخذ الممتلكات عن نوى الأملاك هو أخذ لحصاد سرقتهم. وهذا ليس فقط خطأ بل إنه واجب Umberto Eco (1995) 104

الموازنة ذات الصلة بحقوق الإنسان تتمركز حول كيفية بناء المرء لتكنيكات الإقناع بوصفه وسيلة لخلق الوعي^(٦٠).

وروحنا الجماعية المرتبطة بحقوق الإنسان، التي تحدث وتعزز تكنيكات الإقناع المشار إليها سلفا هي روح متعددة الألوان وطائرة ودائمة التشظى، وتلك الروح أيضا هي من صنع القوة والمقاومة، ويبقى خطاب حقوق الإنسان متحزبا إلى حد بعيد، فهو لا يستطيع أو يتحمل التعايش خارج شبكات الالتزام مشبوب العاطفة أو التضامات الطائرة سواء نيابة عن أو بأمر من الطبقات المهيمنة أم التابعة، فكلهما يدعى ملكية رؤية تحويلية للسياسة والطموح المتعلقين بالآفاق المستقبلية الإنسانية الممكنة، وتكمن الدلالة التاريخية لحقوق الإنسان (بغض النظر عن أدائنا مع طين الخراف ذلك) في رفض أنظمة التفكك المدارة ، حتى إذا كان ذلك معادلا فقط لثقب في مؤخرة سفينة السيادة الغارقة لسلطة الدولة .

(ط) الآفاق المستقبلية لحقوق الإنسان :

إحساس بالقلق يلزم استحضاري الحثيث لمفهوم مستقبل حقوق الإنسان. فبأحد المعاني هذا المستقبل هو ماضى زمن وحالة وظرف حقوق الإنسان. وبمعنى آخر ما يمكن أن يشكل تاريخ حقوق الإنسان مستقبلا يعتمد على كيفية تصور المرء - نظريا ومن خلال الحركة - لتحديات عمليات العولة. ونحن مدعوون بالفعل لتثمين الحاجة لإعادة توجيه حقوق الإنسان في إطار عمليات التغيير الحالية^(٦١)، ومن وجهة النظر

(٦٠) . 105 (1995) Umberto Eco استعرت عبارة إيكو Eco لشرح مهمة الخطاب بصفة عامة .

(٦١) . (1999) UN Commission on Human Rights

هذه، فإن ما يعتبر تكليفا هو نفس نمط إعادة توفيق الأوضاع الهيكلية لانعكاسية حقوق الإنسان. وتبدو آفاق إعادة تدوير لغات حقوق الإنسان الأخلاقية كئيبة في ظرفنا الإنساني المتعولم الحالي.

وهناك رؤية مغايرة تؤكد تجذر مفهوم المدينة الفاضلة. فهي تبنى الآفاق المستقبلية لحقوق الإنسان بوصفها تستتبع أساليب لا تكنوقراطية لتصور تلك الآفاق. وإذا كان التصور التكنوقراطي يسلم باستمرارية الأشكال والهيكل السياسية - على الأقل دون حدوث انهيار ما خلال وقوع إحدى الكوارث - فإن التصور اللا تكنوقراطي يعيش على الحيوانات المثالية لمواطنين رحالة يعيشون بيننا مجسدين رفضا للتقييد بمراعاة الدولانية أو الإذعان لها ورابطين شعورهم بالرضا عما أنجزوه بسعادتهم في المجتمع الذي يعيشون فيه لا بمكتسباتهم المادية^(٦٢). هذا العمل يدور في عوالم حقوق الإنسان بين إمكانية العولة لمستقبل حقوق الإنسان من جانب ورؤية المدينة الفاضلة لتحول تحركه حيوات مثالية لمواطنين رحالة من جانب آخر^(٦٣)، لكن هذا العمل أيضا يفترض بأن حقوق الإنسان، شأن لغات القوة والتمرد، لها آفاق مستقبلية عديدة لا أفق واحد محدد .

Richand Falk (1995) 101-3 . (٦٢)

(٦٢) يشير البروفيسور فالك Falk إلى الأم تيريزا Mother Teresa والأسقف ديزموند توتو Desmond Tutu وبارلو فريري Paulo Freire وإليخ فاليسا Lech Walesa وكيم داي جونج Kim Dae Jung وبترا كيلي Potra Kelly لكن بجانب هذه الشخصيات الكاريزمية هناك عدد لا يحصى من السيدات والرجال الذين لن يتسنى لنا معرفتهم على الإطلاق. ويكمن خلف كل حياة أسطورية لحقوق الإنسان حيوات المئات من بني البشر ليست أقل مثالية. إن مهمة التأريخ لحقوق الإنسان هي دحر نظم التجهيل. وهذه المهمة تتعقد بصورة مزعجة من جانب العديد من المنظمات غير الحكومية المعتمدة لدى الأمم المتحدة أو التي تعتبر نفسها معتمدة. فهذه المنظمات تكون نافذة في الإعلام وتعتمد لإغفال البطولة الأخلاقية المجسدة في الحيوانات المثالية التي نشهدها في الحياة اليومية .

(ي) المعاناة :

لا يرتبط خطاب حقوق الإنسان الدولاني في تعبيراته إزاء حقوق الإنسان بلغات الأكم الإنسانى والمعاناة الاجتماعية إلا إذا كان ذلك ملائما للدولة. وعلى النقيض ، نجد أن نضالات الشعوب ضد أنظمة سياسة القسوة الشديدة متجذرة في الخبرة المباشرة بالألم والمعاناة (٦٤).

وحتى مع ذلك، فإن لغات حقوق الإنسان تسبب إشكالية لمفاهيم المعاناة. فالمعاناة كلية الوجود للدرجة التى تكون بها طبيعية. والألم والمعاناة أمران فطيعان. وبعض أشكال المعاناة تعتبر "ضرورية" والبعض الآخر منها "غير ضرورى". والتقاليد الثقافية المختلفة تزن المعاناة الاجتماعية على أنها "مبررة" أو "غير مبررة" ما يجعل تعريف كلمة المعاناة أمرا صعبا. وحقيقة ، فإن إحدى طرق قياس التأثير الاجتماعى لحقوق الإنسان هى تضمين الأشكال الجديدة - التى تبتكر للمعاناة المبررة - فى "الفهرس الخاص" بذلك التأثير. والمساواة بين الجنسين تجعل البطارقة يعانون فى كل مكان. والإطاحة بالتمييز العنصرى فى الولايات المتحدة جعل الكثيرين من المعتقدين بأفضلية البيض يعيشون حالة معاناة، وحراس ومسئولو السجون يعانون عندما تمس سيادتهم من قبل عمليات إصلاح السجون التى تمنح حقوقا للسجناء، والناس فى المواقع العليا يعانون عندما تحقق الحركات ضد الفساد القليل من النجاح. وكلنا تلقينا رسائل بالبريد الإلكتروني من مجموعات من تشيلي تحثنا على التفكير فى المعاناة التى فرضت على بينوشيه Pinochet جراء إجراءات التسليم، وكما نعلم كلنا فإن الممارسات المتشددة لحق تقرير المصير - من جانب جماعات متمردة تسعى للاستقلال الذاتى وبهوية مجتمعية منفصلة - تستتبع فى أغلب الأحيان معاناة إنسانية واجتماعية لدرجة عصية على التصديق.

(٦٤) طالع أيضا مقدمة الطبعة الأولى (من هذا الكتاب) : vi-ix

والمعاناة الإنسانية الموجهة نحو - والناجمة عن - إنفاذ حقوق الإنسان هي معاناة خلقة ومدمرة في ذات الوقت للإمكانات الإنسانية. هي مولدة للقوانين بمفهوم تشريعي^(٦٥). كونها شكلا من فرض المعاناة الاجتماعية العلمانية. وهي مدمرة للمعاناة التي تضيف عليها شرعية بفعل تقاليد دينية من خلال الكوزمولوجيا^(٦٦). وبأحد المعاني تضيف منطقية حقوق الإنسان الشرعية فقط على أشكال فرض المعاناة العلمانية. لكن حتى هذا الفرق المهم يظل غير ثابت بصورة متأصلة بسبب وصمها بالكثير من الحدود بين المعاناة الضرورية وغير الضرورية^(٦٧). والتي لا تكون في كل الأحيان حساسة للغاية تجاه إشكالية الخصوصية الثقافية أو المهنية للمعاناة الإنسانية^(٦٨).

وهناك حقيقة تعد بالنسبة للأغراض الحالية حاسمة مفادها أن أدوات وأنظمة ومنطقية حقوق الإنسان تحدث أيضا تسلسلات هرمية مختلفة من الألم والمعاناة التي تضيف عليها الشرعية، وتسعى أنظمة حقوق الإنسان الدولية لإضفاء الشرعية على عقوبة الإعدام (رغم معيارية الإلغاء المتدرج) وعلى توفير حالة تعليق لحقوق الإنسان في مواقف الطوارئ (رغم أن الفارق دقيق لا يكاد يدرك) وعلى دعم التفريق المستعصى على المعالجة بين ممارسة الحقوق المدنية والسياسية من جانب والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من جانب آخر، وبالمثل فإن بعض إجراءات حفظ الأمن العالمي لحقوق الإنسان من خلال أنظمة العقوبات التي نشأت في حقبة ما بعد الحرب الباردة وكذلك إجراءات التدخل العسكري العلني المسبب لانتهاكات بالغة

(٦٥). Robert Cover (1983).

(٦٦) طالع على سبيل المثال : Thomas Aquinas (1989).

(٦٧) Maurice Glasman (1996).

(٦٨) طالع على سبيل المثال : Arthur Kleinman, and Joan Kleinman (1997) 25. طالع أيضا الفصلين السادس والسابع.

وصارمة ومستمرة يتم التفكير فيها على أنها أمور مبررة باسم تأمين حقوق الإنسان. وحتى المنطقية اللادولانية (والتي تبدو من الوهلة الأولى تقدمية) لحقوق الإنسان تبرر فرض المعاناة الإنسانية باسم حركات تقرير المصير والتحرر والحكم الذاتى والهوية، وعلاوة على ذلك ، فإن العمليات المعاصرة للعولة تخلق فنا مسرحيا جديدا من المعاناة الإنسانية القابلة للتبرير بطرق تجعل لغات حقوق الإنسان غير ملائمة لثيولوجيات التجارة الحرة والاستثمار الحر^(٦٩).

إن رؤى مستقبل حقوق الإنسان لا تعتمد فقط على قدرتنا على تسمية نظام للشر، بل أيضا على قدرتنا على التكلم بوضوح عن نظرية معيارية متعلقة بعدم القابلية الأخلاقية لتبرير أشكال وتشكيلات محددة من المعاناة الإنسانية التي يجسدها نظام الشر.

(ك) عصر الشر الراديكالى وكذلك لحقوق الإنسان :

من هذه الزاوية يستحق أن نذكر - مرارا وتكرارا - أن عصر حقوق الإنسان هو فى نفس الوقت عصر الشر الراديكالى، هذا المفهوم الكانتى (نسبة لإيمانويل كانت Immanuel Kant) يحمل توكيدا فى وصف حنا أرندت Hannah Arendt للشر الراديكالى على أنه "عنصر هيكلى فى عالم الشئون الإنسانية" الذى يكون فيه بنو البشر "غير قادرين على غفران ما لا يمكن معاقبته ... وغير قادرين على معاقبة ما تبين أنه لا يغتفر"^(٧٠). وهى تواصل أن "كل ما نعرفه هو أننا لا نستطيع معاقبة أو

(٦٩) Stephen Gill (2003); Jane Kelsey (1999, 1995)، طالع أيضا الفصلين الثامن والتاسع.

(٧٠) طالع: Joan Copjec (1996); Carlos Santiago Nino (1996); Hannah Arendt (1958) 24. (1996).

غفران مثل تلك الإساءات وأنهم بذلك يسمون فوق عالم الشئون الإنسانية وإمكانات القوة الإنسانية^(٧١).

وكتبت أرندت Arendt في أعقاب الهولوكوست والطرق الأخلاقية البطولية المتناقضة المرتبطة بتعويضاتها ما أدى لابتكار مبادئ نورمبرج (وطوكيو)، ولاشك في أن ذلك مهد السبيل لتناول - وبيع الأنماط المعيارية - الممارسات الكارثية للسياسة القومية والعالمية آنذاك، ومنذ ذلك الحين أيضا صارت ممارسات الشر الراديكالي كونيّة، بل ومبتكرة في الكثير من معسكرات العمل، والشر الراديكالي الذي ربما لن نعاقب أو نغفر إزاءه نما بسرعة، لكن لمن لديه الفضول وحُب الاستطلاع والتعلم، فإن ما يجب أخلاقيا مشتق من واقع لا إنساني، وبكلمات أخرى فإن الشر الراديكالي هو الرحم الذي يغذى جنين حقوق الإنسان المعاصرة .

ويوفر مفهوم الشر الراديكالي، في ذات الوقت ، ديناميكية الولادة والنمو لحقوق الإنسان المعاصرة وكذلك لإحياءات موتها، ولدى التعامل مع الانتهاكات التي تتجاوز إمكانية العقاب أو الغفران تأخذنا مواقف الشر الراديكالي (كما سنرى لاحقا) أيضا إلى مرحلة تتجاوز أسس ومعايير حقوق الإنسان التي تساعدنا تلك المواقف على تأسيسها، وحتى إذا كانت مواقف الشر الراديكالي تعجل من الإجماع المعياري ضد ذلك الشر ، فإن الطرق الفعلية للتعامل في أعقاب ذلك الشر تؤدي بنا لرد يهزأ مرارا وتكرارا بتلك المعيارية الوليدة الموجهة نحو حقوق الإنسان، وعلى هذه الأرض فإن شنود (بمعنى اللا معيارية العنيفة) المعتدى يتحد مع شنود (بمعنى اللا قوة) المتعرض للانتهاك^(٧٢).

(٧١) المرجع السابق نفسه.

(٧٢) لفهم هذه الملاحظة على المرء أن يربط نفسه - وهو ما لا يطلق - بأحداث الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول العنيفة والأحداث الوحشية التي وقعت بعد حربي أفغانستان والعراق .

وإذا فكرنا فى الشر الراديكالى بهذه الحثيات سيكون مستقبل حقوق الإنسان قطعاً كئيماً، الشر الراديكالى هو فرض للمعاناة يتجاوز التعويض أو الندم أو الحقوق أو التذكر. وربما لذلك يبدو من حماقة التفكير فى الاستعمار (وتوأمه السيامى الإمبريالية) باعتبارهما نظاماً للشر الراديكالى بنفس طريقة التفكير فيه فى سياق سياسة الإبادة الجماعية الحديثة، وربما أيضاً يجسد ذات المزاج التعقلى عدم رغبتنا وعدم قدرتنا على نعت الحرب الباردة بنظام للشر الراديكالى، ولم يكن هناك مسعى لتأسيس وتثبيت انتهاك الحرب الباردة المتفشى لحقوق الإنسان جرائم ضد الإنسانية، ولم يكن هناك أيضاً اعتراف بالمسئولية أو حوار حول أشكال الإصلاح أو العودة إلى وضع سابق، هذا فقدان الأخلاقى المنظم للذاكرة يقوض ذات أسس حقوق الإنسان المعاصرة. وربما لن تكون ثقافات حقوق الإنسان قوية فى مواجهة المستقبل إذا تأسست على سياسة نسيان الماضى الرهيب المنظمة بصورة شاملة للغاية أو على الانتهاك الإنسانى الواقع حديثاً.

إن وضع إطار لمفهوم الشر الراديكالى ذاته ربما يقودنا للتفكير فى "الآخر" لذلك الشر باعتبارها أمراً روتينياً فى حياتنا اليومية ربما - بطريقة أو بأخرى - تتصارع معه أسس ومعايير حقوق الإنسان بدرجة أكثر فاعلية، وهناك أسباب كثيرة تجعلنا لا نترك هذه المسألة دون اختبارها على الأقل من زاوية معاناة المتعرضين للانتهاك.

ويتناول مفهوم الشر الراديكالى - على الأقل فى سياق القانون الدولى الناشئ - إشكالية كيفية التعامل على نحو ارتجاعى مع الانتهاكات البالغة لحقوق الإنسان من جانب الدولة أو النظام الاستثنائى، وبهذا المعنى، فإن المفهوم يعرف الشر الراديكالى بممارسات الإبادة الجماعية من جانب السلطة، كما أن المفهوم يركز الطاقات القانونية والشعبية على مشكلة سابقة هى كيفية المزج بين العدالة والرحمة وبين الحق والتصالح وبين الماضى والمستقبل، غير أن الشر الراديكالى ينمو ويزدهر على نحو مستقل خارج إطار قصص التاريخ المتعددة بشأن الاستعمار والإمبريالية والحرب الباردة ، رغم أنه مازال محددًا بها فى بعض المواقف، وتكمن أشكال اشتهااء السلطة إلى حد الموت فى

العديد من المواقع الهيكلية، وهذه حقيقة بحمد الله مدركة إلى حد ما فى إطار السلطان القضائى وقانون حقوق الإنسان الدولى المعاصر الذى يتناول :

الانتهاكات الإنسانية لأسباب تتعلق بالمجتمع أو الثقافة مثل ظلم المرأة :

النظام القائم على التمييز الطبقي الذى مازال يبرر انتهاكات نوى الحصانات ؛

محنة الفئات المنسية (مجتمعات السكان الأصليين المهددين بالانقراض، الذين يشار إليهم فقط بوصفهم مواقع للاختلاف الجينى الإنسانى أو التنوع الوراثى الذى ينبغى إنقاذه من خطر الانقراض)؛

محنة ملايين النساء والفتيات اللواتى يخضعن لعبودية جنسية من خلال عمليات الاتجار القسرى بالمرأة ؛

التجنيد الإلزامى للأطفال والصبيان سواء فى ميليشيات الدولة أو ميليشيات المتمردين؛

الفئات التى تعيش تحت ظروف أو فى سياقات الفقر المدقع .

ويمكن الخطر قطعاً فى أن هذه الحالة من تشتت مفهوم الشر الراديكالى تصادر مواضع سلطانه وقوته . لكن تلك الحالة مطلوبة فى معركة حقوق الإنسان المعاصرة على الأقل من وجهة نظر المتعرض للانتهاك، ومن هذه الزاوية يعتمد مستقبل حقوق الإنسان بدرجة متعاضمة على التفهم الشامل للشر الراديكالى سواء بوصفه ممارسات لسياسة كارثية مركزة أم بوصفه انتهاكاً هيكلياً يومياً .

وفى هذا المعنى تظل مسألة ربط مستقبل حقوق الإنسان بالمعاناة الإنسانية مصيرية لذلك المستقبل. كما أن لغات حقوق الإنسان - بوصفها منتجات لسياسة الرغبة فى العوز والاحتياج التى تنتهج بين الحكومات أو من جانب المنظمات غير الحكومية - تسببت فى إبراز مشكلات بعض صور المعاناة على حساب صور أخرى من المعاناة أيضاً، وعلى وجه الخصوص فإن التفاوض الأخلاقى إزاء المعاناة يسعى

إصلاح "ماضى" الانتهاك الإنسانى المفرط من خلال بناءات لمستقبل محرر من الميل الشامل نحو ذلك الانتهاك .

ويستتبع تلك البناءات وقائع متناقضة، فإذا اكتسب المتعرض للانتهاك صوتاً سردياً تتواجد السلطة السردية فى مكان آخر، والحقائق التى تظهر لا تكون متمردة بل تضيف عليها الصفة القومية، ولا يسمح للماضى بالحديث إلا فى خدمة المستقبل، وحتى مع ذلك ، فإنه لا توجد ضمانات بأن ذلك المستقبل سيقيد لجعل حقوق الإنسان أمناً، كما أن المتعرضين للانتهاك لن يكونوا فى موضع يخلوهم لنحت ذلك المستقبل حتى إذا استسلموا لمشروعات إعادة البناء القومى لسيرهم الذاتية وقصصهم الحاملة لمعاناة إنسانية متفشية أخدمت - على نحو لا رجعة فيه - مشروعات حيواتهم فى ابتهالات التعذيب والحكم الاستبدادى والإرهاب .

وأشير هنا إلى أجهزة مر على إنشائها بالكاد ربع قرن هى لجان المصالحة ولجان تقصى الحقائق^(٧٣) فهذه الأجهزة علامة على تقدم حركة أخلاقية لحقوق الإنسان. فلم تظهر مثل تلك الأجهزة فى أعقاب الخلاص من الاستعمار، وإلى ذلك اليوم ، لم تفكر أى قوة إمبريالية أو استعمارية فى إمكانية اعتذارها للشعوب التى استعمرتها، كما لم تتخيل أبداً فكرة دفع تعويضات، ومن هذا المنظور، فإن مثل هذه الأجهزة التى قادتها أمم العالم الثالث تمثل علامة تحسن أخلاقى فريد جدير بالذكر.

وفى الوقت ذاته ، فإن كل ذلك يقع داخل تشكيل خاص ينبغى تسميته بالاقتصاد السياسى لحقوق الإنسان المعاصرة، فهذا التشكيل يعوق أى إصرار من جانب القوى العالمية المهيمنة على الاشتراك فى جريمة - أو استحقاقية اللوم عن - تثبيت أو تسليح

(٧٣) طالع : Priscilla B. (1997); Harvard Human Rights Program (1997); Marc Osiel (1997); Hayner (1997); John Duggard (1999) 277; Neil J. Kritz (1995); Judith Shklar (1986); Carlos Santiago Nino (1996); Martha Minnow (1998); Geoffrey Robertson (1999).

أو دعم (أو معاونة أو تحريض) الأنظمة التي تنمو على سياسة الوحشية الكارثية، وحتى مع توجه لجان تقصى الحقائق نحو أن تكون نظام العصر، فإن ما يستتبعها - من مفاوضات أخلاقية بشأن المعاناة - يظل معيبا للغاية وغير قادر على معالجة الأسباب المباشرة للانتهاك الإنساني .

كما تظل العمليات أيضا معيبة للغاية من منظورات المتعرضين للانتهاكات، فهؤلاء يظهرون فقط روعة أمام هياكل المحاسبة - التي تعمل أيضا على الوصول لتسويات - في إطار لا يمنحهم صوتا أوليا، وتصير شهاداتهم المادة الخام " لإعادة البناء القومي". وتضفى على معاناتهم الأساسية وتعرضهم للانتهاك صفة قومية في كل مرة أخرى^(٧٤). وبدون أى توكيد على ازدياد حساسية الأجهزة ووكلاء الحكم القومي والعالمي تجاه حقوق الإنسان ، فإن تلك المفاوضات الأخلاقية إزاء المعاناة تنمو على أخلاقيات المتعرضين للانتهاكات، والكثيرون من الفلاسفة البوذيين استحضروا عقيدة الشفقة من أجل بول بوت Pol Pot^(٧٥).

(٧٤) قال ميشيل فوكو فى : 92 at 89 (1989) Michel Foucault، حيث إن الذاكرة عامل مهم للغاية فى النضال، (حقا تطور الصراعات فى الواقع نوعا من تقدم التاريخ بوعى) يستطيع المرء السيطرة على ديناميكية الناس إذا سيطر على ذاكرتهم . كما أنه يستطيع السيطرة على خبراتهم ومعارفهم عن النضالات السابقة . السيطرة على إدارة ذاكرة الجمهور وصور النسيان المنظم فى بكل وضوح أشكال مفضلة لأنماط الحكم والنظام لدى إدارة انتقال سياسى . لكن للمتعرضين للانتهاكات تاريخا خاصا بهم ينبغى أن يجعل - بطريقة مثالية - مشروع السلطة متوقفا على لحظات الصدام بين الحقائق السردية للسلطة والحقيقة المتمردة للضحايا مع التوكيد على قدرة السلطة على محو صور الضحايا والتعذيب المنفذ من الدولة ذاتها إذا ثار قلق بشأن أساس شرعيتها . وحين تعاني السلطة من سكرة الموت تظهر إمكانية تحقيق العدالة . طالع : Upendra Baxi; "Reflections on Narrative Rights and Vic-timage", in Upendra Baxi (1994) 28 at 32

(٧٥) وبالمثل لدى سؤال بينوشيه Pinochet للتعبير عن ندمه (قبيل بدء إجراءات التسليم البريطانى له) عما ارتكبه من انتهاكات بالغة وصارخة لحقوق الإنسان ، حتى إربيل دورفمان Ariel Dorfman ناشد الأخلاقيات السامية للمتعرضين للانتهاكات . وكذلك طالبت بالغفران لجنة تقصى الحقائق والتسويات فى جنوب أفريقيا .

وتتأرجح ثقافات حقوق الإنسان المعاصرة بين عقوبة مرتكبي الانتهاكات وعروض الغفران من جانب المتعرضين لتلك الانتهاكات ، ما يظهر بطريقة أو بأخرى السمو الأخلاقي لهؤلاء الذين تعرضوا للانتهاكات. وربما يعتمد مستقبل حقوق الإنسان على الكيفية التي سيجعل بها التفاوض الأخلاقي بشأن المعاناة أكثر شمولية ومشاركة وعدالة في العقود المقبلة من وجهة نظر المتعرضين للانتهاك أولا ثم من وجهة نظر المعتدين.

وبطرحى لهذه الأسئلة المثيرة للقلق لا أتمنى أن أقلل من شأن الخطوات الصغيرة - لكن المهمة - التي اتخذت حتى الآن، فالتطبيقات العملية لجعل الممارسات الكارثية للسياسة بالغة القسوة خاضعة للمحاسبة هي أقرب لعمل عصور في بناء تشكيلات ضخمة من الشعوب المرجانية، لكن في غياب أشكال جديدة معذبة من التضامن الإنساني الانعكاسي^(٧٦). تظل أعجوبة حقوق الإنسان الحالية هشة.

وربما يؤثر ذلك التضامن أمرين هما تشكيل "المعوض المثلى" وظاهرة شاردة هي الإفراط في تشكيل المحاكم^(٧٧). فكل الأمرين بدوره سيؤدي في نهاية الأمر إلى الإفلات من الاتهام^(٧٨). بالنسبة لنفس مصادر القوة العالمية المسببة لانتهاكات فظيعة للإنسان وحقوقه، وإذا لم تواجه تلك المسببات - بل القوى الأصلية للشر الراديكالي - بقوة حقوق الإنسان التي تمنع الإفلات من الاتهام سيبقى مستقبل حقوق الإنسان غامضا بعمق وغير آمن بالمرّة .

(٧٦) أوضحت فينا داس Veena Das أن "العالم الداخلي" للمتعرض للانتهاك لديه أيضا تاريخا وهو تاريخ المقاومة لمصادرة الذاكرة . وتسألت : أى نوع من التضامن الإنساني ينبغي على المرء تأسيسه مع أناس في مواجهة الإدراك بوجود دفع لتحويل تلك المعاناة إلى تعليق أخلاقي ؟ هل من سبيل لبعث نضال دوركايم Durkheim من أجل تحويل الالم الجماعي ليشهد على الحياة الأخلاقية للمجتمع؟ وأى مفاهيم خلق مجتمع أخلاقي ينبغي علينا أن نجتمع الدولة والمجتمع عليها في مواجهة مثل هذا الإرهاب . طالع : Veena Das (1995) 190-1 .

(٧٧) . Odo Marquard (1989) 22-37 .

(٧٨) at 49-57 ، من المرجع السابق.

الفصل الثانى

مفهومان لحقوق الإنسان

"حديث" و "معاصر"

١- التأليف والملكية :

يقدم الخطاب السائد نفس مفهوم حقوق الإنسان باعتباره هبة من الغرب إلى باقى العالم. وليست المصطلحات المستخدمة هنا مجرد إشكالية، بل إن العلاقة المفترضة بين تلك المصطلحات توحى بثنائية المقدرة / البراعة الفائقة لدى الغرب إزاء الابتكار المستقل للمفهوم والكرم الزائد ببئة للعالم. غير أن مجاز "الهبة" يتضمن سرقة وبيع بالجملة لأمم ولعبيد عاشوا لحظات تأسيس الاستعمار^(١)، ثم لحظات قريبة لاستعمار جديد بدعاوى التنمية، وحيث تنشأ الهبة فى صورة أشكال جديدة من الخضوع تتضمن أنظمة مشروطيات التجارة والمعونة والتنمية وحقوق الإنسان .

إن مفهوم الهبة بوصفها فعلاً أحادياً يعقد طبيعة الهبة - المضى عليها شرعية أنثروبولوجية - بتحويلها لأفعال تبادلية بين طرفين متساويين. ولم أبداً بعد فى طرح سؤال الفرق بين "الهبة" و "اللعة" التى تتحقق عندما تكون "هبة" حقوق الإنسان المنشأة بأثر رجعى ممسوسة بلعة الاستعمار بصوره، التى لا تعد ولا تحصى. كما

(١) ممارسات الغزو والاستعمار تبقى عصية على التصور بأي لغة أخرى .

أننى لا ألاحق هنا المفهوم المحدد للعنف الإدراكي المتمثل فى جمع أعداد ضخمة من البشر والثقافات والحضارات، التى تجاوزت الوقت التاريخى للغرب، ومن ثم تشكيل كتلة "الباقى"، وبالتناظر التقليص الأيديولوجى غير المتمايز للمفاهيم التأسيسية للغرب^(٢)، إن تعقب هذه الجوانب وما يرتبط بها يظل عملا مستقبليا. لكن هذا الفصل يتناول بشرح جرىء العنف المتأصل لنموذج حقوق الإنسان "الحديث".

ويظل مهما أن نحدد فى البداية ادعاءات الهيمنة، القوة منها والضعيفة، فى قصص منشأ حقوق الإنسان. ويؤكد الادعاء القوى (أسمى ذلك بالنظرية المستحيلة) أن تقاليد حقوق الإنسان لا يمكن لها أن تنشأ إلا فى الغرب^(٣)، والادعاء الضعيف يتكون من فكرتين : الأولى، أن تقاليد حقوق الإنسان نشأت تاريخيا فى الغرب (الادعاء التاريخي)، والثانية، أن حقوق الإنسان تم الترويج لها من الغرب (الادعاء التبشيري)^(٤)، إذن فهذه الادعاءات الثلاثة تؤثر على الخطاب السائد لحقوق الإنسان على صعيدى الحكم والمقاومة.

(أ) الادعاء التبشيري :

لا تتعلق نقطة الادعاء التبشيري بدقتها، بل بطبيعة السياسة التى تمثلها. وسواء كان التبشير لحقوق الإنسان أو تبشيرا دينيا، فكلاهما يقدم الفرق بين "جودة الرسالة" التى ربما تكون جوهرية قوية و "دور الرسول" أو المبعوث الذى ربما يكون مشتت بها به

(٢) البروفيسور إيسطفان بوجانى Istvan Pogany زميل المميز فى ويرليك دائما يقول إنه لا يعترف بأى شئ، يعرفه عن أوروبا عندما أشير إليه أو إلى التشكيلات الأورو - أمريكية ! إن ذلك مذكر شمين بالفرق بين أمم وشعوب أوروبا المهيمنة / الإمبريالية والخاصة / التابعة .

(٣) 13 (1994) Johan Gallung مع زيادة التوكيد).

(٤) . (1994) Ibid.

أو بغيضا^(٥)، ومعظم المجتمعات النشطوية فى جنوب الكرة الأرضية تعتبر دور مبعوث حقوق الإنسان (موظفو الدولة بالمجتمعات الرأسمالية فى العالم الغربى ومخططو وواضعو برامج التنمية ومنهم البنك الدولى وصندوق النقد الدولى) بغيضا. وبالفعل فإن نجاح حركات حقوق الإنسان يقوم على قدرتها على تشويه سمعة مبعوثى حقوق الإنسان. كما تشكل جودة الرسالة مشكلة بالنسبة للتبشير لحقوق الإنسان؛ لأن تلك الحقوق يروج لمعظمها من جانب قوى الافتراس والنهب التى تحترمهم على الأقل فى التعامل مع أمم وشعوب أخرى. وتبدأ الشخصية الافتراضية للرسالة مشوارها الطويل بمفهوم أن الشعوب الأدنى مرتبة (التابعة) أو المستعمرة ينقصها الخصال التى تكسب بها الاعتراف إنسانيا. والمفهوم الخاص "العبء الذى يتحمله الرجل الأبيض" هدف إلى تحويل الهمج إلى بشر معترف بهم، وبالتالي ربما يعتبرون مؤهلين وجديرين باستلام هبة حقوق الإنسان.

ومفهوم "العبء الذى يتحمله الرجل الأبيض" أو الرسالة الحضارية يخفى عن الرؤية تبريرات فرض عنف استثنائى استمر عبر أجيال. وقدم إيمانويل كانت Immanuel Kant هذا المفهوم عندما تحدث عن العنف الإدراكى الكبير بمصطلحات بدت دقيقة لدى وصف كل ذلك بعملية تولى خلالها أوصياء بعينهم إدارة نسبة كبيرة من الجنس البشرى^(٦)، كانت طيبة تسببت أيضا فى القتل. فمفهوم الوصاية لم يمت بزوال الاستعمار. وهو يتمثل فى أشكال عنف مماثلة متنوعة وأحيانا تقع فى دول بعالم تخلص معظمة من الاستعمار.

ولدى المرور على هذه النقطة سأنشير فقط إلى أنه ليس فقط "الغرب الوحشى" الرأسمالى، بل أيضا "الغرب" الاجتماعى اهتدى برؤاه إلى ضرورة جعل كل البشر

(٥). Fred Dallmayr (2002) 173 (1998) 71-3.

(٦). Immanuel Kant (1784) 32-50.

أحرارا. وبنى "الغرب الوحشى" الرأسمالى رسالته التبشيرية على أنها تتطلب إعادة هيكلة العنف لدى الآخر غير الأوروبى الذى ربما يظهر بذلك على أنه مستحق لاستلام الهبة النبيلة. وإعادة الهيكلة تلك تحركت لشوط بعيد زمانا ومكانا مفتوحة سباق محاكاة بين الأمم الأوروبية الرائدة التى ترى فى الاستعمار واجبا أخلاقيا تجاه التقدم الإنسانى^(٧)، وهذه المحاكاة الاكتسابية التى ترجمت لاحقا فى هيئة مناطق نفوذ الحرب الباردة خلفتها تحولات تمثلت فى نموذج العولة الاقتصادية المعاصرة، ثم اليوم فى "الحرب على الإرهاب". وتظل القصص التاريخية لحقوق الإنسان بذلك غير مدركة خارج إطار السرديات / القصص العالمية للإمبراطورية قديما وحديثا.

وصور التبشير الاشتراكى لحقوق الإنسان كل البشر على أنهم خضعوا لاستغلال الرأسمالية البورجوازية التى انتقصت من أوضاعهم الإنسانية، ما مهد لمحاولات فرض مشروع ثورى للإطاحة العنيفة بالرأسمالية العالمية فى أنحاء العالم وكذا للتحويل البورجوازي للنظرة تجاه الإنسان منتقص الشأن إلى مواطن رفيع فى العمل الاجتماعى العالمى. وقد أسهم أيضا هذا المشروع المعادل فى العنف - الذى يضعف الثقة بشدة فى مفهوم "العبء الذى يتحمله الرجل الأبيض" - فى إعادة هيكلته. وبينما شحذ هذا المشروع طاقة ضخمة ضد الاستعمار والإمبريالية^(٨)، حل ماركس Marx وإنجيلز Engels ولينين Lenin - ولاحقا ماو Mao - محل آلية التنوير. ولم يتم الاعتراف بأدمية الشعوب والأفراد إلا حينما مكنا من النقد العنيف للهيمنة

(٧) طالع : Michael (1995, 2002); Bouaventura de Sousa Santos (2000); Robert Young (2002)
Hardt and Antonio Negri (2002)

(٨) يعلمنا رينى جيرارد (Rene Girard 1978, 1996) فيما يتعلق بمفهوم المحاكاة الأكثر تعقيدا من التقليد (فهو يطور بدرجة أكبر العلاقة بين صور المحاكاة من جانب العنف والضحايا وحقيقة المقدس من جانب آخر). وصور أو نماذج المحاكاة الاكتسابية تتضمن حالة تنافس لنموذجي محاكاة يحاول كل منهما انتزاع شيء محدد من الآخر كون ذلك الشيء محببا إلى كل منهما. ويفترض جيرارد أنه حتى النظرية الاجتماعية يمكن أن تتأثر بظاهرة عدوى نماذج المحاكاة.

البورجوازية على كل المستويات وصاروا ناطقين، بل وحملة لتصوير الآفاق المستقبلية لحقوق الإنسان فى حقبة ما بعد الرأسمالية .

ومن المهم ملاحظة أن التبشير الاشتراكى بحقوق الإنسان وجه - رغم ذلك - رسالته إلى "الغرب" ذاته. إن صورة وممارسات ذلك التبشير هاجمت بعنف الغرب الرأسمالى الذى عمل بقوة نحو تقليص الحقوق المدنية والسياسية لحساب التقديس الشديد لحقوق الملكية والتعاقد. هذا التبشير أيضا حشد القوى لتأمين الحقوق الديمقراطية الجماعية للشعوب فى أن تكون إنسانية، وتظل تتمتع بحقوقها الإنسانية حتى ولو على الحساب المروع لمعسكرات العمل. وقطعا لم يبق سواء المفهوم الاشتراكى أم المفهوم الرأسمالى على ثباته^(٩)، وتنوعت بصورة هائلة ظروف وسياقات التبشير وممارساته من حيث التلاعب القسرى للدول والشعوب فى إطار "مناطق النفوذ" التى تشكلت خلال المراحل المتعددة للحرب الباردة .

ولم أسع هنا لسرد القصص التاريخية الاستثنائية إلا لقول إن التبشير بحقوق الإنسان يظل - من وجهة نظر التاريخ المستقبلى - معقدا ومتناقضا. وألفيات حقوق الإنسان محل الخلاف، التى تدل على وتمثل مفهوم الكينونة الإنسانية والظرف الإنسانى الفعلى تقلل الاختلاف والحشد، بينما توفر جدليا المجال للتطبيقات العملية التمردية لحقوق الإنسان. وإذا كان الكثير من خطايا العنف ضد الإنسان قد ارتكب باسم حقوق الإنسان سواء من القوى المهيمنة أم المتمردة، فإن التاريخ المعاصر يسجل أيضا الكثير من الممارسات المعتدلة فى إطار التبشير بحقوق الإنسان، خاصة من خلال بعثات حقوق الإنسان من جانب المنظمات غير الحكومية. وهكذا فإن الآفاق المستقبلية لحقوق الإنسان تتأرجح بين قوة السيف التى تدعو لدين مدنى عالمى جديد

(٩) طالع : (1979) Guylar Eorsi لقراءة ثاقبة وملهمة فى التقارب بين المنهجين نحو الحقوق. وطالع أيضا: (1996) Jurgen Habermas لفهم "بولة الرفاهة" بوصفها وسيطا يقرب العناصر الاشتراكية داخل الأيديولوجية والممارسة البورجوازية .

وبين وفرة المحارث التي تشق التربة بطرق قد تتسبب في حصاد مجمل مستقبل حقوق الإنسان .

(ب) الادعاء التاريخي :

يظل الادعاء التاريخي غير مقرر المصير رغم تعرضه لتفسير مضاد. أن تقول إن المجتمعات والثقافات غير الغربية لم تمتلك مفاهيم حقوق الإنسان فهو الخطأ بعينه لأنها امتلكت. غير أن فكرة أن تكون إنسانا له حقوق تم التعبير عنها بلغات مختلفة هي لغات القانون الطبيعي المؤمن بوجود الله^(١٠)، ونظرة عن قرب على أصل حقوق الإنسان في التقاليد الغربية ستظهر أن "الحقوق الطبيعية" للبشر استمدت بصورة مماثلة. وقد يقول أحد حينئذ إن الادعاء التاريخي بأن تقاليد حقوق الإنسان نشأت في الغرب يقصد به أن نوعا محددا من تلك التقاليد (أي تقاليد أو عادات فكرية تبرر حقوق الإنسان) نشأت هناك. هذا ادعاء عظيم الشأن ويستحق بالفعل أن يكون موضوعا جديرا بالبحث من جانب مؤرخي حقوق الإنسان مستقبلا.

(ج) الأطروحة المستحيلة :

إن الادعاء الأقوى المدلل عليه بالفرضية أو الأطروحة المستحيلة (لا يمكن لتقاليد حقوق الإنسان أن تنشأ خارج "الغرب") تربط سببيا ظهور التقاليد بزيادة ونمو الرأسمالية. وهذه التقاليد - حسب الأطروحة - من المستحيل أن تكون قد ظهرت في تشكيلات اجتماعية أو اشتراكية فيما قبل الرأسمالية. فقد بدأت التشكيلات الرأسمالية

(١٠) طالع على سبيل المثال: Leroy S. Rouser; Arvind Sharma (2003); Tu Weiming (1998); (ed.) (1998)

مساراتها بالإطاحة الثورية بقدسية حقوق الملكية التي تمثل جوهر حقوق الإنسان. كما أن التشكيلات الاجتماعية التي سبقتها (أو أنماط الإنتاج) سيطرت عليها مفاهيم الواجبات أو المسؤوليات الإنسانية لا حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، فإن تشكيلات ما قبل الرأسمالية لم تفتقر لمجرد تقاليد حقوق الإنسان، بل أيضا كانت مفقودة للتاريخ^(١١)، ومن هذا المنظور تظل تشكيلات ما قبل الرأسمالية فعليا مجردة من أفكار ومثاليات حقوق الإنسان .

وربما تقرأ الأطروحة المستحيلة في سياقات عديدة. فعلى مستوى تاريخي عالمي هي تصنع ادعاء وصفيا يحقق نفسه ذاتيا. فإذا كانت حقوق الإنسان تؤثر لنموذج المفهوم البورجوازي والامتلاك للإنسان، فما يتبع ذلك بالضرورة هو أنها ظهرت فقط في تشكيل اجتماعي رأسمالي. وهذا بدوره يؤدي على الأقل إلى اثنين من التضمينات الإضافية : لا يجوز تعريفها أن يقال إن أيا من تشكيلات ما قبل الرأسمالية أو التشكيلات الاشتراكية يتضمن أى تقاليد لحقوق الإنسان. والبعد المثير للاهتمام بحق حينئذ توفره الطرق التي تطورت بها التقاليد الرأسمالية لحقوق الإنسان بمرور الوقت. وبعبارة أخرى، فإن نظرية وتطبيق حقوق الإنسان في النمط الرأسمالي للإنتاج يتطور في أنساق تاريخية واضحة المعالم توفر مجموعة متنوعة من اللغات التبريرية لحقوق الإنسان^(١٢)، والانتشار العالمي النهائي لتقاليد حقوق الإنسان في أواخر القرن العشرين يتوافق على درجة من الغرابة مع الأطروحة المستحيلة ببساطة؛ لأن التبشير لحقوق الإنسان يفترض حاليا بكونية حقوق الإنسان دون التقييد بأى من الأساليب التاريخية للإنتاج .

(١١) لمطالعة نقد غاية في الصرامة لهذا الوضع : . (Ranajit Guha (2002)

(١٢) تم الإشارة لهذه النقطة في الفصل الأول. طالع أيضا : . (David Ingram (2003)

وفى سياق مختلف تظل تقاليد حقوق الإنسان معتمدة على أنطولوجيا محددة هي أن التشكل الذاتى للإنسان أو فكرة أن تكون إنسانا يمكن تحقيقها فقط مصاحبة أو فى إطار فكرة "إنسان فرد حر وعادل ومسئول عن اختياراته وعلى مدار زمنى بعيد قادر على المشاركة فى صيغة تداولية لحياة عادية". أى السياسة^(١٣)، إن مفاهيم الذات حتى داخل التقاليد البورجوازية نادرا ما تم استنزافها بصورة الفرد الأثنائى أو حتى الذات المصابة بجنون العظمة^(١٤)، وظهرت نسخا من الذات المجتمعية (طالع على وجه الخصوص الفصلين الخامس والسادس). وهاتان النسختان الأخيرتان تحملان تطابقا إلى حد كبير مع الكثير من مفاهيم ما قبل الرأسمالية المتعلقة بالذات فى المجتمع. وهما تفترضان أن المجتمعات تدعم المنطقيات والمنطقيات الموازية للواجبات الإنسانية التى تبرر حقوق الإنسان إجمالا^(١٥)، وأعتقد بأن الأطروحة المستحيلة على علاقة وثيقة بالخطاب السائد عن الذات البورجوازية الأثنائية، وبأنها كذلك تبدأ فى فقد قوتها عندما نأخذ فى الاعتبار الكامل المنطقيات المجتمعية للهوية والحقوق .

ولا تهتم الكيفية التى ستصور عليها تقاليد حقوق الإنسان تاريخيا أو أنطولوجيا ؛ فصيغة الدولة الرأسمالية تنشأ فى لحظات تاريخية مختلفة بوصفها موضعاً متناقضاً للتفاوض إزاء الصراع بين المكونات المختلفة للرأسمالية من جانب، وبوصفها موضعاً للتصالح بين خصمين هما العمالة ورأس المال من جانب آخر^(١٦)، وعادة ما يكون حامل الحقوق موضوع القانون فى موقف مزدوج باعتباره مقررًا لمصيره وباعتباره متعرضاً للإذعان فى ذات

(١٣) بلغة أرسطو ، هذا يصور المواطن بوصفه بشراً يعلم كيف يحكم وكيف يكون محكوماً . وقد طور فيليب بيتيت Phillip Pettit تحليلاً ثاقباً للحرية "باعتبارها ملائماً للمسئولية " التى تظل فى إطارها قابلة لتبرير الحديث الجمعى عن "الأشخاص" و "الذوات". طالع: . (2001: 104-24) Phillip Pettit

(١٤) هذا الوصف طالع فى : . (1999) Richard Rotry

(١٥) طالع : . (1996) Alan Gewirth 71-165

(١٦) طالع : . (1990) Bob Jessop; (1978) Nicos Poulantzas

الوقت^(١٧)، وتنشأ حقوق الإنسان الحديثة كما أشرنا فى إطار ممارسات تكوينية لدولة علمانية حيث تصدر سلطة الحكم الدعاوى ذات المصدر الإلهى أو شبه الإلهى، والسباق - الذى عادة ما يكون محمومًا - على ولاء سياسى تام ينمو على ممارسات السياسة العالمية تلك، لا على المفاهيم العالمية الأخرى بشأن العدالة الكونية. ولا تنشأ اللغات والمنطقيات والمنطقيات الموازية لحقوق الإنسان إلا فى بيئة تصبح خلالها شرعية الحكم ممكنة فى عوالم التفاوض بين مكونات رأس المال والعمالة. ولا يمكن فهم نشوء تقاليد حقوق الإنسان الغربية إلا فى إطار دور جدلى للدولة تشكله شوائب طبقة جمعية رأسمالية أو عمالية خارج المسار المتناقض لوساطة الدولة .

٢- نتائج منطقية :

تصل بنا الادعاءات "الضعيفة" و "القوية" تراكميا إلى نتيجة تعتبر أن التقاليد غير الغربية مجردة من مفاهيم حقوق الإنسان. فهى لم تشهد نشوء الرأسمالية التى ترتبط - ارتباطا لا سبيل للخلاص منه - مع مبادئ حقوق الإنسان الحديثة. كما أنها لم تحقق ازدهار المعرفة النظرية (المخلص أو المنقذ) التى مر بها أهل أوروبا فى الطريق نحو حداثة^(١٨)، وهذا الوعى بحقوق الإنسان فى المجتمعات غير الغربية يقال إنه نتاج لأنماط فرض ونشر للأفكار التنويرية بها. وتكيف تلك الأفكار بالمحاكاة هو ما أهل المجتمعات غير الغربية ومكنها من المعرفة والقوة لاستنطاق تقاليدها المجردة من حقوق الإنسان، وتحويلها باتجاه تلك الحقوق. وإلى يومنا هذا، فإن دول العالم الثالث، لدى تبنيها للأفكار والأفعال، تواصل المحاكاة وانتقاء الكسر المعرفية من المائدة

(١٧) . Peter Fitzpatrick (1992, 2001); Costas Douzinas (2002)

(١٨) . Emmanuel Levinas (1987) 119

الشطائرية للنقد التنويرى الذى يقدمه ماركس Marx ونييتشه Nietzsche وفرويد Freud وخلفاؤهم الخارقين للطبيعة من أمثال هايدجر Heidegger وهابرماس Habermas ورولز Rawls وفوكو Foucault أو ديريدا Derrida . وإجمالاً فإن منطقية حقوق الإنسان - حسب سرديات المنشأ - تظل مقيدة بإرث التقاليد الفكرية الغربية.

والادعاء القوى يزداد التأكيد على الاحتمالية الأكبر لصحة الرواية الأخيرة. فهو يرسم خريطة لجمل العالم الإنسانى، من وجهة نظر زمانية - مكانية مهيمنة وطموحة، تحدد مركزاً معيارياً وسردياً لحقوق الإنسان فى الغرب، ومحيطاً معرضاً لسلسلة من زلازل حقوق الإنسان وتوابعها. والمحيط إما أنه متضرع أو خارج على القانون، إما أنه فى حالة انتظار لأى شىء يأتى من الغرب، أو أنه شر متمرّد رافض لاستقبال الكلمة والأفضال والخدمات التى ستتبع الاندماج - باعتباره طبقة من الدرجة الثانية - مع الغرب (ربما تلقى منه معاملة أكثر قسوة)^(١٩)، والادعاء القوى يستتبع على الأقل ثلاث أفكار بارزة:

... المركزية حيث يمثل الغرب المركز السببى للعالم. والكونية
حيث فكرة أن ما هو جيد للغرب هو جيد للعالم. وانقسام
الخير/الشر حيث يجرى تهميش الشر ومحاولة ضربه بحملات
عنيفة أو رده بالقنابل الذرية^(٢٠).

وتجسد الأطروحة المستحيلة المؤلف فى الفكر المركزى الأوروبى - على الأقل عبر ثلاثة قرون - الذى يضرب بعنف العنصرية المعرفية / الإدراكية العنصرية. كما أن هذه الأطروحة تعوق أى خطاب متعدد الثقافات أو متعدد الحضارات بشأن أصل حقوق

Johan Galtung (1994) 13. (١٩)

Johan Galtung (1994) 13. (٢٠) من الاتزان إدراك أن هذه الكلمات كتبت قبل حرب الخليج الثانية المزمعة وبداية "الحرب العالمية على الإرهاب".

الإنسان. من كل ما سبق يتبين أنه لم تتبقى سوى خطوة صغيرة على الغرب الإمبريالى قطعها ليمنع - عبر خليط من الوسائل الإقناعية والقسرية - هبة حقوق الإنسان للباقيين. هذا بدوره يسهم فى فقد انعكاس للتعلم الاجتماعى على الجانبين : مانحى ومستقبلى الهبة. لكن بسبب أن كل الأمم والشعوب متساوية فى الاغتراب عن حقوق الإنسان يظل التواضع الإدراكى أمرا أساسيا مسلما به فى التواصل بين الثقافات خدمة لمستقبل حقوق الإنسان .

تؤدى قصة النشوء الكبرى إلى نوع من فقدان الذاكرة إزاء الأصل. وحقبة التنوير - التى شهدت ولادة المفاهيم الليبرالية الحديثة لحقوق الإنسان (خاصة تلك المتعلقة بحق الملكية وجعل قدرة البعض مصيرا لمئات الملايين من البشر) فى الواقع - عولت الممارسات الوحشية الاستثنائية للداروينية الاجتماعية. والتدمير المخطط له للتقاليد والثقافات والبيئات والشعوب اعتبر فى كل مكان ضروريا ومرغوبا به خاصة خلال حقبة الاستعمار السوداء الطويلة بهدف ترسيخ أفكار وممارسات الشرعية والحقوق البورجوازية فى أنحاء العالم. ورغم أن مشروع الاشتراكية العالمية تأثر برؤى وقيم مختلفة، فإنه تبع نفس مسار بناء أفاق مستقبلية إنسانية جديدة. وتكرر ذات الأمر مع مشروع العولة الاقتصادية المعاصرة حيث تم تقديم مفهوم التجارة الحرة على المدى البعيد (حرة فى جعل الدولة استنساخا لرأس المال العالمى يتبدى فى هيئة رءوس أموال الشركات متعددة الجنسيات) باعتباره بشيرا لمستقبل أمن لحقوق الإنسان. والمجتمعات التى هى فى حالة نضال والفئات التى تعيش حالة المقاومة دائما ما تواجه - على حساب الانتهاك الإنسانى الذى لا يوصف - تلك النسخ المهيمنة للأفاق المستقبلية الإنسانية وحقوق الإنسان .

ولا يخدم مستقبل حقوق الإنسان إلا عندما تطور النظرية والتطبيق قدرة سردية على حشد قصص الماضى الكبرى والأصيلة لحقوق الإنسان إلى ما وراء زمان ومكان الخيال الأوروبى حتى فى مرحلة التجسيديات المعقدة فيما بعد الحادثة؟ فهذا العمل يكتب العناوين الرئيسية ل بدايات مهمة ضخمة. لكن ينبغى توكيد أن هذا المسعى ينبغى

أن يقوم على فرضية أساسية مفادها أن كل الأمم سواء فى اغترابها عن مهمة حماية وتعزيز حقوق الإنسان، وقول ذلك لا يعنى إنكارا لحقيقة أن الخطاب الأوروبى الأمريكى وفر بداية متقدمة - منذ سبعينيات القرن الماضى وحتى يومنا هذا - لتوضيح المفاهيم الحديثة لحقوق الإنسان. لكن ذلك القول يتضمن أن تلك المفاهيم (كما سنرى لاحقا) بنيت على التقاليد، كما أنها أسهمت فى تشكيل تلك التقاليد^(٢١). وعلاوة على ذلك، فإن تلك المفاهيم كانت متلائمة مع ممارسات القسوة الكارثية التى كانت توجه للآخر غير الأوروبى وغير الأمريكى. وحيث إن كل المفاهيم محملة بالتاريخ، فعلى المرء أن يحقق بالمثل فى أصول نشأة تقاليد الفكر غير الغربية بطرق تتوقع وتدعم منطقية حقوق الإنسان المعاصرة. وتقدم حوار التقاليد غير الغربية ربما يقع فى إطار سلسلة التساؤلات التالية:

كيف شكلت تقاليد الفكر الكلاسيكية (الأفريقية)^(٢٢). والبوذية والكونفوشية والهندوسية والإسلامية وتلك المرتبطة بحضارات السكان الأصليين) مفهوم "ماذا تعنى كلمة إنسان؟"

بأى وسائل ربطت تلك التقاليد حقوق الإنسان بقيم المساواة والكرامة والعدالة فى العلاقات الاجتماعية والسياسية^(٢٣) ؟

(٢١) لتوضيح هذا الفرق الثاقب ، طالع : . 326-88, 1-11 (1988) Alasdair MacIntyre

(٢٢) طالع : . (1997) John R. Pittman (ed.)

(٢٣) طالع على سبيل المثال الجزء الأساسى من : 13- (1979) An-Pyong-Jik; Han Yongun (1913); 18 فقد تعقب يونجون Yongun العلاقة المعقدة بين المفاهيم البوذية للمساواة والخلاص بطرق حققت أساسا روحانيا للممارسة السياسية لمبدأ تقرير المصير. ولم يكن تحرر كوريا من الحكم اليابانى سوى جانبا وحيدا من النضال ضد العسكرية والإمبريالية العالمية. صراع مبرر تماما من منظور إعادة التفسير الراديكالى للتقاليد البوذية.

بما أن تلك التقاليد لم يكن لها مرادفات متعلقة باللغويات أو العلامات، أى مجاز أو عبارات مجازية أخرى تحملت العبء (٢٤) ؟

فيما يتعلق بتلك التقاليد، أى منهج نحو الحكم العادل أو أخلاقيات السلطة يجوز أن يقال إنه توقع النسب غير الغربى لحقوق الإنسان (٢٥) ؟

أى تفاعل واقع بين لغات حقوق الإنسان الحديثة والمعاصرة، من جانب، وتلك اللغات التى ستكتشف فى خضم ممارسات الفكر التقليدى، من جانب آخر؟ وما السبيل الأمثل لاقتفاء أثر التعقيد والتناقض بين الجانبين ؟

وبعيداً عن كل ذلك، لا سبيل إلى الشك فى أن تلك التقاليد - وهى فى حالة مواجهة مع الاستعمار والإمبريالية التى عاشت بفكر التنوير لفترة طويلة - كانت سبباً فى ابتكار جزء ليس يسير من منطقية حقوق الإنسان الغربية. فتلك المنطقية متنافرة بشدة مع ما طرحه الهندى لوكمانيا تيلاك Lokmanya Tilak الذى تجرأ (فى العقود الأولى من القرن العشرين) بمقولة "إن تقرير المصير هو حق اكتسبته يوم مولدى وعلى أن انتزعه". وهذا التقليد لم يتوافق مع المهندس غاندى Mohandas Gandhi الذى تحدى أقدم أشكال التمييز العنصرى وأفسدها أخلاقياً فى جنوب أفريقيا. هذان النوعان من التطبيقات العملية نزعا سمة الالتزام بالتقاليد عن تقاليد حقوق الإنسان الأوروبية. وكذلك فعل فريدريك دوجلاس Fredrick Douglas المتحرر الأمريكى من العبودية فى القرن التاسع عشر. ومقاومتهم البطولية يمكن إرجاعها إلى تقليد حقوقى إنسانى

(٢٤) طالع : (1998) Henry Rosemont, (1964) Stanley Tambiah وبصفة عامة طالع أيضا : ج. Garfield (1998)

(٢٥) لتوضيح المفاهيم النموذجية فى التقاليد البوذية والهندوسية عن مهام الحكام طالع: Stanley Tambiah (1964) .

متعدد الثقافات نتج عنه فى عقود لاحقة نضجا للقواعد الأمرة للقانون الدولى^(٢٦) الذى نزع الشرعية عن إرث التنوير بدرجة أكثر قوة من النظرية النقدية والأشكال المنوعة المعاصرة لما بعد الحداثة التى ربما لم تكن لتحقيق شيئا فى هذا المجال .

وعندما يكتب التاريخ الأصلى لحقوق الإنسان من منظورات غير أوروبية (وهو ما لم يكن أبدا بسبب النمط الحالى لإنتاج المعرفة المرتبطة بحقوق الإنسان) سيصير مستقبل حقوق الإنسان أكثر أمنا مما هو عليه الآن .

٣- حقوق الإنسان الحديثة والمعاصرة:

إن الحاجة لتحديد فترات زمنية تنشأ لدى أى انتهاج لدراسة التاريخ والنظرية الاجتماعية لحقوق الإنسان. والمبادئ الأمرة أو المنظمة لتحديد تلك الفترات ليست فى متناول اليد. وأى بناء لتلك المبادئ يبقى عرضة للخلاف. وإذا سعى المرء لربط موعد (استحضر هنا المعانى المتعددة لكلمة موعد) ميلاد حقوق الإنسان بالثورة الأمريكية أو الفرنسية، فعلى المرء حينئذ أن ينعت تلك الفترة فى بدايتها بعصر حقوق الإنسان الحديثة. ومصطلح حديث هنا يؤشر لاندماج قانون ونظام ويستفاليا الدوليين، كما أنه دليل على مجموعة متنوعة كاملة من التبريرات الأيديولوجية للاستعمار والهيمنة العالمية. وعلاوة على ذلك فهو يوفر سجلا للتطور الكبير فى الرأسمالية الصناعية.

وعلى النقيض، ظهرت حقوق الإنسان المعاصرة مع نهاية الحرب العالمية الثانية وإنشاء منظومة الأمم المتحدة ونهاية الإمبراطورية القديمة وظهور بدائل تاريخية

(٢٦) وهو ما يعكس حاليا فى أجهزة الأمم المتحدة التى تركز لحق تقرير المصير والحد من كل أشكال التمييز العرقى وإرهاب الأجانب والتعصب ولتحرير العبودية والممارسات القريية منها والعمالة القسرية . وفى أمور راجعها مؤتمر القمة الأخير للأمم المتحدة، الذى عقد فى ديربان .

عالمية للرأسمالية العالمية. فهي دلالة على فضاءات زمانية ومكانية للنظام السياسى والقانونى فيما بعد ويستقاليا. وهذا أيضا أحد عصور الحرب الباردة بكل مراحلها القاسية وكذلك عصر الإعلان المهم لحقوق الإنسان العالمية وما تراكم عنه من نتاج معيارى .

وحتى بلغة التاريخ المفهومى والاجتماعى للحدث، فإن التناقض الذى رسمته - ربما على مضض - قد يضلل^(٢٧) . لكننى أعتقد بأنه يوفر منهجا يمكن العمل عليه فى إطار مشكلة تحديد الفترات الزمنية. ويظهر التناقض بين نموذجى حقوق الإنسان الحديث والمعاصر على النحو التالى. أولا، فى النموذج الحديث للحقوق تكون منطقيات الإقصاء بارزة، بينما فى النموذج المعاصر تكون منطقيات التضمين أساسية. ثانيا، العلاقة بين كل من لغات حقوق الإنسان والحكم وبين السلوك والممارسات تختلف بدرجة كبيرة فى النموذجين. ثالثا، اتسم الإعلان الحديث عن حقوق الإنسان فى أغلب الأحوال بالزهد بينما كان الإعلان المعاصر على النقيض كرنفاليا. رابعا، عكس النموذج المعاصر العلاقة الحداثية المتأصلة بين حقوق الإنسان ومعاونة الإنسان.

إن وصفى للنموذجين يتجه بوضوح إلى التصور الأوروبى لحقوق الإنسان. وقطعا - كما أوضحت - سيضع التأريخ الملائم اللغات الأصلية لحقوق الإنسان فيما وراء الفضاءات الأوروبية المكانية والزمانية. وأركز بدقة على النموذج الحديث لما له من تأثير مدمر - على مستوى الوعى الاجتماعى والتنظيم - على ما يمكن تسميته، فى انتهاك إنسانى صارخ وأخرق، بما هو قبل الحداثى أو غير الحداثى .

(٢٧) على الأقل من حيث التاريخ المفهومى والتاريخ الاجتماعى. طالع .. Reinhardt Kosselleck (2002)

وهناك تباينات لا حصر لها حتى فى إطار المكان والزمان الأوروبيين. فالحدثة نشأت هناك فى موقف معارض لما هو قديم. وهو ما كان قد تشكل من تقاليد الفكر الهيلينى، كما يعلم تماما أى قارئ للمقال المبدع الذى كتبه ليو ستروس Leo Strauss بعنوان "الأمواج الثلاث للحدثة"^(٢٨). كما أن "الحديث" علامة على حلول علمانية الممارسات التشكيلية للدولة. تلك الممارسات التى تحول - باطراد وتوكيد - الخطاب بشأن "الحقوق الطبيعية" إلى ما نسميه الآن بحقوق الإنسان. ورغم لغات الثيولوجيا والقانون الطبيعى التى تتم من خلالها هذه الترجمة، تحول إزاميات حقوق الإنسان قواعدها الأساسية من المنطق والإرادة الإلهية إلى المنطق والإرادة الإنسانية. وهكذا نجد أن "الحديث" يتضمن أيضا رؤى هوجو جروتوس Hugo Grotius بتأكيد الخالد للإصرار على تقليل المعاناة خلال الحروب، وفرانسيسكو فيتوريا Francisco Vittoria الذى وقف ببسالة ضد الكنيسة (لدرجة الهرطقة) وضد الإمبراطور (لدرجة اتهامه بالخيانة العظمى) دفاعا عن حقوق السكان الأصليين فى العالم الجديد. والآراء النقدية سيئة السمعة لجيريمى بينثام Jeremy Bentham عن الحقوق الطبيعية، ونقد كارل ماركس Karl Marx لحقوق الإنسان البورجوازية تتجه تماما نحو جعل الخطاب علمانيا. وفى ذات الوقت ابتكرت الحدثة الأوروبية "فكرة التقدم" التى تجد بموجبها سياسات القسوة - التى استتبع حقبة الاستعمار - تبريرا أخلاقيا.

كل ذلك معروف تماما. السؤال هو هل ظل ما أسميه بنموذج حقوق الإنسان المعاصر مجرد كشف ديناميكى للنموذج الحديث؟ وبصيغة أخرى تقترح السرديات النموذجية لتطور حقوق الإنسان، بل وتعزز نظرية الاستمرارية التى تؤكد أن حقوق الإنسان المعاصرة ما هى إلا سلسلة من هوامش نصوص المفاهيم الحديثة لحقوق الإنسان. من هذا المنظور، فإن الشخصية الجدلية للحدثة ذاتها تؤدي إلى نضالات من

(٢٨). Leo Strauss (1975).

أجل الخلاص من الاستعمار وتقرير المصير. وبناء على ذلك، فإنه إذا كان تقليد التنوير قد وفر قوة دافعة إلى عهد الإمبراطورية، فإنه يمكن القول بأنه مهد لسبل النضالات القومية من أجل الحرية بدءاً من النصف الثاني من القرن التاسع عشر. لو كان التنوير برر الممارسات غير المعقولة لسياسة القسوة المفرطة لكان برر أيضاً التطبيقات العملية للتمرد. ففي كل بعد للجانب المظلم للتنوير تنفتح طاقة مضيئة جديدة. ومن هذا المنظور المعيب للغاية يؤشر ظهور حقوق الإنسان المعاصرة لمجرد كشف للمنطقيات الملازمة لحقوق الإنسان الحديثة. وأقدم لاحقاً في هذا الفصل شرحاً لإنكار نظرية الاستمرارية التي لا يقبلها العقل .

٤- منطقيات الإقصاء والتضمين :

اصطدم مفهوم حقوق الإنسان - تاريخياً حقوق الرجل - بأمرين محيرين. الأول يتعلق بطبيعة الطبيعة الإنسانية (سؤال الكينية) والثاني بسؤال عن الذي يمكن اعتباره إنساناً أو إنساناً كاملاً (سؤال الوجوبية). وبينما يظل السؤال الأول خاضعاً لجدل توحيدى وعلمانى فى ذات الوقت ^(٢٩)، يحتل السؤال الثانى مركز الإعلان الحديث لحقوق الإنسان. ومهد معيار تميز الفرد ^(٣٠)، فى تقليد الفكر الليبرالى الأوروبى لبعض

(٢٩) تتعقب الترانيم الإيمانية أصول الطبيعة الإنسانية فى الإرادة الإلهية. وتقوم العلمانية بذلك فيما يتعلق باحتمالات تحول الحياة على وجه الأرض . فالمناهج الإيمانية - حتى مع إيمانها بقدسية كل المخلوقات - تصر على أن الإنسان الذى خلقه الله بهذه الصورة قادر على الاقتراب من الكمال بطرق لا يصل إليها أى مخلوق آخر . أما المناهج العلمانية/ العلمية فترى الإنسان على أنه منظومة نفسية - جسدية معقدة يحدد مصيرها المنحة الجينية والبيئة . كما أنه عرضة للتجريب مثل باقى الأشياء الموجودة فى الطبيعة . ويمكن وصف هذه الاختلافات - بل وتم ذلك بالفعل - بطرق أكثر تطوراً واتساعاً . وهى مهمة قام بها العديد من مفكرى قانون الطبيعة . وطالع على سبيل المثال النظرة العامة لـ : Julius Stone (1965) .

(٣٠) طالع : Upendra (1983) 161-5, Raymond Williams (1987) 1-22; Bhikhu Parekh (2003) Baxi (2003)

أقوى الأفكار الإقصائية فى بناء نموذج لحقوق الإنسان. فلم يعد هناك اعتداد بشأن الفرد على أنه إنسان إلا لمن يملك القدرة على إعمال العقل وكذلك الإرادة الأخلاقية المستقلة. وتنوع ما يمكن اعتباره عقلا أو إرادة خلال التطور طويل الأمد للتقاليد الليبرالية الأوروبية. غير أن النموذج الحديث لحقوق الإنسان فى مراحل الكبرى للتنمية استبعد العبيد وغير المتمدين والبرابرة والشعوب المستعمرة والسكان الأصليين والنساء والأطفال والفقراء ومختلى العقول، فى العديد من الأوقات وبطرق شتى، مقارنة بمن اعتبروا جديرين بأن يكونوا حملة لحقوق الإنسان. وشكلت الأدوات المنطقية لعقلانية التنوير قواعد الإقصاء الاجتماعى العنيف. وكانت "حقوق الرجل" حقوق إنسان يتمتع بها كل الرجال المتمتعين بالعقل والإرادة. وكان يستثنى من هذا البناء الأنطولوجى الخاص أعداد كبيرة من البشر^(٣١). رغم التفوق المميز الحصرى للحدث^(٣٢).

ووفر المعيار الإقصائى ما يشبه "النوطة الموسيقية" للمفاهيم الحديثة لحقوق الإنسان. وكان الدور التاريخى الرئيسى الذى لعبته تلك المفاهيم هو إنجاز "تبرير لما هو غير مبرر". وأقصد بذلك الاستعمار والإمبريالية. وكان هذا التبرير عنصريا بصورة متأصلة. فقد ادعت القوى الاستعمارية حقوقا إنسانية جماعية للأعراق الأرفع مرتبة لتفرض هيمنتها على الأعراق الأدنى. وعلى النقيض من الوصف القياسى لنموذج الحقوق الليبرالى الذى يبدو غريبا على مفهوم الحقوق الجماعية، يجسد نموذج حقوق الإنسان الحديث بدايات الاعتراف بالحقوق الجماعية للشعوب الأوروبية فى "ملكية" باقى الشعوب وأراضيهم وثراوتهم ومواردهم. وامتنع الآخر فى حالات عديدة

(٣١) طالع : Patri- (1996) 62-137; Mahmood Mamdani (1992) 92-145; Peter Fitzpatrick (2004) 21-32.

(٣٢) تخصصت التقاليد الدينية فى البناءات الأنطولوجية، التى استبعدت على سبيل المثال المحظور لمسه باعتبارها واقعة وراء حدود نظام فارنا Varna طالع: (1995) Upendra Baxi

عن التواجد أمام تشكيلات قانونية إمبريالية مثل "عقيدة الأرض المباحة" بعد التفريق المشين لبلاكستون Blackstone بين المستعمرات المأهولة بالسكان والأخرى الخالية من السكان^(٢٣). وحيث إن الآخر بالنسبة للإمبريالية الأوروبية وحسب تعريفه ليس إنسانا أو إنسانا كاملا فهو لا يستحق حقوق الإنسان. وعلى الأكثر ربما تصنع الشفقة أو الأعمال الخيرية المسيحية بعض الأدوات الأبوية القانونية التي تنتهج في معاملة الجماعات والأفراد. وذلك الآخر، كونه ليس إنسانا أو إنسانا كاملا، هو كذلك معرض للاتجار به في سوق النخاسة أو أن يقلل من شأنه بالاستخدام باعتباره سلعة في سوق القوى العاملة يتم تصديرها أو تداولها بين المستعمرات. إن إقصاء الآخر عن حقه في أن يعيش ويبقى إنسانا جعله غريبا عن لغة ومنطق حقوق الإنسان اللذين يجرى تصميمهما في الغرب ومن أجل الغرب. وبذلك تبدو نظرية حقوق الإنسان الليبرالية الكلاسيكية وتطبيقاتها في عهدها التكويني بريئة من جعل الحقوق عالمية، رغم عدم بعدها عن خطاب الحقوق.

إن الحق الإنساني الجماعي الطبيعي الذي يخول للأعراق الأرفع منزلة حكم من هم أدنى منزلة لهو التبرير القضائي الوحيد - إذا جاز ذلك التبرير - للاستعمار / الإمبريالية (وتجسيدها الإمبريالية الجديدة المعاصرة). ويأتي ذلك التبرير في صور وأشكال شتى. وليس بوسع المرء إلا أن يقرأ نصوص جون لوكي John Locke ، وأيضا بعض نصوص جون ستوارت John Stuart ليقدّر نطاق المواهب التي كرس لتبرير الاستعمار^(٢٤). وكان في خضم تلك الخطابات المنطقيات العنيفة للإيكولوجيا الإنسانية والمنطقيات، التي أسست الحق الإنساني الجماعي للمجتمعات المنظمة تنظيما جيدا لحكم الأعراق "المتوحشة" والهمجية. وانتشرت كل الأدوات المعروفة للعصر التكويني للفكر الليبرالي الكلاسيكي : منطقيات حقوق الملكية والتقدم، ودولة الطبيعة والمجتمع

(٢٣) طالع : . Fitzpatrick (1992) 72-91 طالع أيضا : . Patricia Tuitt (2004)

(٢٤) طالع : . Bhikhu Parekh (1997); Uday Mehta (1998)

المدنى، والداروينية الاجتماعية وما صاحبها من تقزيم لدور الأعراق ونضج لمراحل الحضارة. والحق الإنسانى الجماعى لاستعمار الشعوب والمجتمعات الأقل نظاما، من أجل مصلحة الطرفين وكذلك البشرية، كان حسب تعريفه غير قابل للإلغاء أو حتى للإضعاف فى إطار المنطق الغريب لمتناقضات الليبرالية الناشئة.

٥- لغات حقوق الإنسان وقوى الحكم :

تظل لغات حقوق الإنسان مركزية بالنسبة لمهام وممارسات الحكم كما يوضح مثال العناصر التأسيسية للنموذج الحديث لحقوق الإنسان المقصود به الحق الإنسانى. الجماعى للمستعمرين فى إخضاع الشعوب الأدنى منزلة والحق المطلق فى الملكية. وضمنت التبريرات المتنوعة - والمعقدة أيضا - الممنوحة لحقوق الإنسان تلك أن تجعل الدولة القومية الأوروبية الحديثة (المجتمعات المتخيلة من جانب ومجتمعات "جيمس بوند" من جانب آخر) قادرة على قيادة زمام حق الملكية بوصفه حقاً للإمبرياليين والإمبراطورية .

وصار تكريس الحق الإنسانى الجماعى للحكم الاستعماري/ الإمبريالى محسوسا لدى تبنى لغات لحقوق الإنسان ودمجها مع لغات الحكم العنصرى فى الخارج والهيمنة الطبقيّة والبطيريركية فى الداخل. وتشكلت وظيفة الهيمنة، التى تقوم بها لغات الحقوق خدمة للحكم فى الداخل والخارج، من جعل مجموعات كاملة من الأشخاص غير مرئيين اجتماعيا وسياسيا. ولم تحظ معاناتهم بأى صوت ذى مصداقية؛ حيث إنها لم تكن جزءا من المعاناة الإنسانية. فحقوق الإنسان "الحديثة" فى سردياتها الأولى دفنت جموعا من البشر. بعد أن لفتهم فى أكفان حكومات تشتتى الموتى وتعمل فى إطار أنظمة خرساء .

وعلى النقيض، تأسس نموذج حقوق الإنسان "المعاصر". (كما سنرى لاحقا) على فرضية تقرير المصير الراديكالى. وهو لذلك شامل بقدر ما تكون أسس ومعايير حقوق

الإنسان معنية. وفي هذا النموذج ربما لم يعد الحكم معتمدا على الغزو أو المصادرات بحق الأشخاص والأراضي والموارد. وعلاوة على ذلك، يعتبر كل فرد الآن إنسانا. فلم تعد أشكال الحكم تكسب نفسها الشرعية من خلال ممارسات عنصرية مؤسسية علنية. ويؤكد تقرير المصير أهمية أن يعتمد الحكم على الاعتراف بتساوي كل الأفراد في القيمة والشأن. كما تشهد نظرية وتطبيق حقوق الإنسان المعاصرة تطورا. فهي تترجم تقرير المصير بالاعتراف بأن كل فرد ينبغي أن يتمتع بحق أن يكون له صوت وبحق أن يدلى بشهادته عن أى انتهاك وبحق الحصانة ضد التفكك الذى تقوده كتل التشكيلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ولم تعد لغات الحقوق حصريا فى خدمة غايات الحكم، ما أسفر عن فتح ساحات للمقاومة والنضال

٦- الزهد مقابل إنتاج الحقوق الكرنفالى:

إن إنتاج حقوق الإنسان "المعاصر" وفير^(٢٥). وهذه فضيلة مقارنة بالأصوات العقيمة والشحيحة لحقوق الإنسان فى الحقبة "الحديثة". فأصل وجود حقوق الإنسان فى تلك الحقبة كان يتصور بكل صراحة بشروط تجاه الدولة أو أوروبا. وعلى النقيض، نجد أن عمليات تشكيل حقوق الإنسان المعاصرة تتجه بازدياد نحو الشمول وعادة ما تتسم بالتفاوض المكثف بين ممارسى نشاط حقوق الإنسان وممارسى القمع الإنسانى. ويظل أصل وجود حقوق الإنسان متعددا حتى فى إطار القوة الصارمة لتعبيرات حقوق الإنسان التى تمارس داخل الأمم المتحدة والشبكات الإقليمية. ونتيجة لذلك انتشرت ألفاظ حقوق الإنسان وصارت متمتعة بخصوصية بعد أن استمدت منها الشبكات الحقوقية بقاها. والمفهوم الحديث لحقوق الإنسان حظر ذلك التشتت. وهذا هو التحرك الأكبر والوحيد الذى مثل توكيدا إضافيا لحقوق العمال والأقليات. وصار الأسلوب

(٢٥) لنظرة متعمقة طالع : . (Burns H. Weston (1997)

الجمعى الذى ثبتت عليه كل التشكيلات فى تعبيرها عن حقوق الإنسان مختلفا بشكل راديكالى. فلم يعد عملها مجرد الوصول إلى أقلية منفصلة ومعزولة^(٣٦). بل امتد إلى دوائر عدالة لم تكن أبدا مطروقة^(٣٧).

٧- المعاناة الإنسانية وحقوق الإنسان :

حتى مع نهاية القرن العشرين مازلنا نفتقد وجود نظرية اجتماعية عن حقوق الإنسان. ولا مناص من أن تتناول مثل هذه النظرية بحسم جملة من المسائل^(٣٨). لكن

(٣٦) هذه العبارة التاريخية جاءت فى الملاحظة الرابعة بالهامش أسفل الصفحة فى: United States V. Carolene Products, 304 U.S. 152 n.4 (1938).

(٣٧) وبذلك تشمل تعبيرات حقوق الإنسان المعاصرة - إشارة لأنواع أخرى من الأمثلة - حقوق الطفلة والعامل المهاجر والمواطن الأصلي ومثلى الجنس والسحاقية (والحق الإنسانى الناشئ المسمى بحق اختيار التوجه الجنسي) وحقوق السجناء والذين يعيشون تحت كنف أنظمة الكفالة المؤسسية واللاجئين والأطفال .

(٣٨) بطرحى لعبارة "نظرية اجتماعية" هنا ، أعبر عن أملى فى أن تتناول الكيانات المعرفية المختصة : (أ) أصول حقوق الإنسان فيما قبل ظهور تشكيلات حقوق الإنسان المنطقية الحديثة والمعاصرة . (ب) الصور المعاصرة السائدة لحقوق الإنسان والتابعة لها . (ج) المهام المواجهة لمشروعات نشأة حقوق الإنسان . (د) بحث حركات حقوق الإنسان بوصفها حركات اجتماعية . (هـ) تأثير العلوم والتقنية العليا على نظرية وتطبيق حقوق الإنسان . (و) إشكالية جعل حقوق الإنسان سوفا . (ز) الاقتصادات والاقتصاد السياسى لحقوق الإنسان . هذا الترتيب توضيحي لكيانات المعارف الانعكاسية . وبالنسبة للمجالات المختارة ، صارت تلك المعارف متاحة بصورة أكبر ، لكنها مازالت تبحث عن جنس جديد فى النظرية الاجتماعية . وحتى مع ما يبدو من أن عهد "النظرية الكبرى" فى تصور الفكر الاجتماعى قد بدأ فى الاتجاه نحو الزوال ، فإن العودة إلى تلك النظرية تبدو إلزامية إذا كان المرء ينظر برشد إلى التنوع الشامل لنظرية وتطبيق حقوق الإنسان . والصعوبات المروعة التى تستتبع عمليات جعل حقوق الإنسان كلية تظل مشوية بالمبالغة بسبب هذا المطمح . لكنى مازلت أشعر بأن هذا المسعى يستحق عناء بذل الجهد فيه . وكانت هناك بدايات قيمة فى بعض تلك الاتجاهات من جانب : Richard Falk (1995); Issa Shivji (1989); Bouaventura de Sousa Santos (1995, 2002); Wendy Brown (1993); Shadrack B.O. Gutto (1996); Roberto Mangaberia Unger (1995); Third World and International Law Move-ment (TWAIL) ، ومنهم Anthony Anghie, Balakrishnan Rajagopal, James Theo Ga-thii, Obiora O'Kufour, Bhupinder Chimni, Vesuki Nessim, and Mukau Muta.

لأغراضنا الآتية، من الضروري فقط إلقاء الضوء على مهمة تأسيس روابط بين المعاناة الإنسانية وحقوق الإنسان. وثقافات حقوق الإنسان الحديثة التي ترجع أصولها لفكرة التقدم والداروينية الاجتماعية والعنصرية والبطيركية (وتركز على أيديولوجية التنوير) بررت الفرض العالمى للوحشية على أنه طبيعى وأخلاقي بل وعادل (٣٩).

والأيديولوجية الليبرالية الحديثة التي نتج عنها مفهوم حقوق الإنسان نفسه - مهما كانت درجة تطوقها أوروبا أو امتلائها بالتناقضات بين الليبرالية والإمبراطورية (٤٠) - اعتبرت فرض المعاناة الأليمة والمفرطة على الأفراد من بنى البشر أمرا مبررا كليا. وممارسات السياسة - حتى ولو كانت بربرية بمقاييس تشكيلات الفكر الثيولوجي والعلماني المرتبطة بالتنوير - كانت أيضا بصورة أو بأخرى مبررة كليا من جانب قادة ومفكرى الدول وكذلك اللاوعى السياسى الذى ولدوه (رغم ما كان بارزا للغاية من نضالات متشعبة للطبقات العاملة) .

إن جعل المعاناة الإنسانية أمرا غير مرئى كان السمة المميزة لتشكيلات حقوق الإنسان الحديثة. وجعلت المعاناة غير مرئية؛ لأن الأعداد الغفيرة من الناس الخاضعين للاستعمار لم يكن ينظر إلى أى منهم على أنه إنسان بما فيه الكفاية أو حتى على أنه من الممكن أن يكون إنسانا. وهذا الوصف الأخير للإنسان مهد عند الضرورة لدمار شامل، بينما أدى الوصف الذى سبقه لوصاية عنيفة. وكان ينظر إلى العبيد أو المستعمرين على أنهم أقرب للبهايم الذين لم تكن معاناتهم ذات أهمية كبرى بحيث تكون ورقة رابحة لدى تقدم مشروع التنوير. تماما كما فعلت المقاطعات الخاضعة

(٣٩) ارتد كيد هذا التبرير فى وجه متبنيه فى صورة سياسة الإبادة الجماعية بالرايخ الثالث (ألمانيا النازية) نتج عنها فى أغلب الأحيان تواطؤ وحشى من مواطنين عاديين فى أحد أسوأ أشكال التطهير العرقى فى تاريخنا المعاصر . لمطالعة أى تفنيد لهذا المنظور ، طالع كتابات Daniel Jonah Goldhagen: (1996) and Richard Wiesberg (1992).

Uday Mehta (1998) . (٤٠)

لسلطان لوردات فى مجلس شورى المملكة (عام ١٩١٩). وكانت تلك المقاطعات قد أقرت أن بعض السكان الأصليين ربما يكونون فى منزلة أدنى فى النظام الاجتماعى ؛ " لذا فإنه لا توجد جدوى من منحهم ظلالة من حقوق موجودة فى قانوننا" (٤١). حقا، كانت معاناتهم بلا صوت أو لغة أو حقوق.

وعلى النقيض، نجد أن دعر ما بعد الهولوكوست وما بعد هيروشيما/ناجازاكي يسجل رعبا معياريا من الانتهاك الإنسانى. ومنطقية حقوق الإنسان متجذرة فى انعدام شرعية كل أشكال سياسة القسوة. وما من شك فى أن ما يعتبر قسوة يختلف بدرجة كبيرة من سياق /أداة حقوقى إنسانى لآخر (٤٢). وعلى الرغم من ذلك توجد الآن أسس ثابتة لحقوق الإنسان الدولية والقانون الإنسانى الدولى تنزع الشرعية عن الممارسات البربرية للقوة، بل وتحظرها سواء كانت فى إطار الدولة أم المجتمع المدنى. ومن منظور المتعرضين للانتهاك، لا يمثل ذلك مكسبا ولو صغيرا. ومجتمع المعتدين - مهما كان - ما زال معرضا للهجوم التدريجى لثقافات حقوق الإنسان بنسب مختلفة وهذا مهم للغاية بالنسبة للمتعرضين للانتهاك. وفى مجتمع غير

(٤١) هناك تأكيد إضافى فى : In re: Southern Rhodesia (1919) AC at 233-4. وعلى النقيض نجد أن من يوصفون بنقص الإنسانية أو بالإنسانية غير الكاملة مؤهلون للشعور بالمعاناة غير أن معاناتهم تحد بتوسيع نطاق الحقوق (القوى) الخاصة بمن يحظون بمعاملة إنسان كامل (والأمر بهذا الشكل يشبه سلطة الزوج على الزوجة والأب على الأطفال).

(٤٢) على سبيل المثال : هل تمثل عقوبة الإعدام بئى صورة وبئى تبرير إحدى ممارسات القسوة ؟ متى يفترض أن يكون التمييز - سواء على أساس الجنس أم الطبقة أم الطائفة - تعذيبا تحرمه أسس ومعايير حقوق الإنسان الدولية ؟ متى يمكن وصف التحرش الجنىسى فى أماكن العمل بأنه أحد أوجه المعاملة القاسية واللا إنسانية والمقذرة من شأن الفرد التى يحظرها النظام الحالى لأسس ومعايير حقوق الإنسان الدولية ؟ هل تصل الممارسات الجنسية بغير الرضا فى إطار العلاقات الزوجية إلى الإغتصاب ؟ هل تعتبر كل أشكال عمالة الأطفال ممارسات قاسية على أساس أن مصادرة الطفولة انتهاك إنسانى غير قابل للاستدراك ؟ هل تتسبب مشروعات الرى الكبرى فى دمار البيئة وتمثل حالات قسوة فى إطار عمليات التطوير ؟ هل تمثل برامج أو نظم توفيق الأوضاع الهيكلية أحد أوجه سياسة فرض المعاناة ؟ هذا النطاق من الأسئلة واسع . وما من شك فى أن مزيدا من الأسئلة يجوز طرحها .

مثالى، تبدو منطقية حقوق الإنسان مانحة لثانى أفضل خيار حتى وإن كان هذا الخيار غير مثالى .

وبغض النظر عن عدد الحقول المتنازع عليها، التى وفرها خطاب الكونية وعدم التجزؤ والترابط وعدم الانحياز الملتصق بحقوق الإنسان، فإن ثقافات حقوق الإنسان المعاصرة أنشأت معايير تهدف فى أقل الأحوال لنزع الشرعية عن القوة. وهى بازدياد تضعف الثقة بأى محاولة لجعل القوة والحكم على قاعدة العنف المؤسسى المتأصل فى الإمبريالية والاستعمار والعنصرية والبطيركية. إن حقوق الإنسان المعاصرة تجعل الخطاب المتعلق بالمعاناة الإنسانية ممكنا - وبطرق أبرز - وممارسا وانعكاسيا. ولم يعد يجوز لممارسات القوة - التى تحرض عليها النظرية الاجتماعية الكبرى - أن تبرر المعتقدات التى تعزز إلحاق الضرر والأذى بوصفها سمة للسيادة أو للمجتمع الجيد. وصار من الأمور المركزية فى خطاب حقوق الإنسان المعاصر رؤى وسبل بناء أخلاقيات لقوة تمنع فرض القمع الزائد والمعاناة الإنسانية الزائدة عن حاجة النظم للبقاء بغض النظر عن مدى التصميم المفرط لذلك النظام. وعدم شرعية لغات إثارة الشفقة صارت نفس قواعد السياسة الدولية .

وتركز الفرق بين شكلى حقوق الإنسان الحديث والمعاصر فى مدى أخذ المعاناة مأخذ الجد. ففى نموذج حقوق الإنسان الحديث، كان قد تطرق الفكر إلى إمكانية الاهتمام بحقوق الإنسان دون أخذ المعاناة الإنسانية فى الاعتبار^(٤٣). وخارج نطاق القوانين والحرب بين الأمم المتحضرة، اعتبرت حقوق الإنسان الحديثة فرض المعاناة الإنسانية على نطاق واسع عدلا وحقا فى إطار السعى لتحقيق المفهوم الأوروبى

(٤٣) طالع التحليل المشوق المتعلق بالحد من المعاناة فى حقبة تكوين حقوق الإنسان "الحديثة" الموجود فى : Charles Taylor (1999) 124, 140-3. وقد لاحظ البروفيسور تايلور Taylor أنه فى الأوقات المعاصرة تكون لدينا أسباب جديدة لتقليل المعاناة . لكننا أيضا نفتقد وجود سبب واحد للقطع بأن الحد من المعاناة من الأفضل فهمه فى إطار علاقته بمفهوم الشر الراييكالى الذى تمت مناقشته فى الفصل الأول .

المركزي بشأن التقدم الإنساني. وهذا الخطاب أخرج المعاناة الإنسانية. وعلى النقيض يتحرك نموذج حقوق الإنسان المعاصر بسياسة الرغبة الدولية لجعل مفهوم سياسة القسوة يمثل إشكالية في حد ذاته .

٨- عمليات عكس الاتجاه التاريخية :

إن العمليات التي يحدث بموجبها هذا العكس في الاتجاه في الحقبة المعاصرة لى عمليات معقدة ومتناقضة وتستلزم العودة إلى أنماط حقوق الإنسان المرتبطة بقراءة قصص الحرب الباردة، وحاليا الحرب الباردة الجديدة. ورغم أنه لا توجد رواية مركزة واحدة يمكن التعويل عليها بصورة كاملة، فإننى أقدم هنا تفسيراً واضحاً لخمس طرق شكلت نظرية وتطبيق حقوق الإنسان المعاصرة .

(أ) الكونية المتشظية لحقوق الإنسان المعاصرة :

لن يكون من قبيل المبالغة إذا قلنا إن الملمح المحدد للعالم "المعاصر" كان علو وسقوط مبدأ تقرير المصير. ومع ظهور هذا المبدأ، وعلى الأخص مع التوكيد عليه تاريخياً في الهند في صورة حق تقرير المصير، عولم هذا المصطلح نفسه في المراحل المبكرة للحرب الباردة، وامتد ليكون إصراراً راديكالياً على عدم شرعية الاستعمار. ورغم الإنكار الشديد لهذا الحق لأشخاص عاشوا فعلياً تحت مظلة نظام اشتراكي، فإن الاتحاد السوفيتي روج لتقرير المصير في الخارج من خلال قواعد حروب التحرير القومي. وكذبت الأيديولوجية الاشتراكية بشدة التبريرات من أجل الإمبريالية والاستعمار، غير أنها في ذات الوقت ضاربت بمستوى مروع من الدعم بين الأمم الحديثة وغير المنحازة لصالح القمع الوحشي في المجر وتشيكوسلوفاكيا وما وراءهما .

وكان لتقسيم باقى العالم إلى نطاقى تأثير عملاقين (وهو فى حد ذاته تعبير لطيف يخفى أشكالا لا يمكن تصورها من الانتهاك الإنسانى) أثر عميق على تشكيل حقوق الإنسان المعاصرة. وصارت ممارسات حق تقرير المصير مسجونة بسبب سيطرة وهيمنة القوى العظمى (٤٤). وما كان يعلن عنه ذاتيا بأنه "تقرير" صارت تشكله ألعاب القوى المهيمنة. وتضمن ذلك بالضرورة أن تكون نشأة أمم "حديثّة" عملية من سماتها أن تفرض القوى العظمى معاناة هائلة ووحشية تبرر إما بتقديم الاشتراكية العالمية أو الديمقراطية العالمية. وبهذا المعنى يكون الاستعمار الحديث قد نشأ فقط عندما بدأت ممارسات حق تقرير المصير نجاحها (٤٥).

ولم يعمل الاستعمار الجديد على مجرد تشكيل سياق لنشأة أمم جديدة، بل إنه عمل كذلك على احتواء السيادة المعثور عليها حديثا فى العالم الثالث. ومنحت الرغبة فى استمرارية نطاقى التأثير تبريرا لصناعة وتثبيت وخدمة أنظمة واتحادات الحكم فى العالم الثالث الذى عاش لفترات طويلة - ومع وجود الحصانة وتكريس الإفلات من العقوبة - فى انتهاكات عظمى وصارخة وبالغة لحقوق الإنسان .

إن مهمة دمج حدود أراضى الدول التى كانت خاضعة للاستعمار مثلت موقفا حدوديا إضافيا يواجه جعل حق تقرير المصير كونيا. وأصرت الأمم الآسيوية

(٤٤) "مبدأ مونرو" Monroe Doctrine بالولايات المتحدة وجد بسرعة نظيره (مبدأ بريجنيف Brezhnev Doctrine الذى لم يخلص من مبادئ "بانجاسيل" Panchshila برؤية عالم بول عدم الانحياز.

(٤٥) بخلاف الأيديولوجيا أثرت عناصر وقوى على سياسة التنافس بين القوى العظمى. وقد وسمت نطاقات التأثير التدافع الإمبريالى على موارد العالم، ومنها على سبيل المثال الوقود الحفرى والنفط والمعادن وثروة الغابات والقنوات المائية الدولية. وهكذا فقد تلاعب ميثاق الأمم المتحدة بأسلوب فاحش على سبيل المثال فى قناة السويس والجزائر والكونغو وإدارة أزمات غرب آسيا بدبلوماسية القوى العظمى . وجسدت الإمبريالية ذاتها ثانية فى لعبة نظرية وتطبيق تقرير المصير . وما أن بدأت عملية زوال الاستعمار من العالم حتى بدأت عودة الاستعمار . ولتحليل حى فى السياق الأفريقى للشكل الخاص لتعبئة الفضاء والموارد طالع : Achille Mbembe (2001)

والأفريقية الناشئة - إلى حد ما عن فهم - على أن حق تقرير المصير يمتد فقط لمواقف الاستعمار الكلاسيكية التي يتعرض لها أبناء شعوبهم مرة واحدة فقط فى التاريخ حيث يتم تقرير المصير الجماعى باعتبارها دولا ذات سيادة فى إطار مفهوم القانون الدولى. وما أن يمارس الحق حتى تطفأ ناره فى كل الأزمنة المستقبلية. وهذا يفترض أن منطق الاستعمار - الذى جعل كل أنواع البشر والثقافات والأراضى أوانى للاتحاد الإمبريالى - ينبغى أن يستمر فيما بعد الاستعمار. وعلى دولة ما بعد الاستعمار أن تخلق - بصورة أو بأخرى ومن خلال عدة أمم - دولة قومية واحدة^(٤٦). وقد ثبت أن هذا المشروع مغامرة تنطوى على مخاطرة للطرفين سواء بالنسبة لنخب الحكم القومى الحديث أم لمن أعلنوا إيمانهم بالحق الراديكالى لتقرير المصير الذى يدرك الآن دعاوى "الوحدة القومية" بوصفها نوعاً من الاستعمار الجديد. وقد وفرت الحرب الباردة حافزاً خلاقاً وحداً دموياً لهذا النوع من التوكيد .

ووفر المنطق الخلاق لحق تقرير المصير - مع ذلك - لغة للطموح لسياسة الهوية والاختلاف داخل الأمم الجديدة. ولم تكن العمليات التى صار بموجبها حق تقرير المصير فى نهاية الأمر غير راديكالى مجرد أداء تفسيري أو علاماتي. بل كانت تدريبات للوصول إلى شبه عسكرية كاملة لأساليب الحكم والمقاومة.

(٤٦) أيضاً فى إطار إعادة التشكيل الأيديولوجى للعالم لعبت مبادرات نهرو Nehro وناصر Nasser وتيتو Tito لتشكيل مجتمع دول عدم الانحياز دوراً خلاقاً كبيراً بالنسبة لحقوق الإنسان المعاصرة . ونشرت تلك المبادرات رأس المال الرمزي لغالبية الأصوات بالجمعية العامة للأمم المتحدة لإثراء الارتجال الهادف لخلق معايير دولية ناعمة لحقوق الإنسان . ووضعت تلك المعايير تصوراً عادلاً للنظام الدولى وسط حطام انتهاكات الحقوق التى خلقتها تناقضات القوى العظمى. ولتوكيد الفكرة ينبغى ذكر أن أنظمة العالم الثالث أيضاً وفى ذات الوقت نشرت تبريرات الحرب الباردة لانتهاك حقوق الإنسان . وفى هذه الفترة من الحرب الباردة نلاحظ ظهور التناقض بين خلق أسس لحقوق الإنسان على المستوى العالمى (سياسة من أجل حقوق الإنسان) وادعاء باسم بناء الوطن ينتهك تلك الحقوق محمياً بحصانة محلية (سياسة حقوق الإنسان). وهكذا نجد أن كونية حقوق الإنسان أخذة فى التشظى مرة أخرى على طول محور خلق الأسس والانتهاك اليومى .

وأسهمت القوتان العظميان - ولتقل بمعاونة أقمارهما الصناعية - بصورة كبرى فى
عسكرة دول العالم الثالث بطرق أسست لاحتمال وقوع انتهاكات رهيبة لحقوق
الإنسان التى يجرى إيصالها نحو الكمال داخل ورشة العمل المعيارية العظيمة المسماة
بالأمم المتحدة .

وبعيدا عن كونها وصلت ميتة، فإن لغات ومنطقيات الحق الإنسانى لتقرير المصير
جلبت لعوالم القوة المعاصرة أشكالا جديدة من أزمات الشرعية والعجز الديمقراطى.
وفى ذات الوقت، ومن وجهة نظر من أنكر عليهم حق تقرير المصير، فقد نشأ المبدأ
الأساسى لكونية حقوق الإنسان مفهوماً بالغ التشظى. وبذلك بدت الكونية المدعاة لحق
تقرير المصير متشظية فى نفس لحظة إعلانها .

(ب) تطبيع الحرب الباردة لانتهاكات حقوق الإنسان :

كان لسياسة حقوق الإنسان فى الحقبة التكوينية للحرب الباردة أساليبها الخاصة
لتطبيع (أو إزالة إشكالية) المعاناة الإنسانية. والحرب الباردة، متناغمة مع تقاليد
القسوة السياسية فى الدول الأورو - أطلنطية، أعادت هيكلة معايير الإقصاء الحداثية.
وهؤلاء المشتبه فى كونهم شيوعيين فى ميادين "العالم الحر" والمتعاطفين مع
البورجوازية أو هؤلاء المنتمين لليسار السياسى، ويعادون البورجوازية بالاتجاه
للرأسمالية فى زحام العالم الاشتراكى، هؤلاء جميعا خضعوا لحالات دائمة من
الطوارئ المتمثلة فى سلطان حكم الرعب أو ممارسات الإبادة الجماعية المرتبطة
بالسياسة. وأعداء الديمقراطية فى عالم ما، أو أعداء الاشتراكية فى عالم آخر، تم
استبعادهم جميعا من عالم أسس ومعايير حقوق الإنسان ذائع الصيت فى هذه الأيام،
ما أشر الاستمرار القاسى للحديث مع ظهور نموذج حقوق الإنسان المعاصر.
واكتسبت حقوق الإنسان كونية متشظية مع ذلك الظهور .

ومع تعاقب الأجيال تفقد تلك الكلمات معنى القصص التاريخية المعيشة لمعسكرات الاعتقال بالمجتمعات الليبرالية والاشتراكية أيضا. فهي قدمت عولة المكارثية الأمريكية باعتبارها أمراً طبيعياً في أثناء القتل الوحشي المنهجي لمئات الآلاف من الشيوعيين (على سبيل المثال ما وقع في أندونيسيا في ستينيات القرن الماضي) أو خلال نظام حكم الرعب في الاتحاد السوفيتي وبوله. وبصورة شاملة نشأت بذلك أشكال جديدة من الحكم بسياسة الموت والقتل^(٤٧). كما ظهر معسكر الاعتقال قانوناً لحكم الهيمنة العالمي، ما أسفر عن وجود هجين بين القانون والواقع صار بعده من الصعوبة التفريق بينهما^(٤٨).

ولم يعد مفاجئاً أن الوجه القبيح للقمع أسفر عن ظهور مقاومة فردية وجماعية بطولية. وتدين حقوق الإنسان المعاصرة - التي مازالت في طور التشكيل - بالكثير لممارسات المقاومة والاستشهاد ضد القوى السياسية العظمى التي سعت لإخراص أصوات المتعرضين للانتهاك. وبدأت السياسة من أجل حقوق الإنسان في الظهور بوصفها قوة تشكك في قدرة سياسة حقوق الإنسان. وعدم فهم أساليب حدوث ذلك يعنى خسارة لمستقبل حقوق الإنسان. ومن سيكتبون تاريخ حقوق الإنسان المعاصرة فقط من وجهة نظر سياسة الرغبة التي يتم تبنيها بين الحكومات أو منظمات المجتمع المدني غير الحكومية، سيكونون بذلك قد تجاهلوا شهداء حقوق الإنسان وأضرروا كثيرا بمستقبل حقوق الإنسان .

(ج) عدم قانونية العنصرية :

تبدى معيارية حقوق الإنسان المعاصرة إصراراً لافتاً، بل ومستميماً على عدم شرعية العنصرية الراسخة للدولة. والعقد الذي بدأ بصور إعلان الأمم المتحدة

R.J. Rummel (1997) . (٤٧)

(٤٨) التركيز بالأساس جاء في : Giorgio Agamben (1998) 179

للقضاء على التمييز العنصرى بجميع أشكاله فى عام ١٩٦٢، وانتهى بالاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة عليها الصادرة عام ١٩٧٣، مثل التقاء ، تاريخيا، لا ينسى لحقوق الإنسان فى عالم شاع فيه تنافس، بل وتتافر القوى العظمى. ومازال إعلان حملة معيارية ضد العنصرية وكل أشكال التعصب ورهاب الأجانب يولد المزيد من المجموعات المتنوعة والكاملة لأسس ومعايير حقوق الإنسان، التى غالبا ما تعكس (وأحيانا تؤدى إلى) قوة مولدة للقوانين خاصة بالشعوب التى تعيش فى حالة نضال والمجتمعات، التى هى فى حالة مقاومة. وهكذا فقد بدأ حق تقرير المصير مسيرته الطويلة نحو إنهاء أشكال دولة الفصل العنصرى .

وقد ألح مؤتمر الأمم المتحدة المناهض للتمييز (الذى انعقد فى ديربان عام ٢٠٠٢) إلى مدى صعوبة مهام مناوئة التمييز. والمداولات، التى أدت للإعلان الصادر عن المؤتمر وكذلك خطة العمل، تم استقطابها من جانب النشطاء وحكومات دول الجنوب التى انتقدت، بل وشجبت دولة إسرائيل لما بدر منها تجاه الطموحات العادلة للشعب الفلسطينى وانتهاكا لحقوقهم الإنسانية. وحقا، كان الدليل الكبير على اتخاذ موقف مضاد لإسرائيل هو ما أدى لوصف ناشط أكاديمى إسرائيلى لمؤتمر ديربان بأنه "مؤتمر التمييز العنصرى المناوئ للتمييز العنصرى" ^(٤٩). ولسوء الحظ ساعد رهاب الإسلام فى أعقاب الحادى عشر من سبتمبر/أيلول فى إعادة رسم صور تمييزية غير جائزة عن مؤتمر ديربان. وعلاوة على ذلك، فإن دعاوى الإصلاحات للمظالم التاريخية (ومنها العبودية) أثارت قلقا لهؤلاء المتخصصين فى تناول الأشكال المعاصرة للعنصرية أكثر مما ترتب على تلك العنصرية تاريخيا .

(٤٩) طالع : 65-74 (2002) Anne Bayefsky التى كتبت "إن مؤتمر ديربان أمدنا بمعاداة للسامية باسم محاربة العنصرية . إنه إبعاد وعزل للدولة اليهودية باسم التعددية . كان المؤتمر بمثابة منصة للكره والعنف اللذين كان ينبغى إخمادهما قبل إفساد الأجندة الكاملة للأمم المتحدة" .

ويمثل النقد والنقد المضاد قطعاً إسهاماً جاداً إذا أدان كل أشكال العنصرية العالمية الجديدة التى تنشأ من خلال سلسلة من الأعمال المنطقية المتسمة بكره الأجانب والتعصب فى كل الاتجاهات. ومراجعة الإجراءات الكاملة لمؤتمر ديربان هى مهمة مرتبطة بدراسة أخرى ولا مجال لها فى السياق الحالى. وصحيح القول بأن وجود نظرية اجتماعية لحقوق الإنسان دون أن تضع فى اعتبارها نظرية العرق الحرجة هو أمر لا يخدم مستقبل حقوق الإنسان بل ويضر به^(٥٠). لكن أيضاً يبدو أننا نتقصه الموارد مسألة التناول الكامل للنقد والنقد المضاد لأشكال العنف المبالغ فيها، بل والوحشية للصهيونية وتوكيدات حق تقرير المصير الفلسطينية والانتشار العنيف للكره العنصرى وكره الأجانب، وما يرتبط بهما من أشكال التعصب. وكل ذلك مازال يتم تناوله أو إصلاحه، بصورة كاملة فى أحوال نادرة من المشهد الحالى، إما بشكل عاطفى أو غاضب حتى وإذا كانت نتيجته الحتمية دموية تحركها دائماً مفاهيم حزبية متشددة. وتوفر الآفاق المستقبلية لعدم قانونية العنصرية بذلك أجنحة مستعصية على المعالجة لتشكيلات حقوق الإنسان المعاصرة - التى أطلق عليها رصاص الغموض التشريعى العنيف دون أى وعد بالنهاية - والتى صارت أكثر ميلاً للعناد بفعل الأنماط العنصرية العنيفة التى رسمت بدورها قوانين من النوع المستخدم فى حروب الفضاء لتأجير أو شراء القصص المستقبلية للعنصرية ورهاب الأجانب والخوف من الإسلام من خلال لغات "حروب الإرهاب" و "الحرب على الإرهاب". وحتى مع حظر الحركة المعيارية القانونى للعنصرية المؤسسية - بما فى ذلك تشكيلات دولة الفصل العنصرى - تبدو تلك الحركة سائرة باتجاه تحويل تلك التشكيلات نحو سياقات جديدة لسياسة حقوق الإنسان والسياسة من أجل حقوق الإنسان. ووسط كل ذلك، كيف يمكن تشكيل واحتواء "عقلانية" جديدة لحقوق الإنسان فى إطار "لا عقلانية" العولة

(٥٠) طالع التحليل فى : 37-55، 1-20 (2004) Patricia Tuitt

وصورها الإرهابية المتعددة ؟ إن الإجابة على هذا السؤال من شأنها أن تحدد أو تظمر أو تحتال على الآفات المستقبلية لحقوق الإنسان .

(د) النقد الماركسي :

يجعل النقد الماركسي لبورجوازية تشكيل حقوق الإنسان أيضا نفسه كونيا^(٥١). فى عرض الكثير من خطوط الخطأ الجينى فى النماذج البورجوازية والاشتراكية لحقوق الإنسان، وفى سياق الخطاب المتناثر بشأن الإسهامات الماركسية (على الأقل فى أفلاك المثقفين الأكاديميين الأنجلو - أمريكيين) فى نظرية وتاريخ تشكيل حقوق الإنسان المعاصرة، أسرد تاليا قائمة عشوائية لأنماط التأثير. أولا، الصناعة المنزلية الفلسفية لخطاب القانون اليسارى يعلمنا جميعا فضائل فك لغز لغات وخطاب حقوق الإنسان^(٥٢). ثانيا، النقد النسوى لحقب ما بعد الاشتراكية وما بعد الليبرالية يمثل الإشكالية الواضحة للاعتراف بحقوق المرأة باعتبارها حقوقاً للإنسان، والتي يتم الإعلان عنها حاليا فى إطار "معضلة الاعتراف/إعادة التوزيع" (الفصل السادس) ثالثا، النقد الماركسي للإمبريالية غذى العديد من المسارات الكاريزمية، التى عززت الخلاص الراديكالى من الاستعمار فى العالم، فضلا عن العديد من مسارات إلغاء الاشتراكية^(٥٣). رابعا، أسهم النقد فى تشكيل التعبير المعيارى عن سيادة الشعوب على الموارد

(٥١) Wendy Brown (1995, 2002); Bon Fine (2002); Upendra Baxi (1993)

(٥٢) طالع : Brown and Halley (2002); Alison M. Jagger (1983)

(٥٣) طالع على وجه الخصوص : Robert Young (2001)

الطبيعية^(٥٤). خامسا، هو يثبت المفاهيم الدقيقة للعدالة العالمية المتعلقة بكل فرد، التي فى إطارها فقط يمكن القول بأن قيم وأسس ومعايير حقوق الإنسان المعاصرة مازالت عادلة. وبذلك يكون النقد الماركسى قد أثار السؤال الأهم عن عدالة حقوق الإنسان. سادسا، على الأقل من حيث الخطاب المعيارى أسهم النقد (خلال المراحل العديدة للحرب الباردة) فى ابتكار مفاهيم دستورية وطنية لحماية حقوق الإنسان والترويج لها. والعديد من التجارب الدستورية فى حق ما بعد الاستعمار شاهدة على تراث الماركسية^(٥٥).

ومواجهة بلغعاتها الذاتية بدأت التقاليد الغربية/الحديثة لحقوق الإنسان أخيرا رحلتها الطويلة الجديدة للارتباط النقدى مع إمكاناتها المنطوية فى استجاباتها لانتهاكات لحقوق الإنسان. وكانت قد وصلت إلى ذلك من خلال عملية طويلة ومتعرجة من بناء نموذج دولة الرفاهية داخل البنية البورجوازية بكل تناقضاتها

(٥٤) إن مجرد وضع قائمة بون تحليل تاريخى ملائم ربما ينتج عنه تضليل . لكن للأغراض الحالية تكون المرجعيات الملائمة كما يلى : الغياب الواضح لحماية حقوق الملكية للبورجوازيين فى الميثاق الدولى للحقوق، وما تلاه من إعلانات صدرت عن الأمم المتحدة بشأن السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية والثروة ، والتقدم والتنمية الاجتماعية ، والنظام الاقتصادى الدولى الجديد ، والإعلان (الذى تم إجهاضه) بشأن نظام إعلامى عالمى جديد ، وإعلان الحق فى التنمية.

(٥٥) يحدث ذلك بـصـور شتى . أولا ، شكل دولة ما بعد الاستعمار يحط من شأن قدسية حقوق الملكية الخاصة . ثانيا ، تبدو الدولة ليس فقط فى صورة جهة لتوزيع الموارد العامة، بل أيضا وكيلاً اقتصادياً مخولاً دستوريا . ففى تملك وتدير خدمات البنية التحتية الوطنية والمشروعات المؤممة والشركات المنشأة حسب النظام الأساسى للدولة والشركات الحكومية . ثالثا ، فى بعض المواقف تبدو بعض النظم الدستورية التى أقيمت فيما بعد الاستعمار وكأنها توشع لنشوء منتظم للدولة فى أشكال الرأسمالية المالية . رابعا ، صارت الخطط الخمسية الكبرى للدول بمثابة مركبات للحكم الاقتصادى الوطنى من جهة وفى ذات الوقت أدوات لخدمة اقتصادات حقوق الإنسان . وفى حقبة العولمة المنقشية حاليا صرنا بحاجة لاستعادة القصص التاريخية للنظم الدستورية، التى كانت قائمة فى دول الجنوب من منظورات مرتبطة بحقوق الإنسان .

وتعقيداتها. وهو تاريخ صعب، قص أثره لنا جورج هابرماس Jürgen Habermas فى باكورة أعماله^(٥٦).

(هـ) أشكال جديدة للتضامن العالمى:

جدليا، خلق التنافس الأيديولوجى الوحشى على سيادة العالم فضاء سياسيا للتضامن مع أصوات المجتمع المدنى لتظهر فى مساح متنوعة فى إطار السياسة من أجل حقوق الإنسان. وتظل قصص التضامن العابرة للقوميات والمولدة لثقافات جديدة لحقوق الإنسان - حتى فى أصعب حالاتها - قيمة لمن يريد أن يقرأ الآفاق المستقبلية لحقوق الإنسان. ومن وجهة النظر الحالية، ظهرت حقوق الإنسان المعاصرة إلى الوجود مع حركات التخلص من العبودية والدعم الدولى لتقرير المصير (أو على الأقل للتحرر من الاستعمار) وعدم قانونية الحروب بوصفها سياسة لكن من نوع آخر وتوسع مسار التضامن ليشمل الطبقة العاملة الدولية، إضافة إلى الحركات البيئية والنسوية. وسياق التضامن الناشئ مكسو بالتناقضات الأيديولوجية، ولا يمر فقط من خلال التحريفات المتنوعة للماركسية الأوروبية. ويثير هذا السياق علاوة على ذلك أسئلة صعبة تتعلق بسبل فهم ولادة شكل جديد تماما من الفكر والفعل العالميين حيث يتجاوز الاهتمام بحقوق الإنسان الحدود القومية والمرحلة الوسطى ما بين الفكر السياسى والنظرية السياسية فى صورة ممارسة اجتماعية محايدة اجتماعيا وأخلاقيا^(٥٧). وكل ذلك يقف حينئذ مترقبا وصول منظومة الأفكار المحددة لمعرفة حقوق الإنسان على طريقة ميشيل فوكو Michel Foucault.

(٥٦) . (1996) Jürgen Habermas

(٥٧) أفكر الآن فى التحول من القول المأثور لديكارت " أنا أفكر . إذن أنا موجود " إلى الشعار الراديكالى لآلبرت كاموس " : أنا أتمرد لذا نحن موجودون ".

وبوصفها مانحة للمرحلة الوسطى المشار إليها أو للنقد المثار بشأن الحكم وسلطة الدولة فى كل مكان، صارت حقوق الإنسان بمثابة إشارات زائفة ليست متضمنة لدى تحديد الأراضى ذات السيادة. ويدل التأسيس العالمى لحقوق الإنسان (٥٨). على التداخل - المنطوى على تسلسل - بين عوالم السياسة من أجل حقوق الإنسان وعوالم القوة والسلطة. والعنف فى أثناء الحرب الباردة، وما تكشف من حرب باردة جديدة كان سببا فى ابتكار سياسة حقوق الإنسان التى تشكلت حسبما أرى خلال نشأة وتطور تشكيلات الحرب الباردة، وما تلاها من سياسة واقعية فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة أو الحرب الباردة الجديدة. وهذه القصة الموجزة تدعم بشدة افتراض قوالب العنف التى نشأ بداخلها نموذج حقوق الإنسان المعاصرة. ويبدو أن خطاب حقوق الإنسان الناشئ يكون دائما بمثابة كائن طفيلى يعيش على المعاناة الإنسانية .

٩- نشأة سياسة حقوق الإنسان و السياسة من أجل حقوق الإنسان :

كما أمل فى أن تجعل تلك القصة المركزة من النص الذى أقدمه نصا مقروءا واضحا. حيث إننى أصر فى هذا النص على أن تاريخ نشاط حقوق الإنسان المعاصر كان له أصول فى ممارسات مقاومة التشكيلات العالمية للحرب الباردة التى ارتبطت بسياسات القسوة. فقد شهدت نضالات وحركات حقوق الإنسان العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية فى حقبة الحرب الباردة ممارسات جديدة لسياسة القسوة لدرجة أنها فى بعض الأوقات حولت العالم بأسره إلى مجتمعات متفرقة تعيش فى معسكرات اعتقال. وعندما كان القمع هو الوضع السائد، كان ذكر مصطلحات مثل التحرير والديمقراطية وحقوق الإنسان ينقل صور وواقع إرهاب الدولة العدوانى. إنه فى هذا

Ronald Robertson (1992) 133 (٥٨)

الرحم التاريخى بدأت حياة جنين سياسة حقوق الإنسان المتقلبة - لا السياسة من أجل حقوق الإنسان - فى الدفع بالأم ولادته القيصريّة .

وتنشر سياسة حقوق الإنسان رأس المال الرمزي والثقافي لتلك الحقوق لتصل بها إلى آخر إدارة لتوزيع السلطة على الصعيدين الوطنى والعالمى. وصارت حقوق الإنسان مسعى للسياسة - بل للاعتداء والحرب - بوسائل أخرى. وتكون سياسة حقوق الإنسان أحيانا مقترنة بالقمع الإرهابى لعوالم الاستقلال والتعبير الإنسانين حيث تصوير المعارضة خيانة وتملقا ذليلا للأيديولوجية الحاكمة التى تفترض الوجود القوى لحرية التعبير. وتستخدم الدبلوماسية الدولية بأناقة - فى هذا الشكل من السياسية - رؤى الآفاق المستقبلية العالمية بوصفها مهيمنة على الالتزام الأيديولوجى .

ولا توجد عبارة أو تعبير رومانسى معبر عن العبور من "سياسة حقوق الإنسان" إلى "السياسة من أجل حقوق الإنسان" باستثناء عبارة "ثورة فى الإحساس الإنسانى". وهذا الشكل الجديد من الإحساس التابع من استجابات للأصوات المعذبة للمنتهكين يوضح لنا وجود سياسة بديلة تسعى - فى مواجهة شنوذ القصص التاريخية للسلطة - إلى نظام تقدمى يجعل الدولة أكثر أخلاقية والحكم أكثر عدالة والسلطة أكثر خضوعا للمحاسبة. إن تلك النضالات التى تذكرها تلك الأصوات تعتمد بشدة على الموارد الثقافية والحضارية أكثر من الموارد التى يمنحها زمن وفضاء تصور حقوق الإنسان المتعلق بأوروبا الذى تسعى تلك الأصوات أيضا لطرقه والإبداع فيه^(٥٩).

(٥٩) بالفعل ولدرجة أنه حتى فيما يطلق عليه الآن اسم حقبة حقوق الإنسان نرى مسئولين سابقين بالولايات المتحدة والحزب الشيوعى يسعون بملء حناجرهم لتبرير النظام الستالينى أو المكارثى والتكنيكات المتعددة للنيل من الطموحات والنظم الديمقراطية، وذلك بوصفها بأنها برامج معقولة سياسيا .

ويتشكل الإنجاز التاريخي لحركات حقوق الإنسان المعاصرة من وضع حكم الشعب في مقابل حكم الدولة، أو في التوكيد والتعبير عن رؤى لمستقبل الإنسان - من خلال ممارسات السياسة من أجل حقوق الإنسان - ينبغي بموجبها على الروح الذابلة للسياسة الواقعية أن تقاوم للأبد. وفي الوقت ذاته، هذا النضال تم تجاوزه بعد أن صارت الممارسات المعاصرة لحركة حقوق الإنسان تاريخية. وأتحول في الفصل اللاحق إلى سبل حدوث ذلك. وهو ما يتضمن عرضا بأساليب متباينة متعمقة لمزاج وأسلوب ورسالة حركات حقوق الإنسان المعاصرة .

الفصل الثالث

ممارسات نشاط حقوق الإنسان المعاصرة

١ - أسئلة أساسية:

تنشأ ممارسات حقوق الإنسان على نحو مختلف في إطار تطور كل من حقوق الإنسان الحديثة أو المعاصرة، وكانت كثافة وتنوع وتوجه القصص التاريخية لتلك الممارسات ومازالت موضوعا رئيسيا للكثير من المناقشات المفعمّة بالحيوية، والتنوع الثرى لأنوات وأسس ومعايير حقوق الإنسان، وكذلك التدفق اللا منتهى المتعلق بتأويلات تلك الحقوق، يزيد من تعقيد أى عرض للقصص التاريخية لنشاط حقوق الإنسان سواء الحديثة أو المعاصرة .

لكن يظل مهما فهم نشاط حقوق الإنسان باعتبارها مجموعة من الممارسات وأشكال التفاعل الاجتماعى المرتبطة بجهد تحويلي^(١). إذن مع أى الأشياء تعمل وتتحوّل ممارسات نشاط حقوق الإنسان ؟ فى الرأى الحالى يعمل نشاط حقوق الإنسان مع المادة الخام للمعاناة الإنسانية الناتجة عن إنكار الحق الإنسانى فى الكرامة والمساواة بين كل بنى البشر، والممارسات التحويلية تقاوم حالة انعدام حقوق

(١) . 166 (1969) Louis Althusser يوفّر ألثوسر Althusser نظرية مادية للتطبيق تستخدم عملية تحويل مادة خام محددة فى إنتاج محدد، وهى عملية تتأثر بجهد إنسانى محدد باستخدام وسائل (إنتاج) محددة .

الإنسان المتفشية في عدد لا يحصى من المواقع المؤسسية والقائمة على توجهات أيديولوجية مختلفة. ويظل ذلك موجهاً إلى الإنتاج المعيارى لأسس ومعايير حقوق الإنسان على كل المستويات (المحلية والإقليمية والقومية والأعلى من القومية والعبارة للقوميات والعالمية) إضافة إلى ممارسات حفظ وحماية وترويج وإحياء وإصلاح أسس وممارسات حقوق الإنسان. النتيجة تكون "سياسة حقوق الإنسان" و "سياسية من أجل حقوق الإنسان". وبمعنى آخر تعزيز وإعادة اكتشاف ممارسات "سياسة الإنتاج" و "إنتاج السياسة"^(٢). ومخافة أن يبدو ذلك غارقاً في التجريدية بالنسبة للقراء غير الصبورين، فكل ما ينبغي على فعله هو إحالتهم لنماذج وثيقة حقوق (شعب) أوجوني^(٣). وإعلان (حركة) زاباتيسا عام ١٩٩٦^(٤).

أركز هنا بالأساس على بعض الملامح الخصائصية لممارسات نشاط حقوق الإنسان المعاصر دون جعل الأمر جوهرياً على ما أمل، أولاً، لأن حقوق الإنسان في حد ذاتها مفهوم واسع النطاق، فإن ممارساتها تتضمن أشكالاً متباينة عديدة من الجهود التحولية. وتوضح تطبيقات حقوق الإنسان (اقتباساً من عبارة للويس ألتوسر Louis Althusser) أن كل مستويات التواجد الاجتماعي تمثل مواقع للممارسات^(٥). ثانياً، رغم أن ممارسات حقوق الإنسان ذاتية نسبياً، فإن موقعها يظل داخل هيكل الإنتاج^(٦).

(٢). Michael Burawoy (1985)

(٣). Ken Saro-Wiwa (1992)

(٤). Manuel Castells (1996)

(٥) تبين هنا بعض ملامح الممارسة التحولية التي وصفها ألتوسر . Althusser

(٦) نظرية مادية بشكل كاف عن نشاط حقوق الإنسان بإمكانها أن تثير أسئلة مألوفة متعلقة بـ "التقرير في آخر لحظة". أتجنب هنا هذه المشكلة ! لكنني أتفق مع مايكل بوراوي (Michael Burawoy 1985:9) في أن ممارسات حقوق الإنسان تبقى لا محالة في منطقة أجهزة السيطرة الجزئية وعلاقة الأخيرة بأجهزة الدولة. وقد تم التطرق لهذه المسألة بصور عديدة من خلال النقد الماركسي، والقانون والتنظيم بالنمط الاقتصادي، والقانون والتنمية، وأخيراً في نقد العولمة الاقتصادية المعاصرة، ولنظرة عامة موجزة طالع : . Upendra Baxi (2003 a) 469-70

وفى هذا المعنى تحديداً أتخذ لاحقاً منهجاً متشعباً (فى الفصول من السابع إلى التاسع) إزاء الميل أو نزعة تحول حركات حقوق الإنسان إلى أسواق لحقوق الإنسان وأشكال الاتجار بحقوق الإنسان عبر وسطاء، وهى الأشكال المدعومة عالمياً بقوة. ثالثاً، هذه الممارسات تفترض أشكالاً مختلفة. وهكذا فنحن نتحدث عن مجموعات أو أنماط مختلفة للممارسات منها سياسية وأيديولوجية وفنية وعلمية أو نظرية ترتبط بحقوق الإنسان. رابعاً، تثير الممارسات النشاطية لحقوق الإنسان بعض الأسئلة العميقة المتعلقة بتأليف أو ابتكار تلك الحقوق وسلطة فاعلى حقوق الإنسان الانعكاسيين .

٢- تحويل نشاط حقوق الإنسان إلى منظمات غير حكومية :

تأخذ غالبية ممارسات حقوق الإنسان المعاصرة شكلاً ترابطياً يتمثل فى المنظمات غير الحكومية. وتأثير تلك المنظمات على صنع وعمل حقوق الإنسان كبير جداً لدرجة أن حقوق الإنسان المعاصرة ربما تظل غير واضحة أو مفهومة خارج نطاق ممارساتها الشبكية. وصار جعل مسألة حقوق الإنسان فى إطار منظمات غير حكومية حقيقة متفشية. كما صار مصطلح "منظمة غير حكومية" مربكاً فى كل كلمة منه .

فأولاً، قيد كلمة "غير" - فى إطار أى تحليل منطقي - تجعل الأمر واضحاً بصورة مباشرة وأكثر شمولاً. وبادئة "غير" فى اللغة الإنجليزية تسبق وصفاً لأمر هرائى. ومنطقياً، فإن بادئة "غير" هنا يقصد بها أى شىء غير "حكومى"، من السناجب إلى النجوم ومن الأفيال إلى خط الاستواء !

وفى مواجهة مع تلك الصفة الهرائية المنطقية ربما يريد المرء أن يحد نطاق كلمة "غير" بقول إنها تدل على أى شىء أو عملية ربما تمثل "الأخر" بالنسبة للحكومة أو الحكم أو أسلوب الحكم. وبمعنى آخر هى تشير إلى أى شىء وكل شىء لا علاقة له أو فى

وضع معارض أو مضاد لآى شىء نقصد به "حكومة". ومع ذلك، فإنه من الصعوبة تحديد ما يمكن استبعاده من ذلك القصد .

الكثير هنا يعتمد على مدى رغبتنا فى فهم تلك الكلمات الثلاث. فأولاً، كلمة حكومة هى فكرة عادة ما نربطها بالدولة عندما نشير لأشكال من السلطة على الشعوب والأراضى والموارد^(٧). وتعبير "غير حكومى" ربما يشير إلى أن منظمات نشاط حقوق الإنسان غير الحكومية تصارع فى ممارساتها أنماط ممارسة تلك السلطة. غير أنه ليست كل ممارسات تلك المنظمات بالضرورة معادية أو صدامية. فعلى وجه الخصوص تسعى المنظمات غير الحكومية الإنسانية والتنمية إلى إنتاج برامج وسياسات حكومية فعالة بأساليب تساهم فى الوفاء بحقوق الإنسان، بل وإدراكها. وفى هذا الصدد تظل جهود تلك المنظمات تعاونية مع الحكومة لا غير حكومية. كما أن جهودها الإجمالية تدعم الحكومة المستدامة من خلال ممارسات صديقة لحقوق الإنسان ظاهرياً لمسئولين منتخبين ومسئولى دولة ومجموعة كاملة من السياسات العابرة للحكومات والفاعلين السياسيين.

وعلاوة على ذلك، هناك حقيقة مفادها أن معظم المنظمات غير الحكومية تعمل فى إطار متغير فى تجربة أيديولوجية الدولة القومية. ولا يجادل كثيرون فى اعتبارية المفهوم الذى يربط مصير أو عقيدة حقوق الإنسان بحقيقة غير جوهرية عن ميلادها فى أرض تسيطر عليها الدولة. وحتى المنظمات غير الحكومية التى تعمل بمهام العدالة العالمية لا تذهب إلى حد تأكيد - بواسطة نظرية كوزموبوليتانية - أن فكرة المواطنة

(٧) يقترح ميشيل فوكو (2000: 208-9) Michel Foucault أن تظل الحكومة مهتمة "بالبشر. لكن البشر فى علاقاتهم مع بعضهم البعض وفى تداخلهم مع أشياء مثل الثروة والموارد وسبل العيش والأراضى التى يعيشون عليها بخصائصها المميزة لها والمناخ والرى والخصوبة وغيرها ... والبشر فى علاقاتهم مع أشياء ربما تكون مثل الحوادث والمحن فى صور مجاعات وأوبئة وموت وغيرها".

التي تبرزها الديمقراطيات الليبرالية الغربية هي المرادف الحديث للامتياز الإقطاعي الذي يمثل حالة موروثه من تعزيز فرص الفرد في الحياة^(٨).

ويؤشر المفهوم الثاني وهو الحكم إلى أنماط التحول إلى كيانات تحول بدورها بنى البشر إلى مراقبين أو الأساليب التي يحول بموجبها الإنسان نفسه إلى مراقب^(٩). وتلك الأنماط والأساليب للسلطة في الدولة والمجتمع تشكل موضوعا يتسم بالحرية والحزم في آن واحد^(١٠). والنقد التقدمي لحقوق الإنسان يحافظ على أن تشكل لغات حقوق الإنسان الحديثة مراقبين لحقوق الإنسان مثل البشر المتنوعين من ممارسة السياسة والقوى الأنوية الموجهة لوضع سياسة خادعة متعلقة بالمساواة والحرية والمجتمع في نطاق الدولة بأساليب تلبس أقنعة للظروف المادية لمجتمع مدني للعبيد وغير المتمتعين بالمساواة^(١١). وفي هذه الحالة، فإن الممارسات غير الانعكاسية للمنظمات غير الحكومية بشأن نشاط حقوق الإنسان تكون مشاركة في إعادة إنتاج الخضوع، وهو ما يتنافى مع الجوهر النقي الذي ربما يقال إنه يسم كينونة "غير الحكومي".

كما أن عبارة "غير حكومي" تحجب الرؤية عن حقيقة أن المنظمات غير الحكومية لكونها منظمات فهي ذاتها متأثرة بعمليات الحكم والحكومة. فغالبية تلك المنظمات

(٨) . 332، 331-49 (1995) Joseph Carens بناء على هذا التبصر، يرى تشارلز جونز Charles Jones (1999: 2) أنه "يوضع مسألة اعتباطية سلسلة النسب ومكان الميلاد والموطنة المفترضة في الاعتبار، ينبغي علينا أن نسال عن السبب في ضرورة ذهاب تلك الخصائص إلى حد تحديد احتمالية امتلاك شخص ما لثروة زائدة عن احتياجه أو حاجته للعيش والتمتع بحياة إنسانية كريمة يمكن تمييزها .

(٩) Michel Foucault (2000) 326

(١٠) طالع : (1992) Peter Fitzpatrick; (1985) Wendy Brown; (1978) E.B. Pashukanis; (2004) Patricia Tuitt; (2000: 183-28) Costas Douzinas.

(١١) . 114 (1985) Wendy Brown كما أنهم تناولوا في نقد مماثل تشكيل حقوق الإنسان المعاصرة (كما تشير لذلك في الفصل الخامس).

ولدت - سواء طبيعياً أم من خلال أنماط قيصريّة - فى إطار مواصفات لرعاية قانونية، فهي تكتسب وجودها الشرعى فقط داخل إطار صارم من أشكال الروابط التابعة للدولة أو المجازاة بقانون تلك الدولة، وحتى شبكات التأييد العابرة للقوميات تظل معرضة لأشكال من اللوائح العابرة للقوميات، وعلى سبيل المثال حصولها على الاعتماد داخل منظومة الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، فإن كل المنظمات غير الحكومية لديها لوائح داخلية للإدارة تجسد تبايناً فى أنساق قيادتها وعمليات اتخاذ القرار بداخلها والتسلسل الهرمى لمسئولياتها ونظم المحاسبة بها. وحقا تعاني تلك المنظمات ذاتها من معضلات تمس شرعيتها ليست متباينة تماماً مع تلك العضلات التي تواجهها هياكل الحكم ذاتها، التي تعارضها تلك المنظمات منهجياً^(١٢).

وتسمية "غير الحكومي" مضللة لأن معظم مساعي المنظمات غير الحكومية موجهة للإصلاح الهيكلي أو المؤسسي للدولة أو التحسين المسلسل لسياسة وسلوك الدولة. كما أن تعبير "غير الحكومي" لا يمكننا من التفريق بوضوح، أو من تمييز أشكال نشاط حقوق الإنسان المرتبطة بالحركات الشعبية عن الحركات التي ترعاها الأنظمة السياسية لتخدم بها نفسها، أو تلك التي ترعاها شبكات التجارة والأعمال والصناعة التي تعبر عن مصالحها بكلام يرتبط بحقوق الإنسان .

المصطلح الثالث هو أسلوب الحكم، وهو يلفت الانتباه إلى ...

... الثوب الذي صممه المؤسسات والإجراءات والتحليلات
والانعكاسات والحسابات والتكتيكات التي تسمح بممارسة تلك
الأشكال الخاصة والمعقدة من السلطة على مجموعة مستهدفة من
السكان فى صورة شكل رئيسى من الاقتصاد السياسى المعرفى
أو وسيلة فنية جوهرية مثل أجهزة الأمن^(١٣).

(١٢) على سبيل المثال، الوعى الممتد والمنتشر بمسألة التحرش الجنسى فى أماكن العمل بدأ يبلل (على الأقل فى الهند) سبل الإدارة الداخلية للمنظمات غير الحكومية .

(١٣) . (١٩٩٠) 219-20 Michel Foucault

كما يبلور نشاط حقوق الإنسان "أشكالا معقدة للسلطة". أيضا هو يطور أشكاله الخاصة والمميزة من ذلك الثوب (المشار إليه في الفقرة السابقة). وعلى الرغم من أن المرء ربما يظن بأن نشاط حقوق الإنسان يسعى لأن يثبت بعمق قواعد للسلوك بنصه على معايير "أسلوب الحكم" التي تسيطر على "سلوك السلوك" ذاته، فإن ذلك النشاط في نهاية الأمر يظل منغلقا في إطار أشكاله. وعلى سبيل المثال، عندما يكون فعل حقوق الإنسان سببا في تفعيل قوى المراجعة القضائية، بل وعملية المراجعة القضائية ذاتها، فذلك يعنى أن ذلك الفعل يعزز أشكالا خاصة ومعقدة للسلطة إضافة إلى الشكل الرئيسى لاقتصاد المعرفة. ويتضمن ذلك الشكل - على حد قول كلود ليفورت Claude Lefort - تطويرا لجسد قانونى وتنمية لطبقة منغلقة من المتخصصين تدعم إخفاء أليات أساسية لا غنى عنها بالنسبة للممارسة الفعالة للحقوق من جانب الأطراف المعنية، حتى ولو كان ذلك مانحا للدعم الضرورى للوعى بشأن الحقوق^(١٤). ودائما ما يتم إخراس نشاط حقوق الإنسان بالوسيلة الفنية الموجهة للحفاظ على أجهزة الأمن كما علمنا بشأن الأنظمة العالمية التي نشأت في أعقاب أحداث الحادى عشر من سبتمبر / أيلول، رغم الحكم التاريخى الأخير للمحكمة العليا الأمريكية بشأن المحتجزين بمعقل جوانتانامو.

ومصطلح "منظمة" أيضا مضلل بقدر إغفاله لإمكانات الحركات الاجتماعية غير المنظمة أو التلقائية الموجهة لدعم وحماية حقوق الإنسان. كما أن ذات المصطلح يضيف عقلانية مبالغا بها على ما يتعلق بنشاط حقوق الإنسان. والملمح الرئيسى للعديد من المنظمات غير الحكومية المشهورة (كما سنرى في الفصل السابع) يكمن بدقة في شخصيتها غير المنظمة .

وربما يكون السبيل للخروج من كل ما سبق ذكره متمثلا في جهود تبذل لوصف المنظمات غير الحكومية من حيث انتمائها لقطاع ثالث مستقل نسبيا عن الدولة

(١٤) . Claude Lefort (1998) 260

والسوق. وواضح أن ذلك الاختلاف يوحى - فيما يتعلق بالأسواق - إلى الغياب الواضح لدافع الربح. لكن (وكما سنذكر في الفصل السابع) يبدو حاليا أن الاختلاف بين حركات وأسواق حقوق الإنسان أخذ في التحول بشدة. وعلاوة على ذلك، إذا كنا نطور مفهوما للرأسمالية الرمزية على غرار نمط بورديو (نسبة لعالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو (Pierre Bourdieu)، سيمثل التوكيد على الخصائص غير الربحية إشكالية. وحقا، تسعى المنظمات غير الحكومية لبسط نفوذها وزيادة قواها. ومفهوم أن نشاط حقوق الإنسان ينأى بنفسه عن السلطة هو مفهوم مضاد للإدراك البديهي ويؤدي لنتائج عكسية. فممارسات حقوق الإنسان تطمح بالضرورة لكسب قوة مضادة ونفوذ سياسيا لا يتسم بالسيطرة، وربما نرغب في تسميته بشكل من السلطة المحبة للغير أو السلطة بالوكالة. وهو شكل يقدم نفسه على أنه أكثر قدرة تاريخيا على الاهتمام بالمعاناة الإنسانية والاجتماعية مقارنة بأشكال السلطة الحكومية. ومثل هذه الصورة الذاتية تمكن المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان من تمييز نفسها بحدّة عن اتحادات الأعمال والاتحادات الصناعية وعلى وجه الخصوص عن المنظمات غير الحكومية التي تحظى برعايات من الأنظمة السياسية الحاكمة. وأرجح لاحقا في هذا الفصل أن هذا الوضع أيضا يمثل إشكالية عميقة. وإجمالاً أؤكد أننا لا نملك حاليا إثنوجرافيات ملائمة عن ممارسات نشاط حقوق الإنسان التي ربما تعزز من مفهوم "القطاع الثالث" إلى أبعد من وضعيته الكامنة الحالية التي تستبعد بقوة حسابات المكسب والسلطة .

٣- المنظمات غير الحكومية وشبكات الممارسات :

إن قراءة ممارسات حقوق الإنسان من خلال تحول العالم نحو شكل المنظمات غير الحكومية يثير السؤال الثاني : كيف يمكننا التفريق بين المنظمات غير الحكومية ؟ وهل من الخطأ القادح تضيق مجال نشاط حقوق الإنسان إلى مجرد منظمات غير حكومية معنية بصفة أساسية بحقوق الإنسان ؟ قطعاً هذا السؤال يعتبر سطحياً

بالنسبة لنوعية - فى سبيلها للزوال - من قراء كتاب رأس المال (المجلد الأول - الفصل السابع) لكارل ماركس Karl Marx الذى يصف بمزيد من التفصيل كيف بدت الشراكة مع السياسة التقدمية، أو على الأقل مع السياسة الميالة بشدة نحو حقوق الإنسان، والفاعلين السياسيين، وأهالى المهن التى تم تعلم حرفتها (بما فيها الثيولوجي) وكأنها سبب فى الميلاد والتميز الأكثر تقدمية للماجنا كارتا Magna Carta (الميثاق الأعظم - الميثاق العظيم للحريات) من خلال تنظيم ساعات عمل العمال وكذلك تجريم الاستغلال غير القانونى للسجناء. كما تظهر ممارسات نشاط حقوق الإنسان المعاصرة أكبر إنجازاتها من خلال الأداء الإبداعي المتعدد للشراكة بين المهن التى تم تعلم حرفتها وصحافة وسائل الإعلام الجماهيرية و الأكاديميين النشطاء والعلماء المعارضين والتكنوقراطيين. وهو ما يولد سباقا للمبادئ والفاعلين وشبكات النفوذ^(١٥).

وفى سياق آخر، مازال سؤال القراءة يفرض نفسه. كيف بإمكاننا قراءة تلك السياقات من العمل معا ؟ هل تميل نحو إضفاء الشرعية وتعزيز اعتماد الهيمنة أم أنها تشحذ أفاق أداء للسلطة موجه نحو حقوق الإنسان بدرجة جديرة بالتصديق ؟ وبحق، إلى أى مدى يجوز لنشاط حقوق الإنسان الذى تمارسه المنظمات غير الحكومية ذاتها أن يبدأ مسارات تاكله الأخلاقى التى توظف - بتنوع - المعاناة الإنسانية بوصفها مشهداً لافتاً للنظر، وبذلك، توجد شبح التعقيد واختيار الشركاء، بل والفساد فيما يتعلق بنشاط حقوق الإنسان؟ وبأى وسائل يمكن لمفهوم نشاط حقوق الإنسان المتسع تعقيد مهام المقاومة والنضال ؟ هذا الفصل، بل ومعظم هذا الكتاب سيركز على (ما يسميه بعض المنظرين الأدبيين) "القلق من الحكم" .

(١٥) . 301-475 (2000) John Braithwaite and Peter Drahos على المرء أن يدخل ذلك فى إطار الحركة بين مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية. طالع : . (2004) Sonia Cardenas

وبشكل أكثر تحديدا، كيف يمكن أن يقرأ المرء أو يصنف - على طول محور الهيمنة والمقاومة - الممارسات العديدة المتقاطعة مهنيا لنشاط حقوق الإنسان ؟ هذا السؤال يوحى بأهمية على مختلف المستويات والأصعدة. فالتعاون والازدواجية أو التناقض تمثل أنماطا لها علاقة ببعضها البعض. أولا، بينما شجع النشاط ورحبوا بظهور قضاة ناشطين - فى شمال الأرض وجنوبها - كانت لهم إسهاماتهم المميزة نحو تأمين حقوق الإنسان داخل دوائرهم القضائية، إلا أنهم مازالوا يتعاملون بازدواجية وتناقض فيما يتعلق بدور السلطة القضائية فى تحسين إعادة إنتاج أشكال قديمة وحديثة من انعدام حقوق الإنسان. ثانيا، بينما تسعى شبكات تأييد حقوق الإنسان العابرة للقوميات إلى تعزيز التعاون مع الدولة والفاعلين السياسيين على أرضية متنوعة مثل السياسة الخارجية الأخلاقية^(١٦). أو التجارة النزيهة أو الاستثمار الأخلاقي، أو يسعى نشطاء حقوق الإنسان للتعاون مع موظفين دوليين أو محليين^(١٧). أو مؤسسات مالية دولية وإقليمية ومجمل شبكات وكالات ومؤسسات المعونة وتمويل التنمية، إلا أن النشاط سواء أفرادا أم شبكات مازالوا انعكاسيين وقليلى الثقة بتلك الشراكات التى تأسست بين المهنيين. ثالثا، كذلك فإن شبكات تأييد حقوق الإنسان العابرة للقوميات - التى حققت إنجازات ضخمة لحقوق الإنسان من خلال علاقات واسعة مع الحكومات فى العديد من المواقع^(١٨). - ظلت غير مؤمنة بمستويات الترجمة داخل الوطن الواحد لما تم إنجازه بالرضا من أعمال يمكن وصفها بالبطولية. رابعا،

(١٦) بوسائل تعهد حاليا طرقا "للأنسنة العسكرية". طالع : David Chandler (2001)

(١٧) أتعقب بعضا من هذه العلاقات فى هذا الفصل وفى الفصل التاسع. لكن يبقى جديرا بالذكر أنه فى العديد من مجتمعات دول الجنوب ينغمس البيروقراطيون الذين تحاصرهم المشكلات أو المتقاعدون فى بذل جهود جديرة بالاهتمام من أجل تعزيز ثقافات حقوق الإنسان .

(١٨) طالع : Arturo Escobar (1995); John Braithwaite and Peter Drahos (2000); Leslie; (1995); Shirin Rai (2002). Sklair, إن بوادر الأمل تتضمن على سبيل المثال الحركة المعاصرة ضد الأغذية المعدلة جينيا والمنظمة حاليا بيروتوكول قرطاجنة للأمان الحيوى .

كما سنرى وبإيجاز لاحقا في هذا الفصل، صارت ممارسات نشاط حقوق الإنسان منغلقة في إطار علم لحقوق الإنسان يتسم بالتحرك البطيء، وهو ما يحدث على مستويين مميزين على الأقل. فلم يعد أمام نشاط حقوق الإنسان الخيار للبقاء قيد المستويين القضائي والسياسي عندما يتم التعامل مع مجالات مغطاة بكثافة بعلوم كبرى وتقنيات عليا مدعومة من شركات متعددة الجنسيات، مثلما هو الحال تماما مع صعوبات أساسية لدى صياغة خطاب متعلق بحقوق الإنسان حول التكنولوجيا الحيوية والرقمنة واستخدامات الطاقة النووية لأغراض سلمية أو شبه حربية (طالع الفصل الثامن).

وعلاوة على ذلك، فإن خطاب أداء حقوق الإنسان ذاته وإنجازاته يميل إلى الكشف عن أشكال جديدة من العلمية في حديث متخصص ونام باضطراد عن حقوق الإنسان، يتعلق بالمؤشرات والعلامات والقياس. وكلا المجالين يواجهان نشاط حقوق الإنسان بمهام انخراط في السياسة التقنية. وهو ما يعنى أشكالا إبداعية من الانخراط تؤسس بطريقة أو بأخرى للحوار بين مجتمعات العلم والتكنولوجيا من جانب ومجتمعات حقوق الإنسان من جانب آخر (١٩).

٤- تنوع الأنشطة :

ويأتى سؤال ثالث ليزيد الأمر تعقيدا يجعل صياغة مفهوم "النشاط" ذاتها تمثل إشكالية ! كما أن هذا السؤال يتخذ موقفا ملتبسا إزاء العديد من الفروقات المهمة بين "الحركة" و "المقاومة" و "النضال". وربما يكون النشاط عرضا لدرجة أنه ليس بحاجة ليظهر في مظهر حركة. وربما يشارك النشاط الحركة في ملامحها دون أن يشير

(١٩) يشركنا في مناقشة هذه المسائل . Richard Pierre Claude (2002)

بالضرورة إلى باقى علاقات النضال والمقاومة. أو ربما يكتسب النشاط ملامح المقاومة دون الاقتراب من ثراء مفهوم النضال^(٢٠). وفى عالم يعيش لحظة ماركسية / اشتراكية تاريخية كانت الكلمة الرئيسية هى " النضال ". وفى عالم ما بعد الماركسية نتاجر فى رموز شديدة الحياد تجاه القيم مثل "الحركات"^(٢١). أو مفاهيم المقاومة^(٢٢). المشربة بالأيديولوجيات. ويهدف اختياري لمصطلح "النشاط" إلى الجمع بين عنصرى النضال والمقاومة بأساليب تسمح بأمرين هما الوصف الموضوعى على نمط النظرية الاجتماعية، ومراعاة المذاهب الذاتية للفئات المناضلة والمجتمعات المقاومة. وفى ذلك أنا أتبع تماما ميشيل فوكو Michel Foucault الذى يصر على أن النضالات - إذا جاز التعبير - هى "معارضة لتأثيرات السلطة المرتبطة بالمعرفة والاختصاص والأهلية مثل النضالات ضد إخفاء المعلومات والتشويه والتمثيل الخادع المفروض على الناس"^(٢٣).

السؤال الرابع ذو الصلة والمختلف أيضا يتعلق بالأصول التاريخية الاجتماعية لنشاط حقوق الإنسان .

ولفت السؤال الخامس ذو الصلة الانتباه إلى عدد من القضايا الشائكة المتعلقة بأشكال نشاط حقوق الإنسان من أهمها الفرق بين الأشكال العرضية والهيكلية لنشاط حقوق الإنسان. ونشاط حقوق الإنسان العرضى الذى يستجيب لخرق أو انتهاك لحظى للإنسان أو لحقوقه بهدف مباشر نحو الحد من معاناة إنسانية معيشة أو مجسدة

(٢٠) الفرق المشار إليها هنا أضمن أن تتضح خلال التحليل اللاحق بهذا الفصل .

(٢١) طالع : . (1996) Manuel Castells ولطالعة خلاف كبير فى الرأى، طالع : Upendra Baxi (2000) .

(٢٢) طالع : . (2003) Balakrishnan Rajagopal

(٢٣) . (2000) 330 Michel Foucault

يجوز أو لا يجوز أن يلبس مظهر حركة لحقوق الإنسان. أما نشاط حقوق الإنسان الهيكلي، الذي يطمح لإصلاح حكم الدولة، أو ما يتخطى الدولة فهو بالأساس يستهدف مسببات (وفى حالات أفضل إصلاح) حالة انعدام حقوق الإنسان. وهكذا تظل دوافع وتأثيرات هذا النشاط غير محددة. ويظل هذا النشاط منفتحاً كذلك على تخصيص، بل واستيعاب لغات ترمز مرتبطة بحقوق الإنسان وموجهة ضد الخطاب المضجر الكثير والممل الذي يصدر من جهة الحكم .

وربما يكون هذا الاختلاف فريداً في درجته أكثر من كونه فريداً من نوعه. ولأخذ أمثلة أكبر يواجه النشاط العرضي ممارسات التمييز الكريهة على أساس الجنس. كما يواجه العنف وممارسات التعذيب يوماً بيوم على أمل أن التقدم (ويسمى الآن على نحو غريب بالتوجه الجنسي) في ثقافة حقوق الإنسان يأخذ خطوات للأمام. بينما يضع النشاط الهيكلي مخططاً أو برنامج عمل يتضمن تصميم ثلثة اجتماعية وثقافية وسياسية (تحولات على مستوى أكثر دقة) تسعى للحد من نزعات الانتهاك للإنسان وحقوقه. هذا التطلع وهذا البرنامج اللذان كان لهما أثر كبير في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة يوفر نتيجة جلية لنشاط حقوق الإنسان الهيكلي^(٢٤).

وتمثل حالة (أو الأنماط حسب وصف بيير بورديو (Pierre Bourdieu) أو قوالب نشاط حقوق الإنسان أمراً حاسماً لدى أى تأمل أو دراسة لمستقبل حقوق الإنسان. وهكذا فإنه على سبيل المثال تختلف الحركات العظيمة المناوئة للاستعمار - التي بشرت بقرب حلول نموذج حقوق الإنسان المعاصر - اختلافاً كبيراً للغاية عن بعض الحركات المعاصرة التي مازالت معتمدة بدرجة كبيرة على موارد تأنيها عبر البحار في

Pierre Bourdieu (1977). (٢٤)

صورة سياسات وبرامج معونة وتجارة وتنمية أو موارد تأتيها من هيئات خيرية وإنسانية متعددة الجنسيات تمثل حاليا تحول حركات حقوق الإنسان إلى أسواق لحقوق الإنسان.

٥- أسئلة متعلقة بأصول النشأة والتاريخ :

والسؤال السادس ذو الصلة - لكنه مختلف - يتعلق بأصول النشأة الاجتماعية التاريخية المعقدة لنشاط حقوق الإنسان. فالتطبيقات العملية لهذا النشاط تظل رغم استقلالها مطوقة ثقافيا بإحكام. كما أنها تبقى فى إطار التاريخ السياسى الوطنى والعمليات السياسية الوطنية حتى ولو كانت مقوضة من شبكات عمل وتأييد لحقوق الإنسان عابرة للقوميات. وفى كثير من الأحيان تكون التأكيدات الكونية بشأن أسس ومعايير حقوق الإنسان سببا فى إطلاق حروب ثقافية تواجه خلالها تقاليد حقوق الإنسان الوطنية أنماطا من الفرض العالمى لحقوق الإنسان. وأنا أترك بالشرح لتلك الحروب والمسائل فى الفصل السادس. ويبقى سؤال لا يقل فى الأهمية عن العلاقة بين الحركات الاجتماعية القديمة والحديثة وحركات حقوق الإنسان : كيف بإمكاننا الإبحار بين بديلين كلاهما خطر الأول تقليص كل الحركات الاجتماعية إلى حركات لحقوق الإنسان. والثانى تقليص كل حركات حقوق الإنسان إلى مجرد حركات قانونية ؟

إن السؤال المتعلق بالنشأة يلفت الانتباه بدرجة أكبر إلى عالم الإقليمية. وهذا هو السؤال السابع : كيف بإمكاننا إدراك أقاليم وحدود تشكيلات نشاط حقوق الإنسان ؟ كيف تحدث السياقات المتغيرة للحد من إقليمية أو إعادة رسم إقليمية نشاط حقوق الإنسان، وبأى تأثير تاريخى. وبمسألة الحد من الإقليمية أشير إلى نقل المسائل والمجالات ذات الأهمية الكبرى بالنسبة لنشطاء حقوق الإنسان من مستويات غارقة فى

المحلية إلى مستويات أكبر تضم شبكات تأييد أوسع عابرة للحدود القومية. كذلك تشير مسألة إعادة رسم الإقليمية إلى إعادة المسائل والمجالات سالفة الذكر إلى المحيط المحلى. وبمعنى أقدم (ما قبل جيل دولوز Gilles Deleuze) تشير الإقليمية أيضا إلى النضال من أجل الاعتراف والسلطة حتى ولو بين فاعلين لا يتمتعون بالسيادة، بما فى ذلك المنظمات غير الحكومية، وتشكل صراعاتهم تاريخا سريرا لنشاط حقوق الإنسان المعاصر. لكن أى شخص معنى بحقوق الإنسان ويعمل ميدانيا فى هذا المجال يدرك مدى أهمية تلك الأمور. وعلاوة على ذلك، تنتج الاختلافات بين دول الشمال والجنوب لدى السعى لإدراك حقوق الإنسان المعاصرة تناقضا بين أنواع حركات حقوق الإنسان الشعبية وتلك الوهمية والتي تتظاهر بأنها شعبية. وما سبق ذكره يقدم مجالين كبيرين للإقليمية من حيث جغرافيا الاختلاف والتنوع المعيارى. كيف بإمكاننا تطوير سرديات موثوق بصحتها عن تاريخ العلاقة بين المنظمات غير الحكومية سواء كانت تلك العلاقة تكاملية أم قائمة على الصراعات فيما بينها. إضافة إلى ذلك، كيف يمكننا اقتفاء أثر الفرق بين الحركات والأسواق من جانب والتحول الثابت لحركات حقوق الإنسان إلى أسواق لحقوق الإنسان ؟

كل ما سبق، وخاصة السؤال الأخير، يلفت الانتباه إلى تاريخ الممارسات النشطوية لحقوق الإنسان. وصارت ممارسات المقاومة والنضال المرتبطة بالعرف العام تسمى باسم حركات اجتماعية "قديمة" لم تعد لديها قدرة التواصل فى إطار اللغات المعاصرة لحقوق الإنسان رغم أنها مهدت طرقا عديدة لظهورها^(٢٥). وتتضمن الحركات الاجتماعية القديمة خمسة أشكال محددة على الأقل : حركة إبطال الاسترقاق والحركة من أجل القانون الإنسانى الدولى والحركة المناهضة بمنح المرأة حق الاقتراع وحركات التخلص من الاستعمار وحركات الطبقات

(٢٥) تم اقتباس النص المذكور فى : . 33-45 at 36-7 Upendra Baxi (2000)

العامة^(٢٦). ووضع كل الحركات السابقة فى سلة واحدة يلفت الانتباه إلى تفاوت أصول نشأتها وتطورها وكذلك آفاقها المستقبلية.

ويتطلب مجرد شرح الخطوط العريضة لما سبق شجاعة استثنائية ترقى إلى مستوى المجازفة بعمق. لكن هذه هى مخاطرة السرد التى ينبغى على التعرض لها حتى أشير إلى التنوع الثرى لتلك الحركات عندما تتصل ببعض القصص التاريخية التكوينية لحقوق الإنسان. فأول حركتين استلهمتا من الالتجاء إلى تنوع تقاليد الحقوق الطبيعية التى تؤكد - أولا وقبل أى شئ - حق الفرد فى أن يكون وأن يظل إنسانا. وتشير الحركة الثالثة إلى النضالات ضد الإقصاء - القائم على الجنس - عن المشاركة المدنية فى السياسة، ما كان بشيرا بنشوء حركة أوسع تطالب بحقوق المرأة باعتبارها حقوق إنسان. والحركات المتعددة للتخلص من الاستعمار أنتجت مبدأ تقرير المصير ونزع الشرعية عن الحق الإنسانى الجماعى للشعوب الأوروبية فى السيطرة.

وتقدم حركات الطبقات العاملة التاريخ المتناقض لحق التجمع. وهى بذلك تشير إلى بداية تاريخ كل حركات حقوق الإنسان المعاصرة. والنضال من أجل الشرعية والحصول على الاعتراف - اللذين يمثلان شفرة تاريخ حركات النقابات العمالية فى كل مكان - شهادة على قدرة الحركات الاجتماعية على تقييد وإجبار الدولة على الاعتراف بشرعية وقانونية أشكال محددة من نشاط التجمعات^(٢٧). وهذه الصبغة القانونية

(٢٦) لم يعد صحيحا من الناحية السياسية أن تضم القائمة ثورة أكتوبر العظمى وتوابعها. وربما يقدم أحد المؤرخين مستقبلا على تجميع هذه القائمة وتصنيفها إلى درجات المشاركة الشعبية فى كل منها، ونظمها الداخلية والخارجية، ومدى التحديات التى فرضتها تلك الحركات على النماذج المطوقة لحقوق الإنسان البرجوازية أو البطريركية، ومدى تأثيرها التاريخى على المستوى العالمى لاحقا.

(٢٧) وحتى إلى يومنا هذا يستمر هذا النضال فى أنحاء عديدة من العالم. طالع بصفة عامة. J. Beverly Silver (2003) لمراجعة معمقة لحركات العمال والعملة منذ سبعينيات القرن قبل الماضى، حيث إن هذا المصدر يقتضى أثر نضالات الطبقات العاملة بلغة المقاومة لا بوصف تلك الطبقات ضحايا. والتعرف إلى سرد لتشكيل الطبقات العاملة تتكشف خلاله الأحداث بصورة ديناميكية تصف الزمان والمكان، طالع أيضا : Michael Burawoy (1985)

تشكل ملمح ازدهار - متعذر اجتنبه - لكل التجمعات المجتمعية المدنية تقريبا. وتنتج حركات الطبقات العاملة أنظمة قانونية جديدة تعترف بالحقوق الإنسانية للعمال. وفي ذات الوقت يؤدي ذلك الإنتاج للسياسة (تحرير من البؤس) أيضا إلى سياسة إنتاج (أشكال وفرص جديدة للهيمنة والقمع تبرر القيود على الحق الجماعي للإضراب في حال إذا مهد ذلك الإضراب إلى وصف لقوة المضربين شبه السيادية). والعلاقة بين إضفاء الصبغة القانونية والحركة ذاتها تظل حقا معقدة ومتناقضة. فهي تفتح مساحات عديدة لممارسات نشاط حقوق الإنسان كلما زادت تلك العلاقة. وحتى عندما يكون التعبير عن حركات حقوق الإنسان بأشكال قانونية مصرح بها وتمنح مميزات اجتماعية وسياسية مقارنة، فإن إضفاء الشرعية على الحركات (أنماط اعتراف الدولة وسبل التنظيم القانونية المرافقة) يؤثر بالضرورة على قوة صوتها.

وبالفعل بدأ قانون العمال والسلطان القضائي في تنظيم وتشذيب قوة أعدادهم وتشكيلات القوى الاجتماعية لنضالهم قبل دمجها. وعلى الرغم من ذلك، فإن القصص التاريخية لنضالات الطبقة العاملة تسرد الجهد التحولي للممارسات التي كانت تواجه الأمر الصغير بشجاعة الجماعة. وفي المقابل، نجد أن غالبية إنتاج حقوق الإنسان الحالي يظل عمل الصفوة وأصحاب المشروعات من المهتمين بحقوق الإنسان.

وخارج إطار التاريخ الدموي والجريح لحركات النقابات العمالية الساعية للحصول على الشرعية والوضع القانوني، وكذلك خارج إطار التناقض العميق مع نموذج حقوق الإنسان الحديث، توجد مواقع الحركات المضادة للمنهجية^(٢٨). والتي تجمع رؤى تحول اجتماعي واسع النطاق. وتحقق تلك الحركات بعمق في الهيمنة

(٢٨) طالع على سبيل المثال: Giovanni Arrighi (2000), Andre Gorz (1982), Etienne Balibar: and Immanuel Wallerstein (1991).

والسيطرة العالميتين فى كل أماكن وجودها وتناشد بلغات حقوق الإنسان والعدالة العالمية^(٢٩). وقد تعلمنا، مع ذلك، أن نقرأ مواقف تلك الحركات التى تنزع عن ذاتها - بصورة أو بأخرى - الراديكالية فيما يتعلق بفضاء (الاستقلال والشرعية) وأيديولوجية توجهها. وبذلك تكون النضالات ضد وجود الاستعمار - على سبيل المثال - نضالات من أجل الاستقلال فى إطار تشكيلات وطنية فى مرحلة ما بعد الاستعمار تعمل داخل شبكات جماعية متينة من الإقليمية والتمثيلية والقمع. وهو ما تفعله العديد من النضالات الحالية ضد العولة، كما توضح لنا تماما أحداث المنتدى الاجتماعى العالمى فى بورتو أليجى ومومباى، وصارت الحركات المضادة للمنهجية تترجم إلى ممارسات للمقاومة موجهة بالأساس إلى إصلاح الدولة والحكم العالمى .

والإعلانات المبكرة للحركات المناوئة للمنهجية كانت علامة على ولادة المنظمات غير الحكومية المعاصرة^(٣٠). وكانت تلك الإعلانات قد تم التمهيد لها بموجب التقاليد المعيارية للحدثة، التى صاحبت حلول النظم القانونية الأوروبية - الأمريكية التى توفر بدورها سياقات التناقض : على سبيل المثال، الإنكار القمعى لحركات حقوق الإنسان فى الأماكن الواقعة تحت سيطرة المستعمرين وازدهارها القانونى فى المدينة أو الولاية الأم فى مستعمرة ما . وفى نمط ذى صلة - لكنه مختلف - يظهر ذلك مجددا فى مسار وضع الدساتير فى أثناء الحرب الباردة .

(٢٩) طالع على سبيل المثال: Naomi Klein (2001, 2002); Anonymous (2001); Jai Sen, Anita Anand, Arturo Escobar, Peter Waterman (ed.) (2004); Jai Sen and Madhuresh Kumar (2003).

(٣٠) مثل جمعية بنسلفانيا لدعم الخلاص من العبودية فى عام ١٧٧٥ والجمعية البريطانية لمناهضة العبودية فى عام ١٨٣٩ وهنرى دونانت وجمعية جنيف للرفاهة العامة (وهى ماسبق الصليب الأحمر الدولى) والجمعية الوطنية التى تضمنت الاتحاد الدولى للنقابات العمالية التى أسفرت عن ظهور النموذج الأصلى للمفوضية العليا لشئون اللاجئين فى عام ١٩٢١. طالع Karsten Nowrot (1996) 582 at 582-3

ليست كل أشكال ممارسات نشاط حقوق الإنسان بالضرورة تشير إلى حركات ضد المنهجية^(٣١). لكنها قد تعرض مظهرًا جانبيًا تطوريًا. ومثال ذلك الشكل الثلاثي للإنتاج التوافقي للنظام القانوني الدولي من خلال منظمة العمل الدولي^(٣٢). أو إنتاج حقوق الإنسان تحت مظلة منظومة الأمم المتحدة. وبأحد المعاني، أدت العملية إلى خلق بيئة مشاركة في ثقافة الحكم العالمي تتجه فيما بعد إلى جعل ذاتها كونية بطرح أنها أفضل نتاج لكل أشكال الحكم العالمي. وإذا أسفرت العملية عن زيادة شرعية الجسد المتنامي لوكالات الأمم المتحدة - بما فيها الوكالات المتعرضة لأزمة كبيرة تمس شرعيتها^(٣٣). فإنها بذلك وبلا شك خلقت فضاء حقيقيًا متجاوزًا للحكومات يسمح بمبادرة عالمية للعدالة والحقوق^(٣٤).

وما زال ضروريا كتابة تاريخ الكيانات التي بشرت بحلول مجتمعات المنظمات غير الحكومية الموجودة في عالمنا اليوم. ولكننا نعرف عنها على الأقل كثيرا. أولا، المنظمات غير الحكومية الدولية في أوائل القرن العشرين كانت على الرغم من قلة عددها واسعة التأثير خاصة فيما يتعلق بتأسيس القانون الإنساني الدولي^(٣٥). ثانيا، في الواقع لم

(٣١) طالع على وجه الخصوص : John Braithwaite and Peter Drahos (2000)

(٣٢) . Braithwaite and Drahos (2000) 222-55

(٣٣) طالع تقرير البنك الدولي لعام ١٩٩٦. فهذا التقرير مرتبط بتقرير مرحلي للسنة المالية ١٩٩٥ عن التعاون بين البنك الدولي والمنظمات غير الحكومية. ويشير التقرير المرحلي إلى أن نحو ٤١٪ من مشروعات البنك تضمنت أحكاما متعلقة بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية .

(٣٤) على سبيل المثال، كانت منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية بارزة في تعبئتها عن فكرة المحكمة الجنائية الدولية : طالع : Steve Charnovitz (1997) 183, 266، وأذكر هذا المثال: لأنه الأكثر إيضاحا للمدى الزمني الطويل الذي مرت به المنظمات غير الحكومية في مسعاها لتحقيق التحول الهيكلي بالغ الصعوبة للنظام العالمي. طالع أيضا ويصف عامة : John Braithwaite and Peter Drahos (2000).

(٣٥) على سبيل المثال، مثل إنشاء هيئة الصليب الأحمر والجهود المجمع للمنظمات غير الحكومية، التي أدت لإنشاء المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في عام ١٩٢١. طالع: David B. Forsyth (1995) 235. Steve Charnovitz (1997) 183.

يكن بالإمكان التمييز بين منظمات المجتمع المدني وحركات اجتماعية كبرى مثل المناهضة للعبودية وحركات العمال والحركات المناهضة بمنح المرأة حق الاقتراع. ثالثاً، تولت عناصر المجتمع المدني المتروبوليتاني - خاصة المجموعات والحركات التي اتخذت من الكنيسة مقراً لها - تكوين أشكال اتحادية تطوعية بأساليب عززت وقاومت ممارسات السلطة الاستعمارية^(٣٦). رابعاً، الحركات المستقلة نسبياً والسلمية - لكنها في ذات الوقت تلجأ للعنف - مثل حركات تقرير المصير والتخلص من الاستعمار كان لها إسهامات بارزة كانت مفهومة ومعترف بها مقارنة بالإسهامات الحالية. خامساً، لا يمكننا إغفال - كما حدث تقريباً مع القصص غير المكتملة لنشوء حقوق الإنسان المعاصرة - الأهمية والتأثير الكبير للحركات الدولية الاشتراكية والشيوعية. كل ما سبق يشير إلى الحاجة القوية لوجود تاريخ عام لحركات حقوق الإنسان بوصفها حركات اجتماعية. وهو ما لم تتضح معالمه بدرجة كاملة حتى الآن .

٦- فضاءات :

هذه الملاحظات التمهيديّة لا تتناول بصورة كاملة مهام النظرية والتاريخ، لكنها فقط تحرك للأمام وبصورة انتقائية بعض المخاوف التي تصاحب فهم التنوع والكثافة المذهلتين للمنظمات غير الحكومية المعاصرة^(٣٧). وتُعقب هنا هذا الفهم في إطار

(٣٦) مع بدايات حقبة الاستعمار الذي ينشأ في صورة سيطرة تجارية لشركات مساهمة، كانت العلاقة بين المرتزقة والتبشيريّين الأوروبيّين متوازنة للغاية. مع فرض الحكم المباشر للقوة المستعمرة، لعب النشاط التبشيري دوراً كبيراً من حيث العمل على محور الأمية ونشر التعليم في المستعمرات وخلق كوادر من بين الكيانات الخاضعة للاستعمار لنشر الدين الجديد. وهذه الملاحظات العامة تكفي حالياً مع الوضع في الاعتبار مدى التنوع الاستثنائي والتعقيد والتناقض في العلاقة بين الكنيسة والدولة في أثناء الاستعمار .

(٣٧) هنا ربما أحيل القراء المهتمين إلى خطاب Santos (2002)، وتحليل مركز بدرجة أكبر عن العنف قدمه : Michael J. Watts (2001)

قصص تاريخية - متنوعة على نطاق واسع - عن تشكيلات وتطور تلك المنظمات بثلاثة أساليب مختلفة، لكنها مرتبطة ببعضها البعض. الأول من حيث المسمى والوصف والثاني يتعلق بأنماط التنظيم والصلات والثالث من حيث نطاق الموارد والأجندة والرعاية والأيدولوجية .

هذا الفضاء سمح بتنوع كبير لممارسات المنظمات غير الحكومية. ويمكن باختصار إجراء مسح لتلك الممارسات على النحو التالي :

ابتكار من أجل المستقبل : على نقيض المصطلح العقيم " زيادة الوعي " تعمل مجمل الممارسات المتنوعة لنشاط حقوق الإنسان على تصور رؤى بديلة لمستقبل الإنسان ونزع الشرعية عن المفاهيم السلطوية. والممارسات البسيطة في شكلها - لكن قوية في مضمونها - التي تحقق على سبيل المثال في أمور مثل العنصرية والاستعمار والعنف والتمييز ضد المرأة والإقصاء الاجتماعي أو النبذ المجتمعي وتراجع البيئة الصحية، تخلق مفاهيم لعدالة بديلة وللإهتمام بالآفاق المستقبلية للإنسان .

وضع الأجندة : تهدف العديد من ممارسات المنظمات غير الحكومية إلى وضع أجندة للعمل السياسي والاجتماعي تابعة من مفاهيم خاصة بها عن الآفاق المستقبلية البديلة للإنسان. وأبرز أمثلة على ذلك نجدها في ممارسات حركات حقوق الإنسان المعنية بالبيئة والمرأة .

القدرة على وضع أسس : تصل المنظمات غير الحكومية إلى منظمات الأمم المتحدة (وغيرها من المواقع) إما من خلال كونها صانعة أو مشاركة في صنع تعبيرات حقوق الإنسان. وتتساوى تلك المنظمات في الصراع مع تطورات بالغة النشاط والقوة تهدد المعيارية الهشة لحقوق الإنسان^(٣٨).

(٣٨) الحشد الأخير للرأي العام الواعي ضد الاتفاقية متعددة الأطراف بشأن الاستثمار، ما أسفر عن توقف إحراز تقدم فيها، يمثل أحد الأمثلة البارزة. طالع : . (Sol Piccotio and Ruth Mayne (1999)

القدرة على الإنجاز : فى ظل استمرار الوضع الكئيب للانتهاكات المباشرة لحقوق الإنسان أو تلك التى تحظى بحماية من النظم، تؤدى المنظمات غير الحكومية مجموعة متنوعة واسعة النطاق من المهام أو الأدوار التى تسفر عن إدراك حقوق الإنسان. وتتضمن تلك المهام أو الأدوار التحقيق فى الشكاوى خاصة الشكاوى ضد موظفى الدولة والكشف عن الانتهاكات والحشد والدفاع فى قضايا عامة. وتستتبع تلك المهام / الأدوار تعاوننا مع وسائل الإعلام الجماهيرية المطبوعة والإلكترونية ومن يرتبط بها من أصحاب المهن .

التضامن : تهدف ممارسات المنظمات غير الحكومية إلى دعم وتمكين نشاط الحقوق الذى يمارس على المستويين الوطنى والمحلى ضد ممارسات السياسة الوحشية. وقد خلقت الإدانة العالمية القوية لقمع نشاط حقوق الإنسان أنفسهم ثقافة عالمية للتضامن مع من يناضلون لإنجاز حقوق الإنسان. وشبكات التضامن الناشئة بين المنظمات غير الحكومية تمنحهم قوة تفويض تيسر مسعى حقوق الإنسان لنشر الخطاب الصحى للأمم المتحدة فى أصعب المواقف.

وفى ذات الوقت، واضح تماما أنه لا يوجد عالم واحد للمنظمات غير الحكومية، بل عوالم عديدة. وحقا بوسع المرء أن يقول - ولو كان فى القول بعض المبالغة - إنه بنهاية الألفية الثانية تساوى عدد المنظمات غير الحكومية مع عدد حقوق الإنسان ذاتها. وأحد الموضوعات الرئيسية المرتبطة بالنظرية الاجتماعية المقارنة لحقوق الإنسان هو بناء خرائط تحدد مناطق الحشد والتعدد والتأزم فى التطبيقات العملية التى تمارسها المنظمات غير الحكومية. وحيث إن تلك الخرائط تمتلك قدرات فائقة لتعريف الذات، يظل أى مسعى لمحاكاة عوالم المنظمات غير الحكومية محكوما عليه بالفشل. وحين نضيف إلى ذلك فئتي المفكرين والأيديولوجيات اللتين تؤثران على المنظمات غير الحكومية تكون المهمة بالغة الصعوبة. ورسم أى خريطة سيكون محفوفًا بإشكالية خليط العناصر الوصفية والإلزامية. ويظهر ذلك جليا بمجرد السعى لاتفاق بشأن فئات مفاهيمية مثل الفئات التالية :

النطاق : أى جغرافيا الاختلاف (على مستويات الموقع الوجودى : محلى، إقليمى، وطنى، بين عدة أقاليم، عابرة للقوميات، عالمية) .

التاريخ : من حيث الأصول والسرديات التى تكشف مدى استمرارها الزمنى .

الأجندة : تصنيف المنظمات غير الحكومية من حيث التكوين الخاص لحقوق الإنسان الذى ترغب المنظمة فى الترويج له وحمايته .

السلسلة / تحديد إمكانات التحول فى الأجندة التى تم تأييدها فى بداية نشأة المنظمة .

الانعكاسية : توفير سجل لجمع خبرات دفع التعلم دعما لأفق التطبيقات العملية التحولية المستقبلية .

الاستقلال : فيما يتعلق بضغوط الانضمام إلى مجموعة مثلا .

التسامح : تطوير فهم الاختلاف والحشد داخل منظومة العمل الديناميكية اليومية، وكذلك تطوير مفهوم احترام المنظمات غير الحكومية الأخرى العاملة فى ذات المجال .

المساءلة : مباشرة للدوائر الانتخابية التى تقع فيها انتهاكات ضد البشر لا للأشكال غير المباشرة التى ترتبط بمساءلة المانحين وممولى العمل الحقوقي .

التميز : المراقبة الانعكاسية لما تم إحرازه، بما فى ذلك الإنجازات .

التضامن : توفير مجال للإيثار فيما يتعلق بحقوق الإنسان لا مجرد تكوين شبكات.

وفى عالمنا الواقعى تتعرض المنظمات غير الحكومية بصورة دائمة للتقييم من جهات وكيانات مختلفة مثل الحكومات ومنظمات الأمم المتحدة والوكالات المانحة والتمويلية ومناصرى حقوق الإنسان وأحيانا من المستهلكين / المستفيدين من النشاط الحقوقي بل ومن قوات الأمن. وأصف بعض تلك الكيانات فى الفصل السابع مجازا

باسم "أسواق" حقوق الإنسان، لكن لا يوجد على حد علمى أى مناهج معيارية كاملة لفهم العوالم المتنوعة للمنظمات غير الحكومية. ويظل ذكر ذلك مهما فى وجهة النظر الحالية بسبب الظهور السريع لمنظمات غير حكومية مرتبطة بالتجارة وصديقة للأسواق تسعى لترتيب لغات وخطاب لحقوق الإنسان يخدم أهدافها الخاصة. وأوضح هذا الجانب بإيجاز خلال الفصل الثامن .

وعلاوة على ذلك، تتصادم السياقات المختلفة لارتباط المنظمات غير الحكومية بالحكومات مع سياقات المجتمع السياسى المنظم (تشكيلات الدولة / القانون). ويحدث ذلك بالأساس فى سياق نظرية التمثيل وتطبيقه. وراديكاليا ترى العديد من التشكيلات النشطوية لحقوق الإنسان أن التمثيل هالسياسى للفئات من جانب مسئولين منتخبين لا يستنفد فكرة التمثيل ذاتها. وفى هذا الإطار، تعمل تلك التشكيلات على تنويع ذات فكرة التمثيل السياسى التى تصارع أشكالاً من الشرعية الانتخابية. وهذا الهدم المعقد والاستثنائى يستقبل قوى السيطرة والهيمنة بمعادلة متساوية بين الإذعان والمواجهة. غير أن المنظمات غير الحكومية تقبل بإضفاء الشرعية على وجودها بالصورة المتاحة إذا كانت تسعى لتواجد شرعى فى إطار القانون والإدارة الحاكمة من خلال أجهزة مثل نقابة عمال أو اتحاد أو جمعية خيرية أو تعاونية أو حتى شركة. وبذلك تكون تلك المنظمات غير الحكومية قد تشكلت وتأثرت بسلطة الدولة التى تخضع هياكلها الأساسية وعملياتها السارية لإشراف ومراقبة حكومية. إلا أنها فى ذات الوقت تعارض أحيانا وبصورة راديكالية شرعية الدولة .

وكل ذلك يؤدى إلى ممارسات متنوعة للغاية مرتبطة بسياسة تسمية هذا التحول المتواصل. وبذلك نجد أن تأسيس الهوية الذاتية لتشكيلات نشاط حقوق الإنسان يمر بمراحل متنوعة من المعالجة المرتبطة بالتسمية أشير لاحقاً إلى بعضها بصورة عشوائية على النحو التالى :

منظمات المجتمع المدنى .

- المنظمات غير الحكومية الدولية .
- منظمات تنمية غير حكومية .
- منظمات غير حكومية معنية بالبيئة .
- منظمات غير حكومية معنية بالحقوق الإنسانية للسكان الأصليين .
- منظمات غير حكومية معنية بحقوق المرأة بوصفها حقوقاً إنسانية.
- منظمات غير حكومية معنية بحقوق المثليين وثنائى الجنس والمتحولين جنسيا .
- منظمات غير حكومية معنية بحقوق الطفل .
- ولنأسي هذه القائمة الرائعة، كنت قد اقترحت فى كتابة سابقة :
- المنظمات الشعبية للحقوق الديمقراطية .
- منظمات للفقراء فى الريف .
- منظمات مشتركة للفقراء فى الريف .
- مجموعات عمل اجتماعية .
- منظمات مشتركة لمحاربة الفقر فى المناطق الريفية .
- منظمات غير حكومية فى صورة اتحادات معنية بالفقراء فى المدن .
- منظمات غير حكومية عالمية للعموم .
- وحتى هذه القائمة لا تستنفد الكون، فعلى سبيل المثال نشهد أيضا اليوم على انتشار:
- منظمات غير حكومية تحظى برعاية من قطاع الأعمال والصناعة .
- منظمات بيئية غير حكومية برعاية قطاع الأعمال والصناعة .

منظمات غير حكومية ترعاها أنظمة الحكم .

منظمات غير حكومية مرتبطة بالميثاق العالمي الذي قاده كوفي عنان .

منظمات غير حكومية برعاية أو بوساطة مؤسسات التمويل الدولية .

ولكل من ممارسات التسمية السابقة تاريخ خاص، وهي إجمالاً - وبتنوع - علامة على أساليب الاختلاف الداخلي في إطار التطبيقات العملية لنشاط حقوق الإنسان، وهي أيضاً توفر مفاهيم مختلفة لمزيج اجتماعي وتاريخي لقيم ومعايير وأسس حقوق الإنسان المعاصرة .

وربما تسعى محاولات حل مشكلات ممارسات التسمية إلى تحرير المنظمات غير الحكومية - المخترقة من الأسواق، أو تلك التي تحظى برعايات من دول - من كونها منظمات غير حكومية خالصة. كيف يمكننا تفكيك الاتحادات المدعومة من الأسواق، أو الاتحادات التي ترعاها ائتلافات تجارية وصناعية دولية، أو الوضع القانوني للمنظمات غير الحكومية ؟ وطالبت المنظمات غير الحكومية التي يرعاها قطاع الأعمال بأن تتحول لمنظمات غير حكومية معنية بالبيئة وحصلت بالفعل على مطلبها. وعلاوة على ذلك، فقد فاق عددها عدد المنظمات التي كانت مشاركة في مؤتمر كيوتو للتغير المناخي^(٣٩). ولأخذ مثال آخر، كانت لدى شخصياً فرصة رئاسة اجتماع حاشد وماراثوني للمنظمات غير الحكومية خلال مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان الذي انعقد عام ١٩٩٣ حيث طالبت المنظمات غير الحكومية التي ترعاها نظم الحكم بحقوقها في المساواة في وقت مشاركتها حسب الإجراءات المتبعة. وحقا لو كان عددها فاق عدد المنظمات الأخرى لكانت النتيجة الحتمية النهائية لهذا الاجتماع مختلفة تماما ! فالمنظمات غير الحكومية المدعومة من الأنظمة لديها من الفصاحة والبلاغة الكثير لتبرر انتهاكات حقوق الإنسان في المنتديات الدولية مقارنة بمسؤولي الحكومات

(٣٩) طالع : . 201 (1999) Chiara Giorgetti

أنفسهم. وهى تطلب صلاحيات تمثيلية بالتساوى مع المنظمات غير الحكومية القائمة على قاعدة شعبية .

والإشكالية المطروحة إزاء هذه النقطة هى بحق خطيرة. فإى إنكار لوضع الجماعات التى تحظى برعاية من الأنظمة الحاكمة أو من قطاع الصناعة باعتبارها منظمات غير حكومية هو فى حد ذاته - وبداية - انتهاك للحقوق الإنسانية لحرية التعبير ولحرية تكوين الجمعيات. والواقع أن تلك المنظمات تحشد موارد تتقدم بها على الموارد المتاحة للمنظمات غير الحكومية الشعبية. غير أن منطقيات ولغات حقوق الإنسان تعمل أحيانا على إضفاء الشرعية على سلطاتها ونفوذها .

٧- منظمات غير حكومية معادية لحقوق الإنسان :

على وجه الدقة، فإنه لهذا السبب صار من الصعب رسم خطوط واضحة بين الممارسات النشاطية المؤيدة لحقوق الإنسان وتلك المناوئة لها. وتعبير معادى أو مناوئ أو مضاد لحقوق الإنسان توصف به حركات المنظمات غير الحكومية التى تسعى على سبيل المثال لتبرير جرائم ضد الإنسانية والإتجار بالبشر وممارسات العمل، التى تنطوى على شكل من أشكال الاستعباد للعامل والإبادة الجماعية والتطهير العرقى والفصل العنصرى والتعصب الدينى ورهاب الأجانب، وغيرها من أسوأ أنماط التجاوزات البطيريركية وتلك المرتبطة بعمالة الأطفال^(٤٠). وفى عالم ما بعد الحادى عشر من سبتمبر/ أيلول يمتد أيضا إلى منظمات غير حكومية "إرهابية" حددت لنفسها نمطا خاصا ونمت بسرعة على مواقع الإنترنت حيث تبث تهديدات دموية وعمليات

(٤٠) كل تلك التعبيرات ترشد لنطاق معنى استقر عليه فى القانون الدولى العام وقانون حقوق الإنسان، بل والسلطان القضائى المرتبط بحقوق الإنسان. وحقا، استطلاع بعضها اكتساب وضع أمر مثل أسس القانون الدولى القاطعة التى لا يمكن انتهاكها فى أى سلوك للدولة .

إعدام دموية لرهائن. وهذه من أمثلة أعمال سياسة القسوة والوحشية التي تحاكى بالرد - غير المبرر فى هذا السياق - على "الحرب على الإرهاب" وضياع حقوق الإنسان فى معتقل جوانتانامو وما يماثله من سجون أو معتقلات بدائية فى أى مكان آخر على الأرض .

لكن بنظرة أبعد من ذلك، يمثل تعبير "مضاد لحقوق الإنسان" لحظة خطر. وتستلزم حقوق الإنسان احتراماً للحريات الأساسية مثل حرية التعبير والالتزام بما يمليه الضمير وحرية اعتناق الأديان وحرية التجمع والانضمام إلى جمعيات، مهما كانت القيود المفروضة على تلك الحريات ومهما كان بناؤها أو شكل ارتباطها فى الحياة اليومية بقانون حقوق الإنسان والسياسة والحكم. وقبل كل شيء، فإن تضمين كل حقوق الإنسان "هو الحق الإنسانى فى تفسير كل حقوق الإنسان". وممارسات نشاط حقوق الإنسان تعمل وتتمتع بهذا الحق تماماً وبكل عدالة. وفى ذات الوقت تتعدد الأصوات المتعلقة بمعنى حقوق الإنسان الذى يظل حرفياً فى كثير من الأحيان على المحك. وهكذا فإن مؤيدى إلغاء عقوبة الإعدام مازالوا على غير وفاق مع المجتمعات المقبلة على الحياة، التى تعتبر القتل الرحيم والإجهاض انتهاكاً للحق الإنسانى فى الحياة. كما أن خطاب الكراهية يحدث انقساماً بين أنصار الخطاب الحر. كذلك القراءات التى تحتفى بالحياة الجنسية الإنسانية بطرق تحظر زواج المثليين، وما يرتبط بها من أشكال العلاقات الجنسية غير الشرعية تواجه بخلاف عميق مع النشطاء المطالبين بحقوق المثليين والمتحولين جنسياً. كما يشهد نطاق الحقوق الإنسانية للأطفال الكثير من المواجهات بين البراجماتيين والأصوليين (الذين يميلون لحظر كل أشكال عمالة الأطفال، والذين مازالوا راضين بالقوانين المنظمة لتلك العمالة).

ينبغى مقاومة إغراء التسمية. وتسميتنا لبعض أشكال تأييد حقوق الإنسان بأنها مضادة لحقوق الإنسان مجرد أنها ربما تكون مخالفة لمساعدتنا التأويلية المفضلة هى

فى حد ذاتها أمر ىرقى لانتهاك الحق الإنسانى فى تفسير حقوق الإنسان. وعموماً، بوسع المرء أن يقول - ولديه كل التبرير فى ذلك - إن ما قدمه من قراءة أخلاقية لحقوق الإنسان (مع تعميم النظريات المرحب بها لرونالد دوركين Ronald Dworkin خلال السياق الحالى) يتسم بدرجة عالية من النزاهة؛ لأنه يسعى للوصول إلى أفضل معنى يناسب الخطاب الجارى^(٤١). وهذا السمو العام لتلك القراءة المفضلة لقيم ومعايير وأسس حقوق الإنسان يتطلب منطقاً تأويلياً جاداً، وكذا جهوداً فى الحوار. وقطعاً، يجوز اعتبار ذلك الجانب التأسيسى، بل والإشكالى لنشاط حقوق الإنسان المعاصر^(٤٢).

ما الذى بوسع المرء أن يقوله إزاء تشكيلات نشطوية لحقوق الإنسان تتبنى وسائل عنيفة لتحقيق ما تفضله من تفسيرات لحقوق الإنسان ؟ الإجابة الدقيقة على هذا السؤال تحتاج لتحديد بعض الفروق بين العنف المجاز وغير المجاز^(٤٣). وربما يبدو أن درجة معقولة من العنف الرمزى سواء خلال الاحتجاجات العامة المناصرة لحقوق الإنسان أم عن طريق فضح انتهاك ما - لم تعد تعتبر عملاً فاقداً للمشرعية بصورة كلية. وأشير بقولى "عنف رمزى" إلى تخريب الممتلكات عمداً، بل وتدمير الممتلكات العامة (مبانى ومركبات مواصلات عامة ومقرات حكومية مثل مراكز الشرطة، بل والمشاتل الزراعية التى تديرها الدولة لإنتاج زراعات معدلة جينياً^(٤٤)). وربما يكون

(٤١) تم الاقتباس من مادة : (2003) Upendra Baxi ودوركين .

(٤٢) يمتد نفس الرأى إلى القراءات المعتدلة إزاء المنظمات غير الحكومية المدعومة من قطاعى الأعمال والصناعة سواء فى مجال التنمية أم البيئة أم التجارة العالمية الحرة. وأتناول ذلك بالشرح فى سياق مختلف - لكنه ذو صلة - فى الفصل التاسع .

(٤٣) لتحليل معمق، طالع : Patricia Tuitt's (2004) 91-114 .

(٤٤) هناك نماذج حية فى حركة "أبيكو" فى الهند التى اجتثت ودمرت أشجار الأوكالبتوس من المشاتل الزراعية للدولة ومشروع "السلام الأخضر" المائل فى المملكة المتحدة والمرتبطة بالأغذية المعدلة جينياً.

لممارسة مثل ذلك العنف تأثير غير مباشر على الحقوق الإنسانية للمتضررين، لكن في هذه الحالة لا يعتبر ذلك انتهاكا لحقوق الإنسان، بل خروجا على القانون الجنائي. ولو كان قد تم ذات يوم إعداد دليل عالمي عن التسامح العام بشأن العنف الرمزي، لكان أظهر على الأقل - مقارنة بشمال الكرة الأرضية - أن هذا العنف روتيني في دول الجنوب حيث المقاضاة الجنائية الفعالة غائبة بشكل واضح. وفي المقابل يبدو أن الموقف تجاه العنف الموجه للممتلكات الخاصة أقل تسامحا.

وتجلب إلى الأوطان - وبأنماط عديدة - الحدود والقيود الفاصلة بين العنف الرمزي الذي ربما يظل بصورة أو بأخرى مجازا والعنف الفعلي. ويتخذ ذلك أشكالا غير مترابطة بل وتصل إلى حد التناقض. وتتراوح تلك الأشكال بين النشاط الموجه للمطالبة بحقوق الحيوان والحركات الإرهابية. وتوسع الممارسات السابقة نطاق نشاط حقوق الإنسان بمحاولة إكساب تلك الممارسات صفات بشرية مرتبطة بحقوق الإنسان. وهذا يتضمن أفعالا عنيفة مباشرة منها الإكراه بالتهديد واعتداءات بدنية تستهدف مواقع تجريبية ومنازل لباحثين. وحسب إحصاء أعلن في الولايات المتحدة، وقع أكثر من ٦٠٠ حادث جنائي بالولايات المتحدة منذ عام ١٩٩٦، ما أسفر عن خسائر تجاوزت ٤٣ مليون دولار^(٤٥). وفي مواقف اللجوء للعنف فيما يرتبط بحماية حقوق الحيوان (وليس كل نشاط حقوق الحيوان يلجأون للعنف) تكون الحقوق الإنسانية للعلماء أكثر عرضة - وبصورة مباشرة - للانتهاك والتهديد. لكن مازالت الشكوك تحوم حول تلك المواقف وارتباطها بالعنف الرمزي.

ويعتبر العنف الذي ينطوي على هجوم أو إيذاء أو تدمير موجه لفرد أو جماعة - ماديا أو معنويا - انتهاكا لحقوق الإنسان. والسؤال الذي يثور الآن هو عما إذا كان

(٤٥) طالع : <http://www.amprogress.org> ربما تكون استثمارات الدولة لحماية المواقع البحثية القائمة على الصناعة كبيرة جدا. ففي يناير/كانون الثاني من عام ٢٠٠١، دفعت وزارة الداخلية البريطانية مليون جنيه إسترليني لإعانة شرطة "كامبردج شير" في الإدارة الفعالة للاحتجاجات.

العنف المماثل من جانب فاعلين غير منتمين للدولة يمكن وصفه بأنه عنف جنائى أكثر من كونه انتهاكا لحقوق الإنسان. كما أثار نموذج موقف الحركات المسلحة والانفصالية مسألة متعلقة بإمكانية تطبيق معايير القانون الإنسانى الدولى على المجموعات المتمردة أو على الأقل ما اكتسبت منها "صفات الحكومة". واقترح أحد رواد النشاط الجنوبيين أن المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان ربما يكون لديها التزام بأن تظل (قطعا دون إيجاز ممارسة أى أعمال من إرهاب الدولة ضدها) قريبة من تلك التشكيلات^(٤٦). وبسبب حقيقة أن عمليات التخلص من الاستعمار وتقرير المصير لا يمكن أبدا استنفادها بتشكيل مجتمعات جديدة ما بعد استعمارية (والآن ما بعد اشتراكية) فإن إدانة حركات العنف الساعية للانفصال أو الحكم الذاتى بأنها معادية لحقوق الإنسان تمثل أمرا لا يخدم تقدم الآفاق المستقبلية لحقوق الإنسان (سواء من حيث مهام السياسة أم الحوار أم التضامن). ولا شك أن مسألة العنف والذاتية أمر بالفعل بالغ التعقيد .

كما أن أحداث الحادى عشر من سبتمبر /أيلول وتوابعها تزيد هذه الصورة تعقيدا باللجوء - الذى تفهم دوافعه - إلى لغات "الإرهاب" بصورة جاهزة ومكثفة ومتنوعة. وفيما قبل أحداث الحادى عشر من سبتمبر/ أيلول، كانت صور النهج لتعريفات معنى الإرهاب فى القانون الدولى تتسم بعدم التحديد، وتعرقلها دلالات لفظ الإرهاب فى مقابل التحرر (على الأقل سياسيا) الإنسانى. أما تطورات ما بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر/ أيلول فتظهر خطابا تسطيحيا يصف أى عمل جماعى دون مظلة من الدولة وينطوى على عنف سياسى بأنه "إرهاب"، لذا فإنه انتهاك صارخ ومستمر لحقوق الإنسان. وهكذا فإنه من غير المتصور حاليا أن يقلت أى تحرك انفصالى موجه نحو حقوق الإنسان من تهمة الانتماء لتنظيم القاعدة. وحقا فإن

(٤٦) طالع : Ravi Nair (1998) وخطاب منظمة العفو الدولية الذى حضره. طالع: David Chandler (2001) .

التشريعات التي سنت في أنحاء العالم في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول تعتبر أي عمل - يدفعه أي اعتناق - لقراءة مثل هذه الحركات ممارسة تواطؤية يكمن بها إرهاب دولي جماعي حقيقي ! ويمثل تحويل هذه النزعة السياسية العالمية شديدة الارتياح إلى نزعة كونية تهديدا بالغاً لمستقبل حقوق الإنسان لا يقل عن التهديد الذي تتسبب فيه القسوة الملائمة والمتواترة منذ وقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول .

وهذه النزعة المعززة عالمياً تعيد تنصيب أسامة بن لادن كاتب نعي رئيساً لموت الآفاق المستقبلية لحقوق الإنسان، غير أن التحقق من العنف البالغ الموجه ضد إعادة صنع عالم أمن لحقوق الإنسان يستلزم عدم إقرار الانتهاكات الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان التي يسببها الإرهاب الدولي المكثف. وبذلك يظل على المحك "عدم عقلانية" الالتزام العنيف والمتحمس في مواجهة "عقلانية" حقوق الإنسان .

إن سياسة حقوق الإنسان توفر فهماً سياسياً واقعياً وسهلاً وملائماً للأنظمة إزاء "حروب الإرهاب" و "الحرب على الإرهاب" الجارية والمستمرة. كما تفتح السياسة من أجل حقوق الإنسان المجال لممارسات القراءة التي تحترم الوجود الحي للميت رغم غرابته، كما تحترم الحقوق الإنسانية لأجيال مقبلة لم تولد بعد رغم بعدها^(٤٧). وفي لحظة فزع حالية بمرحلة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول، أدرك أن مثل هذه الاستدعاءات تظل عرضة لاتهام بالإرهاب ترعاه الدول. وأي سعي جاد في إطار السياسة من أجل حقوق الإنسان يستتبعه أعمال مقاومة ضد مثل هذه الأشكال المفروضة من "الاستشهاد" .

(٤٧) أقتبس هنا من : S. Eliot (1962) 44. وتحليل إضافي للحرب الإرهابية والحروب ضد الإرهاب،
طالع . . . Upendra Baxi (2005)

٨- الخصائص التكوينية لتشكيلات نشاط حقوق الإنسان :

تجدد السياسة من أجل حقوق الإنسان - كما تستنفد - الطاقات والصياغات التعاونية لحقوق الإنسان. وتشكو بعض تشكيلات نشاط حقوق الإنسان من الانتهاك (وهو ما أسميه ضجر من نشاط حقوق الإنسان). ويشك البعض - واضعين في الاعتبار تاريخ سياسة حقوق الإنسان - في المناورات الإمبريالية الفاسدة المحركة لكل وأى تعبير أو إعلان عن حقوق الإنسان (وهو ما أسميه بالحرز المرتبط بنشاط حقوق الإنسان). ويحتفى بعض النشطاء بفضائل الحوار بين مجتمعات المعتدين من جهة ومجتمعات المتعرضين للانتهاكات من جهة أخرى (وهو ما يسمى بحوار حقوق الإنسان). كما يحتفى بعضهم بحقوق الإنسان على أنها عقيدة عالمية جديدة ودين مدنى جديد (وهو ما أسميه التبشير بحقوق الإنسان). وهؤلاء الذين يتبعون نداء باطنيا أو شعورا داخليا بوقوع إصلاح تاريخى من خلال دبلوماسية لحقوق الإنسان ترعاها الأمم المتحدة (عن طريق تحريك أو إعادة تحريك "اللغة بين الأقواس" فى إعلانات قمم وبرامج عمل الأمم المتحدة) يؤدون تبشيرا منخفض الكثافة وعملا أصفه بالرومانسية فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وبعض نشطاء حقوق الإنسان يؤمنون بما كان يتم من "إجهاض" لأدوات عالمية فضلت حقوق رأس المال العالمى على الحقوق الإنسانية الكونية لبنى البشر (وهو ما أسميه سياسة الاختيار الحر من أجل حقوق الإنسان). وتعتقد بعض المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان بأن معيارية حقوق الإنسان يمكن إنتاجها بصورة أفضل بالتأثير فى مسارات المهن عالميا فى مجالات الدبلوماسية، وفيما بين الحكومات وإقليميا ووطنيا. والمقصود مهن من يكسبون أرزاقهم من خلال رأس المال الرمزى لحقوق الإنسان (وأسمى ذلك بجعل حقوق الإنسان بيروقراطية).

ويصر البعض (ومنهم أنا) على أن الأماكن الحقيقية التى شهدت ميلاد حقوق الإنسان لم تكن غرضا مزخرفة للمؤتمرات الدولية، بل كانت فى مزارع ومصانع وبيوت شهدت نضالات (وهذا ما أسميه واقعية حقوق الإنسان) .

وتحمل مواقف ومناهج تلك الضروب من حقوق الإنسان المعاصرة تضمينات لبناء الأفاق المستقبلية لحقوق الإنسان. وأضمن في السرديات الصوتية بجانب المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان مفكرين معنيين بتلك الحقوق. وهو ما يمثل مقياس تأثير على العوالم المعاصرة للنشاط .

٩- ضجر حقوق الإنسان :

يتخذ ضجر حقوق الإنسان أشكالاً عديدة والضجر المعيارى دليل على إجهاد معنوى من لغات ومنطقيات حقوق الإنسان. وما يتبقى من الطاقات المبددة لذلك الضجر يتصارع مع ذات مفهوم حقوق الإنسان باعتباره لغة وخطاباً أخلاقياً بضربات مختلفة ترتجل بسرعة ويتنوع سياقات الهجوم العنيف لبنتام Bentham الذى وصف الحقوق الطبيعية بالهراء^(٤٨)، وفكرة أن مفهوم حقوق الإنسان فى حد ذاته غير مترابط تؤدي إلى نتيجة مفادها أنه لا توجد أصلاً تلك الحقوق وأن الإيمان بها هو مثيل للإيمان بالعرافين وبوجود حيوان أحادى القرن الخرافى^(٤٩)، وفى السياق نفسه إلى حد كبير يقال إنه بسبب أن حقوق الإنسان تعنى أشياء مختلفة لأناس مختلفين^(٥٠)، فإن تلك الحقوق ليس لها هوية وجودية متينة، كما أن الحديث بشأن الحقوق لا يسهم إلا فى جعل المشكلة أكثر إرباكاً^(٥١).

(٤٨) طالع على سبيل المثال التحقيق الذكى فى: . 1-17 (1983) Maurice Cranston

(٤٩) (1981) Alasdair MacIntyre

(٥٠) تكون الحقوق فى صور مادية أو فى صورة علاقات أو أطر، كما تكون أسساً للإصلاح السياسى أو العمل القانونى، أو تكون فى صورة آليات تحل من خلالها النزاعات، أو على الأقل يتم الوصول فيها إلى حل وسط، أو تكون بمثابة نقاط نهاية فى النضالات السياسية والقانونية، أو مشاهد أو وكالات أو أغراض لأفعال. وإيجازاً يمكن تسجيلها على كل أنواع القوالب والشبكات، على حد قول : Pierre Schlag (1997) 236 at 264

(٥١) Schlag (1997) at 265 .

ويبدل الشكل الثاني من الضجر - وهو مرتبط بالشكل الأول - على توق إلى العادات القديمة المشكلة للنظرية الأخلاقية. والاثام هنا هو أن الحديث بشأن الحقوق، بدلا من أن يتناول الفضيلة والخير والواجب والمسئولية، فإنه يعزز مفاهيم خلافية مثل التعاون الاجتماعي وتبديل المفاهيم القديمة بشأن الكمال الإنساني والتناغم التواصل. ويقال إنه كلما زادت درجة الإحلال أو التبديل، كلما اتسعت الهوية بين الفرد والمجتمع بطرق تعزز التجزؤ على حساب الارتباط والتجريد على السياق والحقوق على الواجبات والاستقلال على العقلانية الترابطية التي تتناقض مع المفاهيم النسوية والمجتمعية بشأن حقوق الإنسان^(٥٢).

والنوع الثاني من ضجر حقوق الإنسان يظهر مضايقات معنوية بسبب قوة فرضية أن فكرة حقوق الإنسان نفسها ما هي إلا خطأ معنوي. وليس من الضروري - لغرضي الحالي - التعامل مع هذا النوع من الرأي المسبب للجدل^(٥٣)، لكن يظل من الضروري لفت الانتباه إلى ذلك الضعف الأخلاقي الكبير المتعلق باللغات والمنطقيات والمنطقيات الموازية لحقوق الإنسان .

١٠- حذر حقوق الإنسان :

أولا : أنواع القوى التمثيلية :

يسم حذر الحقوق مجتمعات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، وكذلك مجتمعات المعرضين للانتهاكات الذين تتحدث نيابة عنهم، وليس دائما بطلب منهم، أمام العالم، ممارسات نشاط حقوق الإنسان. ويتضمن لفظ "حذر الحقوق" إشكالية القوة التمثيلية .

(٥٢) لتحليل ممتاز طالع : Susanna Sherry (1986) 543 at 590

(٥٣) غير أن الدفاع عن فكرة حقوق الإنسان ومهمة كشف أن الحقوق ليست ضد المجتمع تم تناول أولى مراحل تطورها في العمل الحى لالان جيورث Alan Gewirth. طالع عمله الأخير (١٩٩٦)

مع الوضع فى الاعتبار منطقية التمثيل السىادى للشعوب من جانب الدول والدول بدورها من جانب النظم والزمير السياسية، يكون عادة بإمكان رؤساء الدول والحكومات (بغض النظر عن كيفية وصولهم إلى سدة الحكم) الادعاء بسلطاتهم التمثيلية الأعلى للتحدث نيابة عن شعوبهم. وهم بذلك يعبرون عن أشكال نمطية من الحذر المرتبط بالحقوق. وأخذ تلك الأشكال يجعل تمثيل تقاليد حقوق الإنسان المعاصرة تهديدا للقيم الحضارية والثقافية التى يدعى الزعماء والأنظمة أنهم حراس وأوصياء أمناء عليها. وهناك شكل آخر ذو صلة يتكون من التمثيل الذى يدين حقوق الإنسان المعاصرة بوصفها أحد أشكال الشر الراديكالى الذى ينبغى محاربته باسم الرب وكل مقدس. لكن هناك نوعاً آخر من حذر الحقوق يمثل صوتاً علمانياً حاداً يقول بأن حقوق الإنسان المعاصرة التى نشأت فى الغرب هى لغات للاستعمار الجديد تخفى خططا جديدة تهدف لتقدم المركزية الغربية^(٥٤).

غير أن هذه الصفة التمثيلية غامضة ومتعددة الأوجه وتؤثر على ممارسات ما أسميه "سياسة حقوق الإنسان" و "السياسة من أجل حقوق الإنسان". والحذر المرتبط بالحقوق - بوصفه موقفاً مواجهاً لسياسة حقوق الإنسان - عادة ما يكون مصيره الانهيار عندما يتم دعم الأنظمة المتعذر الدفاع عنها فى مواجهة "إمبريالية" قوة عظمى منزوية عن الناس .

وفى هذه اللحظات، يصير - وبصورة غريبة - الدفاع الوطنى عن سيادة الدولة والمساواة بشأن سيادة كل الدول أمراً لا يمثل إشكالية حتى بالنسبة لممارسى السياسة من أجل حقوق الإنسان. وبالفعل حملت السياسة العالمية فى مرحلة السلام النسبى فى العالم الغربى، التى بدأت بنهاية الحرب العالمية الثانية (السلام الأمريكى) وتسببت فى إحداث حالة من السعادة البالغة، حملت معها تكلفة عالية من تصعيد حذر

(٥٤). Cf. Slavoj Žižek (1999).

حقوق الإنسان فى مجتمعات شكل فيها الحماس تجاه حماية وتعزيز حقوق الإنسان موردا - مهما كانت هشاشته - للممارسات التحولية للسياسة. وهذا قطعاً نذير شر لمستقبل حقوق الإنسان.

وفى لحظات أخرى عندما تسعى الأنظمة السياسية القمعية والوحشية ومعها النخبة إلى احتكار الصوت السردى بلغة وقواعد المنهج الآسيوى أو الإسلامى أو الأمريكى اللاتينى أو الأفريقى تجاه حقوق الإنسان، يكون حذر حقوق الإنسان هو الاستجابة الوحيدة المتاحة للمشتغلين بالممارسات الصعبة للسياسة من أجل حقوق الإنسان. والتمسك بالتقاليد الحضارية الغنية والمتنوعة من جانب أنظمة شريرة أو زعماء فاسدين ليس إلا - من وجهة نظر المتعرضين للانتهاكات - مصادقة على قوة خلقهم وحفاظهم على نوع خاص بهم من الاستبعاد الاجتماعى العنيف، وذلك عن طريق مناداتهم بمستوى أقل أو معدوم من حقوق الإنسان لمن هم فى عرف الحضارات والثقافات أقل شأنًا أو أدنى مرتبة.

غير أنه - وبمعدل متسارع - تسعى مجتمعات حقوق الإنسان إلى ممارسة السلطة التمثيلية نيابة عن المتعرضين للانتهاكات. وهو ذات زمان وقضاء ما أطلق عليه السياسة من أجل حقوق الإنسان. وكما يدين مسئولو الدول فى غالب الأحيان جعل حقوق الإنسان كونية، يفعل المثل بعض النشطاء المفكرين والمتعرضين للمعاناة. فبعض المفكرين النشطاء يصرون على أن أجندة حقوق الإنسان الكونية هى بعد كل شيء أجندة عالمية تهدد تعدد الفكر والفعل والانعكاس^(٥٤). وهم يؤكدون - ولديهم غالباً الحجة القوية - الحاجة لكسر القيد الظالم للإعلان العالمى لحقوق الإنسان^(٥٥). وتوابعه

(٥٤). Cf. Slavoj Zizek (1999).

(٥٥). Gustavo Esteva and Madhuri Suri Parakash (1998) 25.

(٥٦). Ibid., 126.

(أو ما نشأ عنه) والنضال من أجل تجنب التقوقع فى دائرة إعادة الاستعمار وحصان طرودة المعاصر المسمى بحقوق الإنسان الكونية^(٥٧). وهذا النوع من إبداء الحذر بشأن حقوق الإنسان يدل على القلق من تعدد الإدراك النشطوى الذى يثرى ويضعف فى ذات الوقت التطبيق العملى المستقبلى لحقوق الإنسان. وهناك حاجة ملحة وعاجلة لإجراء بحوث فى النظرية الاجتماعية المقارنة لحقوق الإنسان لدراسة الإمكانيات المتنوعة لحذر الحقوق بالنسبة لمستقبل حقوق الإنسان.

ثانيا : الالتزام :

وهناك مناسبات أخرى أقل دراماتيكية تلتقى خلالها مجتمعات السلطة مع النشطاء الاجتماعيين على رصيف حذر الحقوق. ويحدث ذلك فى ممارسات أيديولوجية :

تكشف ازدواجية معايير تقييم أداء حقوق الإنسان^(٥٨)؛

تثبت أن الشمال يرفض بإصرار أى التزامات حقوقية نحو الجنوب سواء فى صورة تضييد لجراح الماضى وعلاج الأضرار التى لحقت بالمجتمعات التى تعرضت لاستعمار وبالسكان الأصليين فى العالم أم فى صورة تكريس - ولو بنسبة ضئيلة للغاية - لموارد الشمال للحد من ظروف الفقر العالمى المدقع الذى تسببت فيه سياسات الشمال للهيمنة الاقتصادية العالمية ؛

Ibid., 133-4 . (٥٧)

(٥٨) الشمال غير قادر - رغم زموه بذاته - على جعل العالم واحة أمان للديمقراطية، وليست لديه الإرادة لوضع شروط فى نطاق سلطانه القانونى للحد من الظروف والممارسات التى تشجع الانتهاكات الضخمة والمتواصلة والصارخة لحقوق الإنسان داخل الوطن .

توثق خداع الشمال بشأن التزامات حقوق الإنسان، خاصة من خلال ترويجه لأنظمة المديونية وسياسات توفيق الأوضاع الهيكلية^(٥٩)؛

تنتقد فى مجال سياسات التنمية المستدامة عدم تحمل الشمال للأعباء التى تتناسب مع الدور القيادى الذى رسمه لنفسه^(٦٠)؛

ترثى دبلوماسية حقوق الإنسان التى يتبناها الشمال، والتى تضمنت أسوأ أشكال انتهاك الحقوق الإنسانية لشعوب الجنوب سواء فى حقبة الحرب الباردة أم فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة الحالية^(٦١).

إن سياسة حقوق الإنسان فى الجنوب تسعى بطبيعة الأمور نحو استخدام هذه العمومية بين ذاتها والآخر بالنسبة لها - وهى السياسة من أجل حقوق الإنسان - خدمة لأهدافها. وحذر الحقوق فى هذا السياق عليه أن يواجهه - فى جانب الفكر النشطوى وتطبيقاته العملية - ذلك النهب السياسى لمنتقدى النظام العالمى والمتمثل فى ذلك الإنكار الاستثنائى للحقوق من جانب أنظمة عديمة الضمير. وهذا السطو المتواصل والمخيف سيكون له تأثير كبير على مستقبل حقوق الإنسان .

ثالثاً : حذر المتعرض للانتهاك :

يمثل حذر حقوق الإنسان وبدرجة متزايدة إحدى سمات وعى المتعرض للانتهاك الذى يجد أن مرتكبى أبشع الانتهاكات جاهزون تماماً لاستدعاء أخلاقيات حقوق

(٥٩). Susan George (1994).

(٦٠) طالع بصفة عامة تقرير اللجنة الدولية للسلام والغذاء (١٩٩٤) التى ترأسها - دون أى وجه للدهشة - إم. إس. سواميناثان M.S. Swaminathan. أبرز الثورة الهندية الخضراء !

(٦١) . Noam Chomsky (1994).

الإنسان خدمة لأغراضهم الخاصة المتعلقة بالحصانة. وتوفر المواطن الأصلية للثقافات الأوروبية - الأمريكية ملاذاً آمناً لمرتكبي أبشع انتهاكات حقوق الإنسان بدءاً من أوبوتى إلى بينوشيه. هم يشعرون بالحيرة بسبب تبادل المواقع والمواقف بين العملية القضائية والسلطة القضائية. يندبون يوماً لدى سماعهم أن كبير قضاة المملكة المتحدة لم يبطل اعتقال بينوشيه فقط؛ لأنه بوصفه حاكماً سابقاً ينبغي معاملته باحترام يتمشى مع حقوق الإنسان، لكن أيضاً بسبب التكاليف القانونية الباهظة لذلك. وفى اليوم التالى يندبون أيضاً - لكن وسط مظاهر بهجة - لإلغاء ذات القرار بأغلبية ضئيلة من قبل مجلس اللوردات ^(٦٢)، وفى اليوم بعد التالى على إلغاء حكم مجلس اللوردات بسبب أن أحد أعضائه كان منحازاً ! ثم يبدءون فى اليوم الذى يليه فى الاحتفال بأحكام رأفة قضائية ضئيلة العدد سمحت بالملاحقة القضائية لما يزعم بأنه أعمال تعذيب تم ارتكابها بعد أن دخلت المملكة المتحدة فى اتفاقية دولية تحظر التعذيب أو المعاملة أو العقوبة الوحشية واللا إنسانية والمقللة من شأن الإنسان .

وفى حالات ابتهاجهم وإحباطهم يجدون من الصعوبة فهم فكرة أن مرور خمسة عقود على محاكمات نورمبرج وطوكيو جعلت القضاة العالميين مترددين إزاء القانون الدولى فيما يتعلق بوضعية الحقوق وقراءة الحصانة السيادية. وكل ذلك يعزز اعتقادهم بأن كل حديث الحقوق ما هو إلا خديعة من النظام الحاكم. هم يعرفون فى نهاية الأمر أن ما تمنحه السلطة اليوم مثل الحقوق يمكن سلبه غداً بكل سهولة. وسيكون ابتهاجهم جديراً بالتصديق عندما يصدر حكم قضائى ضد الطرف الأقوى. لكنهم أيضاً يظلون على وعى بأنه حتى الخطاب القضائى التقدمى الذى يحفظ استقلالية وحصانة رؤساء الحكومات والدول باسم سيادة نطاق عمل صاحب المنصب، ربما مازال يحافظ - دون مساس - على هياكل القمع. ويعلم الضحايا أن حماية حقوقهم الإنسانية تحت مظلة

(٦٢) طالع : R.V. Bow Street Metropolitan Stipendiary Magistrate, ex. Pinochet Ugarte (House of Lords) 25 March 1999.

سياسة حقوق الإنسان هو مجرد عمل بطولى طارئ. وهم يشاركون بحذر كبير فى الإعلان عن انتصارات قضائية نادرة على أنها تاريخية بالنسبة للسياسة من أجل حقوق الإنسان .

١١- الحوارية :

يطلب من كل فرد - وعلى نحو متزايد - أن يصدق أن أفضل سبيل للتقدم هو الحوار بين فئات المتعرضين للانتهاكات وبين مرتكبي الانتهاكات، لكن إنتاج ذلك السبيل يختلف اعتمادا على موقعه بين سياسة حقوق الإنسان والسياسة من أجل حقوق الإنسان. وهو ما يتفق مع موقفى بدرجة كبيرة .

فى نموذج سياسة حقوق الإنسان تجسد لجان تقصى الحقائق وأبناء عمومتهما الفقارى المسماة بجلسات الاستماع الدولية^(٦٣)، ذلك الميل نحو الحوارية. والكشف ولو بخطوط عريضة عن تاريخ لجان تقصى الحقائق ووظائفها والاختلالات الوظيفية التى تشوبها^(٦٤)، قد يأخذ هذا العمل الذى بين أيديكم إلى مناطق بعيدة. وواضح تماما أن لجان تقصى الحقائق تستعيد سرديات المعاناة فى سعيها لنقل تخم المعاناة الإنسانية إلى منطقية حقوق الإنسان. ويسبب الرعايات القومية والإقليمية والعالمية التى تحصل

(٦٣) دشنتها فى أغلب الأحوال المنظمات غير الحكومية المعنية، فى أثناء إقامة الأمم المتحدة لمؤتمرات قمة عديدة خلال السنوات الأخيرة .

(٦٤) طالع: Priscilla B. Hayner (1997) 255; United Nations Commission on Human Rights, Sub-Commission on Prevention of Discrimination and Protection of Minorities: Study Concerning the Right to Restitution, Compensation and Rehabilitation for Victims of Gross Violation of Human Rights and Fundamental Freedoms UN Doc E/CN.4/SUB.2/1990/10, July 26, 1990, Theo van Boven, Special Rapporteur; وما يرتبط بما سبق من مواد ذكرت فى الفصل الأول .

عليها، فإن لجان تقصى الحقائق تجمع عادة نطاقا من البيانات السلطوية التى لا يسمح بالاطلاع عليها من جانب المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان. والأهم من ذلك أن لجان تقصى الحقائق لديها بعض إمكانيات الفعل السياسى الذى تهيمن عليه تلك المنظمات بدرجات متفاوتة. وربما تكشف تقارير المنظمات غير الحكومية بصورة أساسية الضحايا، وربما تؤثر عليهم لكنها لا تعرضهم بصورة مباشرة أو ترد إليهم اعتبارهم. كما لا تمارس تلك التقارير دور المعاقب أو المسامح. فذلك يظل من مهام سلطة الدولة بغض النظر عن الكيفية التى ربما يتنبأ بها المرء بشأن نهاية الدولة القومية .

كل ذلك معروف تماما مثل الأسئلة الكبرى التى تحيط بعمليات ومخرجات لجان تقصى الحقائق. فهى ترتبط بالطرق التى تحدث بها تلك الأدوات تعزيزا وحماية لحقوق الإنسان. وبوضوح، فإنه عندما تسفر تلك المخرجات أو النتائج عن عفو تام وصريح عن مرتكبى أكثر الانتهاكات بشاعة، يمتد الخيال إلى تأكيد أن معاهدات حقوق الإنسان الملزمة دوليا، وكذلك القانون العرفى تحظى جميعا بحماية بذات الطريقة^(٦٥)، وعلى أقل تقدير يمكن القول بأن نظم العفو مرتبطة، على نحو لا يقبل الجدل، بالانتهاكات المستقبلية الجريئة لحقوق الإنسان^(٦٦).

والمفارقة أن لجان تقصى الحقائق غالبا ما تؤسس لسياسة ذاكرة فقط لتعزيز ممارسات سياسة النسيان المنظم، على الأقل بالنسبة لفئات مرتكبى الانتهاكات. ومن غير المرجح فى أقصى الحدود أن يشعر الضحايا بالتعافى بسبب استدعائهم لأخلاق

(٦٥) العفو العام (كما فى هايتى والسلفادور) أو الممارسات الانتقائية للعفو (كما هو الحال ربما فى جنوب أفريقيا) تحمل ميلا نحو تقويض مبادئ حقوق الإنسان الجديدة التى تناولت، على سبيل المثال، مسائل الإبادة الجماعية والتعذيب والتمييز .

(٦٦) طالع: United Nations Commission on Human Rights; Report on the Consequences of Impunity, UN Doc E/CN.4/1990/13 (1990).

التسامح الرفيعة وتجاوز ما حدث بالنسيان. فمن تعرضن على سبيل المثال لتجربة اغتصاب جماعى^(٦٧)، سيسامحهم بالتاكيد مجتمع نشطاء سياسة حقوق الإنسان إذا رفضن الاقتناع بأخذ هذه المشورة مأخذ الجد .

وهناك شكل مسئول آخر للحوارية يحدث مع تأكيد فكرة التعددية لا الكونية. وهذا يعنى حديثا يتناول حقوق الإنسان من وجهات نظر راديكالية ومعتدلة. فالكونية تعتمد على حقيقة الخبرة الأساسية والرؤية التى تمكنا من تصور أننا

... لا نعيش فى كون بل فى عدة فضاءات كونية، وأن الكونية فى الظرف الإنسانى الذى يتحدث عنه المناهون بحقوق الإنسان تتواجد فقط فى رؤاهم القاصرة على عالمهم الذى يتسمون فيه بأنهم أقلية^(٦٨).

ويستدعى هذا المنظور مسألة "كرم المعاملة بين الحضارات " أو "قبول الآخر" اعتمادا على حوار احترام ومحبة أو حوار قادر على تغيير شروطه الخاصة^(٦٩).

وعلى النقيض، تصير الأشكال المعتدلة للحوارية على بناء السياقات الجوهرية للشرعية الثقافية الكونية المتعلقة بمعايير وأسس حقوق الإنسان^(٧٠)، وبطريقة أخرى، تعترف الحوارية بتبادل مسئوليات حقوق الإنسان من خلال إعادة تشكيل تقاليد منها أنه لا يجوز مطلقا التفكير فى تقليد ثقافى أو حضارى بمنأى عن أفكار مثالية أساسية مثل كرامة الإنسان وعزته وحتمية تمتعه بالمساواة مع أى فرد وبالتقدير الاجتماعى.

(٦٧) طالع : 82-169 (1992) Alexander Stiglsmayer

(٦٨) Gustavo Esteva and Madhuri Suri Parkash (1998) at 125

(٦٩) Ibid., 129

(٧٠) Abdullahi Ahmed An-Naim (1992) 431

وتعتمد حوارية عبد الله النعيم Abdullahi An-Naim على ما يسميه "منهجية بناءة" (إدخال تغييرات إصلاحية فى الشريعة الإسلامية بأساليب تجعلها متسقة مع أسس ومعايير حقوق الإنسان) تؤسس لوجود تفاوض دائم وإبداعى وتفاعلى بشأن الموروثات القيمة فى المسارات السردية للتقاليد والحدثة والمستقبل العام للإنسانية المنقسمة على نفسها. وأيا كان مصير النظرية الكامنة، فإن المهام الحوارية الواضحة التى تستدعيها للنقاد والتبشيريين المعنيين بحقوق الإنسان تظل ذات أهمية كبرى من وجهة نظر المتعرضين للانتهاكات من جانب تشكيلات القوة فى المجتمع المدنى والدولة فى الظروف العالمية. ومع كل اختلافاتهم، فإنه من وجهة نظرى لا يبدو أن لدى راديكاليى ما بعد الحدثة الأصوليين الكثير ليقدموه فيما يتعلق بالتطبيقات العملية بعد أن تم أخيرا ذبح أشباح "الكونية" أو قتلها .

وعلى سبيل المثال، تمارس بعض الأشكال الأخرى لحوارية حقوق الإنسان فكرة أن عددا قليلا من المنظمات غير الحكومية بإمكانها التحاور مع عدد قليل من الرؤساء التنفيذيين لشركات متعددة الجنسيات لإنتاج نتائج لتطبيق حقوق الإنسان. وبأحد المعانى، يظل ذلك ببساطة أمرا مثاليا؛ لأن الرؤساء التنفيذيين عليهم لا محالة نشر مثل هذا الحوار بوصفه ممارسة واضحة من ممارسات العلاقات العامة أو الاستثمار الإعلامى تهدف إلى تعزيز تنافسية أعمالهم. وربما يبدو ذلك غليظا بالنسبة لأصدقاء حقوق الإنسان الذين يكرسون طاقاتهم ومواهبهم لإنتاج أكواد سلوك تطوعية ويرتبون المقاومة الفعالة للمستهلك. وأشيد بهذه الجهود مع التنبيه بأن مثل هذه الحوارية ربما لن تؤدى دائما إلى إنجاز حقوق إنسانية تدوم عبر الأجيال، خاصة عندما يصير الاستثمار الأخلاقى فى نهاية المطاف مجرد ممارسة لسوق عالمى مكرس لزيادة حدة التنافسية. ولا أمل فى أن أبدو ناكرا لما تطرحه ربيع حقوق الإنسان المرحلية، وهو الأمر الذى يمثل أهمية بالغة للمستهلكين من ضحايا الممارسات التجارية الجائرة^(٧١).

(٧١) لمعرفة حية، طالع : (1995) Leslie Sklair والفصل التاسع من هذا الكتاب .

كما لا أرغب فى التقليل من شأن ثقافات حركة حماية المستهلك فى عهد رالف نادر وما بعد ذلك العهد، وتأثير تلك الثقافات فى جسد ممارسات المقاومة المتنامى والمعتمد على حقوق الإنسان. فمثل تلك الجهود مجتمعة فتحت بلا أدنى شك الأبواب المغلقة التى تستتر خلفها خطايا الشركات بأساليب تهم الإنسان المعاصر. ورغم الاعتراف بحقيقة ما سبق، فإنه ينبغى الإشارة إلى أن هياكل رأس المال العالمى تبقى مستجيبة لحقوق الإنسان فقط بشروط المميزات التنافسية للأسواق أو الصناعة^(٧٢).

ومع قرب انتهاء القرن العشرين، لم تعد الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان قاصرة على دول ذات سيادة. فالتشكيلات الضخمة للرأسمالية العالمية - سواء الممثلة فى شركات متعددة الجنسيات أم مؤسسات مالية عالمية وما يتبعها - أبدت مرونة ملحوظة وتساهلا واضحا تجاه انتهاكات حقوق الإنسان الصارخة التى أضفى عليها شرعية كما حدث لضحايا أوجونيولاند وبوبال وغيرهم. ولاشك أن أجهزة المحاكمات الشعبية (مثل المحكمة الشعبية الدائمة التى خلفت محكمة برتراند راسيل لجرائم الحرب فى فيتنام بستوكهولم) وفرت طرقا إبداعية لفضح الانتهاكات. لكنها نادرا ما توثق أى توجه ولو مبدئى نحو التعبير عن التحول إلى نظام لحقوق الإنسان، أو إلى أشكال ربما تنطق "بحق استدعاء رأس المال التاريخى للمحاكمة أمام محكمة عالمية"^(٧٣)، وبالنسبة لضحايا عمليات العولمة لا يوجد اليوم ما هو أكثر إلحاحا من مثل هذا المشروع .

وتأخذ الحوارية على عاتقها عقلانية تداولية إجرائية تتلاءم مع منزلة واجبة الأداء لدى مرتكبى أبشع انتهاكات ضد الإنسان وحقوقه أو بالنسبة لمن أقدموا على تصفية

(٧٢) إذا شككت فى هذه الفرضية عليك المطالعة ولعدة مرات متتالية لنوع الأدب الممثل فى A Civil Action

(٧٣) . (٣٥٩-٣٦٠) 1995) Bouaventura de Sousa Santos الخوف من "الجدوى" لا ينبغى أن يستبعد هذه الخطوة المهمة من البرنامج، رغم أن أجندة سانتوس Santos تحتاج لتطوير قائم على المشاركة .

بالجملة لهذه الفكرة ذاتها. لكن ذلك ينشر خطر عدم شرعية فكرة حقوق الإنسان ذاتها بين المتعرضين للانتهاكات. فهم ربما يشجبون - ولديهم المبرر - إعادة الإنتاج المذهلة لتلك العملية الموجهة لحقوق الإنسان، والمقصود بها توفير غطاء حماية لهؤلاء الذين كان لديهم وعى بضرورة نشر بسالتهم الإبادية ضد من يناضلون فى مواجهة تشكيلات القوة^(٧٤)، وتسبب التقديس الأعمى لتلك العملية والتدخل الحكومى المتعمد فيها (الذى تمثل على سبيل المثال فى لجنة تقصى الحقائق والمصالحة بجنوب أفريقيا) فى إثارة عدد من المسائل الخطيرة المتعلقة بنمط إنتاج الإيمان بفكرة حقوق الإنسان داخل المجتمعات المتنامية لسوء الحظ وانعدام العدالة^(٧٥)، وبالنسبة للمتعرضين للانتهاك، تبدو تلك الأشكال من الحوارية خادمة أكثر باعتبارها درعاً واقياً لا باعتبارها سيفاً فى مواجهة الاعتداءات الإرهابية بوصفها نمطاً للحكم .

١٢ - التبشير بحقوق الإنسان :

يمثل ظهور المجتمعات المؤمنة بحقوق الإنسان - كما ذكرنا سلفاً - ملمحاً بارزاً للترويج والحماية العالمية لحقوق الإنسان. ويمثل الإعلان الدولى لحقوق الإنسان نصهم المقدس وثقافة حقوق الإنسان رسالتها وشعوب العالم طوائفها. ويؤمن المبشرون بحقوق الإنسان بقوة تعويذة عدم القابلية للتحويل وعدم القابلية للانقسام وأهمية الاعتماد على بعضهم البعض والكونية. وهم يهدفون لنوع من التجديد الأخلاقى، بل والروحى من خلال خلق ثقافات لحقوق الإنسان يتحول بموجبها أى نضال إنسانى إلى

(٧٤) حتى الميثاق الدولى للحقوق المدنية والسياسية يعترف بشرعية تعليق حقوق الإنسان فى أوقات الطوارئ حيث تجسد الطوارئ نفسها بوصفها نظاماً مبرراً لبتز الحقوق الأساسية للإنسان.

(٧٥) طالع الحكم المذبذبة للقاضى إسماعيل محمد Ismail Mahomed فى: 'Azanian Peoples' Organization (Azapo) V. President of the South Africa (1996) 4 SALR 671. وكذلك النقد من وجهة نظر القانون الدولى فى : John Duggard (1999) 277-312.

نضال من أجل حقوق الإنسان، وفي مسعاها نحو ذلك الهدف تلجأ بعض المنظمات غير الحكومية إلى حوارية فظة مع عوالم القوة وفئات المعتدين. فتلك المنظمات تؤمن بأن طموحات وقيم حقوق الإنسان يمكن أن تنفذ إلى هياكل قوة الدول والشركات العالمية، وتشكل حقوق الإنسان بالنسبة للمبشرين بها دينا مدنيا جديدا .

وتعمل مجتمعات الأديان والمبشرون ورفقاء المبشرين العلمانيين بحقوق الإنسان البارزون على دمج مناحى الإيمان بحقوق الإنسان باعتباره جزءاً لا يتجزأ من عقيدتهم وممارستهم. وكان من أبرز الأمور تاريخيا نشاط المجموعات الكنسية التي لم تكتفِ بإعادة أعمال مبادئها العقيدية (مثلا فى حالة لاهوت التحرير) بل انخرطت فعليا فى نضالات حقوق الإنسان بدءا من التمييز بجنوب أفريقيا ووصولاً إلى تيمور الشرقية. كما قادت الاتحادات الكنسية - فى أوقات حصولها على تمويل - أنشطة جماعات حقوق الإنسان فى أنحاء العالم .

ويعمل المبشرون العلمانيون والمتدينون معا للترويج لرؤية أخلاقية قوية. وحقيقة أن تلك الرؤية قابلة للتعرض وبشدة لتلون سياسى (مثلا كان الحال خلال الحرب الباردة وبشكل ما - كما يقال - وباعتباره أحد ملامح سياسة مرحلة ما بعد الحرب الباردة) ليس له أى أثر على مصداقيتها. إن تاريخ التبشير بحقوق الإنسان لم يكتب بعد. لكن عندما يكتب سيجد دور المبشرين، فى تشكيل مبادرات التثقيف بحقوق الإنسان؛ بل وفى خلق الأسس ذاتها، مكانا بارزا .

وللتأكيد فإن التأثير الإجمالى لسياقات التبشير (الذى هو ليس مجرد ظاهرة واحدة بل عدة ظواهر) يجب أن يظل قابلا للنقاش. وربما يتساءل البعض عن مفهوم حقوق الإنسان ذاته بوصفه ديناً مدنياً. وربما يخضع البعض الآخر هذا المفهوم لنفس النقد الذابل الذى طرحه ماركس Marx لدى تناوله لمفهوم الدين، رغم أنه من الصعوبة تصور حقوق الإنسان باعتبارها مخدراً للجماهير فى الوقت الذى مازالت تلك الحقوق ينظر لها بثلث من جانب المظلومين. وربما يقال أيضا إن إضفاء صورة مقدسة على ما هو - فى نهاية الأمر - حسابات سياسية متسمة بالفوضى يمثل تدنيسا لمفهوم المقدس ذاته،

رغم أن تلك الحسابات ضرورية فى الدبلوماسية العالمية المسؤولة عن خلق أسس حقوق الإنسان. وهؤلاء الذين قد يصعدون كل الحوارات والنضالات بشأن "تعويذة" حقوق الإنسان يظلون وبحق عرضة لاتهام خلق جدل كبير ورئيسى، وبالخداع فى إطار عمليات الإبداع والتنوع والتضامن إزاء المقاومة الإنسانية للانتهاكات .

١٣- رومانسية حقوق الإنسان :

يتمثل أحد ملامح حقوق الإنسان المعاصرة فى الوجود المكثف للمنظمات غير الحكومية فى مواقع خلق الأسس بالمؤتمرات والقمم العالمية بدءا من ريو إلى إستانبول، وكذلك فى مؤتمرات المراجعات الحتمية لمجموعات تشكلت أطلقت على نفسها "٥+" و "١٠+". وقد وفرت مؤتمرات وقمم الأمم المتحدة فرصة لا نظير لها لحشد النمو المزدهر لمجتمعات المنظمات غير الحكومية حول مسائل تم الإعداد لها مثل التنوع البيولوجى والتخطيط للنمو السكانى والتنمية والموطن واعتبار حقوق المرأة حقوقا للإنسان. وكل من هذه الأحداث يتسم بسلسلة من اجتماعات اللجان التحضيرية وتتبعها اجتماعات المراجعة لمجموعتى "٥+" و "١٠+" التى تسمح بتقييم تشاركى لالتزامات الدول الأطراف ورؤساء الحكومات. وتتمتع جماعات حقوق الإنسان المعتمدة بصفة المراقب خلال الاجتماعات الدبلوماسية حيث تسعى تلك الجماعات لحشد الحكومات تجاه ما تعتقد بأنه نصوص وصيغ أكثر تقدمية .

وهذه الخلاصة لا تمثل إنصافا للتنوع الثرى للعملية. وهى مهمة رسالة أخرى أو بحث آخر. وأى شخص كانت له ميزة المشاركة أو المتابعة القريبة لتلك الأجواء يعلم بوجود تحالفات وائتلافات وتحزيبات وصدقات وعداوات كبرى، إضافة إلى شبكات القوة والنفوذ التى تمثل ضخامة تفاعل المنظمات غير الحكومية مع بعضها، من جهة، ومع الآخر، الذى تمثله حكومات الدول التى تعمل بها، من جهة أخرى. وأنا أبحث فقط فى جانب رومانسية حقوق الإنسان الذى تولده تلك العمليات .

وبمصطلح رومانسية، أشير إلى عمليات سياسة الأمل وحسن النية المتواجدة بوفرة فى تلك الفعاليات التى تمنح المنظمات غير الحكومية المشاركة إحساسا بإنجاز لا يتناسب مع إنجاز الحياة الواقعية. لكن "البنائية" تعلمنا جميعا التعامل بحذر مع فكرة "الواقع". ولتكن متاكدا من أن الكثير من المنظمات غير الحكومية التى تشارك بمؤتمرات القمة تشعر بأنه قد تم تمكينها بالفعل. وفى ذات الوقت تكون معظم النتائج الملموسة فى صور نصوص واعية ومكتوبة بعناية لإعلانات وبرامج عمل. ويستتبع ذلك المعارك ذاتة الصيت على الفئات. كما تستلزم دائما عملية الصياغة عددا كبيرا من العبارات التى يتم الاعتراض عليها قبل أن يتم الاتفاق على صياغة نهائية. وتسعى المنظمات غير الحكومية المشاركة إلى التأثير - سواء بالمناصرة أم الرفض - على العديد من الصياغات الفنية. وتكرس أفضل المنظمات غير الحكومية وأبرزها طاقاتها الاستثنائية لهذه المهمة. وتقدم نتائج الحشد الناجحة عادة فى صورة إنجازات تاريخية لمجتمعات المنظمات غير الحكومية.

والخلاص من مركزية خلق أسس حقوق الإنسان الدولية هو بالقطع ابتكار إبداعى تم خلال ربع القرن الأخير من عصر حقوق الإنسان. لكن هناك أيضا تكاليف^(٧٦)، ولا أقصد بالتكاليف هنا أن ألفت الانتباه للاستثمار الضخم فى الموارد اللازمة لتلك الفعاليات التى تيسر التفاعل بين المنظمات غير الحكومية والدول، رغم أنها ربما تتجاوز بعدة أضعاف الميزانيات الوطنية للعديد من الدول الأقل تقدما والدول النامية سواء منفردة أم مجتمعة. لكنى أشير إلى التكاليف العالية لمسعى سياسة الأمل .

(٧٦) أعمد فى وصف التكاليف على مراقبتى الشخصية القائمة على انخراطى مع عدد من المنظمات غير الحكومية التى شاركت بقمة كوبنهاجن الاجتماعية بشأن التنمية ومؤتمر بكين العالمى بشأن المرأة وقمة إستانبول بشأن المواطن ومشاركتى الشخصية فى مؤتمر فيينا العالمى بشأن حقوق الإنسان. وأظلمدركا لحقيقة أن ملاحظاتي فى مرحلة سابقة لمرحلة أن تكون علمية (فهى معتمدة على خبرة شخصية لا على تحليل تجريبي). لكن يظل مهما إتاحة مفهوم رومانسية حقوق الإنسان للنقاش والتفنيد .

وباختصار تتضمن تلك التكاليف :

تحولا بطيئاً للمنظمات غير الحكومية المخرطة وكثافة فى صورة الموظفين الدوليين؛

إزاحة أجندة العدالة فى إعادة توزيع الثروة ليحل محلها أجندة الحكم العالمى (٧٧)؛

إضعاف قوة أشكال المقاومة الإبداعية وتحويلها سريعا لمواقف عقلانية تقبل بالحلول الوسط والتعاون (٧٨)؛

العمل على فتح آفاق مستقبلية لنشاط المنظمات غير الحكومية من خلال برامج عمل يكون لها تأثير على تخصيص الموارد (٧٩)؛

فقدانا كبيرا للانعكاسية داخل مجتمعات المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بتلك التكاليف .

إن الرومانسية تضر فى بعض الأحيان بالجماهير التى تضىفى شرعية على مجتمعات المنظمات غير الحكومية .

Upendra Baxi (1996 b) pp. 525-49. (٧٧)

(٧٨) حيث إن قيود الوقت المخصص لإنتاج نصوص التفاوض والإعلانات النهائية والبرامج تضغط بشدة. وهو الأمر الذى يلزمه صدور بيانات القلق التى تبذل الجهود المتضافرة مثلما كان الحال مع إعلان منظمة الأغذية والزراعة للحق فى الغذاء وبرنامج العمل. وتحول الحق فى الغذاء إلى الحق فى الأمن الغذائى، ثم حاليا إلى نظام الأمن الغذائى الذى ولد أشكالا هجينة من النشاط الاجتماعى لدرجة دفعت بنكاً مثل بنك جرامين للتفكير فى عقد اتفاقية مع شركة مونسانتو !

(٧٩) كان بالإمكان تحقيق أفق نجاح أفضل بالنسبة لتطبيقات المشروع على تمويل المنظمات غير الحكومية لو ربطت المنظمات تلك التطبيقات ببعض الفقرات الموجودة بالإعلانات وبرامج العمل .

١٤- بيروقراطية نشاط حقوق الإنسان :

إن تحول حقوق الإنسان نحو البيروقراطية يحدث في الكثير من مواقع ممارسات ومنظمات وشبكات نشاط حقوق الإنسان. ولا يمكن وصف كل المنظمات غير الحكومية في صورة المنظمات الملتزمة بقواعد أو بالهرمية أو الخاضعة للمحاسبة بصورة خاصة أو المهنية غير أن تلك المنظمات وبصورة متزايدة - خاصة الكبرى منها (من حيث الانتشار الجغرافي أو نطاق عملها بمجال حقوق الإنسان أو قاعدة دعمها أو نطاق ارتباطها بشبكات) - تكتسب بعض السمات التي تجعلها مختلفة عن المنظمات البيروقراطية^(٨٠)؛

وتستلزم إعادة الإنتاج الاجتماعي للمنظمات غير الحكومية كذلك تجاوز القيادة الكاريزمية إلى القيادة الأكثر روتينية^(٨١). كما تتطور ثقافات المنظمات غير الحكومية البيروقراطية مع الحاجة لجلب موارد ملائمة لمشروعات حقوق الإنسان. أي أنه في إطار مسيرة العمل أو خلال العمليات يجري تحويل الانتهاكات للإنسان وحقوقه إلى مشاريع. ونشير إلى تعقيد هذا الجانب من بيروقراطية حقوق الإنسان ببعض التفصيل في الفصل السابع .

ولغرضنا الحالي، أقول إن تطوير المعاهد الوطنية لحقوق الإنسان يظل ملائماً لتوضيح سياقات بيروقراطية حقوق الإنسان. فهذه المعاهد عادة ما تضم محققين في الشكاوى ولجانا لحقوق الإنسان وطنية وغيرها من الوكالات التي تأسست برعاية

(٨٠) وهذا لا يمكن الفكاك منه : لأن المنظمات غير الحكومية، حتى تعمل بفاعلية، تحتاج لوضع سياسات ومنهجيات تتعلق بتوظيف الأفراد وتحديد المهام والمسئوليات والتنسيق الكامل لبرامج وآليات العمل المرتبطة بالمحاسبة والولاء والزمالة وبناء القدرات وأدوار القيادة المستدامة. طالع بصفة عامة : A. Fowler (1997) .

(٨١) يوضح M. Shameen Siddiqui (2001) بعض المشكلات عسيرة المعالجة المرتبطة ببناء وإعداد صف ثان من القيادات .

الدولة (على سبيل المثال، لحماية الحقوق الإنسانية للمرأة والفئات المحرومة - منذ ألف عام - والمعاقاة والأطفال والعمالة غير المنظمة). وتقدر دراسة مقارنة أجريت أخيرا وجود عدد يتراوح بين ٢٠٠ إلى ٥٠٠ معهد وطني لحقوق الإنسان يندرج تحتها نمط أكثر شعبية تحت مسمى لجان حقوق الإنسان الوطنية التي تضاعف عددها أربع مرات منذ عام ١٩٩٠^(٨٢). ويصعب تقييم مدى تأثير المعاهد الوطنية لحقوق الإنسان بشكل عام واللجان الوطنية لحقوق الإنسان بشكل خاص. ورأت دراسة مقارنة لمؤشرات وضع الأجندات وتشكيل الحكم والمحاسبة وتحول الأنشطة إلى علاقات اجتماعية في إقليم آسيا - الباسيفيك عدم وجود تأثير محدد مرتبط بتعزيز حقوق الإنسان في الوقت الذي أظهرت فيه الدراسة مشكلات الاستقلال والشفافية والعلاقات مع المنظمات غير الحكومية^(٨٣).

إذن فالحكاية مكررة في كل مكان. ويزيد عدد إنشاء الوكالات التابعة للدولة ويبرر بانه استجابة إبداعية من الدول لطموحات الشعوب في مستقبل يؤمن حقوق الإنسان. وتزدهر في كل مكان وكالات كبرى بتمويلات ضخمة ورؤية حكومية بالغة الوضوح تتباين بشدة قدراتها على العمل الفعال اعتمادا على ثقافتها السياسية الخاصة بها والتي تتضمن الثقافات المعززة بوسائل الإعلام الآخذة في التوجه الزائد نحو الخصخصة والعولة. ويمثل غياب المشاركة العامة الفعالة في تأسيس تلك الوكالات وتعيين الأفراد العاملين بها أمورا تفضلها وتعتمد عليها نظم الحكم. فهل يكون لتلك الوكالات بعد ذلك أداء فاعلا؟ إن منطقيات "الشرك المؤسسي" تبدو بمرور الوقت أكثر وضوحا لدرجة مؤلة حيث تنمو أجنديتها وتتضاعف مهامها مع توفير موارد ملائمة لتنفيذها. وباستثناء الحالات التي تكون خلالها تلك الوكالات أشكالا قضائية فعالة، فإنها تميل لأن تكون سجنا لطموحات إنجاز حقوق الإنسان. وحتى عندما

(٨٢) . Sonia Cardenas (2004)

(٨٣) at 44 (2002) من المرجع السابق نفسه.

تكون فى شكل قضائى، فإن لحظات أحزانها على أعمالها تفوق لحظات احتفالها بتلك الأعمال.

وبصرف الانتباه عن كل ذلك يظل الحال هو أن مثل هذه الوكالات تعمل على تحول حقوق الإنسان والمعاناة الإنسانية نحو البيروقراطية. ونادرا ما يعزز إصلاح الدولة أو الحكم من جانب مجتمعات حقوق الإنسان المنغمسة فى إطار أيديولوجية وأجهزة الدولة، وعادة ما تصدر تلك المجتمعات الإبداعات القانونية ذات الصلة. إن مستقبل حقوق الإنسان - إذا قدر لتلك الحقوق أن يكون لها مستقبل - يكمن فى ابتكار أشكال من الحكم التشاركى .

١٥- واقعية حقوق الإنسان :

بمصطلح "واقعية"، أمل أن ألقت الانتباه إلى منظور يؤكد أن قيم ومعايير وأسس حقوق الإنسان تخرج إلى النور بفضل التطبيقات العملية للمقاومة والنضال من جانب الشعوب. ونشاط حقوق الإنسان بالكاد يوفر جانبا من تلك التطبيقات.

ومن هذا المنظور، فإن السرديات الأولى التى ترجع ميلاد حقوق الإنسان إلى إعلانات حقوق الإنسان يتعين استبدالها بتاريخ النضالات الإنسانية من أجل الآفاق المستقبلية لحقوق الإنسان^(٨٤). وأرى بأن واقعية حقوق الإنسان هى التى بشرت

(٨٤) تتيج Cardenas (2004) صورة أكثر تأميلا وتعقيدا. غير أن الملاحظات التى ذكرتها فى النص ترتبط بالازدواجية التى تم بها استقبال المعاهد الوطنية لحقوق الإنسان. ومبدئيا، وعلى سبيل المثال، هناك تعصب شديد يسم اقتراح إنشاء اللجان. وكنت قد تعرضت لإقصاء من جانب زملائي فى الحركة الهندية النسوية الوطنية بسبب اعتراض على نوع التشريع الذى تتأسس عليه حاليا اللجنة النسائية. وهو ما فعله معى أيضا أصدقاؤى من نشطاء حقوق الإنسان لاعتراض على أسلوب هيكل اللجنة الهندية لحقوق الإنسان. واعتمد معارضتى على مقدمة منطقية مفادها أن تلك الكيانات ربما تمثل فى نهاية الأمر عقبة أخرى فى طريق نشاط حقوق الإنسان ! ولحسن الحظ لم يكن الحال ذاته مع لجنة حقوق الإنسان. وقطعا توجد حالات يكون فيها وجود تلك الوكالات مفيدا ولو بدرجة هامشية. لكن الإجماع النشطوى يرى بأن وجودها وعملها أسهم فى تعقيد عمل الحركات الحقوقية والشعبية .

بحقوق الإنسان المعاصرة، ولإدراك ذلك نحتاج فقط لأن نسأل بعض الأسئلة : هل صار التخلص من الاستعمار أحد الأسس الدولية دون نضالات الشعوب المصحوبة بزعماء مثل غاندى وماندبلا وغيرهما ؟ هل صار التمييز العنصرى فضيحة لولا غاندى وماندبلا وأتباعه ؟ هل كان يمكن تصور عبارة "حقوق المرأة هى حقوق للإنسان" فى غياب البطل المناهى بمنح المرأة حق الاقتراع والحركات العمالية ؟ ليس مجرد ذلك، فالإعلان العالمى لحقوق الإنسان والميثاقان وكل المواثيق المتعلقة بالتمييز على أساس الجنس والعرق تلخص انتصار حركات حقوق الإنسان، تلك الحركات التى نجحت فى نهاية الأمر فى تحويل نموذج حقوق الإنسان الحديث إلى معاصر .

١٦- أطفال الحرية و أطفال منتصف الليل :

هكذا تظل ممارسات حقوق الإنسان المعاصرة متنوعة ومتازمة إلى حد بعيد. فهذه الممارسات تجسد توجهات متباينة المصالح والقيم تقع كلها تحت شعار "حقوق الإنسان". وهى تمكن ازدهار أشكال مختلفة من سياسة حقوق الإنسان والسياسة من أجل حقوق الإنسان اللتين تنقلان قدرا من قوة الحجة وعدم الترابط فى أن واحد إلى مجال حقوق الإنسان بوصفها كلاً واحداً. وهذا التنوع الثرى فى حد ذاته ربما يشكل نوعا من الإنجاز المتعلق بحقوق الإنسان بالقدر الذى يتماثل مع الأساليب المتعددة لحديث الحقوق وما يرتبط به من أشكال العمل الاجتماعى الذى يسعى لخلق (واستيعار عبارة مناسبة لأولريش بيك " Ulrich Beck) شىء مثل الفردانية التعاونية أو المحبة للغير" (٨٥).

(٨٥) للتوكيد، كان هناك رجل يدعى تيلاك Tilak نادى فى بداية القرن العشرين بأن يكون التخلص من الاستعمار والاستقلال والحكم الذاتى حقوقاً أساسية يتمتع بها المرء بمجرد ولادته، وهو الأمر الذى تسبب فى حبسه منعزلاً فى الهند التى كانت تحت الاستعمار البريطانى. كما كان هناك رجل يدعى المهندس غاندى كتب أول مقال عن الأشكال الأولى للتمييز العنصرى. كما واجهت أجيال المرأة الأسطورية السياسة البطريكية فى الغرب التى اكتشفت أن الديمقراطية الليبرالية تتسق مع منح المرأة الحق السياسى والمدنى فى التصويت.

ولكن بمعنى آخر، فإن أشكال حذر وضجر حقوق الإنسان - التي يشعر بها بصفة خاصة المتعرضون للانتهاكات - ربما تشكل نكسات جوهرية للتطورات المستقبلية للترويج لحقوق الإنسان وحمايتها .

وربما يكون شعار الغد هو "اتحدوا يا أشرار الأرض، ليس لديكم شيئا لتخسروه سوى سلاسل نشاط حقوق الإنسان". فعندما يشعر المتعرضون للانتهاكات بأن لغات حقوق الإنسان الحالية - مثلها مثل لغات حقوق الإنسان السابقة (التي ذكرت عدالة التوزيع والتحول الثوري وغيرهما) التي لم تتناول مسائل انعدام الحقوق والانتهاكات، سيكون مستقبل حقوق الإنسان غير آمن بالمرّة. ونموذج أولريش بيك عن الفردانية التواصلية مهما كان مرضيا لـ "أطفال الحرية" (كما يفضل أن يسمى مشروع الشباب في أوروبا بوارثي "الحدثة الثانية")، فإنه ربما يحول العالم بالنسبة لهم. لكن ذلك النموذج ربما سيترك للأبد - وبون مساس - هياكل الظلم العالمي (تعميما لمجاز سلمان رشدي) لـ "أطفال منتصف الليل" في كل مكان بالعالم الرابع. وكلما بنت الممارسات المستقبلية لفردانية حقوق الإنسان جسورا للأمل التواصلية بين الاثنين، كما كان مولود مستقبل حقوق الإنسان في صحة جيدة .

الفصل الرابع

هل هى حقوق إنسان كثيرة للغاية أم قليلة للغاية؟

١- إنتاج السياسة وسياسة الإنتاج :

هل بالفعل لدينا تعبيرات لحقوق الإنسان كثيرة للغاية لدرجة أنها قد تسفر عن أزمة إنتاج زائد لمعايير وأسس حقوق الإنسان ؟ هل الانتشار اللامتناه لأسس ومعايير حقوق الإنسان يستتبعه حمل زائد من السياسات والموارد لا تطبق احتماله أى حكومة أو نظام مهما بلغت درجة التزامهما؟ هل يمثل الإنتاج المفرط أحد جوانب الإنتاج العالمى لعقيدة أن كل وأى مشكلة إنسانية أو اجتماعية كبرى من الأفضل أن يتم تعريفها وحلها بالجوء إلى تعبيرات حقوق الإنسان باعتبارها تعويذة؟ أم أنها ببساطة جانب من المصالح الاستراتيجية التى تسعى إليها الدول والشبكات الحكومية العابرة للقوميات ومشروعات نشاط حقوق الإنسان بصفة عامة ؟ وعلاوة على ذلك، ما الذى يجوز لنا قوله إزاء النشر المعاصر المتنوع لخصائص التعويذة تلك^(١) ؟ أى

(١) هل يجوز منع تجمعات رأس المال والتكنولوجيا دائما من التصرف بناء على المعتقد الرأسمالى بأن حماية حقوقها باعتبارها حقوقاً للإنسان هى أفضل ضمانة متاحة لتحسين الظروف المعيشية لطبقة العمال والكادحين ؟ وعلى سبيل المثال، فإن جماعات المصالح المنوعة - المتمثلة فى خطوط الطيران والفنادق الدولية ووكلاء السفر الدوليين - دائمة الاجتهاد فى حث الأمم المتحدة على المناداة بالحقوق الإنسانى العالمى فى السياحة. وقد نجحت مجموعة منظمات استثمارية شرسة فى إنتاج مسودة اتفاق استثمارى متعدد الأطراف يمثل بمعناه الحرفى شهادة وفاة لحقوق الإنسان التى نعرفها. وللمزيد، طالع الفصلين الثامن والتاسع.

سياسة إنتاج وأى إنتاج سياسة يشكل جزءا رئيسا أو جوهرها أو مادة رئيسية للإنتاج المفرط لحقوق الإنسان^(٢) ؟ .

إن مفهوم الإنتاج المفرط يعتمد قطعاً على افتراضات كثيرة تتعلق بالمجالات والمواقع والفاعلين والموارد والانعكاسية. وتتنوع مجالات إنتاج أسس ومعايير حقوق الإنسان من حيث الفضاء (دولى وعابر للقوميات وإقليمى وقومى ومحلى) والزمان (من حيث تاريخ ثقافات حقوق الإنسان والتطور المؤسسى فقط؛ لأن المقتضيات المختلفة لسياسة السلطة تشكل الأجندة الجديدة لتعبيرات حقوق الإنسان).

وليس واضحاً أى مجالات بالتحديد يشملها اتهام الإنتاج المفرط. وتنوع مواقع إنتاج حقوق الإنسان داخل تلك المجالات. فمواقع الإنتاج المعيارى والمؤسسى تظل متمركزة فى إطار الدولة. وتنتج نضالات الشعوب والحركات الاجتماعية العديد من المواقع المتحولة لصالح إعلانات حقوق الإنسان والالتزام بها. كما أن هناك العديد من الشبكات المشكلة للسلوك والعمليات بين الحكومات والسلوك والعمليات العابرة للحكومات. وتمثل تلك الشبكات - وعددها أخذ فى الزيادة - مواقع جديدة لأعمال وإنجازات حقوق الإنسان. واختار الفاعلون مجالا معقدا رسمنا خطوطه العريضة جزئياً فى الفصل السابق^(٣)، وتوفر جهودهم التداولية لتشكيل إجماع بشأن الأسس والمعايير مجرد لمحة جزئية عن الإنتاج والإنتاج المفرط. وتمثل إشكالية موارد إنتاج أسس ومعايير حقوق الإنسان بعداً حاسماً. فبطريقة أو بأخرى، يربط اتهام الإنتاج المفرط تكاليف الإنتاج مع تكاليف إنجاز حقوق الإنسان على كل المستويات. ويستتبع الانعكاسية جهود النقد وإعادة البناء وتأثيرات إضافية على الإنتاج الجارى لأسس ومعايير حقوق الإنسان .

(٢) Michael Burawoy (1985)

(٣) لتحليل دقيق طالع : John Braithwaite and Peter Drahos (2000)

وعموما، تبقى سياسة إنتاج أسس ومعايير حقوق الإنسان مقيدة موسوعيا. فتلك الأسس والمعايير عليها أن تمر مثل الجمل المقدس من ثقب إبرة سيادات الدول التي تتسم بالتعددية والتداخل والتأزم. وهذا هو السبب الرئيسى وراء بطء النشوء والتشظى الذى تعاني منه معظم تعبيرات حقوق الإنسان على كل المستويات (القومية والعابرة للقوميات والإقليمية والدولية). وتاريخ وأشكال سياسة الإنتاج تشكل وتعيد تشكيل الفرق الأولى بين القانون الغليظ والناعم. كما أنها تحدد مجال المقايضة بين تلك الأشكال التى سنتناولها لاحقا فى هذا الفصل. وعلاوة على ذلك تظل العلاقات بين سياسات الإنتاج الكبرى والمتوسطة والصغرى فى العديد من مواقع صنع أسس حقوق الإنسان ذات أهمية بالغة .

ويشغل تلك المواقع خبراء وكيانات معترف بها من الشبكات السياسية وبين الحكومية ومكلفة بمهمة صياغة أسس ومعايير حقوق الإنسان. وترسخ وجود الخبراء بفعل ديناميكيات القوة والحماية المعقدة والفوضوية إلى حد ما. كما أن المبادئ العامة التى تمثل جوهر تشكيل تلك المواقع تنوعت. ومع نهاية الحرب الباردة، لم يعد يسود التمثيل الأيديولوجى فى تشكيل الخبراء داخل منظومة الأمم المتحدة. وصارت اعتبارات التمثيل الإقليمى المتكافئ والمساواة بين الجنسين هى جوهر تشكيل خبراء حقوق الإنسان داخل منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المواقع الحكومية. وإجمالا، هناك مزيج من القيود الهيكلية والاستقلال الوظيفى الذى يسم هؤلاء الخبراء. وهذه منطقة لم يتم بعد استكشافها بعمق فى سياق النظرية الاجتماعية المقارنة لحقوق الإنسان^(٤).

(٤) هذه منطقة بدأ العمل فيها بجدية فى مجال العلوم السياسية، وأسفرت عن إسهامات واعدة من حيث الاستقلال التباينى لفاعلى السياسة والدولة. طالع: E.A. Nordlinger (1983) وفى سياق مختلف يتناول Roberto M. Unger (1983) استقلال القانون منهجيا ومؤسسيا ومهنيا وموضوعيا .

وتوفر السياسة الجزئية أو الصغرى - لدرجة أن بعضها لا يرى في المشهد العام العالمى - المتبعة فى العديد من المواقع منظورا مختلفا يتعلق بالاستقلال النسبى لإنتاج حقوق الإنسان. وكان هذا هو مستوى الإنتاج الذى لم تحدده تماما السياسة الجزئية. إن العمل فى إطار قيود قاسية إلى حد ما تتعلق بالميزانية والالتزام يجعل الخبراء المستقلين والمكلفين بمهام المقرر الخاص للجان وكذلك المستشارين المتخصصين داخل منظومة الأمم المتحدة (مهما كانت مسمياتهم أو المهام الموكلة إليهم أو رفعة مستوياتهم) فى حاجة لمزيد من التفاوض بشأن استقلالهم الوظيفى داخل الهيئة كلها، أو فى إطار التسلسل الهرمى الإجمالى الذى ربما ستمر من خلاله إعلانات حقوق الإنسان. وتعكس سياسة الإنتاج فى تلك المواقع الإنتاج المشترك والمتفاوت للخبرة بين دول الشمال والجنوب. وهكذا تكون معظم مسئوليات الصياغة فى يد خبراء الشمال الذين فى المقابل ينبغى عليهم إبداء بعض الإذعان لزملائهم الجنوبيين الذين يعوضون عجزهم الفنى بالإصرار على إبراز بعض مواقفهم الأيديولوجية. ولتفادى أى سوء فهم، يتعين على أن أضيف مباشرة أن بعض خبراء الجنوب يكونون على دراية أكبر من زملائهم الشماليين بالإنتاج العالمى لانعدام الحقوق الإنسانية. لكن ذلك بالقطع لا يقلل من حقيقة أن خبراء الشمال يسيطرون على صياغة نصوص حقوق الإنسان وعلى بناء نماذج تفسيراتهم المسنولة.

وعموما، تظل السياسة الجزئية لإنتاج حقوق الإنسان حاسمة من حيث توزيع الأصوات والزعامة والشرعية. وهناك مسائل مازالت فى حاجة للاستكشاف التجريبى مثل مدى إمكانية أن يخدم الطرح السابق شبكات الإنتاج التى تدعم علاقة الزبون الدائم ومدى إمكانية أن ينتج ذات الطرح تعاوننا ذا مصداقية بين الشمال والجنوب .

وعلاوة على ذلك، فإن المواقع الكبرى والمتوسطة والصغرى لإنتاج تعبيرات حقوق الإنسان تسفر عن إنتاج وإغواء (وقد رسم جين بودريلارد Jean Baudrillard فرقا بين

الأمريين فى سياقات مختلفة^(٥). وبينما يجعل الإنتاج ما هو خفى مرئيا، يقوم الإغواء بالعكس. وأى شخص على دراية بأساليب إنتاج منطقية حقوق الإنسان داخل الأمم المتحدة يدرك تماما كيف تجعل النصوص النهائية ما كان بالأصل طموحا نبيلًا ورفيع المستوى شيئا آخر محجوبا وغير منظور .

وهناك أيضا بعد آخر متمثل فى نرجسية المنتجين الذين يعتبرون أنفسهم أول من طرّقوا مجال حقوق الإنسان الدولية وأول صناع الدساتير الحديثة أو أول مؤسسى المنظمات غير الحكومية التى تشكل (أو تظن أنها تشكل) العديد من التعبيرات الجديدة. وهكذا، فإنه بأحد المعانى غالبا ما يستتبع إنتاج حقوق الإنسان سياقات إغواء وفقدان لنظم انعكاسية لما يتم إنتاجه. بمعنى أنه على حساب من ؟ ولمصلحة من ؟ لدرجة أنه يصير وبحق إنتاجا منفرا .

ويخفى مجاز "الإنتاج المفرط" عن الأعين الأولوية الحقوقية الإنسانية الأصلية للمتعرض للانتهاك. وعندما تكون النظرة بالأساس أو إجمالا إلى إنتاج معيارية حقوق الإنسان بوصفها جهداً جماعياً لصائغى وثائق ومفاوضين ضعيفى البصر إلى حد ما يهدفون للوصول إلى إجماع فى اللحظات على الصياغة النهائية، ينظر المرء بصفة خاصة إلى عملية الإعلان بوصفها جانبا من المشروع البطولى لبيروقراطيين ودبلوماسيين دوليين ومنظمات غير حكومية مهنية تحصل على امتيازات. ويكون الجهد الكوزموبوليتانى الذى تم استثماره بذلك قد سمح بوجود أدوات لحقوق الإنسان. ولم يكتب بعد التاريخ المفصل لعمليات الدبلوماسية الحكومية والنشاطية المختصة بصنع حقوق الإنسان المعاصرة. فتلك السرديات - وبلا شك - ستكون شهادة وإثبات على إنجاز المنظمات غير الحكومية من حيث تعلمها السريع بشأن معالجة المفاوضات العالمية ونزاهتها غير التامة فيما يتعلق بإنتاج أسس ومعايير لحقوق

(٥) Jean Baudrillard (1975)

الإنسان ذات مصداقية. ولأن الحل الوسط حتمى لدى إصدار نصوص نهائية تعكس حالة الاختلاف وأجندة ومخاوف النشطاء، تهدف نزاهة النشطاء لإنتاج "إجماع متداخل"^(٦). هو الإجماع الذى يسم - بصورة لا تصدق - أعمال دبلوماسية حقوق الإنسان العالمية .

٢- المعاناة :

تظل الحكايات عن إنتاج السياسة وسياسة الإنتاج - رغم ذلك - غير ملائمة ما لم تضع فى الاعتبار التجارب التاريخية والحياتية للمعاناة الإنسانية التى يسببها الانتهاك الإنسانى الذى لا يعلق فى الذاكرة العامة. ونحتاج فى هذا السياق إلى أن نميز بين الفرض الكارثى للمعاناة والانتهاك اليومى للإنسان وحقوقه. وغالبا ما يمهّد الانتهاك الكارثى الطريق لإجماع ذى مصداقية فيما يتعلق بتسمية نظام الشر الراديكالى (الإبادة الجماعية والتمييز العنصرى والتعذيب والاستغلال الجنسى، على سبيل المثال). كما أن ذلك الانتهاك يكيف تكنولوجيات حقوق الإنسان لتكبح - أينما يكون ذلك متاحا - وتعاقب عند الضرورة تلك الأشكال من الانتهاك الإنسانى البالغ والمستمر والصارخ. وحتى بالنسبة لمثل تلك المواقف، مثلما فى القصة البطولية لرفاييل ليمنكين Raphael Lemkin (الذى ابتكر مصطلح الإبادة وعاش حياته فى فقر مدقع فى سبيل إقناع الحكومات والدول بضرورة حظرها) ظلت مفاهيم سلوك حرمان الدولة والفرد من الحد الأدنى للحماية القانونية هى السائدة والمتفردة باتخاذ القرارات^(٧).

(٦) أستدعى هنا المفهوم الخصب لـ : John Rawls (1993 a) .

(٧) . Samantha Power (2002) pp. 15-60 .

وبين معاناة الهولوكوست والنطق بحقوق الإنسان يقع ظل السيادة. وتظل ترجمة المعاناة الإنسانية أو الاجتماعية إلى ترتيب استجابية ومسئولية حقوق الإنسان ترجمة بطيئة لكنها الجهد الدؤوب للإنتاج عبر أجيال، كما يظهر بجلاء مثال الجهود التي استمرت على مدار قرن كامل على الأقل وأسفرت عن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية؛ التي يتضمن قانونها الأساسي نظاما مثيرا للإعجاب لإمكانية المعاقبة على الانتهاك الكارثي لحقوق الإنسان. فمن منظور أن حقوق المرأة هي حقوق إنسانية، تظل المادة السابعة (٢) (و) ("4" "2" Article 7) تقدما بارزا للغاية^(٨). وعلى الرغم من ذلك، فإن جرائم الاعتداء التي تركت على وجه التحديد دون تعريف محدد (وبالتالي دون توجيه الاتهام لمرتكبيها) يلزمها عقودا من الجهد التعريفي. وعلاوة على ذلك، فإن الحكم الذي يتيح لمجلس الأمن إلغاء محاكمات على جرائم نص عليها قانون المجلس الأساسي ربما يحد إجمالا من عملية الحياة الواقعية لإجماع هش يعكف حاليا على وضعه داخل نصوص^(٩). وحتى إذا كان ذلك غير ملائم على الإطلاق، فإن هذا التعاضل في إنتاج حقوق الإنسان يظل أفضل ما يراهن عليه إذا جاز التعبير. وحتى في سياق الثورة على الانتهاك الرهيب للإنسان وحقوقه، فكل ما في أيدينا هو النطاق الزمني للعالم التاريخي النشوي. وما زالت إشكالية ترجمة الأشكال الكارثية للمعاناة إلى لغات للإنسان وحقوقه تطارد الآفات المستقبلية لحقوق الإنسان التي يجري صنعها .

كما تعرض الأشكال المتمردة من الانتهاك اليومي للإنسان وحقوقه إشكالية الترجمة كذلك. وبخلاف مأساوية إنتاج المعاناة الإنسانية أو الاجتماعية ذات الطابع

(٨) تعزز تلك المادة نطاق الجرائم ضد الإنسانية بتضمينها للاغتصاب والعبودية الجنسية والإجبار على ممارسة الدعارة والحمل القسري والتعقيم القسري وأي نوع آخر من العنف الجسدي المشابه في الخطورة .

(٩) طالع : . 206-55 (2001) at 27-37. Kriangsak Kittichaisaree

الذى اتسمت به المعاناة أبان وقوع الهولوكوست، توجد الخبرة اليومية للمعاناة الناجمة عن الجوع وسوء التغذية والمجاعات، وما يرتبط بها من أشكال للفقر الجماعى المدقع وكذلك نزع حق الانتخاب من أيدي المحرومين أفرادا وجماعات. وتمهد تلك الخبرة فقط لتحرك بطيء لمسئولية واستجابية حقوق الإنسان. وعلى سبيل المثال، ينبغي على المرء فقط أن يقرأ جيدا محاضر قمة الأمم المتحدة بروما التى ناقشت حق الإنسان فى الغذاء، واستعراض مراجعات مجموعة "o+" لإدراك الغموض الذى اعتري تشكيل تلك القمة، والذى يكشف ويقيس المسافة بين النطق بالمعيار أو المبدأ وبين المعاناة الإنسانية. وسأحجم هنا عن أى تحليل مبالغ فيه لإعلان الألفية أو لمسودة التقرير الصادر تاليا عن مشروع الأمم المتحدة بشأن الألفية^(١٠).

وإجمالا، يشير إنتاج معيارية حقوق الإنسان إلى علاقة صعبة بالمعاناة الإنسانية وتمثل الترجمة البطيئة أحد مواقع تلك الصعوبة. أما ثانى تلك المواقع فتمهد لها أشكال الإجماع غير المكتمل أو انقسام الآراء وكذلك الصياغات التوافقية اللازمة للوصول لإجماع بين الدول. إضافة إلى السلوك الفوضوى بين الدولة والحزب المغلف داخل القوة والقدرة على تأطير التحفظات والاستثناءات حتى إذا كانت متعلقة بالأهداف الرئيسية لمعاهدات تم التفاوض قبل إبرامها بحرص شديد^(١١). كما أن موقع التنفيذ يتسم بقدرات تفاوتية سواء للدولة أو المجتمع المدنى أو الفاعلين. وتوصيل حقوق الإنسان إلى الفئات والأفراد المحرومين منها لهو أمر أكثر صعوبة من إنجاز إعلان معيارى^(١٢). ويوفر الموقع الرابع سياقاً يتجاهل التمرد والقمع .

(١٠) طالع : . United Nations (23 September 2004)

(١١) طالع الفصل السادس .

(١٢) يبدو ذلك واضحا بجلاء حتى فى دستور جنوب أفريقيا الراديكالى فيما بعد مرحلة التمييز العنصرى. وقد ساعد ذلك الدستور على إنفاذ الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. وقد بدأت المحكمة الدستورية بالفعل عملية تحويل تلك الحقوق المفروضة بالقوة إلى بيانات للسياسة العامة تدعن للإرادة السيادية للدولة. ومثال على ذلك هو أن الحق فى السكن يتمثل فقط فى حق الوصول إلى سياسة وعملية تخصيص موازنة ملائمة. طالع بيانا أحدث فى : . Arthur Chaskalon (2003)

وحيثما تتعامل الفئات المتعرضة للمعاناة بحدية إزاء حقوق الإنسانية لدرجة تصل إلى التمرد - من خلال سياقات مقاومة يومية صغيرة كانت أم كبيرة أحيانا - نشهد بعض التأكيدات الراديكالية على ضرورة إنتاج وإنجاز حقوق الإنسان. ويكون مصدر تلك التوكيدات من القاعدة. وهو ما يصفه مايكل بوراوى Michael Burawoy بطريقة مثيرة :

إن سياسة الدولة لا تسقط من السحب، بل إنها تخرج من القاعدة، وعندما تهتز الأرض فإن ما يحدث، واختصارا، رغم أن سياسة الإنتاج ربما لا يكون لها تأثير مباشر على السياسة، فإنها مع ذلك تضع قيودا على الدولة وتعجل بتدخلات من جانب الدولة^(١٣).

واستجابة لذلك، غالبا ما يأتي دور حقوق الإنسان عاجلا في صورة لغات للحكم. والسلوك والحركة المسلحة التي تحدث تحولات سياسية كبرى ترتبط بإعادة التوزيع (مثل أعمال الشغب المرتبطة بنقص الغذاء واحتلال المرافق العامة من جانب المشردين الذين لا يجدون مأوى لهم والإهلاك للمنتجات الغذائية المعالجة جينيا، والعصيان المدني الموجه ضد مشروعات الري والمشروعات الحضرية الكبرى وتقرير المصير والتوجه نحو الانفصال لتغيير شكل نظم الحكم) تظل مقدمة على الساحة في هذا السياق على أنها مهددة لحقوق الإنسان. وشأنها شأن لغات الحكم، تنشر كذلك لغات حقوق الإنسان في كثير من الأحيان في خدمة إنتاج المنظومات العقائدية المرتبطة بالقانون والنظام والأمن العام ومكافحة الجريمة والإرهاب. وتؤثر أشكال مقاومة الدولة تلك عكسيا على طرق إنتاج وإنجاز حقوق الإنسان .

(١٣) . (١٣٩) Burawoy (1985) at 139

وفى الكثير من المواقف، تتفوق منطقيات الأمن الإنسانى الجماعى على الحد الأدنى من مراعاة حقوق الإنسان الأساسية. وهؤلاء الذين خضعوا لخبرات يومية من انعدام الحقوق والانتهاك الإنسانى يظلون معرضين لمذونة مسئوليات حقوق الإنسان. ويصير الاحتجاج على محنتهم شرعياً فقط فى إطار المنطقيات الأوسع للأمن الإنسانى الجماعى والتنمية. وتبقى على المحك فى هذا السياق ويوضح مسائل أكبر بكثير مما يمكن أن يستحضره اتهام الإنتاج المفرط.

غير أن العلاقة بين خبرة المعاناة والدافع نحو المقاومة وجهد المعاناة يظل مشروطاً بثلاثة اتجاهات على الأقل. أولاً، سياقات التضامن التى تقود البرامج العامة للمقاومة تتنوع طبقاً لطبيعة ونطاق إنتاج وتوزيع المعاناة الإنسانية أو الاجتماعية. وعلى سبيل المثال لا تقع أعمال الشغب المرتبطة بالغذاء دائماً فى أثناء حدوث المجاعات^(١٤)، بل إنها تقع بوتيرة أقل ولأسباب مفهومة فى أثناء حروب الجوع^(١٥). ثانياً، الأنظمة العقائدية التى تشكل المجتمعات الإيمانية تقلل إمكانات المقاومة. فلغات حقوق الإنسان لا تقوى على هزيمة المعاناة التى يتعرض لها البشر سواء بوصفها منحة إلهية أم بوصفها ابتلاء من الله. وينفس المنطق لا تقدر مجتمعات التأويل المعارضة أو الهرطقية على إعادة بناء التقاليد من خلال اللجوء بقوة إلى تعبيرات حقوق الإنسان العلمانية. وقد نشأت المساواة أمام الله راديكالياً لضمان المساواة أمام البشر^(١٦)، وحققا فقد يساعد ذلك على دعم حقوق المرأة باعتبارها حقوقاً للإنسان. وفى ذات الوقت، تظل طاعة الله والإخلاص له المعتقد الأساسى حتى بالنسبة لنساء المسلمين فى أثناء المقاومة .

(١٤). (Amartya Sen (1981); Mike Davis (2001).

(١٥) طالع : . (Joanna Macrae and Anthony Zwi (1994).

(١٦). (Shaheen Sardar Ali (2002).

ثالثاً، بينما تساهم القوة الظاهرة، وشجاعة الحركات الاجتماعية القديمة منها والحديثة فى زيادة وضوح المعاناة الإنسانية أو الاجتماعية (جعل المعاناة واضحة كان بذاته روح نشاط حقوق الإنسان والنشاط الاجتماعى)، يمكن للمرء أن يلاحظ بحزن أن تلك الحركات تمثل وبصورة انتقائية إشكالية للمعاناة الإنسانية أو الاجتماعية بأفضل تعبير. ولا تخدم اللغات والمنطقيات والمنطقيات الموازية لحقوق الإنسان بالمساواة كل أوضاع المعاناة الإنسانية. فهى تضع أولوية تفاضلية للعلاقة بين المعاناة الإنسانية وحقوق الإنسان، فى أثناء تقدم عملها داخل الشبكات الوطنية والإقليمية والعالمية. وعلى سبيل المثال، يكون بذلك على المطالبين بحقوق الإنسان الأساسية لذوى الإعاقات أن يجدوا حركة قادرة على تحويل تلك المطالبات إلى إعلان معيارى كامل. وعلاوة على ذلك، فإن (نطاق) السلطات القضائى للحركات لا يناسب التطبيقات العملية لقوة السيادة الشعبية فى أعماق معنى لمقاومة أو حشد أو فرض ولاء تام للدولة والمجتمع .

وتؤدى أشكال الطموح والإنجاز التاريخى والبرامجى بالضرورة إلى التخصص فى الاستجابة للمعاناة الإنسانية أو الاجتماعية. ولقول ذلك فإنك تعرض التناقض بين الجهد الواقعى للمعاناة الإنسانية والجهد التجريدى لإنتاج لغات حقوق الإنسان الكونية.

وفى أى حال، تمهد جهود المعاناة (المتمثلة فى أفعال وممارسات وتشكيلات للمقاومة تتحقق من شرعية مصادر المعاناة) لتاريخ الآخر بشأن ابتكاره لحقوق الإنسان والآفاق المستقبلية لتلك الحقوق. وأى كتابة مستقبلاً لتاريخ الإجماع التوافقى فيما يتعلق بالإنتاج الدولى لحقوق الإنسان ستمثل منطقة نزاع. كيف يمكننا بذلك ربط الجهود المعيشة للمعاناة بدبلوماسية حقوق الإنسان، تلك الدبلوماسية التى هى بالضرورة يغلب عليها مهام التفاوض التى تمكن - بصورة أو بأخرى - إحداث تعديلات بالنصوص، ووضع الكثير من كلماتها بين الأقواس، لدرجة تجعل تلك النصوص جاهزة لقرار لغوى من جانب المجتمع البطولى لمنتجى الحقوق ؟ وكيف

يمكننا كذلك أن نميز الفرق في الدرجة أو حتى النوع بين القطاعات غير الرسمية - لكن حيوية - للإنتاج الدولي لحقوق الإنسان والقطاعات الرسمية للاقتصاد السياسي لحقوق الإنسان التي تخلق الأعراف ؟ أى جهود لإعادة الإنتاج الاجتماعى لجهود المعاناة يجرى التعامل معها ؟ كيف تعيد سياقات دبلوماسية نشاط حقوق الإنسان إنتاج - أو حتى تحل محل - ذلك القطاع غير الرسمى الواسع ؟ وربما يقول المحسوبون على "ما بعد الماركسية"، الذين يتسمون بالقسوة وباقون على قيد الحياة بأعجوبة، إن الابتكار المستمر فى أشكال المعاناة الإنسانية والاجتماعية دليل على أداء محير، بمعنى أنه كلما زاد إنتاج أسس ومعايير حقوق الإنسان، كلما قل وضوح المصادر المادية للانتهاكات. كما أن الأنماط المختلفة للإنتاج تستغل بالكاد مشهد المعاناة الإنسانية أو الاجتماعية باعتبارها مواداً خاماً للإنتاج الإستراتيجى أو الإنتاج المفرط الذى يخدم الأهداف الإستراتيجية المتنوعة للحكم والهيمنة .

٣- الإنتاج والأسواق :

عادة ما يرتبط مفهوم الإنتاج بالأسواق. وتتضمن أسواق حقوق الإنسان (التي يشار إليها باختصار فى الفصل السابع) أسواقاً من أجل حقوق الإنسان وأسواقاً لحقوق الإنسان. وفى المشهد السوقى، تبدو إعلانات حقوق الإنسان قطعاً أفضل وأخدمات عامة رمزية تهدف لاستدامة أنماط محددة من إنتاج العقيدة^(١٧). غير أن إنتاج البرنامج الثقافى لحقوق الإنسان المعاصرة عملية معقدة ومتناقضة ومتعددة الطبقات وفهمها ضرورى لإدراك مفهوم الإنتاج المفرط بصورة تامة .

وفى غياب النظرية الاجتماعية المقارنة لحقوق الإنسان، أو بالأحرى فى ظل وجود تلك النظرية فى مرحلة البداية، أتناول هنا فقط مسألة الإنتاج المفرط باعتبارها أحد

(١٧) طالع بصورة عامة : . Inge Kaul, et al. (2003)

المواقع المتنازع عليها. إن الإنتاج المفرط يتضمن ممارسة أعمال غير فعالة نسبيا. وتلك الممارسة قابلة للإصلاح بسياسات إغراق مخطط لها تظهر على سبيل المثال (وعلى نحو قاس بالنسبة للأسواق الأسيرة) فى سياسات الحكم الرشيد الموجهة لحقوق الإنسان التى ينتهجها البنك الدولى. ويحمل الإنتاج المفرط معه عبء الإدارة المقترن على نحو نمطى بإدارة الإفراط. ونموذجيا ينبغى أن يتسم إنتاج البضائع والخدمات بالكفاية من حيث الحكم والكيف. وفى الأسواق العالمية، تمرر تكلفة الإنتاج المفرط للبضائع والخدمات أحيانا إلى دوائر الاستهلاك الأسيرة بالعالم الثالث. ومن الصادم بما فيه الكفاية أنه قد يكون هذا صحيحا كذلك حتى بالنسبة لإنتاج أسس ومعايير حقوق الإنسان المعاصرة. وعلى سبيل المثال، فإنه ليس فقط البيت الأبيض أو الكونجرس الأمريكى، بل أيضا هناك أكاديميون أمريكيون بارزون سمعوا يقولون إن نفور الولايات المتحدة من إجراءات التصديق فيما يتعلق بالأنوات الدولية لحقوق الإنسان مفهوم، بل وإنه مبرر كذلك لوجود تقليد مزدهر للحقوق الدستورية إضافة إلى المراجعة القضائية^(١٨). وفى عبارة واضحة كاملة، هذا يعنى أن الإنتاج المفرط لحقوق الإنسان ممارسة غيرية موجهة لمجتمعات العالم الثالث - التى تعيش فى حالة ظلامية - فى أثناء التقائها بالحكم الذاتى الديمقراطى. وللتأكيد على ذلك، فإن المنطق يماثل ذلك المنطق الذى ساقه ونشره مسئولو المنتجات الدوائية الرديئة لدى تبريرهم تصدير أدوية خطيرة محرم تداولها داخل الوطن !

(١٨) على سبيل المثال، أصر على هذا الرأى دائما عميد مجتمع حقوق الإنسان الأمريكى البروفيسور لويس هنكين . Louis Henkin وفى اجتماع لبرنامج هارفارد لحقوق الإنسان، احتفالا بمرور ١٥ عاما على البرنامج (من ١٦ إلى ١٧ سبتمبر ١٩٩٩)، أكد البروفيسور أن الأسس والمعايير الدولية لحقوق الإنسان ربما لا تكون ضرورية أو حتى غير مرغوب فيها بالنسبة للولايات المتحدة بسبب تقليد المراجعة القضائية الراسخ فيها منذ مئتي سنة .

وفى موقع الإنتاج، أى منظومة الأمم المتحدة، تشير كفاية إنتاج المعايير الدولية لحقوق الإنسان المعاصرة مسائل جديدة وصعبة^(١٩). مثلاً يفعل مفهوم الجودة^(٢٠).

وربما ترمز الكفاية للإنتاج الفعال من حيث التكلفة لأسس ومعايير حقوق الإنسان. وهذا جزئيا أمر متعلق بنفقات الميزانية المتاحة داخل منظومة الأمم المتحدة والنفقات الداخلية الإضافية للدول الأعضاء ذات الصلة بالأولويات الأخرى فى مجال الترويج وحماية السياسات والبرامج الموجهة لحقوق الإنسان. وإذا كانت التكلفة الإجمالية لإنتاج أسس ومعايير حقوق الإنسان كبيرة للغاية لدرجة أن الوفاء بالأولويات الأخرى المرتبطة بالحقوق صار صعبا، بإمكان المرء حينئذ أن يعتبر عملية الإعلان غير

(١٩) تظل الأحكام بشأن كفاية إنتاج حقوق الإنسان معقدة، وتختلف الآراء حولها، ويرمز لها كثيرا، خاصة فى صورة نكات عن النشرات الإعلامية المتكررة - ذات الدرجة الأولى ودرجة رجال الأعمال - التى تصدر بعد مناقشات تدور فى فناءق "خمس نجوم" ويخرج عنها إستراتيجيات تتعلق بالحد من الفقر أو بالحق فى الغذاء. والسؤال بشأن النفقات غير المثمرة فى إنتاج حقوق الإنسان يرتبط بالأساليب التى يمكن من خلالها توصيل الموارد إلى برامج الترويج لحقوق الإنسان وحمايتها.

(٢٠) تشير إشكالية الجودة إلى المناطق التالية :

أولا : فعالية العملية التداولية التى تؤدى لإنتاج مشروعات أو مسودات الوثائق. وتقاس تلك الفعالية هنا باعتبار التمثيل المتكافئ والمشاركة ومستويات الخبرة أو التبصر ؛

ثانيا : اتسام النصوص التى يتم التوصل إليها بعد المفاوضات بالوضوح والقابلية للاتصال (أو القابلية للتفسير)؛

ثالثا : مستويات الإجماع التى يتم التوصل إليها (سواء فى الصياغات الفردية أم النص بصورة إجمالية)، ومستويات الإجماع التى تقاس جزئيا بحجم الملاحظات والنواقص والإعلانات وبيانات التفاهم عندما يأخذ إعلان أحد الحقوق شكل معاهدة دولية أو بواسطة أنساق قوة التصويت عندما تكون فى أحد أشكال الإعلانات أو القرارات، الخصوصية أو الإسهاب فى التعريفات الخاصة بالسلوكيات الانتهاكية ومستويات مراقبة وتنفيذ المحاسبة ؛

رابعا : آليات أو عمليات الترويج والدعم، بما فيها من إستراتيجيات للتثقيف بحقوق الإنسان ؛

خامسا : إجراءات المراجعة وإعادة المراجعة الجماعية التى تتجاوز الإجراءات المتبعة حاليا فى مؤتمرات المراجعة بالأمم المتحدة ("٥+" و "١٠+") والمتعلقة بالإعلانات الدولية لحقوق الإنسان .

كافية إلا إذا وجد المرء أساسا أمنا لافتراض أن مثل تلك العمليات - أولا وقبل أى شئ - تهدف لإنجاز حقوق الإنسان .

وتزداد مفاهيم الكفاية تعقيدا بسبب الإصرار على كونية وترابط وعدم تجزؤ وعدم انحياز حقوق الإنسان. وهذه التعويضات الأربع مرغوب فيها بشكل بارز حسب النماذج السائدة لسيطرة نشاط حقوق الإنسان. فهي تقدم ما هو غير قابل للوزن بدقة فى أسواق صناعة وإنتاج بضائع عامة رمزية تسمى حقوق الإنسان. إن الأحكام المتعلقة بكفاية وجودة إعلان أسس ومعايير حقوق الإنسان هى بحق صعبة للغاية، وفى بعض الأوقات مستحيلة حتى مع بذل مساع حثيثة لتحقيق ذلك.

ويصير ذلك واضحا خاصة فى أثناء النضالات الرامية لإعادة تعريف نطاق حقوق الإنسان من خلال ترجمة الاحتياجات المادية وغير المادية إلى لغات لحقوق الإنسان. والسعى المتواصل لتحويل الاحتياجات إلى حقوق - مهما كان ذلك يمثل إشكالية - هو السمة المميزة لحقوق الإنسان المعاصرة. غير أن مثل تلك المشروعات المتعلقة بحقوق الإنسان تجعل من الصعوبة إصدار أى أحكام جادة بشأن الكفاية والجودة. وأشير هنا لمثال أكبر : عندما يستتبع مجموعة محددة من الحقوق واجبات واجبة التنفيذ (مثل ميثاق الحقوق المدنية والسياسية)، بينما تخضع مجموعة محددة أخرى فقط لنظام التحقيق أو الإدراك التقدمى (مثلما فى حالة ميثاق الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية)، كيف يكون بوسع المرء تطبيق التعويضات الأربع فى تقييم مدى فعالية النظم الحقوقية ؟

ويؤدى السعى المتواصل لتحويل الاحتياجات لحقوق إلى أمواج من الإعلانات الحقوقية. وأحيانا توصف بأنها "أجيال" من الحقوق. وفى أحيان أخرى تعلن وفق مخطط لوني. بمعنى حقوق إنسان زرقاء وحمراء وخضراء^(٢١). وهذه الناس المصابة

(٢١) طالع : . 6-151 (1994) Johan Galtung

فى نظرها (اللىاقة السىاسىة تمنع اسءءءام ءعبىر المصابىن بالعمى السىاسى) رىما لا ءعلم أى لون هو الأصلء للإشارة إلى الإءراك الناشئ للءقوء الجماعىة للمسءءمر الأءنبى والشركاء العالمىة ورأس المال الدولى؁ وإجمالاً لرأس المال العالمى. وهذا يؤضء تماماً أن ءقوء الإنسان الجماعىة الناشئة لرأس المال العالمى ءمءل ءءءىا هائلاً للنموءء الذى ءشنه الإعلان العالمى لءقوء الإنسان .

وقء شرءء فى الفصل السابق الأسالىب الءى يؤلء بها هذا الكم المءهل لإناءء ءقوء الإنسان ءبراء المنوءة للشك والإىمان. فهذه ءبراء ءشكل سبل قراء ءقوء الإنسان سواء من ءىء إناءءها المفرط أم القلىل؁ وأسلط الضوء هنا على أربعة سبل رئىسىة للقراءة .

٤- مراقب ءوءة فى الإناءء الدولى لءقوء الإنسان :

منء الإعلان العالمى لءقوء الإنسان؁ اسءمر ءساؤل عن كىفىة ءنظم إناءء ءقوء الإنسان ءاءل منظومة الأمم المءءة بصورة أفضل. وقء شءءء المرحلة الوسطى من ءرب الباردة منافسة شرسة بىن ءول العالم الأول على القىاءة المعىارىة - الءى لم يسبق لها مءىل - لءول العالمىن ءاثنى وءالء الأعضاء فى الأمم المءءة .

وءضمءت ءهود ءول العالم الأول على سبىل المءال أطرا معىارىة مءئلة مءل إءلانات النظام العالمى الجءىء للمعلوماء والنظام الاقءصاءى الدولى الجءىء. وقء أءارء ءلك المنافسة من وقت لآخر مسألة شرعىة ومراقب ءءاء خلق الأسس. وعنءما ءفشل ءول العالم الأول فى إءءاض أو ءءءل النصوء ءىبلوماسىة كانت ءمءنع عن ءءصوىء أو ءصوء ضء ءلك النصوء ءاءل الجمعىة العامة للأمم المءءة.

وقء أءى كل ءلك إلى بعض ءلافاء والمسءءءاء المءهبىة أو العقاءىة. وعلى سبىل المءال؁ ءبنى البعض مفهوء أن قراءاء وإءلانات الجمعىة العامة المءعلقة بءقوء الإنسان ءنءء قانونا ناعما (ءعبىر لطف عن قول إنها ءالىة من أى ءطبىق أو ءاءىر

سياسى أو واقعى متعلق بحقوق الإنسان). وأصر البعض الآخر على أن ذلك القانون الناعم عندما يتم تأكيده مرارا، وفي صورة ممارسة نصية لاحقا، يتحول بالفعل إلى قانون غليظ. أى أنه يكتسب حالة ملزمة بالاعتقاد^(٢٢). ومفهوم أن التوكيد النصى المتتابع لما لم يكن بالأصل قانونا يحول أفعال التوكيد إلى قانون (مدونة للأعراف الملزمة لسلوك الدولة) يمهد لمورد مهم لتنمية القانون الدولى لحقوق الإنسان. وتظل سرديات نشأة وتطور هذا المفهوم جانبا مهما لأى نظرية اجتماعية مقارنة لحقوق الإنسان. وهذه مهمة لا أقوم بها فى السياق الحالى .

إن القلق المتعلق بالفعالية التنظيمية لإنتاج معيارية حقوق الإنسان داخل منظومة الأمم المتحدة تطارد عصر حقوق الإنسان المعاصرة. ومفهوم أنها تثير أسئلة عن السيطرة الهرمية على إنتاج الحقوق. وهى أسئلة تظل ملائمة تماما للقضاء الزمنى لحقبة ما بعد الحرب الباردة. وينظر لتنامى استغلالية الوكالات داخل المنظومة على أنها خطر ينبغى احتواؤه، كما أوضح النقاش بشأن الحق فى التنمية^(٢٣). وبالمثل فإن الطريقة التى تعجل بها كيانات معاهدات الأمم المتحدة - من خلال الأداة المميزة المسماه بالتعليقات العامة - بعض الالتزامات التى لم يسبق لها مثيل على الدول الأطراف بالمعاهدات بصورة أو بأخرى بدأت فى الظهور باعتبارها موقعا محل نزاع. وعلى سبيل المثال، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة فى صياغتها النصية - باستثناء العزلة المتضمنة فى المادة السادسة المتعلقة بتحريم المتاجرة بالجنس - كانت معنية بالأساس بالتمييز لا العنف ضد المرأة. وحتى عندما تسعى

(٢٢) بهذه الملاحظة المضادة أود أن أشير إلى الغياب العمدى للاقتباسات ! فقد ولدت ستينيات وسبعينيات القرن الماضى أدب الجدل الذى سيملا أرضيات عديدة للمجموعة المكتبية ! وأحيل القارئ المهتم هنا إلى متابعة هذا الخطاب بنفسه ودون أن يقوده النمط التقليدى للاقتباس الذى قد يطول لصفحات !

(٢٣) طالع : (1991) Philip Alston; (1985) Jack Donnelly, لكن طالع كذلك : Upendra Baxi (1998 a) .

المواد (١٤) و (١٦) بالاتفاقية لإلزام الدول الأطراف للقضاء على الممارسات التمييزية على أساس الجنس أو حتى مواجهة تلك الممارسات فى العلاقات والترتيبات العائلية، فهى لا تتناول ذلك فى صورة أنها نظم انتهاك فطرى ومتأصل ومتواصل للمرأة أو فى صورة عنف ضد المرأة. ومن خلال أداة التعليقات العامة، سعت لجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إلى إصلاح هذا النقص بمحو الفرق بين التمييز والعنف وبالنسبة للتقارير المطلوب تقديمها من الدول الأطراف إلى اللجنة (وفقا للمادة ٢٨) فهى تستلزم حاليا المزيد من الالتزامات المعلوماتية بشأن إجراءات السياسة فى كلتا الحالتين، ورغم الترحيب بذلك، فإن المسائل المتعلقة بتحول التزامات الاتفاقية بهذه الصورة مازالت مثار جدل .

كما أن منظومة الأمم المتحدة بشأن مقررى اللجان الخاصين (الأشخاص المتخصصون فى مجالات عملهم أو من فرضت عليهم الخبرة) تؤكد خطاب الفعالية من خلال الحاجة الناشئة المحسوسة لإدارة الجودة الشاملة (وهو مفهوم لعلم إدارة تسلسلى أمل ألا يؤثر أبدا على عملية خلق حقوق الإنسان المتنوعة والفوضوية!).

غير أن المسائل المثارة تحتاج لإشارة موجزة. أولا : بعيدا عن مسائل الضبط والتحكم داخل المنظومة الهرمية للأمم المتحدة والمتعلقة بإنتاج أسس حقوق الإنسان، هناك سؤال عن إدارة النشر. وهو السؤال الحيوى بالنسبة لمصادقية مشروع صنع الحقوق خاصة لدى تحول الاحتياجات الإنسانية إلى حقوق للإنسان. هل من الضرورة ترجمة كل احتياجات الإنسان إلى لغات لحقوق الإنسان ؟ قال ميلان كونديرا :Milan Kundera

صار العالم حقا للإنسان، وسيصبح كل شيء حقا : الرغبة فى
الحب ستصبح حقا فى الحب، والرغبة فى الراحة حقا فى
الراحة، والرغبة فى الصداقة حقا فى الصداقة، والرغبة فى
تجاوز حد السرعة حقا فى تجاوز حد السرعة، والرغبة فى

السعادة حقاً في السعادة، والرغبة في نشر كتاب حقاً في نشر
كتاب، والرغبة في الصراخ بالشارع في منتصف الليل حقاً في
الصراخ بالشارع في منتصف الليل^(٢٤).

وربما كان كونديرا يتجاهل الحاجة لترجمة احتياجات إنسانية محددة إلى حقوق
للإنسان^(٢٥)، لكنه في ذات الوقت جلب إلى السياق فكرة انعدام العقل في مشروع
تحويل كل رغبة أو حاجة إنسانية إلى نظام لحقوق الإنسان تحكمه التعويضات الأربع!
وأعتقد أن اتهام انعدام العقل يكتسب أهمية وفقاً للانتقال النموذجي من الإعلان
العالمي لحقوق الإنسان إلى نمط إنتاج حقوق الإنسان الصديق للسوق والمربط
بالتجارة (أوضح ذلك في الفصل الثامن). كما أن رأس المال العالمي يبدأ مشروعات
تسعى لتحويل احتياجاتها إلى نموذج لحقوق الإنسان. فهل ذلك في حد ذاته أقل
مشروعية أو استحقاقاً ؟

ثانياً، التحول المتواصل للحاجات إلى حقوق يفترض أن نظام الحقوق هو الآلية
الرئيسية لترتيب حياة إنسانية كريمة. وحقاً إن ذلك التحول المعيارى يخلق فضاء
يمكن الحركات الشعبية من كشف التناقضات بين الخطاب السياسى وهياكل
الجور . وبين فينة وأخرى، ربما تسفر القوة والعملية التحكيمية النشطة، إضافة إلى
جعل التناقض حاداً، عن بعض النتائج الواقعية مثلما تشير خبرة قضاء العمل
الاجتماعى الهندي^(٢٦)، لكن كثيراً ما تبدو لغات الحقوق وكأنها تعزز قوة الدولة.

(٢٤) . (1991) Milan Kundera وحتى كونديرا لم يتوقع - لسوء الحظ - منطقيات خليج جوانتانامو وأبو
غريب : طالع التحليل الصائب فى Mark Danner (2004) and the Lawyer's Committee on
Human Rights (2003).

(٢٥) طالع : (1994) John Galtung الذى يتناول التغيرات فى معايير حقوق الإنسان المعاصرة الخاصة
بعدم الاعتراف بالحق فى النوم أو التغطوط فى حالات التعذيب القمعى .

(٢٦) طالع : (2002) Satyaranjan P. Sathe والمادة المذكورة فيها .

وعلى سبيل المثال، الحق فى الصحة ينبغى بنحو ما أن يعظم عمل الدولة فى التعليم الطبى ومهنة الطب، والحق فى السكن ينبغى أن يمكن الدولة من تنظيم أسواق الملكية العقارية لدرجة أنه فى بعض الأحيان قد يمكنها من مصادرة أراضى حضرية واسعة النطاق بأساليب قد تمثل انتهاكا صارخا للحق الإنسانى فى التملك، والحق فى التعليم ومحو الأمية يتعين أن يمكن الدولة من تنظيم السوق الحر فى توفير الخدمات التعليمية .

فى أثناء العملية، فإن جعل حقوق الإنسان بيروقراطية أو ميكنة حقوق الإنسان تحدث بأساليب عديدة لا تلائم اكتساب الحقوق. كما أن ذلك التوجه نحو البيروقراطية، فى المقابل يزيد بين المستفيدين الظاهرين ثقافة اليأس من حقوق الإنسان .

٥- تكلفة تضخم حقوق الإنسان :

إن بعض القراءات تتساءل عن قيمة وفائدة تضخم حقوق الإنسان. وسؤال تكاليف الإنتاج المفرط يثير العديد من الاعتبارات. أولا، هناك مسألة الموارد المخصصة داخل منظومة الأمم المتحدة لإنتاج وترويج وحماية حقوق الإنسان. وبمنظرة أوسع لتلك العبارات، فإن معظم الموارد قد تبدو بصورة أو بأخرى مكرسة لتلك الأهداف، لكن بحساب أى وكالة يظل المخصص لحقوق الإنسان فى حاجة متواصلة للزيادة. وتستلزم البروتوكولات الإضافية لأى معاهدة لحقوق الإنسان (مثلما هو الحال فى البروتوكول الأخير - الذى حظى بترحيب - لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة) مخصصات موازنة فورية. وتكثفت المناشدات من أجل زيادة المخصصات لنشاط الترويج لحقوق الإنسان بداية من عقد مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان. وأيا كان القرار الخاص المتعلق بالأمر، ستظل المسألة الأكبر المتعلقة بمدى ملائمة التكلفة للفائدة التى تعود من الاستثمار فى حقوق الإنسان مثار جدل مستمر بين الدول الأعضاء والوكالات ومجتمعات المنظمات غير الحكومية المعترف بها .

ثانياً، أدت مسألة ربط تكاليف أنشطة حقوق الإنسان التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة بالحاجات الاجتماعية إلى علاقة حرجية بين المنظمات غير الحكومية والمنظومة. فالاتجاه السائد بشأن حقوق الإنسان داخل برنامج الأمم المتحدة للتنمية برر تحصيل موارد من شركات عالمية (منها شركات مارست أسوأ أشكال انتهاك حقوق الإنسان) صورت بطريقة نابضة بالحياة مسألة التنافس باعتبارها دلالة على الأزمات المقبلة الخاصة بتوفير موارد لأجندة حقوق الإنسان^(٢٧). ويضفي حالياً ربط تكاليف تنفيذ أجندة حقوق الإنسان بالحاجات الاجتماعية شرعية على الشراكة مع بعض الشركات متعددة الجنسيات المنتهكة لحقوق الإنسان، خاصة من خلال الميثاق العالمي الذي اقترحه كوفي عنان (كما سنشير في الفصل التاسع).

وتبدو الشراكة على قدم المساواة عبارة لطيفة ومفاجئة. إلا أنها مع ذلك تحمل في طياتها التكاليف الرمزية والواقعية لجعل ثقافات حقوق الإنسان شرعية. وهناك بعض الدروس الحقيقية التي يمكن تعلمها من حالات الجدل المقارن بشأن التمويل الأجنبي للمنظمات غير الحكومية والوكالات الحكومية في دول الجنوب .

هل لهذه المعيارية اللا متناهية أى دور مفيد في عالمنا الواقعي ؟ هل هناك تواصل فعال (استحضر هنا ثلاثية جالتونج Galtung) بين مرسلى المعيار (منظومة الأمم المتحدة) ومستقبليه (الدول ذات السيادة) وأهداف المعيار (المستهدفين بإعلان حق ما) ؟^(٢٨) من هو المستفيد الأكبر بأشكال أو منتديات الإنتاج المفرط لأسس ومعايير حقوق الإنسان ؟ أم أن ذلك مجرد عرض لنمو العجز الديمقراطي

(٢٧) ناقشت مجموعة من المنظمات غير الحكومية أخيراً مبادرة برنامج الأمم المتحدة للتنمية بإنشاء مرفق عالمي للتنمية المستدامة بتكلفة مليارى دولار تمنح بداية من شركات عالمية ذات تاريخ فاضح فى انتهاكات حقوق الإنسان. إذا كنت فى حاجة لقراءة النص الكامل للمراسلات ومحضر اجتماع مجموعة المنظمات غير الحكومية مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية، يمكنك مطالعة : www.corpwatch.org

(٢٨) طالع : . Johan Galtung (1994) 56-70

الموجه لتخفيف زحام الشرعية بين مرسلى المعيار (منظومة الأمم المتحدة) ومستقبله
(الدول الأعضاء)؟

٦- التسييس المفرط :

وتحذر قراءة ثالثة - من منظور نظرية الأخلاق العالية - من خطر افتراض أن لغات حقوق الإنسان هي المتفردة أو الأفضل بين اللغات الأخلاقية التى نتحدث بها. إن لغات حقوق الإنسان هي لغات أخلاقية هجينة تؤكد قيما متناقضة : السيادة وتقدير المصير، الملكية وإعادة التوزيع، الاستقلال والتضامن، المساواة والتسلسل فى النظم الدولية (مثمنا هو الحال مع مجلس الأمن والتفوق النووى)، وعوالة ظروف الإفقار الشديد والكرامة الإنسانية .

وإذا كنا نصور حقوق الإنسان على أنها دلالة على أنها دعاوى متناقضة تستلزم بالضرورة توسطاً من خلال أجهزة الدولة الرسمية بما يتضمنه ذلك من أعمال بطولية مشروطة خاصة بالنشاط القضائى، فإن نظرية الإنتاج المفرط تضع الحركات الاجتماعية فى شبكة السلطة. وكونها مرتبطة ارتباطاً مطلقاً بالدولة، تعمل ممارسات الحقوق - حتى لو كانت أفضل ممارسات (كما تم الإشارة مراراً فى النقد التقدمى لحقوق الإنسان) - نمطياً على جعل طاقات المقاومة الاجتماعية متوجهة نحو إطار المهن ومتسمة بالتشظى والانقسام، ولا تعمل دائماً على شحذ طاقة السياسة الاجتماعية واستجابة الدولة والتعاطف المدنى والحشد السياسى. إن هذه القراءة لا تنكر على نحو تام إبداعية لغات الحقوق، لكنها تقلل من دورها وتؤكد بدلاً الإمكانية التاريخية لعلاقات معيشة من التضحية والدعم والتضامن فى خضم المعاناة .

٧- المشاركة باعتبارها قيمة :

وترى قراءة رابعة أن إنتاج حقوق الإنسان ربما يكون أفضل أمل للصنع وإعادة الصنع التشاركي للأفاق المستقبلية لحقوق الإنسان .

وهذه القراءة توحى بلحظة تاريخية للعالم لا تستطيع فيها مؤسسات الحكم أو عمليات السوق - منفردة أو جماعة - أن تكون معدة لتهيئة أفاق مستقبلية إنسانية عادلة. إن هذه القراءة تنمو على الإمكانيات السياسية للشعوب (لا باعتبارها منظومة بل باعتبارها فوضى) التي قد تنشأ فقط عن تجمع لطاقت فردية مكرسة من جانب المنظمات غير الحكومية (المحلية والقومية والإقليمية والعابرة للقوميات والعالمية). ولا يمكن أن يكون هناك فهم للحركات النسوية التي تحتفى بشعار "حقوق المرأة هي حقوق للإنسان" سوى الذى يرى بالضرورة والجدوى التاريخية لانقلاب التطبيقات العملية العالمية على البطيريركية الكونية سواء كانت راسخة أم مكتسبة. وهذه القراءة تسعى لمواجهة البطيريركية المتواصلة حتى لدى صنع حقوق الإنسان. كما أنها تسعى لاكتشاف سبل لكسر حدود لغات حقوق الإنسان التي تشكل فى أغلب الأحيان حدود العمل بمجال حقوق الإنسان .

ورغم ذلك تمثل المشاركة أمرا معقدا ومثيرا للخلافات. ونحتاج على الأقل للتفريق بين عوالم متعددة : المشاركة بوصفها نضالات طليعية لصياغة أسس ومعايير صلبة - لا مجردة - لحقوق الإنسان، والمشاركة للتنفيذ فى خضم الأسس والمعايير المكتسبة والتي تمت صياغتها فى إطار دبلوماسية حقوق الإنسان، والمشاركة فى صورة أشكال من حركة مساواة للقوة أو المقاومة من أجل إصلاح الأسس والمعايير الموجودة بالفعل. إن هذه اللحظات (المشاركات) المختلفة والمرتبطة فى أن تتحدث بوضوح شديد عن مستقبل حقوق الإنسان بلهجات وتصريفات مختلفة. وعلاوة على ذلك، هناك دائما مسائل تكاليف ومكاسب المشاركة التي تظهر بصورة واضحة فى البيانات الساخرة

المتعلقة بمشاركة العمال القابلة للتطبيق بالمثل على إنتاج حقوق الإنسان : "أنت تشارك ونحن نشارك وهو يحصل على كل المكسب" ! إن اكتشاف الغموض المكون للمشاركة يظل إحدى المهام المهمة لهؤلاء الذين يسعون وراء استكشاف الآفاق المستقبلية لحقوق الإنسان. وحقاً، فهذه الأمور تشكل هاجساً لمفهوم المشاركة ذاته^(٢٩).

٨- التحقيق في نظرية الإنتاج المفرط :

وهناك قراءة خامسة تسأل عن مفهوم الإنتاج المفرط لأسس ومعايير حقوق الإنسان ذاته. إن الإعلان العالمى لحقوق الإنسان لا يستلزم مجرد فترات حمل فيلى طويلة^(٣٠). بل إن النشاط المعيارى المتزايد ينتج فى كثير من الأحيان قانوناً ناعماً لحقوق الإنسان (عبارة عن قرارات وإعلانات ومدونات سلوك أو أشكال أخرى تحذيرية) لا تصل - أو حتى تطمح - فى بعض الأحيان لمكانة الأسس السلوكية الفعالة.

وربما يقال إن إعلانات القانون المغلظ لحقوق الإنسان التى تصير أسساً نافذة هى قليلة العدد للغاية كما أنها محدودة التطبيق. ويظل إنتاج حقوق الإنسان المعاصرة بون المستوى الأمثل (أيا كان ما يمكن قوله مقارنة بالحقبة الحديثة) وغير مؤهل. ومن هذا المنظور، تكون المهمة هى تحقيق إنتاج أمثل لحقوق الإنسان القابلة للتنفيذ دولياً .

(٢٩) لخطاب مصقول، طالع : . : 187-208 pp. (1996) Harry Brighouse

(٣٠) مثلاً هو الحال فى إعلان حقوق السكان الأصليين الذى يبدو وكأنه أقصى ما انتهى إليه تطور حقوق الإنسان المعاصرة. ويوفر ام. شريف بسيونى (1994) M. Cherig Bassiouni منهاجاً مفيداً للمراحل المعيارية التى يصنفها إلى مراحل النطق باللفظ والإعلان والمتطور والإنفاذ والتجريم .

٩- حقوق كثيرة للغاية أم قليلة للغاية ؟

إن هذه الأساليب من القراءة تحمل فى طياتها كل أنواع التأثيرات على طبيعة ومستقبل حقوق الإنسان. والفهم الأكثر شمولية لهذه التأثيرات هو جانب مهم من النظرية الاجتماعية لحقوق الإنسان. وبوضوح، فإن هؤلاء الذين يميلون للاعتقاد بنظرية الإنتاج المفرط سيحشدون دعما كبيرا لوجهة نظر أننا نملك عددا كبيرا للغاية من تعبيرات حقوق الإنسان. وبنفس قوة الحجة، فإن هؤلاء الذين يميلون لإعمال حقوق الإنسان ربما يصرون على أن حقوق الإنسان الواقعية قليلة جدا. والذين يشعرون باستبعادهم من نظام حقوق الإنسان المعاصرة (وبالأخص المناصرين الفعالين للحق الإنسانى فى التوجه الجنسى، أو بصورة أكثر عمومية ثقافة الحكم السائدة التى لا تبغض بشدة المثلية) ربما يصرون - ولديهم تبرير جدير بالاعتبار - على أن مهام التعبير عن حقوق الإنسان مازالت فى بدايتها. وبإضافة محبة للاستطلاع والتعلم، أقول إن وكلاء ومديرى العولة يؤكدون وجود مجال أكبر وحاجة أكبر لحماية الحقوق الإنسانية لرأس المال العالمى فى مسيرته العظيمة نحو التقدم من خلال الرقمنة والتكنولوجيا الحيوية^(٣١). وبالتساوى، فإن المهتمين بحقوق الطبيعة والمخلوقات رقيقة الحس (غير الإنسان) يرون ندرة الأسس والمعايير المناسبة لحقوق الإنسان .

إن الإفراط فى التصورات المتعلقة بالإنتاج المفرط أو القليل لمعيارية حقوق الإنسان ينشأ بسبب الصدام عظيم القوة بين ثقافتين لحقوق الإنسان : ثقافة سياسة حقوق الإنسان وثقافة السياسة من أجل حقوق الإنسان. الثقافة الأخيرة تواجه - مثل الإنتاج المفرط - أنظمة حماية حقوق رأس المال العالمى بينما تحتفى بالحقوق الناشئة حديثا للشعوب. وتسعى الثقافة الأولى لاقتصاد فى إنتاج المعايير والأسس الجديدة لحقوق الإنسان، التى تخدم قيم الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، بينما تبدو حسنة

(٣١) طالع الفصلين الثامن والتاسع لمزيد من الإيضاح بشأن نموذج حقوق الإنسان المرتبط بالتجارة والصدق للأسواق الذى بدأ ينشأ مرتبطا برأس المال العالمى .

التقبل لتعبيرات حقوق الإنسان الصديقة لرأس المال (شاهدة على نشر شرعية منظمة التجارة العالمية ومسودة المقترحات المورثة أخيرا بشأن الاتفاقية متعددة الأطراف بشأن الاستثمار).

ويكون بذلك أى حكم مسبب بشأن نمط إنتاج حقوق الإنسان فى حكم المستحيل. بل ربما يذهب المرء للقول بأن تلك الأحكام غير مرغوب فيها أصلا. ويرأى ستكون لحظة حزينة فى التاريخ المستقبلى لحقوق الإنسان عندما يصير إنتاج الاعتقاد بالإنتاج المفرط لحقوق الإنسان كونيا رغم الأسئلة الثقيلة التى أثرت فى هذا التحليل.

١٠- استطراد فى قياس حقوق الإنسان :

فى الطبعة الأولى من هذا الكتاب، لم أهتم بالكتابة المعقدة - أو بالأحرى الممنوعة - عن قياس حقوق الإنسان من خلال مؤشرات وعلامات تم إنتاجها داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة^(٢٢)؛ لأننى اعتقدت حينئذ أن هذا الخطاب ينتمى إلى نوع الوصول لتحقيق حقوق الإنسان لا إنتاج تلك الحقوق. لكننى الآن أدرك أننى كنت مخطئا؛ لأن أشكال حديث قياس حقوق الإنسان لا يمكن أن تفصل تماما عن حديث إنتاج تلك الحقوق. كما أن حديث القياس بذلك يثير بعض المسائل الإضافية لفهم إنتاج أو إعادة إنتاج حقوق الإنسان. وأتمنى أن يوفر ما تجودته تاليا بإيجاز فهما أكثر تعقيدا لإنتاج أو إعادة إنتاج حقوق الإنسان المعاصرة .

ما الذى يجوز قياسه عند قياس حقوق الإنسان ؟ هذا السؤال المكرر يتعلق بالأساليب التى يتقدم بها إلى الأمام حديث القياس لدى البدء فى تحديد جزء من قائمة أساسية لحقوق الإنسان. فتحديد الأساسى يجعل العديد من تعبيرات حقوق الإنسان

(٢٢) توفر (2001) Maria Green مسحا حديثا وعمليا وكفوا لهذا الخطاب .

سطحيا. وحتى القائمة الأساسية تخضع لتحديدات مختلفة^(٣٣). وبذلك تظل الصعوبات المستعصية على المعالجة، التي يفرضها إنتاج حقوق الإنسان أمرا لا يمكن اجتنابه. وهكذا لا يمكن قياس ما يتم السعى لقياسه !

وبحق يرتبط الكثير من هذا الحديث بالإدراك التقدمي لحقوق الإنسان الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وبعد كل ذلك، ماذا نقيس ؟ هل نقيس الاستحقاقات المعيارية أو اللائحة الناشئة لالتزامات الدولة ؟ أم أننا نقيس حالات التحقيق أو الإدراك ؟ أى أنواع القياسات تظل ملائمة للحقوق المدنية والسياسية الأساسية، من ناحية، والحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، من ناحية أخرى^(٣٤) ؟

أدرك أهمية أدب القياس باعتبارها لحظة فرصة ولحظة خطر. وتحتاج لحظة الفرصة لأخذها بجديّة؛ لأنها تغمر حدود لحظات فرحة القياس "التكنو - نرجيسى" لحقوق الإنسان .

إن مختلف بناءات القياس الموصوفة إلى حد ما بلباقة بأنها مؤشرات أو علامات ربما تساعد فى أداء عمل يوم واحد فقط لدى قياس حقوق الإنسان، لكنها فى ذات الوقت تتحمل الكثير من وحماتها الإحصائية والمنهجية والأيدولوجية. ويرتبط القياس بعمق بسياقات سياسة الإنتاج وكذلك بالإنتاج المفرط لسياسة حقوق الإنسان والسياسة من أجل حقوق الإنسان. ويحدد فيليب أليستون Philip Alston - وينظرة مميزة - المهام التى تم إدخالها بالتالى فى شروط الترويج لاستخدام المصطلحات الملائمة وتأسيس المحاسبة الاجتماعية^(٣٥)، وعلى مستوى أوسع يسعى حديث القياس

(٣٣) تشير Maria Green (2001: 1069) إلى John Gibson's Dictionary of Human Rights (1996, 37-8) الذى يحدد ٦٤ حقا إنسانيا منبثقا من المعاهدات القانونية الدولية وأربعة حقوق من إعلان الأمم المتحدة. ومعربة عن عدم رضاها بذلك كتبت (at 1072-6) العديد من المفاهيم الأخرى المتعلقة بالمحتوى الأساسى لحقوق الإنسان .

(٣٤) Green (2001) 1089 .

(٣٥) Philip Alston (1998) .

بذلك لتيسير تحرر مؤشرات التنمية من المؤشرات الخاصة بحقوق الإنسان. وبعبارة أخرى تجعل المؤشرات الأولى حقوق الإنسان قابلة للتفاوض فى أثناء السعى لتحقيق مشاريع سياسة تطويرية أوسع، بينما تثبت الأخيرة عدم قابلية التفاوض بشأن نتائج حقوق إنسان محددة (حقوق الإنسان باعتبارها ورقة رابحة) فى أى شكل من أشكال السعى المخطط للتنمية. ويوضح، فإن بعض مؤشرات التنمية تخدم كذلك باعتبارها مهاماً لقياس حقوق الإنسان^(٣٦) لكن ليس بالضرورة أن تقوم كل مؤشرات التنمية بذلك^(٣٧).

إن لحظة الخطر، فى المقابل، تشكل بواسطة نمو الاتجاه العلمى لحديث أو خطاب حقوق الإنسان. إن استقلال قياسات حقوق الإنسان - سواء من خلال لغات المؤشرات أم اللغات النوعية للعلامات - تمهد فى النهاية لعرض غزير للروابط المتصلة بين ما هو فنى وما هو أيديولوجى فى ذات تشكيل حديث حقوق الإنسان. وتقع فائدة - بل وقيمة - ذلك الحديث فى نشر هذا الفرق بطرق تمهد لمعايير المحاسبة الفورية. وربما يجد نشاط حقوق الإنسان الأساسية - وباستحسان - فى هذا الخطاب الفنى ترسانة أكبر من أسلحة الضعفاء. وفى الوقت ذاته، فإن حديث القياسات يحتاج لترجمة إلى لهجات حقوق الإنسان العامة والشعبية .

وحتى مع ذلك، فإننى مازلت لا أدرك كيف بإمكان علمية حقوق الإنسان - بعد كل ذلك - أن تيسر الآفاق المستقبلية الجديدة لحقوق الإنسان. أقول ذلك؛ لأن العلمية فى مجالات أخرى (كما نشير فى الفصل الثامن) تروج حالياً لبعض نظم التفريق المثير للاستياء بين العلوم الصحيحة والعلوم البالية. ولا أعلم تماماً هل نمو العلمية فيما يتعلق بحديث القياس سيخلق على الفور نظاماً يعتبر الأساليب الشعبية والنشطوية لقياس أخطاء ومواطن ضعف إنتاج حقوق الإنسان علوماً بالية .

(٣٦) على سبيل المثال، معدل وفيات الرضع وصحة الأم والامية والتعليم الأساسى ومؤشرات الفقر المدقع .

(٣٧) على سبيل المثال، الدخل القومى والمخدرات ومؤشرات الإنتاجية الصناعية والزراعية .

الفصل الخامس

نقد الحقوق

سياسة الهوية والاختلاف

١- بعض الملاحظات المهمة بشأن الانعكاسية :

فى أعمال الحياة الفردية والمجتمعية، يكون علينا أن نتأمل الخيارات والقرارات التى نتخذها أو ربما أخذناها بالفعل، ثم نراجعها فى سياق الظروف التى نواجهها والفرص التى نمتلكها والقدرات التى نطورها. ويشير التأمل أو الانعكاس هنا إلى نوع حكيم من استعادة الأحداث الماضية أو استعراضها وإلى قدرة على التقييم لسلوكنا ومراجعة خياراتنا. كما أن هذا الانعكاس يقودنا لدى ربط أو تقييم سلوكنا الحالى أو ارتباطنا بالعالم الذى نمثل جزءاً ضرورياً منه على الأقل بمعنى أننا نعيش فيه وبكوننا فى حوار تأملى أو انعكاس مع الموقف الذى نكون فيه^(١)، كيف نتأمل ظروفنا وقدراتنا وخياراتنا ؟ وإلى أين نذهب فى حياتنا الواقعية بقوى تأملنا ؟ وإلى أى حد بالفعل لدينا الرغبة فى تطوير هذه القوى ؟ تظل كلها أسئلة كبرى ومفتوحة^(٢)، كما أنه ليس

(١) . D.A. Schon (1983) 242

(٢) على سبيل المثال، نحن باعتبارنا بشراً نتنازل عن قدراتنا الفردية والجماعية على الانعكاس لقوة أكبر أو لكيان خارجى : الله أو لقوة كونية عليا ما أو مجموعة مشكلة من شخصيات لها بريقها أو لمؤسسات مثل الدولة وعمليات الإنتاج والتبادل والاستهلاك الذى تمثله الأسواق والهويات التى تنتجها الثقافة أو الهيمنة أو التاريخ .

من الواضح أن قوانا وقدراتنا التأملية أو الانعكاسية تظل دوماً أدوات من حيث علاقات الوسيلة بالغايات التي نختر السعى لتحقيقها. كما أن الخيار والفعل العقلانيين لا يخدمان بالضرورة المصالح والطموحات الغيرية. وبهذا المعنى يجوز للمرء أن يرى التأمل أو الانعكاس من حيث التفكير الحسابي مضاداً للتفكير الوسطي^(٣).

إن قدرة الانعكاس ذاته تظل مشكلة متعددة الأوجه في النظرية الاجتماعية العليا وتسمى بالانعكاسية. ولهذا المفهوم قصص تاريخية عديدة^(٤).

وبأحد المعاني، تتضمن الانعكاسية، بل وتستلزم ممارسات الشك الراديكالي وعدم الأمان فيما يتعلق بمصادر قدرتنا على معرفة وفهم العالم وقوانا التي تساعدنا على العمل في إطار هذا العالم. ونستكشف ذلك فيما يلي (وكذلك في الفصل التالي) في سياقات سرديات الكونية والنسبية واللا أصولية. وهذا النقد الانعكاسي يجعل أشكال الثقة - التي ربما يؤكد بها بعضنا مثاليات وقيم ولغات ومعايير وربما أسس حقوق الإنسان التي تتناول كونيتها - مفتوحة أمام عدم اليقين الراديكالي .

ويعني آخر، فإن الحديث المتعلق بالانعكاسية موجود في لغات التحديث الانعكاسي الذي يشير لعمليات واسعة النطاق من التحول التاريخي العالمي^(٥). وتتضمن الانعكاسية مفهومي - مرتبطين ببعضهما لكنهما مختلفان - متعلقين ببناء الذات في المجتمع وإنتاج ما هو اجتماعي. وتشير الانعكاسية الهيكلية أو المؤسسية إلى استخدام معلومات عن ظروف النشاط وسيلة للترتيب وإعادة تحديد ماهية ذلك النشاط^(٦). وبعبارة أخرى، تتألف هذه الانعكاسية من حقيقة أن الممارسات الاجتماعية

(٣) بالمعنى التي يوفرها . Martin Heidegger (1996)

(٤) لنظرة مشوقة، طالع : . Martin O'Brien, Sue Penna, and Colin Hay (eds) (1999)

(٥) طالع على سبيل المثال : Ulrich Beck, Anthony Giddens, and Scott Lash (1994)

(٦) . 86 . Anthony Giddens, and Scott Lash in Back et al. (1994)

فى حالة اختبار وإصلاح مستمر فى ضوء المعلومات المدخلة عن نفس تلك الممارسات وهو ما يغير شخصيتها^(٧).

وبهذا المعنى، فإن إنتاج واستهلاك أو نشاط صنع حقوق الإنسان وممارستها هى بوضوح ممارسات اجتماعية. والممارسات الاجتماعية التى لا تعد ولا تحصى لصنع حقوق الإنسان - سواء كانت إنتاجا يوميا أم غير اعتيادى^(٨)، لأسس ومعايير وقيم حقوق الإنسان وعلى كل المستويات (الدولية والعابرة للقوميات والإقليمية والقومية) - تظل وبدون شك عملية انعكاسية. وفيما يتعلق بصنع حقوق الإنسان، تحدث الانعكاسية المؤسسية فى العديد من المواقع. وهناك سجلات مختلفة مذهلة عن هذا الأمر سواء فى منظومة الأمم المتحدة أم فى الحركات الشعبية .

وتتضمن الانعكاسية الذاتية فهما للذات كونها مفهومة انعكاسيا من الشخص من حيث سيرته^(٩)، وهذا يظهر بوضوح قدرة إنسانية فريدة على التحول إلى مادة للذات لتكون فى آن واحد موضوعا (مراقبا) ومادة (خاضعة للمراقبة)^(١٠)، وفى هذه البنية المزدوجة التى غالبا ما يشار إليها فى التأملات الفلسفية بشأن حقوق الإنسان - ومنها ما برز أخيرا من جانب ميشيل فوكو Michel Foucault - نجد أن حقوق الإنسان تقرر ذاتها كما أنها تخضع للتقرير^(١١).

Anthony Giddens in (1990) 38 .(٧)

(٨) فرق العمل هذا يشير إلى أشكال تميل أكثر إلى الروتينية مقارنة بإنتاج حقوق الإنسان الاستثنائي. وربما نختلف فيما يتعلق بمبررات إسناد الإنتاج إلى فئة أو أخرى. غير أن معظمنا سيوافق - على سبيل المثال - على أن الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ينتمى إلى النوع الاستثنائي مقارنة بالكثير من توابعه. ولا أطور هنا مزيدا من الأمثلة.

Anthony Giddens (1991) 53 . (٩)

Peter Callero (2003) . (١٠)

(١١) ما هى ؟ وبأى ترتيب فى قائمة الأولويات يمكن وضعها ؟ تبقى أسئلة صعبة. وتحليل حديث، طالع : Martha Nussbaum (2000) .

إذا تشكل المراقب (أفراداً أو جماعات) بالحصول على حقوق تخدم بصفته مخائباً للمادة الأساسية أو لإرضاء حاجات إنسانية غير مادية، فإن هذا الامتلاك للحقوق (مثل القوى والقدرات والتخويلات) يحول المراقب لحقوق إنسان إلى خاضع للمراقبة فى إطار الهياكل السياسية والقضائية للحكم. وبعبارة أخرى، يكون حامل حقوق الإنسان فى ذات الوقت فى وضعية حامل لمسئوليات حقوق الإنسان التى يحددها النظام القضائى والسياسى المفترض. والممارسات الانعكاسية لمقاومة الهيمنة تظل كذلك ويزداد موجة لحقوق الإنسان. وهذا بدوره يشير إلى أن مصادر الذات ستصير ويزداد مشربة بحقوق الإنسان. كما أن النوات الإنسانية - ويزداد أيضاً - تميل إلى أن ينظر إليها بشكل بارز على أنها نوات لحقوق الإنسان .

إن تشكيل الذات كذات باعتبارها ذاتاً الإنسان يستلزم احتفاء بمنطقيات لغات حقوق الإنسان والمنطقيات المحاذية لها على حساب اللغات الأخلاقية للواجبات والعناية. وهذا يدعو لقياس عادل للقلق^(١٢). غير أن القليلين منا ربما يتساءلون من منطلق أخلاقى عن فئة الجرائم ضد الإنسانية التى تصدر الحقوق الإنسانية للآخرين فى أن يكونوا بشراً متمتعين بحقوق إنسانية أساسية. وكذلك فإن حركات حقوق الإنسان المعاصرة مطمئنة لعقيدة أساسية أو افتراض أساسى بأنه لا يمكن سواء للأفراد أم الجماعات أن تنكر حقوق الإنسان. كما أن مفاهيم تقرير المصير التأسيسية لا تمتد لتحويل بيع الذات فى إطار عبودية جنسية أو فى موقف شبيه بالعبودية .

ثانياً، تعقد الانعكاسية الذاتية بناءات الهوية؛ لأنها تنتشر وتبارى أشكال ولغات أسس ومعايير وقيم حقوق الإنسان المعاصرة. وخيار الانتماء لمجتمع مؤمن يستلزم سلسلة كاملة من ممارسات الهوية أو تحديد الهوية. وهى الممارسات التى تنمو على مناشدات حقوق الإنسان والحريات الأساسية للممارسة والتمتع بالحق الإنسانى فى

(١٢) طالع : Upendra Baxi (2003) ونوع الأدب المذكور به .

حرية الالتزام بما يمليه الضمير وحرية الدين. لكن في ذات الوقت تقيد تلك المجتمعات نطاق الحقوق التي قد يمارسها أعضاء المجتمعات المؤمنة. وبالفعل ربما يبارى المؤمنون والمؤمنات أشخاصا آخرين لديهم الحقوق في الحرية، كما هو موضح في الخطاب المتعلق بالحقوق الإنجابية للمرأة. وهكذا فإن الكثير من التقاليد الدينية ترتبط ببعضها انعكاسيا لتجميد المفاهيم المهيمنة لاشتغال أفراد الجنس الآخر المتعلقة بالارتباط الإنساني من خلال تفاسير متنوعة ومكثفة لنصوص كتاب مقدس .

ثالثا، إن نشوءات التشكيل الذاتي لحقوق الإنسان الفردية والجماعية يتم عندما تكتسب ممارسات الانعكاسية الذاتية لفئات الأشخاص منعدمة الحقوق شكلا اجتماعيا محددا وديناميكية تاريخية. مثل هذه الممارسات تكتل الانتهاك المنهجي للإنسان وحقوقه وتحوله إلى قصص تاريخية من الانتهاك والأذى يتم التعريف بها ومشاركتها جماعيا .

وتحتج هذه القصص التاريخية - كما تشير حركات الطبقة العاملة - على التعبيرات الهيكلية والتصادفية عن انتهاك الإنسان وحقوقه، رغم أن هذا الفرق غير محدد إلى درجة كبيرة. وبذلك تصير الذات الفردية منعدمة الحقوق لأحد العمال بؤساً كونياً لذوات أبناء الطبقة العاملة، وهو ما يستدعى حينئذ نضالات تاريخية من أجل تجمعات تعبيرية عن التحول تنطوي على تطبيقات عملية انعكاسية متشددة ذات صلة بحقوق الإنسان. وفيما يبدو أنه تناقضا حادا، فإن مجتمعات سوء الحظ التي تشكلت نتيجة لسياسات الدول تنشأ من وضعها فيما يسميه أُلريتش بيك Ulrich Beck مجتمع الحظر العالمي. غير أن ضحايا بوبال وتشيرنوبل وأجونيلاد يرون أن مأسيتهم كانت ظلما لا سوء حظ. وتناضل أشكال انعكاسية حقوق الإنسان بجدية من أجل رسم خطوط واضحة بين سوء الحظ والظلم .

رابعا، وبطريقة مماثلة، وفي لحظات تاريخية محددة تبدأ ممارسات الانعكاسية الذاتية الفردية والجماعية في البحث عن، بل والإطاحة بأنماط الهيمنة الاستعمارية والعنصرية الصادرة عن الآخر غير الأوروبي. وتثبت هذه الممارسات على الفور وبطرق

متنوعة حق شعب ما فى تقرير مصيره وفى السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية أو الحق فى الحصانة ضد الأشكال التاريخية للاستعمار والحق فى أن يعامل باعتباره إنساناً له كامل الحقوق الإنسانية بغض النظر عن مكان نشأته أو عرقه أو جنسه أو دينه .

خامساً، ليست كل الممارسات الانعكاسية الموجهة لحقوق الإنسان دليلاً على جدل المقاومة أو الخلاص. وبعبارة أخرى، لا تجعل كل الممارسات الانعكاسية أنماط القوة المهيمنة ذات إشكالية. غير أن بعض تلك الممارسات يقوم بذلك الدور. وفى كثير من الأحيان، ربما نقول فى لحظة وضوح الفكر - التى تحدث عنها ميشيل فوكو Michel Foucault - إن تلك الممارسات ترقى إلى مجرد المقاومة التى تغير اللاعبين لا قواعد اللعبة. وعلى النقيض، نجد أن ممارسات النضالات هى فقط التى تتبنى الهجمات هدفاً رئيسياً لها ضد مؤسسة ما تشكل قوة أو جماعة أو صفوة، لا بصورة مكثفة، لكن بصورة تكتيكية وضد أحد أشكال القوة^(١٣).

وإجمالاً، نحن بحاجة لتقصي أثر القصص التاريخية واستكشاف الأفاق المستقبلية لحقوق الإنسان، على أن يكون ذلك على نقاط تقاطع متعددة من انعكاسية الذات المؤسسية أو الهيكلية. وهذه مهمة هائلة أتناولها هنا بحكم الضرورة وينمط روتينى. ويتسم نموذجاً حقوق الإنسان الحديث والمعاصر اللذان وصفاً فى الفصل الثانى بأعمال انعكاسية. غير أن صنع حقوق الإنسان الحديثة وفر بالأساس قواعد خبرة سياسية لهيمنة الشعوب غير الأوروبية وعدم صنع قاس لعوالم حيواتهم التى كانت معيشة قبل التمثيل أو التحليل الانعكاسى. وأنتجت الانعكاسية المؤسسية ممارسات وجهت نحو تشكيل ذات ليبرالية مشربة بفكرة حقوق الإنسان فى المدينة العاصمة أو بانعدام تلك الحقوق فى المستعمرات .

Foncault (2000) 331 . (١٣)

وفى المقابل، توفر الانعكاسية المصاحبة لإنتاج حقوق الإنسان المعاصرة نطاقا جديدا تماما للتعلم الاجتماعى (والموجه لحقوق الإنسان) المتعلق بالقوة والمقاومة والنضال. وهى إجمالا توفر كذلك بعض المواقف المحددة المأمولة بالنسبة لأساليب لعب السياسة، ربما لأن المرء قد يأمل فى أن تظل ممارسات ومفاوضات الهيمنة مركبة بالضرورة بفعل بعض اللجوء إلى لغات ومنطقيات حقوق الإنسان، سواء كانت مأسورة بشكل كامل أم غير مأسورة بالفروق بين السياسة القائمة على المصالح أو القائمة على القيم، التى تعقد الخطاب المتعلق بالأيديولوجية .

ويكون التخيل أو التصور مهذبا أو منضبطا بفعل الوعى باثنين من الحقائق العمياء المتعلقة بأشكال إنتاج السياسة ذات التوجه نحو حقوق الإنسان المعاصرة. أولا، بينما تولد عمليات التعبير عن حقوق الإنسان لغات لتلك الحقوق والحريات السياسية، فهى كذلك توفر فرصا انعكاسية لممارسات الحكم الرافضة للحقوق. وفجأة تقر القوى والميول السياسية بحقوق الإنسان الشاملة كما تمنح بالزيادة وسيلة ونطاق هدم ذات الحقوق باللجوء إلى مبررات تعتمد على نفس اللغات^(١٤). وحقا، فإن التوسل بلغات حقوق الإنسان والحريات الأساسية فى إطار أعمال سياسة حقوق الإنسان غالبا ما يرتد إلى صاحبه كما تؤكد تقارير صدرت عن لجنة مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة ولجنة اللورد بوتلر البريطانية^(١٥).

(١٤) وهكذا، على سبيل المثال، يكون تعليق الحقوق المدنية والسياسية مبررا بخدمة السعى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وحالات الطوارئ تبرر تعليق حقوق الإنسان لاعتبارات الأمن الجماعى. وعلاوة على ذلك، يخلق الوفاء الأخير المتعلق بانتهاك حقوق الإنسان بسبب الحرب على الإرهاب بعض أشكال انعدام حقوق الإنسان الجديدة والمتعذر إصلاحها .

(١٥) تشير الائتتان - ولو بأساليب مختلفة - إلى أنه لا يمكن محاسبة أى فاعل محدد معتمد على نظام سياسى فيما يتعلق بالأكاذيب المبررة لوجود أسلحة الدمار الشامل التى كانت سببا وحيدا تم سوقه فى غزو تحالف دول الإرادة للعراق.

ثانياً، إن الصياغة اليومية لتعبير نص معقد ومتناقض ومتعدد الطبقات عن أسس ومعايير حقوق الإنسان يمهّد السبيل لعمليات إعادة تعريف متواصلة تتعلق بالمواجهة بين الانعكاسية المؤسسية والذاتية. وتتضمن الانعكاسية الذاتية في عصر حقوق الإنسان تطبيقات عملية ثنائية الاتجاه تنشأ خلالها الذات بوصفها كائناً في شكلين أحدهما مقيد ومهيكل (نحن) والثاني له استجابة مرنة ومطبعة وخالقة (أنا)^(١٦). وتظل حالتنا (أنا) و (نحن) المنتجتان من أسس ومعايير وقيم حقوق الإنسان معرضتين لتهديد من أنماط غير محددة للممارسات الانعكاسية إلى درجة تثير الارتباك .

ولا تظل كل أنساق الإنتاج اليومي لقيم وأسس ومعايير حقوق الإنسان انعكاسية ببلاغة. وعلى خلاف ذلك، سيبقى إنتاج حقوق الإنسان - أو إنتاج السياسة - بوضوح أو حتى بشكل مثير للعجب تعصف به الأزمات. وبالفعل هو يحتاج لإبداع نشطوى كبير لكشف انعكاسية الهيمنة التي تلزم - على سبيل المثال - المفاوضات بشأن المعاهدات الثنائية ومتعددة الأطراف، خاصة تلك المتعلقة بالاستثمار، التي هي بوضوح تتاجر في حقوق الإنسان (طالع الفصلين الثامن والتاسع). وتنتج الانعكاسية المؤسسية في كثير من الأحيان "انعكاسية من أعلى". وهي انعكاسية تسمى حينئذ مهاماً تاريخية تواجه "الانعكاسية من أسفل"^(١٧). والأخيرة غالباً ما تستدعي التفكير المتأنى للعامة وتحتج على تيسير إسقاط بعض ممارسي السلطة الذين يعيدون. ويتنوع إنتاج هياكل انعدام حقوق الإنسان. والسؤال الذي قد يطرح هنا - رغم ذلك - هو : هل انعكاسية حقوق الإنسان من أسفل تحول فقط اللاعبين في اللعبة أم أن أثرها يمتد كذلك إلى قواعد اللعبة ذاتها ومفاهيم اللعب واللعبة ؟ الخلاصة هي أن أيّاً من المفهومين ليس قائماً بذاته تماماً. وبعبارة أخرى، فإن الانعكاسية الذاتية المقاومة غالباً

(١٦). Peter Callero (2003).

(١٧). Laurence Cox (1999) طالع كذلك : Paul Bagguley (1999) 65-82 and Balakrishnan Rajagopal (2003) .

ما قد تخدم غايات الهيمنة (سياسة حقوق الإنسان) كما قد تخدم (من خلال السياسة من أجل حقوق الإنسان) غايات التحول فى الأساليب أو فى نمط الحكم .

وعلاوة على ذلك، تؤثر الانعكاسية لممارسات سياسة إنتاج حقوق الإنسان التى تقسم العرف والحقيقة إلى مجموعتين. وليس بالضرورة أن تؤدى كل قيم حقوق الإنسان، التى بنيت بفعل الإنتاج اليومي لحقوق الإنسان، مباشرة إلى أسس معايير فعالة. كما أنه ليس بالضرورة أن تخدم تلك الأسس والمعايير غالبا وبشكل كامل القيم التى تم تثبيتها. وهذا يتضمن علاوة على ذلك الروتين اليومي المتعلق بتفسير المواطن وتفسير القضاء، وهى الأنماط التى تشير فى كل مكان إلى حياة خاصة بهم. ويغض النظر عن مدى العناية بها، تبقى المعانى الفعالة لأسس ومعايير حقوق الإنسان، وكذا نطاق التعهدات المدان بها، معرضة لجدال لا محدود يفضى لنضالات داخل مجتمعات التأويل التى لا تكون دائما مجتمعات قوة. وحقا، هناك حقيقة اجتماعية عالمية لافتة للنظر وذات صلة بتطور حقوق الإنسان، ألا وهى أن مجتمعات المعاناة الضعيفة نسبيا تدعم ادعاء بأنها كانت وراء أول عمل تاريخى فى مجال حقوق الإنسان .

٢- التبارى على الأشكال :

وعلى أى حال، تبقى تشكيلات عناوين ومضامين ونطاق عمل حقوق الإنسان والالتزامات محل نزاع تنمو عليه قوة السياسة من أجل حقوق الإنسان بحذر وبضجر.

وتتسم السياسة من أجل حقوق الإنسان بالتنوع الاستثنائى (كما أشرنا جزئيا فى الفصل الثالث) خاصة عندما تسعى المجتمعات المستضعفة للمطالبة بشراكة على قدم المساواة مع الفاعلين التابعين للدولة فيما يتعلق بإنتاج أسس ومعايير حقوق الإنسان وبمستقبل ذلك الإنتاج. وهذا يوفر دفعا أساسيا لفحوى ومسئولية التفريق الذى طرحته بين شكلى سياسة حقوق الإنسان والسياسة من أجل تلك الحقوق. كما

توفر السياسة من أجل حقوق الإنسان العديد من أشكال النقد المتشعبة لسياسة حقوق الإنسان على العديد من المستويات أولا، يختلف البعض على نمط حقوق الإنسان ذاته وإضفاء وصف الكونية عليه. وثانيا، يحتدم الجدل فيما يتعلق بعدالة حقوق الإنسان. ثالثا، ربما لا يستطيع المرء أن يفهم بشكل كامل أن أنماط حقوق الإنسان يقابلها انعدام حقوق الإنسان. رابعا، يختلف النقاد على تصنيف حقوق الإنسان والتبرير الضمني للتقسيم والتسلسل الهرمي لتلك الحقوق. خامسا، تقف بعض ممارسات السياسة من أجل حقوق الإنسان على النقيض من تنوعات الأسس الجوهرية لحقوق الإنسان التي تؤكد أن مفهوم الإنسان ذاته يدخل في عملية إعادة تعريف متواصلة. وهذا بذلك يثير موضوعا رئيسيا هو الهوية والاختلاف. وتؤكد بعض أشكال السياسة من أجل حقوق الإنسان مسألة الهوية والبعض الآخر يضيف على الحق الإنساني ميزة أن يكون ويظل مختلفا. سادسا، السياسة من أجل حقوق الإنسان فيما بعد الحداثة تستدعي فكرة تدمير احتكارات السرد خاصة القدرة على تثبيت سرديات التقدم. ويعرض الفصل الحالي باختصار لبعض نواحي هذا الجدل .

رغم أن كونية حقوق الإنسان تمثل موضوعا رئيسيا لنظرية عميقة الجدل (وهو ما سنطرحه ببعض التفاصيل في الفصل المقبل)، فإن أشكال النقد المعاصر تبقى غافلة بدرجة غير كافية عن ذات فكرة الشكل وأنماط إنتاجه. وتوجه المخاوف البراجماتية الانتباه غالبا نحو المضمون الافتراضي لحقوق الإنسان لا شكل تلك الحقوق. لكن المضمون يظل واضحا فقط في إطار بعض الجهود العامة والخاصة والتاريخية للممارسات التكوينية التحولية^(١٨).

(١٨) إن مفهوم الشكل أساسى بالنسبة لماركس . Marx طالع : Fredric (1971); Georg Luckas (1971); Jameson (1981); J.M. Bernstein (1984) and Bob Fine (2002) . واستحضر هنا التحليل الموضع فى Gerog Simmel (1959)، خاصة فى المقال الذى كتبه : R.H. We ingart- ner (1959) .

وتشجع هذه الممارسات التشكيلية جهدا تحوليا يتم فيه تركيب عناصر متنوعة في وحدة واحدة تظهر من خلالها المضامين المشكلة في علاقات حاسمة مع بعضها البعض^(١٩). وبذلك توفر الممارسات التشكيلية نقطة دخول إلى المضمون المشكل لدرجة أنه يكون للمضامين معنى فقط في إطار الشكل. وبذلك تكون طبيعة التغلب على الانفصال المنعزل لأجزاء الشكل أمرا أساسيا ومركزيا بالنسبة لمفهوم هذا الشكل^(٢٠). ويشكل كل شكل أو نمط أسلوبا مختلفا للنظر إلى المضامين، كما أنه يستغل نوعا مختلفا من المبدأ المنظم^(٢١). غير أنه، وكما أظهر ماركس Marx، تكون العلاقة بين الشكل والمضمون محيرة ومعقدة ومتأزمة^(٢٢). وعلاوة على ذلك، ربما تكون بعض الأشكال خادعة لكن في الواقع تظل كل الأشكال متغايرة الخواص أو العناصر لدرجة يتعذر الحد منها^(٢٣).

وحتى هذه الخلاصة العاجلة ينبغي أن تمكنا من تصور أن نفس مفهوم حقوق الإنسان يستتبعه نطاق واسع من الممارسات التشكيلية أو الانعكاسية. وتنتج بعض تلك الممارسات قانونا ملزما (ما يطلق عليه القانون الغليظ لحقوق الإنسان سواء كان قانونا عرفيا أم معتمدا على معاهدة)، بينما ينتج البعض الآخر أسسا طموحة (أو ما يطلق عليه القانون الناعم في شكل إعلانات ومواثيق لحقوق الإنسان). وبالمثل، تنشأ

(١٩) . Weingartner (1959) 33 at 40, 50.

(٢٠) . Weingartner (1959) 41.

(٢١) 3-41 and 78 (1959) Weingartner على التوالي .

(٢٢) كما هو الحال، على سبيل المثال، مع شكل العمالة الحرة الذي يحمل في مضمونه جملة متنوعة من القيود على الحريات .

(٢٣) طالع النص التالي في " : Karl Marx and Fredrich Engels (1970) Part 1, 53 كل الصراعات داخل إطار الدولة : الصراع بين الديمقراطية والارستقراطية والملكية : والنضال من أجل كسب امتيازات وغيرها، هي مجرد أشكال خادعة تتم من خلالها صراعات أخرى حقيقية بين مختلف الطبقات .

الفروق بين الحقوق المدنية والسياسية، من جانب، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من جانب آخر، بسبب اللجوء إلى نوع مختلف من المبدأ المنظم. وهو نفس ما تفعله الممارسة التقليدية التي تصف الأجيال الأولى والثانية والثالثة لحقوق الإنسان. ويظل مجمل تنويعات أشكال حقوق الإنسان حاضرا، خاصة بصورة تصارعية، سواء كانت تلك الأشكال عامة أم مجردة أم ذات خصوصية تاريخية .

وما يعرفه ويسميه التابعون لإيمانويل كانت Immanuel Kant - القدامى والجدد - فكرة تنظيمية للكرامة الإنسانية يمثل الشكل الأعم والمجرد لحقوق الإنسان الكونية الذي يوحد التنوع اللامتناه لطرق الكينونة الإنسانية مع المفهوم المجمل الذي يلزم بالمساواة في احترام ومراعاة كرامة وقدر كل بنى البشر. وعند هذا المستوى، يكون من المنطقي تماما القول بأن حقوق الإنسان غير قابلة للانقسام ومترابطة ولا متناهية وكونية. والحقيقة المقررة أو البديهية تعمل على توليف عناصر عديدة وجمعها في كيان موحد إلى حد ما من أول لحظة لتبنى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان إلى كل ما يدهش من نتائج ذلك المتنوعة. وهنا، كما قد يقول جيروج سيمل Gerog Simmel، يوفر الشكل ذات قاعدة الخبرة^(٢٤)، حتى عندما يصف بعض النقاد لحقوق الإنسان المعاصرة هذا الشكل بأنه مخادع، كما سنرى لاحقا في هذا الفصل الحالى .

والكثير من ذلك يمكن قوله فيما يتعلق بأشكال حقوق الإنسان ذات الخصوصية الإنسانية، التي تكون دائما في حالة جاهزية ورضاء عام لتسميتها والاعتراف بها باعتبارها حقوقاً مدنية واجتماعية واقتصادية وثقافية. وللتأكيد هنا، فإن مشهد المضامين يظل قابلا للإدراك فقط بالإشارة إلى خصوصية الممارسات التشكيلية .

(٢٤) طالع : . 41 (1959) Weingartner

وتمنح تشكيلتا حقوق الإنسان شكلا يمثل الفكرة التنظيمية للمراعاة والاحترام على قدم المساواة لكل بنى البشر. غير أن هذه الممارسات التشكيلية تستلزم الآن نوعا مختلفا من المبدأ المنظم يقسم حقوق الإنسان بطرق تجعل مضامينها غير قابلة للقياس (بنفس الوحدات) فيما بينها. ويسعى المبدأ المنظم - الذى يكشف على وجه الخصوص عن أشكال مجردة للحقوق المدنية والسياسية - لحكم العلاقات بين المواطنين (والأشخاص الذين يشملهم السلطان القضائى للدولة) ومجتمعات وشبكات الحكم المنظم سياسيا (بما فى ذلك الأشكال التابعة لدول أو لعدة دول أو تتجاوز الدول). والمبدأ المنظم الفعال لهذا الشكل هو مفهوم الانتهاك المحظور أو غير الجائز الذى يصاحبه تنفيذ أو إصلاح فوري. وعلى النقيض، فإن الأشكال المجردة - خصوصا - للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية هى أشكال موجهة لتلك المجتمعات والشبكات فقط من حيث التنفيذ التقدّمى لتلك الحقوق، حتى إذا أعيد صياغتها فى صورة التزامات بالاعتراف والاحترام والترويج والحماية .

وبعبارة أخرى، فإن المبدأ المنظم لهذين النموذجين من حقوق الإنسان ينشئ وباتساع الاختلافات بين توكيد بعض الاحتياجات الأساسية (المادية وكذلك غير المادية) باعتبارها فروضا لا سبيل لتجاهلها وينبغى التعامل الفوري معها، وبعض الاحتياجات الأساسية الأخرى التى يستلزم مراعاتها فى مستقبل إنسانى جماعى ملتبس. إن الحرمان من الكرامة الإنسانية الأساسية (المراعاة والاحترام على قدم المساواة) من خلال ممارسات التعذيب التى يرتكبها مسئولو الدولة تظهر فى شكل الحقوق المدنية والسياسية لحظيا انتهاكاً محظوراً للإنسان وحقوقه. وفى المقابل، فإن الحرمان من الحق فى المأكل والملبس والسكن يظهر فى الشكل الثانى، ليس بمصطلح التعذيب، لكن بمعنى الإخفاقات فى إدراك تقدم، ويشير هذا البناء المقسم لحقوق الإنسان غضب النقاد المعاصرين الذين يصرون على الترابط العميق بين الشككين (بخطاب عدم القابلية للتجزؤ أو التحول إضافة إلى كونية تلك الحقوق). إن خطاب حقوق الإنسان، من ناحية، يوفر بذلك شكلا غليظا ذا علاقة بعلم الوجود، ومن ناحية أخرى، يظل غير متجانس إلى حد يتعذر إصلاحه، وكذلك غير مستقر.

ويظل مهما كذلك الاعتراف بأن كل هذه التصنيفات المعلن عنها بشأن حقوق الإنسان المعاصرة (مثل الحقوق المدنية والسياسية أو الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وما يطلق عليه الأجيال الثلاثة لحقوق الإنسان، وما يرتبط بها من أشكال وصيغ) تدين كثيرا للقصص التاريخية لممارساتها التشكيلية ولما يتحد معها من ممارسات الأيديولوجية. وعلى مستوى الذاتية السياسية المشكلة بحقوق الإنسان - لكن مازالت انعكاسية - تكون مهمة النقد هي تحليل المنطوقات التاريخية المعقدة لتلك الهياكل التي تنتج نصوصا متنوعة لحقوق الإنسان^(٢٥). وعلى مستوى الأيديولوجية، يتحول الصراع إلى الطرق التي تولد بموجبها الأنواع المختلفة للمبادئ المنظمة أشكالاً لحقوق الإنسان^(٢٦). ويظل على المحك في خضم ذلك كله بعض الأسئلة الأساسية المتعلقة بتكوين موضوع حقوق الإنسان الذي يفتح الباب لقلق بشأن تشكيل الذات والهوية والاختلاف. وعلى مستوى انعكاسي، يثير ما سبق كله مسائل متعلقة بعدالة الحقوق، التي سنتحول إليها أولا باختصار.

٣- عدل/ عدالة حقوق الإنسان :

بهذا التعبير الروائي والقابل للجدل والاستفزازي بعض الشيء، أمل الإشارة للممارسات الانعكاسية التي تنتج حوارا متعلقا بالسمات المميزة للعدل أو عدالة أسس ومعايير حقوق الإنسان القائمة بالفعل، وذلك بأساليب تتصارع مع قيمها الضمنية. ولا يعتبر كل فرد أن كل أسس ومعايير، بل وقيم، حقوق الإنسان والتأويلات المهيمنة ذات

(٢٥) يوفر Terry Eagleton (1976) 44-5 تحليل للنمط الأدبي للإنتاج داخل إطار النمط العام الذي مازال يمكن تطبيقه بحسب على سياسة قراءة حقوق الإنسان.

(٢٦) مثل المفاهيم التحررية البورجوازية المعارضة للمفاهيم المجتمعية. وكلا النوعين من المفاهيم يقف ضد الأشكال المجتمعية للدولة سابقا وبعض المجتمعات الاشتراكية التي هي في الواقع مازالت قائمة، إضافة إلى تلك المجتمعات التي تخوض غمار تحول ما بعد الاشتراكية .

الصلة، عادة. وأرى بأن المفاهيم المتنافرة للعدل تلعب دورا مهما في نشوء وتطور الشكل التاريخي الانعكاسي - على وجه الخصوص - لحقوق الإنسان. وربما ترتبط تلك المفاهيم بجوهر الحقوق^(٢٧)، أو بعدالة الإجراءات التي تم تبنيها لدى اللفظ أو التعبير عن قيم حقوق الإنسان^(٢٨)، أو حتى بالاستجابات العادلة للملزمة التي ربما تؤدي إلى حالة خرق أو انتهاك^(٢٩).

ويقع السقوط في نقد الممارسات التشكيلية لحقوق الإنسان على مستويات عدة. أولا، يشير بعض النقد المعاصر لحقوق الإنسان إلى ظلم متعلق بقلة احترام الاختلاف. وأخطأ الإعلان العالمي الأصلي لحقوق الإنسان عندما أعاق إدخال مسألة

(٢٧) لتحليل ثابت، طالع : . Alan Norrie (2000) على مستوى أكثر دنيوية، ربما يسأل المرء : هل الحق في حماية سلامة حياة الإنسان يمكن التساهل بشأنها مقابل الاعتراف وإعادة تأكيد حقوق المرأة الإنجابية ؟ وبأي طرق يمكن تسوية عقوبة الإعدام إلى الحق في الحياة المنصوص عليه في الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية وبروتوكول الميثاق ؟ وبأي أساليب يمكننا القول بأن أشكال القتل الرحيم - التي تتم بمساعدة طبيب لمصلحة المريض - تمثل انتهاكا لحق الإنسان في الحياة ؟ أي مفاهيم عدل يمكن أن تبرر رسم خطوط ساطعة بين حرية الخطاب والتعبير والحدود الناشئة من تجريم خطاب الكراهية ؟ وأي مفاهيم عدل للتعددية المعقولة يمكن أن تبرر دعاوى الاعتراف الكامل بالحقوق الإنسانية لتجمعات المثليين والمتحولين جنسيا أو للمظاهر العامة - غالبا متشددة - لحرية الضمير والعبادة واعتناق الأديان ؟

(٢٨) إن أدب حقوق الإنسان لا ينشغل كثيرا بسؤال أساسي : أي متطلبات للديمقراطية التداولية يمكن أن تمتد لنصوص إعلانات حقوق الإنسان والحريات الأساسية الكونية ؟ هل عدل إجراء صنع معايير حقوق الإنسان يسم المشاركة الديمقراطية بميزة فضيلة عليا ؟ وإذا كان الأمر كذلك، كيف يكون باستطاعتنا الحكم على الصنع الدولي لمعايير وأسس حقوق الإنسان بأنه عادل، خاصة وأنه يستبعد مشاركة الناس. كيف يمكن الحكم بعدالة مفهوم أن الدول الأعضاء بالأمم المتحدة أو ما يرتبط بها من كيانات دولية تمثل كل الشعوب ؟ هل سلطة تأجيل المحاكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية لأجل غير مسمى، وهي السلطة المنوط بها مجلس الأمن، عادلة، خاصة مع استمرار تمسك الدول دائمة العضوية بحق النقض (فيتو)؟ وهل استبعاد لجوء الأفراد - بداية - إلى المحاكم الدولية عادل ؟

(٢٩) كيف يجوز لنا تقييم - من حيث العدالة - بادرة التأجيل اللا محدود للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من خلال أداة التنفيذ التقديمي؟

احترام التقاليد الثقافية والحضارية المختلفة على الممارسات التشكيلية لحقوق الإنسان (كما سنشير لاحقاً)^(٢٠). ثانياً، وهى مرتبطة بأولاً، إنه بسبب تنوع أساليب مفاهيم العدل عبر التقاليد الثقافية والحضارية، فالسؤال الدقيق هو : أى مفاهيم عدل ربما تبرز لدى إعلان حقوق الإنسان الكونية ؟ ولسنا فى حاجة لمن يذكرنا فى عالم ما بعد الحادى عشر من سبتمبر/أيلول بأن بعض المجتمعات (الدول) وأشباه المجتمعات السياسية المنظمة تبحث وبأساليب قاسية فى عدالة المفاهيم العلمانية لحقوق الإنسان ؟ ثالثاً، وعلى أى حال، فإن ما يطلق عليه بصورة صحيحة المفاهيم العلمانية لحقوق الإنسان المعاصرة يحتوى على عناصر تولد خصاماً. وإحالة الدين إلى عالم الترتيب الخاص للممارسات الانعكاسية الذاتية تقف على النقيض من مواقف النقد فى مجال حقوق الإنسان الذين يواصلون التعبير عن أشكال هوية جماعية قائمة على الدين^(٢١).

رابعاً، تظل أسس ومعايير حقوق الإنسان الحالية جاهلة بعدالة التمثيل الشرعى^(٢٢). ولا توجد أساليب معروفة يمكن للمرء من خلالها الحكم على عدالة التمسك بالمبادئ الدستورية القائمة نتيجة لعدم وجود معايير معيارية تقودنا للوصول

(٢٠) الاحتفال بيوبيله الذهبى كان ملء السمع والبصر. ولن أقتبس هنا أى إشارة عن أدب اليوبيل .

(٢١) ونجد هنا على كفة الميزان أن المفاهيم المتناقضة للعدل تكشف عن أمور صعبة غير محددة المعالم. ما التبريرات الملموسة التى تحظر بداية وعلى سبيل المثال عمل وكالة إنسانية ذات مصداقية لدى اختيار المرأة المسلمة المتدينة للامتنال لتعاليم الشريعة ؟ وبصورة أعم، هل يجوز منح التبرير لوكلاء أخلاقيين مستقلين اختاروا إنكار حالة حقوق الإنسان والتفاوض بشأن حقوقهم وحياتهم الأساسية بدعوى انتظار مكان أكثر أمناً لهم فى إطار أشكال الحياة فى الآخرة ؟ وبعبارة أخرى، كيف يجوز لهؤلاء الفاعلين التفاوض من أجل الخيار بين حياة علمانية حالية، علماً بأنها لمرة واحدة ولمدة محدودة، وأنظمة الاعتقاد الدينية بوجود حياة دائمة فى الآخرة ؟

(٢٢) ينقل (1972) Hama Fenichel Pitkin وصفا عميقاً عن لودفيج فيتغنشتاين Ludwig Wittgenstein بشأن عدالة التمثيل التى ينبغى أن تمنح الجوهر فى بناء العلاقة بين لغات حقوق الإنسان والعدالة .

لذلك الحكم. كما أن الحق الإنسانى فى حرية اختيار أشكال الحكم (انتخابات حرة ونزيهة) - إن وجد هذا الحق - لا يتناول مسائل عدالة أساليب وصول المسؤولين المنتخبين للسلطة العامة والسيطرة عليها. ولا توجد طريقة تمكننا من حقنا الإنسانى العميق فى الخيار - بناء على معلومات - بين نظام انتخابى فردى وآخر للتمثيل بقائمة نسبية. كذلك ربما يظل النطاق والقوة النسبية لمبدأ انتخابات حرة ونزيهة بعيدة تماما عن معرفة الوسيط عالى التقنية الخاص بإجراءات التصويت التى جاءت على سبيل المثال بحاكم ولاية تكساس جورج بوش إلى البيت الأبيض من خلال المحكمة العليا الأمريكية. كما لا توجد أى أسس أو معايير خاصة متعلقة بحقوق الإنسان تقودنا على نحو لا يخطئ إذا حدث نفس الأمر مع العدالة النسبية التى تختار أو تتفاوض بشأن أشكال الرئاسة الإمبريالية فى مقابل أشكال الحكم برئاسة مجلس وزراء .

خامسا، كيف يكون بوسعنا صياغة مفاهيم عادلة للأمن الإنسانى الجماعى ربما تبرر اختصار أو بالأحرى إلغاء الضمانات الدستورية لحقوق الإنسان ؟ ولا يحظر ميثاق الحقوق المدنية والسياسية (وما يرتبط به من أدوات حقوق الإنسان) على سبيل المثال إعلانات حالات الطوارئ حتى إذا كانت تهدف لتشريع القصر المعيارى لأى من تلك الحالات. غير أن الخبرة الدستورية المقارنة والسلطان القضائى يشيران لمبررات عديدة للانتهاكات التى يتعرض لها الإنسان وحقوقه باسم الأمن الإنسانى الجماعى .

سادسا، كيف يمكن لأى مرء أن يقيس بشكل كامل ويحكم على ملاءمة الممارسات الانعكاسية بالدساتير الوطنية بمقياس احترام مضامين أسس ومعايير حقوق الإنسان التى تم التعبير عنها دوليا ؟ ولأخذ مثال قاس، ما أساليب القول التى نملكها للحكم على دستور جنوب أفريقيا فيما بعد مرحلة الأبارتيد بأنه أكثر عدلا من نظيره الفرنسى والأمريكى اللذين مر عليهما متئا عام ؟ وأى مفاهيم عدل يمكنها تبرير نطاق حقوق الإنسان الذى تم التعبير عنه دستوريا ؟ وهل تعمل النظم الدستورية، على اختلافها، معانى الحقوق المدنية والسياسية بصورة عادلة ؟ وهذا السؤال ينطبق كذلك

على الهياكل الدستورية التى تبني التسلسلات الهرمية لحقوق الإنسان. أتناول بعض هذه الأسئلة فى الفصلين الجارى والتالى .

سابعاً، كيف يمكننا تقييم الممارسات الانعكاسية للحكم فيما يتعلق بشئون حقوق الإنسان بغض النظر عن مستوى التعبير عن تلك الحقوق ؟ أى مفاهيم عدل/عدالة يمثل جوهر سياسة الحكم فى حال بدت حقوق الإنسان حقوقاً فى حالة صراع بغض النظر عن كيفية التعبير عنها^(٢٣) ؟ ثامناً، وهذا هو السؤال الذى أعود إليه فى القسمين التالين، كيف يمكننا الاقترب - من حيث العدل/العدالة - من مشكلة إنتاج انعدام حقوق الإنسان ؟

إن مجرد إثارة مثل هذه الأسئلة وغيرها من الأسئلة ذات الصلة يزيد من تعقيد حديث وحالة وخطاب حقوق الإنسان. وأخطر هنا بصفتى ناشطاً ضاق صدره من الانصراف عن أمر يطالب به لأقول إن الكشف ذاته عن تلك الأسئلة يشكل انحرافاً أكاديمياً عن المسائل الحقيقية. غير أننى أؤمن بأن مشكلة عدالة حقوق الإنسان المعاصرة تشكل أساس بعض الآراء النقدية الحديثة ذات الصلة بحقوق الإنسان، ومن ثم فهى تستحق اهتماماً دقيقاً .

٤- دول القانون الدولى وحقوق الإنسان :

لم تكن عقيدة وممارسة القانون الدولى أبداً بمنأى عن المخاوف المتعلقة بمشكلات الممارسات التشكيلية لحقوق الإنسان والهويات. غير أن تلك المخاوف ظلت فقط متعلقة

(٢٣) أى معايير عدل ينبغى أن تكون جوهر نظرية وتطبيق الحكم فى مواقف حقوق الإنسان التى تبدو فى حالة صراع ؟ متى يمكن تبرير القيد القضائى فى تفسير حقوق الإنسان ؟ وهل النشاطية القضائية البطولية فى تعدد أشكالها المقارنة هى فى غالب الأمر فضيلة ؟ وهل أسس ومعايير حقوق الإنسان القائمة تضع منهجيات ذات صلة بهذه الأسئلة وما يرتبط بها من أسئلة ؟ علاوة على ذلك، كيف يجوز لنا قراءة الأخلاقيات القانونية وتأييد فكرة المحاماة (التأييد العام) من حيث دورها فى صياغة سياسة وممارسة حكم عادل ؟

بالمنشأ فيما يتصل بمهام بناء الهويات الجماعية لمجتمعات سياسية بأكملها. وكانت الذات التي يتعين بناؤها في القانون الدولي الكلاسيكي هي ذات الدول ذات السيادة. وأدت المفاهيم الافتتاحية في معاهدة ويستفاليا - المتعلقة بالقانون والنظام الدوليين - ست مهام (أو خدع).

أولا، تضيف أنانية جماعية على المجتمعات السياسية المستقلة المسماة دول ذات سيادة. ثانيا، وحسب التعريف، تصنف المناطق والجماعات الخاضعة على أنها غير قابلة لهذا الشكل من الأنانية. وليست كل الشعوب، لكن فقط المتحضرة منها، تمثل دور المراقب للقانون الدولي. أما بقية (الشعوب والمناطق والتقاليد) فتمثل الكيانات الخاضعة للمراقبة في القانون الدولي^(٣٤).

ثالثا، ظل توزيع الحقوق السيادية بالأساس (مثلا ذكر روبرت يانج Robert Young) مسألة مقتصرة على البيض. رابعا، رغم أن التمرد كان سببا في ظهور أشكال من التشكيلات الابتدائية الجديدة والحملة الجدد للأفاق المستقبلية لحقوق الإنسان، فإن هذا التمرد كان يواجه بتجريم شديد وعقوبات قاسية. خامسا، صنعت الحضارة ذاتها بشروط الغزاة الذين تغلبوا على قوى الطبيعة (الطبيعة العادية والطبيعة الإنسانية)^(٣٥). ويبدو أن الحضارات السابقة افترقت القوة الثنائية للسيطرة على الطبيعة وبدت فقط في صورة حضارات بالمجاملة؛ لأنها كانت دوما خاضعة للغزاة

(٣٤) ويبتكر القانون الإنساني الدولي معياريا مجتمعات علامائية من غير المقاتلين في النزاعات المسلحة الدولية وحالات الحرب الأهلية التي ربما تبتعد عن وضعهم باعتبارهم عناصر تحت المراقبة، بل وتحمل بقايا حرجة من نقد لاحترام أدميتهم حتى في أوقات الحروب والاعتمادات. وكذلك تكنولوجيا "عقيدة الإعلان" في مقابل العقيدة التأسيسية للاعتراف بالدول والحكومات ثبت أنها متسعة بدرجة كافية للتصريح بأعمال تفسر التحول من متعرضين للمراقبة بصورة صرف إلى مراقبين للقانون الدولي. وكل ذلك يخلق تفاوتاً يسمح بابتكار مواقع جديدة للمراقبين، إضافة إلى أشكال تأسيس الفكر الروائي .

(٣٥) طالع : Julius Stone (1966) 94-121، وأحدث منه : Peter Fitzpatrick (1992, 2001)

والمحتلين. وبذلك تكون الرأسمالية العالمية والحضارة مترادفتين. سادسا، لأن ما يطلق عليها اسم الدولة القومية هي بالأساس دولة متحضرة ارتبطت بنظام عال عابر للقوميات من المسؤولية الأخلاقية التي عرفت بالعبء الذي تحمله الرجل الأبيض، والذي تحدث عنه الكثيرون من حكام وجيوش ومغامرين ومرتزقة ومبشرين وتجار وملوك^(٣٦). وقد تأثر العديد من النقاد المعاصرون لحقوق الإنسان بميراث الذاكرة التي حملت جوانب مشكلة للقانون الدولي الحديث^(٣٧).

وفي ذات الوقت، حقق العنف التأسيسي^(٣٨). لعقيدة وممارسة القانون الدولي الحديث - على الأقل معياريا في عالم ما بعد صلح ويستفاليا (النصف الأول من القرن العشرين) - الاعتراف بأن كل مجتمعات الأوطان المنظمة سياسيا التي تظل عرضة لمراقبة القانون الدولي ستحصل في نهاية المطاف على المساواة في السيادة. وتأكيدا، لا ينشأ هذا الاعتراف نتيجة لمنحة معيارية، بل نتيجة نضالات لا حصر لها من أجل تقرير المصير يقوم بها فئات ممن هم أدنى مرتبة في كل مكان.

(٣٦) طالع السرد الشامل في : . Robert Young (2001)

(٣٧) ومثال على ذلك، الدعوة الافتتاحية لفرانسيسكو دي فيتوريا Francisco de Vitoria المتعلقة بالحقوق الطبيعية للسكان الأصليين في العالم الجديد. فهذه الدعوة تتخذ من تفسير الشك ما بعد الحداثي منطلقا لها. طالع تحليل أنتوني أنفي Anthony Anghie في سياق نقد لـ : Peter Fitzpatrick . (2001) وقطعا، فإن قراءة فيتوريا باعتبارها نذيراً للقصص التاريخية الناتجة عن نضالات تقرير المصير والخلاص من الاستعمار والعنصرية تنطوي على مقارعة تاريخية. غير أن تأويلات ما بعد الحداثة بشأن الغموض التأسيسي لفكره تظل كذلك قاصرة عند محاولة نبذها والكثير يمكن قوله فيما يتعلق بالمعاملة ذاتها التي لاقاها هوجو جروتوس Hugo Grotius خاصة فيما تعلق بواجب تقليل المعاناة التي يمكن تجنبها لدى شن الحروب، حتى إذا كانت تلك الحروب عادلة، وهو ما يصب في جوهر القانون الإنساني الدولي. وقطعا، إنه لأمر مختلف عند كشف (مثلا) حقوق العمل المتسم بالمثابرة في بذل الجهد لتشارلز ألكساندروفيتش Charles Alexandrowicz حقيقة أن هذا الميراث ليس أوروبيا خالصا، وأنه نشأ نتيجة للتفاعل مع التقاليد الطبيعية في آسيا وأفريقيا .

(٣٨) لهذا المفهوم طالع : . Jacques Derrida (2002) 228-98

كما يعلم جيدا طلبه القانون الدولي الجادون عذاب الانتقال من النظرية التكوينية إلى النظرية الإعلانية لاعتراف الدول والحكومات باعتباره دلالة على الارتباط بين الهوية والقوة الموجهة للسلطة العالمية، وتضع النظرية التكوينية لاعتراف الدول (التي يمكن للدول الجديدة التواجد تحت كنفها فقط في حالة اعتراف الدول القائمة بها) الجهود المبذولة لتحقيق الجهود حق تقرير المصير محل اختبار. فهؤلاء الطلبة يعلمون تماما كيف تم بناء ثم تفكيك ثم إعادة بناء تلك الذات في لعبة القوة العالمية المهيمنة^(٣٩). التي رافقها إضفاء للشرعية رغم ما سببته من يؤس هائل للإنسانية. وترى بعض القراءات - باعتبارها حقيقة وحيدة - أن تقرير المصير ما هو إلا دليل على قدرة الدول المهيمنة على تقرير الذات التي يكون لها حينئذ الحق في تقرير مصيرها، أو هو إجمالا الحق في الوصول إلى ذات مقرر مصيرها سلفا في لعبة القوى العالمية المسيطرة. وفي ذات الوقت، تجعلنا مثل هذه القراءات غير قادرين على فهم الجدل بشأن تاريخ نضالات تقرير المصير في حقبتى ما بعد الاستعمار وما بعد الاشتراكية. ورغم وضوح كل ذلك، فإن وثيقة الصلة الجدلية بالمذهب الكلاسيكي لمساواة الدول في السيادة تظل حاسمة بالنسبة لأى فهم جاد للانتقال من أوائل عهد صلح ويستفاليا إلى أواخر ذلك العهد وما بعده فى النظم القانونية الدولية^(٤٠).

(٣٩) طالع : (1993) Hurst Hannum الذى يعقد مقارنة فعالة بين تحفظ الهند المقيد لحق تقرير المصير المنصوص عليه بالمادة الأولى من الميثاق الدولى للحقوق المدنية والسياسية ، الذى قصر هذا الحق على الفئات الخاضعة لحكم أجنبى من جانب، وبين الرفض الألماني لذلك والإصرار على إتاحة هذا الحق لكل البشر. وتنشأ حماسة الدول المتقدمة الساعية لتوسيع نطاق حقوق تقرير المصير من قدرتها الفريدة على تنظيم إحداث فقدان ذاكرة جماعى لبراعتهم الفائقة التى لا ترحم فى قمع (وذلك ليس من فترة طويلة) حتى الأصوات الخفيضة التى دعت للتحرر من عبودية الاستعمار. ومع قول ذلك، ينبغى كذلك التأكيد بأن تحفظ الهند القائم على الكرامة الوطنية يحاكى بإبداع نفس نظام تطويق سياسة الهوية والاختلاف فى ظرف مختلف بشدة فى مرحلة ما بعد الاستعمار : ألا وهو الصورة الاجتماعية للتمثيل الاستعماري أو الإمبريالي للدول القومية فى أوروبا .

(٤٠) طالع التحليل المنير فى : (1998) Benedict Kingsbury

ويحكم الأمر الآن مجاملة منطقية عامة تحدد القانون الدولي الناشئ فيما بعد صلح ويستفاليا. ويتوافق هذا التعبير أكثر مع المزاج والطريقة والرسالة فيما بعد الحداثة. ويولد بعض النقد المثير للقلق بشأن حقوق الإنسان المعاصرة مثل عودة فكرة الكونية التي تمثل تراثاً من عصر التنوير الذى ساعد فى وجود تبريرات مثالية لكلاسيكيات مثل الاستعمار والعنصرية والبطيركية الكونية^(٤١). والأشكال المعاصرة للإنتاج المجرد لحقوق الإنسان تحتفى بالنقد الذى يتعرض لفكرة الكونية بوصفها تحدث نسخاً جديدة من الجوهر المتعلق بالطبيعة الإنسانية، مثل الكشف المستمر عن السرديات الكبرى المتمركزة حول أوروبا (القصص العالمية الكبرى عن فكرة التقدم)^(٤٢). التى لا تكتفى بمجرد إنكار الاختلاف بل وتحترق الصوت السردى ذا المصادقية. وبذلك تدون سياسة الاختلاف فى أشكال جديدة من الإنتاج القضائى لحقوق الإنسان المهتم بالتضمين التشاركى لأصوات المرأة والسكان الأصليين والعمال المهاجرين وحقوق الطفل وحقوق المتحولين جنسياً أو المثليين لدرجة لا يمكن بها التفريق بين حالات القانون الدولى وحالات القانون والسلطان القضائى المتعلق بحقوق الإنسان .

٥- الغموض المشكل لانعدام حقوق الإنسان :

نعود مرة أخرى معكم إلى الغموض المشكل لفكرة أن تكون إنساناً. فحقوق الإنسان الكونية عندما تعتبر منحرفة فقط من سلالة إعلانات حقوق الإنسان الأمريكية

(٤١) بالنسبة للبطيركية، طالع : . Sally Sedgwick (1997) 77-110 طالع كذلك : Joan Mancn-her (1995) in Johanna Meehan (1995) .

(٤٢) Peter Fitzpatrick (1992, 2001); Geoffrey Robertson (1999) 388-405; Jane K. (٤٢) Cowen, Marie-Benedicte Dembour, and Richard S. Wilson (eds) (2001) .

والفرنسية تذكرنا - بعيدا عن منح تلك الحقوق إذا كان في الواقع لها وجود - بأن مفهوم الإنسان يظل غالبا مبنيًا في إطار تحكمه تأثيرات عميقة من إنكار حقوقه الناتجة عن سياسة حقوق الإنسان ذاتها. وهذا بوضوح هو ذات حال الممارسات التكوينية في نموذج حقوق الإنسان الحديث (الفصل الثاني). هل تعرضت الممارسات المنطقية لحقوق الإنسان المعاصرة لتأثير مماثل؟ وهل هذا الاشتغال يحدد ويقنع على قدم المساواة النظم الحديثة للنزاع الاجتماعي العنيف؟

وحقا، يمثل هذا الاشتغال سمة مميزة لحقوق الإنسان المعاصرة المعروفة بتوسعها الأسى في مفهوم الإنسان ذاته، إضافة إلى الوفرة المعيارية في مفهوم الإنسان الكوني المعاد تشكيله. وليس أقل في الحقيقة (مثلا أرانا فيما سبق حنا أرندت Hannah Arendt) من الإقصاء الاجتماعي العنيف والمتطرف لأناس لم يكتب لهم إمكانية الانتماء لأي نظام حكم. وارتبطت مسألة حقوق الإنسان بمجملها - في سرعة وبشدة - بمسألة التحرر الوطني^(٤٣). ومن ثم بمفهوم حقوق الإنسان القائم على الوجود الافتراضي لكائن إنساني تدهور في لحظة التعبير عن هذا المفهوم^(٤٤).

وتقع حقوق الإنسان تحت الحماية فقط في منطقة السيادة المتسمة بالغموض وبصورة متزامنة في إطار الأبعاد الخلاقة والهدامة في ذات الوقت لعائلة الأوطان (عائلة الأمم). والشعوب الواقعة خارج هذه المنطقة تتعرض لأسوأ أشكال انعدام الحقوق .

وبذلك تكون حقوق الإنسان وانعدام تلك الحقوق قد ولدا في ذات الوقت. ورغم تصوير حقوق الإنسان باعتبارها نموذجاً على أنها تنتمي لكل بني البشر، فإن تلك الحقوق في نفس لحظة التعبير عنها لا تكون ذات معنى إلا في إطار مناطق السيادة.

(٤٣) . 291 (1950) Hannah Arendt

(٤٤) المصدر السابق نفسه، (١٩٥٠) ٢٩١-٢٩٢ .

وفى سياق حالات اللاجئين والبدون، تبدأ لغات حقوق الإنسان فى منح كل المعنيين - سواء ضحايا أم رجال ادعاء أم مراقبين - دليل المثالية الميثوس منها أو التظاهر الكاذب بالفضيلة الذى يبدو فى صورة مرتبكة وغير فعالة^(٤٥).

ويمثل اللاجئون أو البدون نهاية حقوق الإنسان. وفقدان نظام حكم بالنسبة لهم يطردهم من الإنسانية ذاتها^(٤٦). الشخص المنتمى لفئة البدون هو ليس مجرد شخص يعانى فقط من فقدان الوطن، بل كذلك من استحالة عثوره على وطن جديد^(٤٧)، وهو الأمر الذى ينشأ بدقة من إدراك مفهوم العالم الواحد. وفقط مع إنسانية منظمة تماما يمكن لفقدان الوطن والحالة السياسية أن يصبح مطابقا للاستبعاد من الإنسانية بكل ما فى التعبير من معنى^(٤٨).

إن فاجعة انعدام حقوق الإنسان التى تصيبهم ...

لا تتمثل فى كونهم محرومين من الحياة والحرية وطريق السعادة أو من المساواة أمام القانون وحرية الرأى ... بل فى عدم انتمائهم لأى مجتمع على الإطلاق. ومازقهم ليس فى أنهم لا يتم التعامل معهم على قدم المساواة أمام القانون، بل فى أنه لا يوجد قانون صالح للتعامل مع حالتهم ... فقط، وفى آخر مرحلة من عملية طويلة تشملهم، يكون لهم الحق فى العيش مهديين، وربما تصبح حياتهم فى خطر إذا ظل التعامل معهم باعتبارهم زائدين عن حاجة المجتمع أو غير ضروريين فيه أو توقفت المطالبة بمراجعة

(٤٥) المصدر نفسه.. (١٩٥٠) ٢٦٩

(٤٦) المصدر نفسه.. (١٩٥٠) ٢٩٧

(٤٧) المصدر نفسه.. (١٩٥٠) ٢٩٢

(٤٨) المصدر نفسه.. (١٩٥٠) ٢٩٧

أوضاعهم. والنازيون أنفسهم بدءوا فى إهلاك اليهود بحرمانهم من أوضاعهم القانونية (وضع المواطن من الدرجة الثانية) ثم اجتثوا وجودهم من عالم الحياة بسياحتهم بوصفهم قطعاناً فى جماعات إلى معسكرات اعتقال. وقبل إعمال غرف الغاز اختبروا الأرض بعناية وارتضوا بأنه لن تسأل أى دولة عن هؤلاء البشر. والنقطة المراد الوصول إليها هنا تتمثل فى أن الحالة الكاملة لانعدام حقوق الإنسان خلقت قبل تحدى الحق فى الحياة^(٤٩).

إن حالة البدون أو عدم الانتماء لدولة هى بذلك ظاهرة مزدوجة. وقد طور جيورجيو أجامبين Giorgio Agamben البعد الأول بحدة عندما أقر وصف حنا أرندت Hannah Arendt للاجئ بأنه "بحق رجل الحقوق". وبالنسبة لأجامبين، يضع اللاجئ الرواية الأصلية للسيادة فى مأزق بسبب قطع التواصل بين الإنسان والمواطن وبين الميلاد والجنسية^(٥٠). وعدم تقديم سوى مفهوم محدود يثير راديكاليا سؤالاً عن الفئات الأساسية للدولة القومية بداية من رابط الميلاد - الوطن إلى رابط الإنسان - المواطن^(٥١) ومثلما تفرض بالقوة نظرة أجامبين Agamben، فإنها كذلك ربما تضيف تحولا لغويا نحو ما عرضه أرندت Arendt بشأن حقوق الإنسان، حيث قال إن الحقوق تعزى إلى الإنسان بمفرده لدرجة أن الإنسان هو الأساس فوري التلاشى ... للمواطن^(٥٢). ووراء ذلك، لا أعرف تماما كيف يمكن استقبال مقولة أجامبين Agamben بأن اللاجئ - بحقيقة كونه كذلك - ربما يسبب أى أزمة حقيقية أو متخيلة لسيادة الدولة القومية .

(٤٩) المصدر السابق نفسه، (١٩٥٠) ٦-٢٩٥

(٥٠) . 131 (1998) Agamben

(٥١) نفس المصدر السابق، (١٩٩٨) ١٣٤

(٥٢) نفس المصدر السابق، (١٩٩٨) ١٢٨ .

وكل ذلك يمثل دليلا إضافيا على الاختلاف التكويني بين معيارية القانون الإنسانى وقانون حقوق الإنسان. ولا تؤكد الممارسات التشكيلية المعاصرة لحقوق الإنسان حتى الآن أى حق إنسانى كونى يتعلق بعدم تشريد أو اجتثاث أى فرد من مجتمعه أو إقصائه عن عقيدته أو انتمائه، كما أنه لم يفعل حتى الآن أى حق إنسانى ضد التجريد من الجنسية. كذلك لم يقر أى حق إنسانى يمكن تمييزه بصورة صحيحة بشأن اللجوء السياسى، ويكون خارج إطار القرارات المنكوبة بالذعر الصادرة من بيروقراطيات الهجرة بدول الشمال حيث تمنح أو تنهى صفة اللجوء بقليل من المراجعة القضائية. ومن المفارقات أن تشكيلات دول الشمال التى تدهس - بخطى واسعة لتمثال ضخم - باقى العالم لدى تنفيذ خططها وأعمالها الإمبريالية تقدم الآن نفسها على أنها شديدة الهشاشة وعلى أنها سياسية معرضة للهجوم ولخطر الإغراق الوشيك القادم من مراقبين كانوا موالين لها !

غير أن أجامبين Agamben أصاب كبد الحقيقة عندما أصر لدى تناوله لمنظور أرنندت Arendt على أن الحالة التى نحن بصددنا هنا تمثل أزمة قاسية ومستمرة لحقوق الإنسان المعاصرة. وقد بدأ القانون الإنسانى الدولى فى عزل نفسه عن قانون حقوق الإنسان وذلك بجعل البنون خارج نطاقه. وبعبارة أخرى هذه الحالة من انعدام حقوق الإنسان دالة على أى أزمة سيادية، فإنها تولد مشهدا مرعبا للمعاناة الإنسانية التى ربما نستجيب لها أحيانا - وعندما نختار ذلك - بقائمة روتينية من الإجراءات الهزيلة والتحويلية والخاصة^(٥٣)، ولدى أجامبين Agamben بالتأكيد الحق فى أن يتحسر على الفصل بين ما هو إنسانى وما هو سياسى ويصفه بأنه المرحلة الأكثر تطرفا للفصل بين حقوق الإنسان وحقوق المواطن^(٥٤)، وهذا الفصل العنيد سيكون

(٥٣) وأحيانا بطريقة تشير العجب. ومثال ذلك الجهد الخارق لإنقاذ حياة طفلة صربية نقلت لأفضل مستشفيات لندن فى أوج الأزمة البوسنية .

(٥٤) . Agamben (1998) 131

دليلا على نهاية حقوق الإنسان المعاصرة من منظور الإنسانية المتعرضة للانتهاك. والتي مازالت تعتبر التبجح بكونية حقوق الإنسان نكتة قاسية .

غير أن التحرك الثانى فى أوصاف أرندت Arendt لانعدام حقوق الإنسان يدرك بوضوح حالة من الحرمان داخل مجتمع المصير سواء من المنشأ أم العقيدة أم الانتماء السياسى. ويتقدم هذا الحرمان بطرق تحافظ على المواطنة لكن تفرغها من مضمونها. ورغم اختلاف هذا الوضع عن حالة البدون، فإن حالات انعدام حقوق الإنسان للفئات المحرومة (التي غالبا ما توصف بأنها حالات إقصاء أو نفى داخلى أو بحالات المشردين أو تطور لحالات اللاجئين الذين يمكن التخلص منهم عند الحاجة) تظل غالبا معرفة بالإنكار المتكرر لحقهم فى الحياة وأسباب العيش. وقطعا علينا فى خضم هذه الأشكال العديدة من معاداة الإنسان أن نضع فى الاعتبار ملايين البشر الذين يقتصدون فى معيشتهم بطريقة أو بأخرى للبقاء فى قلب العولة المعاصرة .

وتنمو العولة المعاصرة بقوة على جيش الاحتياط الصناعى الضخم المؤسس حديثا فيما بعد الماركسية تحت مظلة الاستغلال المشترك للحكومات ولرأس المال الوطنى والمتعدد الجنسيات. وتغذى الأشكال الموسوعية للانتهاك الإنسانى متعدد الجنسيات بواسطة ممارسات الحرمان المميزة فى العالم الثالث. وقد تم توثيق هذه الممارسات بصورة حادة وبطريقة مؤثرة من جانب سامانثا باور Samantha Power^(٥٥)، ومحمود ممدانى Mahmood Mamdani^(٥٦)، وفى نصوص انعدام حقوق الإنسان التى تكتب كل عامين من جانب دولة إسرائيل. ولأخذ مثال على ذلك، هناك شعب ميانمار الذى يخضع حاليا لاستغلال كبير، وذلك بعملهم بالسخرة فى شركات

(٥٥) (2002)

(٥٦) . (1996, 2001)

الأعمال التايلندية. وكل هذه الأشكال من انعدام حقوق الإنسان تصرخ بأعلى صوت بأن دول الشمال هي المصدر الوحيد والوثيق للانتهاك.

والفئات معدومة الحقوق تظل فئات من المواطنين لكن من منظور المعاناة الإنسانية والاجتماعية هم من شعوب عالم الجنوب الذى يجرى صقله وإعادة برمجته لاستخدامه عمالة فى إطار العولة. ولا تخلصهم بقايا مواطنيتهم أو حتى الصورة الزائفة لكونهم بشراً من مصير أنهم لا يستحقون الحياة^(٥٧)، وهؤلاء الأشرار^(٥٨)، الخاضعين لإعادة إنتاج وتأسيس مستمر بدأوا فى مواجهة أشكال جديدة من انعدام الحقوق منذ بداية القرن الحادى والعشرين. فهؤلاء المواطنون والبشر المتلاشون بدأوا فى الدلالة على عدم وجود أى مستقبل مفتوح لحقوق الإنسان بل وعلى الخضوع لأسر انعدام تلك الحقوق المؤسس له حديثاً فى إطار العولة .

٦- أصولية حقوق الإنسان :

الأصولية أو طرق التفكير التى تكشف الخواص العامة أو العوامل المعتادة فى كل الظواهر التى تخضع للتحقيق ثبت أنها مهمة ومتفشية ومتواصلة حتى وإذا أخطأنا لدى تناولها فى النظريات العامة والخاصة وإعمال العقل^(٥٩)، كما أنها لن تختفى قريباً؛ لأن نتائجها شديدة التنوع^(٦٠)، ولن يكون مفاجئاً حينئذ أن تتسم منطقية حقوق الإنسان بممارسات الفكر الأصولى خاصة فيما يتعلق بهويات حاملى حقوق الإنسان

(٥٧) . Agamben (1998), 136-43 .

(٥٨) الآن فى صورة الشعوب المحررة حديثاً فى أفغانستان والعراق .

(٥٩) . Garth L. Hallett (1991) 126 .

(٦٠) المصدر السابق ذكره، . at 180

ومسئوليات تلك الحقوق. ونستكشف خلال القسم اللاحق الصعوبات التي تحيط بتسمية الأصل الذي يشكلنا جميعا من حيث الملكية العامة أو سمة الكينونة الإنسانية. غير أننا ربما نشير هنا سريعا إلى أنه سواء في النموذج الحديث أم المعاصر لحقوق الإنسان هناك أصول لهوية حملة مسئولية حقوق الإنسان تصور الدولة على أنها المراقب النموذجي لمسئوليات حقوق الإنسان. ولاشك في أن بعض التعبيرات المعاصرة لأسس ومعايير حقوق الإنسان تسعى للوصول إلى مواقع مسئولية حقوق الإنسان غير المرتبطة بالدول. غير أن عادات الفكر الأصولي لحقوق الإنسان متفشية للغاية ومتواصلة ومهمة لدرجة أنها تستلزم جهود سيزيفية (نسبة إلى سيزيف أو سيسيفوس (Sisyphus) لجعل المدرسة والكنيسة والعائلة والسوق متساوية كلها تماما في حمل مسئولية حقوق الإنسان. وتضفى أوصاف كثيرة على حملة تلك المسئولية من حيث السلطة السيادية لا الانضباطية بحسب التفريق الذي أشار إليه فوكو (Foucault) ونشير لبعض العقبات التي تواجه حقوق الإنسان في هذا السياق خلال الفصل التاسع).

وأحد الملامح اللافتة لانعكاسية حقوق الإنسان هي أنها تتقدم المخاطر المتعلقة بالطرق التي تظهر من خلالها هويات حملة حقوق الإنسان أصولية من خلال نشر الفئات الشاملة؟ التي تصنف الاختلاف ضمن فئة أكبر أو أنها تذكر هذا في الاختلاف. وحقا يتحدث البعض أحيانا عن فرض حقوق الإنسان بغض النظر عن تنوعات مواقف الخضوع وحالات الاختيار (وكالة)^(٦١)، ودائما ما يذكر أن حملة حقوق الإنسان، عندما يتم تصويرهم من حيث أصل الكينونة الإنسانية، تكون نهايتهم في بناء لإنسان كوني غير تاريخي، وبذلك يشكلون سجنا واسعا من المفاهيم والمعايير .

(٦١) طالع على سبيل المثال : . 94-6 (2001) Heather Montgomery

وتضلل الأمثلة كالعادة. غير أنه بإمكاننا أن نشير بشكل مفيد إلى بناءات نماذج اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وهى الاتفاقية التى تعنى بالمرأة فى كل مكان. وتشكل هذه الاتفاقية المرأة على أنها شكل بالغ التجريد العام. وحتى عندما تفرق هذه الاتفاقية بعض المجموعات المحددة (مثل المرأة الريفية أو المرأة المنغمسة قسرا فى شبكات الاتجار الجنىسى، على سبيل المثال) فهى تنشر فئات مختلطة وغير مميزة. إن الحق الإنسانى للمرأة فى عدم الخضوع لأنماط ثقافية منصوص عليها فى الاتفاقية يبدو مغمورا بنمط ضخم للغاية ! وهو لا يتناول مشكلة تصوير هوية المرأة خارج إطار "الزوجة والموسم والأم"^(٦٢)، أو إطار "الأمهات والأشباح والآلات"^(٦٣)، ولم تضع الاتفاقية فى حساباتها بصورة كاملة القصص التاريخية المتنوعة لمواقف خضوع المرأة. وهذه الحالة من عدم الشعور تجذر وضع المرأة باعتبارها حاملة لحقوق الإنسان وتضع حدودا للحقوق المعلن عنها^(٦٤)، ويصر بعض المفكرين النسويين بالفعل على أن محاولات تعريف مفهوم "المرأة أو الأخت عبر الحدود" تبدو حيثئذ "كحصان طروادة للتمركز الإثنى النسوى الغربى"^(٦٥)، وبالمثل فإن جهود الدولة والنشطاء، التى تركز على إساءة الاستغلال الجنىسى واستغلال الأطفال المنصوص عليها فى المادة الرابعة والثلاثين، تتجاهل تنوع مواقف خضوع الأطفال^(٦٦).

(٦٢) . Mary Jo Frug (1995)

(٦٣) طالع، فى سياق متصل، . Rosi Bradiotti (1994) 75-94

(٦٤) طالع : Elizabeth V. Spelman (1988); Judith Butler (1990); Anne Giffiths (2001); Sally Engle Merry (2001).

(٦٥) . Spelman (1988) x

(٦٦) فى العديد من مجتمعات العالم الثالث، تكون دورة الحياة بين الطفل والكبير قصيرة إلى حد قاس. ويرى Montgomery (2001: 86-7) أن تأكيد احترام (فى المواد ١٢، ١٣، ١٤) حق الأطفال والشباب فى التعبير عن آرائهم الشخصية، لهو تأكيد يعين أخذه مأخذ الجد لدى بناء التزام أحزاب الدولة (وفقا للمادة ٣٤)، وذلك لحماية الطفل من كل أشكال الاستغلال الجنىسى .

غير أن الاحتجاج الانعكاسي على الفكر الإنساني الأصولي يصل إلى أقصى مداه فيما يتعلق بوصف السكان الأصليين على مدار أكثر من نصف قرن تمت خلاله المطالبة بإعلان رسمي عن حقوقهم الإنسانية الأساسية. ولم تعبر الأنظمة المنطقية لحقوق الإنسان المعاصرة عن ميثاق رسمي لحقوق الإنسان، ليس بسبب المقاومة الثقافية للأصولية، بل بسبب المقاومة الحضارية لها. والعديد من مسودات الإعلانات المتعلقة بالسكان الأصليين بدأت الآن في الاعتراف بأن ما يشكل كينونة السكان الأصليين (أو جوهر هذه الحالة) يقع في إطار ما تجسده تلك المسودات ذاتها بانعكاسية. وببساطة، وبشكل أساسي، تظل فئات السكان الأصليين ملقبة بذات الصفة إذا خلقت تلك الفئات بممارساتها الثقافية معيارا يحدد من يمكن اعتبارهم سكانا أصليين^(٦٧). وعلى النقيض، فإن تنظيم إجماع حقوق الإنسان الدولي يتحقق بوتيرة أسرع فيما يتعلق بالحقوق الإنسانية للمرأة والطفل .

والنقد المناوئ للأصولية، الذي يتناول الإنتاج المهيمن لسياسة حقوق الإنسان والسياسة من أجل حقوق الإنسان يصر على أن تلك الحقوق لا تسمح بلعبة الحشد الراديكالي، وإن سمحت فإن ذلك يكون بمقدار ضئيل. وقطعا، فإن هذا النقد القوي يتجاوز احتمالات قراءات بديلة لنص أو لآخر يعبر عن حقوق الإنسان المعاصرة. وتظل هنا الممارسات التكوينية لمفهوم حقوق الإنسان على المحك. ومن بينها تلك الممارسات التي تحدد نمط إنتاج المراقب والمتعرض للرقابة ذي الصلة بحقوق الإنسان ونمط إنتاج طبيعة الحقوق التي ربما يمكن الحصول عليها وكذلك منطق الحدود التي ربما تؤثر على الحقوق .

وكل ذلك يقودنا إلى مسألة أعم. إذا اعتبرنا حقوق الإنسان مفهوما فلسفيا، فإن ذلك لا يشير إلى الذي يعيش ... بل يتألف من إقامة حدث يجري مسحا لكل المعيش

Stephen Marquardt (1995); Russel Barsh (1994); Rachel Seider and Jessica^(٦٧) Witchell (2001)

ولكل أمر. وكل مفهوم يشكل ويعيد تشكيل الحدث بطريقته الخاصة^(٦٨). وهذا يؤثر مسائل تشكيل الشخصية المفاهيمية فيما يتعلق بمنطقية حقوق الإنسان^(٦٩). ودور هذه المفاهيم يتمثل في إظهار مناطق الفكر والحدود المطلقة لتلك المناطق وأفاق إعادة تحديد تلك المناطق^(٧٠). وحركات الأنماط الاجتماعية النفسية وأسبابها المتصلة وأنماطها المتواجدة وحالاتها القانونية^(٧١). ولكون المجالات الاجتماعية عقدا لا تنقسم وتمتزج فيها حركات وضع الحدود وإزالتها وإعادة تحديدها، فإنه حتى نتمكن من فصلها علينا أن نشخص الأنماط أو الشخصيات الواقعية^(٧٢). والتحرك من أحداث الفكر^(٧٣). إلى اكتشاف الشخصية الواقعية يمثل أمرا حاسما بالنسبة لنضالات حقوق الإنسان. غير أن هذا التحرك في ذات الوقت لا يمكن تصويره خارج الصورة المفاهيمية لحقوق الإنسان .

ويفترض مسبقا الحديث عن حقوق المرأة باعتبارها حقوقاً للإنسان على سبيل المثال الشخصية المفاهيمية لحقوق الإنسان. وما تسعى الحركة لتحقيقه هو امتداد

(٦٨). Gilles Deleuze and Felix Guattari (1994) 34

(٦٩) استدعى هنا التحليل الفني المذكور في : Gilles Deleuze and Felix Guattari (1994, 61-84) فهما يتحدثان عن هذا الكيان أكثر من الوسائل التي يفترض بها مفهوم ما المفهوم الآخر (وعلى سبيل المثال الرجل يفترض مسبقا الحيوان والعقل "٦٢") .

(٧٠) Deleuze and Guattari (1994) 69

(٧١) نفس المصدر السابق، . at 71

(٧٢) في الرأسمالية تلغى حدود رأس المال أو الملكية ثم يعاد تحديدها من خلال الإنتاج، في حين أن العمالة تتحول إلى عمالة مجردة يعاد تحديدها أو تأطيرها من خلال الأجور طالع نفس المصدر السابق، at 68 .

(٧٣) نفس المصدر السابق، . at 70.

للمفهوم بإضافة مكونات أخرى والعديد من لحظات إعادة رسم الحدود بصورة قانونية تجعل الشخصية المفاهيمية بمنأى عن تبرير ذاته (٧٤).

وجود هذا النمط التحليلي بوصفه معطى يعنى أن اتهام الأصولية يكون غير مفيد خارج ما يسميه جياترى تشاكرافورتى سبيفاك Gayatri Chakravorty Spivak الآن أصولية إستراتيجية. وفى صورة التفكير تلك فإن جعل المرأة أصولية يمثل شكلا يخدم الأدوار التاريخية المفيدة فى الصراع القائم على حقوق الإنسان ضد الأشكال الكونية أو العالمية للبطيركية .

٧- جوهر ما يسمى إنسانيا :

إن هذه المسألة تقع فى قلب حقوق الإنسان بإثارتها لسؤال قديم عن عناصر تكوين ما هو إنسانى. لو أن هناك أى جوهر لما هو إنسانى، يكون اكتشافه ممكنا فقط من خلال ممارسات منطقية تميز بعض السمات أو الخصائص التعريفية على الأخرى. وتنشأ الفئة المعروفة كونيا باسم "إنسانى" بحسب (طبقا للوصف الدقيق لما ركس Marx) كينونتها النوعية أو الصنفية التى تمكنا فى المقابل من تحديد ما هو إنسانى وما هو غير إنسانى، وما هو إنسانى عما هو أدنى مرتبة من ذلك. ومع ذلك فإن سمات هذه الكينونة النوعية يتم تصويرها ويتنوع على أنها ذات آثار مصيرية. والشخصية المفاهيمية التى تشكل الموضوع الإنسانى وموضوع حقوق الإنسان تمثل بالفعل حقل ألغام حقيقى. وهنا ستطفو إلى السطح بعض الملاحظات السريعة لتوضيح التعقيد المتعلق بالفكرة الرئيسية .

Deleuze and Guttari (1994) at 72 . (٧٤)

وتخلق التقاليد الدينية العظيمة، ومنها تلك المتعلقة بالحضارات القديمة، أساطير عن أصل الإنسان بنمط سماوى واسع إلى أبعد حد يرفع الإنسان وكل أشكال الحياة الحسية إلى مرتبة التقديس. والتقاليد المشكلة للنظم الحديثة والمعاصرة للمعارف العلمية - على النقيض - تضع أصول الإنسان والأصناف فى وضع الفرصة والضرورة النشئية. وعكس ما تقره الأديان عن خلق الحياة، تقدم التطورات المعاصرة فى العلوم الحية معنى "إنسان" من حيث تعقيد مسألة الاستمرارية وعدم الاستمرارية فى تطور كل أشكال الحياة. وبينما تبنى العقيدة والأيدولوجية الدينية مفاهيم تقدس الحياة الإنسانية وتطالب الدولة والقانون باحترامها، تذكرنا علوم الحياة النشئية بأن بنى البشر يشتركون بنحو ٩٦ فى المئة من جيناتهم الإنسانية مع الشمبانزى .

وكل ذلك يستقر بشكل غريب مع السرديات الثيولوجية التى تميز الإنسان بوصفه مخلوقاً إلهياً فريداً، حتى وإن كان السبب فى ذلك هو تشكيل الإنسان لسلسلة البشر العظيمة. ولعب تقديس حياة الأصناف أو الأنواع دوراً بارزاً فى بعض الجذالات الأخيرة بشأن حقوق الإنسان. وعلى سبيل المثال، تلك المتعلقة بالإعدام والإجهاض والقتل الرحيم والتقنيات الإنجابية وبحوث أنسجة الأجنة وإمكانات استنساخ الإنسان.

كما تمهد المفاهيم ذات التوجه العلمانى بشأن الأنواع إلى مناطق خلاف عميقة. ويظل ذلك عرضة لبعض البناءات العنيفة والقاسية المتمركزة أوروبياً (كما رأينا ببعض التفصيل فى الفصل الثانى) حيث ينتج عن القدرة الإنسانية الفريدة للعقل والإدارة ممارسات ترتبط بأنواع زائفة تؤدى إلى الإقصاء الاجتماعى العنيف وكأنهم ليسوا ببشر (حالة السكان الأصليين) ومن ينظر إليهم على أنهم فى مرتبة أقل من الإنسان (المرأة والعبيد والقصر والمختلين عقلياً). وفى القسم السابق، لاحظنا كيف يتم استبعاد اللاجئين، حتى فى إطار النموذج الشامل لحقوق الإنسان المعاصرة. وسيكون علينا الاعتراف أكثر بالاضطراب العنيف الذى أحدثته وقائع هجوم الحادى عشر من

سبتمبر / أيلول وتوابعه التي وضعت مفهوما للإرهابيين، غير المنتمين لدول، بل ولكل الخارجين عن القانون، يصفهم بأنهم فى مرتبة أقل من الإنسان. وبالنسبة لهؤلاء الخارجين، فهم يظلون مؤهلين إنسانيا لكن بدرجة أقل، وبالتالي محرومين من الحقوق لعدم قدرتهم على تقديم أنفسهم بفاعلية على أنهم عقلانيون. وهم بالتعريف فى مرتبة من يعيشون حياة لا تستحق العيش^(٧٤). ومن جانب آخر، يتعارض ذلك مع الأشكال العلمانية الأوسع لحقوق الإنسان المعاصرة، التى تصر على أن كل الأنواع متساوية فى الجدارة والكرامة؛ لأنها ولدت حية .

وفى ذات الوقت، يبقى مفهوم الطبيعة الإنسانية ذا صلة بالثقافة. وباعتباره أحد الأنواع، يظل الإنسان مميّزا عن باقى الكائنات الحية الأخرى بقدرته على التواصل باللغة. فمن خلال الكلام والكتابة تكتمل إنسانيتنا^(٧٥). وتصبح الكلمة عالمنا (مع فتنغشتاين Wittgenstein) حدود لغتى تصير حدود عالمى". ويرث البشر فى كل مكان مجتمعات لغة تسم انتماءاتهم المجتمعية. والانتماء لمجتمع ما هو غالبا، وأولا وأخيرا، انتماء إلى لغة يكون من خلالها فقط تصور وحدث كل الأشكال الأخرى من الانتماءات والأشواق. وهنا تمثل المواضيع الأصلية لكل حقوق الإنسان نموذجيا فى حق حرية الخطابة والتعبير والرأى والمعارضة، إضافة إلى حقوق الأقليات. وتبدو الطبيعة الإنسانية هنا متباينة ثقافيا وتقدم أساسا لحقوق هوية الفرد والجماعة بصورة متزامنة وفى ذات الوقت جدلية .

وتمنح لغات حقوق الإنسان - أكثر من أى لغات رمزية أخرى - أسسا لظهور الفردانية الانعكاسية أو ببساطة الوكالة الإنسانية التى تمنح المجال لإمكانية الاختيار

(٧٥) . 136-43 (1998) Agamben

(٧٦) لا أسعى هنا لكشف العلاقة بين الخطاب والكتابة والعنف الواضحة فى كلام كل من: Jacques Der-rida, Emmanuel Levinas, and Martin Heidegger .

والمراجعة^(٧٧). ويتوغل الدور المحير للأيديولوجيات فى أنماط تمثيل المصالح الإستراتيجية - ذات الخصوصية التاريخية - للطبقة المهيمنة بوصفها المصلحة العامة لكل أعضاء المجتمع^(٧٨).

ونشير هنا باختصار إلى كيفية حدوث الخصومة على مستويات عديدة :
الأيدولوجية والثقافية والتاريخ والحركة^(٧٩). وهذه المجالات الواسعة تتقاطع وتتعايش رغم عدم إمكانية لوجود اتفاق على أى مفهوم فريد أو خاص يجمع بين هذه المجالات الأربعة. وحتى مع وجود هذا التحذير الواضح، يظهر الاتهام بالأصولية أكثر حدة عندما نعتبر أن تلك المستويات الأربعة منفصلة تماما لأغراض تحليلية^(٨٠).

أولا : الأيدولوجية :

إن حقيقة أن الأيدولوجيات السائدة تلعب دورا كبيرا فى بناء جوهر ما هو إنسانى هى حقيقة ليست مفاجئة. غير أن طرق حدوث إنتاج أيدولوجية حقوق الإنسان تظل مهمة لدى الإقدام على أى محاولة جادة لفهم حقوق الإنسان المعاصرة. وهذا على الأقل يستلزم جهد إنتاج وتوزيع أفكار الهيمنة عندما تفهم بوصفها علاقات مادية مهيمنة تجعل طبقة ما هى الطبقة الحاكمة. ولدى تشكيل الأيدولوجيات، فإن الأمر والمعنى والعلاقات الاجتماعية لا تتفاعل فقط بل تتداخل مع بعضها البعض^(٨١).

(٧٧) عن هذا المفهوم، طالع : . 291 (1981) Mikhail M. Bakhtin

(٧٨). Will Kymlicka (1995)

(٧٩) Sir Henry Maine (1931) and Wolfgang Friedman (1945, Fourth edition, 1990)

(٨٠) أتجاهل هنا النقد المرتبط بعلمى السلوك والأحياء الاجتماعى الذى يذكرنا أن الفرق بين ما هو إنسانى وما هو غير إنسانى يتجاهل بقاء الأنواع.

(٨١). Upendra Baxi (1993) 99-100; Bob Fine (2002)

ويحدث هذا الإنتاج داخل مجموعة معقدة من المؤسسات والممارسات والأدوات سماها جرامشي Gramsci جهازاً مسيطراً، بينما كان يسميها ألتوسير Althusser أجهزة الدولة الأيديولوجية والقمعية^(٨٢). وينغمس الدور المحير للأيديولوجيات في التعبير عن المصالح الإستراتيجية ذات الخصوصية التاريخية باعتبارها مصالح عامة لكل أعضاء المجتمع، وبذلك تكون المصالح الخاصة تهديداً عالمياً^(٨٣).

وكل ذلك معروف تماماً الآن ويعاد التعبير عنه بصياغات ما بعد ماركسية لإشكالية الموضوع وتقلباتها المعروفة، وهى صياغات يتعذر نسبياً بلوغها .

إذا كان هناك جوهر يمكن أن ينسب لما هو إنسانى، فإن هذا الجوهر يظل بكل تأكيد هو جهد تشكيل الممارسات الأيديولوجية. وبذلك تشكل الأيديولوجيات البورجوازية جوهر الإنسان من حيث إمكانية إدراك حرية إنسانية مطلقة من خلال حقوق الملكية والتعاقد. ويحل الإنسان البورجوازي محل الإله في لعب دور من يشكل مصير الأفراد. وتصير السياسة الإنسانية مشروع إعتاق. وبهذا تمكن ضمانات حقوق الإنسان كل فرد من نصيبه فى رسم الآفاق المستقبلية الإنسانية الجماعية، وكذلك مشروعات الحياة الفردية دون تحمل أى شكل متعجرف للدولة^(٨٤). وتثرى حريات الملكية والتعاقد المقدسة الحافز والجهود الإنسانى الفردى. وتعمل تلك الحريات بصورة جماعية على تأسيس الأسواق الحرة، تلك الجنة التى تزدهر فيها بشكل مطلق كل الحريات الإنسانية .

وقطعا يحدث أن إنتاج العلاقات الاجتماعية الرأسمالية وإعادة إنتاجها قد يشكل لفترات تاريخية طويلة قيمة الفرد الإنسان من خلال وصول متباين متسم

(٨٢) . Upendra Baxi (1993) 95-132 .

(٨٣) . Upendra Baxi (1993) at 112 .

(٨٤) (٨٤) طالع بشكل عام . . Upendra Baxi (1993) .

بالعنف إلى وسائل الإنتاج. ويظل صحيحا أن الرأسماليين والعمال كليهما من البشر، لكن بمواقع متفاوتة فى التكوين المادى للعلاقات الرأسمالية. وكل ما يمتلكه العمال من قوة هو المجهود الذى يبذلونه، والذى يصير فى حد ذاته سلعة يمكن إبعادها أو جعلها الموضوع ذاته. وهى بذلك تجعل ذاتها مجرد أحد عوامل الإنتاج. والطبقات المسيطرة التى تملك وسائل الإنتاج تستحوذ كذلك على ملكية صورة حقوق الإنسان. وبذلك يعرف الشكل التابع المتعلق بالإنسانية - على الأقل مبدئيا - من حيث انعدام الحقوق الإنسانية. غير أن هذا ليس ترتيبا أبديا للأمور. فدائما ما تنفجر الحريات البرجوازية عندما ينجح أحد أبناء طبقة العمال الكادحين فى استعادة آدميته، حتى لو كان مضطرا لإخفاء ذلك فى ظروف الأزمة المحسوسة للرأسمالية. أى عندما يدرك العامل وعيه الصحيح بأهمية الطبقة التى ينتمى إليها^(٨٥). وحتى فى خضم ذلك كله، يتعين على العامل أن يظل خاضعا لأنماط وجود من خلق هذه الطبقة، كما أن عليه ألا يذهب وراء النقد الذى يعتبر الشئ المجرى شيئا ماديا، وبذلك يظل فقط متفوقا سلبيا على خصومه^(٨٦).

وفى هذا المعنى، تنشأ الكينونة الإنسانية، بعيدا عن كونها معلومة أنثروبولوجية مشروع نضال محاط بالنمط المسيطر للإنتاج. وتبدو حدود هذا المشروع فى ذات الوقت واضحة تماما داخل النمط. وهكذا يمهد لجوهر الإنسان من خلال نفس أيديولوجية طبقة العمال المحاصرة الذين ينحصر مشروعهم التعبيري النضالي فى تحقيق الحرية السياسية من خلال اقتراح كوني راشد والحق فى تشكيل نقابات عمالية وما يرتبط به من حقوق للجماعات، مثل التفاوض الجماعى والحق فى الإضراب^(٨٧). وهذا ربما يشكل - بحسب ماركس Marx - تعبيرا إنسانيا بطريقة غير مباشرة من

Georg Luckas (1971) at 76. (٨٥)

Luckas (1971). (٨٦)

Georg Luckas (1971) 258-9 (٨٧)

خلال أشكال السياسة التي تعظم من الحريات المجردة في إطار هياكل عدم المساواة المادية وتنوع أشكال الاستغلال^(٨٨). وهذا التكبير في ذات الوقت ربما يشكل تعزيزا للجوهر الإنساني^(٨٩).

وهكذا نجد أن المشروع الكلاسيكي الاشتراكي الثوري يثبت نفسه في إطار العملية المواجهة للأصولية البورجوازية. وهذا المشروع يصور الإنسان على أنه في حد ذاته جوهر ينمو على الهياكل والعلاقات الاجتماعية غير الاستغلالية، ولذلك يكون قادرا على خلق أفاق تاريخية ومستقبلية لتحرر حقيقي موجه لحقوق الإنسان. ولكون إنتاج وإعادة إنتاج رأس المال علاقة نماذجية للاستغلال قائمة على حقوق إنسان شبه مطلقة فيما يتعلق بالملكية الخاصة والتعاقد، تكتسب إعادة البناء لجوهر الإنسان صلة وثيقة تاريخية عالمية بالمشروع الثوري للإطاحة به. إن الشخصية الإنسانية والمواطن الاشتراكي ليمثلان نموذجا للتحرر بامتياز. ويسعى المواطن - غالبا الرفيق في الحب أو السلاح - لتحقيق الحرية والمساواة من خلال ممارسات جماعية منظمة لغرض مشترك والمواطن الرفيق - بحكم مولده ومعيشته في مجتمع اشتراكي - هو شخص تحرر سلفا من مفاهيم حقوق الإنسان القائمة على ملكية الأفراد .

إن هذه الصور المبتورة بقسوة تواجه خطر إيماءات الخبراء الغاضبة التي قد تطالب بصرفها تماما. ومع ذلك فهي تظل للأغراض الحالية متسعة لتوضيح ملفات أيديولوجية جوهرية تبني الإنسان. وفي الأشكال المعيشة للوجود والخبرة دون المستوى، تظل سرديات تحرير الإنسانية مقيدة بممارسات تشكيلية عنيفة للدولة سواء تحت مظلة الأمير الحديث الجديد (بحسب جرامشي Gramsci^(٩٠)). وحزب الطلائع الذي يضم أوصياء أخلاقيين مرعبين على الموضوع الإنساني المشكل حديثا.

(٨٨) لتحليل للأشكال أو الأنواع الستة للاستغلال، طالع : . Upendra Baxi (1993) 60-8

(٨٩) على الأقل بمعنى العملية التاريخية لإزالة القيود الجهورية. طالع : . Amartya Sen (1999)

(٩٠) أو كما يسميه الآن Stephen Gill (2003) أمير ما بعد الحداثة .

وحتى دون اللجوء لفتنة طائفية مع الليبرالية - الخطاب المستمر بين مؤيدى مذهب حرية الإرادة (أو مؤيدى مبادئ الحرية بخاصة فى الفكر والعمل) ومؤيدى المذهب المجتمعى^(٩١) - تظل النقطة التى أود أن أذكرها هنا هى أنه ربما لا يوجد أى جوهر ناقل لأيديولوجيات ما يشكل الإنسان. وسنتطرق لهذا الأمر ببعض التفصيل فى الفصل اللاحق. لكن ينبغى هنا التوكيد على ما قاله جيورجيو أجامبين :Giorgio Agamben

حان الوقت لوقف اعتبار إعلانات حقوق الإنسان بيانات لهياكل قضائية كبرى أبدية تعوق عمل المشروع (وفى الواقع دون نجاح كبير) حتى نحترم المبادئ الأخلاقية الأبدية. ولنبدأ فى النظر إليها طبقا لوظائفها التاريخية الحقيقية فى الدولة القومية الحديثة.^(٩٢)

ثانيا : الثقافة :

لم تعترف البناءات الأصولية لإنسان الكون بالتنوع الثقافى. فالديانة واللغة والفنون فى كل مجتمع تشكل جوهر الإنسان بصور مختلفة. وأى مساع لتقليل التنوع الثقافى تظل معرفيا متسمة بالعنف. وهى بذلك غير صديقة لحقوق الإنسان. وتحصد الثقافات لنا مفاهيم متباينة ومختلفة بشأن الإنسانية. وهى تمهد لذخيرة واسعة من الهويات تتجاوز عادة الولاء السياسى أو الوطنى. وبالفعل فإن ابتكار واستثمار الهويات السياسية ربما يحتاج الوقوف على الحقائق السابق ذكرها. إن دعم أحقية كل

(٩١) بصفة عامة، طالع : Stephen Mulhall and Adam Swift (1990); Richard Rorty (1993) 186-201

(٩٢) Giorgio Agamben (1998) 139

فرد فى أن ينظر إليه بصفته إنساناً كاملاً لا ينتج عنه وجود مفاتيح جاهزة لحل ألغاز التركيبات المتنوعة للبشر، فقط لأن من ينتمى لفئة البشر يظل مختلفاً داخل إطار الثقافة التى ينتمى إليها، كما يظل مكتفياً بمحصلاتها من الثقافات الفرعية (وهنا لا أجزئ على تقديم فئة "الحضارة" المعقدة بلا حدود) (٩٣).

ولا تسمح المفاهيم المسيطرة لحقوق الإنسان سوى بدور قليل - أو بئى دور على الإطلاق - للحشد الراديكالى. وبالفعل، طرح حديثاً أن تستكمل الثقافة الأحادية لحقوق الإنسان (٩٤). الإمبريالية الثقافية للاستعمار، التى تؤيد الإيمان بأن الثقافات دون مستوى التحضر هى ثقافات فقيرة للغاية أو بالأحرى بدائية لدرجة أنها غير قادرة على ترويج الخير للمنتمين إليها، فى الوقت الذى تفرض فيه مفاهيم الثقافات المسيطرة بشأن الرفاهة الإنسانية (٩٥).

ومن هذا المنظور فإن الجماعات والمبادرات الشعبية التى لم تقع ضحية لحصان طروادة (إعادة الاستعمار) تستحق الاحتفاء لتحررها من المشروع العالمى لحقوق الإنسان الكونية؛ لأنها

فتحت عيوننا وأحداقنا وقلوبنا وعقولنا للأساليب الثقافية المتنوعة فى التفكير بشأن الحياة الكريمة. كما فتحتها للحشد الراديكالى الذى يمكن من خلاله فهم وتنمية الرفاهة للمرأة والرجل والحيوان فى إطار فضاءات محلية متباينة فى أنحاء العالم. إن التنوع الثقافى يعنى عدم منح تفوق لمفهوم أخلاقى ثقافى واحد - مرتبط مثلاً بحقوق الإنسان أو المرأة - على المفاهيم الأخرى، وإنزال

(٩٣) نظراً للتعقيد المتكرر لهذا المفهوم، طالع : Ronald Robertson (1992) 129-37

(٩٤) Gustava Esteva and Madhuri Suri Prakash (1998) 124

(٩٥) Esteva and Prakash (1998) 119

حقوق الإنسان من "برجها العاجي" ووصفها ضمن باقي المفاهيم الثقافية المهمة والمحددة لحياة كريمة^(٩٦).

إن التوتر الواضح الذي يجعل حقوق الإنسان في منزلة أعلى يمهّد لفكرة رئيسية جدلية. كما أن التناقض بين الثقافات الأحادية والمتنوعة هو تناقض ملخص وجامع بالتأكيد. وما سبق ذكره يشكل مذكراً قيماً بالاضطرابات المضاعفة وتبادل المواقع بين مرسلى ومستقبلى أنظمة حقوق الإنسان^(٩٧). وبغض النظر عن مدى التوهم أو التحاور، فإن هذه البصيرة الموحية تقودنا للإنتاج الثقافى المشترك لحقوق الإنسان المعاصرة التى تم توارثها داخل ثقافة أحادية. وهو ما ذكرته حنا أرندت Hannah Arendt ببلاغة قبل فترة طويلة حيث جزمت بأن كل محاولات الوصول لمسودة جديدة بشأن حقوق الإنسان كانت برعاية شخصيات هامشية ومنهم عدد قليل من القضاة الدوليين عديمى الخبرة السياسية أو محسنين مهنيين مدعومين بمشاعر ملتبسة لمثاليين. وهو الأمر الذى أدى لعدم وجود أصوات للفئات التى تعرضت للمعاناة وعاشت أسيرة خلف أسوار شائكة من المتاهات بسبب الأحداث التى أجبروا على الدخول فيها^(٩٨).

وربما نختار تجاهل هذا الاختلاف الذى بدأ أخيراً فى الخطاب بين حنا أرندت Hannah Arendt ونقاد ما بعد الحداثة تجنباً لبعض المخاطر. وتعلق أرندت Arendt بصفة خاصة على أول من ابتكروا حقوق الإنسان الدولية المعاصرة، فى حين يقبل النقد ما بعد الحداثى كل الذين يشاركون فى مزيد من التعبير عن معايير وأسس وأدوات حقوق الإنسان. وتحلل أرندت Arendt ما يسمى بالنقاط العمياء المميزة فى

(٩٦) . (١٩٩٨) 118-19. Esteva and Prakash

(٩٧) . (١٩٩٤) Gallung

(٩٨) فى أفضل الحالات حينئذ تنشأ حقوق الإنسان مجموعة فى صورة قانون إضافى أو حقاً استثنائياً ضرورياً يستند إليه من لا يملكون شيئاً آخر يدعمهم. طالع: . 33 (1950) Arendt

آراء المثاليين والأيديولوجيين المهتمين بحقوق الإنسان فيما بعد الحرب العالمية الثانية. وفي المقابل يقول ما بعد الحداثيين إن مجمل التطور للحركات المعبرة عن حقوق الإنسان منذ ذلك الحين هو أرشيف للنقاط العمياء المتنوعة (بعبارة بول دي مان Paul de Mann جدلية العمى والبصيرة). غير أن السؤال البادى في الصدارة هو : هل المفاهيم المتنوعة للحياة الكريمة والملازمة للغات حقوق الإنسان واضحة فقط لهؤلاء الملّزمين مسبقا بالمفهوم الذى ينسب ابتكار حقوق الإنسان حصريا لمجتمعات الشمال وما يتبعها من مستنسخات عديدة ومتنوعة فى أماكن أخرى ؟

ومع ذلك تظل الإثارة مختزلة بشكل كامل وتدمج الفروق الحاسمة التى ينبغى رسمها بين الأيديولوجية المفروضة وثقافة السكان الأصليين من جهة، وبين الثقافات العالمية الناشئة المتفاعلة مع الثقافات القومية والأقل من المستوى القومى بل والثقافات الغارقة فى المحلية، من جهة أخرى. وعلاوة على ذلك، فإن تلك الإثارة تميل نحو وجهة نظر تقول بأن ثقافات حقوق الإنسان العالمية التى يتم بناؤها هى ثقافات "الثقافات"، لا ثقافات تجمع بين ثقافات عديدة. وقطعا، يظل من المهم أن نسجل صوت السيطرة العالمية الذى يهتز فى جنبات ثقافات حقوق الإنسان العالمية الناشئة (وأتطرق لذلك فى الفصل الثامن من خلال التحول فى نموذج حقوق الإنسان). وفى ذات الوقت، يظل كذلك - فى اعتقادى أيضا - من المهم إدراك أنه خلال صنع حقوق الإنسان المعاصرة لعبت مجتمعات المقاومة والفئات المناضلة بالعالم الثالث دورا معادلا (٩٩). إن استقلالية ونزاهة أصواتهم واضحة تماما فى إطار ذلك الصنع الذى يواجه إمبريالية وعنصرية وبيطريكية السيطرة العالمية. والنقد ما بعد الحداثى لحقوق الإنسان المعاصرة يظل بالقطع مهما، لكن بوصفه مذكرا مؤثرا بأن الأشكال الحالية للعولة تستدعى المقاومة للاستيلاء المونولوجى على حقائق حقوق الإنسان الخادمة للرأسمالية العالمية. وأبعد من ذلك، فإن تصوير حقوق الإنسان فى حالة العبد والخادم لرأس المال العالمى هو تصوير

(٩٩) طالع الفصل الثانى .

مضلل، فضلا عن أنه يربك حركات حقوق الإنسان التي تجرؤ على مواجهة التشكيلات العالمية المهيبة .

ثالثا : التاريخ :

لكوننا نفتقد لتأريخ رسمي لحقوق الإنسان أو أشكال فهم العلاقات المتداخلة بين التواريخ المفاهيمية والاجتماعية^(١٠٠)، فإننا لا نفهم لعبة البناء المتباين للإنسان الكونى الذى يلعب دورا لا ينتهى فى أشكالها وعملياتها المعاصرة. إن ما يصنعه عالم حقوق الإنسان فيما بعد الاستعمار يتيح لنا تواريخ مفاهيمية واجتماعية مختلفة عن تلك التى كانت ملازمة لصنع حقوق الإنسان الحديثة فى حقبة الاستعمار. وهو ما تقوم به كذلك أشكال حقوق الإنسان المعاصرة التى تحتفى بقصص الاختلاف المدركة بصورة أفضل من خلال الحركة المطالبة بحقوق المرأة باعتبارها حقوقاً للإنسان أو بالحقوق الإنسانية للسحاقيين والمتحولين جنسيا. وتحول النموذج من سياسة الاعتراف إلى النقيض من ذلك ؛ ألا وهو إعادة التوزيع، ينشر قصصا عن سياسة الهوية والاختلاف بأساليب أكثر إدهاشا^(١٠١).

غير أن ما يمكن اعتباره تاريخيا أو ما بعد تاريخي يظل محل نقاش يؤشر على الواقع الحالى باعتباره شكلاً وسطياً بين الماضى والمستقبل. ويسبب عدم إمساكنا لمساعى تأريخ رسمي لحقوق الإنسان، فنحن نفتقد لمفاهيم التوقيت الأنثروبولوجى لحقوق الإنسان. وتنمو معيارية حقوق الإنسان المعاصرة على ضغط الزمان - الفضاء النماذجى. وبعبارة أخرى، تسعى تلك المعيارية لإبطال الحشد والتنوع المرتبطين بالوقت التاريخي للعيش والهرطقة فى أنظمة العقائد الدينية والعديد من أشكال النسبوية الثقافية المؤقتة^(١٠٢)، والاعتقاد بأن حقوق الإنسان المعاصرة تؤشر لتوقيت متفجر

(١٠٠) Reinhardt Kosselleck (2002)

(١٠١) Nancy Fraser et al., (2003)

(١٠٢) Georges Alfred et al., (2003)

يقف فى مواجهته (من حيث الأنواع الثمانية لخبرات الوقت فى تصنيف جورفيتش Gurvitch^(١٠٢)، الوقت الثابت ... والوقت الخادع والوقت الشارد والوقت الدورى والوقت المتأخر والوقت المتقدم والوقت المتناوب". كما أن تلك العقيدة مطوقة بفروق أخرى مطبوعة فى الأذهان مثل الوقت الخيالى والوقت الممل والوقت الضئيل المرتبط بعلم الاجتماع والوقت الضخم الاجتماعى والوقت العلمانى والوقت المقدس. ولا تتحاور المفاهيم العلمانية إلا بقدر ضئيل للغاية - إذا حدث حوار - مع مفاهيم المواقيت المقدسة والأسطورية والأبدية. وعلى حد علمى، لم يتم التطرق من قبل لسؤال عن موقع الزمان فى قصص حقوق الإنسان ؟

ويقف مستقبل قيم وأسس حقوق الإنسان المعاصرة ومعاييرها فى مواجهة أليمة مع مفاهيم الوقت الأبدى والكونى والثابت. وعلى سبيل المثال، الدراما (مصطلح يشير إلى الترتيب الخفى فى الطبيعة والحياة الإنسانية وسلوك المخلوقات) الهندوسية مازالت تقبل بعقيدة وممارسة "عدم المساس" المجسدة لمفاهيم الوقت الكونى. ومن ناحية أخرى، فإن الحركات من أجل حقوق الطبيعة (من منظور بيئى عميق، لا من منظور التنمية المستدامة) وحركات حقوق الحيوان الراديكالية (راديكالية بمعنى أنها تتحدى المنطق النفعى للبحث التكنولوجى العلمى التجريبي المعتمد على الحيوان) تنطلق من مجموعة مختلفة الأنواع من توارىخ مفاهيم الوقت. ويظل ضمناً فى كلا النوعين من الحركات منظور كلى متعلق بالطبيعة باعتبارها إحدى حلقات سلسلة الوجود الكبرى. والنقطة التى أحب أنؤكد هنا هى أن وقت تعبيرات حقوق الإنسان ليس دائماً وقتاً ممهداً دنيوياً، دون أن تشويه مفاهيم الوقت المتناوب. وربما يتجاهل بعض نقاد حقوق الإنسان بصورة خطرة مفاهيم الوقت المتصارعة .

Gurvitch (1961); Gell (2001) 62-8 (١٠٣)

وعندما تنتقل من زمان أنظمة التعبير إلى زمان إدراك حقوق الإنسان، فإن ما يهم بحق، ليس مفاهيم الوقت الضخم الاجتماعى، وإنما الوقت للعيش لفئات البشر معدومى الحقوق .

وعلى المرء فقط أن يقارن التعبيرات الطنانة لحقوق الإنسان المعاصرة بالوقت المعيش لمعدومى الحقوق حتى يتسنى له تقدير المسافة. كما أن المرء بحاجة لمقارنة النشر الأسى لأسس ومعايير حقوق الإنسان - على سبيل المثال - ببرنامج الأمم المتحدة للتنمية "الواشى" وما يرتبط به من مؤشرات تنمية متعلقة بجودة الحياة الإنسانية تحت وطأة ظروف التنمية والعولة .

إن السلطات الزمانية لحقوق الإنسان هنا تظهر الصفات المميزة للوقت الشارد؛ الوقت الذى يتم تبطينه أو تسريعه وفقاً للتقلبات دون أن تحكمه إيقاعات قابلة للتوقع^(١٠٤)، وحقاً، فإن ذلك يدل كذلك على الوقت الخادع الذى يمر بوتيرة أبطأ، لكن يتم تسريعه لفترات غير منتظمة وبصورة غير متوقعة كذلك^(١٠٥)، ومن وجهة نظر الأشخاص والفئات المتعرضة للانتهاك، فإن هذا التوقيت الشارد والخادع هو كل ما يهم. وبالفعل فإن زمن حقوق الإنسان وزمن الانتهاك الإنسانى يبدو بالنسبة لهم وقتاً دورياً تكرر فيه أحداث الانتهاكات نفسها^(١٠٦)، وبذلك فإن مسألة انعدام حقوق الإنسان تنفذ إلى مدارات الأوقات الخادعة والشاردة والدورية .

إن تواريخ إنكار حقوق الإنسان الحالية تتعرض لها فى المقابل تواريخ مستقبلية لإنجاز حقوق الإنسان. وينبغى على لغات ومنطقيات حقوق الإنسان، وكذا المنطقيات الموازية أن تناضل ضد ممارسات تاريخية يجرى تبريرها مثل استئصال الأعضاء

(١٠٤) استدعى هنا التشخيص المذكور فى: Gell (2001) 62 .

(١٠٥) Gell (2001) at 62 .

(١٠٦) Gell (2001) at 68 .

التناسلية ومهر الزواج والطقس المتعلق بحرق امرأة المتوفى طوعاً أو كرها مع جثة زوجها وثقافات الاغتصاب المحلية ووَأد الإناث لتفضيل الذكور عليهن والتوظيف على أساس الجنس والتفاوت التعليمي وأشكال التحرش الجنسي المدنية، وغيرها من الأشكال المروعة للتفرقة العنصرية غير الجائزة وغير الإنسانية، التي ترمز لتواريخ متنوعة المواقع من الفاشية الصغرى البطيركية. ويقع مستقبل حقوق الإنسان في خضم هذا الصراع داخل كل إطار تاريخي أو ثقافي أو حضاري منفصل، حيث يضع كل منها حدوداً أو إمكانيات معينة للسياسة التحريرية لنظرية وممارسة حقوق الإنسان التي تكتسب معنى فقط في إطار مفهوم يرفض الاعتراف بالتاريخ باعتباره مصيراً .

التواريخ الاجتماعية هي تواريخ معيشة وحية وثقت في كثير من الأحيان حالات الأذى والضرر والتشويه الجسدي المستديم المتعمد والقتل والإنزال من شأن الإنسان وتشويه السمعة والاستبعاد والتهميش والإضعاف وافتقار المعايير الأخلاقية. وكلها أمور أسست ومهدت لسرديات عن الهوية. وكل حصّة من انعدام الحقوق الإنسانية المعيشة تواصل طريقها في التاريخ المستقبلي باعتبارها دليلاً على سهولة الانقياد أو على المقاومة. وتدل سهولة الانقياد على سياسة حقوق الإنسان، أما المقاومة فعلى نشوء السياسة من أجل حقوق الإنسان. وبذلك يكون ما يطلق عليه تاريخ حقوق الإنسان قد وفر سرديات عن السيطرة، وكذلك عن المقاومة .

رابعاً : الحركة :

تشكل حركات حقوق الإنسان أنماطاً معقدة - وفي كثير من الأحيان - متناقضة من الإنسان على المستويات الثلاثة : النوع والثقافة والسرديات التاريخية بشأن الإنسان. وعلى سبيل المثال، التأكيد على أن حقوق المرأة هي حقوق للإنسان يطالب - على مستوى النوع - بضرورة تساوى كل البشر. والقول بأن المرأة هي إنسانة كاملة تساوى الرجل في كل شيء هو مطالبة (ضد المنظور البطيركي) عمومية راديكالية

بتساوى كل أنواع البشر، وتتناقض هذه البديهية مع منطقيات الممارسات التمييزية التي تدعو للتخفيف من خطورة ملامح التنوع الثقافي، التي بدورها تسمح على سبيل المثال بظواهر ثقافية متشعبة غير مقبولة مثل استئصال أعضاء تناسلية للأنثى (الختان) وحرق زوجة المتوفى طوعا أو كرها مع جثة زوجها والزواج القسرى والتوظيف على أساس الجنس والتمييز في التعليم والإكراه على ممارسة الجنس والتحرش الجنسي فى أماكن العمل. وعلى مستوى التاريخ لا توفر الحركات فقط سرديات عن السيطرة، بل كذلك عن المقاومة. وفى إطار عملياتها تفقد المنطقيات والمنطقيات الموازية للتعبير البطريركى عن أسس حقوق الإنسان ومجتمعات وممارسات التأويل وهياكل الدولة والهياكل العالمية وغير ذلك كثير. وهذا الكثير هو كل ما يهتم فى النضال. ويظل ذلك بصفة عامة صحيحا كذلك فيما يتعلق بحركات اجتماعية أخرى ذات توجه حقوقى أو قائمة على حقوق الإنسان. ومنها حركات معنية بالبيئة والسكان الأصليين وحقوق الطفل والسحاقيين والمتحولين جنسيا وكل ما يرتبط بذلك من حركات تناضل من أجل أنماط تفضيلية تؤصل للإنسان .

٨- سياسة الهوية :

تتعلق المشكلة الرئيسية هنا بما يمكن تسميته فى خطاب حقوق الإنسان الحديث بسياسة الهوية والاختلاف. هل يؤصل هذا الخطاب هوية الحامل الكونى لحقوق الإنسان ويحجب حقيقة أن الهويات ذاتها ربما تكون واسطة لنقل القوة التى غالبا ما تهدى أو تفرض .

إن بعض الحقائق المعروفة تماما، وعلى الأقل تلك المتعلقة بالهوية السياسية، قادرة على الإيجاز. أولا، تظل الهويات ممنوحة تاريخيا ومؤسسة اجتماعيا ومتحولة فى إطار التطبيقات العملية الحساسة. ثانيا، تتكون تشكيلات الهوية دائما من خلال ممارسات التعريف. ثالثا، هذه التشكيلات بدورها تضعف هوية ما يخضع

للمراقبة^(١٠٧)، رابعا، إن تأصيل المفاهيم عرضة للتوزيع والنشر بواسطة ممارسات تعريف عديدة ومرنة ومعقدة ومتناقضة^(١٠٨).

خامسا، إن سرديات سياسة القسوة والإقصاء الاجتماعي العنيف تضع إطارا للهوية السياسية والقانونية التي تعكس السيطرة والمقاومة وتواريخ مهمتها "عدم اكتشاف جذور هويتنا بل إلزام أنفسنا بتبديدها"^(١٠٩)، سادسا، أحد الملامح البارزة للهويات والحقوق الجماعية هو أن أشكال المشاركة في عضوية أو تاريخ أو الانتماء لمجموعة لا يحول دون المنافسة المتعلقة بالظلم وانعدام الحقوق التي تسببها عادات تلك المجموعة للأفراد المتعرضين لذلك^(١١٠)، سابعا، إن سياسة الهوية بذلك تثير إشكالية "معضلة الاعتراف - إعادة التوزيع" التي تواجه القوة المفرطة للدولة والمؤسسات أو الشبكات الاجتماعية^(١١١)، ثامنا، إن منطقيات الهوية والاختلاف تعبر عن ذاتها في سياق سياسة القسوة والعنف الاجتماعي التي ترعاها الدولة والنظام .

المشكلة شديدة الوضوح إذن تتمثل فيما يلي : هل تؤصل اللغات والمنطقيات والمنطقيات الموازية لحقوق الإنسان الهوية أو تحتفى باختلاف حملة حقوق الإنسان؟ وليس هناك من شك - كما ذكرنا سلفا - بأن حق تقرير المصير كما تم تصويره في القانون الدولي المعاصر يؤصل هوية الفئات داخل الشكل الحدودي للدولة القومية. ورغم أن الذات - الفردية أو الجماعية - قادرة على حمل حقوق الإنسان، فإنها تظل

(١٠٧) . 14 Laclau and Zac (1994)

(١٠٨) على سبيل المثال، يفرق بيشو Pecheux بين ثلاث ممارسات هي التعريف والتعريف المضاد ونزع الصفة التعريفية.

(١٠٩) . 121 Aletta Norval (1994)

(١١٠) . Veena Das (1994); Martin Chanock (1994)

(١١١) . Nancy Fraser et al., (2003)

فى حالة حىة طالما أنها معرفة - سواء بحقىقة المىلاد أم الأصل أم الإخلاص لقضىة ما - بالانتماء لمجتمع سىاسى منظم. وكما أشرنا سلفا، فإن الأشخاص المنتقدين لهذه الصلة لا تكون لديهم الفرصة للمطالبة بذات شىخصىة تضمن وصولهم لحقوق الإنسان المعاصرة .

وعلاوة على ذلك، تشكل حقوق الإنسان العدىء من مواقع الخضوع. وىنظر لموضوع حقوق الإنسان باعتبارها تعبىراً عن مجموعة من مواقع الخضوع التى تأسست داخل خطابات محددة، وغالبا ما تم حىاكتها بشكل مشكوك فىه عند تلاقى مواقع الخضوع ^(١١٢)، وعلاوة على ذلك ىظهر المجتمع سطحاً منطقياً علىه عبارات منقوشة ^(١١٣).

وىتسم مفهوم تشانتال موفى Chantal Mouffe بشأن التصور اللا فردى للفرد بجاذبىة شدىة. فهذا المفهوم ىرفض - فىما ىتعلق بحقوق الإنسان - فكرة الفرد من حىث "الفردانىة التملكىة" ^(١١٤). وىتضمن المفهوم أكثر من ذلك. فالفرد ىصور من وجهة نظر موفى Mouffe باعتباره تلاقياً لتعرىفات عدىة وهوىات جماعىة تفسء كل منها الأخرى ^(١١٥). وتبىء مواضىع حقوق الإنسان وتحوىلها لاملة مواقف خضوع متنوعة ومفسءة تباذلىا لا ىشهد فى الواقع للإمكانىة التحررىة للتطبىقات العملىة لحقوق الإنسان الانعكاسىة المعاصرة. وحامل حقوق الإنسان من وجهة النظر تلك لىس إنسانا فردا أو جماعىة لها جوهر محءء سلفا، بل هو كائن ولد بحق فى ابتكار ممارسات التعرىف ومواجهة الهوىات سابعة التشكىل بفعل التقالىء، كما أنه ىمتلك القوة للتفاوض

(١١٢) . Chantal Mouffe (1992) 237 .

(١١٣) . Mouffe (1992) 14 .

(١١٤) طالع التأملاء التئورىة فى : Wayne C. Boothe, Helene Cixous, Julia Kristeva, and Paul Ricoeur (1993)

(١١٥) . Chantal Mouffe (1992) at 97, 100 .

بشأن مواقع الخضوع. ولهذا السبب أساسا، يظل حملة حقوق الإنسان أفراد طوارئ^(١١٦). ربما يطالبون بحقوق إنسانية كونية في إطار مشروعات الهوية التي يختارونها لأنفسهم من وقت لآخر. ورغم أن الأمثلة مازالت غادرة، إلا أن كل ممارسة تعريف ذكرت سابقا تحتاج لموقع يتسم ببعض الصلابة في التاريخ المعاصر .

(١) الحق الإنسانى فى اختيار ممارسات التعريف :

يستلزم هذا الحق الإنسانى تركيبة محتوى افتراضى للعديد من أسس ومعايير حقوق الإنسان تتضمن حقوق حرية الخطابة والتعبير والتجمع والحركة والضمير والدين. وإجمالا، هو حق فى اختيار تقاليد العقيدة ومجتمعات الانتماء سواء كانت اجتماعية أم ثقافية أم دينية أم سياسية. وتحت هذه التركيبة من حقوق الإنسان، ربما يختار البشر أفرادا الإلحاد أو ربما يختارون الانتماء لمجتمعات العقيدة الأصولية. والممارسات المنجزة وفقا لما يمليه الضمير فيما يتعلق بحرية الضمير تمكن من الخروج التحولى من التقاليد الدينية المكتسبة بفعل الميلاد أو بمراجعة الخيار العقائدى التى يكون من الصعب جدا بعدها الرجوع وتغيير العقيدة. كذلك ربما يختار المرء الانتماء (مع مراجعة خياراته) إلى تنظيم نقابى أو حزب سياسى، أو يختار طوعية عدم الانتماء إلى أى منهما. النقطة الحاسمة فى ذلك كله، وفى كل الأمثلة المرتبطة بذلك، هى أن ممارسات التعريف التى تتم تحت اسم حقوق الإنسان المعاصرة تؤمن مستقبلا معياريا منفتحا بالنسبة لكل بنى البشر. وعلاوة على ذلك، فإن الحق الإنسانى فى اختيار ممارسات التعريف هو بالضرورة يواجه محاولات (من جانب الدولة والمجتمع المدنى) لفرض الانغلاق .

(١١٦) طالع : . 52-69 (1990) Agnes Heller

(٢) الحق الإنسانى فى الانتماء للهوية المجتمعية أو الاختلاف معها :

كما تمكن وتعزز لغات ومنطقيات حقوق الإنسان والمنطقيات الموازية لها السابق على تقاليد الانتماء والعقيدة عن طريق الخيار القائم على إعمال الضمير. والنضال بشأن الحق الإنسانى فى التجمع الحميمى يمكن انتماءات السحاقيين أو المتحولين جنسيا لاحترام اختيار ممارسات التعريف. وهذا موضح بطرق عديدة معقدة (كما أكتب) فى نقاشات مجتمعات الكنيسة الأنجليكانية (الإنجليزية) بشأن رسامة القساوسة المثليين. وحتى على الرغم من عرض هذه المسألة أحيانا بشكل مجرد تماما - من حيث حقوق الإنسان - فإن الصراع يستلزم سلسلة كاملة من تفسيرات حقوق الإنسان. وأعنى بذلك الحق فى أفضل ممارسة لتفسير كلمة الرب أو الكتاب المقدس ولا يمكن استمرار هذا الصراع دون الاعتراف بالحق الإنسانى فى قراءة أو تفسير كلمة الله .

ولأخذ مثال آخر، هناك قضية شاه بانو Shah Bano المشهورة^(١١٧)، وهى مسلمة مسنة تقية دفعت المحكمة العليا بالهند لمساندة حقها فى النفقة بعد طلاقها طبقا لنصوص القرآن. غير أن البرلمان الهندى أحيا ما اعتقد بأنه القراءة الأورثونوكسية للقرآن الكريم^(١١٨)، وسعت المنظمات والحركات النسوية بمختلف انتماءاتها الدينية لمراجعة قانون ذى صلة بهذا الأمر، وهو الذى مازال معلقا حتى الآن أمام المحكمة العليا بالهند^(١١٩).

(١١٧) Zia Pa- Mohd Ahmed Khan V. Shah Bano Begum AIR1985 SC 946 ، طالع كذلك : thak and Rajeswari Sunder Rajan (1989) and (2003); Flavia Agnes (1999)

(١١٨) قانون حماية حقوق المرأة المسلمة .

(١١٩) رفعت الالتماس بنفسى فى عام ١٩٨٥ حيث شاركنى فى ذلك تارا على بايج Tara Ali Baig ومادو ميهتا Madhu Mehta ولوتيكا ساركار . Lotika Sarkar وقد توفى بايج Baig وميهتا . Mehta أما أنا وساركار Sarkar، فقد صرنا على حافة الموت ! واضح أن المحكمة بسلطاتها الإدارية نجحت فى إخراس الالتماس والسبب الجيد الوحيد فى هذا التنازل عن الحق القانونى هو اعتبارات النزاهة المؤسسية للمحكمة والمواصلة السياسية بين السلطة التنفيذية العليا والسلطة القضائية العليا .

وعندما نجح بعضنا فى الوصول إلى شاه بانو Shah Bano سيدة فى الستينيات من عمرها كانت متزوجة لأكثر من ثلاثة عقود) ذكرتنا - فى ذروة جدل وطنى مشبوب بالعاطفة - بأنها ليست فقط امرأة، بل إنها أيضا مسلمة التزمت بالشريعة التى كرمتها بالمساواة ولا ترغب فى الاستسلام لسلطة مجتمعات التأويل العلمانية .

إن استجابة شاه بانو Shah Bano لهى مثال لافت لتتوع التعريفات والهويات الجماعية التى تقسد بعضها البعض. وتعريفها باعتبارها مواطنة هندية قادها للتحرك باعتبارها ناشطة أمام السلطة القضائية للدفاع عن حقوقها. لكن الحقوق التى سعت للحصول عليها كانت فى إطار الشريعة الإسلامية، ولا يوجد لها مكان داخل علمانية الخطاب القضائى السامى. إن اللجوء للسلطة القضائية فى هذه الحالة كان مجتمعا بصورة إبداعية ودون القبول بالمشروع العالمى لحقوق الإنسان الكونية^(١٢٠).

(٣) الحق الإنسانى فى إدارة ممارسات إفساد الهوية :

يظل إفساد الهوية أمرا معقدا بكل ما فى الكلمة من معنى. ويقع موقعه داخل الإطار الجيوفلسفى أو الوقت الشارد (الذى أشرنا إليه سابقا). وهكذا، وعلى سبيل المثال، ربما تختلف المرأة المسلمة المتدنية مع الأنظمة البطيريركية للتفسير القرأنى داخل وطنها، لكن فى ذات الوقت تعبر عن نوع من التضامن العالمى فى الخارج. والمرأة التى تعيش فى بلد يحكم بنظام شريعة مفروض بحزم، وترفض الأشكال الطالمانية فى أفغانستان أو الأشكال الأخرى ذات الصلة ربما تشارك أخواتها فى احتجاج عالمى (ومثال على ذلك ما يحدث ضد الأمر الفرنسى بحظر الحجاب) يطالب باحترام الحق فى الاختلاف. ونشر المرأة للمنطقيات والمنطقيات الموازية لحقوق

(١٢٠) طالع كذلك : . Upendra Baxi (2004)

الإنسان يهدف لإفساد وجهة النظر أحادية المنطق لحقوق الإنسان من خلال تطبيقات عملية تتسم بالحشد الجماعى على مستوى كوني^(١٢١).

وهنا نواجه ببعض المشكلات عسيرة المعالجة تتعلق بصراع الحقوق حيث الاختيار الذاتى بترسيب الهوية داخل التقليد الدينى يتنافر مع أشكال الأنماط الكونية التى تعمل على انتزاع التقاليد من سياسة الاختلاف المطالبة بالمساواة والعدالة بين الجنسين. والأمر الحاسم من وجهة نظرى هو حقيقة أن صراع حقوق الإنسان (بشأن حرية اختيار العقيدة والممارسة الدينية والمساواة والعدالة بين الجنسين) صار مرثيا على المستوى الاجتماعى عندما تم تأمين وضع نموذج عالمى لحقوق الإنسان. وهذا ما يجعل دور قوة ثانوية فى الإفساد المستمر للهويات عملا واضحا .

٩- أسئلة طرحتها الهويات المفروضة بشأن سياسة حقوق الإنسان والسياسة من أجل حقوق الإنسان :

إن الاحتفاء بالهويات المتعددة والمرنة والطارئة يشكل قصة مهمة، لكنها ليست الوحيدة. وتقودنا القصص الأخرى لمشكلة الهويات المفروضة. وهذا يثير أسئلة عديدة من وجهة نظر المنخرطين الفعليين فى نضالات حقوق الإنسان. إن أشكال المنطقيات والمنطقيات الموازية لحقوق الإنسان التى صيغت بواسطة نضالات تاريخية تدعم بالطبع طرق تنظير القمع^(١٢٢). وتسمح لنا تلك الأشكال بالتفكير فى التمييز بسبب الميلاد والجنس ومحل الإقامة والعرق والإعاقة والتوجه الجنسى - على سبيل المثال - على أنه انتهاكات لحقوق إنسان معلنة دوليا. ومن وجهة النظر تلك، تظل رسالة المنطقيات والمنطقيات الموازية لحقوق الإنسان هى إزاحة الهويات البدائية التى تضىء شرعية على المعاناة المفروضة بالأمر، لدرجة تصل أحيانا إلى إخفائها تماما عن المجتمع بما فى ذلك المتعرضون للقمع أنفسهم .

(١٢١) طالع بصفة عامة : . Marie Dembour (2001)

(١٢٢) طالع : . Iris Marion Young (1990) 39-66

وهذه الرسالة محفوفة بالكثير من الصعوبات. وعندما يظل تعزيز المجتمع المدني للهويات الأساسية هو نظام اليوم، فإن المنطقيات والمنطقيات الموازية المشار إليها تلقى بمسئوليات على الدولة فى مقاومتها، الأمر الذى يثير مستويات ضيق ليبرالية تتعلق بزيادة ظهور الدولة الديكتاتورية الجديدة. وإضافة إلى ذلك، فإن الدولة والقانون ربما يكافحان هذا التعزيز فقط بإعادة بناء الهوية الجماعية. والذين لا يمكن تناولهم فى الهند، ويسمون دستوريا " الطبقات المضطهدة " يمثل هذا الدستور ذاته حملاً زائداً عليهم. كما يظلون فى الحياة اليومية من الأمور التى لا يمكن المساس بها. وعلى سبيل المثال، تعتمد مسوغات برامج العمل الإيجابى فى كل أنحاء العالم على استمرار النزاهة السردية للقصص التاريخية الألفية بشأن الإيذاء الجماعى. وبالفعل فإن تلك القصص تؤصل الهويات التاريخية باعتبارها مواقع جديدة للجرح. هل هناك طريقة لتجنب التواريخ الموقعة فى المعارك، التى تشكلت بلهجات حقوق الإنسان ؟

وعلاوة على ذلك، تحد الهويات المفروضة بدرجة كبيرة من ذخائر ممارسات تحديد الهوية. وتخيل وضعك (غير المنتمى لنظرية العدالة لجون رولز (John Rawls) الأصلى بوصفه شخصاً ينتمى لطبقة أو فئة مضطهدة (مثلاً بمنطقة نائية فى بيهار بالهند). هل سيكون بإمكانك الموافقة على أن الهوية الطائفية أو البطيريركية صارت مرنة ومتعددة ومشروطة ؟ باعتبارها منتمية لإحدى الطبقات المضطهدة، ليس مهماً كيف تتصورين هويتك (أماً وزوجة وابنة). أنت مازالت عرضة لعادات سائدة تغتصبين فى إطارها مثلاً لانتماذك لطائفة ما .

وعلى هذا النحو، ستمنع من الوصول للمياه الموجودة بآبار فى القرية التى تسكن بها؛ لأنها مخصصة للمنتمين لطبقات عليا. كذلك ستخضع مكرها لكل ما هو بغيض فيما يتعلق بعملك. وسيحرق كوخك، وستتم مصادرة صونك لدى الاقتراع فى الانتخابات على يد الميليشيات الهندوسية

الطائفية^(١٢٣). ويمكن أن تنطبق نفس القصة على العديد من المجتمعات التاريخية والمعاصرة التي تأصلت على منطقيات التقليل من شأن الآخر^(١٢٤).

ثانياً، ما يدمر فعلاً هو سؤال مهم بحق. حيث إن الهويات والتعريفات المختارة ذاتياً ربما بالفعل تكون متعددة ومشروطة ومرنة، هل يمكن القول بأنها خارج عالم الممارسات الثقافية لتحديد الهوية وللهوية ذاتها؟ وقال محمود ممداني Mahmood Mamdani أخيراً أنه حتى عندما تكون ...

... الهويات المدفوعة من خلال العنف قد تمت صياغتها خارج إطار السياسة - مثل السلالة (من علم الأحياء) والعرق (من الثقافة أو الدين) - نحن نحتاج لنزع السمة الطبيعية لهذه الهويات بشرح تاريخها وتوضيح علاقاتها بالأشكال المنظمة للقوة^(١٢٥).

كما أن مشروع ممداني Mamdani ذا الصلة بالعنف في أفريقيا فيما بعد الاستعمار يلفت الانتباه بدرجة أكبر لتلك القصص التاريخية العلمانية ذات

(١٢٣) طالع ما جاء بدقة بالغة في رواية روهينتون ميس تري Rohinton Mistry بعنوان : A Fine Balance (1995) طالع كذلك : (2005) Upendra Baxi فيما يتعلق بممارسات السياسة الهندية في أعقاب الانتهاك العنيف للمرأة في جوجارات Gujarat عام ٢٠٠٢ دليلاً على ثقافة الاغتصاب.

(١٢٤) يحتاج المرء فقط للتفكير في الهويات المفروضة في تاريخ الولايات المتحدة قبل الحرب أو المقاومة للتعديلات الدستورية فيما بعد الحرب الأهلية. كما عليه أن يفكر كذلك في أنظمة الأبارتيد التي كانت مفروضة بالقانون في جنوب أفريقيا ومأساة الأقليات في مجتمعات الدولة القومية والسكان الأصليين بصفة عامة. طالع بصفة عامة كذلك (2003) Socialist Register

(١٢٥) يتم البروفيسور ممداني Mamdani بدقة تحليله الخاص عن العنف السياسي بأفريقيا في مرحلة ما بعد الاستعمار، وخصوصاً رواندا، في : 6 (2002) Mahmood Mamdani

الطابع الحميد للأشكال المنظمة للقوة، والتي - على سبيل المثال - تشكل مفاهيم الجنسية والمواطنة. فمن جانب تمكن تلك المفاهيم من ممارسة حقوق الإنسان، ومن ناحية أخرى، فهي تهيكّل أشكال إنتاج وإعادة إنتاج انعدام حقوق الإنسان. وتوضح لنا تواريخ العدالة السياسية كيف يتحول المواطنون في كثير من الأحيان إلى مجرد مراقبين في تشريعات الطوارئ والأمن التي تم اليوم تعميمها وعولتها في القصص التاريخية المعاصرة فيما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول.

ثالثاً، على مستوى عام، إذا لم يعد هناك وجود للمراقب وصار كل الموجودين مجرد خاضعين للمراقبة، كيف يمكننا بناء أو مواصلة السياسة من أجل حقوق الإنسان؟ وبعبارة أخرى، كيف يمكننا تنظير تشكيل الذات العنيفة؟ نحن بحاجة لزيادة حدة هذه الأسئلة والاهتمام بأصلها وإنقاذ إمكانية الحوار بشأن حقوق الإنسان من حطام خطاب ما بعد الهوية^(١٢٦).

رابعاً، كيف يمكن لهذا الشتات من سرديات الهوية تمكين هؤلاء المطاردين بشبح ممارسات الانتهاكات الصارخة والهائلة والمستمرة لحقوق الإنسان؟ وبالنسبة لعلم روي (في الهندوسية) لأخلاقيات ما بعد الحداثة، فإن هذا الأمر لا يشكل أهمية

(١٢٦) إن هذه الأسئلة الصعبة والمعقدة بحاجة لتحليل مفصل خارج نطاق العمل الحالي. أولاً، تستلزم المهمة طرقاً للقصص (لا جهود تحليلية في دراسة البنية أو الشكل) بشأن الذي يشكل تاريخاً متماسكاً للمعاناة الإنسانية باعتبارها نظاماً منطقياً أو غير منطقي للواقع المعيش يوميًا. ومن جانب آخر، نحن بحاجة للعمل في تواريخ البؤس أو صنع البؤس الإنساني التي جعلتها النظرية الاجتماعية الكبرى (سواء في أنماطها السردية الأصلية أم بعد إحيائها فيما بعد الحداثة) غامضة. ثانياً، تظل هناك طرق لسرد تواريخ هياكل التعذيب والرعب التي تستهدف تدمير أو إخضاع المقاومين. ثالثاً، هناك حاجة لتعطيل نضالات استعادة حواس التاريخ الإنساني التي بنيت فيها ممارسات المقاومة الإنسانية للهيمنة في اختبار ما قبل وما بعد حقوق الإنسان.

كبيرة حيث إن التركيز الشديد يكون على تحديد ومواجهة كل أخطاء الليبرالية والاشتراكية (١٢٧).

خامسا، هل ذلك مضاد للإنتاجية في مسار حقوق الإنسان (الذي يستلزم استيعاب الهوية الأساسية) خاصة عند اعتبار الدولة والقانون حكما محايدا بشأن الإيذاء لا ليهما سلطة الإيذاء (١٢٨). ؟ ورغم كون حقوق الإنسان في أصلها تحررية، فإنها في مسار التعبير والإدارة ربما تصير خطابا تنظيميا ووسيلة لعرقلة أو استمالة المطالب السياسية الراديكالية أو ببساطة أعمق جوف للوعود الفارغة. ومن السخرية أن تكون المطالب الحقوقية لجماعة سياسية خاضعة لنقاش أفراد غير سياسيين (١٢٩).

وحقا، تسلم تنمية حقوق الإنسان ذاتها في لحظات معينة لخدع الحكم. ويتحول ركيزة التحرير إلى ركيزة التنظيم (١٣٠). كما سنرى ببعض التفصيل المدهش

(١٢٧) هاجم جاك ديريدا Jacques Derrida، وعن حق، التفاؤل المندفع بشأن ليبرالية فوكوياما Fu-kuyama، متسائلا عن معقولية التفكير بأن كل هذه التغيرات العنيفة (إرهاب وظلم وقمع وإبادة وإبادة جماعية وغيرها) تشكل حدودا طارئة أو غير مهمة بالنسبة للحظة تحرر فيما بعد الحرب متمسة بالفوضى والابتهاج بالنصر. لاحظ هنا لفظة الإنهاك في كلمة "وغيرها" المذكورة فيما سبق في وصف التغيرات العنيفة ! وفي ذات الوقت يؤكد قائلا : إن ارتباكنا هنا ينشأ من حقيقة أنه لم يعد هناك وجود لاسم أو تكنولوجيا لتحديد الانقلاب الماركسي وموضوعه، ماذا يلي ؟ إن ديريدا Derrida بعد التفاف رائع على عمل الحداد والترجسية يفرض علينا التالي : على المرء أن يتذكر دائما أن المستحيل صار واحسرتاه ممكنا. وعلى المرء أن يتذكر دائما أن الشر المطلق ... يمكن أن يحدث. على المرء كذلك أن يتذكر كذلك أنه حتى على أساس هذه الإمكانية المروعة لحدوث المستحيل تظل العدالة مرغوبا فيها. طالع : . 57, 98, 175 (1994) Derrida من هو ذلك المرء الذي يخاطبه ديريدا Derrida؛ المنظر الطبيعي ؟ أم الكائن الخاضع دائما لأمر الشر المطلق ؟ لاشك في أنه من الضروري إشعار الرحالة المنظرين بأخطار فقدان الذاكرة. لكن ماذا يعني ذلك - أو ماذا ينبغي أن يعني - لضحايا أوامر الشر المطلق ؟

(١٢٨) Wendy Brown (1995) 27 .

(١٢٩) Brown (1995) 98 .

(١٣٠) كيف هنا تحليل سانتوس Santos لجذلية التنظيم والتحرير : . 7-55 (1995) Santos

خلال القسم التالى. ألا يمثل الخطاب التنظيمى فى لحظة ما مجالا للصراع فى لحظة أخرى ؟

إذا أراد محامو حقوق الإنسان الدوليون الاهتمام بنوع الاستجواب المثار، فإن المفكرين الأخلاقيين فيما بعد الحداثة هم بحاجة لمصارعة التاريخ الحديث لسياسة القسوة، التى أعادت بناء وابتكار المجتمعات البدائية الجديدة التى تمثل مجتمعات المتعذبين وسجناء الضمير حول العالم، الذين تناصر قضيتهم منظمة العفو الدولية بكل حدة وببطولة أخلاقية لا نظير لها. فهل يكون من الصحيح القول بأن هويتهم باعتبارهم ضحايا هى هوية عشوائية أو طارئة أو متعددة، أم أنها هوية نتجت عن لعب السياسة العالمية ؟ وفى غياب سعى جاد للإجابة على هذا الاستجواب، كيف يمكننا تبرير أن تعبيرات وحركات حقوق الإنسان ارتكبت خطيئة الأصولية المهلكة بإصرارها على معيارية كونية؟

ورغم فوزى البناء تلك، كيف يمكن لما بعد الأصولية الاستجابة للإشكالية التى عرضتها الحالة البدائية لأونج سان سوي شى Aung San Sui Kyi ؟ فهى تجسد أصولية حقوق الإنسان. وهو حال المرأة فى أفغانستان التى تحتج على نظام حكم طالبان، لكنها فى الوقت ذاته تعارض الغزو الأمريكى. ويحاول كذلك صندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) وحركات مثل "أنقذوا الأطفال" التى تسعى - بفضل الإعلام المتعولم - أحيانا لتحقيق المستحيل. وأحد الأعمال البطولية المستحيلة هو تحريك الضمير الضامر لدى أبناء الطبقات المتوسطة المتعولة لعمل خيرى، وذلك بعرض قناة مثل "سى. ان. ان" لصور أطفال فى السودان وهم يتضورون جوعا، بل وتزهق أرواحهم بسبب الجوع فى أثناء تناول أبناء تلك الطبقات لقاتح شهية قبل تناول وجبة العشاء مباشرة (١٣١).

(١٣١) غير أن المعاناة باعتبارها مشهداً لا يمكنها فعل المزيد؛ لأن ذات الفعل الذى يقوم به إنتاج وسائل الإعلام لمشهد المعاناة يحتاج لتجريد هذا المشهد من أى فهم فيكلى لإنتاج المعاناة ذاتها. وبطريقة ما ربما يتشكل فوراً مجتمع الناظرين أو المتابعين للمشهد من خلال محو أقل وعيا بالتعقيد الكامن فى الأمر برمته. طالع : Guy Debord (1970, 1990)

وحقا، فإن التصدي لخطاب حقوق الإنسان يمكن فهمها أعمق لسياسة الاختلاف، طالما كان في إطار عملية فكر المعاناة لا الإحساس فقط بها. هذا الخطاب يؤكد أن الآخر ليس أقل شأنًا. ويؤكد مقولة الحاخام الإسرائيلي سالنتر Salanter بأن "الحاجات المادية لجاري هي حاجاتي الروحية" (١٣٢). ورغم أنه تحت لواء هويات متشعبة، فإن هذا الخطاب يرفض تماما الحاجة لعدم تأصيل المعاناة الإنسانية .

١٠- دعوات تدمير الاحتكارات السردية :

ربما يواصل نقد حقوق الإنسان تأكيد أن سرد القصص العالمية الكبرى (السرديات الضخمة) لم يعد وظيفة أى مشروع تحريري مثل مشروعات سياسة الرغبة بين الحكومات، التي تستوعب سياسة المقاومة. وبعبارة أخرى، هذه السرديات الضخمة تخدم فقط في مجال استمالة لغات حقوق الإنسان إلى عمليات وآليات الحكم .

وليس مدهشا على الإطلاق أنه بقدر ما كان انتهاك حقوق الإنسان صارخا، بقدر ما أعلنت نظم السلطة ولاعها لنظام حقوق الإنسان. وعلى سبيل المثال، كان التصديق على اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة أقرب لشبه إجماع كوني، لكنه لم ينذر بأي أداء تاريخي عالمي نحو التحرير الإنساني للمرأة. هذه الاتفاقية فقط منحت أى دولة السلطة لإطلاق المزيد من أكاذيب نيتشه Nietzsche (١٣٣). وفي كثير

(١٣٢) مقتبسة من : Emmanuel Levinas (1994) at 99

(١٣٣) الدولة هو اسم أكثر الوحوش الباردة برودا. فببرود هي تطلق كذلك الأكاذيب، وتكبر الكذبة وتخرج من فيها. وقال نيتشه في " 1-160 Nietzsche (1954) أنا الدولة ... أنا الشعب". وتكشف هذه الأكاذيب بحدّة شديدة في أثناء تحول تبريرات تحالف دول الإرادة لدى الاعتداء الأحادي بالقوة على العراق.

من الأحيان، تكون لغات حقوق الإنسان إحدى حيل السياسة الخارجية الإمبريالية سواء في الغزوات العسكرية أم الدبلوماسية الاقتصادية العالمية (١٣٤).

إن دبلوماسية القوى العظمى داخل الأمم المتحدة ليست كارهة لإحداث معاناة لا توصف لبني البشر من خلال عقوبات هدفها الظاهر تقديم بعض الخدمة لمستقبل حقوق الإنسان (١٣٥). وفي نهاية الألفية الثانية، جعلت القوة العظمى الوحيدة نظام العقوبات، من أجل دعم الترويج لحقوق الإنسان في الخارج، مطبعا للخبراء في البيت الأبيض والكونجرس الأمريكي. وكل ذلك يكتسب الآن انفعالا حادا، في قصص تبرير العنف في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر / أيلول، سمي بالحرب على الإرهاب داخل الوطن أو خارجه كما حدث في أفغانستان وحرب الخليج الثانية .

وربما يصير النقد على تأكيد أن نموذج حقوق الإنسان الكونية يحتوي على عناصر متناقضة. ويعترف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بشخصنة رأس المال العالمي (١٣٦). سواء فيما يتعلق بحقوق بني البشر أم الأشخاص الاعتباريين. وهذا جدليا يسمح بتحوله - خلال هذه الأيام الذهبية للعولمة - إلى نموذج لحقوق الإنسان مرتبط بالتجارة وصدیق للأسواق (حيث يبدأ مساره مع منظمة التجارة العالمية وينضج بشكل كبير في اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) التي نتناولها في الفصل الثامن. وتستثمر العلاقات التجارية الدولية مع الخطاب الرنان للغة الأخلاقية لحقوق الإنسان (طالع على سبيل

(١٣٤) طالع : . 169-221 (1996) Noam Chomsky وطالع كذلك : . (1993) Chandra Muzaffar

(١٣٥) الجمعية الأمريكية للصحة العالمية ومنع الغذاء والدواء وتأثير الحظر الأمريكي على الصحة والتغذية في كوبا. طالع : . [http:// www.Usaengage.org/studies/cuba.html](http://www.Usaengage.org/studies/cuba.html) . وأنا هنا لا أتناول الأرشيف المثير للمشاعر والخاص بنظام العقوبات على العراق.

(١٣٦) تحمي المادة (١٧) الحقوق الفردية والجماعية في الملكية. وهذا الشرط لأغراض عملية بحتة ينكر التطمينات التي تبدو راديكالية في المواد (٢٣-٦). وليس غريبا الاعتراف الكامل بحقوق الملكية الفكرية في المادة ٢٧ (٢) .

المثال الخطاب بشأن الشروط الاجتماعية داخل منظمة التجارة العالمية والعديد من الأنساق الاقتصادية أو التجارية الثنائية أو الإقليمية). وللاقترب أكثر من هذه النقطة، فإن العديد من المنظمات غير الحكومية بدول الجنوب، والتي كانت من أوائل منتقدي العولمة، تنظر اليوم إلى المؤسسات المالية الدولية بوصفها أدوات للتحرر من أمراض الدولة القومية .

إن نطاق وعمق الأنهار العديدة للنقد ما بعد الحداثى لحقوق الإنسان مشابه لنقد كارل ماركس Karl Marx بشأن المسألة اليهودية (١٣٧). رغم أن المصطلح الفريد ما بعد الحداثة لم يكن متاحا بصورة وفيرة بالنسبة له. وفى هذا السجل، نحتاج لتأمل التبصر العميق الذى قدمه ديلوز Deleuze وجوتارى Guttari :

لو لم تكن هناك دولة ديمقراطية كونية (١٣٨). ...، فإن ذلك بسبب أن السوق هو الأمر الكونى الوحيد الذى يمكن أن يكون كونيا فى الرأس مالية. كما أن الحقائق البديهية يمكنها التعايش فى السوق بجانب بديهات أخرى، خاصة تلك المتعلقة بأمن الممتلكات، وهى التى لا تعى أو أنها تعلق هذه الحقائق بدرجة أكثر من مناقضتها (١٣٩) .

وهكذا فإن دعوات تدمير الاحتكارات السردية (١٤٠). فى نظرية وتطبيق حقوق الإنسان هى دعوات ذات أهمية بالغة؛ لأنها تمكنتنا من إدراك حقيقة أن ابتكار حقوق الإنسان يستند إلى المجتمعات الواقعة فى نضال ضد تشكيلات السلطة غير الشرعية وسياسة القسوة. ويظل المحلى - لا العالمى - موقع النضال الحاسم بالنسبة

(١٣٧) طالع كذلك الفصل الثامن ... وطالع : . 97-114 Wendy Brown (1995)

(١٣٨) . 106 Deleuze and Guttari (1994)

(١٣٩) نفس المرجع السابق.. ١٠٧

(١٤٠) يؤكد ليوتارد Lyotard فى 153 at (1989) Lyotard، قائلا "دمروا كل الاحتكارات السردية ... انزعوا كل الامتيازات التى منحها الراوى لنفسه".

للتعبير عن حقوق الإنسان وإنفاذها والتمتع بها وممارستها. إن التاريخ السابق لتقريباً لكل عمليات جعل حقوق الإنسان العالمية مؤسسية تقريباً هو ممدد بالأساس من المستوى المحلى^(١٤١).

ومن هذا المنظور، فإن الادعاءات بابتكار حقوق الإنسان فى الغرب يمكن الشعور بها فى إطار تقاليد السرديات الضخمة التى خدمت قديماً أهداف السيطرة للتشكيلات الاستعمارية أو الإمبريالية، وهى تخدم حالياً أهداف المجتمع الأورو - أطلنطى أو دول الثالوث (الولايات المتحدة والمجتمع الأوروبى واليابان) وفى خضم هذا الخطاب المسيطر تبدو مفاهيم حقوق الإنسان الحديثة والمعاصرة - ولو بأنماط مختلفة - وكأنها رؤية لنظام جديد فى العالم كله^(١٤٢). وعلاوة على ذلك، فإن هذا الخطاب يمنع الاعتراف بأن المجتمعات المناضلة ضد الانتهاك الإنسانى هى المبتكر الأول لحقوق الإنسان. ولا توجد مهمة أكثر أهمية من تقصى أثر تاريخ حقوق الإنسان من وجهة نظر المجتمعات التى اتحدت فى نضالها وسط معاناة إنسانية مفرطة .

وقد عارض العديد من المفكرين النسويين الفكرة الرئيسية لتدمير السرديات الضخمة لكونها معادية لسياسة الاختلاف^(١٤٣). وفى ذات الوقت، يصر هؤلاء المفكرون

(١٤١) بغير تواضع، أقتبس ما قلته بنفسى سابقاً : بعد كل شىء كان هناك رجل يدعى لوكمانيا تيلاك Lok manya Yilak أطلق نداء للهند فى العقد الثانى من القرن العشرين جاء فيه "إن الاستقلال هو حقى منذ مولدى وينبغى أن أحصل عليه". وكان ذلك قبل فترة طويلة من المناادة بحق تقرير المصير باعتباره أحد الحقوق الإنسانية الدولية وكان هناك شخص اسمه غاندى Gandhi وقف فى أوائل القرن العشرين متحدياً التمييز العنصرى فى جنوب أفريقيا، وهو الأمر الذى أسفر بعد عقود عن وضع أسس المعاهدات والإعلانات الدولية بشأن الحد من كل أشكال التمييز العنصرى والأبارتيد. كما أن الحملة الحالية المعتمدة على شعار "حقوق المرأة هى حقوق إنسانية" هى نتيجة لتاريخ حافل من النضالات المحلية من حولنا. إن الأماكن التاريخية التى شهدت ميلاد كل نضالات حقوق الإنسان هى البيت والوطن، الكنيسة والقلعة، السجن ودائرة قسم الشرطة، والمصنع والمزرعة. Upendra Baxi (1996) .

(١٤٢) 1 . David Jacobson (1996)

على أن سرد قصص الانتهاكات والمقاومة اليومية، التي تعترف بدور المرأة باعتبارها أحد مبتكري حقوق الإنسان، يدعم عملية التمكين من حيث خلق تضامن، لا نسج قصص عن البطيركية الكونية أو تنظير القمع فقط من حيث كونه علاقة منطقية^(١٤٤). إن ثقافات جعل حقوق الإنسان نسوية تبدأ فقط حيث يبدأ المرء مناقشة الصراع بين السرديات الكبرى والصغرى للنساء المناضلات. وربما يسمى المرء هذه المهمة أو الرسالة "أنسنة حقوق الإنسان"، ويسعى لتجاوز الخطاب المخلخل بشأن تنوعات ما بعد الحداثة وما بعد البناء ليصل إلى تواريخ الإيذاء الفردي والجماعي. إن قصص الطرق الملموسة بشأن إرهاب المرأة^(١٤٥). لا تظهر بشكل بارز في نظرية حقوق الإنسان. وفي رأيي، إن تنظير القمع لا يكون في أفضل حالاته بعقد مقارنة بين لوكان Locan وديريدا Derrida وفوكو Foucault، بل عندما يشارك المنظر المظلومين في كوابيسهم وأحلامهم. إن إضفاء تأثير اللغة على الألم والشعور بآلم الآخر هما المهمة الدائمة للسرديات. وإذا ساعدتنا تنوعات ما بعد الحداثة في تحقيق ذلك، عندئذ سيكون هناك مستقبل أفضل لحقوق الإنسان. وإذا لم يحدث ذلك، ستكون رقصة الموت لكل حقوق الإنسان .

Ernesto Laclau and Chantal Mouffe (1985) at 87-8, 115-16 . (١٤٤)

(١٤٥). Mary Jo Frug (1995) 7-23 إن الواقع المعيش للتجارة الجنسية واستغلال العمال على نحو غير إنساني، وعمل المزارعين في أراضى الأسياد الملاك، والتمييز في أماكن العمل، والقتل بسبب المهور، والاعتصام في أوقات السلم والحرب باعتبارها وسيلة لإعمال السياسة، وتعذيب المرأة وإخضاع أجساد النساء لتجارب طبية وغيرها من الأدوات في يد الدولة والمجتمع تمثل في مجملها إشكاليات جعل الإرهاب روتينيا. وفي حين أن الثقافة النسوية كشفت قوة السرد، فإن النظرية الاجتماعية لحقوق الإنسان عليها أن تضع تصورات لطرق ووسائل استثمار السير الذاتية للأشخاص الذين تعرضوا لانتهاكات.

الفصل السادس

ما الحى والميت فى المذهب النسبى (النسبوية)؟

١- نظرية الكونية :

إن تأكيد "كونية" حقوق الإنسان المعاصرة "تعرض لهجوم عنيف من وجهة نظر مؤيدى النسبوية والمناهضين للأصولية والتعدد الثقافى . إن فكرة "الكونى" فى العلوم البشرية ترتبط بشكل نمطى بمشروع التحول نحو الكونية. وعلى وجه الخصوص ، منذ عصر ماركس Marx، علمنا أن ما يسمى بالكونى يعد ملكية محدودة التفكير للثقافة السائدة وأن "القابلية للتحول نحو الكونى" أمر لا يتجزأ عن الامتداد الإمبريالى^(١)، لذلك يظل من غير المفهوم أن بعض ناشطى حقوق الإنسان نوى الجذور العميقة يهاجمون بعنف كونية حقوق الإنسان فيما يتعلق بالإمبريالية السياسية والثقافية ، وأن بعض رؤساء الدول والحكومات يقيمون العديد من المبررات حول حصانتهم ضد انتهاك أسس ومعايير حقوق الإنسان عن طريق نداءاتهم للفوارق الثقافية . إن مشروع التحول نحو كونية حقوق الإنسان يؤكد أيضا فكرة عالمية حقوق الإنسان . كلا الشككين من تأييد وانتقاد الكونية يظلان مغممين بتضمينات مصيرية متعلقة بمستقبل حقوق الإنسان .

(١) . Judith Butler (2000) 15

إن مشكلة "الأكوان" لا تبدأ ولا تنتهى بحقوق الإنسان ، فالأشكال التاريخية التى تم التفكير من خلالها فى العلاقة بين الكونية والخصوصية كثيرة ومتنوعة^(٢)، إن بناء "الأكوان" يتضمن الجوانب التحليلية والأيدولوجية والعلاقة بين كل منهما مازالت مثيرة للمشاكل ؛ حيث إنه دائما ما يتم تأويل التحليلات داخل الإطار الأيدولوجي^(٣)، ويتناول الملمح الأيدولوجي مشكلة تبرير "حقوق الإنسان" وإنشاء ما يعتبر "إنسانيا"، ثم يتم تحديد وتعريف التحليل فيما بعد من خلال هذا الإطار . وعلى الجانب الآخر ، فإن المحلل يصير غالبا على حكمه الخاص^(٤)، فى الواقع تشير العلاقة بين الأيدولوجي والتحليل إلى وضعية كل من المعرفة البشرية والاستقلال النسبى لممارسات التفكير المنطقى . وتعد هذه منطقة جدل رائعة كما سنرى بعد قليل فى هذا الفصل فيما يتعلق فقط بكونية حقوق الإنسان .

فى إطار هذا النمط من التفكير ، يمكن أن يتقدم المرء بتحليل يشير على الأقل إلى ثلاثة معانى مختلفة رغم ارتباطها ببعضها البعض . أولا فى معنى الكونية ، تظل الملكية أو العلاقة شبيهة بأشياء أو ظواهر أو أحوال كثيرة من نواحى متعددة ، وبالتالي ربما يمكننا التحدث عن حقوق بنى البشر من ناحية كونهم الكائنات العاطفية التى لديها القدرة على التحدث . أو ربما يمكننا القول ، بالإشارة إلى المرجعية الذاتية إلى حد ما ، بأنه أن تكون إنسانا هو أن تكون مميزا بين كل تلك الكائنات الحساسة

(٢) طالع : . 22 (1994) Ernesto Laclau طالع أيضا آخر الحوارات بين: Judith Butler, Ernesto

Laclau, and Slavoj Zizek (2000) .

(٣) كما يوضح كل من مؤيدى الماركسية، وأخيرا الحركات النسوية وحركات المثليين أو المتحولين جنسيا .

(٤) منذ عدة عقود قرأت على سبيل المثال كتابا شيقا أثار لدى السؤال حول ما إذا كان هناك فعلا مؤيد لنظرية الماركسية يكون مختلفا عن البورجوازي، نظرية الصفر؛ وبالمثل ربما يسأل المرء ، بغض النظر عن فهمنا بالغ الدقة للمفاهيم الثقافية الراسخة بشأن العلوم ، سواء كان هناك فعلا ما يسمى بالنظرية الماركسية (أو حتى ما بعد الماركسية؛) أم الكيمياء والفيزياء والوراثة وعلوم الحياة وعلوم الذكاء الاصطناعي أم الفلك .

بامتلاكك بعض المزايا المشتركة من الإدراك واحترام الاهتمامات والمصالح المتعلقة بالكرامة التي تفرق بين الإنسان والكائنات غير البشرية الأخرى^(٥).

ثانياً، ربما تقع الكونية بشكل مستقل عن الأشياء الأخرى والأحوال أو الظواهر، وبالتالي، بضرب مثال معقد وصعب إلى حد ما، ربما يمكننا أن نتحدث عن حقوق الإنسان باعتبارها حقوقاً طبيعية مستقلة ومتاحة في مقابل الأشياء أو الأحوال الظواهر السياسية. ثالثاً، يمكن للإنسان القول بأن كل الأكوان شكلية أو اسمية؛ بمعنى أن الأمر بمجمله متعلق بمجرد مسألة تسميتها في إطار ممارسة أو بروتوكول لغوي. من خلال وجهة النظر هذه يكون الادعاء بأن حقوق الإنسان كونية يشير إلى قابلية الوصول لاتفاق لغوي مشترك على نطاق واسع^(٦).

وعلى المستوى الأيديولوجي الذي أدرج في إطاره أيضاً ما هو أخلاقي وديني^(٧). فإنه يمكن تصور الكونية بطرق مختلفة. أولاً، يسعى واضعو النظريات الأخلاقية

(٥) تستفسر حركات حقوق الحيوان عن هذه الميزة من عدة اتجاهات. فالأسس العقلية تفترض تقليل ألم ومعاناة الحيوانات سواء كانت تعد مصدر غذاء للبشر أم حيوانات لحمل الأعباء أم حيوانات تستخدم في الرياضات والألعاب ووسائل الترفيه العامة أم مثل خنازير غينيا التجريبية. ورغم اتساع تلك الأسس، فإن نطاق هذه الواجبات لمنع إلحاق أي أذى أو ضرر غير ضروري بالحيوانات يظل غامضاً بسبب أن ما نقوم به مع الحيوانات لا ينبغي أبداً قطعه مع البشر. أما الأسس الأخلاقية الجوهرية لحركات حقوق الحيوان، فتتجاوز ذلك حيث تتعلق بفئة مفضلة من قائمة الاستخدامات السابقة للحيوانات ويصر النباتيون الروحانيون، على سبيل المثال على أن معاملة الحيوانات بوصفها مصدراً للغذاء للبشر يعد أمراً مثيراً للاشمئزاز أخلاقياً في إطار فكرة احترام الحياة، كما يمتد نفس المبدأ ليشمل الحركات التي تتنادى بالحد من رياضات قتال الحيوانات، على الرغم من أن وصف ما سبق بالجوانب الخاصة بالنباتيين الروحانيين ربما يبدو غريباً. وعلى النقيض فإن الحركات التي تتنادى بحظر الأبحاث التجريبية ترى بأن السير في مبدأ تعذيب الحيوانات بوصفها مصدراً لحماية البشر والصحة العامة ينتهك احترام الحياة

(٦) بهذا المعنى، تعد "الكونية" هي الاسم الذي يخضع لكثير من الجدارة والاستحقاق والتقلبات أيضاً. دال dith Butler (2000) 24.

(٧) أنا لا ألاحق هنا الأسئلة التي يمكن أن تنشأ بصورة طبيعية، وتتعلق بالخلط بين الأخلاقيات والأيديولوجية. وفيما يتعلق بالأشكال التي تتخذها الأكوان في الخطاب الديني، راجع الاستكشاف Arvind Sharma (2003) 122-36 الشيق في:

لتبرير مبدأ حقوق الإنسان^(٨)، في الفكرة الكونية للمجتمعات الإنسانية المنظمة سياسيا باعتبارها مجتمعات أخلاقية . وتعد هذه المجتمعات أخلاقية؛ لأنها تقر مبدئيا بأن الإنسان ، نظرا لكونه بشرا ، مخول للتمتع بالكرامة والاحترام . ربما تختلف تلك المجتمعات في وسائل تأويل هذه القيم ، وبعيدا عن ذلك تختلف كذلك في تأكيد طبيعة وعدد حقوق الإنسان والمستوى الذي يمكن الحصول عليه من الالتزامات والمسئولية . لكن ربما ترفض هذه المجتمعات أيضا الاعتراف بفكرة حقوق الإنسان وتبترأ منها تماما أو بشكل شامل ، إلا أنها مع ذلك تحتفظ بالمطالبة بالتمسك بأفكارها باعتبارها مجتمعات أخلاقية . أما بالنسبة للمجتمعات السياسية المنظمة كالمجتمعات الاستعمارية الأوروبية ، التي احتفظت بشكل شامل بفكرة أن تلك الشعوب الخاضعة للاستعمار لا تعتبر من البشر ، وبالتالي لا تعد مجتمعات أخلاقية . وكذلك ظلت دولة جنوب أفريقيا العنصرية غير مؤهلة لتكون مجتمعات أخلاقية من هذا المنطلق . مثل هذه المجتمعات السياسية البشعة تخاطر بوضعها المنسوب إليها (في الفلسفة السياسية المعيارية) بكونها مجتمعات أو دول أو نظم حكم "خارجة عن القانون". إلا أن طريقة استجابة المجتمعات الأخلاقية الحالية فعليا لمثل هذه المجتمعات المنظمة سياسيا مازالت تمثل سؤالا عويصا^(٩).

ثانيا ، منذ عهد ماركس Marx وحتى الآن تكافح التحليلات الأيديولوجية من أجل إثبات أن الكونية هي الشكل الذي تستطيع من خلاله الأيديولوجية السائدة تعميم أشكال مجموعة من المصالح الخاصة (كما أشرنا باختصار في الفصل الخامس). كما أن نظرية اليسار الراديكالي تعتبر نشأة حقوق الإنسان الكونية مجرد ممارسة لبعض الأنواع وتطبيقا أيديولوجيا عمليا لتحويل تعددية التنوع تحت مظلة الشعار الكامل

(٨) والذي يظل ، Alan Gewirth (1996)، هو أفضل مثال لها .

(٩) أشير هنا لعمل جون رولز John Rawls للعام ١٩٩٩ ، وتصنيفه المعقد ، بموجب قانون الشعب ، خمسة أنواع من المجتمعات مرتبة تبعا لثمانية مبادئ تمثل الأخلاقيات العالمية لقانون الشعب .

للوحدة . ومع ذلك ، فإن بناء النماذج الاجتماعية لكون الإنسان بشرا وله حقوق تعرف بحقوق الإنسان تخاطر أيضا بإلقاء نفس الاتهامات . وعلى هذا المستوى ، تنشأ مشكلة عنيفة هي "الأكوان المزيفة" .

ثالثا ، ربما يرى المرء ، تماشيا مع إرنستو لاكلو Ernesto Laclau الكوني مؤشرا خاويا ذا قيمة ، "أو مؤشرا بدون شيء يشير إليه"^(١٠) . ويحظر تحليل لاكلو النظرى أى اختصار بسيط ، إلا أن نظريته العميقة المركزية بأن كل تعبير خاص أو محدد للمطالب أو المصالح يظل فاصلا - من البداية - بين خصوصيته وبعده الكوني الأشمل^(١١) . إذا كان يسهل على رجال القانون ونشطاء وممارسي حقوق الإنسان التمسك به . إن المفاهيم الكونية للديمقراطية والحكم بالقانون والعدالة وحقوق الإنسان ، على سبيل المثال، تظل جميعا مؤشرات أو دلالات خاوية حتى يتم جمع كل المطالب أو المصالح المتخصصة المحددة والمتعددة أو ، كما يفسر ذلك لاكلو Laclau ، يتم صياغتها إلى مطالب متكافئة عبر سلسلة من المعادلات والتكافؤات^(١٢) .

إن إدراك المطالب الخاصة فى قطاع واحد يمكن أن يوحى بنشأة بعض العداءات، بل والثورة من أجل المطالب فى قطاعات أخرى . ولا ينبغي على المرء سوى اكتشاف

(١٠) . Ernest Laclau (1996) 36-46 وأقتبس هنا بعض الأسئلة التى طرحت ، ولكن ليس بنفس الصيغة ، فيما يتعلق بحقوق الإنسان ، من الخطاب الأنثروبولوجى والخطاب الحالى لعصر ما بعد الحداثة . أرجع فيما يخص ما سبق إلى : John Ladd (1973) وفيما بعد إلى Laclau (1996) . و . Ernesto Laclau and Lilian Zac (1994) 11-39

(١١) . Laclau in Butler et al., (2002) 302 إن رواية روسكو باوند Roscoe Pound عن القانون فيما يتعلق بالنظرية العامة للموازنة بين المطالب والمصالح ، كما أثارها يوليوس ستون Julius Stone فيما بعد لدى إصراره على ضرورة أن تظل المطالب الفردية جذيرة بالتحول والترجمة إلى مصالح عامة واجتماعية تؤدي إلى نفس النقطة . راجع ، بشكل عام : Julius Stone (1966)

(١٢) تتماشى نفس العملية مع تشريع هيئات معاهدة الأمم المتحدة للأبد ، التى تجسد بطريقة التعليقات العامة التزامات معاهدة لحقوق الإنسان غير مقصودة .

السلطان القضائي لا للمحاكم الدستورية ومحاكم حقوق الإنسان العابرة للقوميات ومحكمة العدل الدولية لإدراك كيفية تعبیر "سلاسل التكافؤات" تلك عن نفسها^(١٣). ومع ذلك ، كلما زاد امتداد أو التعبير عن هذه السلاسل ، كلما زاد ضغط الحاجة لمكافئ عام يمثل السلسلة بالكامل ، وصار^(١٤). علامة على الصفة المميزة للحركة المهيمنة حيث "يتحمل هيكل أحد الخصوصيات المحددة وظيفة التمثيل الكوني^(١٥).

يجب على المرء أن يقرأ ، كلمة بكلمة ، الحديث المدهش لمحكمة حقوق الإنسان الأوروبية^(١٦). أو قرار المحكمة العليا الأمريكية فيما يتعلق بحقوق الإنسان لمعتقلي خليج جوانتانامو^(١٧). للإمساك والإلزام التام بالصياغة ، وأيضا بتأثير مثل هذه

(١٣) 302 (2000) Laclau in Butler et al., يعطى مثالا على ذلك بتوضيح كيفية انتشار هذه الصياغة أو التعبير باتجاه الكونية مع الإشارة إلى المطالب غير النظامية؛ كذلك التي تبحث عن إدراك التشريعات المتعلقة بالإضرابات الجماعية التي تسفر عن "مطالب من الطلاب لتخفيف قيود الانضباط في المؤسسات التعليمية ومن السياسيين الليبراليين بشأن حرية الصحافة ، وما إلى ذلك"

(١٤). 302 (2000) Laclau in Butler et al.,

(١٥). (2000) Laclau in Butler et al.,

(١٦) محكمة حقوق الإنسان الأوروبية في قضية : Refah Partisi (The Welfare Party) and Others V. Turkey (application nos 41340/98, 41342/98, and 41344/98, 13 February

2003)، في هذه القضية أيدت المحكمة قرار حل الحزب السياسي الحاكم لمدة خمسة أعوام على أساس أن استمرار الوجود الدستوري للحزب ربما يهدد في المستقبل ذات أشكال وجود الديمقراطية التركية المؤسسة تاريخيا . ويكشف القرار بدقة بالغة السلطة القضائية المهيبة والعابرة للقوميات لمجتمعات المعرفة القضائية. وقد قدم البروفيسور كيفن بولي Kevin Boyle ذلك في ندوة لطلبة الدراسات العليا بتاريخ الثالث من ديسمبر ٢٠٠٣ بجامعة وورويك ، عنوانها "الديمقراطية وحقوق الإنسان : أيهما أولا ؟" وفي رأيه ، تسبق حقوق الإنسان مفاهيم الديمقراطية.

(١٧) طالع : Hamdi V. Rumsfeld, Secretary of State et al.,; Rumsfeld, Secretary of :

State V. Pallida; Rasual et al., V. Bush, President of the United States تم تقرير كل ذلك بالإجماع في ٢٨ يونيو ٢٠٠٤ . طالع أيضا تحليل : Ronald Dworkin (2004)

الحركات المهيمنة . إجمالاً ، يقوم لاكلو Laclau بتعميق فهمنا (بغض النظر بالطبع عن النوايا السلطوية) للتطبيقات العملية التعبيرية لحقوق الإنسان، والتي تحول المطالب غير النظامية بشكل صارم (السياسة من أجل حقوق الإنسان) إلى ما يتعلق بلغة الحكم (سياسة حقوق الإنسان).

٢- المبررات والكونية :

ما زالت مسألة الكونية تزداد تعقيداً بسبب اختلاف بناءات مبررات حقوق الإنسان . ويتطلب التبرير إعطاء أسباب جيدة ، وبالتالي بناء ذات مفهوم "ما هو جيد" لإقرار أو لوجود أى مجموعة من حقوق الإنسان الكونية . وتقريباً فإن المبررات النصية بشأن كونية حقوق الإنسان تبقى طول الوقت غير متماسكة ، وتبدو حالة النموذج هي ذات الوثيقة الأساسية لحقوق الإنسان المعاصرة .

ويذكر الإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى ديباجته مجموعة متنوعة من التبريرات. وتؤكد الفقرة الأولى من المقدمة بعض الحقائق الأخلاقية الشاملة المحددة المتعلقة بالكرامة المتأصلة والحقوق غير المنحازة والمتساوية لكل أعضاء العائلة البشرية . وفى نفس الوقت تقدم نوعاً فعالاً (وسائل/غايات) من المبررات لحقوق الإنسان . وتصر الفقرة الثالثة ، على سبيل المثال ، على أن الإقرار بحقوق الإنسان أمر ضرورى بدون سيعضطر البشر إلى اللجوء ، باعتباره ملاذاً أخيراً لهم ، إلى التمرد ضد الطغيان والاضطهاد ، وفى الفقرة الرابعة "لتعزيز العلاقات الودية بين الأمم " . ولا تفتقر المقدمة كذلك إلى أى مبررات تاريخية ^(١٨) ، بل إنها تقدم مبررات مؤسسية محددة.

(١٨) طالع الفقرة الثانية التى تبرر حقوق الإنسان بالإشارة إلى "الأعمال الوحشية التى أغضبت ضمير الإنسانية"

وتشير الفقرتان الخامسة والسادسة اللتان ترتبطان ببعضهما البعض إلى أن ترويج وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لحقوق الإنسان هو "التزام وتعهد" ينبغي تحقيقه عبر التعاون مع الأمم المتحدة . أما الفقرة السابعة فتعمل على تمييز نظرية معينة من نظريات المعرفة المتعلقة بحقوق الإنسان، وهى أن "الفهم الشامل والمشارك لحقوق الإنسان هو أمر ضروري" ^(١٩)، كما تمهد تلك المقدمة لبعض معايير المسمى الإنسانى الجماعى ، وبالتالي فإن الفقرة الأولى تشير أيضا إلى حقوق الإنسان بوصفها "أقصى طموحات عامة الشعب". أما الفقرة الخامسة فتجذب الانتباه إلى تعزيز "التقدم الاجتماعى ومعايير أفضل للحياة بمزيد من الحرية"، كما أن القوانين المسنونة تدعو حقوق الإنسان بأنها "معيار عام للإنجاز".

هذه الأنواع المختلفة من التبريرات تحمل بداخلها تنبؤات ناقصة عن النقد المستقبلى . ومن ثم فإن المبررات التاريخية تتضمن بشكل خاص إشارات إلى الهولوكوست وهيروشيما - ناجازاكي، ولكنها لا تذكر الاستعمار والإمبريالية باعتبارهما دلائل على الوحشية التى تتجاوز وتنتهك ضمير الإنسانية .

ويظل التحليل النسوى قادرا على الاحتجاج على الإشارة إلى "أفراد الأسرة البشرية" (وأكثر من ذلك فيما يتضمن الإشارة إلى "البشرية" بدلا من "الإنسانية")، كما يوضح النقاد البيئيون العمى البيئى المتأصل للتعبير. وتحتج نظرية العرق أو الأصل الحاسمة على "العنصرية" المتأصلة والمتضمنة فى أفكار "الإنسانية" و "الشعوب".

وفى النهاية ، (ودون أن نكون مرهقين لكم)، كما سنرى فيما يلى فى هذا الفصل فإن دليل أو فهرس حقوق الإنسان والحريات الأساسية ، حتى وهو يحتفى بتجاوز

(١٩) ووفقا لذلك ، فإن الصياغة التشغيلية أو التنفيذية فى نهاية الديباجة تضع مهمة وواجبا محددا على عاتق الدول والمجتمع المدنى والمنظمات الدولية والأفراد والجماعات للنضال من أجل تعزيز حقوق الإنسان عبر التعليم.

بعض الأشكال الخبيثة من السيادة ، يحتفظ بسلامة إمكانية الإنتاج وإعادة الإنتاج لأشكال انعدام حقوق الإنسان في كل مكان . وتظهر على السطح عدة أشكال من الانتقادات خلال الاحتفالات الإلزامية بيوم حقوق الإنسان كل عام، وتلك التي تتوالى في سبيل من الانتقادات - التي تعد كثيرة جدا بدرجة يصعب على أطول الهوامش السفلية للصفحات تحمل عبئها - خلال المهرجانات المنظمة أخيرا احتفالا باليوبيل الذهبي للإعلان العالمي . ويثير كل ذلك التساؤل حول مدى النقص الأيديولوجي لإنتاجات حقوق الإنسان المعاصرة من "التبريرات" من أجل حقوق الإنسان الكونية ، إذا كان تقديم بعض السياقات يبدو مخربا للدعوات بالكونية.

ومن ثم فإنه من الواضح أننا في حاجة للتراجع عن التعبير (نصا) عن التبريرات بأن أدوات حقوق الإنسان تلفت الانتباه إلى حقيقة أن أفكار "الخير" لا تتجنب الجيوفلسفية (اقتباسا لأحد مصطلحات Deleuze and Guttari^(٢٠) ، أو الفضاءات الزمنية المتعارضة التي ينشأ داخلها تركيبة من المؤشرات الخاوية وتشكيل محتوياتها . إن الطلبة الدارسين لتقاليد قانون الطبيعة المنطقية المتنوعة يعرفون جيدا هذه الحقيقة غير المريحة . ويعبر كل من جيليز ديلوز Gilles Deleuze وفيليكس جوتاري Felix Gut-tari عن نفس الحقيقة بشكل مختلف: إن كل من إنجلترا وأمريكا وفرنسا تتواجد باعتبارها ثلاث أراض لحقوق الإنسان . وهذا لأن التاريخ الإنساني وتاريخ الفلسفة ليس لهما نفس النمط^(٢١). وتتوقف الجيوفلسفية لذكر حقيقة أن تاريخ الفلسفة يتميز بصفات قومية أو النزعة القومية ... تشبه الآراء الفلسفية^(٢٢).

(٢٠). Gilles Deleuze and Felix Guttari (1994) 85-116.

(٢١) المصدر السابق نفسه، ١٠٣ .

(٢٢) المصدر نفسه، ١٠٤ .

إن مفاهيم وتجمعات الدلائل الخاوية تكتسب صفة الكونية فيما يتعلق بـ "الجيرة الخارجية" أو "الاتساق الخارجى" ^(٢٣). كما أن نموذج حقوق الإنسان الحديث تميز بهذا الاتساق الخارجى فى بعد محدد من التاريخ الإنسانى حيث يمكن امتداد تلك الكونية الوشبكة لحقوق الإنسان إلى الآخر غير الأوروبى بناء (كما رأينا بالفصل الثانى) على الأداء الناجح لمهمة "عبء الرجل الأبيض" ^(٢٤). ويوضح الخطاب المعاصر لحقوق الإنسان شكلاً مختلفاً تماماً للاتساق الخارجى أو إعادة تقسيم حدود مبادئ حقوق الإنسان عبر وبين كل المجتمعات القومية . ورغم ذلك فإن حداً رفيعاً من "الجيرة الخارجية" أو "الاتساق الخارجى" ينطق بشكل مختلف تماماً عن مستقبل حقوق الإنسان ^(٢٥).

وقد بدأت منطقية حقوق الإنسان المعاصرة حالياً فى إعادة تأسيس وتناول جيوفلسفية حقوق الإنسان من حيث إشكالية النظام العالمى العادل؛ وهو نظام عالمى يعتمد على الترويج لحقوق الإنسان وحمايتها داخل وعبر المجتمعات والتقاليد والثقافات الإنسانية . إن احترام حقوق الإنسان يستلزم استدامة وتداخل شبكة المعانى والسلوكيات (وتحديثها وصقلها) على كل المستويات : فردية ، مجتمعية ، أسواق ، دول ، منظمات إقليمية للدول ، والوكالات والمنظمات الدولية. فى الواقع ، إن

(٢٣) المصدر نفسه، ٩٠ .

(٢٤) لا أعرف أى ناقدة نسوية تثير اعتراضات الرجال بهذا التعبير .

(٢٥) Arvinid Sharma (2003) at 131-4، يوضح بما يفيد الفارق بين المادة ١٨ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان والمادة ١٨ من العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية؛ فالأول تم نصه أحد ملامح حق الضمير والديانة ومعتقد أو دين "حرية التغيير"، بينما نص الثانى على الحق فى اختيار دين . كما يشير الكاتب إلى أن هذا التحول الطفيف فى اللغة كان أحد ملامح دبلوماسية حقوق الإنسان، التى احترمت الفوراق فى العادات الدينية . فالدول الإسلامية التى تعارض الإعلان العالمى على أساس أن الشريعة تعتبر تغيير الدين ردة عقابها الموت كانت راضية عن لغة العهد الدولى . وأنا استدعى هنا هذا النقاش لتوضيح جانب عدم الاتساق الموجود فى تعبيرات حقوق الإنسان المعاصرة .

كونية الحوار المعاصر لحقوق الإنسان تشير إلى انقطاع راديكالي عن أنماط الفكر التنويري السابقة^(٢٦).

إن هذه الاستراحة المعرفية لها نفس ترتيب ما وقع في القرن السابع عشر للتقاليد الأوروبية . وإذا كانت الحكومات ، قبل القرن السابع عشر ، لم تشر للحقوق باعتبارها معياراً للشرعية^(٢٧) . فقبل منتصف القرن العشرين لم يعتبر النظام الدولي العالمي احترام حقوق الإنسان أحد معايير شرعية العلاقات أو الشؤون الدولية . إن هذه الاستراحة المعرفية تعقد اللجوء إلى منطقة التنوير بشأن حقوق الإنسان باعتبارها حقوقاً طبيعية؛ حيث إنه ، وكما رأينا ، ظل مفهوم "أن تكون إنساناً" قائماً في إطار حدود المركزية أو العنصرية الأوروبية .

٣- ثلاث لحظات للكونية :

تشير فكرة "كونية" حقوق الإنسان مجموعة من الأسئلة الثقيلة والمعقدة التي ربما تبدو بعيدة عن واقع نماذج وممارسات حقوق الإنسان . غير أن هذه الأسئلة تنشأ أيضاً في العالم الواقعي . إن إهمال هذه الأسئلة يجعل حالة ترويج وحماية حقوق الإنسان أكثر صعوبة ربما مما يمكن أن تكون عليه .

ومن ناحية ، فإن الموضوعات تتعلق بكيفية بناء "الكونية" ذات الصلة بـ "الخصوصية" في إطار "كونية" حقوق الإنسان المعلن ، وبعيدا عن ذلك ، ما هو المجتمع التأويلي الذي يمكن أن يشعر بالتميز إذا قام بذلك ؟ إن طريقة نشأة ذلك

(٢٦) فعلى سبيل المثال ، حين ذكر هيجل Hegel أن حق الاعتراف أو احترام الشخص أو الشخصية الحرة بهذا الشكل هو أساس الدولة الحديثة . 112 (1989) Smith ولكنه لم يكن ينتقد الاستعمار أو الإمبريالية أو البطريركية أو العنصرية .

(٢٧) 61 . (1989) Smith

البناء والنزاع بشأنه ، كما سنرى لاحقا ، أمر مهم للغاية . ويشير هيجل Hegel باعتباره أمراً نهائياً (إذا كان ذلك ممكناً) إلى أن أنماط البناء حين يميز بين اللحظات الثلاث هي : الكونية المجردة، الخصوصية المجردة ، والكونية الصلبة^(٢٨). وتمثل اللحظة الأولى "الهوية غير المميزة"، والثانية تمثل "الفارق بين الهوية والاختلاف" أما الثالثة فترمز إلى "الكونية الصلبة، التي هي الإدراك الكامل للفردية"^(٢٩). إن دعوى كونية حقوق الإنسان تقدم نفسها للتأسيس عبر هذه اللحظات الثلاث . إن الكونية المجردة تناقش الهوية غير المميزة لكل حاملي حقوق الإنسان بغض النظر عن التاريخ أو المستقبل^(٣٠). أما اللحظة الثانية من الخصوصية المجردة فتحدث حين تعرف هوية حامل حقوق الإنسان من حيث الجنس أو كونه من السكان الأصليين أو ضعفه أو تعرضه للاضطهاد . أما اللحظة الثالثة وهي الكونية الصلبة فيمكن إدراكها عندما تسود اللحظتين الأوليين : لحظة هوية لكل بوصفهم بشراً "كاملين" ولحظة التفريق الداخلي بين هؤلاء البشر .

وإذا اخترنا التمييز بين هذه اللحظات الثلاث ، ستراجع العديد من الاعتراضات أو الصعوبات التي تقابل "كونية" حقوق الإنسان. ويتشكل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من الكونية المجردة . وهو يتناول "كل البشر" و "كل شخص" و "الجميع" وحتى "لا شخص" (من الناحية الأساسية التي ربما يكون فيها "لا أحد" يمثل انتهاكا

(٢٨) . Mark C. Taylor (1987) at 16-17 لا أزال مدركا لعدم توازن أى قراءة لنصوص هيجل

Hegel وحاليا لاكان Lacan المنشورة في : Judith Butler, Ernesto Laclau, and Slavoj Zizek (2000)، ولكنني في نفس الوقت غير قادر على متابعتها " في إطار الحدود الضيقة لهذه الدراسة ، مكتفيا بإهداء عندما أجد مناسبة .

(٢٩) . Taylor (1987).

(٣٠) الاعتراف المتبادل بحقوق الآخر "تبعاً لهيجل " Hegel يجب أن يتم على حساب الطبيعة عن طريق إنكار أى فوارق بشرية بيننا حتى نصل إلى تعريف ذاتي صريح ونقي ، وللإرادة الحرة أو "الضمير الكوني" ، يقع في أساس وجذور هذه الفوارق ... " . Steven B. Smith (1989)

لحقوق الإنسان التي تم الإعلان عنها). كل هذه الكيانات لها حقوق إنسانية. لذا فإن المناسبة الوحيدة التي يتم فيها إدراك لحظة "الخصوصية المجردة" بشكل شامل تكون ربما في آخر المواد^(٣١). أما إعلانات حقوق الإنسان التالية لذلك فتناقش بصورة كبيرة "الخصوصيات المجردة": على سبيل المثال ، حقوق المرأة باعتبارها حقوقاً للإنسان وحقوق السكان الأصليين وحقوق الأطفال والمهاجرين ، ومن بينهم العمالة المهاجرة ، وأيضا الحقوق الإنسانية المأمولة للمعاقين .

وتعد كل هذه الأمور خصوصيات؛ لأنها تميز " الإنسان المجرد" في الإعلان العالمي. وتعد هذه "مجردة"؛ لأن الهويات التي تشكلها مازالت غير متناولة لخصوصية مواقف الخضوع أو الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان ، وهو ما تناقشه اللحظة الثالثة، وهي "الكونية الصلبة". ففي هذه اللحظة تعود الحقوق إلى موطنها كما كانت في الحالة الحية المتجسدة لكون الإنسان بشرا في المكان والزمان بتوقيع الوجود الفردي المحدد . في لحظة "الكونية الصلبة" لا تكون مشروعات وفترات حياة الفرد محدودة فقط، بل تحكمها بذاءات السلطة والنزوات والأهواء لممارسات سياسة العنف والسياسات الكارثية .

وما زالت العلاقة بين اللحظات الثلاث مثيرة للمشاكل . فتبدو قوة الكونية الصلبة ، في أحد دراسات حقوق الإنسان ، أمرا طارئا في القوانين الأدائية للحظتين الأوليين . فتفترض الكونية الصلبة مسبقا من ناحية كلا من الكونية المجردة والخصوصية المجردة . ومن ناحية أخرى ، فإن هذه القوى قابلة للعكس حيث لا تتضمن أى منطق لتسلسل أو تقدم اللحظات بالمعنى الكافي غالبا (كما فسرنا من

(٣١) المادة ٣٠ تنص على أنه لا يوجد في هذا الإعلان ما يمكن تأويله على أنه يخص أى دولة أو جماعة أو شخص بعينه فيما يتعلق بالحق في خوض أى نشاط أو أداء أى أفعال تهدف لتدمير أى من الحقوق أو الحريات التي تم توضيحها (مع التأكيد). وأحمل هذه الإشارة للأشخاص على أنها تمثل الأشخاص الاعتباريين بالإضافة إلى الأشخاص الطبيعيين أى الكائن البشرى الفرد .

قبل). فهي التأكيد الفوري للحقوق الإنسانية التي يفتقدها كائن ما في عالم يخلق بدوره فضاء (الجيوفلسفة) اللحظتين الآخرين أو لأجلهما. فالكونية الصلبة لحقوق الإنسان مدرجة دائما ضمن أفعال التطبيقات العملية المتوقعة أو المأمولة. نظريات لحظات حقوق الإنسان إلى نزاعات بشأن إنهاء الاستعمار أو احتجاجات غاندى Mohandas Gandhi أو تأويلاته الكاملة للأشكال الأولية، التي مازالت تعتبر أشكالا سيئة من نظم الحكم العنصرى المبكرة (الأبارتيد). ومازال بعض من ذلك حقيقيا فيما يتعلق بحركات الحقوق المدنية التي قادها مارتن لوثر كينج جيه، آر. Martin Luther King Jr أو حركات الحقوق البيئية أو النسوية (٣٢).

كما أن التفريق بين الكونى والقابل للتحويل للكونية فى حقوق الإنسان يعد أمرا متعلقا بتاريخ القوة والتمرد . إن التفاعل بين لحظات الكونية الثلاث يشكل تاريخ حقوق الإنسان الماضى والمستقبلى . فكل منها علامة على نوع من التقدم أو على الأقل الحركة نحو كونية حقوق الإنسان . ويدون مفهوم أن كل إنسان - لكونه فى الواقع بشرا - فهو موضوع رئيسى لحوار حقوق الإنسان ، يظل الحوار كله غير مدرك . والمثل ينطبق على كل المحاولات الأخرى لمد المفهوم حتى يشمل أى كائنات عاطفية أخرى (مثلما يحدث فى حركات حقوق الحيوان) أو الطبيعة (الفكرة التي تقول بأن الأشجار والأنهار والجبال والنظم البيئية الهشة هى حاملات لنظام معين من الحقوق ضد الاعتداء عليها).

غير أن الكائنات الإنسانية مزيج من المقومات الحيوية والاجتماعية. إن لحظة الخصوصية المجردة تعرف الكائن الإنسانى عبر عدة شبكات من قوى التصنيف على أساس العرق والنوع والجنسية والطبقة . كما تساعد الخصوصية المجردة فى التعبير

(٣٢) يمكننا الإشارة هنا أيضا ، مع Judith Buter in Butther et al., (2002:24) إلى أن الكونية لا يمكن أن تتقدم بدون تدمير ما تضمنته. ومع ذلك فهي تذكرنا أيضا بأن الشخصية الاستيعابية ... للأسس التقليدية للكونية لا تعوق أى لجوء آخر للمصطلح ... (at 39).

عن ترتيب الكيانات الجماعية بربطها بتكوينات الحقوق الرأسية المميزة بالإضافة إلى الحقوق الأفقية لهذه الكائنات الإنسانية . أما الكونية الصلبة فتشكل عالم النضال من أجل إعلان الحقوق والتمتع بها في الوجود الحي للحظتين في المسرح التاريخي . وعلى هذا المستوى ، تكون النضالات الحاسمة بين تكوينات قوى إنكار الحقوق وتكوينات القوى المضادة المطالبة بالحقوق قد بدأت رقصة الموت وإعادة الحياة للضمير والتنظيم المجتمعي . إن هذا النضال عنيف بذاته ويمر عبر محور عنف القانون وقانون العنف^(٢٣) . ومما لا يعترف به عادة أن ممارسات العنف تشكل نزوة كونية لحقوق الإنسان الصلبة سواء كانت الخاصة بالممارسات التحملية أم المتمردة أم ممارسات العنف المسيطرة أم المضادة للسيطرة^(٢٤) . وتتمثل لحظة الكونية الصلبة في عنف المضطهدين والقائمين بالاضطهاد من خلال تواريخ مميزة للتنوع الزائف (الذي سأشير إليه لاحقاً في هذا الفصل).

٤ - عولمة حقوق الإنسان وكونيتها :

يشير كل ما سبق إلى إمكانية وجود نوعين من الفروق الصعبة : أولاً ، بين الكونية والقابلية للكونية ، وثانياً ، بين العولة والكونية . المجموعة الأولى من الفروق تبرز بشكل تحليلي باعتبارها جدلاً بين اللحظات الثلاث السابق ذكرها من حيث الكونية المجردة والخصوصية المجردة أو الكونية الصلبة في علاقاتها الداخلية الكامنة . ومن ثم ، فإن القابلية للكونية تحدد الممر بين اللحظات الثلاث ، في حين أن عولة حقوق الإنسان تميز بالكاد صعود وبروز صدف ألعاب قوى الهيمنة .

Upendra Baxi (1987) 247-64 (٢٣)

Upendra Baxi (1987) 275-290 (٢٤)

وتعد "عولة" حقوق الإنسان عملية تبحث عن الوصف الدقيق . وتكمن هذه العملية في معتقدين قابلين للسقوط إلا أنهما مازالا متمسكين بالقوة: " المعتقد الخاص بالأصل "الغربي" لحقوق الإنسان، والمعتقد بأن بعض المجتمعات الأوروبية أمريكية الرائدة فقط ربما تروج ثقافات حقوق الإنسان العالمية بشكل أكثر فاعلية . وربما يستطيع المرء وصف النظام الأول من المعتقدات فيما يتعلق بروايات الأصل والثاني فيما يتعلق بإرث المهيمن (كما تم مناقشته في الفصل الثاني). ومن الناحية التحليلية ، فإن هذا الأمر نافذ بالفعل على سبيل المثال حين تستهدف الدول المهيمنة إنفاذ مجموعة معينة من حقوق الإنسان أو مجموعة من تفسيرات حقوق الإنسان داخل الدول الأعضاء وبين أبناء الشعوب الأضعف في النظام العالمي ^(٣٥). إن الهيمنة لا تقبل - باعتباره معياراً كونياً - بأن يكون مجال سيادتها الذي يعجز بانتهاكات الإنسان وحقوقه مسئولاً عن تدخل أو مراقبة مماثلة معتمدة على حقوق الإنسان ، كما لن تخضع أى أمة أوروبية أمريكية كبيرة نفسها للتدقيق المؤسسى أو للنقد لأداء حقوق الإنسان بها من قبل دول العالم الثالث .

وعلى سبيل المثال ، فإن قسوة اللجنة الدولية لمراقبة نزاهة الانتخابات لن تجد أبداً أى قبول حتى بعد الفوضى الانتخابية التى صعدت جورج بوش إلى البيت الأبيض ، على الرغم من أن الإصرار على مثل هذه الرقابة يعد شرطاً روتينياً

(٣٥) ومع ذلك فإن إداة المركزية الأوروبية تعمل فقط على تعزيز نوع من الفخر فى هذه المعتقدات . كما أن مؤيدى ورواد الدعاية لا يواجهون أى صعوبات فى الإشارة إلى أن مثل هذه الإدانات تصير وتظل ممكنة فى المقام الأول فقط عبر اللجوء إلى الأصول الأوروبية أمريكية وتطوير لغات حقوق الإنسان . كما تزدهر المعتقدات التراثية بالمثل حين تناشد الدول والشعوب التابعة أو الأدنى مرتبة الدول والشعوب الأوروبية أمريكية الرائدة لمراعاة أسس ومعايير حقوق الإنسان ، على سبيل المثال ، فى الحد من ديون دول الجنوب أو تعزيز التزامات المساعدة التنموية للمجتمعات "النامية" أو الدعاوى لاستئناس الشركات الدوائية متعددة الجنسيات للتخلي عن احتكارها لبراءات اختراعها لعقاقير مكافحة مرض نقص المناعة المكتسبة (إيدز) التى تحافظ على الحياة . ويعبارة أخرى ، فإن عملية عولة حقوق الإنسان تستلزم أشكالا جديدة من الوصاية أو النفوذ العالميين، وهو ما يعزز إنتاجية معتقدات حقوق الإنسان التراثية .

للمساعدة والحكم الرشيد بالنسبة للشعوب والأمم الجنوبية . إن مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان المعتمدة على الجنوب فى المجتمعات الأوروأمريكية تظل غير متصورة أيضا على الرغم من أن مراقبة السياسات الخارجية المعتمدة على الشمال والمشروطيات التنموية الآن تؤثر على كل الشعوب والمجتمعات الجنوبية بشكل روتينى. كما أنه لا يسمح سوى بالقليل أو لا يسمح على الإطلاق بالتطرق إلى الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان ضد فلسطين وشعبها . بل إنه تم السماح لإسرائيل أخيرا بالاستهزاء بقرار الأمم المتحدة - على مرأى ومسمع من العالم بأسره - الذى أمر بإجراء تحقيقات بشأن حقوق الإنسان تتعلق بالأعمال الوحشية بمعسكر حنين للاجئين الفلسطينيين .

لذلك تعد عولة حقوق الإنسان عملية "تمييزية" تحشد منطقيات الحصانة لبعض المنتهكين البارزين بينما فى نفس الوقت تعامل بمنتهى القسوة منتهكين مماثلين فى أماكن أخرى . وتزدهر تلك العولة على التمييز بين الصديق والعدو . ولاشك فى أن الممارسات المتنوعة لعولة حقوق الإنسان تزدهر كذلك على الضرورات الطارئة للواقعية السياسية أو سياسة حقوق الإنسان . وكما يعلم العالم الآن فإن الدعم الأوروأمريكى لأسامة بن لادن وصدام حسين قد لاقى عددا من "المبررات" المتنوعة، التى تعد فى بعض الأحيان صديقة لحقوق الإنسان خلال مراحل الحرب الباردة ، غير أنه عقب نهاية هذه الحقبة التاريخية ، ظل هؤلاء اللاعبون ممثلين على أنهم مخربون لأنظمة عولة حقوق الإنسان . فقد ارتكب صدام حسين العديد من الكوارث المشابهة لأحداث الحادى عشر من سبتمبر/أيلول التى لا حصر لها مع الشعب العراقى والكردى ، ولكن بدأت هذه الكوارث تحتل أهمية كبرى فقط حين سعى لضم الكويت لدولته ، غير أنه استطاع الصمود عقب حرب الخليج . ولم يتم التعامل مع نظام حكمه على أنه شرير إلا عند إطلاق الحرب العالمية على الإرهاب فى أعقاب الهجوم المروع على برجى التجارة العالميين فى نيويورك والبنتاجون على الرغم من حقيقة أنه حتى التحقيقات التى تتم تحت رعاية الدولة تظل غير قادرة على توضيح أو اكتشاف أى رابط بين كل

من صدام حسين وأسامة بن لادن^(٣٦). ومما لا معنى له أن نقوم بحصر أى أمثلة بنفس البشاعة^(٣٧). وبذلك تتجاوز عولة حقوق الإنسان ، بل إنها تحل محل ، فصاحة أو بلاغة كونية حقوق الإنسان حين تكون مناسبة ونفعية . ويحتج بالضرورة أحد المبادئ الأخلاقية الحية بفعل منطقيات كونية حقوق الإنسان على منطقيات عولة حقوق الإنسان .

وتتضح نظم عولة حقوق الإنسان حاليا بصورة أكبر فى الأنظمة المتحولة تماما لتبرير استخدام القوة الموجهة نحو "الحرب على الإرهاب". فأى دول أو شعوب يكون هناك شك فى أنها تأوى "إرهابيين" تصير معرضة للعنف الشديد بواسطة تحالفات "الدول ذات الإرادة" بقيادة الولايات المتحدة . وكذلك إذا ثار الشك تجاه أى دولة بامتلاكها مخزون من أسلحة الدمار الشامل، فإنها تظل عرضة لهجمات وقائية كبرى بغض النظر عن إنكارها لامتلاك أى منها أو وجود أى قدرات لنشرها أو أى نوايا عدائية . وعلاوة على ذلك ، فإن مجرد الفهم - دون وجود أى دليل - بأنه ربما تكون هناك دولة ما على علاقة بشبكة إرهابية بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر/ أيلول مازال مبررا كافيا لما يسمى بالحروب الوقائية "لنزع السلاح". وحين تثبت صحة خرافة تلك الأكاذيب الأولية لمثل هذه العلاقات بين الدولة المستهدفة والشبكة "الإرهابية" بواسطة وكالات التحقيقات التى أسستها الدول المسيطرة ، يتم ترويج عدد من المبررات اللاحقة بصورة دائمة ومستمرة فى إطار القواعد المعقدة لـ "تغيير نظام الحكم".

(٣٦) طالع : James Mann (2004), James Drew and Thomas Powers (2004),

Bamford (2004), Emmanuel Todd (2004).

(٣٧) طالع : . Samantha Powers (2002), Geoffery Robertson (1999)

وتتقدم عولة حقوق الإنسان بناء على قواعد أخلاقية لم يتم الإعلان عنها بعد باعتبارها أساساً دولية تحكم سلوك الدولة، وذلك لأنها غير مقبولة من جانب المهيمنين أنفسهم. أما عن الحوار العام المتعلق بالإطاحة بالرئيس صدام حسين (التي تكررت صراحة في تصريحات الرئيس الأمريكي ورئيس الوزراء البريطاني في ديسمبر ١٩٩٩) وخصوصاً منذ حرب الخليج الثانية ، على سبيل المثال ، فيبدو مبنياً على فكرة إزالة الطغيان المبرر (بمعنى قتل الطغاة). وتمتد إزالة ومحو الطغيان الآن لتشمل قتل كل من كان يعمل أداة طغيان للطاغية المنشود ، وكلاهما يمثل الآن بضائع عامة لحقوق الإنسان العالمية . وعلاوة على ذلك ، فإن فكرة تغيير نظام الحكم تقلل من شأن فرض الموت السياسى على أى "نظام سيئ" أو "حتى محور الشر" بحيث يضمن ذلك الاستخدام الضخم للقوة المبررة ضد كل الشعوب ، بغض النظر عن أى قيود معيارية تم فرضها عبر محظورات ميثاق الأمم المتحدة المعتادة لاستخدام القوة (بعيدا عن مواقف الدفاع عن النفس)^(٢٨). إن تحالفات اتجاه ما بعد الحداثة للدول ذات الإرادة فى ظل مقطوعة أدبية للمنافع الإستراتيجية المشتركة ، تظهر هذه التشكيلات لبروميثيوس Prometheus غير مرتبطة لتحرر حضارة حقوق الإنسان العالمية !

(٢٨) الانزواجية الأخلاقية التى تقع فى موقع مبكر بالفقرة الرابعة للإعلان العالمى لحقوق الإنسان تقيم حقوق الإنسان على أنها أحد ملامح "تطور العلاقات الوجودية بين الأمم" ، وبالتالي يكون لها مكان كبير وواضح فى عولة حقوق الإنسان . وتظل هذه الأنظمة للحكم هى المعلنة على أنها الشر الذى يتناسب مع المصالح الإستراتيجية أو الرغاهية المشروطة لتكتلات القوى السيادة بالشمال . كما أن منطقية تغيير نظام الحكم التى تبررها تكتلات قوى السيادة العالمية تجعل حقوق الإنسان عالمية فيما يتعلق بضرورات فلسفتها الجيولوجية . وتحتج شعوب ميانمار والسعودية وزيمبابوى على إنكار أى من مظاهر التصديق الدولى لهم تحت شعار حكم حقوق الإنسان ، أو أى تعاون دولى بارز للحد من تغيير نظم الحكم . لكن كانت هناك سرعة فى الإشارة إلى ذلك فى أعقاب حرب الخليج الثانية . وبالطبع ، عقب العراق ، شعرت تلك الشعوب بالفزع - وهذا مفهوم - من التبرير الأحادى للاعتداء ، فى حين كانت تتوقع إجماعاً على خطوة أخلاقية استناداً على الفصل (٧١١) من ميثاق الأمم المتحدة .

وعلاوة على ذلك ، فإن محو الطغيان أو تغيير النظام يظل هو الحالة الاحتكارية للهيمنة العالمية . وأى لجوء إلى المنطق الخاص بتغيير نظام الحكم عبر عنف شعبي يمثل "خيانة" فى الوطن و "إرهاباً" بالخارج . ويجب اعتبار الخيانة (بما فى ذلك الانشقاق) خروجاً عن القانون؛ لأنها تعقد افتراضات المسؤولية العالمية الشاملة عن القدرة على تسمية نظام الحكم الشرير والإطاحة به عبر الاستخدام المستدام للقوة . أما "الإرهاب" فيجب محاربته بعيداً عن قيود أسس ومعايير حقوق الإنسان ، وذلك للحفاظ على هياكل القوة العالمية . إن الكشف عن قانون دولى جديد عقب أحداث الحادى عشر من سبتمبر /أيلول فى سياق حرب الخليج الثانية واستمرار عواقبها القاسية يسفر عن عصر جديد من عولة حقوق الإنسان العنيفة .

إن القيادة الأنجلو - أمريكية السائدة لدعايا الحرب والحروب الفعلية أثارت بشكل كبير قضايا فنية تتعلق بمشروعية اللجوء إلى القوة الأحادية (من المنطلق غير الموكل بشكل خاص عبر مجلس الأمن)، وأيضاً نشأة الغزو العسكرى الأكثر بعداً عن القانون. وسوف تستمر تلك العوامل فى التمهيد لخلافات بين المقيمين خاصة حين يتقلص نطاق التوضيح القضائى الباقى^(٣٩). ومع ذلك ، لا يوجد أى نزاع راق يتعلق بالنقاط الدقيقة للقانون الدولى يمكنها أن تخفى الحقيقة الوحشية لتركيب

(٣٩) إصرار الولايات المتحدة الناجع على أن تمحو بلجيكا من دستورها التشريع العالمى لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية سيخفف بالضرورة من حدة العرائض المرفوعة حالياً ضد الرئيس بوش ورئيس الوزراء بليز . إن المحكمة الجنائية الدولية لا تتعامل بعد مع جرائم الاعتداء أو الغزو. وفى أى الأحوال ، اختارت الولايات المتحدة عدم التصديق على المعاهدة، وفى أداء غير معتاد سحبت كذلك توقيعها المبدئى على المعاهدة ! وعلماً بذلك صارت المحاكمات الشعبية ولجان تقصى الحقائق فى المكافئات الأخلاقية الوظائف الوحيدة ، رغم أنها ظلت عقيمة من الناحية التاريخية.

مرجعيات تبرير حروب القرن العشرين ذات الطراز الحديث والمسماة بحروب العدالة . ويخلق ذلك ثلاثة مفاهيم : أولاً، الحرب ضد الإرهاب الدولي (أو ببساطة الحرب ضد الإرهاب)، ثانياً، المعتقدات التي تم تجميعها بسرعة فيما يتعلق بحروب نزع السلاح الوقائية، وثالثاً ، قوة التأكيدات الموحدة وغير المتحقق من صحتها، التي تطالب بالروابط السلطوية بين الاثنين أو تعمل على إنشائها. وهذه القوة تؤسس حقائقها الافتتاحية بوفرة غزيرة .

وخلال هذه العملية أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية النصير الأول للسلطان القضائي العالمي المؤسس حديثاً والمتعلق بالشك . كما أصبح جنون العظمة للقوى العظمى الأحادية هو معيار الحضارة البشرية . ومع الحصانة ربما يمكن تسمية أى دولة جنوبية براعى أو موطن الإرهاب الدولي الجماعى ، والادعاء بعد ذلك بأنها تمتلك أسلحة دمار شامل لا يمكن التحقق منها، ويجوز أن تكون متاحة فى النهاية بطريقة أو بأخرى لعملاء "الإرهاب" الدولي الجماعى . كما أن تكرار هذه الروابط وحدثها ، حتى بدون أى إثبات ، يصير حقيقة ثابتة تبرر محاولات التملق (مع الحلفاء أو بدونهم) والفساد والمصادرة وإجبار جميع الدول وكامل نظام الأمم المتحدة على شتى حروب نزع السلاح. ويضطلع البنتاجون والبيت الأبيض حالياً بالدور الجديد لـ "أمير ما بعد الحداثة"^(٤٠)، إن الحامل الطليعى لاستخدام القوة العسكرية بلا معايير ربما يكون ساعياً بشدة نحو رؤية للنظام العالمى تحتفظ بسيطرته السيادية الإستراتيجية باعتبارها شرطاً لا غنى عنه للعالم المتحضر . وبذلك يتم التأسيس لنظام عالمى استعماري جديد حسب صياغة كوام نكروماه Kwame Nkrumah بشأن وصفه "لقوة بدون محاسبة واستغلال بدون تعويض".

(٤٠) طالع فى امتداد المفهوم جرامشى لـ "الأمير العصرى" . Stephen Gill (2003) 211-22 طالع كذلك : Upendra Baxi (2005) .

وبذلك أيضا يبدأ عمل ومستقبل عصر الحرب الباردة الجديد^(٤١)، وتنشر أيديولوجية الحرب الباردة الجديدة وممارستها خطاب حقوق الإنسان من أجل أغراضها الخاصة المميزة . أولا ، وقبل كل شيء ، فهي تولد حوارا إصلاحيا يؤسس حاليا لنظم حكم ودول "مارقة" في جنوب الكرة الأرضية ، (والتي تعرف بتلك التي كانت تعمل ذات مرة من أجل مصالح الشمال، إلا أنها تعتبر تهديدا لها حاليا) تقدمها باعتبارها تهديداً جماعياً لمستقبل حقوق الإنسان في كل مكان . وحروب العدالة ضدها تشكل مساع نبيلة، بل وتحمل معنى التضحية لتحرير مستقبل حقوق الإنسان لشعوب الجنوب المتضررة . ثانياً، فإن المعاناة الإنسانية البالغة للشعوب الجنوبية، التي تسبب فيها الاعتداءات العسكرية المكثفة تقدم باعتبارها شكلاً عادلاً وضرورياً وربما محرراً من فروض وقيود المعاناة البشرية . هذه الأفكار العنيفة للغاية ، كما يقال الآن ، تولد في الواقع ملامح جديدة لمستقبل حقوق الإنسان . ثالثاً ، تبرر المعاناة الاجتماعية أو الإنسانية المصاحبة المفروضة بممارسات عنيفة لتغيير النظام . إن الانتهاك الزائد عن الحد الحالي للإنسان وحقوقه يجب مقايضته بوعود غير مؤكدة بحياة ديمقراطية في المستقبل . وتدخل المعاناة دوائر من التكاثر والتبادل العالمي . رابعاً ، يتم ترسيخ الإدراك والوجود العالي بعد ذلك . وتعد معارف الشعوب الواقعة في المعاناة حاليا أشكالا قابلة للفناء حين يتم مواجهتها بخبرات أعلى تضمن مستقبلا أكثر أمانا لحقوق الإنسان . وبذلك ربما لا تسوء أوضاع الشعوب العراقية والأفغانية عقب الصراع في هذا العالم الساعي للأفضل . إن الاحتجاج ضد نظام الاحتلال يجب أن يظل مؤشرا على الوعي

(٤١) القوة لتسمية أي نظام بالشرير، أو اسم "محور الشر" ، في الواقع تعد قوة مذهلة ترمز إلى بداية الحرب الباردة الجديدة . وعلى عكس الحرب الباردة القديمة، فهي لا تنتهي مع زوال قوة عظمى منافسة. وفي الواقع ، يبدو أنها تنتعش بما يتناسب مباشرة مع الحد من هدف فوري للشك ، ومن ثم تظهر، حتى في خضم حرب الخليج الثانية ، أعراض تحول للبرنامج المستقبلي . وتظهر كوريا الجنوبية باعتبارها أفقا متحركا، كما تظهر بسرعة أهداف ما بعد حرب الخليج (مثل سوريا وإيران ، وربما الدول النووية الحديثة باكستان والهند). وفي الواقع، فإن كل الدول الممتلكة للأسلحة النووية أو التي على عتبة امتلاكها لتلك الأسلحة تظل واقعة في نطاق شك القوى العظمى، علما بالسهولة النسبية لإنتاج الأسلحة الكيماوية والبيولوجية . وتقع كل دول الجنوب ضمن هذه الدول.

الخاطئ . خامسا ، تقف الدبلوماسية الخاصة بإعادة التركيب السياسي الجغرافي الإقليمي على المحك . وينتج عن الحرب الباردة الجديدة بعد ذلك "خراطط طرق" يمكن استبدالها لإعادة بناء السلام الإسرائيلي الفلسطيني ، بغض النظر عن عدم التناسق لسياسة عدم نزاهة تغيير نظم الحكم التي أثرت على (الرئيس الفلسطيني السابق) ياسر عرفات في المقام الأول ، والنزاهة التي ضمنت بصورة شبه دائمة لنظم السعودية والإمارات ونظم حكم أخرى . سادسا ، يجب أن تؤمن أشكال الرأسمالية العالمية مستقبل حقوق الإنسان المتضرر، الذي يظهر في المشاحنات غير الواضحة حتى بين الحلفاء الرئيسيين (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة) فيما يتعلق بتخصيص العطاءات العالمية من أجل إعادة تأسيس من العدم لكل منشآت البنية التحتية في العراق فيما بعد الأزمة، إضافة إلى فحش أكبر متمثل في الاندفاع نحو منجم ذهب البترول العراقي . وربما يعتقد بعضكم أن هذا الوصف سياسي بحت، لكن ذلك قد يكون صحيحا إذا لم نفرق خلال مجمل هذا العمل بين سياسة حقوق الإنسان والسياسة من أجل حقوق الإنسان .

إن هذه الملاحظات الملخصة، التي تفسر الفرق بين عولة وكونية حقوق الإنسان تشير إلى أن عولة حقوق الإنسان تشتت بالضرورة كونيتها المتبجحة ، وعلى النقيض ، فإن الكونية تجعل ممارسات العولة الجديدة لإنتاج سياسات حقوق الإنسان ذات إشكالية. وتدل عولة حقوق الإنسان (مستخدمين عبارة جوديث باتلر Judith Butler بعيدا عن نصها) إلى شكل من الأداء السياسي الذي يشير بصورة مطلقة إلى مطالبتها الخاصة^(٤٢)، وعلى النقيض من ذلك فإن المنطقيات والمنطقيات الموازية لحقوق الإنسان الكونية مازالت أخلاقية للغاية وممزقة بفعل الانعكاسية طول الوقت^(٤٣).

(٤٢) . 41 (2000) Butler in Butler et al.,

(٤٣) الحوار في : Butler, Laclau, ?ek (2000). على الرغم من أنه لا يركز بشكل مباشر على كونية حقوق الإنسان ، فإنه يمثل الالتزام المنعكس لتحديد موقع "الكان المناسب للمطالبة بالكونية" وما يجب أن يكون عليه ، ومن الذي ينبغي أن يتحدث عنه؟ وكيف ؟ . 9-38 at Butler in Butler et al.,

Allan Gewirth (1996) . . وطالع أيضا :

ويتمحور السؤال الرئيسى الآن بشأن فك شفرة مستقبل حقوق الإنسان حول الأساليب والنماذج التى وضعها نشطاء حقوق الإنسان عبر التاريخ ، فى استجابة وثيقة الصلة بموضوع عولة الإنسان فى أشكالها العنيفة الحالية .

٥- المناوئة للأسس :

تخضع المطالبة بكونية حقوق الإنسان أيضا إلى مجموعة من الانتقادات المناوئة للأسس . وتعتمد فكرة كونية حقوق الإنسان ، فى مستوى أعلى من المبررات ، على قوة النظرية الأخلاقية والباعث الأخلاقى . وربما ألان جيويرث Alan Gewirth فى عمله "مجتمع الحقوق" يتيح لنا صورة أكثر تعبيراً عن الأسس الأخلاقية "الموضوعية" لحقوق الإنسان الكونية^(١٤) . وبالطبع فإن النظرية الأخلاقية المعيارية تخضع الحوار حول الحقوق إلى تدقيق وفحص منطقى حازم ، فيما يقدم مفكرون مختلفون مبررات متنوعة عن الأسس . ومع ذلك فإن كل المؤيدين يوافقون على أن فكرة كونية حقوق الإنسان تكون صالحة فقط حين تقوم على أسس أخلاقية مبررة ، وأن تأسيس النظرية الكونية للحقوق ذو جدوى ومرغوب فيه . ويدون مثل هذه الإثباتات فلن يكون هناك أى طريقة نستطيع من خلالها التفرقة بين المصالح والسياسات والأهداف ، من ناحية ، والحقوق ، من ناحية أخرى .

وعلى النقيض من ذلك ، فإن معارضى العودة للأسس ينكرون ويتساءلون عن مدى رغبة الباعث الأخلاقى فى التمهيد لبعض الأسس الكونية لحقوق الإنسان . ويصر البعض على أنه لا توجد أى قوة "غير تاريخية" تعمل على إرساء الحقوق ؛ قوة تسمى الحقيقة أو الرشد الإنسانى الكونى . كما لا توجد فى الواقع قوى يمكنها أن تحضر

(١٤) . Allan Gewirth (1977, 1996) .

هؤلاء الأشخاص المتوحشين الأقوياء الظالمين بيننا للوصول إلى معنى من حقوق الإنسان الكونية الانتقامية . "وإذا لم يكن إلها منتقما ، فسيكون عندئذ طبقة عمال انتقامية ثائرة أو على الأقل أنا عليا انتقامية ، أو على أقل تقدير السيادة المهاجمة لمحكمة كانت Kant للعقل العملى المحض ... " (٤٥). كما يشار أيضا إلى أن حقوق الكونية مستحيلة ببساطة؛ لأنه ما يتم اعتباره إنسانيا أو حقوقا إنسانية محدد بسياق معين ويعتمد على التقاليد . ولا توجد حقيقة عابرة للثقافات أو كينونة إنسانية يمكن إرفاق حقوق الإنسان الكونية بها . وقد حث إدواردو رابوسى (Eduardo Rabossi) (قاضى أرجنتينى) أخيرا على أن ظاهرة حقوق الإنسان جعلت أسس تأسيسية حقوق الإنسان قديمة الطراز وغير مناسبة (٤٦). وبظاهرة حقوق الإنسان ، يقصد رابوسى (على ما أعتقد) حقيقة الانفجار التعبيري عن حقوق الإنسان . فبالنسبة له هذه الحقيقة هى كل ما يهم . وليس من الضروري إعادة النظر فى الأسس الفلسفية التى ربما قامت عليها حقوق الإنسان.

إن المناوئة للأسس قريبة الصلة - فيما بعد الحداثة - بالنسبوية . كلاهما يدفعنا للانتباه إلى سياقات الثقافة والقوة . وكلاهما يصير - رغم اختلاف الأسلوب - على أن أجندة حقوق الإنسان يمكن صياغتها بصورة أفضل دون مشقة تأسيس الحقوق داخل أى حقيقة أو جوهر عابر للثقافات يسمى "كائن إنسانى" .

والدعوى هنا هى أن مثل هذه الاجتهادات المتعلقة بالممارسات النظرية إما عقيمة أو خطيرة . فهى عقيمة لأن من أو ما يمكن اعتباره إنسانا هو دائما فى حالة هدم وإعادة بناء اجتماعى ولا يمكن تشريعه بأى ضرورة أخلاقية ، بغض النظر عن كيفية أو صعوبة أو طول المدة الزمنية اللازمة للقيام بذلك . وتكون خطيرة؛ لأنه تحت شعار

Richard Rorty (1993) 112 at 112, 130 . (٤٥)

(٤٦) اقتباس بدون إشارة : Richard Rorty (1993) 15, 112 at 116 .

كونية الطبيعية البشرية تزدهر نظم الانتهاكات الإنسانية وتنتعش . ويتشكل الخطر على حقوق الإنسان بفعل بناء ذات " الإنسان " ، مما يسمح بعد ذلك بقوة (ما سماه إيريك إيريكسون Erick Erickson) التنوع الزائف ، وهى العملية التى يمكن أن تحدث من خلالها نظم الحكم المختلفة للممارسات السيكوباتية لسياسة القسوة انقساماً بين ما هو إنسانى وما هو غير إنسانى وبين البشرى وغير البشرى ^(٤٧) . ويلزمنى نقدى الخاص لنموذج حقوق الإنسان الحديث بالاعتراف بمدى قوة هذا الخطر .

ويظل هذا الخطر مركباً حين ننظر لعبء الرجل الأبيض الذى استمد استمراريته من خطاب كونية حقوق الإنسان . والجمعية الأمريكية الأنثروبولوجية فى نقدها لمسودة الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، التى جاء فيها نصاً عام ١٩٤٧ أن عقائد "عبء الرجل الأبيض" ^(٤٨) .

"قد تم توظيفها لتنفيذ الاستغلال الاقتصادى وإنكار الحق فى تقرير الشئون الخاصة لملايين البشر فى أنحاء العالم ، حيث لم يعنى توسع أمريكا وأوروبا الإبادة الحرفية لكل السكان . وكانت تبرير نسب بونية ثقافة هذه الفئات من البشر أو تراجع تنمية "عقولهم البدائية" سبباً فى كونهم باقين تحت نفوذ ووصاية من هم أعلى منهم شأنًا . وتميز تاريخ العالم الغربى بانحطاط أخلاق الشخصية الإنسانية وعدم تكامل حقوق الإنسان بين الشعوب التى تم تأسيس السيطرة عليها ^(٤٩) .

Tu Weiming (1996) 149 at 166-7. (٤٧)

Robert Young (2001). (٤٨)

(٤٩) الجمعية الأمريكية للأنثروبولوجى ، بيان حول حقوق الإنسان (١٩٤٧).

وكما تم تبريره فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، بدأ هذا الإنذار واضحا بشكل راق فى العهد الذى سبق إشارات ما بعد الحداثة المتعلقة بالجانب المظلم للتوير ، حتى إنه أثار شكوكا عميقة بشأن تاريخ مستقبل التمركز التقدمى حول أوروبا . ويستمر القلق لدى النقاد المعاصرين لما بعد الحداثة لكونية الحقوق . ومع ذلك ، فإن صوت هذا الإنذار فى نفس الخط ببساطة يعبر عن خلل وظيفى . وفى الواقع عانت الجمعية كثيرا عام ١٩٨٨ من أجل إعلان جديد حول حقوق الإنسان حيث تم إدراك أن

”الشعوب والجماعات لها حق شامل فى إدراك قدرتها الثقافية وإنتاج وإعادة إنتاج وتغيير الظروف والأشكال الخاصة بوجودها المادى والشخصى والاجتماعى طالما أن هذه الأنشطة لن تقلص من نفس القدرات لدى الآخرين ... وباعتبارها منظمة محترفة للأنثروبولوجيين ، ستظل الجمعية مهتمة طالما ظلت الفروق البشرية أساسا لإنكار حقوق الإنسان ، فى أى مكان ينظر فيه للإنسان فى نطاق أوسع لمعنى الكلمة من النواحي الثقافية والاجتماعية واللغوية والنفسية والبيولوجية^(٥٠).

وبغض النظر عما إذا كانت هذه ”دعوة أو صرخة عن بعد“^(٥١)، أو مجرد تحول متواضع فى وجهة نظر الجمعية فيما يتعلق بحقوق الإنسان ، فإن شكل المناهضة للأسس حين يتم التعبير عنه بهذه الطريقة يظل ذا قيمة بالنسبة لمستقبل حقوق الإنسان . وأقول ذلك لسببين : أولا ، ينكر ذلك عولة حقوق الإنسان ، على الأقل حين تتخلله ظاهرة سياسة حقوق الإنسان التى تتميز بالتمركز حول الإثنية . وهذا النوع

(٥٠) مقتبس من : Sally Merry Engle (2001) 38-9 .

(٥١) Engle (2001) at 39 .

من التمرکز يوصف في أفضل شكل بأنه "وجهة النظر بأن أسلوب أو نمط الشخص في حياته يجب أن يكون مفضلاً على الأساليب الأخرى" ^(٥٢)، وهو ما يصير أمراً ضاراً ، على الأخص حين "يتم تعقله ويصير أساساً لبرامج الأفعال الضرورية لخير ورفاهة الشعوب الأخرى ... " ^(٥٣)، ثانياً ، هذا الأمر يناقض المفهوم قديم الطراز للتطور الثقافي لدى المختصين بعلوم الإنسان في بداية القرن العشرين ، الذي تأكد باعتباره أمراً ثابتاً وغير مرناً ^(٥٤)، إعادة نظر الجمعية لتصورها للثقافة باعتبارها مقدرة ثقافية يشكل فكرة الثقافة باعتبارها عملية تطوير وتغيير من خلال الأفعال والنضالات فيما يتعلق بالمعنى ^(٥٥)، كما يشير للشخصية الاجتماعية المتأصلة للجمعية ومرونتها الافتراضية غير المحددة ^(٥٦)، لا إلى مجرد مجموعة من المسارات غير القابلة للتغيير .

ويعيدنا نقاد المناهضة للأصول أو الأسس فيما يتعلق بحقوق الإنسان إلى لحظة الكونية الصلبة وانفتاحها اللامتناهى على أشكال العنف المتنوع الزائف . ويعد هذا درساً قيماً ، نحتاج للأسف لتعلمه مراراً وتكراراً . وفي نفس الوقت ، لا يدرك كل نقاد مبدأ المناهضة للأسس أن النضالات الثانوية تظل بلا معنى أو غير مدركة بأى شكل ، بعيداً عن الإطارات التي تستدعى تصوراً كونياً عن معنى الكينونة الإنسانية . أما إذا بررت المعتقدات الأساسية ممارسات الاستبعاد الاجتماعي العنيفة ، فسوف يضع ذلك أيضاً أساساً لأخلاقية الإدراج أو التضمين . ولنتخذ على ذلك مثلاً حضارياً ، وليس مجرد مثلاً تاريخياً ، يكون صعباً ، إن لم يكن مستحيلاً ، بالنسبة لطبقة للهنود

(٥٢) (Malville J. Herskovits (1995)، الفصل ١٩ .

(٥٣) (Herskovits (1995)، ويشير هيرسكوفيتس هنا بشكل خاص إلى الترشيد في "الثقافة الأوروبية".

(٥٤) . Sally Merry Engle (2001) at 39 .

(٥٥) . Engle (2001) .

(٥٦) . Terence Turner (1994) 406 at 420 .

المنبوذين المطالبة بالكرامة والحقوق في مواجهة الهيكل العنيف والساد للاستبعاد الاجتماعي المبرر عالميا ببعض التنويعات الهندوسية الكلاسيكية.

وسيرفض قطعاً ريتشارد رورتى Richard Rorty ذلك ولن يوافق عليه. ويستحق هذا الرفض الذكر لتوضيح مثال على خطر الأنثروبولوجية الفلسفية فيما بعد الحداثة ، حيث يقول :

”معظم الناس - خاصة هؤلاء الذين لم يمسه التنوير الأوروبي - هم ببساطة لا يفكرون في أنفسهم أولاً وأخيراً على أنهم بشر ، بل على أنهم نوع جيد من البشر . وهذا نوع معرف بالمعارضة الواضحة للنوع السيئ . هم يهتمون بدرجة كبيرة بصورتهم على أنهم ليسوا أناساً غير مخلصين أو سيئين وليسوا أدنى مرتبة . ولكن إلى حد بعيد هم أناس مسهم الفقر ، ونظراً لأن حيواتهم دائماً معرضة للخطر فليس لديهم سوى الفخر بما هم عليه للاحتفاظ باحترامهم لذواتهم^(٥٧).

هذه الفقرة المختصرة تثير مجموعة كبيرة من التساؤلات . أولاً : ما المعنى الفعلي للأشخاص الذين لم يمسه التنوير في حين أن كل فرد في العالم الثالث تقريباً قد مسه شيء من جانبه العميق المظلم العنيف سواء عبر الاستعمار أم الحرب الباردة أم العولة الاقتصادية الحالية ؟ ثانياً ، هل هي حقيقة أنه يوجد بالفعل أشخاص يقيمون فعلياً قيمتهم الأخلاقية بأفكارهم حول الخير والشر ولا يعتبرون أنفسهم بشراً ؟ ثالثاً ، ماذا عن الأشخاص الذين يفكرون وينفذون بطريقة أخرى ، على سبيل المثال ، هؤلاء النسوة وهؤلاء الأدنى مرتبة الذين يقاومون الطبقيّة والبطريكية ومازالوا يعتبرون أنفسهم بشراً ؟ رابعاً ، هل يفتقر الفقراء إلى طرق للمحافظة على احترامهم

(٥٧) 126 Rorty (1993) (مع إضافة تأكيد في الجملة الأولى).

لأنفسهم بأشكال أخرى غير افتخارهم بالهويات الاجتماعية التي شكلها الاستبعاد الاجتماعي العنيف ؟ خامسا ، كيف يفسر المرء التغيير في المعتقدات والممارسات لمعظم الناس في حين أنهم إما يغيرون أفكارهم حول ما يصنع النوع الصالح من البشر أو يبذل تسامحهم مع الأشخاص السيئين ؟ مما لا معنى له هنا أن نوسع هذه المجموعة من الأسئلة . غير أننا في حاجة لأن نذكر على الأقل أنه إذا كانت هذه الفواصل في الأنثروبولوجيا الفلسفية هي كل ما نملكه بطريقة المناوئين للأسس ، تبقى قضية صنع نظريات تأسيسية هنا معززة بالشكل الكافي !

٦- تَوارِخ الكونية :

عند هذا المفترق ربما يجوز للمرء طرح قضية إمكانية رواية توارخ "كونية" حقوق الإنسان . ويشير تفريقي بين نماذج حقوق الإنسان الحديثة والمعاصرة إلى الطرق التي يتم بها بناء مفاهيم الكونية بطرق مختلفة بصورة راديكالية . وهذا هو أيضا الحال بالنسبة للتفرقة التي قمت بها بين سياسة حقوق الإنسان والسياسة من أجل هذه الحقوق ، والتفاعل بين هذين الشكلين . ومن وجهة النظر هذه ، ومهما كانت حالة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، فإن الجدل المتعلق بالنسبوية يعد أمرا غريبا ومثيرا للتساؤلات فيما يتعلق بالتاريخ الفعلي لصنع أسس ومعايير حقوق الإنسان الدولية المعاصرة .

إن تاريخ دعاوى كونية حقوق الإنسان وجد في سجلات مختلفة ، ولكنها على صلة ببعضها البعض . وأحاول هنا تتبع هذه السجلات الثلاثة للأفكار المتعارضة حول تأليف أو ابتكار حقوق الإنسان والتوكيدات المتنافسة للحقائق الثقافية "الغربية" و "الآسيوية" وأي ثقافات أخرى ذات صلة وأي قيم أو سياسات لحقوق الإنسان ومن أجل حقوق الإنسان.

(أ) التأليف :

إذا كنا سنقبل بوجهة النظر التي تقول بأن تأليف حقوق الإنسان المعاصرة يكمن في مجتمعات الدول ، فإن ما نحتاجه لا يبلغ اللجوء إلى النظرية الكبرى أو إلى مجموعة من النهايات^(٥٨)، ولكننا نحتاج فقط إلى مجرد دراسة عن قرب لما يسميه المحامون الدوليون بمصادر القانون . أما طريقة نشأة كونية حقوق الإنسان من خلال هذه المصادر فليست مجرد مسألة تحديد للموارد الرئيسية مثل التقاليد والمعاهدات الدولية ، ولكنها مسألة تفاعل وتداخل بين هذه المصادر ، وهو الأمر الذي لا يعد هينا؛ حيث إنه من الصعب عمل قائمة بهذه المصادر أو إدراج ما يلي على الأقل . أولا ، السياسة القضائية وممارسات محكمة العدل الدولية والمحاكم الإقليمية وغيرها من المحاكم المتعلقة بحقوق الإنسان . ثانيا ، رأى العامة والمتخصصين . ثالثا ، ممارسات صنع القوانين المتجسدة في قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن التي تنتج مبدئيا "قوانين ناعمة" . رابعا ، أثر مشروع التنظيم التقدمي للقانون الدولي تحت رقابة وإشراف هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان (وتتضمن بالطبع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومفوض حقوق الإنسان وكيانات معاهدات الأمم المتحدة واللجنة السادسة للجمعية العامة). سادسا ، أسس ومعايير الأمم المتحدة الناشئة عن المؤتمرات بين الحكومية واجتماعات القمة المتعددة للأمم المتحدة . وبذلك ينشأ التاريخ القضائي لكونية حقوق الإنسان بتنوع .

وقد ركزت في الطبعة الأولى من هذا العمل على ما يتعلق بقانون معاهدة حقوق الإنسان ، فأى محام يولى لحقوق الإنسان يستحق لقبه يدرك شغب التحفظات والفهم والإعلانات التي تحاكي على سبيل السخرية نصوص الإعلانات الكونية^(٥٩)، إن الطبعة

(٥٨) . Upendra Baxi (1996a) .

(٥٩) . Upendra Baxi (1996b) 34-53; Elizabeth Ann Meyer (1996) 727-823 .

الجيدة للحفاظ على عادة الخطوط العريضة للكونية، ولكنها لا تلغيها مطلقاً؛ حيث إنه مازالت هناك حدود قانونية للسلطة السيادية تحد من ذلك . ومن ثم لا ينبغي على أى معاهدة أن تنتهك القوانين الدولية لحقوق الإنسان غير القابلة للتفاوض. مثل هذه الأسس المسماة بالأسس القاطعة ربما كانت قليلة العدد فى الماضى، ولكنها تنمو حالياً كما نوضح ، على سبيل المثال ، بسبب التزامات اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التى تمنع التمييز على أساس الجنس والانتهاكات والتعذيب والقسوة والخط من القدر والمعاملة أو العقاب بطريقة غير آدمية أو الظروف الشبيهة بالعبودية أو عمالة الأطفال والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب التى تمت إعادة صياغتها حالياً بمزيد من التفصيل فى قانون محكمة العدل الدولية . إن ما يعد أمراً كونياً فيما يتعلق بحقوق الإنسان هو أنها تشير إلى نظام التزام مسبق فيما يتعلق بعدم انتهاك أنواع محددة من حقوق الإنسان . وعلاوة على ذلك، فإنه فيما يتعلق بهذا الكم الضخم من إعلانات حقوق الإنسان، تكون الكونية ملزمة فى منطق الطموحات المزعوم ، حتى حين لا تتوجه بالضرورة أو تقترب من واقع تحقيقها. وفى أى الأحوال ، فإنه من سوء الطالع أن الخطاب الراقى للنسبوية ومناوئة الأسس أو الأصول وما بعد الحداثة لا طائل من ورائه أو أنه يفيد بصورة قليلة فيما يتعلق بتفاصيل صنع حقوق الإنسان الملزمة دولياً أو التاريخ القضائى الذى ينشئ كونيتها .

وتظهر عدة أنواع مختلفة من التاريخ المتعلق بالكونية إذا كان سيتوجب علينا ، من الجانب الآخر ، التمتع بوجهة نظر أكثر راديكالية عن تأليف حقوق الإنسان (التي قمت بتفسيرها وشرحها أكثر من ذلك) حيث تكون الشعوب والمجتمعات هى المبتكر الأساسى لحقوق الإنسان . من وجهة النظر تلك (كما أشرنا بالفعل فى الفصل الثانى) فإن مقاومة السلطة لها دور إبداعي خلاق فى صنع حقوق الإنسان "المعاصرة" التى يتم ترجمتها ، فى مستوى ثان ، إلى أسس ومعايير عن طريق مجتمع الدول . وخلال صنع حقوق الإنسان ، تتحول اللغات المحلية إلى عالمية فيما يتعلق بواقع طموحاتها لعالم عادل .

وعلى سبيل المثال ، فإن النضال ضد الاستعمار ينشئ مختبرا واسعا لخلق حقوق جديدة للإنسان ، نادرا ما كان يمكن تخيلها في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر اللذين تخصصا في الممارسات النسبوية السافرة ، تلك التي تطالب بحقوق فردية وجماعية لبعض الأشخاص والحكومات وتنكرها بالكامل على الآخرين . وقد تنكر هذه الحقوق سائلة الذكر، إما لأنها لم تكن إنسانية بالقدر الكامل، أو أن مهمة جعلها إنسانية تماما تتطلب إنكار حقوق لهم . وعلى العكس ، ألا تستنفذ النضالات ضد الاستعمار هذا المستودع من ممارسات الكونية ؟

ومع ذلك فإن كونية حقوق الإنسان تبدأ إلى حد ما في أن تصبح مثيرة للمشكلات مع حلول نهاية الاستعمار وقيمة تقدير الذات المعلن عنها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ! وحقا ، فإن الإعلان جاء كذلك في بداية الحرب الباردة ، متضمنا اعتبارات استثنائية لحقوق الملكية (مادة ١٧ ، ٢٧ "٢") ، ولكنه في نفس البرقة تضمن حقوقا اجتماعية حيوية (التعليم والعمل والصحة) يمكن استخدامها ، بل استخدمت بالفعل في فرض مجموعة من القيود المعقولة على حقوق الملكية . ولم تعد تلك القيم ، التي تم كبجها بواسطة الإمبراطورية أو عقائد عبء الرجل الأبيض، تعتبر قيما مشروعة . ألم يكن النضال ضد الاستعمار يدور بأكمله حول إدراك الحق في نظام اجتماعي ودولي "عادل يحترم كرامة وحقوق الإنسان لكل الناس (المادة ٢٨)؟ أو حول الحق في حرية الرأي والتعبير المدرجة (بالمادة ١٩) ؟ أو الحق السلمي (المادة ٢٠) ؟ والحق في ديمقراطية (تؤكد المادة ٢١) ؟ وما زال الخطاب السائد يأمل في أن نؤمن بأن النضال ضد الاستعمار يعتمد على ، ويحاكي بشكل كامل ، خطاب حقوق الإنسان النمطي للغرب . حتى إن جاياتري سبيفاك Gayatri Spivak الموهوب يستدعي فكرة التلاعب بالالفاظ ، مشيرا إلى نقص المرجع التاريخي الملائم في ثقافات الآخر^(٦٠)، وتكمن النقطة هنا في أن الآخر يتضمن أيضا ذاتا وعادات حقوق الإنسان الجماعية للغرب .

(ب) نسبية القيم :

يدور الكثير من الجدل حول القيم "الغربية" وغير الغربية . وكما أشرنا بالفعل فى الفصل السابق ، فإن هذا يتجاوز تلك المناطق الفكرية والمتعلقة بالتطبيقات العملية المتنوعة والشاسعة لكل من القوة والمقاومة . إن محاولة وصف قيم حقوق الإنسان باعتبارها غربية المنشأ يودى ، كما اتضح من قبل ، إلى تشوهات كبيرة فى كل من تاريخ حقوق الإنسان ونظرية حقوق الإنسان الاجتماعية . ولا توجد أى قراءة لأنوات حقوق الإنسان الإقليمية تقوى من الافتراض غير العقلانى لمحاكاة الغرب . وأنا هنا أحث القارئ على التركيز عن قرب، وعلى سبيل المثال، فى الإعلان الأمريكى لحقوق وواجبات الإنسان (الذى تمت مواعته فى بوجوتا فى الثانى من مايو ١٩٤٨ ، وتلاه ميثاق جان جوسيه - المعاهدة الأمريكية لحقوق الإنسان ١٩٦٩) وبروتوكول سان سلفادور لعام ١٩٨٨ الذى يزيد من مهام ومسئوليات تلك المعاهدة، والميثاق الأمريكى لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب لعام ١٩٨١ وإعلانات القاهرة بشأن حقوق الإنسان فى الإسلام عام ١٩٩٠ . ولا شك فى أن كل هذه الأنوات تمثل أكثر من مجرد اختلاف فى إعلانات حقوق الإنسان العالمية .

فى الواقع وفى عدة نماذج ، جعل ما سبق ذكره التاريخ أكثر احتواء لكونية حقوق الإنسان . وربما يجوز لنا الآن أن نضيف إلى كل ذلك الإشراف والرقابة الرائعة لقيادة العالم الثالث (فى الستينيات والسبعينيات من القرن الماضى) فى بلورة مفاهيمها المميزة للعدالة العالمية وحقوق الإنسان . ومن ثم ولد عالم جديد تماما لحقوق الإنسان وانتشرت الأسس والمعايير ممتدة نحو الحقوق الجمعية للدول والشعوب المتخلصة من الاستعمار ، بداية من إعلان السيادة الدائمة على الموارد والثروات الطبيعية وحتى إعلان النظام الاقتصادى البولى الجديد وحقوق الدول والشعوب فى التنمية . وأشير إلى أن الخطاب بشأن النسبية مازال متسما "بعدم الإدراك السياسى الخاص به" (وذلك اقتباسا من المفهوم الخصب لفريدريك جامسون Fredrick Jameson^(٦١)).

Fredrick Jameson (1981) . (٦١)

إن عدم الإدراك السياسى هذا فيما يتعلق بحقوق الإنسان ومنطقيتها يتحمل عدة أشكال من الفظاظة التاريخية والثقافية والحضارية وحتى الإدراكية نحو الآخر المتعلق بالتنوير وما بعد التنوير والتفكير والعمل السياسى . هذه الفظاظة ، التى تتخيل أن حقوق الإنسان هى من الممتلكات الغربية التى لا يمكن للآخرين فى أفضل الأحوال سوى محاكاتها ، وتمنع الاعتراف بتأليف أو ابتكار حقوق الإنسان بواسطة دول وشعوب العالم الثالث . هل يجب تقليص كل التاريخ اللاحق إلى النظرية التى تنص أن "كونية" حقوق الإنسان هى العارض الخاص بالهيمنة الغربية ؟ ألا يتجه خطاب النسبوية الثقافية أو الأخلاقية ظاهريا نحو إدراك أداء التنوع ، وهو فى الواقع جهد لإعادة ترسيخ أسطورة نشأة حقوق الإنسان فى الغرب ؟

(ج) سياسة حقوق الإنسان والسياسة من أجل حقوق الإنسان :

إن الأمر المهم والشيق فى هذا الموضوع هو حقيقة أن ممارسات سياسة حقوق الإنسان تتقارب من بعضها البعض فى بعض الأحيان مع السياسات من أجل حقوق الإنسان. إن نظم الحكم والاتحادات التى تنكر الحرية والكرامة وشرائع المحاسبة السياسية تدين "كونية" حقوق الإنسان باعتبارها مؤامرة إمبريالية شريرة تلقى الدعم من النشطاء الاجتماعيين والمفكرين الذين ينتقدونها فى نفس السياق . ومما لا شك فيه أن الولايات المتحدة والجماعات التى تماثلها معياريا قد استنفدت حقوق الإنسان وبلاغتها بوضوح وبصورة أشد وحشية خلال تحركاتها نحو "صنع عالم آمن للديمقراطية" (اقرأ الرأسمالية العالمية) خلال الحرب الباردة وما بعد ذلك . إن عرض مثل هذه الممارسة السيئة لسياسة حقوق الإنسان يمثل أمرا ضروريا باستمرار ومرغوب فيه . ومن الطبيعى أن تقوم الشعوب والدول التى تؤمن بـ "المصير الظاهر" أن تقود العالم وتنشر كل المصادر المعيارية المتاحة ، التى تتضمن لغات حقوق الإنسان سعيا لإدراكها . ومع ذلك هل يعمل ذلك بالضرورة على تأسيس اتهام لمفهوم حقوق الإنسان الكونية أو فكرة كونية حقوق الإنسان . وهل ينبغى أن يصير هذا النقد الحتمى لسياسات حقوق الإنسان هو النموذج للسياسة من أجل حقوق الإنسان ؟

إن هؤلاء المؤرخين التحرريين نوى الأفكار لا يتوقفون عن إخبارنا بأن التقاليد الآسيوية أو الأفريقية أو أى تقاليد "غير غربية أخرى" ليس لديها نظير لتعبير "حقوق الإنسان"^(٦٢)، غير أن "التقاليد الغربية" ذاتها لم يكن لديها ما يسمى بكلمة "حقوق" حتى منتصف القرن التاسع عشر^(٦٣)، كما أن عبارة "حقوق الإنسان" هي مصطلح جديد في الواقع. وبعبارة عن هذا الاكتشاف الاجتماعي اللغوي لحدائثها ، فلا يوجد ما هو أكثر من ذلك! لاشك أن الكلمات والعبارات تحمل أعباء من القصص التاريخية . لكن تلك القصص كانت سببا في بزوغ أنظمة من العبارات التي تشكل المستقبل . وبالتأكيد فإن خطاب النضال البشرى والحركات التي تمكن الكائن البشرى في الوقت والمكان والظروف على مقاومة الاضطهاد (سواء في شرق تيمور أم ميانمار) مخولة أيضا للقيام بنفس الدور المتميز الذي يطالب به مؤرخو الأفكار أو الأنثروبولوجيين الثقافيين لأنفسهم !

ولا يناقش هذا العمل المهام الشاقة لتتبع هذه الهيئات المبعثرة لرغبات "مؤيدى النسبوية" ، وهي مهمة حتمية بالنسبة لنظرية حقوق الإنسان الاجتماعية. ومع ذلك ، فهي تعتبر خطوة أولى نحو ذلك . وأتولى هنا نظرة نقدية لبرنامج النسبوية فيما يتعلق بالصياغة المنطقية لحقوق الإنسان المعاصرة .

ومع القيام بذلك سأجاوز وأنتهك المنطق البسيط . وهناك طريقة منطقية ، في عرض الخط الخاطئ للنسبوية ، وهي تقديمها بوصفها حقيقة مقررّة تؤكد أنه لا توجد حقائق سوى أن كل الحقائق نسبوية ! وربما تستطيع أن تستبدل بـ "الحقيقة" في هذه الحقيقة المقررة "القيم" ، أو "حقوق الإنسان" أو أفكار الكينونة الإنسانية (أو مهما كان ما

(٦٢) ربما يلاحق القراء الشغوفين الاقتباس من المطبوعات ذات الصلة في الهامش الموسع رقم ٢ في : Ste-

phen P. Marks (1998) 459 at 460 .

Alasdair MacIntyre (1981) 69. (٦٣)

يتطلبه السياق). ومن المعروف جيدا فى هذا الوقت أن هذا الموضوع المنطقى هو ببساطة غير مناسب .

وإذا كنا ، على الجانب الآخر ، سَنتمتع بوجهة نظر أكثر راديكالية حول تأليف حقوق الإنسان (والتي أوضحناها كثيرا) مفادها أن الدول والشعوب هى المؤلف الأساسى لحقوق الإنسان ، سيظهر تاريخ كونية حقوق الإنسان بشكل مختلف .

"الكونية" هنا هى ممارسات مقاومة القوة أو السلطة التى تلعب دورا إبداعيا فى صنع "حقوق الإنسان" المعاصرة . إن الأسس والمعايير وحتى القيم التى يطالب بها الشعب المناضل ومجتمعات المقاومة تنتشر على مستوى ثانوى باعتبارها معايير وأسساً يتم تبنيها فى النهاية من جانب مجتمع الدول. فى أثناء صنع حقوق الإنسان ، فإن الأمر المحلى يحول طموحاته بعالم عادل إلى واقع اللغات العالمية . ومع ذلك ، فإن الحوار الغالب يرغب فى أن نعتقد بأن النضال المناهض للاستعمار يعتمد على ، ويحاكى تماما ، خطاب حقوق الإنسان المنطقى "للغرب".

وعلى عكس هذه الطريقة فى التفكير ، تأتى الفكرة التى تستدعى فكرة "التلاعب بالألفاظ" مشيرة إلى نقص "المرجع التاريخى الكافى" فى ثقافات الآخرين^(٦٤)، إلا أن النقطة هنا تكمن فى أن الآخر نفسه يشير أيضا إلى عادات وثقافات حقوق الإنسان التكوينية للغرب أيضا .

٧- المطلق مقابل الكونى :

يأتى فى المقام الأول بين تلك الأمور المربكة والمقلقة التى تحيط بفكرة كونية حقوق الإنسان هذا الخلط بين كونية حقوق الإنسان وكونها مطلقة . ومع ذلك ، فلا يوجد

Gyatri Chakrovotry Spivak (1995) at 155 (٦٤)

شئ بشأن منطقيات الكونية يجعل حقوق الإنسان مطلقة، وذلك لسببين على الأقل .
أولا ، وقبل كل شئ ، فبين تلك الأمور المربكة والمقلقة التى تحيط بالفكرة ، يذكرنا
هيرسكوفيتس Herskovits بأن :

**"الأمور المطلقة ثابتة ، ويقدر ما يتعلق الأمر بالاتفاقيات ، فليس
من المسموح لها أن تحتوى على أى متغيرات وأن تختلف بين
ثقافة وأخرى وبين عصر وآخر . أما الكونية ، على الجانب الآخر
، فهى تلك الأمور الأقل شيوعا، التى يمكن استخلاصها من
سلسلة من الظواهر فى العالم الطبيعى والثقافى"^(٦٥).**

ثانيا ، فإنه من الواضح أن حقى فى أن أقوم بشئ ما أو أمتلكه أو أكون عليه
(أو أمتلك مناعة ضد أى شئ) يحدد بحقك الشبيه فى ذات الشئ (والمناعة ضد
الشئ الآخر). إذا كانت حقوق الإنسان تنبعث عنها طاقات ومواهب ومنح فردية فى
الطريق لتحقيق مشاريع الحياة الفردية والجماعية ، فإنها كذلك تضع بعض الحدود
لهذه المشاريع الباسلة . ومن ثم يصبح لحقوق الإنسان معنى فقط فى إطار نسيج
المسئوليات الإنسانية. وتستلزم منطقيات الكونية ترابط حقوق الإنسان : كل شخص
أو كائن بشرى مخول للقيام بسلسلة من الحقوق؛ لأن كل شخص آخر مخول للقيام
بذلك أيضا. وإذا لم يكن الأمر كذلك، ستتوقف لغة حقوق الإنسان عن أن يكون لها أى
مبررات أخلاقية مهما يكن .

ومن الحقيقى أن الحال لم يكن كذلك دائما ، فقد كانت منطقيات حقوق الإنسان
الحديثة تتميز بأنها مطلقة لا كونية . بينما حقوق الإنسان المعاصرة فهى على النقيض
كونية؛ لأنها تنكر أى وضع مطلق للحقوق على الرغم من القول بأن بعض حقوق

Herskovits (1955) at 74 . (٦٥)

الإنسان شبه مطلقة كما هو الحال بالنسبة لمجموعة من الحقوق الأساسية التي غالبا ما تكون متنازع عليها^(٦٦). وعلاوة على ذلك فإن منطق الكونية يفسد دائما بسبب "مبدأ نفعية الحقوق" بمعنى أنه يفسد بسبب الجدل الذي تسببه العواقب . وترمز كونية حقوق الإنسان إلى كونية الطموحات البشرية المجمعـة لجعل القوة والسلطة أكثر مسؤولية والحكم رشيدا بصورة تدريجية والدولة أخلاقية تدريجيا أيضا . وأنا لا أعرف عن أى فكر نسبوى يتنافس على هذه الأمنية .

٨- التعددية الثقافية :

تتعلق التعددية الثقافية فى هذا الإطار بالخطاب حول مستقبل حقوق الإنسان واحتياجات التمسك بثلاث طرق مختلفة على الأقل . أولا ، نحن فى حاجة لنسأل ، هل تعبيرات أسس ومعايير حقوق الإنسان المعاصرة ليست سوى مجرد نسخ مختلفة للمواضيع والتقاليد الأوروبيةأمريكية ؟ ثانيا ، علما بعمليات العولمة ، وعلما أيضا بالتواريخ السابقة فى تكوين "الأقليات" ، ما الموارد المفاهيمية المتواجدة التى تجعل أسس ومعايير حقوق الإنسان ملائمة لمواقف الهجرة الطوعية والقسرية للبشر عبر الحدود الوطنية ؟ ثالثا ، نحتاج إلى أن نسأل أيضا ، وبصورة أعمق مع زيزك Zizek هل "التعددية الثقافية" بعد كل ذلك مجرد نوع من عنصرية ما بعد الحداثة ؟

(١) أشكال التعددية الثقافية :

"التعددية الثقافية" هى كلمة جديدة، ولكنها تضم عدة تواريخ قديمة عن العنف فى الاستبعاد الاجتماعى. بوجه خاص فإن التعددية الثقافية المحافظة أو المؤسسية ذات أصل

(٦٦). Allan Gewirth (1996) 47-8.

عنصري واستعماري^(٦٧). وفي هيئتها ما بعد الاستعمارية والمتعولة حالياً ، مازالت "بيضاء" بشكل لا يعوض وذلك من خلال رفض معاملة الأبيض باعتبارها شكلاً من أشكال العرقية ، ووضع الأبيض أساساً غير مرئي يتم من خلاله الحكم على كل العرقيات الأخرى^(٦٨). إن مفاهيم تلك التعددية عن التنوع تظل استيعابية . وهي تفشل في التحرر عن أنظمة الخطاب المهيمنة والممارسات الثقافية والاجتماعية المتداخلة مع الهيمنة العالمية والمكرسة في الافتراضات العنصرية والطبقية والجنسية والخوف من المثليين^(٦٩). كما أن الخطاب بشأن التعددية الثقافية الليبرالية يؤكد المساواة والتماثل بين البشر في كل الأعراق ويتخذ أشكالاً كثيرة سوف نحاول إدراج ملامحها باختصار فيما يلي .

وعلى النقيض ، فإن الشكل النقدي أو "المركزي المتعدد" يرى "كل تاريخ الثقافة فيما يتعلق بالسلطة الاجتماعية" حيث تبرز "مجتمعات الأقلية" ليس باعتبارها جماعات مصالح يتم إضافتها إلى النواة التي ظهرت مسبقاً، ولكن تظهر بوصفها مشاركون نشطاً ومبدعاً في قلب التاريخ المشترك والمتأزم. وتظل الأنماط "التبادلية والحوارية" فقط هي القادرة على "إدراك الوقائع القائمة من ألم وغضب واستياء" من جانب المتعرض للانتهاك والمستبعد ومعدوم الحقوق^(٧٠). والسؤال بعد ذلك لن يدور فقط حول التواصل عبر الحدود، ولكن حول تمييز القوى التي تنشئ الحدود في المقام الأول^(٧١).

وبالتغاضي التام عن حقيقة أن أسس ومعايير حقوق الإنسان المعاصرة ليست أحادية المنطق، بل تعددية إنتاجاً وتشريعاً (وتظل خاضعة للسفسرة والوسائط من خلال الدبلوماسية العالمية متضمنة تلك المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية). ومازال بعض

(٦٧) أرجع إلى تحليل "العرب الأبيض" في : (1994) Cedric Robinson, (1994) Peter McLaren والعمل ذي النظرة الثاقبة: . (2001b) Achille Mbembe

(٦٨) McLern (1994) at 49.

(٦٩) نفس المرجع السابق.

(٧٠) Robert Stam and Ella Shohat (1994) 296 at 300-1, 320.

(٧١) نفس المرجع السابق. at 320.

نقاد حقوق الإنسان المعاصرة يذكرون أن ذلك يتجاهل التنوع الثقافى والحضارى، وهذا أمر سيئ فى الواقع وربما شريـر من الناحية الاجتماعية . فقد اصطدم خطاب قداسة البابا المفتوح للمؤتمر مع الجماعات النسبوية المؤيدة للاختيار فى مؤتمر الأمم المتحدة ببيكين، وكذلك المشاركين فى قمة الأمم المتحدة بالقاهرة حول التخطيط السكانى.

إن إدخال حقوق الإنسان فى السياسات الاجتماعية الوطنية يظل خاضعا للوساطة بصورة أكبر عبر تنوع الثقافات والديانات وحتى العادات الحضارية . ويدرك مؤيدو الحركات النسبوية الأمريكية ذلك فى كل مناسبة ، كما يدرك ذلك أيضا جماعة الأخوات الأفريقية التى تعدل السياسة العامة بشأن الختان ، وحركة الأخوات الهندية أيضا فى توجيهها نحو تجريم القتل بسبب المهور . ولا توجد على حد علمى أى نظرية لحقوق الإنسان مرتبطة أو ممارسة فى الواقع تتبع حقوق الإنسان الكونية دون أى اعتبار للعادات الثقافية والدينية ، كما أنها لا تستسلم بشكل كامل للقيم والفضائل الخاصة بالنسبوية الأخلاقية "النظرية".

وعلى عكس الجدل حول النسبوية ، فإن منطق كونية الحقوق مفتوح لطرح تساؤلات حول العادات القائمة (وفى المعنى المتعارض الذى يوضحه بيير بورديو Pierre Bourdieu لهذه الفكرة) وحتى عادة عرض "الثقافة" و "الحضارة". كما أنه من المثير للمشاكل أن ما كان يمكن اعتباره من قبل واضحا بذاته وطبيعى وحقيقى ، يجعل من الممكن ممارسة قراءة صديقة لحقوق الإنسان مرتبطة بالعادات أو الكتابات (٧٢)، وكذلك الادعاء بأن حقوق الإنسان المعاصرة يمكن التنبؤ بها بهذه الطرق .

(٧٢) إن قراءات تقاليد النصوص الإنجيلية لها نتائج قمعية وتحريرية أيضا . وكما هو معروف - أو هكذا ينبغي أن يكون - قبل بدء الحركة النسوية ولدت الآيات القرآنية بشأن تعدد الزوجات جدلا استمر لأكثر من قرنين قبل الإعلان عن غلق أبواب الاجتهاد فى هذا الأمر فى القرن العاشر الميلادى . والأمر كذلك فيما يتعلق بالسماح بحرية التوجه الجنسى فى عدة قراءات دينية عالمية ، بفضل الجهود التفسيرية لتطبيقات حقوق الإنسان .

وبالطبع ، كما هو معروف جيدا ، فإن الصراع على تفسير التقاليد لا يكون فقط على القيم ولكن أيضا حول القوة ، وبالتالي صار كل من مؤيدي الأصول والمبشرين بحقوق الإنسان سجناء شيطان جديد . فكلاهما يميل إلى أن يتم تصويره ، في الحروب^(٧٣) ، التالية والتي لا تكون دائما بلاغية، على أنه شيطان ، لا إنسان كامل ، ولذلك فهو غير جدير بكرامة الحوار . وقد بدأت ممارسات سياسة عدم التسامح تنتعش في كل العالم ، كما بدأت ممارسات التضامن بين نشطاء حقوق الإنسان - القوميين والعابرين للقوميات - في التوافق مع شبكات قوة وممارسة التأثير داخل الوطن وخارجه . كما صارت سياسة كونية حقوق الإنسان مولعة بالقتال بصورة كبيرة . وفي هذه الأحداث تسجل روايات الاستشهاد لنشطاء حقوق الإنسان تزايدا ملحوظا .

عند هذا الحد تتوقف كونية حقوق الإنسان عن كونها فكرة مجردة مع تاريخها الحافل بالنزاعات على العقائد والمذاهب ، وتصير ممارسة حية ، ونوعا من النضال وممارسة للرؤية التحولية المتأزمة . وتسعى حقائق مقاومة الكونية في تعارضها الثابت مع حقائق القوة ، لجعل نفسها كونية. وتظل حقائقها تشكل بصورة عنيفة ، لا بما يتماشى مع أريحية الحياة التأملية ولكن داخل وعبر معسكرات العمل . من هذا المنطلق تعد الدعوى والمطالبة بكونية حقوق الإنسان علامة على طموح وحركة لإكساب السلطة بالكياسة في مجتمع الدول والمجتمعات الإنسانية . إن هذه الكياسة تتألف من جعل السلطة قابلة للمحاسبة تدريجيا . فهل الحوار حول النسبوية يهتم كثيرا عندما تكون الكثير من الأمور على المحك ؟

(٧٣) هؤلاء الذين ينادون بقراءات راديكالية للتقاليد التي أقرتها النصوص الإنجيلية لم يعد يتم إعدامهم بالحرق ، بل هم يخضعون للأسف إلى قمع وعقاب داخل وخارج أوطانهم .

(٢) حقوق الإنسان وتحدى التعددية الثقافية :

إن معظم المجتمعات متعددة الثقافات ومعظم الدول متعددة الجنسيات. لذلك ففي كل الأحوال توجد حقيقة واحدة لا تتطلب، مع نهاية الألفية المسيحية الثانية وبداية الثالثة ، أى جهد للإيضاح أو الإثبات. إن الاعتراف بالتنوع واحترامه أمر ذو شأن كبير فى تعبيرات وحركات حقوق الإنسان. ومع ذلك فإن مراعاة التنوع تظل إحدى الشئون المعقدة والمتناقضة. وبمعنى آخر ، فإن الكونية الصلبة للاعتراف بالتنوع واحترامه ترتبط بالثقافة والتاريخ . وهذه الثقافة والتاريخ لا تستلزم فقط أعمالاً بطولية متعلقة بالنظرية الاجتماعية عالية المستوى ، بل كذلك أشكالاً من ممارسات حقوق الإنسان التوليدية^(٧٤). والتدميرية ذات الصلة بسلطة الدولة وأشكال العنف المنبعثة^(٧٥).

وعلى الرغم من تاريخ المنطق الراديكالى تجاه حق تقرير المصير ، فمن الواضح أن كلا من النظام القانونى الدولى القائم ونظام الدول متعددة الجنسيات لا يدركان حقوق الإنسان الخاصة "بالقوميات" للانسحاب من أطر وجبهات الدولة القومية القائمة^(٧٦). وفى هذا النطاق تكون أى ممارسة "لحق" الانسحاب تتضمن أشكالاً من الإرهاب الدولى وإرهاب المتمردين ، حيث لا يوجد مكان لحقوق الإنسان مهما كان ما سيقال عن أفاقها المستقبلية . ومن المفهوم إذن أن خطاب حقوق الإنسان المعاصرة يركز على حقوق الأقليات والشعوب الأصلية والعمال المهاجرين والملاجئين والشعوب المشردة حيث يصيغ كلمات للمجتمعات القائمة المتصورة (أستعين بهذه

(٧٤) راجع . 4 (1983) Eobert Cover

(٧٥) راجع . E. Valentine Daniel (1997)

(٧٦) راجع التحليل الشيق فى : . Allen Bushanan (1991)

العبارة مع الاعتذار لبندريكت أندرسون (Bendict Anderson) المؤمنة بمفهوم ذاتب للدولة القومية .

ما بقى حاليا (وهو أمر مهم) هو مشكلة حقوق الأقليات . هذه المشكلة شائعة في كل مكان. ولكننى سأأخذ للأغراض الحالية العمل النظرى الفذ الذى قدمه كيمليكا Kymlicka الذى يصر - ومعه الحق فى ذلك - وعلى أن "النظرية الملائمة للحقوق يجب أن تتماشى مع المطالب العادلة للمجموعات الاجتماعية"؛^(٧٧). وعلى هذه النظرية أن تعترف بثلاثة أشكال عريضة من الحقوق المميزة للأقليات : حقوق الحكومة الذاتية وحقوق التعدد العرقى وحقوق التمثيل الخاص^(٧٨).

وفى حين أن الشكلىين الأول والثالث حقوقا تتكامل مع القانون الدولى لحقوق الإنسان، فإن الشكل الثانى ذو أهمية لنا فيما يتعلق بالنسبوية الخاصة بالتقاليد والليبرالية^(٧٩). كما تهدف حقوق التعدد العرقى لمساعدة المجموعات العرقية والأقليات الدينية على التعبير عن خصوصياتها الثقافية والافتخار بها دون أن يعوق ذلك نجاحهم فى المؤسسات السياسية والاقتصادية؛ لأن "المجتمع السائد" ربما لا يدعم هذه المجموعات بالشكل الكافى فى السوق^(٨٠). أو ربما يتم نزع امتيازاتها غالبا عن غير قصد من خلال التشريع القائم^(٨١). إن هذه الحقوق تتراكم نمطيا للمهاجرين واللاجئين^(٨٢).

Kymlicka (1995) 19. (٧٧)

Kymlicka (1995) 10-34. (٧٨)

Kymlicka (1995) 31. (٧٩)

(٨٠) . Kymlicka (1995) 38 من الأمثلة على ذلك تمويل برامج لغة المهاجرين أو المجموعات الفنية .

(٨١) Kymlicka (1995) من أمثلة ذلك : الإعفاء من تشريع أو قانون إغلاق يوم الأحد أو قوانين الكساء التى تتعارض مع المعتقدات الدينية .

Kymlicka (1995) at 98-9. (٨٢)

إن الاعتراف بحقوق تعدد الأعراق هو أمر أدواتى يمكن كل من المجتمع السائد والثقافات للتواجد معا فى إطار نمط فعال . أما الاحتفاظ ببعض من الهوية الثقافية فيعد أمرا مهما لجماعات المهاجرين واللاجئين . كما أن المجتمع السائد يستفيد على المدى البعيد من حماية "ترجسية الفوارق الضئيلة"^(٨٣). والأمر الأكثر أهمية من ذلك ، فى هذا النطاق ، هو أننا بحاجة إلى الانتباه لضمان أن هذا الاعتراف لا يعوق نجاح هذه الجماعات فى المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية بالمجتمع السائد . بمعنى آخر ، يجب أن تخضع الثقافات الثانوية دائما لأشكال متعارضة من القوة التهذيبية والقوة السيادية من خلال إستراتيجيات حقوق تعدد الأعراق وتبرير إدخال قيم المؤسسات السياسية والاقتصادية للمجتمع السائد^(٨٤).

إن تعدد الثقافات التى يتم تصورها عبر حقوق تعدد العرقيات هو فى النهاية تأقلم عبر التقاليد الثقافية التحررية لحقوق الإنسان الكونية ومعاييرها . وهذا التأقلم يزدهر خارج الثقافات الأوروبية أمريكية أيضا . وفى كل حالة تأقلم ، تظل الكونية المجردة والخصوصية المجردة لحقوق الإنسان واقعة تحت ضغط وفى حالة توتر مع الكونية

(٨٣) هذه العبارة مقتبسة من 21 (1993) Michael Ignastif بواسطة . 88 (1995) Kymlicka

(٨٤) أعلم أن هذا ليس ما يعنيه كيمليكا Kymlicka، وأننى أقابل عمله المنقح جدا عن التقاليد الليبرالية بكل عنف ، إلا أن بعض هذه القراءات معقولة ظاهريا من وجهة نظر نفعية العديد من حقوق تعددية الأعراق . كما يتوقع من القراء الاتفاق مع كيمليكا على أن "الحل الوحيد طويل الأجل هو إصلاح التوزيع الدولى غير العادل للموارد" ، 99 (1995) Kymlicka، وهى مشكلة تواجهها إعادة الأعمال القائمة للتقاليد الليبرالية ، التى لا يفكر بها أى طرف . وبشكل طارئ ، فإن التفسير المفيد جدا لكيفية قيام صياغة الهوية الإستراتيجية بتقديم لحظات للمقاومة (حتى يتم علاج مشكلة التوزيع غير العادل للموارد فى العالم ، يوجد فى : 171 (1994) Anna Marie Smith إن الحركات الطوعية والكريمة أيضا للأفراد والشعوب تعمل أكثر على تعقيد أى اعتبارات لمساواة إصلاح التوزيع غير العادل لموارد العالم . إن الحقوق القانونية والأخلاقية للهجرة ، أو إجمالا ، حرية التحرك عبر الحدود القومية ، تظل مشكلة كبيرة فى التقاليد الليبرالية . طالع : (2000) Philip Cole، لتحليل استقرازي حول "فلسفات الاستبعاد".

الصلبة . إن الإصرار على ثقافة حقوق الإنسان يجعل مشروع الكونية الصلبة ذا إشكالية . كما أن التعريفات القومية لحقوق الأقليات تصير مجالا متنازعا عليه من وجهة نظر الكونية المجردة والخصوصية المجردة .

(٣) التعددية الثقافية باعتبارها عنصرية لما بعد الحداثة :

علق سلافوج زيزيك Slavoj Zizek أخيرا على "التناقض المعاصر الواضح للاستعمار حيث توجد مستعمرات فقط ولا يوجد دول مستعمرة. لم تعد القوة الاستعمارية هي الدولة القومية ، ولكنها أصبحت الشركة العالمية نفسها". وتنشئ أيديولوجية الرأسمالية المعاصرة عدة أنواع مختلفة من "الاستعمار التلقائي" كما تضع التعددية الثقافية أنماط الاستعمارية الجديدة :

... العلاقة بين الاستعمارية الإمبريالية التقليدية والاستعمارية الذاتية الرأسمالية الخاصة بالعولمة هي نفسها العلاقة بين الإمبريالية الثقافية الغربية والتعددية الثقافية - وبالضبط كما تتضمن الرأسمالية العالمية تناقض الاستعمار بدون استعمار عاصمة الدولة القومية ، فإن التعددية الثقافية تتضمن مساحة متركزة حول أوروبا واحتراما للثقافات المحلية التي ليس لها أي جنود في ثقافة الفرد^(٨٥).

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان فإن التعددية الثقافية تؤمن بوجود كل من "الكثير جدا، وما لا يكفي". وهي تتسامح مع الآخر ليس باعتباره آخر فعليا "ولكن الآخر الزاهد ...". ويتضح ذلك جيدا عبر فكرة حقوق تعدد الأعراق للمهاجرين من الجنوب إلى الشمال .

(٨٥) Slavoj Zizek (1999) 215-16.

ولكن وجهة نظر زيزيك Zizek تتجاوز ذلك ، حيث تتقدم تعددية الثقافات وتشيد بالإلغاء التدريجي لعقوبة الإعدام باعتباره نوعاً من الكونية الناشئة لحقوق الإنسان . وعلى الجانب الآخر ، تظل تلك التعددية متحملة لجميع الانتهاكات الوحشية لحقوق الإنسان خوفاً من أن تتسبب في اتهام فرض القيم المفضلة^(٨٦). ويحتاج الآخر إلى الاعتراف الكامل : من ناحية فيما يتعلق بـ "الانتفاع" الثقافي بأنه حتى "الضحية" يمكنه أن يجد في ممارسة ثقافة أخرى أنها قاسية ووحشية بالنسبة لنا (هنا بالطبع يعد طلال أسد ، الذي أشير إليه لاحقاً مرشداً أكثر تبصراً من زيزيك) ، ومن ناحية أخرى ، وعلى الناحية الأخرى فيما يتعلق بالانقسام لدى الآخر (وهي نقطة تداولتها بعدة أنظمة مختلفة من العبارات حتى الآن). وفي الموقف الأخير ، فإن الإشارة لحقوق الإنسان (التي عرفها الغرب افتراضاً ، وعند هذه النقطة مازال زيزيك يتخذ موقفاً متمركزاً حول أوروبا فيما يتعلق بأصول حقوق الإنسان) تكون كالمحفز الذي يعمل على تحريك أي احتجاج جدير بالتصديق ضد القيود الثقافية الخاصة بالفرد نفسه^(٨٧).

ويأتى زيزيك Zizek ببعض التصحيحات القيمة للمفاهيم الحالية لشأن التعددية الثقافية بوجه عام والنتائج المترتبة على حقوق الإنسان منها بوجه خاص . ولا يتخذ أى منها أى أنماط جديدة من إعادة الإنتاج الاجتماعى للاستعمارية العالمية. ولا يبنهنا أى منها أيضاً بصورة كاملة للاحتتمالات الخاوية لتعددية الثقافات باعتبارها ثقافة بلا ثقافة . كما أن التذكرة بالعنصرية المعرفية تسدى دائماً خدمة كبرى للآفاق المستقبلية لحقوق الإنسان . ومع ذلك ، فإن الأمثلة التي ترشد زيزيك Zizek تظل مثيرة للمشكلات سواء كانت الإلغاء التدريجي لعقوبة الإعدام باعتبارها مؤشر تطور غريب (كما لو أن بعض تقاليد الهندوسية والبوذية والكونفوشية أو أى ديانات أصلية أخرى ليس لديها فضاء إنكار

(٨٦). Zizek (1999) 219

(٨٧). Zizek (1999) 220

جزاء بهذا الحجم) ، أم ممراً نحو "الكرامة النسوية" ، أم حتى شكلاً من أشكال الانتفاع الثقافي للضحية . إن تقاليد ونقد نظرية وتطبيق التعددية الثقافية التي تبرر هذه الممارسات ستؤدي إلى إثارة القلق عبر التقسيم الشمالى الجنوبي فى كونية حقوق الإنسان . فى النهاية فإن زيزيك Zizek لا يأخذ مفهومه الخاص عن الآخر المنقسم على محمل الجد !

إن الأمر هنا ، من منظور حقوق الإنسان ، هو ببساطة أن الطرفين (الكثير جدا وما لا يكفى) موجودان بقوة فى التحليل الأخير ، من منظور المركزية الأوروبية التقدمية ومتناقضاتها . فإذا ما تحدث الثانوى أو التابع فسوف يكون الآخر هو الموضوع المركزى الأوروبى المنقسم "الغائب" لما بعد الحداثة !

٩- الانقياد إلى الغرب :

ربما لن أقوم هنا بملاحقة المسارات التاريخية المعقدة لفكرة الانقياد إلى الغرب^(٨٨)، ولكن أبعادها المتداخلة المعرفية والسياسية باعتبارها أحد اهتمامات مستقبل حقوق الإنسان تتطلب بعض الانتباه . إن فكرة الصحة الإسلامية تنافس فكرة أن الحضارة الغربية فقط هى التى تعد كونية ، مما يجعل مركز الحوار بشأن الحداثة (وما بعدها) محتلاً بهوية معينة^(٨٩)، ومن وجهة النظر هذه ، فإن كل المسلمين الذين يتحدثون باستعارات إسلامية يتحرون عن ألعاب اللغة المهيمنة خلال المئتى عام الماضية^(٩٠)،

(٨٨) راجع لمزيد من الروايات الشرية عن تاريخ النشأة 188-253 (1995) John L. Esposito، ويطالع أيضاً التحليل المشير لـ : Bobby Sayyid (1994)

(٨٩) Sayyid (1994) at 277

(٩٠) Sayyid (1994) at 279

التي ساهمت بطرق مختلفة للغاية - عن طرق مرحلة ما بعد الحداثة - في فك التمحور حول الغرب^(٩١)، إن التفريق بين كل ما يوصف بأنه عالمي أو كوني يكون أوضح عند التفرقة بين "سياسة الاختلاف" عند المركز وسياسات الأصالة في المحيط الخارجي^(٩٢)، وباختصار ، توجد عدة طرق مختلفة للمعرفة وللكينونة جلبتها الأسلمة إلى العالم النظري والتطبيق العملي، وهو ما يمثل "استمرارية وراдикаلية لعملية الخلاص من الاستعمار"^(٩٣).

ويصر نقاد الانقياد نحو الغرب على أن تعبيرات حقوق الإنسان وثقافتها نسخا علمانية من الحق في تولى الحكم على غير المتنورين . ويوضح النقد أن الغرب يسعى لفرض معايير الحق والعدل التي انتهكها كثيرا في سعيه نحو المجتمعات والدول الإسلامية^(٩٤)، كما أنه يرفض فكرة أن إجراءات ولوائح وزارة الخارجية الأمريكية وما يشابهها معياريا من كيانات تستنزف إجمالى خطاب حقوق الإنسان المعاصرة . وهو يسعى نحو تحديد موقع سياسة حقوق الإنسان في إطار الشريعة^(٩٥)، وقال العلامة محمد حسين فضل الله ببلاغة رائعة :

نحن بوصفنا مسلمين نعتبر السياسة جزءا من حياتنا؛ لأن القرآن يؤكد ضرورة تأسيس العدالة باعتبارها مهمة مقدسة ... في هذا الإطار تعد سياسة المؤمن نوعا من الصلاة^(٩٦).

(٩١). Sayyid (1994) at 276.

(٩٢). Sayyid (1994).

(٩٣). Sayyid (1994) at 281.

(٩٤). Chandra Muzaffar (1993).

(٩٥) طالع إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام (١٩٩٧).

(٩٦) مقتبس من . Esposito (1995) 102 at 149.

وفى قلب هذا النقد تكمن سياسة الاختلاف الخاصة بالعصور والأزمان، التى بالطبع لا ترى الإسلام فى "صورة الأسطورة الغربية المكررة" للتقاليد المتألفة والثابتة^(٩٧)، وتسعى المفاهيم المسنولة للانقياد نحو الغرب إلى جلب عنصر المعتقد الدينى إلى المنطقيات والمنطقيات الموازية لبناء حقوق الإنسان . وإذا كانت السياسة من أجل حقوق الإنسان تعد نوعا من صلاة المؤمنين المسلمين تظل بالتالى بالنسبة للمجتمع العلمانى ديانة مدنية تدعى حقوق الإنسان .

إن الإسهام الذى يقدمه هذا النوع من الفهم يجلب لمستقبل حقوق الإنسان (بترتيب مختلف تماما عما أتاحتها أشكال نسبية ما بعد الحداثة) أشكالا لحوار بين العقائد تحث عليه بشكل جرئى بعض ترتيبات المنطقية غير الملائمة : من المهندس غاندى Mohandas Gandhi إلى إيمانويل ليفيناس Emmanuel Levinas. وسينتج عن هذا الحوار نوع من العدالة لعوالم السلطة يعد مصدرا لا يقدر بثمن بالنسبة لكونية حقوق الإنسان .

١٠- أنواع النسبوية :

تتهم النسبوية ، بوصفها معطفا متعدد الألوان^(٩٨)، منطق كونية حقوق الإنسان (كما أشرنا) على أساس أن التقاليد الحضارية والثقافية المختلفة تنطوى على أفكار متنوعة حول معنى ما يمكن أن يكون إنسانا ومعنى أن يكون للإنسان حقوق . فإذا ما تحتم علينا اتباع الخطاب السائد، سنجد أن هناك على الأقل ثلاثة أنواع من النسبوية مازالت ذات صلة بأى حوار يتعلق بمستقبل حقوق الإنسان . أولا ، تؤكد النسبوية

(٩٧). Esposito (1995) at 201.

(٩٨) طالع : . (1973) John Ladd (ed.), Christopher Noris (1996) بالطبع تعد النسبوية كلمة غامضة ، ونحن فى حاجة لأن نفرق بين عدة أنواع من النسبوية . راجع الجهد الخارق فى Fernando R. Teson (1985) 869 Adamntia Pollis (1996) 316 .

الإدراكية أن كل الحقائق نسبية وتظل غير متعلقة بأي معتقدات في المعايير الحتمية للكونية، التي تجعل مجموعة واحدة من المعتقدات الأخلاقية أعلى قيمة من الأخرى . ثانيا ، تنتهج النسبوية الأخلاقية وبصدق توجهها بناء على المستوى الاجتماعى حيث تضع حقيقة المعتقدات فى إطار طرقنا المفضلة فى منح مميزات للمجتمعات الأخلاقية . ثالثا، وهو أمر ذو صلة ولكن مختلف إلى حد ما ، يظل هناك بعض أشكال النسبوية الموقفية التي تحثنا على أن نؤمن بأن معتقداتنا الأخلاقية ، بعيدا عن كونها مؤسسة بناء على أفعال العقل الفائقة ، تظل معتمدة على مواقفنا ^(٩٩)، وفيما يلي سأقوم بتوظيف الفئات التي ابتكرها آر. جي. بيفر R.G. Peffer¹⁰⁰ ، بلا عناء ، التي تمكننا من تقييم التفرقة بين ما هو صحيح ظاهريا ولكنه تافه^(١٠١)، فى ذات الوقت حول النسبوية التي لا تجعل المفاهيم عبر الثقافية أو بين الثقافية مستحيلة.

وبوضوح، إذا ادعت النسبوية أن ما يعتقدته الناس صحيحا أو خاطئا يحدد ما هو صحيح أو خاطئ بالنسبة لهم^(١٠٢)، فإن المعايير الكونية لحقوق الإنسان (مثل منع

(٩٩) يبقى Alain Badiou (2001) مرجعا مهما فى هذه النقطة .

(١٠٠) 268-316 (1990) Peffer، يقدم تحليلا أكثر وضوحا للنسبوية حيث وضعها فى أربعة أنواع : أولا : النسبوية الأخلاقية الوصفية ... وهى المذهب بأن كل ما يعتقد الناس بأنه الصحيح أو الخاطئ يختلف من فرد إلى آخر ومن مجتمع لآخر ومن ثقافة لأخرى ، ثانيا : النسبوية الأخلاقية المعيارية ... المذهب القائل بأن ما هو صحيح أو خاطئ يختلف بين فرد وآخر وثقافة وأخرى ومجتمع وآخر (لأن الناس يعتقدون فيما هو صحيح أو خاطئ بناء على ما هو صحيح أو خاطئ بالنسبة لهم)، ثالثا : نسبوية الأخلاق الضخمة ... المذهب القائل بأنه لا توجد طريقة أكيدة لإثبات ما الصحيح وما الخاطئ أخلاقيا (بما يرضى جميع الأطراف) ، رابعا : نسبوية التقييم الضخم ... المذهب القائل بأنه لا توجد طريقة أكيدة لإثبات ما الصحيح وما الخاطئ (بما يرضى الجميع) .

(١٠١) لأن ما يمكن أن يعتقدته الناس يعد أمرا مهما اجتماعيا ، ولا يوجد أى شئ ينبثق من ذلك فى موضوع ما ينبغى عليهم اعتقاده . . . Cf. Peffer (1990) at 272-3

(١٠٢) لمزيد من التفسير حول فكرة "النسبوية الأخلاقية المعيارية" لكونها تتضمن موضعين مختلفين ، طالع : . 273-4 (1990) at Peffer هل يشير الموضوع النسبى الأخلاقى المعيارى إلى معيار فردى للاستقامة الأخلاقية أم أنه يشير إلى معيار يقبله المجتمع والثقافة معاً ؟

الإبادة الجماعية والتعذيب والتمييز العنصري والعنف ضد المرأة، إضافة إلى حقوق المرأة باعتبارها حقوق الإنسان) ستظل كونية فقط بالنسبة لجماعات الأشخاص الذين يعتقدون أنها كذلك . والإصرار على الكونية أيضا يتم الخطأ فيه حين يبني على فكرة أن الأحكام الأخلاقية لا تطبق فقط على "فعل محدد ولكن على مجموعة من الأفعال" وأن هذه الأحكام تطبق على الجميع وأن الآخرين بجانب المتحدثين من المفترض أن يتشاركوا في ذلك^(١٠٣).

وللأسف فإن الأخبار الجيدة لا تنتقل سريعا وتقع في حقيقة أن هذا الشكل من النسبوية يتحول إلى شكل معيب منطقيا أو تحليليا . ويمكن الخطأ القاتل في حقيقة أنه حتى الذين يعتقدون بأن القتل أو التعذيب أو الاغتصاب "جيد" و "أخلاقي" ، فإن ذلك لا يعد واجبا على عاتق الآخرين (الذين يعتقدون العكس) بالتدخل في ممارستهم "للفضيلة" (وكما رأيت ، يجب أن أضيف ، حسب رؤيتهم)^(١٠٤)، أما الأخبار السيئة فهي أنه حتى أى فيلسوف موهوب مثل ريتشارد روتى Richard Rorty يمكن أن يؤسس تفكيره الكامل حول حقوق الإنسان في محاضرات أوكسفورد - أمنستي Oxford-Amnesty Lectures بالبيان الأولى التالي :

... القتل والمغتصبون الصرييون لا يعتبرون أنفسهم منتهكين لحقوق الإنسان، لأنهم لا يقومون بهذه الأمور ضد أتباعهم بل ضد المسلمين . وهم بذلك ليسوا غير إنسانيين، ولكنهم يفرقون بين البشر الحقيقيين والبشر المزيفين . كما أنهم يقومون بنفس أنواع التفرقة التي قام بها الصليبيون بين البشر والكلاب غير الأوفياء، وتلك التي يقوم بها المسلمون ذو البشرة السوداء بين

(١٠٣) . 2-91 (1958) Bernard R. Mayo وهذا مقتبس من . 276 (1990) Pfeffer

(١٠٤) طالع الإيضاح المنطقي لذلك فى : . 275 (1990) Pfeffer

البشر والشياطين نوى الأعين الزرقاء . لقد كان مؤسس جامعتي
قادرا على امتلاك العبيد واعتبار ذلك دليلا على المساواة بين كل
البشر فمثل الصرب ، لم يعتقد السيد جيفرسون - Mr. Jeffer-
son بأنه ينتهك حقوق الإنسان^(١٠٥).

ما الذى يلى ذلك مع كل التفاوت فى ممارسات السخرية لرورتي Rorty ؟ هل ما
يلى ذلك هو أن "المغتالين والمغتصبين" تبرر أفعالهم ؟ من منظور النسبوية الذى تم
استطلاعه حتى الآن يمكن الإقرار بذلك . ولكن رورتي يشير إلى أن الطريق للخروج
من كل ذلك يكمن فى "صنع ثقافتنا الخاصة - ثقافة حقوق الإنسان - وأن نجعلها
أكثر دقة وقوة" ، وليس بإظهار تفوقها على الثقافات الأخرى باستنادها إلى أمر عابر
للثقافات^(١٠٦) ، ومن خلال ثقافتنا أو ثقافة حقوق الإنسان يقصد رورتي فى الأساس
ثقافة الولايات المتحدة (وبشكل أكثر استفاضة ثقافة الأورو - أطلطنى) . ويجب أن يتم
تثقيف الآخر حول حساسية حقوق الإنسان . والاعتراف بشأن جيفرسون Jefferson
والصليبيين يشير بصورة كبيرة إلى أنه كان هناك تقدم كبير فى العواطف الأخلاقية
فى الولايات المتحدة (والثقافات الشمالية الحليفة)^(١٠٧) ، التى مازال عليها الوصول إلى
الصرب الجاهلين .

(١٠٥) . 111 at 112 (1993) Richard Rorty

(١٠٦) . 117 (1993) Rorty

(١٠٧) من الملاحظ أن رورتي Rorty يهدم نماذج حقوق الإنسان لما قبل الحداثة (الحروب الصليبية)
والحديث (الاستعماري/ الإمبريالي) والمعاصرة (حقبة حقوق الإنسان) ليحولها إلى رواية واحدة
رئيسية ! وفى تناقض النموذج الذى يمنحه هذا العمل ، نجد أن جيفرسون Jefferson كان متسقا
مع المنطقيات والمنطقيات الموازية لممارسات حقوق الإنسان الحديثة للاستبعاد ، بينما يقع صربيو
رورتي Rorty فى عالم ابتكر حقوقا للإنسان ، تتضمن ربما الحقوق الرئيسة ضد "التصنيف الزائف
للأنواع" (اقتباسا لمصطلح إيريك إيريكسون Eric Erickson مرة أخرى) . طالع أيضا Tu Weum-
ing (1996) .

فى الغالب فإن الأمثلة التى ضربها رورتى Rorty لا تعبر بدرجة كبيرة عن تنوع النسبوية الأخلاقية المعيارية بل عن أشكال نسبوية أخلاقية أو تقييمة كبرى أو كلاهما . وفى الغالب لا توجد أى وسائل أكيدة أو موضوعية تثبت بما يرضى كل وأى شخص أن هناك شيئاً صحيحاً أو خاطئاً من الناحية الأخلاقية أو أن هناك شيئاً صحيحاً أو خاطئاً فقط . ولكن من هو كل وأى شخص ؟ من الواضح أن هذا السؤال يثير غضب المنظرين الأخلاقيين^(١٠٨)، وربما يظل كذلك لفترة كبيرة فى الألفية المقبلة ، ومع هذا ، فإن هذين الشكلين للنسبوية يعتمدان على أو يستدعيان احتمالية "الإجماع الموضوعى" على صلاحية النظرة الأولى لأسس أخلاقية بعينها . كما أن ذلك لا يمنعنا من الإدعاء بأن "هناك مبدأً أخلاقياً محدداً (على سبيل المثال ذبح الأطفال العزل هو من الوهلة الأولى خطأ^(١٠٩))".

وإذا كانت النسبوية المتعلقة فعلاً تشير إلى أن بناء تلك المسئولية هو فى حد ذاته شأن أخلاقى معقد، وبالتالي يتطلب عناية خاصة لدى الإعلان عن أسس ومعايير حقوق الإنسان، فإن هذه الرسالة تعد ذات أهمية ملحوظة لكل من يقود مستقبل حقوق الإنسان. وأى شخص على دراية بالمواثيق والعهود الآسيوية أو العربية أو الأفريقية أو الأمريكية اللاتينية بشأن حقوق الإنسان يعلم تماماً أن إعلانات حقوق الإنسان تتسم بهذا الألم والعذاب الأخلاقى على الرغم من أنه لا يأتى دائماً فى اللغات التى تريح الفلاسفة الأخلاقيين . إن الجدل الناشئ عن النسبوية ، والذى يظل متجاهلاً أو غافلاً بإرادته عن تاريخ بناء "كونية" حقوق الإنسان ، لا يفيد مطلقاً. ومن

(١٠٨) طالع : (1965) Kurt Baier; (1963) William K. Frankena والنقاش فى : (1990) Peffer

at 281-5, 305-13 .

(١٠٩). (1990) Peffer 273.

وجهة نظر سوسيولوجيا المعرفة ، ربما يبدو للبعض أيضا على أنه ممارسات فى الواقعية السياسية غير الواعية حيث تكون مهمة حقوق الإنسان المعاصرة جعلها ذات إشكالية .

١١- الكونية وأصوات المعاناة :

ربما لا يصبح أى نقاش حول الكونية كاملا بدون الفهم الواعى للطريقة التى تقوم من خلالها نظرية وتطبيق حقوق الإنسان بجعل المعاناة الاجتماعية أو الإنسانية غامضة بل ومبالغا فيها . وقد ركزت خلال هذا العمل كله على طرق التعبير عن هذه العلاقة المعقدة والمتغيرة بصورة دائمة. كما لاحظنا أيضا مرارا كيف أن تاريخ كونية حقوق الإنسان "المعاصرة" أسهم فى معاناة اجتماعية وإنسانية بالغة خلال فترات طويلة من الاستعمار والإمبريالية. كما أثرتنا المخاوف بشأن إنتاج انعدام حقوق الإنسان والإقصاء للبشر الذى تتم ممارسته حتى من جانب لغات ومنطقيات حقوق الإنسان المعاصرة . ونحن الآن نطرح التساؤل التالى : كيف يمكننا أن نفهم سيناريوهات المعاناة فى الخطاب المتعلق بالكونية أو النسبوية لحقوق الإنسان المعاصرة أو نجعلها واضحة ؟

إن ما يعد مفيدا هنا فى خطاب أو حوار النسبوية فيما يتعلق بحركة حقوق الإنسان المعاصرة ربما يكون هو مفهوم أن معاناة البشر ليست واضحة بالشكل الكامل خارج إطار النصوص الثقافية . ونظرا لأن المعاناة ، سواء تلك التى تعرف بالمعاناة الفردية أم المعاناة الاجتماعية ، هى أمر سيئ للغاية ، فإن مختلف الديانات والتقاليد الثقافية تحدث سلسلة هرمية متفرعة من تبريرات تجربة أو فرض المعاناة، متيحة فى بعض الأوقات لغة الألم والمعاناة ومنكرة إياها فى أوقات أخرى .

وقد ذكر طلال أسد أخيراً أن كونية حقوق الإنسان تحسن بشكل منيع الفهم الثقافي للمعاناة الاجتماعية^(١١٠)، وتعمل على صرف خطاب حقوق الإنسان عن التجربة المعيشة للإنسانية المؤسسة حضارياً أو ثقافياً . ويلقى أسد الضوء على حقيقة أن حديث الاستعمارية الغربية بشأن المعاناة جعل "الألم المحتمل في عملية أن يصبح الإنسان إنساناً كاملاً ذا قيمة ... وأن ذلك كان يرى باعتباره أمراً ضرورياً لأن الأسباب الأخلاقية أو الاجتماعية بررت سبب فرض المعاناة"^(١١١) ، كما يوضح لنا الطرق التي من خلالها تصير فكرة العنف والاستهانة غير مستقرة بسبب أن الطموحات والممارسات التي ترتبط بها هي ذاتها متناقضة وغامضة أو متغيرة وتظل كذلك^(١١٢) هذا التشتت وعدم الاستقرار ، كما يشير ، نادراً ما يمكن إصلاحه أو علاجه سواء بمحاولة الأوروبيين لفرض معاييرهم بالقوة على الآخرين أم بالاحتجاج المعتمد على هذه المعايير عبر الأناس الأضعف في العالم الثالث^(١١٣)، كما أنه ينبهنا إلى حقيقة أن العنف يمكن تناوله بطرق أخرى غير عنف الحقوق ، على سبيل المثال باعتباره غياباً لبعض الفضائل المحددة أو تعبيراً عن ردائل محددة^(١١٤).

وتعد تلك ممارسة مسئولة للنسبوية الثقافية بحق؛ لأنه بينما تستمر لدينا بعض الشكوك فيما يتعلق "بالخطابات الكونية" حول اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ، فهي لا تواجه أسسها الأخلاقية ، ولكنها توضح لنا كيف أن الأنثروبولوجيا الوصفية للقسوة يمكن

(١١٠) . Talal Asad (1997) at 285

(١١١) نفس المرجع السابق ، . at 295

(١١٢) نفس المرجع السابق ، . at 304

(١١٣) نفس المرجع السابق .

(١١٤) نفس المرجع السابق (مع توكيد إضافي).

أن تدعم الترويج والحماية التقدمية لحقوق الإنسان المنصوص عليها بطرق ووسائل تحترم التقاليد المنطقية لا تقاليد حقوق الإنسان .

وبالمثل ، فإن الأنثروبولوجيا الوصفية للمعاناة تذكرنا أيضا بالتركيز على العلاقة الصعبة بين العنف والحقوق . ودائما ما يستلزم تعزيز وحماية الحقوق نظما لممارسات العنف المبرر أو المشروع على الرغم من أن حديث الحقوق يجعلنا معتادين على فكرة أن العنف هو المقابل المباشر للحقوق . وعلاوة على ذلك ، فإن منطقية حقوق الإنسان نادرا ما تعترف بأن عنف المظلومين يمكن أن يكون سببا في نشأة الحقوق ، كما يمكن أن يكون مدمرا بصورة بشعة .

هذا التدمير يثير مشكلة العلاقة بين الألم والمعاناة ولغات الفعل التواصل . وتحدد فينا داس Veena Das أسماء بعض أشكال المعاناة على أنها ببساطة "لا اسم لها" . ومع ذلك ، فما يلي ذلك من عواقب ، ومن وجهة نظر المتعرضين للانتهاك ، قابل للوصف والتسمية . وتسمى داس Das عواقب رعب تقسيم الهند المنقوش على أجساد النساء على أنه يؤدي إلى ولادة مواطنين وحوش : إذا خرج الرجال من قمع استعماري مواطنين مستقلين لدولة مستقلة ، فهم يخلقون وحوشاً أيضا في نفس الوقت ^(١١٥) . كما يظل ما يسمى بمواقف ما بعد الصراع في مكان آخر موسوما بلهجة المواطن الوحش .

وتدعونا النسبوية المسئولة للتفكير بشأن ما سماه والتر بنجامين Walter Benjamin بعنف القوانين التأسيسي ^(١١٦) . ويمكنني أن أضيف هنا ، أنه هو العنف المذكور دائما في الممارسات التاريخية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بتقرير المصير وحاليا في أفعال العولمة . والتحدى الذي يطرحه هذا النوع من الكتابات ، والذي يعرض الكتابة باعتبارها عنفاً ، بالنسبة للمنطقيات والمنطقيات الموازية لحقوق الإنسان ، هو ببساطة كثير ويوجه الانتباه

(١١٥) 139 (1997) Veena Das مالمع أيضا . Stanley Cavell (1997) at 93

(١١٦) . Jaques Derrida (2002)

نحو الحقيقة المركزية بأن لغات حقوق الإنسان تقع على سطح المعاناة البشرية المجسدة والمعيشة وتتحرى بشكل كامل عن رعاة إنتاج هذه المعاناة (سواء كانت مفروضة من قبل الدولة أم ممنوحة من العالم أم حتى مختارة بشكل ذاتي).

إن ممارسات حماية وتعزيز حقوق الإنسان الكونية تستلزم بناء التسلسلات الهرمية الأخلاقية للمعاناة^(١١٧). وهذا البناء يحدث حين يتم تحديد أولوية بعض الحقوق الإنسانية (كالحقوق المدنية والسياسية). كما يحدث أيضا حين تخضع الحقوق السابقة لفكر الدولة (فيما يتعلق بتوقيات تشريع تعليقها في أوقات الطوارئ العامة)^(١١٨). كما يحدث حين تسمح المعاهدات المناهضة للإبادة الجماعية والتعذيب والقسوة والمعاملات المهينة أو العقاب بمجال التحفظات والخط من القدر الذي يأكل قلب الإصلاحات التي أعلن أنها استهدفت المعرضين للانتهاكات . ولا يقوم مجتمع الدول وحده ببناء مثل هذه التسلسلات ، بل تقوم بذلك أيضا التطبيقات العملية لحقوق الإنسان^(١١٩). ويجعل ذلك تلك التطبيقات في أفضل الأحوال عالمية لا كونية ، لكنها مصحوبة بتضمينات عميقة لمستقبل حقوق الإنسان .

(١١٧) اقتبست هذه الفكرة من : . Veena Das (1994) at 139

(١١٨) المادة ٤- العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية .

(١١٩) إن الطريقة التي تمت بها صياغة التزامات حقوق الإنسان داخل وكالات الأمم المتحدة وعبر المنظمات غير الحكومية توضح هذه المشكلة بصورة أكبر . وفيما يتعلق بالصياغة ، فغالبا ما يتم الإشارة إلى أن الوكالات أو الهيئات المتخصصة تطالب بنسخة من حقوق الإنسان لنفسها بدلا من المعرضين للانتهاك . وقد أوضحت (Katarina Tomasevski (1994, at 70-91، أخيرا أن معظم حوار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ركز على حق التوصل إلى ضحايا حروب الجوع عبر الوكالات بين الحكومية، لا الحق الإنساني في وصول المعرضين للانتهاك إلى تلك الوكالات . وفيما يتعلق بنحت التزامات حقوق الإنسان ، فغالبا ما يدين النشطاء منظمة العفو الدولية لتركيزها الشديد والزائد على انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية في الوقت الذي تغفل فيه أهمية حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إن منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية التي تبني التزاما لحقوق الإنسان خاصة بها (على سبيل المثال التنمية المستدامة أو التخطيط السكاني) غالبا ما تتحمل مسؤولية إهمال حقوق أخرى ضرورية . وليس مفيدا أن نزيد من عدد الأمثلة . وفي كل موقف يتم تبرير النقد من وجهة نظر بنات مختلفة لسلسلة المعاناة أو الشر ، ونادرا ما يتم توضيحها نظريا .

إذن ما الذى ينبغى القيام به ؟ لقد اقترحت فى مقال عام ١٩٩٩ أنه يجب أن يربط الحوار حول حقوق الإنسان بصوت النضال والمعاناة (١٢٠). وكاتباً حول نفس الحقبة الزمنية، ومشاركاً للعديد من المصادر الموضوعية، يقترح كلاوس جانتشر Klaus Gunther أيضاً أن حقوق الإنسان يمكن أن يتم فهمها بصورة أفضل باعتبارها نتيجة لعملية خسارة واسترجاع الصوت فيما يتعلق بالخبرات السلبية كالآلم والخوف والمعاناة (١٢١).

وأنا أوافق على ذلك ، بل وأجد أيضاً من المفيد فى نصيحته أن نتحرك بعيداً عن السياق النسبى لأسس ومعايير حقوق الإنسان ونعتبرها فقط مجرد مؤشر للعملية التى يستطيع من خلالها ضحية الظلم استرجاع صوته وسيطرته :

إن فكرة حقوق الإنسان تعد أمراً شبيهاً بالاختصار لهذه العملية التى يتقلب عن طريقها الضحية على الخبرات السلبية للآلم أو الذل وكل عواقبه المتمثلة فى عدم البوح والسلبية واللامبالاة . ويعتمد المحتوى الاقتراحى لحقوق الإنسان على نوع الممارسة الاجتماعية التى تعرض لها كآلم أو مهانة كالتعذيب والسجن الاعتباطى والاستبعاد من بعض الخيرات الاجتماعية الأساسية . وفى خلفية هذه الحقوق يوجد دائماً أفراد يعانون ويتملكهم الخوف ويرفعون أصواتهم ويطالبون بأنه ينبغى على الآخرين الاستماع إليهم وإلى رواياتهم عن تجاربهم السلبية ويطلبون تبريراً ... لنوع الممارسة الاجتماعية التى تنتج هذه الخبرات السلبية (١٢٢).

(١٢٠) طالع : . : Baxi (1999)

(١٢١) طالع : . : Klaus Gunther (1999) 117 at 123 غير أن لطلال أسد يصر على أن مثل هذه التجارب ربما لا تكون سلبية دائماً من وجهة نظر الأشخاص الذين يخضعون للمعاناة ، وبالتالي فهو يقصر تحليله على "الإصابة بالآلم ضد إرادة الضحية فقط" ، (. : Footnote 22 at,

(١٢٢) . : 135 Gunther (1999)

ويعصف جانثر Gunther هذا التوجه في قراءة حقوق الإنسان بـ "الكونية المعقدة" وهو شكل يتناسب تماما مع "الاختلاف في الحوار" ومع البشر الذين يتحدثون ويعملون من أجل الصوت والوكالة^(١٢٣). ويظل ذلك تسليما ذكيا لقوة الكونية الصلبة الثالثة - بحسب هيجل Hegel - في النضال مع قوى الكونية المجردة والمتخصصة لتفرض نتيجة تنص على أنه "حين نبدأ في تصور حقوق الإنسان باعتبارها تراثاً للظلم والخوف ، ربما يحدث أن كونية حقوق الإنسان لم تعد إشكالية"^(١٢٤). ومع ذلك ، فما بدأ يبدو مشكلة هو منظور "نحن" الذي يمثل أحد الملامح التي سنكشف عنها في الفصلين القادمين فيما يتعلق بتحول حركات حقوق الإنسان إلى أسواق . كما سنتحدث عن نموذج جديد لحقوق الإنسان التي تنشأ تحت شعار العولة المعاصرة.

Gunther (1999) 119 . (١٢٣)

Gunther (1999) 144 . (١٢٤)

الفصل السابع

حركات حقوق الإنسان وأسواق حقوق الإنسان

١ - سؤال مبدئي:

عرض الفصل الثالث تحليلًا جزئيًا لأشكال محددة من مجموعة أعمال اجتماعية تسمى ممارسات حقوق الإنسان النشطة. و السؤال الذي قد نواجهه الآن هو هل ترقى تلك الممارسات لمستوى الحركة "الاجتماعية"؟ وإن كان ذلك هو الوضع، فكيف لنا أن نتفهم العلاقة بين حقوق الإنسان النشطة و الحركات الاجتماعية. والسؤال الأولي تتبعه أسئلة أخرى متعلقة مثل: ما المكتسبات الناتجة عن وصف ممارسات حقوق الإنسان النشطة فيما يتعلق بالحركات "الاجتماعية"؟ أو بطريقة أخرى، ما نقاط البداية الجديدة التي تفرض نفسها على أعمال حقوق الإنسان، التي تطلعنا عليها نظريات الحركات الاجتماعية؟ هل تنتظر تلك النظريات إلى حقوق الإنسان بأى نوع من الجدية؟ كيف نرى ونفسر صمت الحركات الاجتماعية تجاه مناقشة حركات حقوق الإنسان؟ وأين نجد الفرص المحتملة لمناقشات هادفة بين حقوق الإنسان والحركات الاجتماعية؟ ما أعراض المجالات و المواد المتعلقة بحركات حقوق الإنسان؟ وكيف يمكن أن نؤسس لها؟ وبعبارة أخرى إلى أى مدى يتصل إنتاج المعانى ودلالات حقوق الإنسان بمجال الإنتاج الاقتصادى؟ كيف تتشكل الأسواق وتؤثر فى ممارسات نشاطات حقوق الإنسان؟ كيف لنا أن نفهم تحول حركات حقوق الإنسان نحو أسواق حقوق الإنسان؟

قد يبدو غير ضرورى أن نقول فى البداية إن الأشكال والممارسات ووظائف نشاط حقوق الإنسان والحركات الاجتماعية ذات الصلة ما زالت غير متجانسة دائما، خاصة التى تنطوى عليها مجموعات من الممثلين الاجتماعيين التى تقع فى أزمنة وأماكن ومواقع فلسفية مختلفة. ولكن اتجاهات إضفاء الطابع المادى فى العمل قوية لدرجة أن التعليم فى الأمور الواضحة أصبح ضرورة ثابتة! وفى كل من حقوق الإنسان والحركات الاجتماعية، تقدم العلاقة بين "الأيدولوجية والمظالم والهوية الجماعية" مظاهر متضادة^(١).

فكلاهما تسخر إمكانات العمل الاجتماعى المتمردة التى تقدمها لتوسيع الفرص السياسية التى توفر "هيكله محتملة معينة وموضوعية" لعمل سياسى جماعى^(٢).

هذه الفرص تأتى بأشكال مختلفة، على الرغم من أنها كثيرا ما تنتج بثبات نتيجة لمظالم مفروضة فجأة^(٣)، أو لضعف فجائى فى النظام^(٤).

وبالإضافة إلى ذلك، تقوم الحركات الاجتماعية بتنسيق "إطارات احتجاجات رئيسية" كونها "حسابات أيدولوجية تشرع أنشطة الاحتجاجات"، التى يتشاركها مجموعة متنوعة من الحركات الاجتماعية^(٥).

(١) فيما يتعلق بالحركات الاجتماعية، طالع: Hank Johnston, Enrique Larana, and Joseph R. Gusfield (1994) 21-30.

(٢) McAdam (1982) 48 .

(٣) طالع: Edward Walsh (1981) .

(٤) McAdam (1982) 41-3.

(٥) بعد عمل: David Snow and Rober Benford (1998), McAdam (1982) .

وبينما توفر الحركات الحقوقية الأطر العامة لتلك الاحتجاجات، فهي تبقى غير شائعة وغير معترف بها بدرجة كبيرة في أغلب نظريات الحركات الاجتماعية، التي لا تقر بالأطر العامة لحقوق الإنسان التي تحتوى على لغة ومفهوم لدراسة الحركات الاجتماعية "الجديدة". وحتى القراءة السريعة لنظرية الحركة تقترح بأنه ليس هناك اتفاقية على ما سيشكل سمات رئيسية من الفكرة، حيث توجد شكوك حول فكرة الحركة الاجتماعية "باعتبارها وعياً جماعياً منظماً يحاول جلب أو مقاومة تغيير على نطاق واسع فى النظام الاجتماعى بالوسائل غير المؤسسية"^(٦)، بينما هذا التعريف يهدف نحو توفير وصف موضوعى كاف ومحايد. لكن العبارات المستخدمة تثير عدة أسئلة. فماذا سنقول لنعبر عن تغيير على نطاق واسع فى النظام الاجتماعى؟ كيف يمكن أن نفهم فكرة الطرق غير المؤسسية؟ أى نوع من رد الفعل قد نشير إليه حينما نطالب الحركات الاجتماعية بأن تكون "حركات جماعية واعية"؟ وكيف يمكن أن نقرب من فكرة محاولة "منظمة" للترويج أو مقاومة التغيير الاجتماعى واسعة النطاق؟ كيف يمكن أن يفسر تعريف معمم للوكالة^(٧) ؟

وعلاوة على ذلك، فإنه رغم أن قمع دولة للحركات الاجتماعية ربما يتطلب اعتبارها "حركات جماعية واعية" تهدد سيادتها بوصفها جمعية اجتماعية عظمى، فإن هناك اختلافاً كبيراً فى مستويات التنظيم بين المجموعات والحركات المتمردة^(٨).

وقد لوحظ أن فكرة الحركات الاجتماعية، تقاوم التعريف أو الوصف. إن الفكرة بنفسها ضبابية بسبب مشكلة التعرف على النوايا الجماعية لمن يبدأ فى إنشاء تلك الحركات ، ويشارك بها ويدعمها. ولا تستمر كل الحركات الاجتماعية بوضوح، ووعى،

(٦) John Wilson (1973) 8.

(٧) طالع على سبيل المثال: 3. (2003) Robin Cohen and Shirin M. Rai (ed.)

(٨) طالع: Fredrick H. Buttle and Kenneth A. Gould (2004).

ونية أصلية متماسكة، كما لا تشكل دائما تلك الحركات حقولا مقاومة للسلطة؛ ففي أغلب الأحيان هي تساهم كذلك في تعزيز تراكيب الهيمنة. وعلى أى حال، تخضع النية للتغير، بينما تمضى الحركات فى اكتساب بعض مستويات التماسك الداخلى بمرور الوقت والمكان، حيث تبدأ بتنظيم مستوى معين من الشرعية الاجتماعية والقوة السياسية. ولا ينبغى الإهمال أيضا فى التفريق بين الحركات الرمزية (الحركات التى تريد تغيير أو مقاومة تحويل الرموز، المعتقدات، المشاعر، والمواقف) والحركات ذات الدور الفعال (تلك التى تريد تحقيق نتائج إيجابية بشكل واضح). فهذه التعريفات النظرية السلسلة تنقصها الممارسات الاجتماعية. فالخطوط الواضحة بين الاثنين تمحى بسرعة حينما ننظر إلى العناصر "الرمزية" وتلك "ذات الدور الفعال" فى الحركات الاجتماعية، أو بطريقة أخرى، عندما نتحرك من الوصف المنطقي للغرض إلى عالم التأثيرات الفعلية، وذلك من "قائمة طلبات" اللاعبين (إذا جاز التعبير)، إلى مؤثرات ونتائج يمكن ملاحظتها وقياسها. هذا بسبب المشكلة المعروفة التى تشكلت نتيجة التفريق بين التأثيرات المقصودة وغير المقصودة أو المستترة. ويعرقل تراكم التأثيرات المستترة، فى أغلب الأحيان، النوايا الظاهرة التى توجه لحظات تشكيل الحركات الاجتماعية. فمسار النية الجماعية يتحول بينما يتجلى الحراك الاجتماعى ؛ لأن ممثلى الحركة الاجتماعية يتعلمون فقط من خلال التجارب الصعبة غير المتوقعة، وفى أغلب الأحيان، يصاحبها تأثيرات وطرق. وفى أى حال، يصير وصفنا للحركات الاجتماعية أكثر تعقيدا، بل ومتناقضا. كل هذا معروف لدى ممثلى الحركة الاجتماعية أنفسهم، بدرجات مختلفة، وهؤلاء الذين يختارون المخاطرة القصصية لتنظيم الحركات الاجتماعية.

وما من شك، رغم هذا، فى أن ممارسات نشاط حقوق الإنسان، جديرة بأن توصف بأنها حركات اجتماعية فى الإطار ، فى أدنى حد؛ لأن الجهات الإنسانية الفاعلة تتنافس وتسعى إلى تغيير الشريك فيما يخص العلاقات الاجتماعية اليومية

والهياكل التى تحدث فى إطارها. ورغم ذلك، ليس هناك من النظريات ما يعبر عن حقوق الإنسان بصورة جادة فى إطار نظرية الحركة المعاصرة. والأسباب وراء ذلك عديدة ومعقدة، وهو ما يمثل قضية لبحث آخر. ولكن من أجل الهدف الحالى، أقترح هنا أن "التقنية" المتنامية لمجال حقوق الإنسان، التى أصفها هنا فيما يتعلق "بالتقنين" (الإجازة القانونية)، تحول دون أى استكشاف حقيقى لواضعى نظريات الحركات الاجتماعية. كما يدخل فى صلب الموضوع المفاهيم والافتراضات، غير المكتوبة (الضمنية) المتعلقة بدور وحدود قانون الدولة باعتبارها أداة للتحويل الاجتماعى. إن أشكال وممارسات نشاط حقوق الإنسان قد تسهم فى مظاهر الافتقار القانونية والقضائية، وتطمح الكثير من الجهات الفاعلة وأصحاب المبادرات فى مجال حقوق الإنسان إلى الحفاظ على الخصوصية التاريخية التى يخشون أن يبدد قوتها أنها متضمنة فى نطاقات أخرى من الحركة الاجتماعية. وتكتنف المخاطر هنا دعاوى الاستقلال النسبى لحركات حقوق الإنسان عن الحركات الاجتماعية ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، تحيط المخاطر أيضا بخصوصية الشخصية "التحررية" لحركات حقوق الإنسان، التى تتناقض إلى حد ما، مع معتقدات الحركات الاجتماعية الأخرى.

٢ - الشخصية التحررية لحركات حقوق الإنسان:

كيف لنا إذن أن نقدم الإصرار على الشخصية "التحررية" لخطاب حركة حقوق الإنسان؟ فى الحقيقة، يمثل هذا سؤالاً معقداً له تواجد ضخم فى تاريخ الأفكار، خاصة فيما يتعلق بالتمييز والتعارض بين "الإصلاح" و "الثورة"، بين التغيير الذى يسير بوتيرة بطيئة (الذى وصفه إدموند بيرك Edmund Burke مرة بـ "النمو بدرجات غير محسوسة") وبين تسريع الوتيرة الزمنية التى تؤدى إلى تحويلات ضخمة فى الفروق الجذرية، التى عادة ما تكون عنيفة، تنفصل عن الماضى، وهو يسفر بدوره فى معظم الأحيان عن وضع أشكال جديدة من الهيمنة.

وتمثل حركات حقوق الإنسان، باعتبارها حركات إصلاحية، صراعا من أجل تعزيز الحريات الإنسانية الفردية مقابل السلطات التي تتسم بالصلف لأشكال الدولة الحديثة والقوى القمعية للمؤسسات الاجتماعية، والعمليات الثقافية. كما تحد هذه الحركات من هذا الطموح والإنجاز عبر عمليات التفاوض و التسوية (الحلول الوسط، كما تم الإشارة في الفصول السابقة). وفي الوقت التي تسعى فيه حركات حقوق الإنسان إلى تجريد الدولة من القوة فيما يتعلق بالقوة الفردية للإنسان، فهي تسعى أيضا إلى إعادة تمكينها في سياق تحسين، وحتى اجتثاث، بعض الأنماط التنظيمية للهيمنة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تنتج عنها المعاناة الإنسانية والاجتماعية. ولكن، وكما هو معروف، لا تسفر دائما إعادة تمكين الدولة، حتى في قضايا حقوق الإنسان، عن إنجاز حياتي حقيقي "للتحرر" من الهياكل القمعية للقوة والهيمنة.

وتنفصل موضوعات حركات حقوق الإنسان (كما يظهرها ماركس Marx فيما يخص تاريخ الطبقة العاملة) عن "القفس الحديدي" لتتعرض لقيود أكبر؛ ولكن بـ "سلاسل حريرية". وقد عبر ميشيل فوكو Michel Foucault عن فكرة مماثلة، ولكن بصورة مختلفة فيما يتعلق بـ "القوة الدنية"؛ فهذه الأنظمة التي تتمتع بـ "قوة قليلة، مؤسسات قليلة" تنسج شبكة من القوة الميكروسكوبية الدقيقة.. التي تقيد الرجال بجهاز الإنتاج، في حين تصنع منها أدوات للإنتاج، وعمالا، وبذلك تخلق "رباطا سياسيا صناعيا" بين "الأرباح المفرطة" و"القوة الدنية"^(٩).

إذن، وبهذا المعنى تحمل حركات حقوق الإنسان، باعتبارها حركات اجتماعية، علاقة متناقضة مع أنظمة تشكيلات القوى/المعرفة الدقيقة والدنية.

يدعو كل هذا إذن إلى أن نضع في الاعتبار العلاقة بين حركات حقوق الإنسان والحركات الاجتماعية. وهذا هو السياق الذي تبرز فيه بصورة جلية، التعقيدات التي

(٩) طالع - (2000) Foucault at 86-7. طالع أيضا الفصل الخامس.

تنتشر فى الاختلاف فى إطار نظرية الحركة الاجتماعية المعاصرة، بين "القديم" و"الجديد". وفى إطار أكثر عمومية، يكشف هذا التمييز عن مفاهيم وأشكال جديدة من الصراع مع نظم "الأرباح المفرطة" و"القوة الدنية". وعلى الرغم من ذلك تخلق لغات حقوق الإنسان اختلافا. إحدى طرق التعبير عن هذا الاختلاف هى أن الحركات الاجتماعية "القديمة"، المتضمنة فى إطار الظهور المتنوع للرأسمالية الصناعية، قادت الحركات الاجتماعية إلى ضمان التعبير عن قواعد ومعايير حقوق الإنسان، التى لم تكتب حتى الآن، بل تكاد تكون غير معروفة تماما^(١٠).

كما أنها تعزز تدريجيا، ولكن بصورة مضمونة، قيمة جديدة لحقوق الإنسان وثقافات القوة والمقاومة. وتواصل الحركات الاجتماعية "الجديدة" ترتيبا مماثلا من الصراع ضد المصانع الاستغلالية والمناطق الاقتصادية وعمالة الأطفال والأشكال ذات الصلة من الاستغلال، من ممارسات عمالة "التعهد" فى الأزمات العالمية الثقيلة^(١١).

ورغم هذا، فإن هذه التحولات الحاسمة جديدة بالملاحظة. فقد شكلت الحركات الاجتماعية "القديمة" صراعات تاريخية للتعبير، بصورة تامة، عن أنظمة جديدة من حقوق الإنسان. وعلى النقيض من ذلك، يزدهر خطاب الحركات الاجتماعية "الجديدة" بصورة كبيرة فى لغات حقوق الإنسان المطبقة بالفعل. ورغم هذا يظل موضع حركات حقوق الإنسان غير آمن، إلى حد ما^(١٢).

(١٠) طالع Karl Marx's, Chapter Ten, Capital Volume 1، والخاص بتحديد ساعات العمل عبر صراع معقد استمر على مدار ستة عقود، والذي واصل فى نهاية المطاف إلى "قانون العشر ساعات" القياسى ضد المصادرة الضارة بأعمال العمال وعالمهم. انظر أيضا Baxi (1993) 39-43.

(١١) طالع، على سبيل المثال: Peter Waterman (2004).

(١٢) طالع: Roben Cohen and Shirin Rai (ed) (2000)، من أجل بيان كامل للمصاعب المقدمة هنا فى دراسة الحركات الاجتماعية العالمية. ولكن طالع أيضا: Mary Klador (2004)، للمزيد من التحليل المطرد للعلاقة بين الحركات الاجتماعية والمجتمع المدنى العالمى.

ويقدم تاريخ الحركات الاجتماعية "القديم" بصورة كاملة صعوبات قراءة "الشخصية التحررية" وحركات حقوق الإنسان. كيف يمكن لنظرية حركة حقوق الإنسان قراءة التقسيم المعلن بحدة بين الحركات الاجتماعية "القديمة" و"الجديدة"؟ يعتمد الكثير هنا على ما يمكن أن نتمناه فيما يخص النماذج اللغوية الخاصة بالحركات الاجتماعية "القديمة". وإذا أردنا أن ننظر إلى صراعات الطبقات العاملة ضد الطبقات الرأسمالية من هذا المنظور، تقاوم التوجهات المهيمنة في الخطاب الماركسي وصف حركات حقوق الإنسان باعتبارها حركات تخليصية أو تحررية. هذا الشكل من حقوق الإنسان يظهر في هذا النوع من نظرية الحركات فقط فيما يتعلق بنقد النماذج القائمة للحقوق، والدولة، والقانون، كما يعرفها بالتأكيد أي قارئ لـ *On the Jewish Question and the Critique of Gotha Programme* ورغم أن حقوق الإنسان تظهر "بوصفها ضروريات (كثيرة) للصراع الطبقي" (١٣)، فإن فكرة حقوق الإنسان كان ينظر إليها في التحليل الأخير، بوصفها صانعة لنظام اجتماعي "ناقص بصورة جذرية" (١٤).

وعلى النقيض من ذلك، إذا أراد المرء وضع الصراع ضد الاحتلال باعتباره نموذجاً للحركات الاجتماعية "القديمة"، سيدرك الإمكانية الثورية التحررية للاختراع الأخلاقي الفريد الخاص بـ "تحديد المصير". ولكن حتى هنا، وكما أثبت النصير المبدع لحق تقرير المصير، المهندس غاندي، فإن الشخصية التحررية للصراعات من أجل

(١٣) طالع : . Upendra Baxi (1998a; 1999)

(١٤) طالع : . Alken Buchanan (1982) ولكن كما يشير بيغيرلي سيلفر (Beverly Silver, 2003)، ربما يقرأ المرء تواريخ مقاومة العمال بطريقة مختلفة مقسمة إلى إستراتيجيتين: الصراع الماركسي (Marxian struggle) حول سياسة الإنتاج، وإنتاج السياسات، بحسب التعبير الخصب لبورواي (Burwoy) والصراعات البولانية (Polanyian) التي تمثل مواقع المقاومة اليومية ضد مصادرة الحقوق الأساسية للمعيشة عبر مسرحية القوى الكاملة للسوق).

تقرير المصير يتبعها سمو عن اللغات الأخلاقية لحقوق الإنسان. لقد آمن بفضيلة "الحرية العادلة" وليس "الحرية فقط"^(١٥).

وفى مزيد من التناقضات، تعطى بعض الأطر الاستطردية الليبرالية المختلفة، قصص الحركات الاجتماعية "القديمة" (مثل الحركات ضد العبودية وحركات إنهاء العبودية وكذلك حركات السعى للحصول على حق الاقتراع العام) الإمكانات التحررية لحركات حقوق الإنسان فيما يرتبط بالإزاحة التدريجية المؤلة للنظام القديم القائم على التسلسل الهرمى ومكانته، وهو ما يوسع فى نهاية المطاف قيمة الاختيار الفردى لمشروعات الحياة ويحمى البناء الاستقلالى لعالم كل فرد. ولكن حتى هذه الكتابات التى تتناول حركات حقوق الإنسان، ليس باعتبارها غايات ولكن باعتبارها وسيلة لغاية، تعبر عنها مصطلحات وأساليب مختلفة من "الديمقراطية" و"سيادة القانون" و"التنمية"، أو لغات المنافع العامة المفعمة بالحيوية.

وعلى النقيض من هذا، ولأول وهلة، تظهر العديد من الحركات الاجتماعية "الجديدة" موجهة صوب حقوق الإنسان بصورة مميزة. وعلى سبيل المثال، فإن الحركات التى تواجه "المجتمع الأبوى، وتدهور البيئة والعنصرية بكل أشكالها، والسياسات المملدة، فى كل مكان، يتبعها اللجوء إلى اللغات المعاصرة لقيم وأسس ومعايير حقوق الإنسان. هذه الحركات تعزز من حقوق الإنسان، ولكنها فى نفس الوقت تبتكر حقوقاً إنسانية ومعايير، وبذلك تظل قادرة على توليد المزيد منها. وفى سبيل تتبع طريق إدراك قيم وأسس ومعايير حقوق الإنسان القائمة، تنتج الحركات الاجتماعية "الجديدة" قواعد ومعايير. وفى هذا الصدد، هى تشارك فى تشكيل الملامح التى تحدد الحركات "القديمة" أيضاً. وحتى ذلك، يبدو أن نظرية الحركة الاجتماعية تستخدم

(١٥) طالع: Upendra Baxi (1995) والكتابات التى تستشهد بها.

حقوق الإنسان بصورة ضئيلة توفر علامة مميزة - بل حتى تأسيسية- للتمييز بين الحركات الاجتماعية القديمة والجديدة (١٦).

٣ - الفقه القضائي (الولاية القضائية) :

إن سبل تناول نظرية الحركة المعاصرة لحركات حقوق الإنسان فى حاجة إلى التفاوض بشأن الملامح الحتمية (الخاصة) بـ "التقنين" و"الولاية القضائية". إن هذين

(١٦) طالع، على سبيل المثال، (1996) cManuel Castells (1981) Alain Touraine وحتى لدى اعتبار الحركات الاجتماعية الجديدة مميزة؛ لأنها تتجاوز حقيقة أنها متجذرة فى مواقع خاصة بفئات محددة، فهي تعكس طرقا جديدة تتشكل فيها الهويات التى تشكل السلوك الجماعى، وتمثل بزوغ السياسات التعددية الراديكالية، يظل هنا القليل من الإقرار بخصوصية حركات حقوق الإنسان. وتقترح ماري كالدور (Mary Kaldor (2003 فى تطويرها لخطاب "التعريف المتغير للمجتمع المدنى" أن نفهم الاختلاف بين الحركات الاجتماعية "القديمة" و"الجديدة" ليس بالجو، كثيرا إلى الإسهاب فى الأفكار واللغات التحررية، ولكن بالأحرى عبر "الطريقة المحددة التى تم خلالها إدراك المجتمع المدنى". هذه المحدودية "تربط" المجتمع المدنى إلى الدولة المحتلة التى تصنعها الحرب، والتى حددت المجتمع المدنى نفسه، وشكلت حاجزا للمجتمع المدنى فى أى مكان آخر (٤٤). وحيث إن الحركات الاجتماعية "الجديدة" عابرة للحدود، حتى فى اللحظات الانتقالية بالأساس، فهي تمثل بلا شك تجاوزا ، فى أبسط صورة، حيث تذهب إلى ما هو أبعد من الاحتمالات المكانية متعددة التواريخ. غير أن هذا يفرض تحديات للطرق الرصينة لفهم المجتمع المدنى العالمى الآخذة فى التكوين. إن الانفصال عن المواطن ضرورة، ولكن ليس شرطا كافيا لفهم التحولات فى المجتمع المدنى. وتصر كالدور Kaldor على أننا نفهم الحركات الاجتماعية "الجديدة" فيما يتعلق بالغايات التى تستجوب "مظاهر التحديد الأساسية التى تفرضها الحرب والاستعمارية أو المجتمعات المنظمة من أجل الحرب" (٤٩). وفى هذا الشأن، فإن الشخصية الأمورية (أى بدون شكل) الفوضوية للمجتمع المدنى العالمى الآخذ فى التكوين (عكس Neera ChandokeK 2001K التى تستشهد بها كالدور فى ١٠٧) تشكلت قوتها؛ لأنها تسعى إلى مراجعة العقد الاجتماعى العالمى الذى يتجاهل حقوق الإنسان تحت عنوان الأمن الجماعى للبشرية قبل، ومنذ أحداث الحادى عشر من سبتمبر/أيلول (٢٠٠١). بوضوح، هناك مجتمع مدنى عالمى فى طور التكوين الآن، عبر تحقيق السلام، ونزع السلاح، والحركات المناوئة للرأسمالية، التى تقدم "منبرا شرعيا للمطالب الراديكالية المتعارضة - وهو اسم يفسر لماذا يتعين على السلطات المعنية أن تأخذ =

المفهومين متداخلان ولكنهما مختلفان. وصف التقنين سهل، فهو يمثل بادئ ذي بدء، مجموعة من القوانين التي يستخدمها المحامي والمتعلقة بحقوق الإنسان مثل التشريع، والتفسير والتنفيد والتطبيق. وعلى الرغم من هذا، فإن صياغة قانون معيارى فى حد ذاته شأن معقد^(١٧).

وتتفاقم أوجه التعقيد عندما تنتقل إلى صياغة قانون لحقوق الإنسان^(١٨)، التي يأتى فى القلب منها الاعتقاد، مثل المدونات القانونية، بأن قواعد ومستويات حقوق

= هذه المطالب على محمل الجد (١٠٧). وفى حين يمكن للمرء أن يتحدى وصفها بأن هذه الطلبات من أجل الوصول، والانفتاح، والنقاش بالضرورة الجهات العالمية الفاعلة فى السياسة إلى "طبقية ميجلية (نسبة إلى الفيلسوف الألماني هيجل) كونية، تقوم بالعمل من أجل البشرية" (١٠٨)، إلا أن الدليل المثير للإعجاب الذى جمعته (٥٠-٧٧، ١٠٩-١٤١) لفكرة المجتمع المدنى العالمى "استجابة للحرب" هو حقا جذاب، فى ظل مجموعة من مظاهر الافتقار للأمان المهيمنة والعابرة للحدود، ولنفس السبب، الحاجة الحتمية إلى حوار "متحضر" ليشويه "الخوف، والخزعات، والتحامل، هذه الجزر الجديدة من الانخراط" (١٦٠). إن القومية العرقية العالمية الجديدة، التى عززتها الآن حربان ضد الإرهاب (Baxi 2005) تضايق، وتختبر، فى قسوة حادة بعض الأفكار المهمة للحوار "المتحضر" على كل الجوانب، والذى يقوى أيضا مجددا "المجتمعات المنظمة من أجل الحرب". وتركز كالنور على خمس قضايا (١٥٦-١٥٨) وهى التى:

من الممكن أن تمثل المضمون المحتمل للعقد الاجتماعى العالمى، أو صفة يتوفر من خلالها الأمن العالمى عبر الالتزام بحقوق الإنسان والقانون الإنسانى مقابل الاستعداد للالتزام بتقديم الموارد من خلال نظام الضرائب العالمى أو الأشكال الأخرى من التحويلات المالية، والاستعداد للمخاطرة بالأرواح، ولكن ليس بطريقة متناهية، فى خدمة البشرية (١٥٨).

يستحق كل هذا اهتماما جدليا كبيرا .

(١٧) تذكرنا Roscoe Pound (1933) أنه فى خلال عملية "المواد القانونية السلطوية" التى حدثت على مستويات متعددة من التعميم: المثل القانونية، القيم، الأهداف، المبادئ، الأقوال المأثورة، والمذاهب والمعايير والقواعد. يقدم جريماس Greimas التقنين (الإجازة القانونية) مجالين مستقلين، ولكن متداخلين: الإنتاج القانونى والمراجعة القانونية يتجاوزان مظاهر الاختلاف، المهمة تلك. طالع: S. Jackson (1985) من أجل استكشاف. Greimas Bernard

(١٨) طالع الفصل الرابع ومناقشة الفصل الأول حول حقوق الإنسان وإعداد القوانين.

الإنسان تتطلب انخراطا دائما مع إعادة التفاوض بشأن "قانونية" و"شرعية" سلطة الدولة. ويتبع النشاط القانوني والقضائي نتيجة مفادها أن حركات حقوق الإنسان، وبحسب تعريفها، تسعى من أجل إصلاح وتجديد القانون. ويشكل إصلاح الدولة والمؤسسات شبه الحكومية والهياكل العالمية والممارسات جزءا حيويا من أجنداث حركات حقوق الإنسان. ويظل الخطر يكتنف في هذه الحركات دافع أن تكون السلطة خاضعة للمحاسبة، تدريجيا، والحكم الرشيد عادلا، تقديريا، وأن يتسم سلوك الدولة بالأخلاقية، بصورة متنامية.

تكتنف المخاطر إذن إعادة تجهيز أو إعادة التفكير في اللغات الأخلاقية لسيادة القانون^(١٩) إن "التقنين" الضمني هو شكل مما يطلق عليه فريديريك إنجلز Friedrich Engels، "الفلسفة القانونية"، أي النظرة القضائية العالمية^(٢٠)، وهي رؤية علمانية تعزز "العلاقات الاقتصادية والاجتماعية" كونها "تؤسس على القانون وتخلقها الدولة"، في حين أن كل الطموحات الإنسانية التعويضية تتحدث لغات الطبقة البورجوازية أو القانونية الاجتماعية، أو "التداخل القانوني" (بالرجوع إلى سانتوس Santos في سياق مختلف تمام الاختلاف). وبذلك، تظل المعاني الاجتماعية لأسس ومعايير حقوق الإنسان التي تم التوصل إليها معقدة، وعادة ما تكون متناقضة، كما تبين خلال هذا العمل حتى الآن^(٢١).

(١٩) من أجل استكشاف التأثير المتناقض لحركات حقوق الإنسان على الثقافة السياسية، طالع، على سبيل المثال، Martti Kosekenniemi (1999) وطالع أيضا تحليلي للولاية القانونية في كارثة بوبال (٢٠٠٤).

(٢٠) طالع: V.A. Tumanov (1976).

(٢١) حتى "تأثيرات التمكين" الخاصة بإعداد حقوق الإنسان، التي يتفاخر بها كثيرون، تمثل مصدرا للجدل والنزاع.

ويظل فهم قانون حقوق الإنسان من خلال مركزية الدول مفتوحاً للخلاف عبر ممارسات نشاط حقوق الإنسان المعاصرة والحركات الاجتماعية "الجديدة". وفي إطار هذا المنظور، فإن إنتاج أسس ومعايير حقوق الإنسان قد لا يفهم باعتبارها أحد مظاهر سيادة الدولة. وكما يشدد هذا العمل مراراً، فإن الشعوب المنخرطة في صراع وجماعات المقاومة، تبرز أيضاً باعتبارها منتجاً لقواعد ومعايير حقوق الإنسان. كيف يمكننا إذن، وصف قوة نشاط حقوق الإنسان المعاصرة، بالمقارنة مع الحركات الاجتماعية "الجديدة"؟ قد يكون أحد الطرق لتحقيق ذلك هو القول بأن أكثر تعبيرات حقوق الإنسان ترجع إلى نوع "الفعل القولي" (أي عمل يطبق فور التلفظ به) "الذي يخلق الظروف التي يمثلها. وفي كل حالة، يكون الوضع حقيقة مؤسسية"^(٢٢).

تشير نماذج إعلانات حقوق الإنسان الخاصة بالجودة وكرامة كل البشر في أي مكان إلى هذه القوة الأدائية (القوة على الأداء). عندما دشّن لوكمانيا تيلاك Lokmanya Tilak الصراع الهندي من أجل الاستقلال بشعار "سواراج (الاستقلال) حقى وسأناله"، وعندما ترجم المهندس غاندى هذا إلى أعمال جماعية رائعة من أجل استقلال الهند، انخرط الاثنان في سلسلة من أعمال الفعل القولي. كذلك كان صناع الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ومن خلفهم. وفي كل حالة من حالات التعبير عن حقوق الإنسان، "يخرج الوضع الذي يتضمنه المضمون اللفظي للحديث إلى الوجود عبر الأداء السليم لفعل القول"^(٢٣).

إن هذا النوع من "البناء بأقل القليل" متأصل في عملية اختراع وابتكار حقوق الإنسان. على النقيض من ذلك، تساعدنا الولاية القضائية (الفقه القضائي)، كما يفهم من هنا، على فهم "الهيكل العميقة" التي تمثل إجازتها القانونية المظهر الخارجى

(٢٢) طالع: John R. Searle (1995) at 34

(٢٣) نفس المرجع السابق.

فحسب. ويفهم من ذلك، أن حقوق الإنسان تظل (بحسب مصطلحات سيرل Searl) مشروطة باللغة والتفكير. وتظل أسس ومعايير حقوق الإنسان قابلة للإدراك فقط باعتبارها حقائق اجتماعية تخرج لحيز الوجود "عبر الاتفاق البشرى" لاستخدام رمزية اللغة بصورة مشتركة^(٢٤).

وهى مشروطة بالتفكير من حيث إن كافة الحقائق المؤسسية "تستطيع أن توجد فقط.. إذا تم تقديمها على أنها موجودة"^(٢٥)، وتقضى الولاية القضائية بأن هذه الحقائق "تستطيع أن توجد فقط إذا كان لدى الناس أنواع معينة من الاعتقاد والحالات العقلية"^(٢٦). وحيث إنهم ليس لديهم "وجود خارج التقديم، فنحن فى حاجة إلى طريقة ما لتقديمهم" من خلال اللغة. إن أسس ومعايير حقوق الإنسان هى "أهداف اجتماعية" تشكلها "أعمال اجتماعية" والهدف هو الإمكانية المستمرة للنشاط^(٢٧).

وتثبت أوجه التمييز التى أقدمها بين نماذج اللغات "الحديثة والمعاصرة" للغات حقوق الإنسان بصورة تامة (الفصل الثانى) تواريخ مختلفة من قانونية حقوق الإنسان. وتخلق اللغات المعاصرة (سواء عبر تحريم العبودية، أعمال الإبادة الجماعية، أم الفصل العنصرى، أم التمييز ضد المرأة، أم التفرقة العرقية ، على سبيل المثال) حقائق اجتماعية أو مؤسسية غريبة عن لغات حقوق الإنسان المعاصرة. وفى الحاليتين، رغم ذلك، يبقى هناك ميل حتمى صوب المرجعية الذاتية. ويقول سيرل Searle "إن المفاهيم التى تعطى للحقائق الاجتماعية اسمها" يبدو أن لديها نوعا خاصا من المرجعية الذاتية^(٢٨).

Searle (1995) at 46. ٢٤

Searle (1995) at 63. (٢٥)

(٢٦) نفس المرجع السابق.

Searle (1995) at 36. (٢٧)

Searle (1995) at 32. (٢٨)

إن مفهوم "حقوق الإنسان" في أساسه يتضمن هذه الغزارة. عندما نسأل لماذا يتعين أن يكون للبشر حقوق على الإطلاق، تأتي الإجابة لأنهم بشر. وإذا سألنا ماذا تشكل "البشرية"، تأتي الإجابة بأنها النفس (سواء كانت فردية أم جماعية) التي تحمل الحقوق الإنسانية! والقول بأن الحقائق الاجتماعية هي بذلك ذات مرجعية ذاتية لا يمثل عملية تقييمية ولكنه تعليق توصيفي. ليست هناك ببساطة طريقة لوصف الحقائق الاجتماعية خارج هذه المرجعية. وبعبارة أخرى، "ليست هناك طريقة لشرح مضمون الاعتقاد دون تكرار نفس الخاصية مراراً" (٢٩).

(٢٩) Searle (1995) at 33. كما تتضمن الحقائق المؤسسية، مادية أو حسية "... لا توجد هنا حقائق مؤسسية دون حقائق صارخة" والتي تتطلب نوعاً من الإدراك المادي (٢٤). يستخدم سيرل Searle المال: "فقط أي نوع من المادة يمكن أن يكون مالا ولكن المال يجب أن يوجد في شكل محسوس" والذي قد يأخذ أشكالاً متعددة مادام يمكنه القيام بوظيفته (٢٤-٣٥): الأشكال التي يأخذها ليست حاسمة. ويمكن للمرء أن يقول مثل هذا على منطوقات الحقوق. وهذه في أشكالها المتعددة، يجب أن تفترض بعض المادية أو الوجود الحسي (الفيزيائي) لتقوم بوظيفة أسس ومعايير فعالة (نافذة). إن البنية الأساسية، وهي الناجمة عن المادية، عادة ما تظل متجاهلة في سياق لغة حقوق الإنسان.

إن امتلاك، والقدرة على الوصول إلى، بعض الموارد المادية (الحسية) تظل ضرورة من أجل الأنشطة المعاصرة لحقوق الإنسان لتزدهر حتى في إنتاجها للمعايير (أي الصياغة وإعادة الصياغة) وفي الإدراك الفعلي (تفسير وتنفيذ الأسس والمعايير). يظل هذا مستحيلاً خارج الوجود المادي لمباني الأمم المتحدة والمقار الأخرى، والأماكن المادية مثل قاعات المحاكم والدوائر الانتخابية، والسجون، على سبيل المثال. كما أنك في حاجة إلى مطارات وطائرات وطرق ووسائل عدة من الانتقال والفنادق الفخمة وأشياء أخرى عديدة (مثل تقنيات الاتصالات) من أجل إخراج حقائق مؤسسية متعلقة بحقوق الإنسان، وعنها. إن ما تنتجه لغات حقوق الإنسان باعتبارها حقائق اجتماعية هي هيكل هرمي يضع هذه "هكذا يقال"، "على رأس الحقائق الصارخة" (٣٥) (باستعارة كلمات سيرل Searle).

إن "ترتيب" الحقائق الصارخة، رغم هذا، ليس من السهل تسميته تماماً في سياقنا هذا. وفي ظل صياغة نظرية وتطبيق حقوق الإنسان، فإنه من المفرد وصف ممارسات الهولوكوست Holocaustian، للقوة السيادية للحقيقة الصارخة (أجامبين ١٩٩٨ - 1998 Agamben) وعلى الرغم من هذا تظل هذه حقائق اجتماعية/مؤسسية بقدر ما هي أسس ومعايير لحقوق الإنسان. ليست معسكرات التعذيب ومعسكرات العمل القسري، "حقائق صارخة" مثل الجبال والجزئيات. إن الحروب وسبل النفوذ، أو "الحكومية" ليست على الإطلاق حقائق طبيعية سابقة على استخدام اللغات. ورغم ذلك تظل =

إن نفاذ صبر الناشط مع تقنين حقوق الإنسان له ما يبرره تماما. ولكن ذلك يتجاهل "الهيكل العميقة" للولاية القضائية، التي تلفت الانتباه إلى اللاوعي السياسي- البنية الأساسية لإنتاج قانون لحقوق الإنسان، وأسس ومعايير. إن الفقه القضائي لحركات حقوق الإنسان ينتج بالفعل عقلياته، وتواريخه المتنوعة، عاداته اللغوية، الفكر، والقلب الذي يمكن أن يميز انتهاكات حقوق الإنسان، ويميزها من الانتهاكات الإنسانية. وتظل المخاطر تحيط بالأفكار النسبية غير المنطوقة "للشخص" و"حقوق الإنسان"، وهو جانب سنتناوله في الفصل الثامن فيما يخص مادية العولة.

وعلى الرغم من هذا، يظل هذا التمييز له أهميته القصوى؛ لأن الأسس والمعايير العالمية لحقوق الإنسان، التي أسست على غير ذلك لا تصل إلى كل أشكال الانتهاكات البشرية. كما أن الحركات الاجتماعية لا تترجم الانتهاكات الإنسانية باعتبارها انتهاكات لحقوق الإنسان. تمثل هذه الحركات تدفقات عدة من المحلية إلى العالمية، وبالعكس. بطريقة أخرى، فإن حركات حقوق الإنسان في أصلها تفاعلية، وبذلك يقف نطاق انتهاك حقوق الإنسان على كل المستويات متحولا إلى وقت لتحرك لعمل خاص بحقوق الإنسان (محلي، إقليمي، قومي، عابر للحدود، وعالمية). وفي هذا الإطار، تشكل حركات حقوق الإنسان أحد جوانب الحركات الاجتماعية^(٢٠).

= لغات حقوق الإنسان مجالا يتحدى "الحقيقة الصارخة" للقوة. وبهذا الإحساس، فإن الحقائق الصارخة "لن تتضح باعتبارها أشياء مادية، باعتبارها أصوات آتية من أفواه الناس، أو باعتبارها علامات على الورق، أو.. حتى باعتبارها أفكار في عقولهم". (٣٥).

وكما يقول سيرل Searle فإن "فاتورة قيمتها عشرون دولارا.. هي إمكانية قائمة للدفع مقابل شيء، وتشكل قواعد ومعايير حقوق الإنسان ثروة تعهدية من أشكال عمل حقوق الإنسان. ويفض النظر عما إذا كانت العملة حقيقية أو مزيفة، فإن المهم هو قدرتها الشرائية لأفق مستقبل بشري "عادل" و"منصف". وما نلاحظه في هذه النقطة هو الطريقة التي تحل من خلالها الحقائق المؤسسية محل الملكية والقرب" (٨٥-٦٠).

(٢٠) طالع: . Roben Cohen and Shirin M. Rai (2000); Jackie Smith (2004)

وعلاوة على ذلك، وهو أمر ذو صلة، يعيد التفاعل المتنامي بين حركات حقوق الإنسان والحركات الاجتماعية تعريف المهام، والتفويض ومنهجية حركات حقوق الإنسان. وقد أعادت منظمة العفو الدولية بذلك مهمتها لتشمل الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لحقوق الإنسان، وذلك في عام ٢٠٠١، وبصورة متزايدة تبدأ المنظمات والحركات غير الحكومية الإنسانية، في النهوض بتوجه جديد لحقوق الإنسان. قد يكون المثال الأكثر دلالة لهذا التفاعل يحدث عندما تتبع حركات حقوق الإنسان، والحكومات، وهيئات التنمية الدولية "منهجاً حقوقياً في مجال التنمية، وحملاً تعاونية فيما بينها من خلال حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية، وكذلك تبني توجه قائم على الحقوق الإنسانية من قبل جماعات حقوق الإنسان". هذه العمليات "عالية المخاطر"، ولها "دلالة مثيرة محتملة"، تتحدى وتوسع من نطاق تفويض وهيكل المنظمات القائمة^(٣١)، وبالمثل، فإن حركات حقوق الإنسان العالمية المناوئة للشركات يبدو أنها تبرز باعتبارها "حركة الحركات"^(٣٢)، وبصورة أخرى، لانتحقيق مهام حركات حقوق الإنسان أبداً. وتبرز حركات حقوق الإنسان العالمية باعتبارها نوعاً من الثورة الدائمة!

ولا تتعلق الحركات الاجتماعية، وبينها الحركات الثقافية، والسياسية، وحتى الروحية، على النقيض من ذلك، دائماً بعالم حقوق الإنسان. ولا تتناول جميع الحركات الاجتماعية بصورة مماثلة نموذجية المخاوف الخاصة بالجماعات المنظمة سياسياً، أي الجهات السياسية الفاعلة وأعضاء الأحزاب (الشيوعية) والأجهزة. ويعيداً عن كونها ذات توجه لحقوق الإنسان، فإن بعض الحركات الاجتماعية بالفعل تتجنب لغة الحقوق كلية، وتشدد على لغات الواجبات والتضامن. ولدى البعض شك عميق فيما يخص

(٣١) طالع: Paul J. Nelson and Ellen Dorsey (2003), at 2014.

(٣٢) طالع: Frederick H. Buttel and Kenneth A. Gould (2004) at 39.

تقنين حقوق الإنسان عبر لغات القانون، التي هي في نفس الوقت، لغات القوة. ويتردد أن الفقه القضائي الكثيف يصادر قوة صوت من تعرضوا لانتهاكات^(٣٣)، إن مقاومة هذا السطو تأخذ أشكالاً عديدة - من النفي الصريح (كما هو الحال مع الحركات الاجتماعية التي تتبنى عدمية الحقوق) إلى الرجوع الإستراتيجي المشروط لأسس ومعايير حقوق الإنسان^(٣٤)، ويحتفى عدد كبير من الحركات الاجتماعية بأن ثنائيتها في القضايا التي تشكلها الدولة نادراً ما تؤخذ على محمل الجد. وعلاوة على ذلك، يستهدف عدد آخر إصلاح تشكيلات المجتمع المدني (على سبيل المثال، المواقع العائلية والدينية والسوق)^(٣٥).

في الحقيقة، فإن النظرية الاجتماعية والأخلاقية التي تسنها بعض الحركات للرجوع للغات بخلاف هذه اللغات التي توفرها حقوق الإنسان المعاصرة، التي يجب ذكر ثلاثة منها ، على الأقل، هنا: لغات القدرات والازدهار، بدلا من الحقوق^(٣٦)، لغات نظرية المنافع العامة، ولغات غاندي/ ليفيناس (Gandhian/Levinasian) التي تتناول الخلق الروحي للمسئولية الإنسانية، حيث يدين كل إنسان بالتزام غير قابل للتفاوض للنظر بجدية إلى معاناة الآخرين. وهذه اللغات، مهما كانت غير ملائمة، في العديد من

(٣٣) كما يحدث بصورة ملحوظة ، ولكن ليس فقط في هذا الجانب، مع ضحايا كارثة بوبال الذين مازالوا في صراعهم من أجل العدل على مدى عقدين. طالع: . Upendra Baxi (2004)

(٣٤) يشدد الفصلان الثالث والخامس على هذا التنوع، ولكن هناك حاجة جلية لمزيد من العمل لتتبع العلاقات بين الحقوق الاجتماعية وحقوق الإنسان.

(٣٥) مثل (خاصة في مجتمعات الجنوب) توفير المنافع الأولية مثل التعليم والقدرة على إجراء العمليات الحسابية، ضد الأشكال الشريرة من العداء المذني والتمييز على أساس العرق، وكذلك ممارسات المجتمع المدني المتعلقة بعمليات الإفكار الضخمة، والممارسات التي تعامل العبودية للأطفال والعمالة المحلية.

(٣٦) في اللغات الأخلاقية ، التي صارت الآن مألوفة من خلال أعمال مارثا نوسبوم Martha Nussbaum وأمارتيا سين Amartya Sen، تخلق معيارية حقوق الإنسان إحساساً بالنموذجية، فقط عندما يتم إدراكها من خلال لغات ما بعد الماركسية المرتبطة بقدرات وازدهار حقوق الإنسان. طالع: .Sabina Alkire (2002)

الحالات، تصل إلى ما بعد نقد تقنين حقوق الإنسان، باتجاه حوار (محادثة-تداخل) مع الهياكل الأساسية للفقهاء القضائي^(٣٧).

٤- حيادية القيمة

إن الخطاب المتعلق بالشخصية التحررية لحركات حقوق الإنسان مثل الحركات الاجتماعية يتضمن بالفعل مواقف حيادية القيمة. والذي يصر على أن ما نذكره بشأن توقع مجال الحركات الاجتماعية يحافظ على الوصف، إلى حد ما، مستقلا عن التقييم. وتصر نظرية الحركة على أي دراسة جادة تكشف عن إرادة لفهم "الحركات الاجتماعية.. في مصطلحاتها؛ إنها ماتقول". وممارستها (وفي أقصى الحالات ممارستها القياسية) تعرف نفسها بنفسها^(٣٨). وإلى جانب هذا الطلب من الواقعية التوصيفية، هناك وصف إضافي ينبثق من أهمية حيادية القيمة عند Max Carl Emil Weber، أو شك ما بعد الحداثة المرتبط بـ "التوجيهية المقررة سلفاً". وهكذا يكتبها مانويل كاستلز: Manuel Castells:

قد تكون الحركات الاجتماعية محافظة اجتماعيا، أو ثورية اجتماعيا ، أو الاثنين معا. في النهاية، توصلنا الآن إلى نتيجة مفادها (وأتمنى أن يكون ذلك للأبد) أنه ليس هناك توجيهية مقررة سلفاً في تقييمهم الاجتماعي، وأن يكون المعنى الوحيد للتاريخ هو التاريخ الذي ندركه. ولذلك، ومن منظور تحليلي، ليست هناك حركات اجتماعية "سيئة" و"جيدة". فكل هذه الحركات تمثل أعراضاً لمجتمعاتنا وكلها تؤثر على الهيكل الاجتماعي، بكثافات متنوعة ونتائج لا بد لها من أبحاث اجتماعية^(٣٩).

(٣٧) طالع: . (2003) Unge Kaul et al. (eds)

(٣٨) . (1996) at 69-70 Manuel Castells

(٣٩) طالع . (1996) at 71 Castells

فى الحقيقة، مايلى ملاحظة قابلة للفهم: تستحق جميع الحركات الاجتماعية اهتماما نظريا متساويا. فالحركات التى تسعى إلى الحد من المعاناة الإنسانية أو الاجتماعية، وتلك التى تسعى إلى تضخيمها، الحركات التى ترتقى بالتحول الاجتماعى واسع النطاق وتلك التى تعارض هذا، الحركات التى تؤكد، وتلك التى تنفى، أو تقلل من قيمة حقوق الإنسان، على سبيل المثال، تضع بصورة متساوية الأساس الذى تقوم عليه الحركة الاجتماعية. فالأيديولوجيات الخاصة بها وماينتج عنها وتأثيراتها التحويلية" يجب أن تستند إلى البحث الاجتماعى. "ليس من قبيل المنهج العلمى" تمييز شكل من الحركات على الآخر فيما يخص صياغة النظرية الاجتماعية. ليس هناك ثمة شك فى أن حركات حقوق الإنسان تتطلب مثل هذا البحث^(٤٠).

تمكننا الواقعية الوصفية من فقدان السذاجة التى تصنف بعض الحركات، منذ البداية، كونها حركات فى أساسها مناهضة لحقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، تصر حيادية القيمة على أننا نعترف بمنطق الحركات فيما يتعلق بمقاصدها (نواياها) الكتابية. وبذلك فإن الحركات الاجتماعية التى تصف نفسها بأنها حركات حقوقية مخولة تماما للإقرار بهذا الوصف. وفى الجزء الأكبر تروق، مثل هذه الحركات نفسها، لبعض المفاهيم المفضلة والقيم المتضمنة فى أسس ومعايير حقوق الإنسان الدولية وتلك ذات الصلة. وبذلك فإن الحركات الاجتماعية التى تدعم الحياة، على سبيل المثال، تروق لمنطوقات حقوق الإنسان الخاصة بالحياة والحقوق الأساسية لحرية الرأى والدين والكلام والتعبير، وحرىات التجمع والانتماء. وكما هو معروف، فإن هذه الحركات تمتد إلى تبرير الحظر "الدنى" على أشكال الحياة الجنينية، ضد ممارسات الإجهاض، إلى البحث فى الخلايا الجذعية للجنين، من الحظر التام للانتحار إلى تجريم أشكال المساعدة البدنية لإنهاء "الحياة العارية". وبالمثل، فإن الحركات التى تتبع حقوقا مميزة

(٤٠) طالع . 334-52 (1999); (1998) Upendra Baxi

(مختلفة) خاصة بالهوية واللغة والثقافة تشمل تنافسا خاصا بحقوق الإنسان من أجل تفسير نطاق أسس ومعايير حقوق الإنسان المعترف بها والمقبولة دوليا. تقف حقوق الإنسان التي تؤكد سلامة العقيدة (الدينية) في عالم يشهد علمانية قوية في مواجهة الحركات التي تعلن وتجذب، الحقوق المتزايدة للنساء، وهوية وثقافة الحقوق الخاصة بالتوجه الجنسي والسلوك. وتصر الواقعية الوصفية على أن نقر تماما بتعددية الحركات الاجتماعية وحركات حقوق الإنسان التي تبلور المفاهيم المتعارضة لحقوق الإنسان.

وعلى الرغم من ذلك، تظهر صعوبات عندما، على سبيل المثال، نأتى أمام التقديم الذاتى للحركات الاجتماعية التى تتبع الانتهاك السافر لقيم وأسس ومعايير حقوق الإنسان المتفق على بغضها (كراهيتها) دوليا، بصورة سافرة، والتى تعد خارجة على القانون الدولى المعاصر. وبذلك، فإن الحركات "الاجتماعية" الموجهة، على سبيل المثال، إلى تعزيز أحاديث الكراهية ورماب الأجانب (كراهية الأجانب) والعنصرية والأشكال الأخرى من عدم التسامح الاجتماعى، وإعادة اختراع أشكال الفصل العنصرى ، وحتى أعمال الإبادة الجماعية، والسياسة باعتبارها جانباً من تتبع الخير "الشائع" والممارسات المبررة لـ "الإرهاب" الدولى، عادة ما تجذب فى نهاية المطاف نظم حقوق الإنسان المعاصرة القائمة، لترفع حقوق الإنسان لحرية الحديث وحرية التعبير وحرية الانتماء وحرية الرأى والحرية الدينية والحريات التفاعلية الإنسانية ذات الصلة. وفيما يتعلق بالواقعية الوصفية، تقدم هذه الحركات الاتجاه المعاكس لنظم الهيمنة الخارجية على القانون باعتبارها قضايا تستحق للدعم المخلص. وبعض الحركات، فى إطار هذا الشكل من السياسة "التمردية" لحقوق الإنسان، تقدم نفسها صانعة لمستقبل أكثر "أماناً" لحقوق الإنسان، إن المساواة المعرفية توصى بالاعتراف بمثل هذه الحركات الاجتماعية مثل حركات حقوق الإنسان لأنه، من الناحية التحليلية، "ليست هناك حركات /سينة/ وأخرى /حسنة/ ولكن فقط أعراض لمجتمعاتنا".

ماذا بعد؟ كما قرأت (وأتمنى أن أكون على خطأ)، إن إصرار مانويل كاستلز Manuel Castells الإضافى على توديع "التوجهية المقررة سلفاً"، يرى أن فهمنا المشترك لحركات حقوق الإنسان بوصفها حركات اجتماعية ما هو إلا الضرورات المشروطة لعصرنا. وربما لا يمكن تعريف محاولاتهم لإحراز تقدم فى مستقبل الإنسان فيما يتعلق بحقوق الإنسان العالمية لكل إنسان فى أى مكان، ربما لأن التاريخ يكذب كل غائية (الاعتقاد بأن لكل شىء غرض أو استخدام). ولذلك فإن العاطفة تجاه حقوق الإنسان وسياسة حقوق الإنسان التى تقوم عليها يجب أن تظل شكلاً تاريخياً عابراً^(٤١).

وربما تأمل مجتمعات ناشطى حقوق الإنسان فى توكيد شىء آخر. وقد يريد البعض القول بأن توارىخ حقوق الإنسان تحمل بالفعل التوقعات المستقبلية "للتوجهية المقررة سلفاً". مثل هذه التوجهية تظل واضحة، على سبيل المثال، فى خروج احتلال الأراضى (أراضى الغير) على القانون وكذلك الاستبعاد (أشكال الاحتلال فى الماضى)، وتبرير استبعاد البشر، ومؤسسات الفصل العنصرى والأشكال المفتوحة من النظرة الأبوية التى تنظر إلى المرأة كونها ذات منزلة دنية - حتى أنها دون البشر. وأكثر من ذلك، فإن حركات حقوق الإنسان التى هى فى صورة حركات اجتماعية تشمل تطبيقاً عملياً لضمان عدم الرجوع مستقبلاً لهذه الأشكال ذات الصلة فى تكوين "الإنسان". ومن هذا المنظور، تظل حركات حقوق الإنسان ذات توجه مستقبل ولا تستطيع أن تأخذ، بصورة بديهية (باعتباره أمراً مسلماً به) فكرة أن "المعنى الوحيد للتاريخ هو التاريخ الذى ندركه". بالأحرى، يظهر هذا محاولات تاريخية فى صياغة مستقبل البشرية.

(٤١) لست على يقين تام من أن كاستيلز Castells قصد أن يقرأ نصه فى سياق حقوق الإنسان، ولكن هذا يبرز باعتباره دلالة قوية لا يقول.

إن دارسى حركات حقوق الإنسان الذين قد يخفون وصف حيادية القيمة، يظل لديهم رغم ذلك ميل للتفريق بين الحركات الاجتماعية "التقدمية" و"التخلفية". وقد يصرون على أنه فى حين أن الاثنين قد يكونا موضوعين للتحقيق الاجتماعى العلمى، تشدد حركات حقوق الإنسان "التقدمية" على الأشكال المفيدة من المعرفة "العضوية" التى تتقدم بأفاق حريات حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وقبل وقت بعيد من ولادة نظام الانضباط المتخصص بشأن دراسة الحركات الاجتماعية، وضعت حركات حقوق الإنسان معرفة "عضوية". فعلى سبيل المثال، فإن المهندس غاندى Mohandas Gandhi ونيلسون مانديلا Nelson Mandela ومارتن لوثر كينج (الابن) Martin Luther King Jr. وقادة الحركات المطالبة بحق الاقتراع والمشاركين فيها، وعمال حركات الطبقة العاملة، وضعوا مسبقا تصورات مستقبلية فيما يتعلق بالحريات والإنجازات الإنسانية. لقد قلبوا وحولوا النماذج المهيمنة للحركات الاجتماعية التحولية من قاعدة تقييمية وأخلاقية قوية. إن أى احتفاء معاصر بالواقعية الوصفية يتم المنطق الأخلاقى العميق لحركات حقوق الإنسان عبر منع ، فى البداية، إمكانية التمييز بين الحركات الاجتماعية الملزمة بقلب حقوق الإنسان المعاصرة وتلك التى تسعى إلى الحفاظ عليها، حتى من أجل مستقبل غير مؤكد (غامض).

وعلى نفس المنوال، ربما يكون للنظرية الاجتماعية لحقوق الإنسان صعوبة معقولة مع المنتظر الذى يطالب بأنه يتعين حتى على الحركات الاجتماعية أو الحركات حقوق الإنسان التى ترفض أو تقلص من الحقوق بصورة جلية أن تتجنب التقييم الأخلاقى ترقبا لإجراء البحث الاجتماعى اللازم. تحول مثل هذه الحركات قوة البلاغة والبيان التى تتسم بها حقوق الإنسان لتحديد نظم بعينها، رأسا على عقب! إن تعليق اختياري للمعتقدات الأخلاقية" (بحسب تعبير ويليام كولريدج William Coleridge) والى توجل أعمال حقوق الإنسان لبحث علمى اجتماعى مستدام من الممكن أن يؤثر على قوة حركات حقوق الإنسان لتحديد شر وخلق اهتمام عام وقدرات على احتوائه أو اجتثاثه.

إن النظرية الاجتماعية لحقوق الإنسان، للضرورة، يتعين عليها أن تجد قواعد للحكم الأخلاقي فيما يتعلق بمظاهر التمييز (الاختلاف) بين الحركات الاجتماعية "السنة" و"الحسنة". ومهما كان يمكن تحديها، فإن حركات حقوق الإنسان لا تستطيع (للتأكيد) أن تأخذ بصورة بديهية فكرة أن " المعنى الوحيد للتاريخ هو التاريخ الذي ندركه". ولكن بالأحرى، فإن حركات حقوق الإنسان "التقدمية" تسعى إلى توفير "توجيهية مقرر سلفاً" في التنمية الاجتماعية الإنسانية عبر الإعلان عن خلق للقوة، سواء كان ذلك في الدولة، أم المجتمع المدني أم السوق. إنها تجادل في فكرة أن نظاما بعينها من التعاملات الإنسانية تشكل مناطق تجميد للأخلاق^(٤٢).

وحتى بهذا الشكل، وبصورة واضحة، خارج نطاق المواقف المحدودة التي وصفتها حتى الآن، فإن توصيف بعض حركات حقوق الإنسان، كونها "ارتدادية" لا يتحمل بصورة تامة تحليلاً واقعياً. فعلى سبيل المثال، ليس واضحاً تماماً، أن مؤيدي عقوبة الإعدام، أو المنادين بالحق في الحياة (الذين يعارضون مثلاً الإجهاض، والقتل الرحيم، وإمكانية استئصال البشر، أو أبحاث الخلايا الجذعية) أو هؤلاء الذين يدافعون عن حقوق متساوية للرجل (حركة من أجل الآباء أو الأزواج)، وهؤلاء الذين يعارضون زواج "المثليين"، يخرطون "بالضرورة" في نفى أو عدمية حقوق الإنسان. إنها حقيقة اجتماعية أن الفئات المقتنعة بذلك تدعو (كما هو مشار إليه سلفاً) إلى حق الإنسان في تفسير أسس ومعايير وحتى قيم حقوق الإنسان. ويتعين على نشاط حقوق الإنسان إذن، بالضرورة، تقييد وفرة (غزارة) لفئاتها التي تصف بصورة جوهرية الحركات "التقدمية". و الواقعية الوصفية (التصويرية)، بكل ما فيها، تقدم بذلك ترياقاً ثميناً لأشكال معاصرة من رومانسية حقوق الإنسان والتبشير بتلك الحقوق.

(٤٢) طالع: . 13, 83-112 David Gauthier (1986)

٥- من الحركات إلى الأسواق :

منذ الإعلان المعروف لرونالد كواس Ronald Coase (تكاليف التعامل)، وجهت مجموعة متنوعة من الحركات القانونية والاقتصادية الاتجاه صوب الحقوق بوصفها عوامل للإنتاج لها دورها مثل الأرض والعمال ورأس المال^(٤٣)، وفي الآونة الأخيرة، تأخذ طرق التعامل الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي صوب "إدارة العولة" في الحسابان حقوق الإنسان فيما يتعلق بنظرية المنافع العامة العالمية^(٤٤)، ووفق معنى مهم، توجه طرق التناول هذه الاهتمام بحقوق الإنسان، إلى تحويل "الحركات" في لغة ومنطق الأسواق "الحرّة". وبصورة متزايدة، وفي علاقة تقليدية (مماثلة) مع النظرية الاقتصادية العليا، تنظم حركات حقوق الإنسان نفسها في صورة الأسواق التي تنتج وتتبادل وتخدم الإنتاج أو إعادة الإنتاج للبضائع الرمزية. وفي معنى مهم آخر، تسعى هذه الأسواق الرمزية إلى أن تحل محل ، كما كانت، الأسواق الاقتصادية. وبعبارة أخرى، تسعى هذه الأسواق الرمزية إلى فرض قيود "غير سوقية" (ليس لها علاقة بالسوق) على الأشكال الاقتصادية وأشكال التخصيص للعقلانية الاقتصادية. إن هذا بالفعل، مشروع استثنائي، أحله ببعض التفاصيل في الفصل التاسع. وفي الموضوع الحالي، أواصل الاهتمام بأشكال الحديث عن حركات حقوق الإنسان في أسواق حقوق الإنسان.

إن عملية الإنتاج - أى صناعة وتنفيذ - حقوق الإنسان هي مشروع جار (على حد سواء في الشكل النصي والتنفيذي). وهي تظل تتمتع بكثافة الموارد. كما يتبعها تكاليف إنتاج أو إعادة إنتاج حقوق الإنسان، التي تشمل رأس المال والعمالة والمعلومات. وعلى سبيل المثال، تبرر اعتبارات التكاليف إنشاءات التسلسل الهرمي

(٤٣) راجعت هذا في موضع آخر. طالع: . Upendra Baxi (2003a)

(٤٤) طالع: . Inge Kaul et al . (٢٠٠٣)

لإنتاج وتنفيذ حقوق الإنسان (تلك التي تميز الآن حقوق الإنسان التي يمكن تنفيذها وتلك التي تؤجل إلى مستقبل غير واضح). وتتملى الموارد المتاحة بصورة محدودة تكاليف توزيع الإنتاج وتحقيق حقوق الإنسان، فى لغات متعددة لها "توازن" نوجدى، أو مزيج المنتج الأمثل (الأفضل)، و"الإصلاحات"، ونظم حقوق الإنسان "القوية" و"الناعمة". وتتطلب النظم الأولى نظاما مرتفعا من تخصيص الموارد عن الأخيرة. وعلى الرغم من هذا، تظل الجوانب الاقتصادية المتعلقة بإنتاج أو إعادة إنتاج حقوق الإنسان مفهومة بقدر ضئيل.

إن المنافسة على الموارد النادرة من أجل صناعة حقوق الإنسان وتنفيذها تقيد مستقبلها بقوة. إن جماعات حقوق الإنسان تتنافس فيما بينها من أجل انتزاع، أو احتكار الموارد النادرة أو المحدودة. وبذلك تخرج المنظمات غير الحكومية بأنواعها المتنوعة وعلى مستويات متنوعة بوصفها جهات اقتصادية فاعلة تسعى إلى احتكار الموارد المتاحة حول أجندات حقوق الإنسان المتبناه. وينتج هذا فى تزامم للموارد، والتي لا توفر دائما ملعبا مستويا. ولا تجد بعض أجندات ناشطى حقوق الإنسان مستثمرين ثابتين كما تفسرها بشكل حاد الصراعات من أجل حقوق الإنسان للسكان الأصليين أو تلك الخاصة بالذين يعانون من إعاقة (عجز). وتظل بعض أسواق حقوق الإنسان - أى نظم تعاملات الموارد ونظم المعلومات - قوية من الناحية التاريخية مقارنة بالأخرى. على سبيل المثال، كان لمؤتمر بكين لحقوق المرأة باعتبارها حقوقاً للإنسان، والذي عزز من أسواق "تعميم مراعاة النوع" من أجل شبكات البحث والعمل، القليل من أوجه التوازن مع الاستثمارات العالمية فى حقوق الإنسان، التي تجسدت وتجددت بالفعل. وبالمثل، تزدهر أسواق "الحكم الرشيد" الموجه لإنتاج حقوق الإنسان بصورة أكبر من تلك التي تسعى إلى حماية حقوق الإنسان من اللاجئين، الذين لا ينتمون إلى دولة، أو تلك المتضمنة فى مكافحة تهريب البشر من أجل الدعارة، أو حتى حقوق الإنسان المتعلقة بالأطفال، التي تقع بصورة لا يمكن التراجع عنها فى أسواق دعارة الأطفال العالمية عبر الإنترنت. وفى مثال آخر، يتدفق المزيد من الاستثمارات فى أسواق حقوق الإنسان

فى "المجتمعات الانتقالية" ما بعد الاشتراكية مقارنة بمجتمعات "ما بعد الصراع" مثل يوغوسلافيا السابقة وأفغانستان والعراق.

وتمثل هيئات التمويل (سواء كانت وطنية أم إقليمية أم عالمية أم خاصة أم حكومية أم بين الحكومات أم دولية) جهات اقتصادية فاعلة تخصص الموارد من أجل الحصول على حقوق الإنسان. وتسعى منظمات غير حكومية، تنصدر هذه الأسواق، إلى توليد موارد إضافية عبر الأفراد أو المساهمات (التبرعات). وبذلك، تضم أسواق حقوق الإنسان سلسلة من التعاملات عبر نطاق من الجهات الاقتصادية الفاعلة التى تتبع المنافسة فى إطار من التعاون. يشير هذا، على الأقل، إلى أن نوعى هذه الجهات الاقتصادية يسعيان إلى تشكيل جدول أعمال (أجندة) المنافسة المتبادلة، أو تتبع الكمية الإجمالية لبضائع حقوق الإنسان والخدمات المنتجة، التى يتم الترويج لها واستهلاكها. ولكن هذه العملية من الإنتاج الاجتماعى تثير العديد من المشكلات التى يتعين على الجهات الفاعلة فى أسواق حقوق الإنسان بالضرورة، التفاوض بشأنها، مما يفتح الباب لظهور ما يمكن تسميته بـ "عقلانية أسواق حقوق الإنسان".

وعبر الزمان والمكان، تثار المسألة الصعبة المتعلقة بالتكاثر الاجتماعى للجهات الفاعلة فى أسواق حقوق الإنسان. وتظل بعض أسواق حقوق الإنسان متعرضة لتهديد الانقراض، كما هو الحال على سبيل المثال، فى تلك الموجهة إلى الحفاظ على العديد من السكان الأصليين أو الجماعات الأصلية، التى تفقد بسرعة القدرة على التكاثر الاجتماعى. وعلى النقيض من هذا، تزدهر بعض الأسواق الأخرى لحقوق الإنسان، كما ذكر بالفعل، بل وقد تنهار، بتدفق الموارد والاستثمارات، مما يشى بإمكانية إحياء مستقبلية لقضايا وجداول أعمال حقوق الإنسان التى خسرت بالفعل.

إن الجهات الاقتصادية الفاعلة غير الحكومية، والهيئات التى توفر التمويل - أو الموارد - للمنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان (لنطلق عليها المستثمرين) تظل متضمنة فى التقاليد الثقافية للإحسان. وهناك استعداد لتكاثر هذه التقاليد اجتماعيا (ليس من الممكن توضيح شامل هنا بسبب ضيق المساحة واختصاص الموضوع) فى

الجنوب عنه فى الشمال. ويظل تدفق الموارد بين الجنوب والجنوب بهدف الارتقاء وحماية حقوق الإنسان، صغيرا للغاية مقارنة بتدفق الموارد من الشمال للجنوب.

إن قضية إعادة الإنتاج الاجتماعى للمستثمرين هى قضية مهمة لمستقبل حقوق الإنسان، على الأقل لسببين، الأول ، يتعلق بتأثير التدفق، حيث إن التوزيع الجماعى وغير المتكافئ للمستثمرين خلق صعوبات، وفى بعض الأوقات، مشكلات مستعصية للمشاركين من الجنوب فيما يتعلق بالمحاسبة (المسئولية) والاستقلالية والشرعية الوطنية، فحكومات الجنوب تجد اللجوء إلى القمع ضد المنظمات غير الحكومية أمرا ذا سهولة نسبية، بذريعة تنظيم التمويل الأجنبى، حتى فى الوقت الذى تكون فيه ميزانياتها العامة تعتمد بشكل هائل على هذا التمويل. ثانيا، يظل معظم مستثمري الشمال مرتبطين بالإحسان الذى تقدمه دول الشمال. إن هذه السمة تضع عادة حدودا على الأمور التى من الممكن تنفيذها، بقدر ما أن أحد أهداف حركات المنظمات غير الحكومية هو التغلب على الأخطاء ضد الإنسان، التى يقترفها رأس المال العالمى ويطلق من أمدها. إن اليد الخفية لا تحكم بصورة تامة، ولكنها تحكم.

وعلاوة على ذلك، تقف أشكال عقلانية السوق عادة متكاثرة بشكل كاف على المستويات العالمية، خاصة فى إطار نظام الأمم المتحدة. ومنذ ثمانينيات القرن العشرين، اتسم إنتاج الأجندات العالمية لحقوق الإنسان بصورة متزايدة، باهتمام مهيم لجعل "المجتمع المدنى" مشاركا متساويا، سواء كان عبر "التنمية المستدامة"، "الحكم العالمى" أم الحكم الرشيد". لقد كانت قمم الأمم المتحدة الاجتماعية (قمة كوبنهاجن للتنمية الاجتماعية، وقمة بكين لحقوق المرأة وحقوق الإنسان، وقمة القاهرة للسكان ، وقمة إستانبول للمستوطنات البشرية ، وقمة روما للحق فى الغذاء ، وكذلك مبادرة صندوق الأمم المتحدة الإنمائى حول تعميم مراعاة المنظور الجنسى) تشدد جميعها على فكرة أنه يجب على الشركات والكيانات الاقتصادية الأخرى أن تظل شركاء على قدم المساواة فى إدراك حقوق الإنسان. وفى ظل ضرورات ميزانية الأمم المتحدة، فإنه يمكن فهم الدعوة للشركات، خاصة العالمية منها، للقيام بهذا الدور. وفى

نفس الوقت، فإن هذا يمثل عملية سميتها في مواقع أخرى "خصخصة الأمم المتحدة". ومن المرجح أن ينمو هذا الاتجاه، ولن يتقلص خلال النصف الأول من القرن الحادى والعشرين.

إذن، وإلى حد قوى، فإن حركة المنظمات غير الحكومية، أيضا، تظل معرضة لنوع جديد من سبل الترابط بعقلانية السوق. إن عملية إنتاج بضائع وخدمات حقوق الإنسان يتبعها الآن ، فى عملية مرهقة، أشكال من التعاون الاجتماعى بين القضايا التى تتسم بالكفاءة فيما يتعلق بالانتهاكات البشرية وانتهاكات حقوق الإنسان وحركات حقوق الإنسان الاجتماعية التقدمية التى مازال يتعين عليها إقناع المنتهكين، عبر طرق تستحق التكاليف، لتقليص طبيعة ومدى الانتهاك.

تتكون أسواق حقوق الإنسان إذن، بصفة عامة، عبر العشرات من شبكات التفاعل، التى تمثل المصالح المحتملة وعلى المدى البعيد للمستثمرين ، والمنتجين، والمستهلكين. وتعتمد هذه التفاعلات على مدى إتاحة رأس المال الرمزى^(٤٥) ، الذى يأخذ شكل نماذج ناجحة نسبيا من القيادة فى التوصل إلى أسس ومعايير ومبادئ لحقوق الإنسان الدولية ، ودعم الشبكات التنظيمية، وحتى اتحادات حقوق الإنسان.

وبما أن أساسيات القوة أو المعرفة تظل عالمية بصورة كثيفة، كما تخلق أسواق حقوق الإنسان، وتعزز، الشبكات أو الاتحادات العالمية، التى يتكاثر كل منها ويسعى إلى أن يكون له تأثير على سلوك هذه الجهات الفاعلة التى تنتهك أسس ومعايير حقوق الإنسان، وسلوك هؤلاء الذين يعلنون مقاومة مثل هذا الانتهاك، تتطلب عقلانية السوق إنتاج، وإعادة إنتاج، المهارات والكفاءات التى غالبا ما يفرضها المانحون، والتى بدورها تمكن من إجراء مفاوضات حول نتائج ممكن نقلها وتحملها بين المنتهكين ومن

(٤٥) طالع : 74-142 (1993) Pierre Bourdieu

انتهكت حقوقهم. ومثل مظاهر الإخفاق هذه لا تؤدي إلى تآكل شرعية شبكة التفاعلات الكلية. وبذلك، تبدأ أسواق حقوق الإنسان في القيام بالملاحم البارزة "للصناعات الخدمية العالمية" والمشاركة فيها.

بالطبع، فإن استخدام مصطلحات "السوق" و"المتاجرة"، قد يسبب اتهاماً عميقاً لممارسي حقوق الإنسان. كما أن التماثل مع الأسواق قد يظهر، في تحليل أقرب، أنها ليست قوية للغاية. وعلاوة على ذلك، يتعين علينا التفريق بين سياق الحركات الاجتماعية و"العملية الاجتماعية"، التي ترتبط بها مثل العولة، ونشر المعلومات وأزمة الديمقراطية التمثيلية، وهيمنة السياسة الرمزية في مجال الإعلام^(٤٦).

ومن هذا الموقف (وهو صحيح تماماً)، تظل "الحركات" مختلفة من الناحية التحليلية من "الأسواق". وفي تحليل مختزل، يتغاضى عن الاستقلال النسبي للحركات من الأسواق، لا يسهم في تقدم التوضيح أو الإقناع. وفي نفس الوقت، فإن لهجة السوق تظهر بصورة أكثر حدة رؤية التعقيد والتناقض في حركات حقوق الإنسان، ربما حتى بصورة أكثر حيوية من الرموز البديلة للتعاون الاقتصادي مثل "الشبكات" أو "الحكم الرشيد الترابطي". وفي حين أن هذه الصور، بلا شك، تعزز من فهمنا للتعاون الاجتماعي إلى ما هو أبعد من الاستعارة المجازية أن "الأسواق قد تجلب إلينا"، فهناك بعض الاستحقاق في استعادة، على الأقل، فكرة "شبه السوق"^(٤٧).

٦- المستثمر والمستهلك في أسواق حقوق الإنسان:

إن حركات حقوق الإنسان على كل المستويات (العالمية، والإقليمية، وبين الدول، والقومية والمحلية) تميل إلى أن تصبح كثيفة رأس المال. والتطبيق العملي لحماية

(٤٦) طالع: 70. Castells (1996)

(٤٧) طالع: Gary S. Becker (1981).

الترويج لحقوق الإنسان، كما ذكر بالفعل، يستتبعه القيادة فى حشد الموارد المادية، وبينها التمويل، من تشكيلة متنوعة من الموارد الحكومية، وبين الحكومات، والدولية والخيرية. يتم تنظيم ذلك فيما يتعلق بحتمية الإدارة، فيما يخص الخط الإدارى، والمسئولية الحسابية التصاعدية. إن أى منظمة غير حكومية لحقوق الإنسان، أو أى فرد غير حكومى، منخرط حاليا فى برامج من أجل الاحتفاء باليوبيل الذهبى لإعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يعرف ذلك بالتأكيد. وعلاوة على ذلك، فإن حماية حقوق الإنسان والارتقاء بها يتطلب مشروعا يتبعه سهولة الدخول إلى الشبكات المنظمة للتأييد، ولاء المستهلكين والإدارة الداخلية التى تتسم بالكفاءة، وكذلك إدارة وسائل الإعلام والعلاقات العامة، والمهنية للمفوضين، والمهام والمناهج. إن تحليلا كاملا لهذه النماذج المتنوعة من شأنه أن يثقل من الحمل على هذا العمل. ورغم هذا، يتعين الإقرار هنا بأن المنظمات غير الحكومية تتنافس فيما بينها على الموارد النادرة. وهذا ما تقوم به هيئات التمويل. إن هذا الصراع على الموارد يولد سياقات تعاونية معقدة ومتصارعة تنتج خلالها المنظمات غير الحكومية والمانحين فى صورة تعاونية أشكالاً من عقلانية المستثمر. قد يوصف هذا الشكل من العقلانية بصفة عامة بأنه يسعى إلى عودة ملموسة إلى الاستثمار^(٤٨).

ويتعين التفاوض بشأن حشد دعم التعويضات المالية من الحكومة والشركات وكذلك مساهمات الجماعات عبر أشكال المجتمعات المتلقية والتنظيم الحكومى. وهذا التفاوض بدوره يتطلب تنظيماً، على الجانبين، للمواهب القيادية العليا التى تتمتع بمدى بعيد من المميزات التفاوضية. ومن المفهوم أن عقلانية المستثمر فى أسواق حقوق الإنسان تتعرض دوماً إلى كارثة من العقلانية العصبية.

(٤٨) طالع: . (1997) Katarina Tomasevski; (1996) David Gillies

وتظل هناك أزمة تعلى "عقلانية" المانحين فيما يتعلق بلهجات الاستثمار على المدى القصير، الذى يجب أن يخدم إلى حد ما أهدافه الملائمة على المدى البعيد. كما تحتاج عقلانية المتلقى إلى ربط أو إعادة ربط نماذج الاستقلال الوجودى الوظيفى مع منطقة حتمية الاستثمار المتواصل. وتظل المدخلات والمخرجات فى حقيبة الاستثمار فى حماية حقوق الإنسان والارتقاء بها، غير محددة. وعلى الرغم من ذلك، يجب أن يتم تسجيل ذلك، وتعبئته وبيعه، وشراؤه، وفقا لأكثر الشروط "تكاثرا".

إن أزمة العقلانية العصبية تظل مكررة فى عقلانية المستهلك. ويتعين على المنظمات غير الحكومية، خاصة فى العالم الثالث، أن تتفاوض بشأن مشكلة الشرعية والحكم الذاتى. وتبدو شرعية شبكات حقوق الإنسان التى دائما لا تتمتع بالاستقرار معرضة للتهديد للأبد من خلال مزاعم الحصول على تمويل أجنبى، وذلك بتنسيق من الحكومات الوطنية أو تشكيلات المنظمات غير الحكومية الأخرى المنافسة، التى تريد أن تتفوق على المنظمات المنافسة. كما توجد هناك أيضا المنافسة من أجل انتزاع الجماعات المستفيدة التى تقيس شرعية شبكات حقوق الإنسان، ليس فيما يتعلق بأى "بضائع دينية" أو عقلانية عاطفية، ولكن بما يتعلق بالنتائج أو الإنجازات فى هذا الوقت.

وفى نفس الوقت، تسعى المنظمات غير الحكومية إلى سوق حرة لها علاقة بأجندة اهتماماتها المتعلقة بحقوق الإنسان التى تتمتع باستقلال شبه ذاتى. إنها تسعى إلى تحديد أسواق إنتاج خدماتها العالمية من أجل الارتقاء بحقوق الإنسان وحمايتها، ليس فقط فيما يتعلق بما يمكن أن يجلبه الاستثمار فى أسواق حقوق الإنسان فى أى لحظة، ولكن أيضا فيما يتعلق بكيفية إعادة توجيه هذه الأسواق فيما يتعلق بقوة المستهلك. وبالطبع، تتنوع قدرات وإستراتيجيات المساومة، استنادا إلى

مظاهر التنوع فى أنواع زبائن المنظمات غير الحكومية. وليس هذا بمسألة أستطيع تتبعها بالتفصيل هنا^(٤٩).

٧- أساليب المتاجرة بالمعاناة الإنسانية:

إن المواد الخام للاستثمار وأسواق المستهلك بالنسبة لحقوق الإنسان توفرها أعمال التمثيل العالمى لمعاناة الإنسان ويؤسه. وعلى الرغم من أن ذلك يرثى له على المستوى الأخلاقى، فإنها حقيقة اجتماعية أن قدرات الإنسان الكلية على تطوير ألفة أو صعبة من معاناة حقوق الإنسان هى فى الحقيقة محدودة بصورة كبيرة. إنها حقيقة ملحوظة ومحزنة بشأن الموقف المعاصر لحقوق الإنسان، أن الفرد ومشروعات الحياة الترابطية للعديد من ممارسى نشاط حقوق الإنسان نادرا ما تتعرض للإزعاج،

(٤٩) ورغم هذا، وبناء على انخراطى فى نشاط حقوق الإنسان على مدى أكثر من ربع قرن فى الهند، ومناطق أخرى، أقترح ما يلى: أولا، المنظمات غير الحكومية التى تستطيع فقط التوصل لطلبات استقلال معتدلة تمثل أسواقا بديلة، وأحيانا فعالة، للاستثمار. وفى الواقع، لاتذهب ميزات التمويل فقط للتسوق، كما كان الحال سابقا لهذه المنظمات غير الحكومية، ولكن أيضا تجتهد من أجل أن تنتجها. ثانيا، تبدو الشبكات الوطنية للمنظمات غير الحكومية مسيطرة على المزيد من التأثير الذى يعزز الاستقلالية عن الآخرين. ثالثا، تنتج كل عملية تجديد للموارد فرصا للمساومة الملائمة، خاصة عندما تقوم المنظمة غير الحكومية (الزبون) بتحقيق نتائج طيبة. رابعا، عادة ما تعزز التحولات فى سياسات الاستثمار التى تحدث فى المدن حيث توجد مقر الجهات الدولية المانحة أفق المساومة بشأن المنظمات غير الحكومية. وهذه التحولات الموسمية فى أولويات التمويل تقريبا تختار من نفسها الدوائر المؤهلة من المنظمات غير الحكومية. وعلى سبيل المثال، أدى مؤتمر الأمم المتحدة الذى عقد فى بكين إلى تحول ضخم فى الموارد لبرامج حقوق المرأة باعتبارها حقوق إنسان، وبذلك تمكين الحركات النسائية على مزيد من المساومة. خامسا، تؤدي إستراتيجيات المساومة بصورة مختلفة بحسب "ملكية" المنظمات غير الحكومية، وبذلك يتمتع موظفو الحكومة الذين يؤسسون لتنمية المنظمات غير الحكومية لدى التقاعد فيما يتعلق بوضع جدول أعمال استقلالى. وفى النهاية، (دون أن يكن ذلك مرهقا) تحدث ممارسة القوة بصورة مختلفة فيما يتعلق بالأمم المتحدة وجهات التمويل الدولية، وكذلك مؤسسات إقليمية ودولية.

ناهيك عن تعرضها للإزاحة (الفصل-التشرد)، عبر حقيقة المعاناة الإنسانية أو مشهد المعاناة الإنسانية أو المعاناة الإنسانية باعتبارها مشهداً. وفي هذه البيئة، فإن أسواق حقوق الإنسان، بغض النظر عما إذا كانت مدفوعة بالمستثمر أو المستهلك، يظل يواجهها الإحساس بحب العمل لدرجة الإجهاد. وهذه مشكلة أخلاقية، بالتأكيد، ولكنها أيضاً مشكلة مادية. ومن قبيل الضرورة، تركز أسواق حقوق الإنسان على تمثيل المعاناة الإنسانية أو الاجتماعية ربما يفسر كل ذلك، جزئياً، التواجد الكثيف والمشاركة من قبل أفضل وأرفع المنظمات غير الحكومية والأفراد غير الحكوميين، خلال هذا العقد، في نحو نصف عدد قمم الأمم المتحدة: فيينا، القاهرة، كوبنهاجن، بكين، وإستانبول. وعبر مشاركتها الحاسمة في هذه القمم (واجتماعات المراجعة حتمية التفويض، ٥٠+ و١٠+) سعت تلك المنظمات إلى إعادة توجيه أسواق الاستثمار العالمية في مجال حقوق الإنسان. وفي إطار هذه العملية، تتناغم مصالح موظفي الدولة (على المستوى الوطني والعالمي) مع تلك الخاصة بالمنظمات غير الحكومية والأفراد غير الحكوميين، فقط بسبب أنه عندما تجف الشفقة فإن موارد تخفيف المعاناة الإنسانية عبر لغات حقوق الإنسان تتعرض للاستنزاف.

هذا التقاطع يسجل ضرورة متاجرة أصحاب مشروعات حقوق الإنسان بالمعاناة البشرية من حيث "تعبئتها وبيعها" بقدر ما يمكن أن تتحملها الأسواق. وتحتاج انتهاكات حقوق الإنسان إلى متاجرة عميقة وثابتة بالمعاناة الإنسانية. كما يتعين، بالإضافة إلى ذلك، حشد المعاناة الإنسانية بطرق تجدها وسائل الإعلام العالمية مربحة لتحملها جميعاً^(٥٠).

ولكن، ومن حيث التعريف، تستطيع وسائل الإعلام العالمية المتاجرة بالمعاناة الإنسانية فقط على أسس مثيرة ومشروطة. إن الظلم والانتهاكات الإنسانية تمثل

(٥٠) ندين جميعاً فيما يتعلق بفكرة المتاجرة بالمعاناة الإنسانية أو الاجتماعية إلى Theodor Adorno and Max Horkheimer (1982) طالع أيضاً: . Eric L. Krakauer (1998).

أخبارا مهمة فقط حيث إن قوة السلطة وقدرتها على التلصص قد يسمح بحشد تأكيدى للانتهاكات التى تدغدغ وتفضح، فى الحاضر، على الأقل، الأحاسيس الهاوية لفئات العولة. كما تلعب وسائل الإعلام دورا إبداعيا حيث إنها ..

"تخلق" فى إحساس مهم كارثة عندما تقرر الإقرار بها.. هى تعطى موافقة تأسيسية، أو شهادة على أحداث سيئة التى، خلافا لذلك، سيكون لها حقيقة مقيدة بدائرة محلية من الضحايا^(٥١).

وتفرض هذه الموافقة المؤسسية قضايا تفاعلية من أجل تسويق حقوق الإنسان. وفى ظل النماذج العالمية من ملكية وسائل الإعلام ، وثقافات المستهلك المتعلقة بالاستمتاع بالمعلومات، وهى اللاعب الأساسى فى أسواق حقوق الإنسان، تحتاج تلك الموافقة إلى تحويل الإعلام إلى تمثيل صادق لمعاناة من انتهكت حقوقهم. هى فى حاجة لتنظيم القوة من أجل قبولية وسائل الإعلام، دون القدرة على الوصول إلى الموارد التى تقودها شبكات القوى الاقتصادية أو السياسية باستعداد دائم، إلى أدوار يحتذى بها بوصفها أدوات اتصال من أجل التضامن الإنسانى. وحتى الآن، تكمن هذه المحاولة فى المتاجرة بمعاناة حقوق الإنسان، مستغلة أسواق الأخبار والرؤى الثابتة.

وفى دراسة أساسية، استحضرت ستانلى كوهين Stanely Cohen الأعمال الشاقة التى تتضمنها المتاجرة بالمعاناة الإنسانية. ولغت كوهين Cohen انتباهنا إلى دليل كامل من تقنيات تستند إلى مقترفى الجرائم لنفى الانتهاكات الإنسانية والاستجابات المتنوعة التى تسير تحت راية "التواجد بالصدفة" ، سواء كان داخليا أم خارجيا^(٥٢).

(٥١) طالع: Jonathan Benthall (1993) at 90.

(٥٢) تتكون هذه من (أ) نفي الإصاية، (ب) نفي الضحايا، (ج) نفي المسئولية، (د) إدانة المدانين، (هـ) المناشدة بقدر أعلى من الولاء. هذه التقنيات "الحيادية" مطبقة بحسم ويقدم مرتكبى الانتهاكات أشكالا متنوعة استنادا على هذه المسألة. طالع: Cohen (1995)

إن عمل هذه المتاجرة بالمعاناة الإنسانية (وفقا لكوهين Cohen ، الذى اتفق معه) هو التقارب الخاص "بسياسة النفي" إلى "سياسة الاعتراف" ، التى تحدد مواقع المواجهة بين السياسة من أجل حقوق الإنسان، وسياسة حقوق الإنسان.

وتنتج أو تفشل التقنيات المتنوعة الخاصة بتسويق المعاناة الإنسانية تحت عنوان حقوق الإنسان، وفقا لوجهة النظر التى تختارها من أجل التميز. وربما تملأ العقلانية الكفاءة للسوق منطق الفائض. وكلما نجح منتج ومستهلك حقوق الإنسان فى نشر قصص الرعب، كلما زاد الاعتقاد بأنها تحمل، بصفة كلية، ثقافات عالمية لحقوق الإنسان. وكلما نجحت فى بناء مؤسسات للمحاسبة (لجان كشف الحقائق، ولجان حقوق الإنسان، ولجان حقوق الإنسان للمرأة والشعوب الأصلية، والأطفال والمناطق الفقيرة فى الريف والحضر و السكان الذين يعانون من غياب الاستقرار)، كلما كانت التجارة جيدة. ويعد إعطاء رؤية وصوت للمعاناة الإنسانية من بين أهم وظائف خدمات أسواق حقوق الإنسان. وعلى الرغم من ذلك، فإن هذا مشروع يتعين أن يتغلب على الحب القوى للعمل^(٥٣)، وبصفة عامة تقليل الإحساس باليأس الإنسانى.

وعندما تكون أسواق حقوق الإنسان متصاعدة (تتسم بالتفاؤل)، يبدو أن منطق الوفرة يقدم الموارد الأمثل من المجتمعات الإنسانية المحرومة. ولكن فى المواقف التى تتراجع فيها أسواق حقوق الإنسان، التى وضعتها العولة الاقتصادية المعاصرة فى قوالب، تنشأ قضايا جادة فيما يخص الطرق التى يتم بها المتاجرة بالمعاناة الإنسانية، أو التى يجب بها ذلك. وعندما يبدأ هؤلاء الذين يقاسون المعاناة مواجهة هذه الطرق، نشهد وقوع أزمات فى إدارة أسواق حقوق الإنسان.

(٥٣) طالع: Cohen (1995) at 89-116 . طالع أيضا التحليل الثاقب فى: . Cohen (1995)

وتزدحم أسواق حقوق الإنسان بتشكيلة متنوعة من الجهات الفاعلة، والهيئات وجداول الأعمال (أجندات). ولكنها تبدو متحدة فى تقنياتها العملية. إن أحد التقنيات القياسية هى التقارير الصحفية الاستقصائية حيث تتخصص العديد من المنظمات الرائدة فى توفير خدمات "مراقبة وإنذارات بأعمال" متعلقة بحقوق الإنسان. وتستهدف تقنيات السوق ذات الصلة - عبر حشد رأى العام الرسمى أو الشعبى- انتهاكات وأحداث حقوق الإنسان، أو الأزمات الخاصة بها. وتقنية ثالثة هى تضامن الفضاء الإلكتروني (الإنترنت) فى أنحاء العالم. وقدم مانويل كاستلز Manuel Castells أخيرا أمثلة مذهلة لكيفية إحداث اختلاف مثير فى شبكات التضامن. ولكن، وكما يقترح تحليله نفسه، قد تعمل هذه الشبكات من أجل تقدم حقوق الإنسان .

كما يقدم البروفيسور كوهين Cohen تصنيف سلبية أو تأثير المارة. ويتكون هذا من (أ) نشر المسؤولية و (ب) عدم القدرة على تحديد الضحايا و(ج) عدم القدرة على إدراك التدخل الفعال.

وكما فى حالة (زاباتيستا Zabata) أو بصورة أكثر أهمية، ضد الثقافات الوليدة لحقوق الإنسان (كما فى حالة الميليشيات الأمريكية أو حركات أوم شينريكيو اليابانية Japanese Aum Shinrikyo)^(٥٤) وبصورة واضحة، تكاد أيام خلق حركات تضامن (شعبية) ضخمة فيما قبل ظهور الفضاء الإلكتروني (الإنترنت) أن تكون معدودة أو أنها قد انتهت بالفعل، حتى وإن اعتقد المرء أن أسواق الفضاء الإلكتروني لحقوق الإنسان توفر الفضاء الاجتماعى الإبداعى الأفضل. وعلى أى حال، عندما نتعرف أخطار الرومانسية التاريخية للفضاء الإلكتروني، تظل هناك حقيقة مفادها أن الفضاء الإلكتروني يقدم تقنية تسويق مفيدة. وتتمثل التقنية الرابعة فى تحويل تقرير(ريبورتاج) الانتهاك فى العبارات الاصطلاحية والقواعد الترابطية للنشاط

(٥٤) مطالع: . Castells (1996) at 68-109

القضائي. هناك ساحة مثالية يقدمها اختراع التقاضي في مجال العمل الاجتماعي، التي تحولت في إطاره محاكم الاستئناف الهندية، وبينها المحكمة العليا في الهند، من أيديولوجية الأجهزة القمعية للدولة ورأس المال العالمي إلى حركة مؤسسية من أجل حماية حقوق الإنسان والارتقاء بها^(٥٥)، ولقد امتد صدى الحركة إلى العديد من المجتمعات في العالم الثالث.

أما التقنية الخامسة فهي الحفاظ على شبكات تضامن أكثر تقليدية، التي يشكل تسهيل الحوار بين المنظمات غير الحكومية جانبا أساسيا فيها. ويتم ذلك عادة من خلال المؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية وتسهيل الزيارات الفردية للضحايا أو أقرب الأقارب، أخيرا، الذي امتد إلى عقد جلسات استماع لمجموعات الضحايا. تسعى هذه الوسيلة إلى إحضار الأصوات والنصوص المتعلقة بالمعاناة "دون وسيط" إلى المراقبين البارزين في أنحاء العالم. وقدمت قمم الأمم المتحدة المختلفة ظهورا رائعا لهذه التقنية ولكن هناك المزيد من الترتيبات المؤسسة أيضا. ويخضع كل ذلك المواد الخام للمعاناة الإنسانية إلى المزيد من المعالجة والحشد في وسائل الإعلام وأسواق حقوق الإنسان ذات الصلة.

أما التقنية السادسة فهي أكثر تخصصا، حيث تتضمن العديد من أعمال حشد الأجهزة التابعة للأمم المتحدة. ويتخصص هذا الشكل من تسويق حقوق الإنسان في وضع السلطة التشريعية أو مدخلات السياسة في عملية الإبداع المعيارية، مع نهوض قيادى المنظمات غير الحكومية بأدوار لشبه موظفين دوليين، أو شبه دبلوماسيين من أجل حقوق الإنسان، على الرغم من أن تفكير الدبلوماسيين الدوليين الشرعيين والموظفين الدوليين الشرعيين وسلوكهم هما المستهدفان. ومن خلال هذا التدخل المتخصص، يواجه هذا النشاط أخطار الاستقطاب أو الانعزال من مجتمع الذين

(٥٥) طالع: . Satyaramian P. Sathe (2002); Upendra Baxi (1989-2000a)

تعرضوا للانتهاكات، خاصة عندما يصبح نشاط المنظمات غير الحكومية صورة طبق الأصل من كيان حكومي. ويعرض هذا النوع من التدخل، لدى استثماره بنزاهة، مكاسب قوية لعملية الخلق التقدمية لقواعد حقوق الإنسان.

هناك تقنية سابعة وأخيرة، من أجل الأغراض الحالية، وهي الأعمال العالمية المباشرة ضد انتهاكات حقوق الإنسان الوشيكة أو الفعلية. ويعيدنا عن المثال الرائع لمنظمة السلام الأخضر Greenpeace، لاترى المنظمات غير الحكومية العالمية والإقليمية الرئيسية هذه التقنية مستدامة. وفي هذا السياق، لا يمكن تجاهل الرجوع المتكرر لتوجيه العمل عبر الأم الأرجنتينيتين ضد "عمليات الاختفاء" أو الحركات النسائية البريطانية (جرينهام كومنز Greenham Commons) ضد مواقع العمليات النووية المدنية أو العسكرية. إن الحركات المناوئة للعولة أو حركات العدل العالمى تظل مترددة فيما يتعلق بالتبرير ونمط العمل المباشر. وفي نهاية المطاف، رغم ذلك، لا تعطى عقلانية سوق العمل المهيمن القائمة على تقييم فعالية التكاليف شرعية لمثل هذا اللجوء للعمل المباشر في دراما الحقوق الإنسانية.

إن النقطة من وراء هذه القائمة التوضيحية هي اقتراح مبادرات أسواق حقوق الإنسان، وهي التى تتسم بالتعقيد والتنوع، والتى يتبعها حواصل من المواهب الإدارية والقيادية والقدرة على تعزيز السوق أو ثقة المستثمر فى مشروع حقوق الإنسان، بالإضافة إلى الصمود أمام دوائر الإخفاق والازدهار الخاصة المتعلقة بسوق إعادة إنتاج حقوق الإنسان. كما أنه فى نيتى جزئيا (أن أواصل ذلك فى الفصل الثامن) لاقتراح أن "العلم" الخاص بإدارة مخاطر التحليل ومخاطر الإدارة له علاقة بأسواق الارتقاء وحماية حقوق الإنسان كما هو بالنسبة لتلك المتعلقة باقتراف الانتهاك.

إنه من قبيل الحقيقة القول بأنه فى الوقت الذى تشهد فيه معاناة حقوق الإنسان كثافة، تميل أسواق حقوق الإنسان إلى النمو. ولكن هذا لا يتبعه حكم أخلاقى فيما يتعلق بالمتاجرة بمعاناة حقوق الإنسان. وربما يشعر القارئ بأنه من المبرر التعامل مع

بعض النصوص الفرعية في هذا الفصل بأنها تفوض نقدا أخلاقيا شاملا لأسواق حقوق الإنسان. وعلى الرغم من ذلك، فإن مستقبل التطبيق العملي لحقوق الإنسان، كما هو الحال دوما، يرتبط بنجاح أو إخفاق مهام حقوق الإنسان بقدراتها الكامنة أو الصارخة لترويع ضمير البشرية. بالطبع، فإن أنماط الترويع تظل يمكن المجادلة بشأنها بين مجتمعات الذين ارتكبوا الانتهاكات أو هؤلاء الذين تعرضوا للانتهاك. وواجب هؤلاء، الذين يجدون أن المتاجرة بمعاناة الإنسان تتم بدون وعي، يكمن في الطعن في طرق هذه الإنجازات، وليس في رثاء الحقيقة العالمية لوجود أسواق حقوق الإنسان.

٨- مشكلة انضباط السوق:

تكتنف التعقيدات عملية ضبط الدولة لأسواق حقوق الإنسان. متى من الممكن أن يقال إنها تغزو حقوق الإنسان؟ وإلى أى مدى يجب أن تضبط الدول وجود أو أنماط تشغيل خاصة بالمنظمات غير الحكومية؟ هل يتعين على نظام الشهادات اعتماد المنظمات غير الحكومية داخل نظام الأمم المتحدة بأن يكون ليبراليا أم محافظا؟ كيف يمكن تحديد هذه العملية، ومن يحددها؟

إن تنظيم حركات حقوق الإنسان عادة ما يفرض مشكلات متنوعة عن تنظيم أسواق حقوق الإنسان. وعندما لا تطمح الحركات الاجتماعية أو حركات حقوق الإنسان إلى أن تصبح منظمات اجتماعية بصورة كاملة، فهي تهرب بذلك تماما من القبضة الانضباطية للدولة. وعندما تصبح انتقالية، فإن النماذج التقليدية للتنظيم من قبل الدولة تبقى غير ملائمة. وبالطبع تظل حركات الاحتجاج خاضعة للأشكال الروتينية من الحكم الرشيد التي تحددها نماذج بسيطة من الامتثال "للقانون والنظام". وعندما تكتسب مثل هذه الحركات وجه القانونية البديلة، وحتى الحكومية البديلة، تفهم الاثنان على أنهما تمثلان تهديدا لأمن الدولة أو النظام. ويبدأ قمع منهجى لتحديد مفاهيم "الحكم الرشيد" التي ترتقى بالأمن الجماعى للإنسان حول الأشكال الموجهة لحقوق الإنسان

الخاصة بسلوك الدولة. وليس من الضروري إثقال النص بأمثلة محددة من مثل هذه الأحداث، حيث إن اهتمامنا الحالي هو "تنظيم"، على الأقل، كونه متميزا عن "القمع". كما أننا لن نتبع هنا (فيما وراء ما قيل بالفعل في الفصل الثالث) مسألة المميزات التي توجه الاختيارات الواعية التي تدفع الحركات لأن تأخذ أشكال المنظمات الاجتماعية.

وتظل هذه الاختيارات منسقة بعدد من التشريعات "المظلية" التي تكون وتحكم الأنشطة الترابطية في كل مكان. وبعض التنسيقات التشريعية صارت الآن وشيكة الكونية. ويأتي الاعتراف من قبل الدولة وكذلك الدعم والتنظيم والسيطرة من خلال توفير أشكال يتعين على الفعاليات المجتمعية أن تختار منها الأنشطة الترابطية "الشرعية". وهذه هي: الجمعيات المسجلة، الجمعيات التعاونية، المؤسسات والصناديق الخيرية، والنقابات العمالية، والشركات والمؤسسات. وعلى السطح، يسهل القانون والانضباط هنا اختيار العمل "غير الحكومي" أو المجتمع المدني، وتظل هناك حقيقة عامة مفادها أن المنظمات غير الحكومية اختارت شكلا أو آخر. وعلى الرغم من أن بحثي لا يمتد إلى فهم لماذا تفضل المنظمات غير الحكومية بعض النسق للأنشطة الترابطية دون الأخرى، فليس من السهل، على سبيل المثال، فهم لماذا تشكل المنظمات غير الحكومية في أقصى جنوب العالم باعتبارها شركات أو شراكات، أو حتى ملكيات خاصة.

ولكن كل شكل ترابطي، في حين أنه لا ينصاع مع "النظام"، أيضا يمكن بصورة تلقائية بيروقراطية الدولة (وقوة الشرطة) لفرض مسار إعاقاة أوليمبي للمنظمات غير الحكومية، حتى في لحظاتها التأسيسية، بالضبط مثل تسمية نشاط ترابطي^(٥٦).

(٥٦) وبذلك، عندما سمى س. دازجوبينا S. Dasgupta، وأنا معه، لتسجيل جمعية تحمل اسم "بيديت" (PIDIT) (People's Institute in Development and Training) عام ١٩٧٥، في فترة الطوارئ الداخلية حيث كان تم تعليق كافة الحقوق المدنية، اعترضت هيئة تسجيل الجمعيات في البداية على الاسم على أساس زائف بأن "التنمية" والتدريب يشكّلان مجالا وشيكا تدخله الدولة، وليس مسموحا به لأي منظمة غير حكومية. كما حرم العاملون في صناعة الجنس لفترة طويلة في الهند من حقوقهم في إنشاء رابطة باعتبارها نقابة عمال على أساس عدم وجود "علاقة موظف وصاحب عمل" في نشاطهم.

وتتنوع نماذج المراقبة التى يخضع لها كل شكل من أشكال الترابط. ولكن هناك خيط رفيع يجرى خلاله كل هذا: الخضوع لاعتراف الدولة والانضباط من قبلها هو التكلفة الذى يتعين على الحركات الاجتماعية والإنسانية أن تجلبها من أجل الوجود والتشغيل داخل أطر قانونية مختلفة. يتبنى هؤلاء الذين يختارون تشغيل أسواق حقوق الإنسان بلهفة هذه التكاليف التجارية. وهذه تتضمن أشكالاً ملائمة من أدوات التسجيل مع المكاتب الإدارية، والانصياع مع متطلبات الحوكمة الداخلية وبينها مراجعة الحسابات سنوياً، والخضوع لجهات المراقبة (الانضباط) الخاصة بالاستفسارات "المتجولة" بشأن حشد الموارد والإدارة تحت عنوان "الصالح العام"، ومراقبة "الأنشطة غير القانونية" أكثر من التأثير الملح للمصالح الخاصة بنظام الحوكمة.

وبصفة خاصة ، يعرض التعبير الثرى "أنشطة غير قانونية" المدى الكامل للدور الرقابى والتنظيمى من قبل الدولة وكذلك قوة الملاحقة. إن هذا المزيج من القوة ، الذى تعرض لهجوم قاس إلى حد ما خلال "حرب الذهب" فى مناطق القوى الكبرى، الذى يلعب الآن دوراً كاملاً فى الأشكال الجديدة من حربى "الإرهاب"؛ حرب الإرهاب، والحرب على الإرهاب^(٥٧).

وخارج هذه السياقات التكوينية الخاصة بـ "الحرب الأهلية العالمية"^(٥٨)، يتعلق هذا النظام العادى (اليومى) بأربعة محاور. الأول، أن أسواق حقوق الإنسان، مثل المنظمات غير الحكومية، يجب أن تتخبط فى أنشطة "غير ربحية". ثانياً، يجب أن يظل التعاون والتمويل الأجنبى أو التمويل عبر البحار خاضعاً لسلطة الدولة. ثالثاً، وينفس الطريقة، يجب أن تظل المؤسسات أو الهيئات الأجنبية مسئولة أمام نظام

(٥٧) طالع المواد التى يستشهد بها . 3 (2005) Agamben

(٥٨) طالع: . 3 (2005) Agamben

رقابة حكومي صارم . رابعا، ربما لا ينخرط قياديو المنظمات غير الحكومية فى أنشطة "سياسية".

تؤسس كل من هذه المتطلبات أو الاستلزامات مواقع للحكم والمقاومة. وتظل متطلبات عدم الانخراط فى أنشطة ربحية تمثل مشكلة إلى الحد الذى من الممكن أن تمتد إلى ما يطلق عليه بورديو Bourdieu "رأس المال الرمزى". ويعبارة أخرى، تتبادل أسواق حقوق الإنسان القوة السياسية، والتأثير والفعالية، وليس من اليسير أن يكون ذلك سهل الانقياد للنظم الخاصة بالتنظيم أو الحظر غير القمعى. ويتجاهل المطلب الثانى بوضوح قوة شبكات الدفاع العابرة للحدود والخاصة بالمؤسسات التى تحظى بدعم، وعادة ما تخدم الأهداف التى تسعى إليها الحكومات، أو تلك الخاصة بالصناعات الإستراتيجية، التى تشكل هذه الأهداف، فى مجتمعات الجنوب. أما ثالث المتطلبات فهو يرسم الخط البياني لعلاقات القوى غير المتناظرة بين الجهات المانحة (والتي عادة ما يضافى عليها نظام الأمم المتحدة الذى تم خصخصته بقوة الآن، شرعية) وبين الدول ذات السيادة. يظل الاستلزام الرابع شبه مبتور فى حال ظلت "السياسة" تصنيفا يمكن تحديثه يوما وفى أى مكان.

وبصورة أكثر روتينية، فى الجنوب "الديمقراطى"، يأخذ الانضباط من قبل الدولة شكل الإصرار على مطلب أن المنظمات غير الحكومية ربما لن تنخرط فى عمل "سياسى". وينجم عن هذه "الضرورة" المحيرة أساليب نظام لحركات حقوق الإنسان، وتنظيم السوق يشير إلى منتج مباشر لنماذج "الليبرالية العادية" (اقتباس التعبير المفضل لـ رانا جيت جوها Ranajit Guha ، التى تصف تأريخ فترة ما بعد الاحتلال فى الهند) . إن جهاز الدولة "فائق التطور" الذى أعقب فترة ما بعد الاستعمار يرتفع فى تعذيب المنظمات غير الحكومية لانخراطها فى أنشطة "سياسية"، وكأن حشد الناس أو العمل الشعبى من الممكن أن يكون سياسة. ويصفة عامة، وفى كلمات بسيطة تماما، تظل المنظمات غير الحكومية أكثر مسئولية أمام الحكومات فى الجنوب أكثر مما قد تكون هذه الحكومات نفسها مسئولة تماما أمام جموع الناخبين. رسالة بسيطة،

ولكنها قوية فى نفس الوقت، تأتى من ميادين المقاومة التى شكلتها حركات وأسواق حقوق الإنسان، بصورة مستمرة تنخرط فى عرف "السياسة". كما أن التعريفات التى وضعت عبر التشريع التى تشكل "السياسة" أيضا ، وبنفس الطريقة، تشكل مجالا للمقاومة فيما يتعلق بشرعية الحق فى الارتباط والتنظيم فى ظل الظروف التاريخية حيث تسود الطوارئ الدستورية، أو حيث عادة ما تصبح الديكتاتورية الدستورية سمة لتعريف "التماسك" الوطنى والتنمية^(٥٩).

ورغم ذلك، ليست هناك طرق متاحة لوصف نظم الرقابة التنظيمية وسبل السيطرة، خاصة عبر النظم "الديمقراطية" و"غير الليبرالية (المتعصبة)" فى الجنوب. وفى الديمقراطيات ذات الحزب الواحد (المتنوعة مثل أوغندا وكوبا وفيتنام وكوريا الشمالية والصين، على سبيل المثال) عادة ما يأخذ التنظيم من قبل الدولة منحى حظر حركات وأسواق حقوق الإنسان. وتمتد يد الرقابة هنا إلى ما هو أبعد من المنظمات غير الحكومية، كما هو مفهوم تقليديا، إلى "منظمات اجتماعية"، تهدد أمن النظام. إن الأنظمة التى تفرض الحظر قاسية بما يكفى: وفى نفس الوقت، فإن (الرقم ١٠ فى عجائب الدنيا) The Tenth Wonder of the World يكمن فى المرونة فوق العادية لحركات وأسواق حقوق الإنسان.

تمثل جمهورية الصين الشعبية مثالا طيبا حيث إن وزارة الشؤون المدنية تقول إن أعداد المنظمات غير الحكومية المسجلة رسميا هو ٢٨٣ ألفا، فى حين أن العدد "الحقيقى" هو ثلاثة ملايين، وفقا لعمليات تحقق قام بها مركز المنظمات غير الحكومية

(٥٩) على مستوى النظرية العليا، تطور منطق الديكتاتورية الدستورية عبر التمييز بين "الديكتاتورية التفويضية" (وهى شكل يتم فيه تعليق الدستور بهدف ضمان مستقبل أكثر تأكيدا) و"الديكتاتورية السيادية" (وهى شكل تخلق فيه الظروف، خارج إطار العمل القائم لفرض دستور جديد تماما). يكرس Giorgio Agamben (2005) رسالة كاملة لنقد هذا التمييز كما صاغه كارل شميت Carl Schmitt .

جامعة تسينجهوا. يفرض هذا مشكلة التنظيم الواقعي لأسواق/حركة المنظمات غير الحكومية، في حين أنها توفر في نفس الوقت نوعاً من النعي لليد التنظيمية للدولة. يصف التنظيم الإداري الحالي الصادر عام ١٩٩٨ بشأن تسجيل المنظمات الاجتماعية، وهو تصنيف تدرج تحته المنظمات غير الحكومية، "نظام إدارة مزدوج" وهو يتطلب أيضاً أن تسجل المنظمات غير الحكومية نفسها مع هيئة رقابة صناعية ذات صلة. وأى إخفاق فى عمل هذا، ينتج عنه الافتقار إلى التسجيل الرسمي، مما يسفر عنه قمع قاس من قبل الدولة أو الحزب.

ولكن، كما ظهر بعد ذلك، فإن ضخامة مشروعات المنظمات غير الحكومية أدى إلى موقف لا توجد به أى مكتب أو وزارة مناظرة! إن الأنظمة التنظيمية/القمعية هنا مختلطة أو محيرة.

وعلى سبيل المثال، لم يتم تسجيل القرية العالمية فى بكين التى تأسست عام ١٩٩٥ رسمياً بوصفها منظمة غير حكومية كاملة؛ لأنها لم تجد هيئة رقابة صناعية من الممكن أن تسجل معها. وحتى فى هذه الحالة -مثل هذه الهوية تعنى أن القرية لم تستطع أن تحصل على "المعاملة الضريبية التفضيلية من الحكومة". وتم تسجيل تلك القرية العالمية فى بكين عام ٢٠٠٤، "باعتبارها مدرسة، باعتبارها كياناً وليس باعتبارها مشروعاً" وهى هوية لاتزال تفتقر إلى المكانة الكاملة لمنظمة غير حكومية حيث إنها ليس بإمكانها أن توسع من عضويتها". وفى الوقت الذى ليس من المرجح فيه الالتفات إلى دعوات إلغاء "نظام العضوية المزدوجة" فى أى نظام تعديلى، وهو جار الآن، فإن الإشارات المستقبلية تقترح على الأقل ما يلى، وفقاً لمسودة المراجعة ٢٠٠٥، أولاً، فإن "تنمية المنظمات غير الحكومية ستدخل فى إطار الخطة الاجتماعية للبلاد". ثانياً "فإن السياسات التفضيلية مثل الضرائب وسياسة التفضيل فى مجال المشتريات الحكومية كما ستمتد السياسات الأخرى لتشمل المنظمات غير الحكومية". ثالثاً، فإن "العلامات الأخذة فى البروغ" صوب مزيد من الاستقلالية للسواد الأعظم من المنظمات غير الحكومية. وربما يكون هناك مطلب على طريق الخروج، بأنه "يجب على المنظمات غير الحكومية أن يكون

لديها ٢٠ ألف يوان (٣٦١٤ دولار أمريكي) لتمويل أنشطتها قبل أن تستطيع التسجيل. وفي نفس الوقت، يسعى التنظيم المقترح إلى إزالة الثغرات الخاصة بنحو ٢٠٠٠ إلى ٦٠٠٠ منظمة غير حكومية خارجية؛ لأن العديد من هذه المنظمات التي دخلت البلاد بالفعل وبدأت التشغيل، رغم أنها لم تسجل بصفة رسمية... تحت الإذعان للحكومة. ورغم أنها "صغيرة في العدد"، تظل هذه، "قوية من الناحية المالية في المجتمع". رابعاً، ووفقاً للتنظيم الجديد المقترح، فإن تسجيل المنظمات غير الحكومية الأجنبية، مثل تلك المحلية، لا يزال عليها مراعاة نظام الإدارة المزبوج، الذي يعنى أن هذه المنظمات غير الحكومية الأجنبية سيكون لها نفس المشكلة التي تواجهها مثيلاتها المحلية لدى سعيها لتسجيل نفسها^(٦٠).

استشهد بما ذكرت عاليه مثلاً زائداً للشخصية الجدلية لتنظيم الدولة لحركات وأسواق حقوق الإنسان، مواقف يتم خلالها إدراك قمع الدولة بصورة متزايدة باعتباره استجابة غير كافية لسلوك المنظمات غير الحكومية، خاصة عندما تنتشر الحركات الأهلية وتجد الشبكات الدولية للدفاع عن حقوق الإنسان، أفاقاً جديدة للتأثير العالمى. ويصفة مستمرة، تبدو الأنماط المعولة للدولة وكذلك النسق، فى حاجة إلى نظم ضبط مبتكرة تجمع بين عناصر التنظيم والقمع.

وعندما نقول ذلك فإننا لاننفى الوظائف المتعددة لدعاوى سيادة الدولة. ينظر إلى "عدم استقرار" نظم الحكم الرشيد فى الجنوب ، وهو عادة كذلك، كونه الوظيفة والدور المميز فى ظل رعاية تمويلية أجنبية. وهذا صحيح بالنسبة لحقبة الحرب الباردة كما هو الحال بالنسبة للممارسات فيما بعد حقبة الحرب الباردة من تتبع لحقوق الإنسان باعتبارها جانباً من السياسات الأجنبية والاقتصادية العالمية التى تتبعها دول الجنوب

(٦٠) استقيت هذه المعلومات من: Xong He (Helping NGOs Develop Sterngth) - China Daily.

29 May 2005 . Edward T. Jackson, Gregory Chin and Huang Yixin : طالع أيضا .

(2005) .

صاحبة السطوة والهيمنة. وعندما يتحول هذا الإحساس إلى أساليب أو نظم الحكم الرشيد التي تتسم بجنون الاضطهاد، يصبح "التنظيم" نموذجاً للاضطهاد ومحركاً للانصياع الحكومى. وفى سياق هذه العملية، يتم فقدان حقيقة حيوية فى خضم التجربة الوطنية لتكوين الدولة:، ألا وهى، يظل تطبيق حقوق الإنسان دوماً محطماً للنص، كما يقول روبرتو أنجر Roberto Unger عن السمة القياسية لكافة حقوق الإنسان. وهذه هى استجابات متمردة للنصوص التكوينية الحالية التى ترسخ قوة القليلين مصيراً للملايين.

إن الأعمال التحليلية المتمركزة حول الدولة بشأن تنظيم أسواق حقوق الإنسان تأخذ نقطة الانطلاق من السيطرة على عشرات القنوات، التى تستند إلى المستثمر، لنقل أجنداث وتفاعلات حقوق الإنسان والسيطرة عليها. وفى نهاية المطاف، يولد كل هذا فقط خليطاً من المنتج، وهو الذى يشكل الجوهر الأساسى لسياسة المراجعة الحسابية (المحاسبة التصاعدية والإدارة المتسلسلة). وعلاوة على ذلك، تدعو المحاولة التنظيمية وتولد أشكالاً من سيطرة الدولة أو التنظيم، أشكالاً من خلالها يقيد المستثمرون العالميون فى أسواق حقوق الإنسان المجتمعات المضيفة والحكومات من أجل تسهيل، إستراتيجياتهم ومصالحهم الخاصة، وكذلك أسواقهم العابرة للحدود فى مجال حماية حقوق الإنسان والارتقاء بها. وعلى نفس المنوال، يدعو كل هذا إلى بناء أشكال جديدة من المقاومة ضد الحكم الرشيد، وهو ما يشكل فى الأفق الحالى، وكما كان سابقاً، "النصف الأفضل" من القضية.

إن القضية، على أى حال، لاتنتهى بأى شكل أفضل، مع سرد مفضل للمعضلات الضارة للتنظيم من قبل الدولة.

إن القائمين على تشغيل أسواق حقوق الإنسان المحلية أو العالمية، ولسوء الحظ، يواجهون مشاكل ذات صلة، ولكنها مختلفة، فى ابتكار الأطر ذاتية التنظيم وكذلك أطر تنظيمية موجهة. يجب أن تتناول الأطر ذاتية التنظيم الأزمات الخاصة بعقلانيات المستثمرين، فى تدافع للحصول على الموارد يتسم بالتنافسية العالية. وتقدم سبل

التناول الخاصة بالأطر التنظيمية الموجهة تعقيدات لاتقل عن هذه. من ناحية، هي تجرب الحاجة إلى الحفاظ على الأنماط المقبولة من تضامن المستهلكين في أسواق الاستثمار العالمية؛ ومن ناحية أخرى، يسهم "العمل" "الجيد" لممارسات المنظمات غير الحكومية، من وجهة نظر المستفيد النهائي، في ثقافة المراقبة الخاصة بالممارسات "السيئة" للمنظمات غير الحكومية التي تظهر الفساد، والتعاون أو التخريب من قبل قوى الرأسمالية العالمية^(٦١).

وإذا لم يكن هناك تنظيم من قبل جماعات مناظرة لمناسبات التعاون، ربما مرت أسواق حقوق الإنسان بإخفاقات كبيرة.

ولكن الأنماط القائمة على مظاهر التدخل التنظيمية من قبل الجماعات المناظرة، تثير بعض القضايا المستعصية أو التي تتسم بالصلف. متى، وبأي تكاليف إنتاج، تخول بعض المنظمات غير الحكومية بدق ناقوس الخطر بشأن أداء المنظمات الأخرى، التي عادة ما تكون منافسة لها؟ كيف يمكن تعريف الأعمال السيئة لممارسات المنظمات غير الحكومية أو ناشطى حقوق الإنسان ووصفها، من تلك التي وفرتها بالفعل نماذج المراقبة التنظيمية من قبل الدولة؟ هل المنابر الخاصة بأسواق أو حركات للمنظمات غير الحكومية التي تتعاون مع مؤسسات التمويل الدولية من أجل تحقيق تحسن حقيقى فى حقوق الإنسان فى الحياة الواقعية وأفاق الخلاص من المعاناة الإنسانية أو الاجتماعية، أكثر تقدمية "فقط" مقارنة مع هؤلاء الذين يتبنون موقفا سلفيا عدائيا يقضى بعدم إجراء أى حوار معها؟ ما الأخلاق النافلة (الزائدة) التي يمكن أن تطبق هنا، وتحت أى مبرر؟

(٦١) هناك مشكلة وجدت تفسيراً في الأونة الأخيرة بشأن قضية بنك جرامين في بنجلاديش التي تم إجهاضها. وكان البنك قد أعلن عن "صفقة" مع شركة مونسانتو متعددة الجنسيات لتكنولوجيا الحيوية الزراعية؛ كبرى شركات إنتاج البذور العادية والمعدلة وراثيا في العالم.

بصورة أخرى، ما معايير الأخلاق النقدية المتضمنة فى أدوات حقوق الإنسان (التي تناولت أولا بشأن أخلاقية الدولة) التي توفر أسسا قوية لنقد المنظمات غير الحكومية "الأخوية"، التي تتطلب من الدولة التحرك؟ تحت أى أنشطة اقتصادية تاريخية وبأى احتمالات أو إمكانيات للتأثير التاريخي ، يمكن لبعض متعهدي حركات أو أسواق حقوق الإنسان استدعاء قوى أو نظم الدولة التنظيمية، التي تبرر تماما بلورة تقييم لجماعة مناظرة حول ممارسات الأعمال "السيئة لبعض أسواق أو حركات المنظمات غير الحكومية؟

إن مظاهر التآرجح هذه تفاقم من معضلات الأخلاق المتعلقة بالقبضة التنظيمية للدولة. كيف يتسنى لدوائر الجهات التنظيمية بالدولة أن تتناول بصورة واعية الدعاوات لتنظيم أسواق حقوق الإنسان المنافسة؟ بأى طريق يمكن للمنطق، وما يطلق عليه الحتميات المعيارية الخاصة بـ "الديمقراطية التشاورية" أن توجهنا نسبيا إلى ملاذات أمنة لتنظيم رصين وذى معنى من تنظيم الدولة لأسواق وحركات حقوق الإنسان؟ ماذا يمكن للدوائر التنظيمية أن تتعلم من الرسائل الخاصة بالجماعات المناظرة المقامة ، وحتى المخولة، بشأن "إخفاقات السوق" المتعلقة بحقوق الإنسان؟

بصفة عامة، يفرض هذا خطرا إلى حد ما على التمييز الذي أقوم به فيما يخص "أسواق" و"حركات" حقوق الإنسان. وبنفس الطريقة، أتمنى أن أكون تمكنت من إثبات، ولو إلى حد ما، فائدة مجازية السوق التي تحدد بقسوة الآن التعقيد الأيديولوجي للممارسات الملونة لنشاط حقوق الإنسان. وبنفس الطريقة، هي تعرض ماديتها، المتواجدة يوما فى التفاعلات عبر الحدود فى رأس المال الرمزى لحقوق الإنسان، والتقلبات المتنوعة لنصوصها التكوينية التي تقدم الفصول المقبلة تفسيرا لها.

الفصل الثامن

نشوء النموذج البديل لحقوق الإنسان

١- النموذج البديل :

ربما يكون من الأفضل أن نبدأ هذا الفصل بعرض صارم : يجرى حل نموذج الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بشكل مضطرب ولكنه ثابت، محل حقوق الإنسان المرتبطة بالتجارة والصديقة للأسواق تحت رعاية العولة المعاصرة. ويسعى النموذج الجديد للتخفيف أو بالأحرى عكس مفهوم أن يتم تصميم حقوق الإنسان من أجل تحقيق الكرامة ورفاهية البشر ومن أجل تعزيز أمن ورفاهية الشعوب والمجتمعات الضعيفة اجتماعيا واقتصاديا وحضاريا. ويصر النموذج الناشئ على تعزيز وحماية حقوق الإنسان المشتركة لرأس المال العالمي بطرق "تبرير" رفاهية وكرامة الشركات حتى عندما يستلزم الانتهاك الصارم والجسيم المستمر لحقوق الإنسان للبشر والمجتمعات القائمين فى الواقع .

ويشير هذا مجموعة مختلفة متميزة من الأسئلة. أولا، بأي طرق ربما نفهم ونوسع مفاهيم النموذج والنموذج البديل لمجال حقوق الإنسان ؟ وما المبررات التى ربما نتحدث بها عن أى نموذج لحقوق الإنسان ؟ هل هذا، بعد كل شيء، ليس "خطأ" كليا يؤسس العوالم المتصادمة مع نظرية حقوق الإنسان والممارسة ^(١) ؟

(١) لبعض الاستخدامات الإبداعية الفكرية، طالع : David Trubek and Marc Galanter (1974) and Bouaventura de Sonsa Santos (1995, 2002)

ثانياً، هل تعبير "الحقوق الإنسانية لرأس المال العالمى" يعطى أى معنى على الإطلاق؟ هل هذا يجسد مجموعة مشتركة لحقوق الإنسان المترابطة ؟ هل تعنى أن تمنح مجموعات الاقتصاد والتكنولوجيا سمات حقوق الإنسان ؟ فى أفضل الأحوال، أليس من الأصح أن نتحدث عن الحقوق القانونية (العادلة) بدلا من حقوق الإنسان للشركات التجارية والشركات متعددة الجنسيات ؟

ثالثاً، كيف يمكن أن نقرأ أو نرتب تواريخ حقوق الإنسان، على وجه الخصوص، علينا أن نسأل متى كانت حقوق الإنسان غير مرتبطة بالتجارة أو صديقة للأسواق ؟ هل ما يسمى "النموذج البديل" يشير إلى مجرد اختلافات بشأن موضوع أو انفصال جذرى أو انحراف ؟ وبعبارة أخرى، كيف يجوز لنا وصف الاتجاهات والعمليات والقوى ووكالات العولمة الاقتصادية المعاصرة على نحو أفضل باعتبارها فجوة جذرية منشأة .

رابعاً، ما المعايير الأفضل التى تحدد فئات "التجارة المتعلقة" و "السوق الملائمة"؟ بعبارة أخرى، كيف يتم قراءة واستنتاج محتويات مثل هذه الحقوق ؟ هل يمكن أن تستنتج من المطالبات الفعلية على وجه التحديد باسم رأس المال العالمى؟ أو هل يمكن أن تقرأ فى ممارسات حقوق الإنسان المقاومة الموجهة لمثل هذه المطالبات؟

خامساً، ماذا لو كان هناك أى شىء غير أخلاقى أو خاطئ حول التجارة المتصلة والسوق الملائمة لحقوق الإنسان ؟ أليست هى الحالة التى ربما لا تزال حقوق الإنسان اللإرادية السوق الحرة^(٢) تبشر فيها بتاريخ مستقبلى بارز للاحتماالية الناشئة^(٣) ؟ أى

(٢) طالع، على سبيل المثال : . David Gauthier (1986)

(٣) تم إبرازه بواسطة كارل ماركس Karl Marx وتمت إعادة الصياغة بواسطة أمارتيا سين Amartya Sen بطريقة ماركس بعد الحرب المتعلقة بالتنمية باعتبارها حرية. طالع: . Amartya Sen (1999)

مفاهيم لحقوق الإنسان المرتبطة بالتجارة والصدقة للأسواق، فى فترة ما بعد الحرب وبعد الحرب الباردة للتنمية الاقتصادية العالمية^(٤)، تعبر عن التحديات المفصلة للمستقبل الحقيقى لحقوق الإنسان ؟

إن الاهتمامات المعرفية والتحليلية والتاريخية والأيدولوجية والمخاطبة للمستقبل الكامن داخل تلك المجموعات الخمسة من الأسئلة الرئيسية يشجع على المحاولة الكاملة. إن هذا الفصل هو مجرد الخطوة الأولى فى هذا الاتجاه، حتى لو كان فقط لوضع جدول أعمال من أجل إجراء مزيد من المحادثة البحثية .

٢- العولمة :

"العولمة" هى كلمة واحدة تضم حقائق متنوعة. إننا نعرف أن الأحداث والعمليات والحوادث المجموعة تحت هذا العنوان معقدة ومتناقضة وذات دلالات متفاوتة وتطورت غير محددة، نظريات عن العولمة تقدم (حسب عبارة مفضلة لهابرماس Habermas) قارة كاملة للمفاهيم المتنازع عليها. ولمشكلة التمييز المخططة للمناهج التحليلية والتاريخية أهمية خاصة؛ لأن مصطلح "العولمة" يستخدم غالبا للإشارة إلى العناصر المفاهيمية المجردة التى تدخل فى العلاقات الاجتماعية الملموسة ومجموعة معقدة من التغييرات الاجتماعية التى وقعت على مدار الزمن التاريخى^(٥).

ومازال من الضرورى رسم خريطة لهذا التنوع، مهما كانت العرضية من وجهة نظر حقوق الإنسان. هذا فى حد ذاته يثير سؤالا معقدا : ما أشكال العولمة

(٤) طالع، على سبيل المثال، . Robert Brenner (1998)

(٥) Martin Albrow (1996) at 89 يقدم البرو تقريراً مثيراً للاهتمام لاختلاف تلك العناصر لصنع العالمية (88-118 at، إثارة الاهتمام على قدم المساواة هى دراسته لطرق صنع "حقيقة" العولمة : ميدان للبحث العلمى الاجتماعى (7-193 at).

المعاصرة التي قد تكون دراستها أفضل من خلال منظور حقوق الإنسان ؟ كيف يمكن
لنظرية وتطبيق وحركة حقوق الإنسان أن تتصل بالأشكال المتنوعة للعولة ؟ يبحث هذا
الفصل في معالجة بعض القضايا التي أثّرت في هذا السياق .

(١) الاستمرارية وعدم الاستمرارية :

هل عمليات العولة المعاصرة والنتائج التأسيسية للفصل الجديد الضخمة في
القصة اللانهائية لتدويل الدولة والاقتصاد، أو هل تلك الفريدة من نوعها، تميز عدم
الاستمرارية الراديكالية ؟ في أى شكل يمكننا أن نحدد الاستمرارية وعدم
الاستمرارية؟ هل هنا نتبع التغييرات في أشكال الحكم أو في أشكال المقاومة أو
كلاهما على حد سواء ؟ أم ينبغي أن نفضل سرد قصص العولة فيما يتعلق بالتفاعل
بين الأشكال القديمة والجديدة للعولة ؟ وكيف يتم صياغة القصص القديمة في
الجديدة ؟ من ربما نقول إنهم الفائزون أو الخاسرون في العولة، حتى لو كنا نعتبر ذلك
لعبة غير صفيرية^(٦) ؟ أى أنواع مقاومة الإنسان التي تخضع لأشكال جديدة دائما
وحالات انعدام الحقوق الإنسانية في عمليات العولة ؟ ما مسؤوليات الفكر الانتمائي
الملوكة لأجيال الحاضر والمستقبل من الفئات معدومة الحقوق في الطريقة التي
نختارها لسرد القصص المتعلقة بالعولة ؟

إن قصص العولة بوصفها عملية تاريخية عالمية لا توفر دائما بيئة آمنة أو
مضمونة أو إرشادية لمؤرخي حقوق الإنسان. كانت عمليات العولة خاضعة للعمل
لقرون^(٧)، وبالتالي "الأفق الزمنية" لبضع عقود من القرن العشرين في مجال حقوق

(٦) طالع، على وجه الخصوص : . (Jim Chen (2000, 2001)

(٧) تم تتبعها بصورة مبدعة للغاية من قبل : (Tilly (1995), Abu-Lughod (1989), Wallerstein :
(1995), and Arrighi (1978, 1994, 2002) .

الإنسان حيث لم تقدم اللغات التي كانت بارزة أى إفادة أو طرقاً لفهم مسارات العولمة المختلفة. ومن الواضح أن تصور حقوق الإنسان لا يبدو خاضعاً لأى فهم تاريخي خطير متعلق بثلاث موجات من العولمة وقعت في القرن الثالث عشر مع تشكيل الإمبراطورية المغولية^(٨)، أو في القرن السادس عشر، التوسع الأوروبي، وفي ثلث القرن التاسع عشر، الهيمنة الاستعمارية للشعوب والعوالم غير الأوروبية^(٩)، ومع ذلك، يصير بعض المفكرين على أن دراسات العولمة هي مسألة العلاقات بين الدولة والعاصمة وبالتالي فتح احتمالات بأن تحقيق حقوق الإنسان يرجع إلى دراسات السياقات التكوينية للعولمة. على الأقل، يحدث تطوران رئيسيان في الموجة الثالثة للعولمة: هيمنة الشركات الوطنية باعتبارها بؤار للاستعمار والنضال من أجل حقوق الطبقات العاملة. إن مسألة ترجمة العلاقات بين الدولة والشركات الوطنية تستدعي استجابتين. أولاً، تحافظ العلاقات النمطية على الاستمرارية المميزة، ثانياً، أنها تتغير إلى حد كبير. ويصير إيمانويل والريشتاين Immanuel Wallerstein على أن الشركات العابرة للقارات تنتهج نفس الوضع الهيكلي باتجاه الدولة كما فعل جميع السلف العالميين^(١٠)، ومن ناحية أخرى، يلاحظ جيوفاني أريغي Giovanni Arrighi تغييرات جذرية في الطريقة التي تشرع بها مجموعة متنوعة من الشركات متعددة الجنسيات في تشكيل عدم التمكين لتشكيلات الدول الغربية. ويدخل الإبداع الناتج في استجابة على نمط تاتشر ريجان Thatcher Regan التي تستخدم ...

**دولة متضخمة لتقليل القوة الاجتماعية لشعوب العالم الأول
والعالم الثالث في محاولة لاستعادة الثقة والدعم لوطنية متزايدة
وبدولة مضطربة^(١١).**

(٨) . Abu-Lughod (1989)

(٩) . Tilly (1995)

(١٠) 24-5 (1995) Wallerstein تأكيد إضافي. انظر أيضاً، وإن كان في مزاج مختلف : Paul Hirst and Grahame Thompson (1996), John Brathwaite and Peter Drahos (2000) .

(١١) . Arrighi (2000) at 12

أعتقد أن "الاعتداء على حقوق العمال" وحقوق الإنسان لشعوب العالم الثالث يعطى طريقة مفيدة لوصف هشاشة حقوق الإنسان فى قصص العولمة سواء قديمة أم جديدة أم تفاعلية. ربما، بعد كل شئ، تشير الاستمرارية أو عدم الاستمرارية لأشكال مختلفة للعولمة توفر تواريخ متميزة لحقوق الإنسان. بالتالى، فإن تاريخ الاستعمار والإمبريالية على مدى قرنين (المكونة للعولمة ١ أو جى. ١) يطور نموذجا حديثا لحقوق الإنسان (الفصل الثانى). المرحلة الثانية (التي أصفها بأنها جى. ٢) لها حياة متحولة تاريخية قصيرة نسبيا، إنها تميز الفترة المتحركة بواسطة الرؤى الناشئة لمرحلة القانون والنظام الدوليين فيما بعد صلح ويستفاليا التي تقلب التواريخ السابقة التكوينية للعنصرية المتعولمة من خلال اختراع فريد لحقوق تقرير المصير والكفاح ضد التمييز العنصرى فى كل مكان^(١٢).

المعروف الآن بـ "الجنوب المتعولم" ولد بالتالى وسط رؤى لنظام العالم الجديد يعبر عنها دائما غير المنحازين من العالم الثالث، ومجموعة الـ ٧٧ داخل الأمم المتحدة التي أظهرت نفسها "سلاح الضعيف". والإعلان العالمى لحقوق الإنسان وانكشافه العظيم حتى خلال أهوال الحرب الباردة أسفر عن بداية حقبة مدهشة للجنوب قائمة على تجديد القانون الدولى الذى أدى لرفع شأن وتعزيز نموذج حقوق الإنسان المعاصرة^(١٣).

(١٢) متضمنا بالتاكيد جنوب أفريقيا والولايات المتحدة .

(١٣) كان ذلك حقبة للتعبير عن النظام العالمى للمعلومات الجديد (الذى تم إجهاضه) والنظام الاقتصادى الدولى الجديد وإعلان الأمم المتحدة للتقدم الاجتماعى والإعلان العلمى والتكنولوجى لمصلحة السلام والبشرية. وقد وصفت هذه الحقبة من حيث ارتباطها بالعولمة. طالع : Albrow M. (1994, 37-46), Upendra Baxi and E. King (eds) (1990), Balakrishnan Rajagopal (2003) .

وقد بدأ حاليا الحديث يتزايد بشأن أسس ومعايير حقوق الإنسان ويتم تناوله في تشكيلات المجتمع المدني أيضا^(١٤). كما تثير التوجهات المعتمدة على حقوق الإنسان لفهم التاريخ السابق والمعاصرة للعولمة المشاكل بهذا الشأن أكثر من أى من المطبوعات الحديثة التى صدرت فى الآونة الأخيرة^(١٥).

أما المرحلة الثالثة، التى نعيش جميعا بها حاليا فيعد أفضل وصف لها هو العولمة الاقتصادية المعاصرة (الموجة الثالثة أو الجيل الثالث). ومع ذلك تعد العولمة الاقتصادية عملية تفترض وجود عدة معان مختلفة تعتمد على "نوع العلاقات الاقتصادية التى تخضع لبعض المشكلات"^(١٦). وهذه الأوصاف الكلية العامة بشكل كبير للجيل الثالث، التى تبدو سلسلة من زيادة العمليات عبر الحدود وتدفقات وتحركات الأشخاص والأفكار والصور والعمليات التقنية العلمية والمنتجات ومعلومات الممارسات والتكنولوجيا الحيوية وشبكات التمويل العالمية وسلاسل البضائع العالمية والبضائع والخدمات والثقافات الشعبية الشهيرة وشبكات التأييد الانتقالية (متضمنة أشكالا متعددة لسياسة حقوق الإنسان والسياسة من أجل تلك الحقوق)، تتيح جميعها صورة مستفيضة بما يكفى، ولكنها مع ذلك لا تمكننا من تحديد القوى ذات الصلة بالإنتاج والعلاقات الاقتصادية المعرضة للخطر. وعوضا عن ذلك، فبداخل هذه

(١٤) على سبيل المثال، إعلان طوكيو ١٩٧٦، الذى يناقش المهن الطبية فى التعامل مع التعذيب والقسوة والإنزال من شأن الإنسان والعقوبات غير الإنسانية، حيث أعلن المجلس العام قانون الأخلاقيات الطبية (١٩٨٢)، ولجنة الأمم المتحدة للحد من الجرائم والتعامل مع المعتدين، وجميعها استمرت فى تأكيد الهجوم على الانتهاكات المصغرة لمعايير حقوق الإنسان ونماذج فى كامل المؤسسات، حتى إنها نطقت بقانون سلوكى لموظفى تنفيذ الأحكام والمحاميين والقضاة .

(١٥) راجع : (1992) Ronald Robertson, (1996) Paul Hirst and Grahame Thompson, (1995) Winfried Ruigrock and Rob Van Tulder ولروية حول التنظيم وإعادة التنظيم, John Braithwaite and Peter Drahos (2000) راجع .

(١٦) Anthony Woodiwiss (1998) 28 .

الصورة نحتاج إلى استكشاف "عولتنا الصغيرة" التي "تدعم" العمليات والصدمات أيضا مع بعضها البعض^(١٧). وقد أدى القلق بشأن "مجتمعات العولة الصغيرة إلى نشأة بعض نظريات حقوق الإنسان للتمييز بين عولة "المعاملات التجارية" والعولة "النظامية". وهي تعد جميعها بمستقبل واعد لحقوق الإنسان وفي نفس الوقت تعرضه للخطر^(١٨). وقد زاد انتقاد العديد من الأشكال البارزة لحركات حقوق الإنسان إمكانية انتهاك حقوق الإنسان لهذه الأشكال من العولة .

ومن الناحية الأيديولوجية، يحتفل الجيل الثالث بعالم خال من البدائل المتعلقة بالرأسمالية العالمية والتغيرات المرتبطة بها في سيادة الدولة. لذلك فإن تلك المبادئ الشهيرة لفرانسيز فوكوياما Francis Fukuyama لا تحتفى فقط بنهاية الحرب الباردة ولكن أيضا بنهاية التاريخ البشرى. وهذه النهايات تشير إلى نهاية النشأة الأيديولوجية البشرية وتحول دون وقوع أى تغيير في كونية الديمقراطية الغربية باعتباره شكلاً نهائياً للحكومة الإنسانية^(١٩). هذا "الاتجاه الألف سنوى المعكوس"^(٢٠). يظهر حالياً في شكل نموذجي من "التوجه الألف سنوى التحررى" في النظرية المعاصرة للقانون والقوانين الداخلية^(٢١). إن تلك النهايات المتنوعة التي ترمز إلى "نهاية كل شيء"

(١٧) . Alex Y. Sietta (1997) كان التركيز الأساسى لسيينا حول التقاء القيم الناشئة عن العناصر السياسية والتكنولوجية والاقتصادية .

(١٨) راجع على وجه الخصوص " . Garcia (1999) عولة المعاملات التجارية" تشير إلى تدفقات لعناصر الإنتاج عبر الحدود (مثل تلك التي تتشابه في تشغيلها مع سوق فردية حول العالم)، أما العولة النظامية فتشير إلى التغيير الكمي في طبيعة تنظيمنا للأسواق . (7-366 at راجع، لمزيد من الأحداث التاريخية حول العولة النظامية . Braithwaite and Darhos (2000)

(١٩) . Francis Fukuyama (1992) راجع أيضا : Jaques Attali (1982)، للمزيد من الاحتفاء، إلا أن، Michael Hardt and Antonio Negri (2004)، يقدم حالياً بعض الوسائل الأخرى في فهم هذا التحول .

(٢٠) كما سماها فريدريك جيمسون . (Fredrick Jameson, 1991)

(٢١) راجع : Suzan Marks, (1997)، لمزيد من النقد .

(راجع قسم "النهايات" (٤) فيما يلى) تمكن وتتيح الفرصة فى نفس الوقت لنشأة نموذج لحقوق الإنسان متعلق بالتجارة وصيدق للأسواق.

إن هذا الادعاء المزعوم بقلة البدائل لا يحول دون وقوع الكثير من الأحاديث واسعة النطاق التى تهتم بعولة أفضل أو أكثر عدلا أو أكثر إنسانية. ولذلك فنحن نسمع عن العولة بوجه بشرى أو "العولة المتجهة نحو حقوق الإنسان"، "العولة الاشتراكية"، "العولة الخضراء صديقة البيئة"، "العولة النسوية" وحتى "العولة من أسفل" أو "العولة ذات الجذور"^(٢٢) إن مفهوم الألفية التحررية للعولة يدرك على الأقل بثلاثة طرق مختلفة .

أولا : الطبقة الوسطى التى ظهرت أخيرا، والتى تنعم بالعولة (إلغاء التقسيم بين الشمال والجنوب) مما نتج عن ذلك أيديولوجية رأسمالية للمستهلك، والتى لا يؤدى التساؤل عن أى بدائل نظامية خارجها إلى أى معنى تاريخى^(٢٣) وبالتالي فمن التبعات الضرورية اللاحقة أنه ربما تتحسن حركات حقوق الإنسان والأعمال الاجتماعية وتحد من قسوة الجيل الثالث للعولة، ولكن فقط فى إطار الضروريات العامة لهذه الأيديولوجية. ولكن بطريقة أخرى، فإن نشأة حقوق الإنسان وتوزيعها واستهلاكها تتميز بمستقبل محدود أو غير موجود على الإطلاق خارج ممارسات هذه الأيديولوجية، حتى حين تنقد هذه الممارسات بشدة العولة بشكلها المعاصر .

(٢٢) الأفكار المبهمة أو الثورية لنزع العولة تحدث بشكل غير متكرر. ومثل هؤلاء النقاد يتم اعتبارهم فى أفضل الأحوال على أنهم يعبرون بأمتة صريحة عن نظرية لفوضى الفلسفية، وفى أسوأ الأحوال عن نظرية مرضية. ونحن نشهد فعليا انتعاشا لمصطلح "الهامش المجنون" المجازية فى سياق احتجاج الجماعات ضد العولة، ومن ثم سيائل. ونجد عرضيا المهاتما غاندى Mahatma Gandhi الذى دعا لوقف التصنيع والاعتماد الذاتى على الاقتصاد التراكمى وعلى الملكيات بوصفها وديعة مجتمعية. وتظهر جميعها فى السياق الحالى باعتبارها زعيماً رئيساً لتلك الجماعة المهمشة المجنونة .

(٢٣) راجع : . 84-117 (1995) Leslie Sklair

ثانيا : إن تميز الرأسمالية العالمية المعاصرة يكمن فى تطور بعض الاقتصادات ذات الرموز التى تتكون من "علامات" و "مسافات" تنشأ عن ممارسات "التراكم العكسى" ^(٢٤)، وتتنوع هذه الممارسات فيما بينها ^(٢٥)، ولكنها تستلزم بشكل عام تغيير مكانة "الهيكل الاجتماعية المحلية الموضوعة داخل إطارات مؤسسية ومنظمة عبر هياكل معلومات واتصالات تقع عالميا (أو محليا)" ^(٢٦)، ويبدو أن هذه العمليات ستجعل التراكم الرأسمالى تاريخيا أكثر استجابة لمطالب أصحاب المصالح الخاصة بحقوق الإنسان. وما زالت حوكمة الشركات والسلوكيات فى العمل، إجمالا من أكثر الأشياء التى يتم الاعتماد عليها فيما يتعلق بالأشكال الجديدة لقوانين أخلاقيات العمل أو السلوك المهني، سواء المعلنة فى شكل قوانين سلوك أم لغات حقوق الإنسان أم الأنشطة الزائدة عن الحد والمعايير الزائدة للتنمية المستدامة (مظاهر نقوم بتحليلها بالتفصيل فى الفصل التاسع). وتشير سطوة وهيمنة حركات العولة المضادة للشركات، بشكل أساسى، إلى أن انعكاسية حقوق الإنسان النشطة تتماشى بشكل أكبر مع ممارسات التراكمات الانعكاسية. فالعولة الانعكاسية لم تعد تتحدث بلغة المتناقضات المادية والنزاعات الطبقيّة بكل تأكيد بسبب تغيير وضعيّة الانعكاسية من الإنتاج إلى الاستهلاك ^(٢٧)، ورغم أن العالم فى حد ذاته حاليا يحمل عدة دلالات على التجارة البشرية أو تسليع الإنسانية ^(٢٨)، فإن مقاومتها تؤدى إلى خطابات

(٢٤) راجع بالأخص : Lash and Urry (1994)، الذى يساعد على فهم وسائل متنوعة يكون فيها ما يتم إنتاجه "ليس عبارة عن أشياء مادية ولكن مجرد رموز" بدرجة كبيرة (٦) مما يؤدى إلى ترميز الاستهلاك (٦١) والأكثر من ذلك، إلى "جعل الانعكاسية ديمقراطية" ^(٦٢)، حيث يكون الأشخاص "على علم ودراية كبيرة بأن ما يعلمونه قليل جدا فى الواقع" ^(٦١).

(٢٥) طالع : . Scott Lash and John Urry (1994)

(٢٦) . Lash and Urry (1994) 64

(٢٧) . Lash and Urry (1994) 57

(٢٨) . Martin Albrow (1996) at 83

انعكاسية تصاغ على شكل حكم رشيد للجانب الآخر من التطور الاقتصادي "المشار إليه بواسطة" مناطق غير قابلة للتحكم فيها تشغلها الطبقات الدنيا الجديدة^(٢٩).

البعد الثالث للمعايير الجديدة للجيل الثالث الذي تلا أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول يتضح في "حالة الحرب العالمية"، وهي "آلية نشطة تخلق وتعزز لصورة ثابتة ومستمرة من النظام العالمي الحالي". وقد أصبحت الحرب هي "المنشأ العام لكل علاقات القوة وتقنيات السيطرة"، "نظام حكم ثنائي القوة شكل من أشكال الحكم لا يهدف فقط إلى التحكم في السكان ولكنه يعتبر أيضا نظاما مثمرا تنتج عنه كل مظاهر الحياة الاجتماعية"^(٣٠) وصارت ثقافات حقوق الإنسان، في هذا العام الفلكي، تابعة لمجموعة متنوعة من المنطقيات والمنطقيات الموازية المتعمدة حول أمن وسلامة الوطن والحرب العالمية على الإرهاب التي تبرر جميعها تقريبا بأشكال جديدة سياسات النهب العالمية^(٣١).

(٢) إستراتيجيات السرد :

جذبت عملية العولمة الاقتصادية المعاصرة الاهتمام نحو إجراء كم كبير من الأبحاث والدراسات. كما أن اختيار الإستراتيجيات السردية أو القصصية يختلف؛ فبعضها يقدم العولمة المعاصرة رواية فردية عن مسيرة الرأسمالية العالمية أو إمبريالية جديدة. ويصر البعض الآخر على تعدد اتجاهات عملية العولمة. فبعيدا عن كونها قوة هائلة، فإنها تسمح بالوصول إلى طرق مختلفة تعمل على تمييز الثقافات والعادات القومية للحضارات بشكل كامل. بينما يتحدث البعض الآخر ليس فقط عن

(٢٩) Scott Lash and John Urry (1994) 145-70.

(٣٠) Michael Hardt and Negri (2004) .

(٣١) راجع الفصل الخامس .

نوع واحد بل عن عدة أنواع من العولة. ومن ثم، نسمع كثيراً عن وجود "أشكال" متميزة من العولة المعاصرة : السياسية والثقافية والاقتصادية .

الشكل الأول يوجه الكونية المهيمنة للغات الحكم والقانون العالمى والديمقراطية والحكم الرشيد. وهى ظاهرة أسميها عولة حقوق الإنسان. ولكن هنا يتم خداع السياسة أيضا فيما يتعلق بمقاومة العولة. إن المجال الناشئ للأنثروبولوجيا الوصفية العالمية الخاصة بحركات الاحتجاج، خاصة الاحتجاج ضد الشركات، يفسر كيف تشكل حركات الأشخاص فى الأساسيات الرئيسية للعولة المعاصرة. إن مسألة ما أسميه فى موقع آخر المقاومة الجيدة، لا تظهر أبدا باعتبارها أحد ملامح بند بارز فى جدول الأعمال الخاص بالحكم الرشيد. أما النوع الثانى فيلفت الانتباه الشديد للعولة الثقافية التى تصدر التنوعات المحلية^(٣٢). والأنماط التى تؤدى، من خلالها إستراتيجيات حوكمة الشركات، إلى تحويل حق حرية الخطاب والتعبير إلى شركة. ولكن الحوار التجارى الحر هنا يتفوق بشكل كبير على الأشكال المبكرة لحقوق الإنسان حول حرية التعبير والحديث وما يرتبط بها من أنشطة^(٣٣) ، أما النوع الثالث فيقدم ملامح أنواع وتصنيفات الجيل الثالث. ومن هذا المنظور تعمل عدة قوى جديدة من الإنتاج (العمليات الرقمية، التكنولوجيا الحيوية، والطاقة النووية) بشكل مثير للجدل باعتبارها نموذجاً مدمراً لحقوق الإنسان المعاصرة، وباعتبارها أحد الملامح التى سنقوم بدراستها بشكل أكبر فى هذا الفصل لاحقا .

أما طرق الروايات الأخرى فتؤسس كفاح الجيل الثالث فى السيطرة على "المحلى" فى إطار الهيمنة على "العالمى"^(٣٤). الكثير من الافتراضات تزامم هذه الحركات المنطقية .

(٣٢). Rosemary Coombe (1998).

(٣٣) الإنجاز البارز الموثق فى : Naomi Klein (2001, 2002).

(٣٤) طالع، على سبيل المثال، Arjun Appanurai 1997 (2001) و Mike Featherstone (1995).

إن الاختلاف المحلى/ العالمى، مع أهميته، يزيد من غموض هذه التواريخ. ومن الصعب بما يكفى، إن لم يكن مستحيلا، تحديد محل الاختلاف "محليا" و "عالميا"، علما بازدهام المرور والتجارة بين هذين المجالين حتى حين نتبنى وجهة النظر (كتلك التى تبنيها) التى تقول بأن تأليف أو ابتكار حقوق الإنسان يتبعثر بين الناس الذين هم فى حالة مقاومة وفى المجتمعات التى تقع فى صراعات. إن الملامح المحلية والعالمية تتواجد معا وتتشابك، حتى بشكل غير نهائى، فى الثقافات المتعددة أو الثقافات المتداخلة، وإنتاج قيم معاصرة لحقوق الإنسان ومعايير ونماذج. ومن ثم لن تستطيع أى من المظاهر "المحلية المقاومة، أو "العالمية" المتعولة أو المزيج بينهما "المحلى والعالمى" أن تتيح أى دلائل تاريخية عالمية تليصية لمستقبل حقوق الإنسان فى خضم العديد من التحولات التى تحدث فى النماذج .

كما أنه مدرج هنا بعض الخصومات المتعلقة بـ "الأشكال" المميزة للعولة المعاصرة "السياسة" و"الثقافية" و"الاقتصادية". ويعيدا عن كونها فئات "أنيقة"، إلا أنها تتداخل وتتشابك. ما الذى يمكن أن يؤسس الخطوط العريضة التى تفرق بين "السياسى" و"الاقتصادى" و"الثقافى"؟ ما حيلة التفاهم غير المختزل التى من شأنها أن تمكننا من تحديد السيادة النسبية والترابط بين المجالات الثلاثة ؟

(٣) التنوعات :

يستمر الجدل أيضا بشأن طرق التمييز والتفرقة بين الروايات حول العولة. كيف يمكننا أن نروى قصصا حول العولة مثل مسيرة رأس المال العالمى^(٣٥)؟ وكيف يمكن لهذه الروايات أن تأخذ فى الاعتبار عدة مسارات مختلفة بشأن تطور الرأسمالية

(٣٥) طالع : . J.K. Gibson-Graham (1996) , Leslie Clair (1995, 1996)

والأنظمة الاجتماعية للإنتاج ومشاكل الترابط الداخلى والمزيج المثالى للنظم المؤسسية للنموذجين الاقتصاديين لكل نظام موسع من الإنتاج^(٢٦)؟ هل مازالت التنويعات التاريخية والمعاصرة داخل حركة الرأسمالية العالمية تنتج أشياء منطقية تم تسميتها مسبقاً باسم "الرأسمالية"؟ وإن كان الأمر كذلك، هل يجوز لنا أن نستمر فى تقديم ذلك على أنه متوحد أم منيع ؟ وهل سيعمل ذلك على انتصار الأمل على التجارب حيث نجد مجموعة متنوعة من الرأسمالية العالمية تعمل بوصفها هياكل تشتت ذاتي ؟ ما الاستدلالات التاريخية التى يمكننا أن نستخلصها حين نعترف بشكل كامل، مع ماركس Marx ومنذ عصره، بالحقيقة الاجتماعية العالمية بأن هذه الأشكال تظل محاطة بالكامل بالآزمات ؟ هل ينبغى علينا أن نقص الحركات الاجتماعية الجديدة (لنقل حركة المرأة أو الحركات البيئية) أو نروى مجموعة مثيرة من الاحتجاجات ضد العولة عروضاً يصعب تجنبها عن آزمات الرأسمالية الأخيرة ؟

علاوة على ذلك، وعلى المستوى الوصفى، تحيط الخصومات الحادة بمسار العولة فيما يتعلق بالسياسة، التى تسمى عواملها ومصادر قوتها الرئيسية. هل من القليل أن نقرأ فى مجال العمل الحالى حول العولة الاقتصادية عن الأيدى الخفية للتحكم أو السيادة الفريدة من نوعها، وهى الولايات المتحدة^(٢٧)؟ أم أنه من الأكثر دقة أن نتحدث عن التاريخ فيما يتعلق بكتل القوى وأثارها السيادية الكلية^(٢٨)؟ ما الذى

(٢٦) هذه القضايا صاغها بشكل مدهش : J. Roger Hollingsworth and Robert Boyer (1997) . 48-1 أويقدم Anthony Woodiwiss (1998) مساهمة مهمة تعتمد على مستقبل حقوق الإنسان عن طريق تتبع الفوارق بين أشكال الرأسمالية اليابانية والأمريكية فى سياق ممارسات وأشكال "البربرية" فى آسيا - الباسيفيك .

(٢٧) Michael Hardt and Antonio Negri (2002, 2004). يشير إلى ذلك بالضبط.

(٢٨) راجع العروض المعقدة فى : Stephen Michael Hardt and Antonio Negri (2002, 2004); Gill (2003) .

سنقوم بتحديدده في إطار العوامل والقوى الرئيسية مثل مجموعة الثماني ومجموعة العشرين التي تشكلت خلال مؤتمر كانكون لمنظمة التجارة العالمية والمؤسسات الإقليمية والعالمية المالية والترتيبات التجارية العالمية متعددة الأطراف والشركات متعددة الجنسيات، أو كل تلك المؤسسات التي مازالت في طور التطور؟ أين، بين شبكات القوى هذه، يمكننا أن نضع ممثلين وشبكات أخرى كتلك التي تمت تسميتها بواسطة أشكال "الجريمة" العالمية^(٣٩)، والقوانين المزعجة التي تسن حالياً بشأن "الإرهاب" العالمي؟ وبكم طريقة يمكننا أن نقرأ الخطاب الحالي المتعلق بـ "الحرب على الإرهاب" الذي يعتبر في نفس الوقت حرباً على حقوق الإنسان المعاصرة؟ إن محنة السياسة المعاصرة بشأن ممارسات حقوق الإنسان تكمن في تعقيد شفرات كتل القوى في علاقتها الديناميكية الغامضة مع الجريمة العالمية، ومن بينها تلك الأشكال التي ترعاها الدولة و"الإرهاب"^(٤٠).

وعلاوة على ذلك، كيف بإمكان الخطابات المتعلقة بأيدولوجية معينة أو الخطابات الأيدولوجية تمكيننا من تحديد الأيدولوجيات السائدة في سرديات العولمة. ولا يزال السؤال مدهشاً في مدى صلته بالموضوع. من ناحية، تعمل العولمة الاقتصادية المعاصرة على توضيح (بمصطلحات صارت معتادة حالياً، استخدمتها ليزلي سكلير (Leslie Sklair) انتشار الحرائق المندلعة بين أيدولوجية المستهلك/ الرأسمالي بتنمية طبقة متوسطة عالمية تشرع العولمة، بصورة أو أكثر، باعتبارها شكلاً من أشكال الاستعمار التلقائي؛ بمعنى أنه "استعمار بدون مستعمرين". وعلى الجانب الآخر، يظل في النهاية ممثلو الحركات الاجتماعية المناهضة للعولمة غير مدركين ببساطة ما يحدث خارج الاستهلاك الإنتاجي لنفس التكنولوجيات (خاصة تكنولوجيا المعلومات) التي ينتقدونها.

(٣٩) Manuel Castells (1997).

(٤٠) يقدم كاستلز Castells بعض الأمثلة الكاشفة لتواطؤ وتعقيد تشكيلات وممارسات الولاية الشمالية في ساحات تجارة المخدرات، والقصاص السائدة المتعلقة بشيء آخر، التي تسمى عادة تجارة الأسلحة "غير المشروعة". راجع أيضاً: Stephen Gill (2003).

(٤) النهايات :

ربما فى محاولة مقاومة مثل هذه الممارسات، بقراءة نظرية العولة العكسية، نقوم بتعزيز صور متعددة حول النهاية، التى أسميها بالإنجليزية endology، والتى غالبا ما تتضمن أشكالا أخرى من جنون النهايات. إن نهاية أمر أو آخر يصرح بها بدون توقف وبشكل كبير بحيث يأتى كل شىء إلى نهاية محددة فيما عدا المهام الموهوبة للممارسات النظرية للنهايات ! وقد قمت فى موضع آخر بالفرقة بين ممارسات النهاية الرسمية والانتقائية والمادية^(٤١).

وهذه الأخيرة تلتفت انتباهنا نحو نهاية العمل^(٤٢)، ونهاية الفلاح^(٤٣) (التي تيسر عبر أشكال جديدة من تحكم الشركات متعددة الجنسيات الكلية فى إنتاج العالم من الطعام)^(٤٤)، ونهاية الطبيعة التى صارت موردا للشركات متعددة الجنسيات^(٤٥). (باعتبارها تنوعاً حيوياً وباعتبارها إنتاجاً لأشكال جديدة من الكائنات المعاد تخليقها بطفرات جديدة جينيا). إن هذا الشغب الذى تثيره تلك النهايات يحدد بداية شركة النظام العالمى الجديد مدعومة بنشأة الأصولية الاقتصادية^(٤٦). ويستتبع ذلك من بين عدة أشياء أخرى مفهوم أنه ليست فقط الدولة أو القانون هما اللذان صارا عالميا أصدقاء عالميين للرأسمالية بصورة كبيرة، بل أيضا الدفاع المشوب بالعاطفة عن حقوق

(٤١). Upendra Baxi (2000).

(٤٢) طالع : . Andre Gorz (1982) إن نظريته أكثر تعقيدا مما يشير إليه هذا الاسم. واهتماماته تقوم على تعزيز السيادة والكفاءة والإبداع فى الإنتاج المعقد القائم على المعرفة .

(٤٣) . Paul Kennedy (1993) 74-5.

(٤٤) راجع، لمزيد حول الانشغال الناشئة عن "كتاتورية الغذاء" : The Ecologist (1998)

(٤٥) . Francis Fukuyama (2002), Jeremy Rifkin (1998).

(٤٦). Jane Kelsey (1995, 1999).

الإنسان بها (كما سنذكر بشيء من التفصيل فيما يلي)، في أوقات تنتصر فيها حقوق الإنسان الكونية للكائن البشرى بمفرده وللمجتمعات أيضا .

(٥) التقييم :

تحيط عدة تناقضات صعبة بنماذج تقييم عواقب وأثار العولة على الإنسان وحقوقه. وقد جعلنا ماركس Marx جميعا معتادين على إمكانية تعزيز حرية الإنسان فيما يتعلق بالأشكال المبكرة للكفاح الطبقي مع الرأسمالية منذ وقت ليس بطويل مما أدى إلى نتيجة مضاعفة. فقد زاد هذا الكفاح من الأمل في الصعود وتفوق تشكيلات الرأسمالية الاستغلالية بشكل كبير. ويرى ماركس Marx متنبئا، في الجزء الأخير من عمله Grundrisse مسيرة الرأسمالية العالمية تعجیلاً للوقت التاريخي لما بعد الاستعمار. وبالمثل، فيما يسمى بحقبة ما بعد الماركسية، استطاع أمارتيا سين Amartya Sen، الحائز على جائزة نوبل، في سجل لهجات أقل ووسائل معقدة ومتناقضة، أن ينطق بالاطروحات فيما يتعلق بتطوير الحرية^(٤٧). التي تفضل كل من حقوق الإنسان المعاصرة وأيضا الجيل الثالث من العولة بنفس المستوى .

وما زالت بعض روايات أو نظريات العولة تفاؤلية بصورة متصلة، حيث إنها تعطي صورة وردية للعولة، تسعى لتوضيح أن الحركات المعاصرة لحقوق الإنسان تدين بالكثير "للمؤسسية العالمية" لحقوق الإنسان^(٤٨). بأشكال لم يكن من الممكن تصورها من قبل حتى قبل عقد أو اثنين، لدرجة أن وسائل الإعلام الاحتكارية تصير، من خلال وجهة النظر هذه، موردا لحركات حقوق الإنسان والحركات الاجتماعية

(٤٧) . Amartya Sen (1999) .

(٤٨) . Ronald Robertson (1992) at 133-4, 181-2 . لا أشير هنا إلى أن تحليل روبرتسون احتفاني .

لتحويل العالم المتعولم. وعبر كل وسائل الفساد ووسائل التجدد، يبدو أن نظام الأمم المتحدة ومجموعاته الإقليمية المعيارية يقدم أفضل المواقع التاريخية (بالنسبة لهم) التي مازالت متاحة إلى حد ما باعتبارها مواقع منطقية للمعيارية البديلة (أو بالأحرى المتمردة).

وسوف أقوم الآن باختصار بتفسير بعض صعوبات تقييم الجيل الثالث للعولمة في سياقين بارزين يشكلان العلاقة بين الدولة ورأس المال : نهاية الدولة القومية وإعادة إنتاج الدول الناعمة / الفاشلة .

٣- نهاية الدول القومية :

ما زال هذا الموضوع المثير للجدل عن العولمة يثير الكثير من المشاكل، في حد ذاته، ومن حيث منظور حقوق الإنسان. وبسبب عدم وجود مساحة، فلن أقوم هنا بمتابعة مزيد من العبارات المتناقضة في هذا الدمج بين كلمتي "الوطن" و "الدولة"، أو أسئلة تتعلق بدمج كلمتين متناقضتين " الدولة القومية" (٤٩).

تاريخيا، هذا الموضوع يثير تساؤلا وهو : ما الذي يبدأ وينتهي حين تنتهي الدولة القومية ؟ وما زال مهما، في حل هذا السؤال، أن نعترف بأن نهاية شكل دولة ويستفاليا الاستعمارية أو الإمبريالية تشكل بداية نظرية وممارسة حقوق الإنسان المعاصرة، التي تبدأ عملها بعدد كبير من الحركات التاريخية المرتبطة بحق تقرير المصير. وكانت النتيجة هي انتشار دول جديدة تعمل جميعا على تحطيم المفاهيم الويستفالية للأوامر العالمية، وبذلك تعمل حركات حقوق الإنسان المعاصرة على تمييز

(٤٩) يكفي هنا القول بأنه من أجل الأغراض الحالية تتضمن عبارة "الدولة القومية" الفكرة المعقدة التي يصير عن طريقها شكل الدولة المنتصرة ممكنا فقط عبر دمج عدة شعوب وجنسيات متنوعة معا في تشكيل تاريخي واحد، يظهر داخله بالتالي المسارات التي تهتم بتعدد الثقافات والعلاقة بين العرقية والأسواق والديمقراطية. فيما يتعلق بالآخيرة، راجع التحليل المتبصر لآمي تشوا Amy Chua في محاضرتها عام ٢٠٠٤ بالجمعية الأمريكية للقانون الدولي .

بدء أشكال جديدة من وضع الحدود أو إزالة الحدود لعدة أشكال متنوعة ذات صلة بالدولة يتم داخلها إعادة صياغة وإجراء وممارسة واجبات تحالفات قوى الحكم بصورة روتينية وتقوم أفكار ما بعد الويستفالية بنقل هذه القوى والواجبات بأشكال منطقية من الديمقراطية والقوانين وحقوق الإنسان بحيث تجعل من الممكن الانخراط في مشكلة "الدول الفاشلة" أو (كما يسميها جاياترى تشاكرافورتى سبيفاك Gayatri Chakravorty Spivak الآن) "فشل حل المستعمرات"^(٥٠). وتتميز هذه النقطة في حديثنا ذلك فقط إذا كانت بسبب أن لغة أو مصطلح "الدول الفاشلة" مقصورا بصورة ما على أشكال الدول الجنوبية. هذه المصطلحات تضعف بشكل ضرورى الأفكار الكلاسيكية لسيادة الدولة مع المذهب المرافق لها والمتعلق بالمساواة بين الدول فى القانون الدولى^(٥١).

ويصف أرجون أبادوراي Arjun Appadurai ظاهرة "سيادة الحل الوسط"، حيث تصيغ الأشكال المعاصرة للرأسمالية العالمية إستراتيجيات "قابلة للتحرك بصورة عنيفة (فى الوقت والمساحة) التى تعرض بصورة كبيرة للخطر قدرات الممثلين فى موقع واحد وحتى قدرتهم على فهم هذه الإستراتيجيات، أو بشكل أقل التنبؤ بها أو مقاومتها"^(٥٢).

ولا شك فى أن أزمات المعرفة تشير إلى "تغييرات لحظية" فى سيادة الدولة بطرق تساعد شبكات التأييد العابرة للقوميات على إنتاج بديل للتشكيلات الدولية القديمة^(٥٣)؛ مما يعنى تقريبا أن نمو الثقافات العالمية لحقوق الإنسان أسهم فى تآكل

(٥٠) . (1999) Gayatri Chakravorty Spivak راجع أيضا: . (1997) Ruth Gordon

(٥١) . (1998) Benedict Kingsbury

(٥٢) . (2001) at 17-18 Arjun Appaduri

(٥٣) الشبكات العالمية لحقوق الإنسان (مثل منظمة العفو الدولية، والسلام الأخضر)، والمنظمات الإقليمية غير الحكومية، تحاسب وتتحدى العديد من قوانين الدول ذات السيادة .

الأفكار التقليدية حول السيادة (وهي المعروفة إلى حد ما لدى المهتمين العالميين بالقانون). ولكن حتى في هذا السجل يجب على المرء أن يفرق بين ممارسات سياسة حقوق الإنسان والسياسة من أجل حقوق الإنسان (كما حاولت أنا التفرقة بينهما في هذا العمل).

أما ما يعنيه فقهاء العولة بموضوع نهاية الدولة القومية هو أن الدولة تصير نقطة في شبكة من العلاقات الاقتصادية العالمية المكثفة في "عالم بلا حدود"، وخارج الإطار السائد للتحكم العالمى المزاكى والمتفرد الذى يسعى نحو تقوية وتعزيز القيم المتصدعة والرؤى الخاصة بالقوانين الدولية، حيث تتواجد عدة شبكات تعمل بشكل إجمالى على إزالة حدود السيادة القومية. وتضم هذه الشبكات مؤسسات مالية دولية واتحادات عصرية (كالمجتمع الأوروبى) وإطارات حكومية بنية لحقوق الإنسان، إقليميا وعالميا، ومساحات تجارية عالمية (كمنظمة التجارة العالمية) وتدابير اقتصادية بدرجات متفاوتة من الوجود الفعال (من اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا، من جانب، إلى منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا، من جانب آخر).

إن النقطة الرئيسية التى تهتم وتتعلق بنهاية الدولة القومية إذن، من المنظور السائد، هى خلق عالم بلا حدود للرأسمالية العالمية، على الرغم من أنه ذو حدود قاسية على الضحايا المنتهكة حقوقهم، الذين يخضعون لممارسات سياسية عنيفة وربما وحشية بسبب السلطة. وبالتالي فإن ميانمار بلا حدود بالنسبة لأنكوال Uncoal على الرغم من أن الأمر ليس كذلك بالنسبة لأونج سان سو كى Aung San Suu Kyi وآلاف من البورميين الذين تمثلهم. كما أن الهند تفتقد الحدود مع شركات يونيون كاربيد Union Carbide ومونسانتو Monsanto ولكن ليس لجماعة من الهنود المنتهكة حقوقهم بشكل كارثى. كما أن أوجونيلاند بلا حدود بالنسبة لشركة مثل Shell، إلا أنها أصبحت مقبرة حركات العدالة وحقوق الإنسان التى يقودها كين سارو ويوا Ken Saro Wiwa.

إن فراغ سيادة الدولة (حيث إنه علينا ذكر ذلك) هو عملية متفاوتة بشكل كبير، وكنهاية الألفية النصرانية الثانية، احتفظت الدول الأورو - أمريكية بدرجة مثيرة للدهشة من المرونة بين الدول على الأقل حين يتم مقارنتها (وخاصة في علاقتها) بقوانين الدين والأزمات للدول السيادية في الجنوب^(٥٤). وإجمالاً، تظل مواجهات حقوق الإنسان مع سلطة الدولة أقل تهديداً للبورجوازية ما بعد المعاصرة في الشمال متعدد الثقافات بصورة كبيرة أكثر منه في الجنوب متعدد الحضارات المتأصلة فيه والفوضوى مقارنة بما سبق، والذي يطمح لأشكال من الديمقراطية الليبرالية في سياق زيادة الفقر كما هو الحال، على سبيل المثال، في الهند وجنوب أفريقيا .

كيف يمكن لممارسات حقوق الإنسان النشطة أن تقرأ نصوص "النقص" التقدمي الذي يصل إلى درجة التدمير لسيادة الدولة في الجنوب ؟ من المؤكد أنه أمر مريح الاعتقاد بأنه، على الرغم من التوحد في رؤية السلطة والأرباح، فإن الرأسمالية العالمية في حد ذاتها تتأثر بالأحزاب المتشددة (حيث سعى ماركس Marx أن يخبرنا عن ذلك). وحتى نكون متأكدين، فإن بعض الجدل الدائر حالياً، الذي يضم العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي (على سبيل المثال، في صراع الموز أو قانون بورتون - هولمز الذي يمنح السلطة للولايات المتحدة لفرض عقوبات تجارية انتقامية على الشركات الأوروبية التي تتجرأ على القيام بأى أعمال تجارية مع كوبا أو لوائح تنظيم الأطعمة المعالجة وراثياً) يوضح بعض ملامح الصراع الرأسمالى العالمى البينى. ومع ذلك فسوف تكون قراءة استثنائية عندما يشار إلى أن قلب الاتحاد الأوروبى ينزف دماً على الفقر الذى تعاني منه الدول الكاريبية أو على الشعب الكوبي المبطل بمأساة حظر التجارة الأمريكية منذ ثلاثة عقود. هذه الحروب التجارية بين الدول الأورو - أمريكية تنبض بحس المنافسة على التجارة الدولية. وعلى الرغم من تلك

(٥٤) من المحتمل أن تكون تلك الحالة النموذجية قد تحققت عبر الغزوات المتعددة المستمرة لهاييتى، راجع التحليل النقدي اللازم فى : . Peter Hallward (2004)

الصرخات العالية التى تحيط بالذعر الأمريكى فى أحكام لوائح النزاع الحالية بمنظمة التجارة الدولية^(٥٥)، فإن الاتحاد الأوروبى مثله مثل الولايات المتحدة يحتاج إلى جولة محادثات لمنظمة التجارة العالمية تتماشى مع الألفية الجديدة، التى ستعمل على تحرير العقول الذكية من أجل الرفاهية العالمية للإنسان .

إن تحالف القوى التى تنعش الرؤية العالمية لرأس مال عالمى بلا حدود تسعى نحو إنهاء هذا التفوق الذى لاقى التدابير الخاصة بالدولة القومية. وانطلاقاً من وجهة النظر تلك، فإن العولمة تعنى تقليص دور الدولة باعتبارها مخططاً لتنمية الاقتصاد القومى ومالكاً للموارد المجتمعية (ووسائل أخرى للإنتاج) وباعتبارها مشاركاً نشطاً فى إنتاج البضائع والخدمات ومنظماً نشطاً سباقاً دائماً لأنماط سلوك الشركات متعددة الجنسيات. كما أنها تشير أيضاً إلى أن هذه الدولة ستكون معزراً متحمساً للسوق الحرة. كل ذلك يشير إلى نهاية عمليات وحكم الممارسات الموجهة نحو الحقوق وممارسات الحكم التى تعيد التوزيع بعدة طرق تعمل على تحويل تفويض الإدراك التقدمى "للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للناس إلى خدعة قاسية مستمرة.

٤- إعادة إنتاج الدول الناعمة:

أولى نموذج الإعلان العالمى لحقوق الإنسان مسئوليات حقوق الإنسان إلى الدول. فقد دعا الدول لإنشاء نظام اجتماعى عادل تدريجياً، وفى مجتمع الدول على المستوى المحلى والعالمى، يفى على الأقل باحتياجات الإنسان. وينكر النموذج الجديد أى دور بارز يعمل على تدمير دور الدولة من جديد، حيث إنه يدعو الدولة (والنظام الدولى)

(٥٥) تفويض الولايات المتحدة، على سبيل المثال، لفرض عقوبات انتقامية تجارية على الاتحاد الأوروبى بسبب تمسكه بحق الإنسان فى الحفاظ على صحته، وذلك بمنع استيراد اللحوم المعالجة بهرمونات النمو أو أى إغاثات خاصة بصناعات الحديد القومية .

لتحرير أكبر قدر ممكن من المساحات من أجل رأس المال أولاً باتباع المعايير الثلاثة للعولة المعاصرة : إلغاء اللوائح، إلغاء التأميم، وعدم الاستثمار. ويعد وضع نهاية لإمكانات التنظيم وإعادة التوزيع القومية هو دافع العولة الاقتصادية المعاصرة، كما يعلم أى شخص قرأ مسودات الاتفاقيات المتبادلة المتعددة عن الاستثمارات. ومع ذلك، فإن برنامج إعادة الدولة يهدف إلى دور وأعمال قوية للدولة فى نفس الوقت حين تكون المصالح الرأسمالية العالمية معرضة للخطر. وعند هذا الحد، فإن إلغاء اللوائح لا يشير إلى نهاية الدولة القومية، ولكن إلى نهاية الدولة التى تعيد التوزيع^(٥٦).

وقد أوضح التاريخ الحديث أن رأس المال متعدد الجنسيات يحتاج إلى دولة ناعمة ودولة قاسية فى نفس الوقت. وفى ذروة عملية التنمية، حدد جونار ميردال Gunnar Myrdal أزمات التنمية فى جنوب آسيا على أن السبب فيها هو "الدول الناعمة" التى تفتقر إلى القوة فى وضع منهج لممارسات السياسة والحكم^(٥٧)، لذلك كانت الدول الناعمة تعد كيانات عقيمة غير قادرة على تحقيق أى من أدوار الرفاهة الاجتماعية الرئيسية الخاصة بها، وقد نشأت نعومتها من ملامح البيروقراطية المتقدمة بصورة مبالغ فيها والممارسات الفاسدة للسياسات وتشكيل الدول الذى يتميز بنقص النظام الواضح. إن ممارسات إنقاذ القوانين الفاسدة والمزاجية زادت من هذا النقص فى الثقافة المدنية الذى طالب من خلاله الفئات المتوسطة الجديدة للمجتمع بالحقوق (وأساء استخدام تلك) ولكنها لم تعترف بأى مسؤوليات اجتماعية. إن طريقة التنمية

(٥٦) طالع : . (1999-1995) Jane Kelsey فيما يتعلق بالتحليل التجريبي، يشير ذلك إلى أشكال "أسر الدول" والتأثير عليها وفسادها، طالع : Joel S. Hellman, Geraint Jones, and Daniel Kaufman (2000) .

(٥٧) طالع : . (1963) Gunnar Myrdal ويهتم ميردال بتصوير دول جنوب آسيا على أنها تفتقر للانضباط المؤسسي والاجتماعي، وهو ما جعل المجتمعات والدول معرضة لخطر أزمات التنمية و "ثورة التوقعات الناشئة".

الاقتصادية والاجتماعية المخططة تكمن في عكس هذه التوجيهات التي سوف تشرع في النهاية وجود دولة تقدمية .

إن عمليات العولة المعاصرة، التي تنتعش بسبب الأيديولوجيات المتقدمة بشدة للتنمية وفنائها في النهاية، تسعى لإعادة إنشاء نسخ جديدة في عصر ما بعد التنمية للدولة الناعمة. ويتم حالياً إعادة تأسيس الفكرة بعدة طرق مهمة. إن "الدولة التقدمية" على الأقل في الجنوب ولأجله يتم تصورها حالياً باعتبارها دولة، ليس في علاقاتها الداخلية مع شعبها، ولكن بعلاقتها مع المجتمع العالمي للمستثمرين الأجانب. إن الدولة التقدمية هي دولة عالمية مستضيفة لرأس المال العالمي. الدولة التقدمية هي دولة تحمي رأس المال العالمي من عدم الاستقرار السياسى وفشل السوق. الدولة التقدمية هي دولة تمثل مسئولية ليست مباشرة لأهلها بالقدر الكافى، ولكنها دولة تقدم نفسها باعتبارها تلميذاً صالحاً للبنك الدولى وصندوق النقد الدولى. الدولة التقدمية هي دولة، بدلا من أن تعزز رؤى العالم عن النظام العالمى العادل، تتعلم فضيلة دفع الدين فى المواعيد المحددة، وأيضاً فإن الدولة التقدمية الآن دولة مطلوب منها جمع مفاهيم الحكم الرشيد، ولكن ليس من تواريخ النضالات ضد الاستعمار والإمبريالية، ولا من حركات حقوق الإنسان والحركات الاجتماعية الداخلية، ولكن من انتقال وصفات التحول لفقهاء العولة المؤسسية العالمية .

إن نشأة "التقدم" هي تلك الخاصة بعالم ما بعد عصر فوكوياما Fukuyama، حيث لا يوجد بديل للرأسمالية، وهو ما يبدو واضحاً بشكل كبير عالمياً بأنماط باللغة التناقض. إن حكم القانون والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان هي أمور إلزامية ينبغى على الجنوب العالمى تحقيقها بطرق لم يتم الوصول إليها تاريخياً فى نشأة الديمقراطية الغربية. إن سرعة مرور الأوقات التاريخية المستقبلية بالنسبة لجنوب العالم توضح هذا التوتر الدراماتيكي بين حقوق الإنسان المتعلقة بالتجارة وصدقة السوق وحقوق الإنسان لكل شخص فى نصف الكرة الأرضية الجنوبي كما يلى :

تحولت الحرب ضد الجوع فى إعلان روما للحق فى الغذاء الصادر عام ١٩٩٨ إلى حالة حرة ذات توجه نحو السوق والإدارة الدولية لنظم الأمن الغذائى عبر مجموعة من شركات الطعام متعددة الجنسيات^(٥٨).

فى القمة الاجتماعية للأمم المتحدة بإستانبول عام ١٩٩٨، صار النضال ضد التشرد سلسلة من التفويضات التى مكنت لسلسلة كبيرة من الممارسات المنتهكة لحقوق الإنسان ذات الصلة بصناعات البناء والمطورين المدنيين؛

صارت "التنمية المستدامة" سلاحا ذا حدين لحوكمة الشركات وسلوك الدولة بطرق تنتشر خلالها المشروعات العامة الضخمة بما فيها مشروعات الرى الكبرى بحيث تخدم ضرورات البنية التحتية للاستثمار الأجنبى المباشر وتعزيز وحماية ممارسات لحوكمة الشركات تتضمن نشر معلومات مضللة^(٥٩).

إن مهمة تعميم حقوق الإنسان المستوحاة من برنامج الأمم المتحدة للتنمية، والداعية لجمع مليار دولار بوصفها مقترحاً لمرافق التنمية المستدامة العالمى، يبدو أنها لاقت القبول، حيث إنه تم جمع المال من بعض الشركات متعددة الجنسيات المعروفة بدفاعها عن حقوق الإنسان .

باختصار فإنه من المعتقد أن يتم إحراز التقدم نحو إدراك الحقوق الثقافية والاقتصادية والاجتماعية بشكل أفضل عن طريق نظام نقدى فى إطار منظومة الأمم المتحدة وبشكل تعاونى يؤكد الدوافع الكبرى لعمل الخير بالشركات متعددة الجنسيات تعزيزاً لأهداف الأمم المتحدة. وتمت صياغة هذا الإطار بشكل كامل أخيراً فى خطاب

(٥٨) إن التحول من الحق فى الغذاء إلى الإدارة المتكاملة لنظم الأمن الغذائى فى إعلان روما يفتح ميادين للتعاون بين شركات الدول متعددة الجنسيات بعيداً عن النظم الموجهة نحو حقوق الإنسان بشأن العمل الزراعى، طالع : . (FIAN (1996)

(٥٩) طالع : . (Jed Greer and Kenny Bruno (1996); Andrew Rowell (1996)

الأمين العام للأمم المتحدة في دافوس، حيث اقترح كوفي عنان أن يكون هناك اتفاق اجتماعي بين الرأسمالية والأمم المتحدة. وبينما تم حث الشركات العالمية والمستثمرين الأجانب على العمل مع الأمم المتحدة، لم يكن هناك أي تلميح على الأقل بأن الانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان المدرجة في حوكمة الشركات كانت في حد ذاتها غير شرعية وأن الشركات يجب أن تكون ملتزمة بنظام صارم لمسؤوليات حقوق الإنسان .

غير أن هذا الإطار الذي تم تعزيزه باجتهاد والإعلان عنه في عدة إعلانات وبرامج عمل لقمم الأمم المتحدة يتلزم بصورة كبيرة وينسجم مع رأس المال الانتقالي وحشوده الأسطورية من الجماعات المعيارية؛ لأنه يفوض لشراكة متفاوتة بين رأس المال العالمي و"الدول النامية". إن تحرر هذه الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني من قيد ولو بسيط من قيود القانون الدولي الدنيا للسلوكيات التي تميل نحو تأييد حقوق الإنسان، جعلها، وهي المعلن عنها مرارا في قرارات قمم الأمم المتحدة، تمكن وتقوى الشركات متعددة الجنسيات وتفوضها لصنع سياسات دولية وأغراض خاصة بغاياتها. إن إنتاج الدول الناعمة باعتباره بنداً إستراتيجياً مهماً من بنود جدول أعمال تلك الشراكة له أولوية خاصة؛ حيث إنه يعمل بمهارة على توظيف لغات التطور الإنساني والحكم وحقوق الإنسان والرفاهية، والتي تمثل جميعها قانون الطبيعة.

ومثالاً أساسياً أقتبسه على ذلك، فإن هناك تلك التقارير المستمرة لفاطمة الزهراء كسينتينى، المقرر الخاص لمفوضية حقوق الإنسان، حول الأثر العكسي لإجراءات التحرك غير المشروع بإغراق فضلات سامة وخطرة على حساب الاستمتاع بحقوق الإنسان^(٦٠). ويعد أعظم مصدرى الفضلات في العالم بالطبع أكثر الدول المتطورة. ويستمر نقل الفضلات للمناطق التي تفتقر إلى القدرة الاقتصادية والسياسية لرفضها^(٦١). وهذا الافتقار ليس متأصلاً، ولكن - في المثال الأخير - السبب فيه هو تشكيلات الاقتصاد العالمي .

(٦٠) Commission on Human Rights (1999).

(٦١) Commission on Human Rights (1998) ، طالع الفقرات ٤٤ ، ٤٦ .

إن كل أنواع ممارسات الأعمال تزخر بما يلي : استخدام مستندات مزورة، ورشوة الموظفين، فى دولة المنشأ أو دولة الانتقال أو ... دولة الوجهة النهائية، ووجود عقود خاصة "بين الشركات الغربية والشركات الأفريقية تدفع الدول بموجبها علاوة صغيرة على الأرض التى يتم فيها دفن المنتجات السامة"^(٦٢). هذه الفضيحة الأخيرة أثارت قرارات كارثية من منظمة الوحدة الأفريقية منذ عقد مضى، حيث أعلنت أن دفن أو إغراق المواد السامة يعد "جريمة ضد أفريقيا والأفارقة"^(٦٣). إن معدة التقارير الخاصة لم تجد صعوبة فى وضع قائمة لعدد كبير من الانتهاكات التى تتضمنها هذه الممارسات بشكل معروف وإجرامى^(٦٤).

إن إعادة إنتاج الدول الناعمة والنظم السياسية أو فائدة رأس المال العالمى، التى تفيد مجموعة قليلة من المجتمعات هى ما تحدد ضرورة العولة الاقتصادية المعاصرة^(٦٥). كما أن معاناة الشعوب الفقيرة ليس لها علاقة بمعايير الحكم للرأسمالية العالمية، التى يجب أن تقيس مدى تميز الريادة الاقتصادية فى المشروعات وفق معايير أخرى تختلف عن تلك التى تقدمها المعيارية اللانهاية لحقوق الإنسان^(٦٦). إن هذا السياق الذى وضعت فيه مثل هذه المشروعات يوحى بلحظة تفكير؛ حيث إن الشركات متعددة الجنسيات ربما لا تنفذ أى مشاريع لإغراق السموم بدون دعم نشط مقدم، على

(٦٢). Commission on Human Rights (1998)

(٦٣). Commission on Human Rights* (1998) Para 57

(٦٤). Commission on Human Rights (1998) Paras 77-107 . طالع كذلك : Anthony D'Amato and Kristen Engel (1998)

(٦٥) إذا وجدت هذا التعبير استعارى بدرجة كبيرة، يجب أن نتذكر الأطفال الذين يلعبون فى مواقع دفن الفضلات النووية الإشعاعية فى جزر مارشال أو ضحايا مدينة بوبال الذين مازالوا يعانون من الآثار المميتة للتعرض الكارثى لـ ٤٧ طنا من المخلفات العسكرية والصناعية .

(٦٦) Naomi Klein (2001, 2002) مازال نصا مؤثرا .

سبيل المثال، من عمليات المؤسسات المالية الدولية. وقد أدى ذلك إلى أن بعض دول العالم الثالث، التي تتحكم فيها الديون بصورة كبيرة مع انهيار أسعار المواد الخام، لجأت إلى التفكير في استيراد تلك الفضلات الخطيرة واعتبار ذلك "أمرا جذابا" حيث تكون آخر مستودع لتحسين السيولة^(٦٧). وفي هذا السياق يجوز للمرء أن يتحدث عن عدم وجود ممارسات أعمال سيئة تستطيع أن تنقذها قوانين السلوك العالمية، ولكن بدلا من ذلك توجد نظم حوكمة للشركات والمؤسسات المالية عالمية تؤدي للإبادة الجماعية. وهذه النظم والممارسات للحوكمة العالمية المبيدة للحقوق تظل في النهاية منتجات للدول "القاسية" التي تجد ذلك مأوى آمنا للفضلات الخطيرة، وما هو أكثر من ذلك، في "البلاد الناعمة".

إن ممارسات العمل الدولية العنيدة تتطلب أيضا انتشار دول ونظم قاسية ينبغي أن تكون ذات كفاءة في الأسواق في إخماد وإضفاء عدم المشروعية على ممارسات المقاومة المعتمدة على حقوق الإنسان أو مساعي اللحاق بالسياسات البديلة. إن معايير وقيم الحكم بالقانون في حاجة إلى التعزيز من جانب الدولة بالنيابة عن، ويأمر من تشكيلات التكنولوجيا والاقتصاد العالمية. ولهذا الغرض، حين يكون من الضروري للدولة المضيفة تحرير سلطة الإرهاب ضد شعبها، فيجب أن تكون مخولة، محليا وعالميا، للقيام بذلك. إن هذه الدولة المضيفة (أو الدولة الرهينة) يجب أن تظل نشطة، في كل الأوقات، بما يكفي لضمان زيادة الأمن للمستثمر العالمي والأجنبي والذي يدين بواجبات بدائية لمساعدة الدولة في إدارة أو تحسين أي عجز ديمقراطي ناتج^(٦٨).

United Nations (1998) at para 57. (٦٧)

(٦٨) الانتهاكات الصارخة المستمرة لحقوق الإنسان يتبعها بذلك عدم الإعلان عن المتعرضين للانتهاك من جانب شركة يونيون كاربيد التي تعمل وفق أرقى المعايير التكنولوجية العالمية لإدارة استطلاعات الرأي العام والاستطلاعات السياسية محليا وعالميا منذ انتهاء مرحلة كارثة بوبال .

٥- نموذج جديد لحقوق الإنسان :

تحتاج فكرتى عن النموذج الناشئ (لحقوق الإنسان المتعلقة بالتجارة وصديقة السوق)، رغم أنه ضمنى، إلى مزيد من التوضيح. وتظل من المسائل المهمة قطاعا سبل قراءة سياسة حقوق الإنسان والسياسة من أجل تلك الحقوق. فالأولى تصر على أن حقوق الإنسان تنتمى إلى البشر كل على حدة بدرجة كبيرة كما تنتمى إلى المحصلات الاقتصادية بنفس القدر، أما الثانية فتشير إلى أن أسبقية أو أولوية الحقوق الإنسانية للبشر على حقوق الإنسان الخاصة بمجموعات رأس المال العلمية التكنولوجية، التى تحمل عواقب تجعل حقوق الإنسان صديقة السوق والمتعلقة بالتجارة أمرا ثانويا لحقوق الإنسان العالمية لبنى البشر .

وربما يذكر باستمرار أن الحقوق الأساسية والحريات التى نشأت عن ميثاق الأمم المتحدة تختص بالأفراد كما تختص بالجماعات. لكن أى نقاش يسعى لاستبعاد الشركات ومؤسسات الأعمال بدعوى حقوق الإنسان يظل معرضا لإدانته أو اتهامه بأنه غير دقيق بدرجة كبيرة حيث يتم قراءته وفهمه بصورة خاطئة فيما يتعلق بمعايير ونماذج حقوق الإنسان. إن الاعتراف بأى هيئة أو تجمع باعتباره أحد حقوق الإنسان الأساسية وفق الإعلان العالمى لحقوق الإنسان يشير على الأقل إلى أن هذا الحق بالملكية (متضمنا الملكية الفكرية) يمكن ممارسته بشكل فردي كما يمكن مشاركته بشكل جماعى. وعلاوة على ذلك، طالما كانت حقوق الإنسان متاحة ومتوفرة لكل فرد فإن الأشخاص الاعتباريين كالشركات وهيئات الأعمال الأخرى يحرصون بشكل متساو على حماية حقوق الإنسان والترويج لها عبر نظم محددة. كما أن الأفراد والشركات، بموجب معايير القانون الدولية والتقليدية والمتعارف عليها لمسئولية الدولة، عليهما بعض الالتزامات لحماية وتعزيز تلك الحقوق. وإذا كان الأمر كذلك، فإن ذلك من شأنه أن يثبت خطأ أى أفكار متعلقة بتحول النماذج .

ومع ذلك، فإن هذه الطريقة لقراءة الإعلان العالمى لحقوق الإنسان هى فى حد ذاتها طريقة متعلقة بالتجارة وصديقة للسوق إلى حد الإفراط. إن المادة ١٧ التى تمنح "كل فرد" الحق فى الاحتفاظ بالملكية لنفسه أو مجتمعه مع الآخرين لم تحدد ما يمكن اعتباره ملكية، كما لم تحدد الإجراء ضد الحرمان الاستبدادى من الملكية. وبقرعتها عن قرب، سنجد أن المادة ١٧ لم تنص على أى حقوق ملكية فكرية أو صناعية، مكنتية فقط بالتحدث عن حق "حماية المصالح الأخلاقية والمادية الناشئة عن أى إنتاج علمى أو أدبى أو فنى" لمؤلفه (٦٩).

وحتى على افتراض أن الإعلان العالمى لحقوق الإنسان يحمى إلى حد ما حقوق الإنسان المرتبطة بالتجارة والصديقة للأسواق، فإنه يجب أن يكون من الواضح أن حق الملكية كان أحد حقوق الإنسان التى تم النص عليها. وبالتالي، فقد خضع لحدود متأصلة نشأت عن حقوق مثل الحصانة ضد العنصرية على أساس الملكية، من بين حقوق أخرى (المادة ٢)، وملكية البشر المعروفة بالاستعباد أو الخدمية (المادة ٤)، والحق بالعمل وفى وقت الفراغ (المادتان ٢٣ و ٢٤) والحق فى المساواة فى مستوى المعيشة (المادة ٢٥). وعلاوة على ذلك، فإنه يعد أمراً مهماً تأكيد أنه بينما يمكن تفسيره بصورة أوضح، فإن حق الملكية لا يتمتع بأى تفسيرات خاصة به فى معاهدتى حقوق الإنسان. ولذلك، فإن الفكرة التى تقول بأن نموذج حقوق الإنسان صديقة السوق والمتعلقة بالتجارة هى مجرد كشف لإمكانيات الإعلان العالمى لحقوق الإنسان هو رأى خاطئ بمنتهى الوضوح .

(٦٩) طالع النقاش المعقد فى Rosemary Coonbe (1998) إن الإعلان العالمى لحقوق الإنسان لم يعمل على عولة مفاهيم الرأسمالية البرجوازية ولا الأفكار الماركسية - اللينينية حول الشركات وأشكال حماية حقوق الملكية الفكرية، ولكن ما قام بذلك هو صياغة قانون للملكية يلقى أو يواجه ويحل دستور الحرمان والاستبدادية لأفعال الدولة. إن تحديد طبيعة ومجال حق الملكية، وما يرتبط به من مفاهيم، الذى ظل عرضة لقوى تقرير المصير الوطنية، يظهر فى أنماط مختلفة من حقوق مبتكرى دستورية الحرب الباردة .

كما أن الجدل القائم بشأن امتلاك الشركات حقوق ملكية ومؤسسية بموجب القانون الدولي التقليدي والعرفي ربما يلقي بعض الدعم من التاريخ المعيارى لمسئولية الدولة عن الإضرار بالأجانب بوجه خاص من خلال المنح لحق التعويض الفوري والفعال والعدل. وبالتالي فإن الأضرار التي تعاني منها الكيانات الخاصة بالشركات يتم تأويلها على أنها تضر بالدولة القومية وتقع واجبات التعويضات إن وجدت على عاتق الدولة المسئولة عن الانتهاك. وحتى إذا كان الأمر كذلك، فإن القانون الذي تم تفعيله عقب ميثاق الأمم المتحدة لم يعد يفرض أى عقوبات على غزو الدول الأعضاء باعتباره نمطاً مبرراً لحماية حقوق الملكية الجماعية للشركات .

وفى النهاية، فإن الاعتراض على عدم إذعان الشركات لأى التزامات خاصة بحقوق الإنسان بموجب القانون الدولي مازال غير مقنع ؛ فقد حكمت محكمة نورمبرج لجرائم الحرب الدولية بالفعل على شركتين ألمانيتين لمشاركتيهما فى إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية .

وتقدم المادة الرابعة من اتفاقية حظر الإبادة الجماعية لعام ١٩٤٨ توضيحاً لعقاب الأشخاص الذين يرتكبون مثل هذه الجرائم "سواء كانوا حكاماً مسئولين بموجب الدستور، أم موظفين حكوميين أم أفراداً خصوصيين". ومن المثير للجدل أن هذا التعريف الشامل يمكن أن يمتد ليشمل الشركات (٧٠). وبالمثل تفرض اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة لعام ١٩٧٩ (المادة ٢ أى.) فى عدة مواقع من الاتفاقية عدة مهام من أجل احترام المرأة والوفاء بحقوقها المعلنة، التى يجب تطبيقها على أى شخص أو مؤسسة أو مشروع. هناك العديد من إعلانات قمم الأمم المتحدة وبرامج أنشطتها ونصوص معاهداتها البيئية وتدابيرها قابلة للقراءة والنقاش. وهى تضع مسئولية بعض حقوق الإنسان على عاتق الشركات العالمية. بالطبع فإن أى من هذه القراءات سيتيح الممارسات فى بناء ثانوى تابع من الأدوات التى تستهدف أشكالاً

(٧٠) طالع : Anita Ramsastry (2002) والمواد المقتبسة منه .

أخرى فيما يتعلق بالتبادلات بين حقوق الإنسان وقيم التعاون الاجتماعي الدولي^(٧١). وهذا يبعد عن مجال العمل الحالي لأسباب تتعلق بالمساحة حيث لن نستطيع الإطالة في هذا الموضوع أكثر من ذلك .

أما المادتان ٢٨ و ٣٠ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فهي تتضمن أكثر مبادئ حقوق الإنسان أهمية وبروزا (بالإضافة إلى الدول والأفراد). فالأولى تنص على "أن كل شخص ملزم بنظام دولي واجتماعي يمكن فيه تحقيق كل الحقوق والحريات المدرجة بهذا الإعلان. أما الثانية فتتص، على ما أتذكر، على أنه :

لا يمكن تأويل أي مما يرد في هذا الإعلان على أنه يتضمن أي دولة أو شخص لتعنى بالمشاركة في أي نشاط أو أداء أي فعل يهدف إلى تدمير أي من الحقوق والحريات الموضحة هنا .

وتمتد المادة ٣٠ لتشمل كل المستفيدين من حقوق الإنسان من بينهم تكتلات السلطة التكنولوجية والاقتصادية في شكل مجموعات أعمال أو أشخاص اعتباريين كالشركات، أحد واجباتها التصرف على هذا النحو بعدم الاشتراك في تدمير الحقوق والحريات المنصوص عليها .

وأنا أدرك تماما أنه يمكن أن يتم تسيير العديد من الإستراتيجيات التؤيلية ضد هذه الخاتمة^(٧٢). فأجدي هذه الإستراتيجيات غير المشروعة تؤكد الصفة التشجيعية

(٧١) راجع، لمزيد من المعلومات الشيقة حول موقف المقايضة المعقد في جماعات الضغط الصناعية والمنظمات غير الحكومية التي ترعاها الشركات والمنظمات غير الحكومية البيئية، . Chiara Gheprgitti (1999)

(٧٢) يجرم الاتفاق رشوة موظفي أي دولة أجنبية، مع استبعاد القوانين التي تضم رشوة الأحزاب السياسية وزعمائها وكوادرها من ذلك. والسبب في ذلك واضح. إن تمويل الشركات للحملات الانتخابية حاز على أبعاد نمط التعدل الأول للحقوق في الولايات المتحدة، أما في عدة دول أورو-أمريكية فقد ثبت أن من الصعب وضع حدود لذلك كما أنه من الصعب تحديد واجبات الإفصاح. هذا التمويل، المشروع في وطنه، يمنع من وصفه بالرشوة حين تتم ممارسته خارج البلاد. وفي كل الأحوال، الخروج عن قوانين هذه الممارسات متروك للإمكانات التنظيمية للدول الناعمة.

بصورة كبيرة وغير الإلزامية للإعلان العالمى لحقوق الإنسان. ومع ذلك، فإذا كانت قابلة لاستخلاص الحقوق الرئيسة للهيئات الاقتصادية منها، فيجب أن تظل قابلة بنفس القدر لاستخلاص الالتزامات من نفس النص، خاصة حين تكون مصاغة بشكل واضح وصريح. كما أن فكرة أن الشركات لا تخضع للقوانين الدولية ليست مقنعة فى ضوء التطورات التى ذكرناها بالفعل .

٦- لماذا الحديث عن الحقوق الإنسانية للشركات ؟

لقد لاقيت شخصيا درجة محددة من عدم الراحة بين مجموعة من نشطاء حقوق الإنسان والمحامين فيما يتعلق باعتقاداتهم فيما يخص ما هو خطير وما هو غير ضرورى، والتمادى فى استخدام لغة تنسب حقوق الإنسان للشركات. وهذا الأمر ليس بضرورى، نظرا لأن الاعتقاد الشائع لا يتطلب سوى مرجع أو إشارة لحقوق الشركات الدستورية والقانونية. وربما يكون من الخطير السماح بإمكانية حدوث مثل هذا الانتساب حيث إن هذا الانتقال فى المنطق والخطاب إلى تشكيلات من الرأسمالية والتكنولوجيا لن يسفر سوى عن تعزيز القوى الهائلة لتلك الشركات. وبالتأكيد ربما يمكننا القول بأن دورة نشاط حقوق الإنسان توضح قوة إنكار أى دعوى لحقوق الإنسان عبر تركيزات قوى تكنولوجية واقتصادية .

وفى عالم تحكمه المؤسسات متعددة الجنسيات، فإن هذا النوع من القراءة يمكنه حتى تعزيز سلطة عالم حافل بالفعل بانتهاكات إنسانية فظيعة. كما أن هذا النوع من القراءة بحاجة للتحقيق فيه عبر كل الدراسات الاجتماعية المتاحة وحتى المقارنة لإمكانات حقوق الإنسان. وفى حالة ترسيخ حقوق الإنسان الصديقة للأسواق والمتعلقة بالتجارة فى القانون الدولى المتعارف عليه، فسيكون من الصعب أن نفهم لماذا تسعى الرأسمالية العالمية بدون كلل إلى إثبات حقوقها من خلال نظم معاهدات. إن النموذج الأصيل لذلك هو بالطبع اتفاقية منظمة التجارة العالمية، ويوجه خاص الاتفاقية

الخاصة بحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة (تريبس). إن هذا النظام الموسع من الحقوق الأساسية منظم بدرجة أكبر فى معاهدة حقوق الطبع والنشر العالمية لعام ١٩٩٦، التى تعمل حاليا على حماية الأعمال أو الإصدارات الرقمية، ويوجه خاص ملكية قواعد البيانات الإلكترونية والجينية (مشروع الجينات البشرية). وعلاوة على ذلك، فإن حقوق الإنسان حاليا يبدو مطالبا بها فى ميدان البحث العلمى والتجارب (الذى أصبح حاليا تكنولوجيا عالية تحظى بكثافة رأسمالية لذلك يتم إدخاله فى الشركات بصورة متزايدة) أحد العناصر الرئيسية لحق الإنسان فى حرية الخطاب والتعبير. كما طالبت الشركات أيضا وحصلت على حق "الخطاب التجارى الحر" وأيضا حق السمعة والشرف، ليس فقط باعتباره ملكية، ولكن أيضا باعتباره مصلحة شخصية .

ومن المثير للدهشة أيضا أن هذه التبريرات التى عرضت بصورة نمطية على نموذج الحقوق الفخم تنتعش فى المنطقيات والمنطقيات الموازية ولغات حقوق الإنسان. وتطالب القوانين المجمع لرأس المال والتكنولوجيا بهذه الحقوق على أنها نواتج من حقوق الإنسان القائمة بالفعل والمتعلقة بالبشر كونهم جماعات تسعى، بطريقة التعاون الاجتماعى، نحو تحقيق أهدافها وطموحاتها المشتركة. وحين يتم التحقيق معهم بشكل مشدد، يبرر زعماء هذه الحقوق الجديدة تلك الحقوق بطريقة تتعلق بشرعية وقدرة الأسواق الحرة على تأمين مستقبل أفضل لحقوق الإنسان كما يلى ولناخذ القليل من الأمثلة، فمن المثار أو بالأحرى المثير للجدل بالفعل حاليا أن

حقوق الإنسان فى الصحة خدمت بأفضل صورة فى عدة سياقات مختلفة عبر حماية حقوق البحث والتطوير المتعلقة بالصناعات الدوائية والتشخيصية ؛

الحق فى الإنجاب، حق المرأة فى جسدها، صار ممكنا فقط فى عصر تكنولوجيا يعتمد على حماية الملكية الصناعية للتكنولوجيا الإنجابية ؛

مجموعة كبيرة وكاملة متنوعة من حقوق وعمليات التنمية المستدامة تعتمد على الإصلاحات التكنولوجية التى تجعل علوم تكنولوجيا الشركات ممكنة عبر تكنولوجيا جديدة تبتكر طرقا للتحلل وأشكالا أخرى من إعادة التدوير ومعالجة الفضلات ؛

المشكلات البيئية المهددة التي تواجه البشرية باعتبارها نوعاً (فناء التنوع البيولوجي، ثقب طبقة الأوزون وتغير المناخ) يمكن للعلوم التكنولوجية التعامل معها بشكل أفضل ؛

الحق في الغذاء (الذي يعاد تصويره مرة أخرى بواسطة إعلان روما ليصبح الحق في أنظمة الأمن الغذائي يتم خدمته بصورة جيدة عبر حماية حقوق شركات الصناعة الزراعية ؛

الحق في المشاركة العامة السياسية (الوارد بالإعلان حول الحق في التنمية) مؤمن بدرجة كافية بواسطة نمو تكنولوجيا المعلومات بصورة سريعة، الذي صنع أشكالاً غير متوقعة من التضامن العالمي للحركات الاجتماعية الجديدة وجعلها ممكنة بكل ما تتمتع به من مرونة .

باختصار، فإن الجدل يدور حول تعزيز وحماية حقوق الإنسان المعاصرة المعززة وهو الأمر الذي صار ممكناً فقط حين يتم الاعتراف بشكل كامل بقانون أو نظام الحقوق المتعلق بالرأسمالية العالمية. وتقدم المنافسة في السوق العالمية خادماً بشكل مباشر أو غير مباشر لحقوق الإنسان سواء حدث ذلك عبر استثمار أخلاقي أم تجارة مقبولة أم محاسبة من قبل المستهلك أم كما بدأ في الحدث أخيراً فيما يتعلق بدور قيادي على مستوى الصناعة بشأن خطر إنتاج أو تصنيع الأغذية المعالجة وراثياً الخطرة بشكل واضح. وتسعى العديد من الجماعات النشطة لحقوق الإنسان بصورة ملحوظة للتأثير في سياسة التجارة العالمية بالعمل على وقف الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان في قطاعات المجتمع المعرضة للخطر (عمالة الأطفال، أو التمييز العنصري في الرواتب اعتماداً على الجنس على سبيل المثال). ومع كل ذلك، فإنه حتى نذكر أن الشركات واتحادات الأعمال عليها التزامات نحو حقوق الإنسان، فإن ذلك يعني في نفس الوقت أن نذكر أنها جميعاً مراقبة لحقوق الإنسان.

وربما لا يمكننا أن نلغى بالكامل من ذاكرة النشاط المبادئ اللافتة لجنوب أفريقيا التي تطورت باسم ريفيريند ليون سوليفان Reverend Leon Sullivan عضو مجلس إدارة شركة جنرال موتورز. وقد تبنت - بأحد التقديرات - ٢٠٠ من ٢٦٠ شركة أمريكية تتعامل مع جنوب أفريقيا العنصرية هذه المبادئ. ويجب أن يقال الكثير من ذلك أيضا فيما يتعلق بمبادئ ماكبرايد McBride لأيرلندا الشمالية. وأخيرا، مثل الاتفاق الأوروبي بشأن الرشوة لعام ١٩٩٦ انتصارا لحقوق الشعوب في الشفافية في العمل الدولي رغم أن هذا الاتفاق يشوبه بعض الغموض البناء حول السلوك الذي يحرم من حماية القانون (٧٢)، كما أنه يسجل نجاح الضغوط الضمنية الواردة من الصناعة الأمريكية لخلق ميدان لعب متعادل .

وبالطبع فإن الموقف الاختزالي الراديكالي سوف يرفض الاعتراف بهذه المبادرات الصناعية ويعتبر أنها ليست أكثر من سياسة رمزية، واضعا في الاعتبار أيديولوجية العمل السائدة التي تلخصها القاعدة السلوكية التي تنص على : المسئولية الاجتماعية للعمل هي زيادة الأرباح^(٧٣). ومن المؤكد أن مجتمع متعدد الجنسيات (لا يهم مدى تمزقه بسبب المنافسة الداخلية) يحتفظ بتضامن - على نحو لا يدعو للدهشة - ضد فرض أى أسس جديدة لحقوق الإنسان على هيكله وعملياته. ويظهر ذلك بوضوح في الجهود الناجحة حاليا في استبعاد متعددي الجنسيات من النطاق القضائي لمحكمة الجرائم الجنائية الدولية، ومنذ السبعينيات، مما يعوق كل الجهود المعتمدة على الأمم المتحدة لوضع مدونة سلوك للعابرين للقوميات أو لغير الملزمين بقوانين وطن واحد. واتخاذ موقف أقل أصولية يعترف بالفشل سيؤكد أن الرأسمالية العالمية هي في حالة نضال عنيف بفعل سياسة حقوق الإنسان، حيث تكون المهمة هنا هي السعي لتحويل ذلك إلى سياسة من أجل حقوق الإنسان .

(٧٢) أيده ميلتون فريدمان Milton Friedman، في عدد صحيفة نيويورك تايمز، الصادر في ١٢ سبتمبر ١٩٧٠. لمزيد من التحليل، راجع الفصل التاسع .

٧- طبيعة حقوق الإنسان ومحتواه المتعلقة بالتجارة والصديقة للأسواق :

تطالب الرأسمالية العالمية بصورة متزايدة بنظام جديد للحقوق العالمية بطرق لها آثار تدميرية عميقة على الحقوق الإنسانية لبنى البشر فى كل مكان، كما توضح قراءة نص النسخة المبكرة من مسودة الاتفاق متعدد الأطراف بشأن الاستثمار، التى رعتها منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية. إن حماية حقوق المستثمرين الأجانب هى بذات الأهمية الكبرى للإطاحة بكل حقوق الإنسان التقليدية، التى تظهر حديثا باعتبارها سياسة تشويه التجارة ومعوقات التى تحتاج إلى أن يتم التغلب عليها فى سياق جعل مستقبل حقوق الإنسان أكثر أمنا .

وفى عام ١٩٩٥، الذى واكب قمة كوينهاجن للأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية، نشرت مسودة الميثاق التالية عن حقوق الإنسان الخاصة بالرأسمالية العالمية^(٧٤):

اعترافا بأن النمو الاقتصادى هو جوهر التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

وإدراكا لكون السعى وراء الربح، بأى تكلفة أو ثمن، هو جوهر النمو والتطور الاقتصادى؛

وبالإشارة إلى أنه عبر تاريخ البشرية بأكمله، وضعت التجارة أسس الاتصالات متعددة الثقافات أو الحضارات والتبادلات فى إطار التقاليد الشرعية الطبيعية المتعلقة بالداروينية الاجتماعية؛

وتقديرًا لكون كل البدائل المتاحة للرأسمالية قد تم تجربتها واعتبرت ملحة للدول والشعوب فى العالم؛

(٧٤) طالع : . Upendra Baxi (1995) تم إعادة نشر هذه العبارة هنا مع بعض التغييرات التحريرية الطفيفة .

فنحن، الآباء المؤسسون للعولة، نؤكد ونعلن الحقوق الحيادية التالية بشأن
الرأسمالية العالمية على أنها أفضل ضمانة لتحقيق نظام عالمي جديد يمتلك كل
إمكانات الإدراك التقدمي لكل حقوق الإنسان الإضافية

(أ) الحق فى الحصانة ضد أى عروض رمزية أو ما شابه أو ممارسات
لسيادة الدولة.

(ب) الحق فى تملق وإفساد الأنظمة الوطنية لمصلحة التنمية البشرية والاجتماعية.
(ج) الحق فى قيادة، كما يتطلب الأمر، السیادات الوطنية لإجبار أو إفساد
مجتمعات حقوق الإنسان المشتركة فى أفعال أو ربما أفكار ومعتقدات
مخرجة بصورة واضحة للعولة.

(د) الحق فى تحريض كل المهن المتعلمة (بما فيها القانون والطب والإعلام
والعلوم والتربية) لممارسة، والإعلان عن، قيم تخدم عمليات العولة.

(هـ) الحق الجماعى لرأس المال فى استخدام العمليات والقوة الديمقراطية (وعند
الضرورة حق تخريبها) بطريقة جماعات المصالح الخاصة لتعزيز عناصر
الإنتاج.

(و) الحق فى الحصانة ضد ارتباك الشركات أو عدم التناسق الناشئ عن
تعرض مهارات الإدارة بشكل غير جدير، بل ومعاكس، للغات الفاسدة
لحقوق الإنسان، التى تكون لها نتائج عكسية.

(ز) الحق فى حرية خلق مخاطر بشرية وبيئية وجينية، بصورة محصنة
مستديمة، وخلق نظام لانتهاكات البشرية يتساوى ويكون فعالا مع، تطوير
قوى العولة الإنتاجية بدون أى التزام غير ضرورى للإصلاح أو إعادة
الإنشاء أو التأهيل.

(ح) الحق فى المقاومة، علنا وضمننا، لكل تهديدات الرأسمالية العالمية وبوجه خاص حرية تنظيم وإعادة تنظيم وعدم تنظيم الذاكرة العامة المتعلقة بما يسمى بانتهاكات الشركات لحقوق الإنسان باعتبارها أحد الملامح المكملة للحقوق الإنسانية للشركات فى الخصوصية والسمعة الحسنة، إضافة إلى الحق شبه المطلق فى حرية الخطاب التجارى.

(ط) الحق الجمعى لرأس المال، فى إنشاء وتشغيل منظمات دولية وبين - حكومية تعد متكافئات أعلى شأنًا وظيفيا لحماية الحقوق المشار إليها.

وبهذا الإعلان، فإن هذه الوثيقة الكبرى Magna Carta للرأسمالية العالمية ربما تستدعى لحظة بهجة بين الرؤساء التنفيذيين للمؤسسات متعددة الجنسيات، وحتى بين مجتمعات نشطاء حقوق الإنسان. ولكن بمنح الرضا بحق الإنسان فى الضحك، على الرغم من أنه لم يرد نصا ولكنه رئيسى، يظل رأى هو أن مسودة هذا الإعلان تعكس العديد من العناصر أو التراكم للحقوق الجماعية للرأسمالية العالمية الثابتة فى موضعها حاليا. وهذا عرض مجهد يمهّد المجال لعمل آخر. واليكم القليل من التوضيحات التى ستفى بالغرض .

أهتم بما ورد فى (د) و (ز)، مع بعض التفاصيل التى سترد فى القسم رقم ٩ (مادية العولة). أما الحق الوارد بالفقرة (ب) فله تاريخ طويل من التمزق بطرق سعت فيها الشركات العالمية الأمريكية فى أثناء الحرب الباردة للتخلص من الزعماء الذين يتم انتخابهم بالشكل الصحيح (كما حدث فى شيلى على سبيل المثال)، وقد دعم ذلك النظم الاستبدادية المنتهكة لحقوق الإنسان فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا والشرق الأوسط وآسيا. أما بالنسبة للحقوق الواردة بالعبرة (ط) فهى قيد التنفيذ بالفعل فى العمليات الحالية لخصخصة للأمم المتحدة^(٧٥). وتكوين منظمات قوية تجارية عالمية

(٧٥) لا توجد أى وسيلة أخرى لوصف حالة بعض المبادرات الحالية بشأن حقوق الإنسان الأساسية .

وإقليمية بين - حكومية. أما الحقوق الواردة بـ (ج)، فيتم تفسيرها في السياقات المؤسسة بشكل جيد حاليا للدولة المستضيفة للجنسيات المتعددة، والتي نشأ عنها الاغتيال القضائي لكن سارو ويوا . Ken Saro-Wiwa كما تتواجد أشكال أخرى كثيرة من التواطؤ في الجرائم القمعية، كما تفعل المنظمات غير الحكومية الصناعية التي تستغل حرية تشكيل الهيئات وحرية التعبير التي عادة ما تنكر للمضطهدين، أو يتم إدراكها عقب نضالات طويلة، غالبا تكون دامية .

إن النشأة الحالية للقضايا الإستراتيجية ضد المشاركة العامة (SLAPPs) سلابس) تستحق تأكيذا خاصا فيما يتعلق بالحقوق الواردة بالفقرة (ح)، ولن يظل أى قارئ لأعمال جورج دبليو برينج George W. Pring وبنيلوبى كانان Penelope Canan، أول من ابتكر هذا التعبير ^(٧٦)، فى موضع يتيح له مجادلة ما توصلوا إليه بشأن الآثار التي تقشعر لها الأبدان لـ "سلايس" أو الأيديولوجية وتشكيلات المصالح المادية التي تمثلها. حيث قال :

برفع (قضية) "سلايس"، تعبّر المصالح الاقتصادية عن عدم تسامحها وسعيها لخنق التعبير وآراء المواطنين، ما ينكر بصورة فعالة المساواة فى المواطنة وهى الأمر الأساسى بالنسبة لصنع القرار السياسى. وكل من قام بالتوقيع والموافقة على "سلايس" يبرر حل الصراعات السياسية بشكل غير سياسى على أساس المصلحة الذاتية الاقتصادية العادلة مجتمعة مع عدم احتمال المشاركة العامة للعقول المدنية. ويعد ذلك جدلا أيديولوجيا للمصالح الاقتصادية بوصفها صاحبة الصوت الأعلى لدى تحديد السياسة العامة .

(٧٦) المسمى "سلايس" : . 221 (1996) Getting Sued for Speaking Out

كما أن "سلايس"، وهو نموذج سائد لمساعى متعددة الجنسيات نحو إلغاء حق الخطاب الحر والتعبير للبشر، يعد كذلك منتهكا بصورة مباشرة لقيم المشاركة العامة التي أكدها إعلان الأمم المتحدة بشأن الحق فى التنمية^(٧٧)، وسيكون من الخطأ اعتبار "سلايس" ظاهرة أمريكية خالصة ومميزة. إن عولة التقنيات القانونية تؤكد حاليا أن نشطاء حقوق الإنسان الجنوبيين يتساوون فى مواجهة إمكاناتها التى تقشعر لها الأبدان.

٨- الصراع بين النماذج :

ربما ينجح النموذج الجديد فقط إذا كان يمكنه أن يزيل إشكالية أصوات المعاناة. ويحدث ذلك بعدة طرق. أحدها هو إصلاح عقلانى، وذلك عبر إنتاج نظريات معرفية فلسفية تعمل على تطبيع الخطر (لا يوجد هروب من المخاطر) وتعمل على تحويل ذلك الخطر إلى أيديولوجية (بعض الأخطار القاسية يتم تبريرها لصالح التقدم والتنمية والأمن)، كما تعمل على جعل التسبب ذا إشكالية (بطريقة لا يمكن معها تتبع الآثار الكارثية نحو نشاط الشركات العالمية)، وإثارة الأسئلة (القيمة جدا لمتخصصى القانون والاقتصاد فيما يتعلق بكفاءة النظم القانونية للمسئولية)، وحتى التحقيق والبحث فى بعض النشاطات ذات الصلة بالقضاء، (حقوق التعويض أو التسويات التى تتم خارج النطاق القضائى). وليس مدهشا أن تكون بعض أهم الأسئلة فى الحوار حول العولة تتعلق بكيفية تصور الضحية الذى يمكن أن يتحدث بشكل أساسى عن كيفية تحوله إلى ضحية وما يمكن قوله بحق عما يسبب المعاناة .

كما يطلب النموذج الجديد منا أن نعمل على عزل معتقد الفتشية (التقديس الأعمى) لحقوق الإنسان وأن نقدر أنه فى غياب التطور الاقتصادى لن يكون هناك أى

Upendra Baxi (1998) . (٧٧)

مستقبل لحقوق الإنسان. ويحثنا بعض علماء السلوك على الاعتقاد في وجود منهجية كمية ينشأ عنها نتائج توضح العلاقة الإيجابية، بالنسبة لهم، بين الاستثمار الأجنبي المباشر والرأسمالية متعددة الجنسيات ومراقبة حقوق الإنسان^(٧٨)، وإنه لمن الأسهل مقاومة النظم الديكتاتورية التي تعلق حقوق الإنسان على أساس أولوية التنمية الاقتصادية، مقارنة بالنضال ضد "إنجيل" الترشيح الاقتصادي الذي يشوبه بعض الغموض، ويتوافق مع بعض التوكيد لفكرة أن التنمية المتوسطة يمكن الترويج لها بصورة أفضل تحت كنف حكم استبدادي^(٧٩).

ينبغي على مجتمعات حقوق الإنسان حاليا أن تعمل في إطار اللغات والضرورات المتعلقة بالتعقل أو الترشيح الاقتصادي، فلا ينبغي عليها فقط أن تغطي مساحة كبيرة من النظرية السياسية فيما بعد الحداثة، بل كذلك الاقتصادات المؤسسية الجديدة، مع الحفاظ على حوار بشأن المعاناة الإنسانية .

إن نموذج حقوق الإنسان العالمي يسعى بصورة تقدمية نحو إجماع معياري على تكامل حقوق الإنسان، على الرغم من أنه يتم الإعلان عن ذلك بعبارات مختلفة. إن الكيانات المتعددة لحقوق الإنسان اكتشفت أن أقصى محصلاتها من إعلان الحق في التطوير والتنمية يصر على أن الفرد هو شخص مراقب للتنمية لا خاضع للمراقبة في إطارها. ويعكس النموذج الناشئ هذا التوجه، حيث يسعى لأن يجعل ليس فقط الفرد الإنسان، ولكن أيضا الأمم والشعوب بأكملها خاضعة للمراقبة في إطار التنمية، كما تحدده الرأسمالية العالمية المجسدة في الترشيح الاقتصادي لشبكات عابرة للدول مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والتي لم تنشأ بصورة ديمقراطية، كما أنها ليست

(٧٨) . William H. Mayer (1996) 368-97 ولكن يمكنك أيضا لمزيد من الاكتشافات اللانهاية حول هذا المجال : . Welsey T. Milner (2002) 77-97

(٧٩) . (1994) World Bank xiv طالع كذلك . Catherine Caufeld (1996)

خاضعة لأي دائرة محاسبية باستثناء تلك الخاصة بالمستثمرين. إن وصفاتها المرتبطة بإعادة توجيه الهياكل الاقتصادية والسياسات للمديونية والفقر بمجتمعات العالم الثالث بعيدة كل البعد عن كونها مصممة لتجعل النظام العالمي عادلا، ولا تخدم سوى مصلحة اقتصادات الهيمنة العالمية بكل تعقيداتها وتناقضاتها. إن وصفات الحكم الرشيد يتم مناقشتها فقط فيما يتعلق بالدول والمجتمعات خارج قلب دول الأورواطلنطي. وحتى مع ذلك، فإنه يتم الإعلان عن الحكم الرشيد في صورة مجموعة من التدابير تتضمن الإبداع والتحديث المؤسسي الذي يميز ويفيد بالأساس المنتجين والمستهلكين العالميين .

وقد مكن نموذج حقوق الإنسان العالمي من ظهور ونشأة نظام الأمم المتحدة باعتبارها كتلاً من العقائد التي تمثل ساحة أو ميدان أزمات سهل الانكسار، وصار موقعا تاريخيا مميزا للممارسات التعاونية في إعادة تشكيل العالم من خلال المصطلحات وعلوم النحو، بالإضافة إلى رؤية حقوق الإنسان. إن المعجبين بالعولة الاقتصادية، والذين يتجهون نحو الأسواق الحرة التي تقدم أفضل أمل لتحرير الإنسانية، يتمسكون حاليا بهذا الميدان. ولكن بقايا الثقافة القديمة لحقوق الإنسان العالمي تظل موجودة كما اتضح أخيرا في وثيقة الأمم المتحدة، التي تجرأت على الحديث عن أشكال العولة الفاسدة، وخصوصا تلك التي تتجاهل أي درجة من احترام معايير ونماذج حقوق الإنسان ^(٨٠)، إن لحظة تأمل في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية والاتفاق متعدد الأطراف للاستثمار المقترح يجب أن توضح حقيقة هذا التأكيد. ولكن بالطبع لن تتجاوز أي صيغة من صيغ الأمم المتحدة هذا المدى نظرا لدبلوماسيتها المعروفة في إعادة اختيار وانتقاء النظام والقوانين الاقتصادية العالمية الناشئة. وقد لخص مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان كل ذلك بإشارته اللاذعة إلى "روح العصر الذي

(٨٠) مطالع : . Commission on Human Rights (1999)

نحيا فيه" و "وقائع عصرنا"^(٨١)، فـ "الروح" هى رؤية حقوق الإنسان، والـ "وقائع" مجهزة ومحددة بالعمليات المتهورة والغافلة للعلومة التى تخلق منطقاً قاسياً حول الاستبعاد الاجتماعى ومجتمعات المحن الباقية .

إن الاستيلاء المستمر للقوات الرأسمالية على حقوق الإنسان التى تم الحصول عليها بصعوبة لصالح أغراضهم وميولهم الخاصة لا يعد حدثاً قريداً من نوعه، فقبل أن يتم إلغاء العبودية بفترة طويلة وحصول النساء على الاعتراف بحقوقهن فى التنافس والتصويت فى الانتخابات، استولت الشركات على حقوق "الفرد" مدعية وجود حقوق عملية جديرة لنظم الملكية التى تنكر على الإنسان^(٨٢)، إن كشف ما أسميه أنا بحقوق الإنسان "الحديثة" هو قصة شبه مطلقة لحق الملكية باعتباره أحد حقوق الإنسان الأساسية، كما هو الحال للروايات الاستعمارية/ الإمبريالية التى بدأت مسارها بشركة شرق الهند البارزة (التي حكمت الهند لمدة قرن) حين تم استهلال سيادة الشركات. وقد كانت السياسة هى التجارة وصارت التجارة سياسة .

لذلك فربما نقول بأن هذا هو الحال الآن. ربما يذكر البعض أيضاً أن هذا هو الحال منذ العصور الهادئة لتعبيرات حقوق الإنسان اللافتة للنظر (منذ إعلان السيادة الدائمة على الثروات والموارد الطبيعية وحتى إعلان الحق فى التنمية). ومع إزاحة الغطاء عن بلاغة خطاب حقوق الإنسان، سنجد أساساً للاستمرارية التاريخية، حيث تقبع التوكيدات البطولية لحقوق الإنسان وتظل فى الواقع والأثر العلامة المميزة على المصالح الاقتصادية المنتصرة .

إن نظرية الاستمرارية تلك تستحق هذه اللحظة. إنها تلفت الانتباه إلى حقائق وأعمال بطولية للدبلوماسية العالمية بشأن حقوق الإنسان بطرق تعمل على توسيط

(٨١) طالع : . (Upendra Baxi (1994)

(٨٢) لتحليل ذلك، راجع : (Carl J. Mayer (1990، غير المعقد .

أو حتى شفاء التوجه الاحتفالي لحقوق الإنسان (سواء الرومانسية أم التصوفية أم الانتصارية أم المتعة الخاصة بحقوق الإنسان). كما أنها توجهنا نحو حقيقة كامنة فى إطار نماذج صياغة حقوق الإنسان التى تنبض بنبضات قلب منتظمة للمصالح التحكيمية. كما توجهنا كذلك إلى طريقة تفكير تعيد وضع تأليف أو ابتكار حقوق الإنسان بعيدا عن سياسات الرغبة بين الحكومات إلى نضالات شعبية ضد الانتهاك الإنسانى .

وإذا كان الأمر كذلك، فهل يوجد تحول أو حتى مجرد امتداد لنموذج الرأسمالية الكامنة التى تحرك دائما (كما يعرف قراءة داس كابيتال Das Kapital بالتأكيد) عبر منحنيات البورجوازية ؟ إن هذا السؤال مهم وصعب. وإجابتي القصيرة فى الوقت الحالى هى أنه على الرغم من استيلاء رأس المال على منطق وخطاب حقوق الإنسان لا يعد ظاهرة معاصرة مميزة، فإن ما يدل على عدم الاستمرارية الراديكالى هو نطاق الانعكاس اللازم فى الوقت الحالى .

وعلى سبيل المثال، فإن ممارسات الأعمال العالمية تلغى العديد من المكاسب المعيارية لحركات حقوق الإنسان المعاصرة عبر تقنيات تشتيت هذه الشرور. إن استغلال الطفل والعمالة الكادحة عبر المناطق الاقتصادية الحرة، ومصاحبتها للعنصرية المعتمدة على الجنس أو النوع حتى فى رواتب المعيشة هو العلامة البارزة على العولة الاقتصادية المعاصرة، كما هو الحال أيضا بالنسبة لأشكال خلق "مجتمع عالمى معرض للخطر" ^(٨٣)، و"مجتمعات الخطر" التى لا تنتهى ^(٨٤)، والسيناريوهات المقروءة بوضوح لعدم تحمل المسئولية المنظم، وكذلك "الحصانة المنظمة" للشركات المنتهكة لحقوق الإنسان. وتعد كارثة بوبال ذكرى مريرة لمثل هذه القضايا ^(٨٥).

(٨٣) . Ulrich Beck (1992) راجع أيضا . Dominick Jenkins (2002)

(٨٤) . Deepak Mehta and Roma Chatterjee (2001)

(٨٥) طالع : . Upendra Baxi (2004) 1-Ixix; Upendra Baxi (1990)

إن ما يميز التحول فى هذا النموذج هو مذهب "تشريع الفروض الاستثنائية على حقوق الإنسان" فى مسار المعاصرة للرأسمالية العالمية. وفى العهد الحديث لحقوق الإنسان، تكون هذه المعاناة فى حد ذاتها معاناة مشروعة. إن المنطقيات والمنطقيات الموازية لحقوق الإنسان المعاصرة تتحدى، فى كل الأوقات، هذه الحقيقة المقررة الواضحة. ويسعى التحول فى النموذج نحو إلغاء أى مكاسب تاريخية لحركات حقوق الإنسان العالمية بطرق لا يمكن عكسها ظاهرياً. كما أنه يسعى لإسكات أصوات المعاناة وعودة مستقبل حقوق الإنسان إلى الوراء .

٩- مادية العولمة :

لا يمكن أن يتم فهم التحول فى النموذج خارج إطار مادية العولمة. بهذا المصطلح، أود أن أشير إلى الطريقة العلمية التكنولوجية للإنتاج، وما ي صاحبها من أيديولوجية عضوية (بالمفهوم الألمانى)، والتي تقدم نفسها أداة تخليصية تحريرية لحقوق الإنسان. ويقدم هذا النموذج نفسه فى أوقات عديدة كاشفة : فى الاستخدام المبنى للطاقة النووية، وفى النمو المذهل لتكنولوجيا المعلومات (العالم الرقمى)، وتطور التكنولوجيا الحيوية الجديدة. كل واحد من هذه العناصر، مفرداً ومجتمعاً، يهددنا بأن تصبح لغات حقوق الإنسان المعاصرة ضرباً من القدم. كل عنصر من هذه العناصر يتم تعزيزه فى إطار حقوق الإنسان ومستقبل البشرية ومفهوم الإنجازات، وتحت كل عنصر من هذه يكمن التعزيز اللانهائى لما يمكن تصوره والتحدث عنه بوصفه صناعات "إستراتيجية" جديدة تكمن قواها التنافسية فى، وتميل نحو، أن تظل فى إطار "أن تكون الكل أو تنهى الكل" بتشكيلات دولة أوروأمرىكية معاصرة. كما يأمر كل منها ويرشد نحو الطاقات الإبداعية للجماعات المجتمعية المدنية المقاومة - فى شكل حركات اجتماعية جديدة وغالباً تكون تحت مسمى حقوق الإنسان - لهذه التشكيلات الجديدة لقوى العلوم التكنولوجية. وسوف يكون عبثاً على هذا العمل أن أقدم، بنى شكل

مفصل، التحديات التي وضعت أمام نموذج حقوق الإنسان. إن رسم صورة ظلية لها ربما يكون كافيا الآن .

(أ) الطاقة النووية والأسلحة :

يعد تطور الأسلحة النووية والطاقة النووية للاستخدام المدني أمرا معاصرا لنمو وزيادة حقوق الإنسان المعاصرة، التي ولدت في سياق الهولوكوست وهيروشيما وناجازاكي. وهى تؤثر فى طبيعة حقوق الإنسان سلما وحربا كما تؤثر فى مسارها ومستقبلها. إن الكفاح ضد انتشار تلك الأسلحة والحركات المناوئة لها، كان من بين أكثر اللحظات تأثيرا فى تضامن البشرية فى العالم الأجمع. وقد أدى ذلك إلى شراكة بين المهن التى بدأت تكافوا وظيفيا لمقاضاة العمل الاجتماعى أمام المحكمة الدولية حول قضية مشروعية الأسلحة النووية^(٨٦)، كما أنها جنت بعض مكاسب حقوق الإنسان، لكن سيكون من الصعب، فى إطار إنجازاتها، الحصول على حق العيش فى سلام أو حق العيش فى نظام عالمى بلا طاقة نووية .

ومن أكثر الآثار عمقا فى ثقافات حقوق الإنسان الناشئة لتكنولوجيا الأسلحة النووية هو بناء دولة أمنة تعمل على تحويل نفسها بسهولة إلى نظام (كما يصفه إى. بى. تومبسون E.P. Thompson)^(٨٧)، إن ثقافة وعبارة السرية الرسمية احتكرت المعلومات فى يد قليل من الناس، وأسست لرقابة هيكلية تساعد بدورها على تعزيز جنون العظمة والدعاية. كما امتد ذراع الدولة نحو مصانع الطاقة النووية المدنية سواء

(٨٦) طالع، على سبيل المثال: Burns H. Weston, Richard A. Falk, Hailey Charlesworth 1306-19 (1997)

(٨٧) . E.P. Thompson (1989) 149-80

التي كانت مملوكة لها أم لا. ومنذ البداية قامت الصناعات الدفاعية على جعل عملية الأبحاث العلمية والتطوير التكنولوجية سرية وشرعت الانتهاك المريع لحقوق الإنسان : التجارب على البشر^(٨٨)، وتعرض فئة العمال، خصوصا، لمستويات غير مسموح بها من الإشعاعات فى المجالات العلمية والتقنية والخدمية، بالإضافة إلى التصدير الجبرى والجماعى للفضلات النووية وعدة أنظمة تضر بالصحة والبيئة بسبب مواقع اختبار المواد النووية داخل أو خارج حدود الدولة، وتطوير ثقافة سياسية للعنصرية البيئية التي صادرت أراضى وحقوق السكان الأصليين. إن تلك الدولة السرية (شبكات من المؤسسات الدفاعية والصناعات والعلماء والتكنولوجيين المدنيين ومجموعة من السياسيين المنتقين بعناية) هى علامة على الإنكار الكامل لأى حقوق إنسانية. كما تصر الدعاية - التي زادت كثافتها عقب أحداث الحادى عشر من سبتمبر /أيلول- على أن الدول السرية تظل أفضل ضمان لتحقيق الأمن القومى والعالمى الذى ربما يكون حديث الحقوق فى إطاره ذا معنى. ويأخذ المعانى، كان تطوير صناعات التكنولوجيا الحيوية، كما لاحظنا لاحقا، من أجل إنتاج بعض هذه الملامح.

إن الاستخدامات المدنية للطاقة النووية أعيد ترتيبها بكل جد واجتهاد باعتبارها بديلاً آمناً، أو حتى بصورة نسبية باعتبارها صديقاً للبيئة (مقارنة بالتقريب عن الفحم والانتهاكات ذات الصلة لحق الإنسان فى الصحة). وقد أخرست الصناعات النووية، فى كل مكان وبكل الوسائل، جميع القضايا المتعلقة بالأمن فى العمل، وحوادث المفاعلات والتخلص من المواد السمية والفضلات النووية طويلة الأمد فى التأثير وتفكيك المصانع النووية المدنية التي لا تعمل بأى تكنولوجيا آمنة معروفة. والمروجون للصناعات النووية، على الأقل بالكونجرس الأمريكى، تم تغطيتهم بتشريع دستورى بمسئولية الشركات عن دفع مبلغ

(٨٨) المادة المطبوعة عن هذا الموضوع كبيرة. وأرجو هنا التركيز على، (Richard Pier Claude (2002)، Jay Katz (1997)، Paul McNeil (1998)، Kelvin M. King (1998). British Medical Association (2001)، ومقالة الصور اللانعة. (Carole Gallagher (1993)،

قيمته ٥٦٠ مليون دولار، مع الدعوة لمسئولية الحكومة الفيدرالية، التي كانت وكالاتها التنظيمية أسيرة بالفعل للصناعات الإستراتيجية .

وبذلك تم تحديد مسار حقوق الإنسان عبر أنماط التعاون فى الصناعات الدولية ، التى عملت على تطبيع تحليل المخاطر إلى حد إدارة المخاطر ذات التوجه نحو الصناعات، بدلا من إدارة تحليل وإدارة المخاطر ذات التوجه نحو حقوق الإنسان. ولذلك تم تقييد الحركات الاجتماعية والحركات المؤيدة لحقوق الإنسان منذ البداية بمنطق قيد الدولة - المجتمع. ونظرا لوقوف تلك الحركات الاجتماعية ومن بينها الحركات المؤيدة لحقوق الإنسان فى وجه الدولة، فقد تعرضت لتقليل فى الشأن لتصبح بعدها الأبحاث العلمية التكنولوجية فى مواجهة القرارات المحلية، والتخلص من الفضلات النووية وقرارات الخيار العام بالتفكيك (كما حدث فى قرار الموقع المؤقت الفضلات النووية الخطيرة بنيفادا). وهذا الموطن المعروف عالميا، على الرغم من أهميته، فإنه لا يستطيع الوقوف أمام قدرة قيد الصناعة والدولة المرتبطة بالصناعة النووية المدنية فى جميع أنحاء العالم .

وترشدنا هذه الصناعات نحو لغات خاصة بتحليل وإدارة المخاطر التى يجب أن تتيح لها لغات حقوق الإنسان إجابة فعالة. إذا تعرض العمال فى المجال الخدمى والعلمى إلى المخاطر الإشعاعية، فبالطبع يقال إنها ستكون أخطارا ضئيلة ليست ذات قيمة مميزة عن تلك التى تحدث فى الاستخدام التقليدى للطاقة. وحين تفشل التكنولوجيا الأمانة نوويا، التى تكون على أحدث طراز يكون السبب بذلك هو إدارة الدول بدون كفاءة (كما حدث فى تشيرنوبل). وقطعا لدى التكنوقراطيين النوويين إجابات حول أمن المفاعلات أفضل من قادة الرأى العام ذوى الأصوات العالية وغير الخبراء فى هذا المجال والجاهلين علميا هم وحركاتهم. وفى أى الأحوال، أليس من الصحيح أن حوادث الطرق وتعاطى العقاقير والأضرار المتعلقة بالتدخين والمصابئ الرياضية التى تحدث فجأة وما شابه ذلك من انتشار الأمراض والأوبئة يؤدى إلى موت الإنسان ؟ إن ما يتغاضى عنه الأباطرة النوويون هو نظام الأخطار الذى يؤدى

إلى طفرات جينية، والذي تتضمنه تلك الصناعة. لكن إذن، من فى الدولة، حتى بعد ما حدث بهيروشيما وناجازاكي، يمكنه تحديد المخاطر الصحية والبيئية الممكنة، علما بأن آخر قرارات المحكمة الدولية نص على استحالة وجود أى أخطار من الأسلحة النووية^(٨٩)؛ ولا يوجد أى شىء إضافى يمكن قوله عن تعمد غموض حركات حقوق الإنسان. ألا ينبغى علينا بدلا من ذلك ألا نقبل باللامبالاة التى يظهرها جيمس شلايسنجر James Schlesinger، رئيس لجنة الطاقة الذرية، الذى أشار لانفجار تحت الأرض لأجهزة نووية فى منطقة أميتشيتكا بالاسكا، قائلا "لقد كان متعة لأولادى وزوجتى، فقد سعدوا لاضطرارهم الخروج من المنزل لبعض الوقت"^(٩٠).

ولكن بالطبع فإن حقوق الإنسان فى مجتمع محلى مصاب ومبتلى فى بيئته المتغيرة راديكاليا معرضة لخطر شديد، كما بين تشيرنوبل بقسوته المرعبة. إن اختبار الأسلحة النووية له نفس التأثير العكسى، كما اتضح من الإصابات التى أصابت شعب بوخاران وراجستان. وقد سمع رئيس وزراء الهند يقول فى الواقع إن بعض المواطنين عليهم أن يتحملوا بدافع الوطنية عبء الفخر الهندى بالحصول على قدرة وقوة الأسلحة النووية. إن لغات الشرف القومى والفخر تجعل موضوع حقوق الصحة والعيش بكرامة للشعوب ضروبا من الوهم والخيال، بل وتتأثر تلك الحقوق عكسيا. وتصور القومية النووية اللحاق بالأمن الإنسانى الجماعى باعتباره غاية فى حد ذاته على حساب تلك الانتهاكات المستمرة والضخمة لحق الإنسان فى أن يكون ويظل إنسانا.

وقد تم تفكيك الأسلحة النووية فيما بعد الحرب الباردة (بكمية تقدر بنحو ٢٣٣, ١٢ سلاحا ورأسا نووية فى الولايات المتحدة بين عامى ١٩٨٢ - ١٩٩٢ بمعدل

(٨٩) طالع : . 1306-19 (1997), Burns Weston, Richard Falk, and Hilary Charlesworth

(٩٠) . 100 (1998; emphasis added) James Ridgeway and Jeffrey St. Claire

١٣٠٠ سلاح فى العام) ^(٩١)، وما يقدر بـ ١٠,٠٠٠ رأس نووية كان ينبغى تفكيكها فى التسعينيات. ولكننا لا نمتلك أى معلومات من الجانب الروسى. إن عمر الفضلات الملوثة قدر بنحو ٧٠٠ مليون عام لليورانيوم -٢٣٥، و ٢٤,٠٠٠ عام للبلوتينيوم -٢٣٩ ^(٩٢)، وستة ملايين عام للبلوتينيوم -٢٤٠. وهناك مشكلات شبيهة، على الرغم من أنها على نطاق أصغر، فيما يتعلق بمصانع الطاقة النووية القديمة ^(٩٣).

هذه الروايات الموجزة إلى حد ما، على الرغم من كونها تصدر بعض الأحكام، فإن الغرض منها هو نقل الفكرة بأن الصناعات النووية تشكل مجالا سائدا وياقيا لمادية العولة، فهى قوة إنتاجية تعمل على تعليق النظام الأخلاقى، كما ينتج عنها عدة هياكل ضخمة من بينها ظهور النظام العسكرى الدولى الجديد ^(٩٤). إن حالة وتكون تلك المادية فى حالة حرب مع منطق وخطاب إعلانات وحركات حقوق الإنسان المعاصرة ^(٩٥).

كما أن سياقاتها المميزة فى السيطرة والإخضاع تعزز الثقافات المدينة والنظم القانونية ونظم المعتقدات التى من بينها الأيديولوجيات العدائية، بصورة غير قابلة للإصلاح، للثقافات العالمية لحقوق الإنسان. وبينما تعد الحركات الحالية الداعية للحد من الأسلحة النووية أو الحظر التام لاختبارها منفتحة على قراءة لحقوق الإنسان إلا

(٩١) US Office of Technology Assessment (1993a, 1993b)

(٩٢) US Office of Technology Assessment (1993a, 1993b) 68

(٩٣) US Office of Technology Assessment (1993a) 101-47.

(٩٤) طالع : Anthony Giddens (1990) 63-78, 183، الذى يصور "العولة" مزيجاً من أربعة نظم، ويعرف علم رسم الخرائط الخاص بالظروف البشرية : نظام الدولة القومية، تقسيمات دولية للعمل، اقتصاد رأسمالى عالمى، ونظام عسكرى عالمى .

(٩٥) النفقات الزائدة عن الحد وميزانيات الدفاع غير المعقولة كانت دائما سببا فى تراجع "الإدراك التقدمى" للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

أنها عرضة لإملاءات الإكراه الإستراتيجى الداخلى فى سيناريوهات ما بعد الحرب الباردة التى مازالت داخل هذا النمط من الإنتاج. وبهذا المعنى، نجد أن مستقبل حقوق الإنسان مازال متشظيا ومتأزما كما كان فى العقود الخمسة الماضية .

(ب) الرقمنة :

مع اندماجها ودخولها عالم الصناعات التكنولوجية الدفاعية، صار ظهور تكنولوجيا المعلومات تحولا حتميا يسم العولمة المعاصرة. ويتحول العالم المعاصر بعدة طرق من خلال ثورة الرقائى المصغرة والدوائر التكاملية. أولا، هذا التحول ساعد على تمكين أنماط الاندماج بين الزمان والمكان، وهو أحد الملامح المميزة للعولمة المعاصرة ^(٩٦)، ثانيا، يعمل على جعل التقدم فى علوم الوراثة والصناعات الإستراتيجية للتكنولوجيا الحيوية أمرا واقعا. ويعتمد التقدم فى تكنولوجيا الحامض النووى بشكل كامل على التقنيات الثورية للذكاء الاصطناعى. ثالثا، يعمل على تعزيز أساسيات الاحتكار السرى لدولة ما فيما يخص أسلحة الدمار الشامل. رابعا، يتيح هذا التطور قوة دافعة لنشأة عالمية لحقوق الإنسان المتعلقة بالتجارة والصدىقة للأسواق. خامسا، يعمل على قيادة حركة نحو إعادة تعريف الفقر. فلم يعد الفقر يعرف بأنه الحرمان المادى، ولكن صار يتعلق بعدم القدرة للوصول للمعلومات. ومن ثم، نسمع كثيرا عن المناطق "الميتة" أو "البرية" للفقر المدنى حيث يتعلق بالفقر فى التعرف بالشبكات الإلكترونية لا بحق الحصول على الغذاء أو المسكن أو الصحة ^(٩٧). والجنوب الجديد فقير من ناحية المعرفة بالشبكات الإلكترونية، بينما الشمال الجديد غنى فى هذه الناحية، وهو ما يسمى الآن بـ: التقسيم الرقمى". سادسا، نحن نشهد نشأة

(٩٦) . Ronald Robertson (1992) at 8-33; David Harvey (1996) 207-328 .

(٩٧) . Scott Lash and John Urry (1994) 145-71 .

مجتمع الشبكات التي صارت فيه الممارسات السياسية تتم بصورة متزايدة من خلال وسيط المكان والزمان لوسائل الإعلام التي تم تخصيصتها، والتي من خلالها كذلك صارت المعاناة الاجتماعية والإنسانية بصورة كبيرة سلعة يمكن استبدالها لدرجة بدت فيها أنها مفتقرة إلى صوت أو مستقبل خارج الباقية الإعلامية للشركات. سابعا، سهلت نشأة تكنولوجيا المعلومات الشخصية واسعة الانتشار لوظائف الحكم (فى إدارات وثقافة وبحث الرفاهة والصحة والتعقيم) والبنوك والتمويلات والأعمال والصناعة والنقل والاتصالات. ثامنا، صار لعلم وصناعة الإنسان الآلى آثار متعددة على مفاهيم العمل وأوقات الفراغ وأنماط دونية العمالة المنهجية^(٩٨). تاسعا، هذه النشأة أدت إلى عدم تناسق المناهج القديمة واللوائح عبر القوانين والسياسة والإدارة، كما يظهر الجدال الحالى بشأن خضوع مايكر وسوف للقرارات الأمريكية غير الموثوق فيها وكذلك بشأن تنظيم تدفقات العنف والفحشاء على الإنترنت. وفى النهاية (محاولا ألا أصيبكم بالإجهاد)، فإن رقمنة العالم تتيح فضاء زمانيا ومكانيا للتضامن المتزايد والكبير بين الحركات الاجتماعية الجديدة التي تعزز - كما تهلك - ثقافات حقوق الإنسان المعاصرة^(٩٩). ويبدو أن هذه الأيام الهادئة للحركات العديدة ستستبدل بأعمال أدائية على الإنترنت .

هذه الملامح العشرة مع تعقيدها وتناقضها تعقد مهام قراءة مستقبل حقوق الإنسان. الأمر الواضح الوحيد هو أن سياقات السيطرة العالمية على تكنولوجيا الشبكات الإلكترونية، ومدى استعبادها للبشر، صارت تعزز عدم التساوى بين الشمال والجنوب، إلا إذا ساعدت حركات حقوق الإنسان على تطور مستقبل جديد للعمال على الإنترنت. ومن الواضح أيضا أن وسائل التضامن الفوري عن طريق تبادل البريد الإلكتروني على الرغم من أنها تساعد على الإيقاف (كما يظهر تعديل الاتفاق متعدد

(٩٨). Gorz (1982)

(٩٩) طالع : . 68-109 Castells (1997)

الأطراف بشأن الاستثمار)، فإنها تحمل معها كذلك خطر جعل الكثير من الحركات المحلية غير ملائمة لصنع أى حقوق إنسانية مستقبلية. إن رقمنة حركات الاحتجاج، كما أوضح كاستلز Castells تعزز بلا شك وبصورة كبيرة قوة العمل الاجتماعى الجماعى. لكن إلى أى مدى زمنى تتحمل هذه القوة أن تكون شكلا وهميا يظل سؤالا بدون إجابة. وعلى النقيض، يتواجد دليل على القوة المتزايدة والحركة لبعض الحركات المناوئة لحقوق الإنسان، التى نجحت فى تسمية قيم وأسس حقوق الإنسان المعاصرة بمورد ومقعد الشر الراديكالى .

(ج) التكنولوجيا الحيوية (البيوتكنولوجى) :

إذا كان الاستخدام المدنى والعسكرى للطاقة النووية سائدا فى العقود المبكرة من النصف الثانى من القرن العشرين، فإن العقود اللاحقة تميزت بالانطلاقات الواسعة فى مجال علم الوراثة. إن التقدم فى هندسة الحمض النووى صار واسع النطاق بدرجة ملحوظة ويتعلق تقريبا بكل مجال من مجالات الحياة البشرية. كما أن التقدم فى تكنولوجيا المعلومات الشبكية كان سببا فى ظهور مجموعة متنوعة من التكنولوجيا الحيوية ويشر بظهور أشكال جديدة من النانوتكنولوجى الناشئ. وقد أدى ذلك أيضا إلى تشكيل الصناعات الإستراتيجية القائمة على العلوم التقنية^(١٠٠)، التى تستاء من، وغالبا ترفض، لوائح الدولة والقوانين الدولية وينشأ عنها أشكال جديدة من السياسات التكنولوجية^(١٠١)، وتكون هذه الأمور معا مادية عولة متعلقة بالجينات والوراثة (نادرا ما تلاحظ فى سرديات النظريات الاجتماعية عن العولة) بما يساهم فى تشكيل شركة

(١٠٠) . Donna Haraway (1997)

(١٠١) Dan L. Burk and Barbara A. Boczar (1994); US Congress, Office of Technology Assessment (1988) 78-9; Calestous Juma (1989) .

النظام العالمى الجديد" (١٠٢)، والتكنولوجيات الحيوية، متحدة فى سعيها نحو علوم الحياة الاختزالية - حيث تعتبر "الحياة" مجرد معلومات قابلة للتشفير عبر العلوم التكنولوجية والتلاعب وتقنيات مختلفة من المحاكاة والاستنساخ - تقع فى عدة مجالات يعد كل منها بالأفضل للإنسان. كما أن التكنولوجيا الحيوية الزراعية المعززة بالصناعات الزراعية تعد الجميع بالحصول على الغذاء، والتكنولوجيا الحيوية الدوائية تعد الجميع بالصحة والتكنولوجيا الحيوية الصناعية تعد الجميع بالنمو والتطور المستدام فى المشروعات الوراثية للإنسان والعالم، وهذا من بين عدة مجالات أخرى، تعد بإمكانات جديدة فى المجالات العلاجية واستنساخ البشر. إن الاعتقاد بأن البيوتكنولوجيا تتيح مشاهد وصوراً غير مسبقة للتقدم البشرى ليس مجرد ضجيج إعلامى، بل إن الممارسين لهذه التكنولوجيا يحيون بها فى كل أنحاء العالم .

إنه مقال عن الإيمان بهذا المجتمع. ومهما قالت حركات حقوق الإنسان والحركات الاجتماعية حول التكلفة الاجتماعية والبشرية بسبب هذه العمليات المتعلقة بالأبحاث الوراثية والتجارب والتطبيقات، إلا أن المكسب الإجمالى للبشرية كبير للغاية بحيث يجعل أى نقد اجتماعى غير مثمر وعقيم (١٠٣).

إن نمط بناء سرديات التقدم له فائدة قليلة بالنسبة للنموذج القديم لحقوق الإنسان الذى يعتمد على مفاهيم تجعلها العلوم التكنولوجية للشركات الآن أمراً عفا عليه الزمن. وتبدو الأفكار الأصولية التى يعتمد عليها هذا النموذج حالياً غير مقنعة وليست ذات معنى إلى الحد الذى يمكن أن يقال عنها إنها تعتمد على فكرة الحصانة من الانتهاك التى تشكل "الإنسانية المميزة و"الكرامة" التى يجب أن تزين هذا "الإنسان". وتفكك العلوم التكنولوجية مفهوم الكينونة الإنسانية بشكل مختلف تماماً

(١٠٢). Haraway (1997) at 151-72.

(١٠٣). Martha Nussbaum and Cass R. Sunstein (1998).

حيث إن التكنولوجيا العالية المتقدمة ومواقع الأبحاث والابتكارات المستنزفة لرأس المال تعتبر الكينونة الإنسانية معلومات وراثية جاهزة وقابلة للاستغلال. وصار الإنسان بالفعل إنسانا إلكترونيا (بحسب التصور الفريد لدونا هاراوى (Dona Haraway) ^(١٠٤)، فالأفكار التي تعتمد على كرامة الجسد، على سبيل المثال، ذات معنى ناقص؛ لأن الجسم أصبح حاليا صناعة كبيرة ^(١٠٥) إن المعلومات الوراثية في الأنسجة الجسدية والأطراف والسوائل بالجسم بل والفضلات والهامض النووي للشعوب والسكان الأصليين الذين في طريقهم للاختفاء ^(١٠٦)، صاروا جميعا تراث الشركات العام للبشرية. هل يجوز لنا الحديث عن الكرامة الإنسانية خارج اعتبارات إدارة أو تنظيم عملية الحرث في أرباح عالية لصناعات إستراتيجية بيوتكنولوجية بمليارات الدولارات ؟

لا شك أنه، بطريقة ما، يجب أن تظل العلوم التقنية خاضعة للمحاسبة. ولكن هذه المحاسبة يجب أن تعزى إلى مجموعات نظيرة من المراجعة التكنوقراطية لا عموم الناس الذين ينسب إليهم العلم المسبق بالعلوم، وفي نفس الوقت يمثلون عملاء أقوياء للعديد من منتجات سائنا كلوز المتعلقة بهدايا الصحة البيوتكنولوجية: الوعد بشفاء الأمراض الوراثية المخيفة، الاستزراع للأعضاء، العلاجات التي تعمل على استمرارية الحياة، الأنواء الرائعة التشخيصية للتحليلات المناعية، والتعزيزات الوراثية والأطعمة والمشروبات المعالجة وراثيا ذات الصلاحية الأطول عمرا والأسواق المستقبلية لأعضاء الجسم من خلال الاستنساخ البشرى .

(١٠٤). Donna Haraway (1991); Justin Burley (ed.) (1999).

(١٠٥). E. Richard Gold (1996); Dorothy Nelkin and Lorri B. Andrews (1998) 22.

(١٠٦). Dorothy Nelkin and Lorri B. Andrews (1998) 17.

وفى انقلاب عظيم، ستصير المجتمعات العالمية للعلوم التكنولوجية، وليس الممثلون المنتخبون للشعب بصورة جديرة، هى الوصية على السياسة العامة والأفاق الإنسانية المستقبلية. إن فئة "الشعب"، بأى درجة، تعد فئة مشكوك فى أمرها فى الكثير من نظريات الديمقراطية غير الاشتراكية التى تستبدل فيها المحاسبة بفئة المستهلكين نوى الحاجة. وتشتق شرعيتهم من الاستجابة لمطالب واحتياجات ورغبات هذه الشعوب. لذلك يجب أن يكون القانون والسياسة والإدارة فى علاقة وكالة مع إمكانية التنظيم الذاتى بين الجماعات النظرية للعلوم التقنية، التى تفهم بشكل أفضل الحاجة إلى ضبط النفس بشأن وجهتها التالية وإلى أى مدى يمكن أن تتماهى. كما أن هذه الجماعات لا تمثل مجتمعا احتكاريا، كما أن الأكاديميات المنشقة داخل أنماط الإنتاج المعرفية للمجموعات النظرية ستضمن عدم الوقوع فى الخطأ وعدم الإسراف فى التطوير والتنمية العلمية التكنولوجية. فى مثل هذا الموقف، لا تعمل أى من السلطات التشريعية ولا الإشراف القضائى على تجهيز أفضل نماذج التنظيم العام^(١٠٧)، بالتأكيد فإن الأسئلة المتضمنة العلوم الانتقالية، والتى بقيت دون حسم علمى^(١٠٨)، يجب أن تترك لمن يعرفون ماهية العلوم التكنولوجية وليس لأى من الدخلاء الذين فى أفضل الأحوال لا يستطيعون سوى ممارسة "علوم تافهة"^(١٠٩).

إن إلغاء اللوائح أو تفكيكها يعد نمطا تعريفا للثقافة الوراثية التى تقع على عاتقنا الآن. ومن أسيلومار Asilomar وحتى الجدال الحالى بشأن استنساخ الإنسان، تؤسس الروايات التقدمية حول التكنولوجيا الحيوية وتعيد إنشاء نفس السيناريو

See, Susanne Wright (1984); Kenneth Foster and Peter Huber (1999); Peter (١٠٧) Huber (1993)

Alvin M. Weinberg (1972) 209-22. John Paterson (2003) . (١٠٨)

Kenneth R. Foster and Peter W. Huber (1999); Peter W. Huber (1993) . (١٠٩)

الخاص بتنظيم الذات : استدعاء الاهتمام بالعلوم التكنولوجية بشأن التطورات الجديدة، وإعلان عن تأجيل القيام بالإجراءات اللازمة المفروضة ذاتياً على بعض أنواع البحث، وتشجيع التساؤلات المدبرة بصورة جيدة عن العلوم الكبيرة، ونشر نظم التكنولوجيا العالية، وتنظيم الذات غير الشفاف، والسماح بالسيطرة الاندفاعية عبر بعض المصالح الخاصة للميدان العام، مما يزيل البناءات العامة للمخاطر والفوضى والضرر. وبذلك يتغلب الجمهور العالمى العام الجديد للعلوم التكنولوجية على الميدان (فى نص هابرماس Habermas - من وجهة النظر هذه) الذى ينشأ عن تمثيلات "السلطة التواصلية" (وأمالها) فى تشكيل الإرادة المنطقى وصنع الرأى العام متطلباً أساسياً لإنتاج "القانون التشريعى" فى مجتمعات ما بعد الحداثة .

وعلى الرغم من كل ذلك، فإن هذا التشكيل الجديد ينعش نفسه بفعل بعض عناصر نموذج حقوق الإنسان القديم من خلال تحويله بشروط مونسانتو - بوبونت - شل لحقوق الإنسان المرتبطة بالتجارة والصديقة للأسواق. ويعد التحول فى الواقع نوعاً من الطفرات الجينية ! إن الحق فى إجراء البحث العلمى يقدم إلينا أمراً ملازماً فى نموذج الخطاب الحر، كما هو الحال بالنسبة للحق فى التجربة، غالباً بدون موافقة. أما الحق فى الخصوصية، من خلال تجسيده أو تقمصه للحق فى الدعاية^(١١٠)، وباعتباره حقاً تنافسياً لمعرفة كيفية العمل وأسرار التجارة، سيصير حقاً ذا أولوية. وستصير كل حقوق الإنسان متعلقة بالاستثمار والتجارة، ما يمكن مجتمعات الصناعة العسكرية فى دول الشمال من تعزيز عدم المساواة فى "شركة النظام العالمى الجديد". إن الطبيعة وذات مفهوم الاستدامة الذاتية البيئية العميقة لحركات البيئة وحقوق الإنسان يتحولان حالياً لمواد خام تصلح بضائع تجارية للشركات .

(١١٠) . Gold (1996) 86-106 مطالع أيضا الملحوظة رقم ٨٨ .

(د) موقف الحركات :

تتواجد حركات حقوق الإنسان والحركات الاجتماعية بهذا الشكل فى النموذج الجديد. وقد بدأت العمل فى إطارها بعدة طرق معقدة، ربما يكون أكثرها تعقيدا المعارضة، كما سيتضح حين يتم الحصول على تاريخ النتائج المدهشة لتحالف المنظمات غير الحكومية فى سعيها لإجهاض النص الأول من مسودة الاتفاق متعدد الأطراف بشأن الاستثمار، وإنتاج إطار أكثر استدامة للمشاركة فى الحوار مع المجتمع المدنى. وأنا أصف هذا النمط بأنه معقد لأن التعارض مع ذلك الاتفاق لم يكن، فى رأى الشخصى، يعتمد بشكل كبير على حشد التجمعات كما كان الحال بالنسبة لمسودة مقترحات دانكل بشأن الجات أو منظمة التجارة العالمية، بل كان الموضوع عبارة عن حوار بين أكاديميين راديكاليين وشبكات عابرة للحدود القومية مؤيدة لحقوق الإنسان، كلاهما محبوب بفعل الشبكات الإلكترونية. إن شروط الحوار تم وضعها بواسطة من رأوا بعدم وجود صعوبة فى كتابة ملامح السيادة والحكم للمستثمرين الأجانب على أوراق. لقد حان الوقت لتكون واضحين بالنيابة عن الرأسمالية العالمية المعتادة على أسر النظم واللوائح فى عدة ميادين مختلفة. وقد وجهت الخبرة والحكمة إلى المكاسب الكلية لوجود خصم سيتم التعارك معه فى النطاق المختار إستراتيجيا. إلى أى مدى إذن يمكن أن يكون الخطاب المعارض راديكاليا ؟ ربما لن يذكر ذلك الحوار أهمية الاستثمار الأجنبى المباشر، كما أنه لن يؤيد أى أنظمة حكم أخرى للتأميم والرأسمالية الدولية المالية، كما ربما لن يتحدى أيضا فكرة الرأسمال العالمى المجسدة فى عدة أنماط. وربما تصر تلك الأنماط فعليا على ارتداد الانتقاص الشديد لمعيارية حقوق الإنسان المعاصرة. إن التشفير العالمى لذلك الانتقاص صار يمكن مقاومته حاليا بنجاح. وفى نفس الوقت فإن تلك الانتقاصات تعد أمرا واقعا. إن قوة الحملات الحالية ضد الاتفاق متعدد الأطراف بشأن الاستثمار بالطبع تحتاج إلى إعادة مسار لدرجة الانتصار، وهو مصدر قيم للغاية لأخلاقيات التجمعات التى تسعى لأحر تيار التواريخ المستقبلية. وينبغى على المرء أن يتساءل، ما الذى يبقى؟

وعند هذا التساؤل، هناك إجابة رئيسة يجب ذكرها، وهى أن ما يتبقى هو أكثر من روح الستينيات، التى تمثل موقعا لإنعاش الرومانسية فى عصر ما بعد الرومانسية، أى العولة ؛ إنها عملية حوار قوة فى كل أماكن الاختفاء العالمية. وعلى الرغم من أن ذلك فى حد ذاته إنعاش مهم^(١١١)، فإن ما يهم هنا هو الطريقة التى يتم بها فك غموض الموضوعات التقنية وفى بعض الأوقات السرية للتجارة العالمية وتقديمها باعتبارها قضايا لحقوق الإنسان. وتشير الحملة ضد اتفاق الاستثمار، لنأمل ذلك، إلى بداية عملية شراكة بين المنظمات غير الحكومية النشطة والخبراء المحترفين فى سياق التوكيدات الاستثنائية للحقوق من خلال الرأسمالية العالمية. وفى نفس الوقت، فإن النموذج الجديد يقابل حركات حقوق الإنسان لتكون متوجهة نحو العمليات بدرجة أكبر لا نحو النتائج. إن حقوق الإنسان فى عصر القوى العالمية الجديدة للإنتاج يمكن أن تكون ذات مستقبل فقط إلى الحد الذى تبدأ فيه تلك الأكاديميات المنشقة فى التحوار على منصة مشتركة من خلال نشطاء مناوئين للعولة بطرق تحترم نزاهة كل شكل : لا يتحول النشطاء لأكاديميين أو الأكاديميون لنشطاء .

ورغم فجاجة هذا الطرح للتفريق، فإن أى طريقة جديدة لمقاومة العولة تتطلب ذلك. إن الأكاديميين المنشقين بحاجة للنظر إليهم باعتبارهم أكاديميين من جانب أقرانهم فى المجموعات الأخرى، وإلا سيفقدون دعمهم وشرعيتهم، ومع ذلك

(١١١) ربما يكون من الحقيقى أن نقول إن المهم ليس هو الإنجازات الفعلية الفورية لحركات حقوق الإنسان والاجتماعية، بل وعود سياسات الشعوب التى يحملونها معهم عبر الزمن. على الأقل أحتاج الآن أن أكرر عن قرب أن المهمة الآن هى أن نحاول جعل الذاكرة الجمعية للانتهاكات للإنسان وحقوقه أكثر مثالية وتحملها بأساليب تطارد على نحو ما مرتكبي الجرائم ومن يتبعهم. وإذا كان، كما تقول ميلان كونديرا Milan Kundera، نضال الإنسان (رجالا ونساء) على السلطة هو نضال الذاكرة ضد النسيان، فإن نضال الذاكرة موجه ضد سياسات النسيان المنظمة. وعلى عكس القول بأن الذاكرة العامة قاصرة، فإنه يتم عن عمد جعلها قاصرة بفعل تلك السياسات .

سيفقدون أيضا الوصول للموارد اللازمة لتنمية الخبرة العكسية المفيدة للنشاط الاجتماعى. وتظل جماعات النشاط بالمثل حذرة من المتخصصين الذين يسيرون داخل وخارج ردهات القوة. وكلاهما يمكن أن يطالب بالمعرفة ذات الصلة والتبصر الذى ربما لا يكون لدى الآخرين على الإطلاق. ولا يوجد أى فرد من الأكاديميين المنشقين يمكنه الادعاء أو المطالبة باكتساب الخبرات العضوية التى تنشأ فى النضالات اليومية ضد أنماط وأشكال الوجود ونظم المقاومة والكفاح ضدها، ولا يمكن لأى ناشط أن يدعى الوصول الكامل للخبرة والمعرفة العلمية التكنولوجية المهمة فعليا لنضال الشعوب. لذلك فإن الشراكة بين المهن التى تم تعلمها ونشاطها وحقوق الإنسان والحقوق الاجتماعية تظل حيوية فيما يتعلق بالحفاظ على معايير ونماذج وقيم حقوق الإنسان، وهو ما نعلمه الآن ونسأله. أما تحقيق تلك الشراكة فعليا فيجب أن يكون مشروطا فيما يتعلق بالأصول الاجتماعية والعالمية ومواقعها وكذلك فيما يتعلق بكشف مادية العولمة. وفى نفس الوقت، حين لا يكون الأمر انعكاسيا بصورة كبيرة فإن هذه الأفعال ومهمة الشراكة بين المفكرين العضويين وواسعى المعرفة يمكن أن تزيد - بشكل لا إرادى - قيم وغايات نموذج حقوق الإنسان المرتبطة بالتجارة والصدقة للأسواق .

إن مديرى ووكلاء العولمة الاقتصادية المعاصرة دائما يطوفون خلسة فى دعواتهم العقلانية العليا للشراكة فى المجتمع المدنى العالمى حيث يتبعون تحت ما يشبه القناع اهتماماتهم الإستراتيجية الكلية. إن معدل استهلاك حقوق الشعوب للمفكرين العضويين وواسعى المعرفة عبر منظومة الأمم المتحدة والوكالات العالمية والقومية والعابرة للقوميات والإقليمية والمؤسسات المالية العالمية هو معدل عال بالفعل. إن الاعتقاد بأن العمل داخل تلك المحيطات - من داخل بطن الوحش، كما كان يستخدم التعبير عن حقوق الحيوان بشكل غير ودى - يظل حتميا لخدمة مستقبل حقوق الإنسان، ويبدو أنه متواجد بمنحنى نمو عال. هل يمكننا أن نعتبر ذلك لحظة خطر أم فرصة ؟ هل يشير كل ذلك إلى "براعة رأس المال" أم إلى كفاح أخلاقى ضده، حتى فى

عصر ما بعد الماركسية^(١١٢)؟ كم عدد الأنظمة العاملة ضد نفسها الذي تعرض لخطر النزاهة الكلية لما سماه كارل ماركس Karl Marx في لحظة سعادة القوى الكامنة "الفكر العام"؟ هل هذا الفكر حاليًا يحتمل أن يفقد إمكانية تحوله العالمية عبر "غرقه في دائرة العمل لما كان ينتمى إلى أفعال سياسية"؟ كيف يجوز لهذه العملية "من تسييس العمل"، حيث صار التفكير نفسه "المصدر الرئيسي لإنتاج الثروة"، أن يتم عكسها^(١١٣)؟

إن العبارة التي تهيمن على ممارسات المقاومة لحقوق الإنسان الصديقة للسوق والمربطة بالبيئة هي "خلق فضاء". ولكن مكان هذا الفضاء ينشأ عبر أنماط عدة لخيال النشاط. وتحويل الأفكار إلى أفعال اجتماعية، ربما يمكن تحديده بصورة كبيرة وبشكل مسبق عبر مساحة العولة المعاصرة. وهذه العمليات تخلق أماكن لحقوق الإنسان في فضاء العولة^(١١٤)، هل نمط حقوق الإنسان المعاصر في مقاومة العولة ملائم تاريخيا لاسترداد الحركة من السوق؟ أوضح ذلك في الفصل التالي عبر بعض الميول المعيارية الأخيرة التي ربما تكون ملائمة تاريخية وربما لا .

(١١٢) حين قام بعضنا بقيادة حملة ضد مرفق التنمية المستدامة العالمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية بمقابلة (في مايو ١٩٩٩) رئيسها، افتتح رئيسها اللقاء برواية عن نفسه باعتباره أحد نشطاء البيئة الذين يواجهون الحاجة للاستجابة إلى شركات متعددة الجنسيات تصر على أساليب الشراكة في التنمية الأساسية الموجهة نحو حقوق الإنسان. وقد سألنا عما إذا كان من الممكن أن نرشده إلى أي طريقة. وكان اهتمامه بالشعوب الفقيرة والدول الفقيرة حقيقياً، لكن بقدر اهتمامه بالمضى قدما في مستقبل المرفق الذي يرأسه. وذلك لا يتحقق إلا بمشروعية الحوار مع المجتمع المدني العالمي. غير أن هذا الحوار يتطلب متابعة مشتركة للأهداف. كيف يمكن تأسيس ذلك بدون المصطلح المذكور؟

(١١٣) طالع : . Paulo Virno (2004)

(١١٤) . David Harvey (1996)

الفصل التاسع

أساسيات السوق

أخلاقيات الأعمال على مذبج حقوق الإنسان

١- المعايير المقترحة لمسئوليات حقوق الإنسان للشركات متعددة الجنسيات ومشروعات الأعمال الأخرى:

أسعى فى هذا الفصل إلى استكشاف مجموعة محددة من الممارسات المناوئة لنموذج حقوق الإنسان المرتبط بالتجارة والصدیق للسوق، الذى يؤكد بشكل تام نموذج الإعلان العالمى لحقوق الإنسان فيما يتعلق بحوكمة الشركات والسلوك المهنى. إن أكثر ما هو جدير بالملاحظة فى هذا الشأن الحقيقة التى مفادها أن التعبير عن هذا التأكيد يجرى فى ظل نظام الأمم المتحدة الذى يعضد، من ناحية أخرى، وبصورة معاصرة ودائمة، نموذج حقوق الإنسان فى مجال التجارة والصدیق للسوق .

بالطبع، يقدم الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، وخاصة اللجنة الفرعية للارتقاء بحقوق الإنسان وحمايتها، المواضيع المهمة للنقد والتجديد. ويستند نجاح اللجنة الفرعية إلى التفاعل القائم على الحوار مع مجتمع المنظمات غير الحكومية. وعادة ما ينبثق خبراؤها الاستشاريون (مهما أطلق عليهم) من داخل هذه المجتمعات أو على أقل القليل، يظلون على حساسية غير عادية للنقد النشط للعولة الاقتصادية

المعاصرة ^(١) إننى أركز هنا على قواعد ومسئوليات الشركات متعددة الجنسيات ومشروعات الأعمال الأخرى فيما يخص حقوق الإنسان، التى صاغتها مجموعة عمل ضمت خمسة من الخبراء المستقلين. ويمثل اعتماد هذه القواعد وشرح اللجنة الفرعية للارتقاء بحقوق الإنسان وحمايتها (يوم ١٢ من أغسطس ٢٠٠٣) الخطوة الأولى فى رحلة طويلة ومحفوفة بالمخاطر باتجاه تبنيها بصورة نهائية ^(٢) وتظل هذه القواعد، التى تم تحويلها الآن للجنة حقوق الإنسان متاحة أمام أى اعتبارات إضافية من داخل وخارج نظام الأمم المتحدة. ومن المقرر دراسة الشرح والردود التى يتم تلقيها منتصف عام ٢٠٠٥. فى هذه الأثناء، تكون مجموعة العمل التابعة للجنة الفرعية للارتقاء بحقوق الإنسان وحمايتها مخولة بجمع المعلومات من كل المصادر ذات الصلة بشأن تنفيذ العمليات، وكذلك الابتكار فيما يخص هذه العمليات، فى حال لزم الأمر .

واستغرق إعداد القواعد، والشرح الملحق بها ^(٣) وقتا قصيرا، مقارنة بالمحاولات المتكررة التى أفرزت مدونة الأمم المتحدة للسلوك المهني المتعلقة بالشركات متعددة الجنسيات، التى لم يكتب لها الحياة منذ حينها. والأكثر جدارة بالملاحظة هو ما تتميز

(١) طالع "Globalization and its Impact on the Full Enjoyment of Human Rights", UN Doc. E/CN. 4/Sub. 2/2000/13. .

(٢) Sub-Commission of the Promotion of Human Rights . (٢)
Norms of the Responsibilities of Transnational Corporations and Other Business Enterprises with regard to Human Rights, UN Doc. E/CN, 4/Sub. 2/2003/12/Rev. 2(2003)

يتم الإشارة إليها لاحقا على أنها "القواعد"، أما بخصوص الشرح على هذه القواعد، فطالع : E/CN, 4/Sub. 2/2003/38/Rev. 2, 26 August 2003

والوثيقة الأخيرة تشير إلى "فقرات" أكثر منها "مقالات" وأنا هنا أصف النصوص بأنها مقالات. وبالإضافة إلى ذلك، تستمد كافة الاستشهادات بشأن القواعد من الوثيقة الأخيرة المذكورة أعلاه .

(٣) من أجل خلفية تحليلية، طالع : . (2003) David Weissbrodt and Muria Kruger وطالع أيضا : . (1995) 592-7 Peter Muchlinski وطالع : . (2008) Muchlinski

به هذه المدونة من جرأة لم تتأثر بالإخفاق فى مرات سابقة. وتقدم ٢٣ مقالة، ثم جمعها معا، ترسانة من الالتزامات المحددة والعامة تصور الشركات متعددة الجنسيات ومنظمات الأعمال الأخرى شبكات من حكومة الشركات والسلوك المهني. كما حلت أيديولوجيات التنظيم والتنفيذ محل تلك الطوعية. وعلاوة على ذلك، نشأت تلك القواعد عبر التفاعل التشاركي مع المصالح المتضررة، وبينها الأعمال والصناعة ونقابات العمال والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان. ليس هناك ثمة شك فى أن هذه القواعد تأخذ تحرك المواطنين على المستوى العالمى مأخذ الجد. ويقوى هذا النمط التفاعلى إنتاج القواعد، ويعزز من مشروعيتها، كما يعرضها للخطر. فإذا كانت مجتمعات حقوق الإنسان والنشاط الاجتماعى بدأت بالفعل فى نشر هذه القواعد بوصفها حلية قوية^(٤) من أجل حقوق الإنسان، ربما بزغ أيضا تصور بمقاومة عالمية للشركات^(٥).

إذن ليس هناك مفر من الجدل، وكذلك الحلول الوسط مستقبلا. ومما يجعل هذه القواعد والشرح الملحق بها ذا قيمة ثمينة هو الغياب التام والمعلن للتسامح فى الأشكال الصارخة من سلوكيات وممارسات العمل المهني التى تتجاوز حقوق الإنسان. ولطالما تفرز بصورة متكررة انتهاكات لحقوق الإنسان. وقد تكون متابعة الجهود بعزم، باتجاه مستقبل ذى توجه حقوقى للعولة والتنمية البشرية، السبيل الوحيد ذا الصلة

(٤) فى مؤتمر نوتنجهام السنوى للطلاب (مارس ٢٠٠٤) الذى قدمت فيه هذا الموضوع للمرة الأولى، ذكر دانيال أجولرى (Daniel Agulree) زميل من المركز الأيرلندي لحقوق الإنسان، فى جالواي) مثالا طيبا على هذا الاتجاه : ألا وهو تم تسمية شركة أيرلندية وفضحها وفقا للقواعد، وذلك لمساهمتها فى أعمال السور الفاصل الذى تقيمه إسرائيل فى الأراضى الفلسطينية .

(٥) بدأ اتحاد الصناعات فى بريطانيا بالفعل مسارات الرثاء على التأثير الضار لقواعد الأمم المتحدة على الدول النامية. طالع، على سبيل المثال : The Guardian (8 March 2004, CNI Statement in the Guardian, 4 March 2004 and the Amnesty International Response (in the letters to the editor column) in the Financial Times. 9 March 2004 .

للمضى قدما. ويستكشف هذا الفصل خمس مسائل ذات صلة. الأولى، التناص (تداخل النصوص) المكثف للقواعد والشرح. الثانية، المفهوم "الشبكي" للسلوك المهني والتجاري. الثالثة، طرق تصنيف مجالات الالتزامات المحددة والعامّة. الرابعة، إستراتيجيات التنفيذ. الخامسة، وذات الصلة، بعض مخاوف النظرية الأخلاقية التي تأبى أن تتلاشى إلى حد ما، التي قد لا يمكن تجاهلها أكثر منذ ذلك، إنني لا أستكشف هنا السجلات التاريخية المؤرخة لمجموعة العمل والأشكال المنطقية السابقة فيما يخص المسؤولية الاجتماعية لمجال الأعمال التاريخية .

٢- التداخل النصي (التناص) المكثف للمعايير :

إن أشكال وصياغات عمليات إصدار "القانون الناعم" لا تتوقف أبدا وتتبعها ترتيبات ضخمة من المرجعية الذاتية. فكل "قانون ناعم" يزدهر وينجح استنادا إلى مراجع متعددة، وذات أكثر من صيغة، لقائمة المسائل، حتى المنطوق الأولى للنصوص. يمكن تسمية هذه العملية "وحشية معيارية" ذاتية التوليد، أو استهلاك ملحوظ للافتراس الذاتي. وفي الحالتين، يعقد هذا من ممارسات قراءة النصوص المنطوقة. وعلى أى حال تظل العديد من إعلانات "القانون الناعم" جديرة بالحصول على جائزة تيرنر للفن المعاصر Turner Prize on Contemporary Art بفضل ما تتسم به من براعة فنية .

وبالطبع، لن يقف أى نص متعلق بحقوق الإنسان وحيدا فى عزلة، فكل نص يستمد قوته المعيارية (القياسية) عبر تأكيد النصوص الأولية فى إطار الإنتاج الزائد من الإشارات المتعلقة بقواعد حقوق الإنسان. من المفهوم، أن كل النصوص اللاحقة الخاصة بحقوق الإنسان تشير إلى مواد ثقافية أولية لا تحصى من القانون الدولي "القوى" و"الناعم". ويثير هذا التناقص تساؤلات حول الأدوات اللفظية المتعلقة بسلامة حقوق الإنسان. فى أى مرحلة يمكن أن يبدأ مثل هذا المزيج يهدد بانبثاق "مرجع بلا

مضمون^(٦) (نطلق على هذا سؤال الوضع). هل هناك طرق لتحديد بدايات لمرجع ذى معنى للنصوص الأولية ؟ (نطلق على هذا سؤال المثالية).

ويفرض سؤال المثالية، للوهلة الأولى، سؤالا تشريعيًا مرتبطًا بالصياغة. هل يتعين على أى تلاوة تمهيدية لأى أداة "شديدة" أو "ناعمة" أن تكون شاملة، بقدر الإمكان وممكنة إنسانيا، كما هو الحال مع المعايير، أم يجب أن تكون بها خصاصة، لتشير فقط إلى النصوص التأسيسية أو الجوهر، أو النصوص الأساسية التى تتطور على أساسها المستويات العالمية، وقواعد القانون الدولى ؟

كيف يمكن التوصل لهذا التحديد ؟ ربما نذكر هنا، أن القائمين على صياغة حقوق الإنسان، على النقيض من نظرائهم على المستوى الوطنى، يستمتعون بموقع عرضى (طارئ)، وعادة بعمل محدد، فى إطار الشبكة المؤسسية لنظام الأمم المتحدة، التى لا تتوقف عن الاتساع. فالخبراء المستقلون والمقررون الخاصون، أو حتى جماعات الخبراء يظلون ضيوفا يقومون بعمل فنى داخل النظام، حيث يعملون مع أمانات (سكرتاريات) متناثرة، وعادة هم مجموعة قليلة يقظة (حذرة) من المسئولين. ويحاذر القائمون على صياغة حقوق الإنسان، وهم فى الغالب من الأكاديمين، أو كما يحدث الآن ينتمون للحركات الحقوقية والاجتماعية، من الوقوع فى الخطأ ويتحاشون المخاطر، كما يستشهدون بأى سرد متاح أو خبر سار، خشية أن يتأثر من له حق الولاية أو من بيده مقاليد الأمور، سواء كان ذلك هيئة أم مسئول من داخل النظام، بصورة عكسية على مستقبل القواعد التى يقترحونها .

وبذلك يعكس التداخل النصى المكثف للمعايير "مضمارا" لا نهائيا من المعارك داخل نظام الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، ترتبط مشكلة الشرعية الداخلية (داخل الأمم المتحدة)، سؤال المثالية، بالمشروعية داخل المجتمعات التى تتحمل مسئولية حقوق

(٦) وصف Julius Stone (1964) هذا على أنه البند البارز فى الأدوات القضائية لتفسير القانون العام .

الإنسان فى نهاية المطاف. فإذا أضعف اللجوء بصورة ضئيلة للنصوص الأولية من أداة حقوق الإنسان القورية (سواء كان مشروعاً، أم تم اعتماده بالفعل)، فإن اللجوء إليها كثيراً يجعل منها هزيمة ذاتية. ويوجد معيار المثالية فى البدايات غير المحددة من هذا "الضئيل" للغاية، و"الكثير" للغاية. إنه يثير التساؤلات حول نزاهة الأداة؛ لأن الأصل الأولى للقانون "الناعم" و"القوى" يرجع بصورة إضافية إلى عمليات داخلية مماثلة فى إنتاج القواعد. ورغم ذلك، تستلزم الأدوات المختلفة كافة المرسلين والعناوين والمتلقين^(٧). للقواعد، وفى الوقت الذى يتطرقون فيه للهدف السامى حول الارتقاء بحقوق الإنسان وحمايتها، يتحدثون بصورة مختلفة، وبأسنة عدة، ولهجات مختلفة لحقوق الإنسان^(٨). يثير هذا قضية ثانية، ألا وهى الجلاء (الوضوح). فكلما كثرت المرجعيات الخاصة للمزيج من القوانين "الناعمة" و"القوية"، كلما عظمت الأزمات الخاصة بالوضوح والفهم. ليس كل شخص خارج الدوائر المعنية لصناع القواعد ذاتية الاختيار^(٩). ولسوء الحظ، ولا حتى داخل هذه الدوائر، يعلم كل كلمة فى كل نص،

(٧) فى رأى الشخصى، التحليل الذى قام به (1994) Johan Galtung حاسم، وإضافة إلى ذلك، يشير كل هذا إلى الاختلافات بين مجمل العمل والأسلوب والنص فى أدوات حقوق الإنسان. طالع المناقشة، بصفة عامة فى . Baxi (2003)

(٨) بهذا أقصد الإشارة إلى المفردات الخاصة بالقواعد والمعايير الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. كل أداة مهمة تطور مجالاتها السيموطيقية وإلى حد ما لغتها المتخصصة. وبذلك يفرق القانون الدولى للحقوق بين اللغات الخاصة بالتنفيذ فى نظم الالتزامات القورية، و"التنفيذ التقدمى". الأخير هو لهجة تستلزم استعارات مجازية متنوعة لاحترام وحماية والارتقاء بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وفى مثال آخر، تتبنى لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، عبر التطبيق العام والالتزامات الخاصة بالإبلاغ، "العنف" فى ثنايا معنى التمييز ضد المرأة. لن أتبع هذه المسألة هنا، ولكنى أؤكد هنا أن المهمة المتعلقة بالتحليل اللغوى/ التواصلى والسيموطيقى للهجات حقوق الإنسان تظل أمراً ملحا وعاجلاً .

(٩) لا تزال هناك لكتابة تاريخ كيف يختار نظام الأمم المتحدة خبراء لصياغة المعايير، ولكن عندما يكتب هذا التاريخ، فسيكشف بصورة تامة نوعاً ما الفرص والظروف، فى إطار مظاهر هيمنة شبكية مبعثرة، التى تحدد النظام الذى يحدث فقط "فتة" معينة من الفاعلين/ التضاد/ والأرقام الخاصة بهذه المهمة. وعادة ما تقتصر حساسيتهم للمعاناة، كما يذكرنا (2002) Douzinas بعنف، على المعاناة التى يتسبب فيها تناول نوع سبى من الخمور .

وبذلك يتم الاستشهاد بالسياق المرافق واللجوء إليه. وما من شيء من شأنه أن يقود إلى مستقبل حقوق الإنسان أقل من فحص تام للواقع فيما يتعلق بالوضوح للمرسلين والعناوين والمتلقين .

بحساب تقريبي، وحيث إن نص القواعد يشير ببساطة إلى ٥٦ أداة^(١٠). على الأقل، يكون التداخل النصي الكثيف في حاجة لتفكير عميق من أجل الفهم. في الحقيقة، العملية تقريبية، ويجب أن تظل هكذا بسبب الغموض المتضمن في اللعبة، والحرب، في خمس فئات على الأقل : التزامات قائمة على معاهدة وعادة "قوية"، والعناصر المكونة لـ "القانون الناعم" داخل هياكل "القانون القوي"، وبإحدى ذي بدء المنطوقات "الناعمة" التي تحول نفسها في نظم من القانون "القوي"، و"منطوقات القانون القوي" التي تلي في نهاية المطاف، ومنطوقات "القانون الناعم" التي "تلي" بشكل متنوع لتبديد التنبؤات بتحولها إلى "قوية" مستقبلا. ولن أسهب، بسبب المساحة، أو أعطى أمثلة لهذه المميزات، ولكن ليس هناك تلميذ في مجال التوصل إلى قواعد حقوقية يمكن أن يبقى بريئا تماما من نماذج التهجين المعيارى هذه، ومجددا يقدم شكلا وضوحا من هذه القواعد.

ويظل هذا الشكل المميز من التداخل النصي مثيرا للقلق؛ لأنه يميل إلى إنتاج أشكال مستمرة من "أمية" حقوق الإنسان، لخبراء حقوق الإنسان، وكذلك لغير المتخصصين من العامة. وليست فقط دوائر حقوق الإنسان والحركات الاجتماعية، بإجراء عادل، التي تقول بعدم إلمامها بكل أدوات ما يطلق عليه

(١٠) يتضمن هذا ١٨ معاهدة، و ١١ من الأدوات والخطوط الإرشادية متعددة الأطراف في ظل الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية والرعاة الدوليين الآخرين نوى الصلة، وثلاث مبادرات من جماعات خاصة بالصناعة أو السلع الأساسية، وست مبادرات من اتحادات أو (مبادرات) تجارية، و ١٢ قانونا لشركات طبقتها ذاتيا، وخمسة خطوط استرشادية نموذجية لمنظمات غير حكومية. بالطبع، كل واحدة من هذه، تشمل مجموعة متنوعة لا حصر لها من عناصر ممارسات التعبير المعقدة والمتناقضة. وبحكم الضرورة، يتوجب على هنا أن أدعو إلى مشاركتكم النقدية خلال التلاوة التمهيدية المرجعية الشاملة للقواعد.

قواعد المعرفة الشبكية^(١١). فى حالات عدة، تقنن المراجع الهائلة لمصادر سابقة الإعلان عن قواعد جديدة. وفى نفس الوقت، تعقد من الفهم وتولد أشكالاً جديدة من الأمية الحقوقية، خاصة الشكل الأكثر سوءاً وهو "أمية المتعلمين".

ويدعو الاقتصاد السياسى حول الإفراط فى المرجعية الذاتية للتوصل لحقوق إنسان معاصرة^(١٢)، إلى التفكير بعناية. (تم شرح هذه الجوانب فى الفصلين الرابع والسابع).

٣- المفهوم الشبكي لحوكمة الشركات وقواعد السلوك المهني:

يتم دراسة حوكمة الشركات والسلوك المهني حتى الآن عبر المسؤولية القانونية لكيانات الأعمال، وليس من حيث مسؤوليات حقوق الإنسان. وتحقق هذه المعايير نتيجتين: أولاً، تخضع كل كيانات الأعمال للنظم الانضباطية الخاصة بـ "حقوق الإنسان" و "حقوق الإنسان الدولية" التى توصف بأنها ضمناً تتكون من ...

الحقوق المدنية، والثقافية، والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، كما ترددها الوثيقة الدولية لحقوق الإنسان International Bill on Human Rights والمعاهدات الحقوقية الأخرى، وأيضاً الحق فى التنمية، والحقوق التى يعترف بها القانون الإنسانى الدولى، والقانون الدولى للاجئين، وقانون

(١١) بالصدفة، ورغم ثورة الإنترنت، ليست كل المعلومات المخزنة (الأرشيف) متاحة. على سبيل المثال، حاول العثور على مشروع قانون الأمم المتحدة للشركات متعددة الجنسيات للعام ١٩٩٤. الحصول على هذا يتطلب أشكالاً شاقة من الوصول إلى كتابات ما قبل ثورة الإنترنت، والذي يعد حالياً، للأسف، من الماضى الأكاديمي السحيق! وهو يعنى الكثير للثورة العالمية "لتجمع المعلومات" بشأن المعارف حول حقوق الإنسان.

(١٢) طالع: (1995) 57-89; International Council for Human Rights (2002) 45-64; Baxi (2000)

العمل الدولي، والأنوات الأخرى ذات الصلة التى يتبناها نظام الأمم المتحدة (المادة ١٢٣، مع تشديد إضافى).

ثانياً، تشمل المشروعات التجارية، التى تعرفها بصفة عامة المادة ٢١ من المعايير :
أى كيان أعمال، بغض النظر عن المجال الدولى أو المحلى لأنشطته، يشمل شركة متعددة الجنسيات ومقاولاً من الباطن، ومورداً، وترخيصاً، وموزعاً أو شراكة مؤسسية أو أى شكل قانونى آخر مستخدم لإقامة كيان الأعمال، وطبيعة تملك هذا الكيان.

هذه المعايير "سيفترض تطبيقها باعتبارها قضية ممارسة فى موقفين: حيث "يكون لمشروع الأعمال أى علاقة بشركة متعددة الجنسيات" أو حيث "يكون تأثير الأنشطة محلياً تماماً"^(١٣).

هذا تعبير استثنائى. تمثل القواعد الأبجدية والقواعد النحوية ومخزون الأخلاقيات المهنية الخاصة بالخريطة الجينية (جينوم) مشروع حقوق الإنسان. ولا يمكن هنا إمكانية وجود جينات غير مرغوب فيها. فكل أنواع كيانات الأعمال تجذب كل القواعد الخاصة بكل مستويات حقوق الإنسان .

وتحول المفاهيم كثيفة الشبكات لحقوق الإنسان ومشروعات الأعمال دون حدوث أى أسلوب انتقائى، يجسد بصورة أكثر فى قوانين الشركة، وبالطبع ما يطلق عليه الاتفاق العالمى للأمم المتحدة. من هذا المنظور، تكتسب جميع الالتزامات الحقوقية أهمية متساوية، بغض النظر عن المصدر، والطوارئ، والتقلبات التى تحدث للأصل (معاهدة، عادات، عادات قائمة على معاهدة، أو الأشكال المتحالفة أو الإضافية من

(١٣) الموقف الثالث هو حيث "تتضمن الأنشطة الخاصة بمشروع تجارى انتهاكات" كما تشير إلى ذلك الفقرات ٢ و ٤: المادة ٢١ (مع تشديد إضافى).

"القانون الناعم" دون اعتبار لكيفية تحديد مدى تنوع الواجبات المحددة والعامّة، أو صعوبة تنفيذ أو إدراك حقوق الإنسان المقدسة/ المدخرة. وبالمطبع لا تقدم أى مفهوم مطلق لحقوق الإنسان (أى أن هناك عالماً من حقوق الإنسان فيما وراء الواقعية السياسية، دون خضوع للتحفظات الوطنية والاستثناءات)، ولكنها تقن مفهوماً عالمياً، يخول بدوره الاستيفاء والتحقيق واجباً أساسياً لكل مراكز أو شبكات السلطة والهيمنة. فمعنى أن يقال "حقوق الإنسان" هو دائماً أن تقوم "اتفاق جيد للغاية" وأن تشارك دائماً فى اقتصاد يتسم بوجود فائض .

يشير المفهوم الشبكي لحوكمة الشركات والسلوك المهني إلى شبكة عنكبوتية من التداخل والترابط الخاص بكيانات الأعمال داخل البلاد أو خارج حدودها، التي تحدد بصورة نموذجية أشكال العولة المعاصرة. يخلط الإنتاج والتوريد والتوزيع والسلع الأساسية وسلاسل الخدمات بصورة متزايدة ومكثفة بين ما هو عالمي وما هو محلي، بين ما هو قومي وما هو خارجي، والمحلية بشكل مكثف. إن الفصل بين العناصر التكوينية المتشابكة التي تشكل الأنشطة التجارية، والمشاريع والكيانات لم تعد ممكنة. كما أن ابتكار نظم استطلاع موجهة لحقوق الإنسان فى أى نقطة عقدية (نقطة التقاء) لم يعد كافياً فى الحقيقة؛ لأن فكرة النقاط "العقدية" تصل إلى نقطة النهاية فى اقتصاد عالمي فيما بعد مرحلة فوردي، وما بعد الحداثة .

وقد يهاجم النقاد، بشكل مبرر، اللجوء السريع لنظام حقوق الإنسان، الذى يوضع له إطار شامل فيما يتعلق بكل كيانات الأعمال والسلوك المهني. وعلى الرغم من أنه يتكرر أن القواعد تستهدف بالدرجة الأولى "الشركات متعددة الجنسيات، والأعمال الكبيرة وأى شركة ذات صلة بأخرى متعددة الجنسيات"، فإنه قد تمتد (بحسب كلمات أحد كتابها الرئيسيين) لتشمل "المخابز الصغيرة ومحال التنظيف الجاف والأعمال المحلية الصغيرة"^(١٤)، ولا يستبعد الوصف المفصل للموردين والمقاولين والتراخيص والموزعين وأفراد الأمن والآخرين، الذى ينص على

(١٤) طالع : . 910 David Weissbrodt and Maria Kruger (2003)

مسئوليات حقوقية للبائعين الصغار لمنتجات الشركات متعددة الجنسيات، ومواقع الأعمال الصغيرة المترابطة ظاهريا. وفي اقتصاد عالمي ذي وتيرة سريعة، سيكون من الصعب، في الحقيقة، تحديد متى يكون تأثير المشروعات التجارية "ليس محليا تماما" (بحسب المادة ٢١).

كما يجب علينا جميعا أن نتعلم من النقد النسوي أنه ما من موقع لا يمكن أن يشهد انتهاكا لحقوقيا، مهما صغر حجمه. إن الفاشية الجزئية للسلطة تكشف عن نفسها جلية بصورة أكثر قسوة في المواقع الصغيرة دون أن يراها الكثيرون. ولذلك قد يجادل البعض قائلًا بأن الاعتبارات التي تنشأ من السبب الفعلي تعزز القلق في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بغض النظر عن كيفية تحديدها بحجم الاستثمار أو قوة العمل أو دورة رأس المال، أو أي عامل آخر ذي صلة.

ورغم هذا، تثير المعايير خلافا عميقا. ولا يمكن للمصالح الإستراتيجية للشركات متعددة الجنسيات إلا أن تحاول السعي إلى مفهوم شبكي لحوكمة الشركات وهو ما يجعل هذه القواعد مسئولة عن أي مخالفة حقوقية من جميع الشركات التابعة، والشريكة. وقد تؤكد المشروعات الصغيرة والمتوسطة المحلية (بغض النظر عن كيفية تعريفها) في حماس متساو، أن هذا التعرض الكبير لمستويات واسعة النطاق من حقوق الإنسان يسبب دمار أنشطتها التجارية الصغيرة، وأيضا الفرص التي يمكن أن تقدم للملايين من الفقراء من أجل البقاء^(١٥)، كما أن الجهات الفاعلة في الدولة،

(١٥) التطبيق الصارم للمعايير البيئية الذي أدى إلى إغلاق الكثير من المشروعات الصغيرة لما تسببه من تلوث في العديد من مناطق الجنوب العالمي، أسفرت فوق كل شيء، عن إثارة الانتقادات من المستفيدين المقترضين منها، وذلك عبر نشطاء البيئة وحقوق الإنسان. وخلال الجزء النشط من حياتي، عندما حصلت على أمر من محكمة جوجارات العليا Gujarat High Court بضمان التطبيق الصارم للتشريع الهندي الخاص بحماية حقوق العمال الذين يعملون بعقود، رد المفاوضون بطرد هؤلاء من أعمالهم ووضعوا آخرين كانوا يتلفهون على أخذ أماكنهم. وحينئذ قدم العمال المفاوضون في أعداد ضخمة إلى عتبة بيتي طالبين مني أن أوفر لهم أعمالا ملائمة. ولقد قمت بما في وسعي، ولكنني أدركت، بوصفي فردا غير حكومي، أن هذا لم يكن كافيا للوقوف في وجه "الابتزاز الوظيفي" الذي يمارسه المفاوضون ذور السلطة. إن مثل هذه الأزمة شديدة حتى في وجه المنظمات غير الحكومية التي تتمتع بمصادرة جيدة وتشدد على أهمية حقوق العمالة المهاجرة والعمال غير المعروفين (وإن كان التعبير الأدق في هذه الحالة هو غير المنظمين).

بصورة خاصة، وليست حصرية، في الجنوب، قد تعبر عن مخاوفها بأن التطبيق الصارم للالتزامات الحقيقية المتعلقة بالعمالة من قبل المشروعات التجارية، قد يتضخم، إلى ما وراء القدرات الحكومية المتواجدة على المواجهة، والأعداد المروعة بالفعل من العاطلين عن العمل من الفقراء أو الذين يعملون لبعض الوقت. توجز دراسة أصدرتها مؤخرا منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) بصورة طيبة :

إن فرض مستويات غير ملائمة تقيد قيمة العمل على الخلق ...
تسفر عن خسران الوظائف، وتراجع الاستثمارات، وغياب الخدمات، وفجوة لا تتوقف عن الاتساع بين الدول النامية والمتقدمة^(١٦).

يظل المنطق الأخلاقي للتعبير الشامل لمسئوليات حقوق الإنسان لكل أنشطة ومشروعات الأعمال مفعمة بتناقضات المادة. ويأمل المرء، دون سبب كاف لهذا الأمل، بحلول منتصف عام ٢٠٠٥، أي عندما تكتمل الصيغة النهائية للمعايير، أن تتحقق بعض الوساطة الإبداعية لهذا التناقض المادي، رغم هذا. أهدى هذا الفصل للعاملين في أنشطة حقوق الإنسان الذين يطمحون في الوصول إلى مثل هذه الوساطة الإبداعية، داخل وخارج حدود، الموعد النهائي غير الواقعي .

٤- تصنيف الالتزامات :

إن تصنيف التزامات ومسئوليات حقوق الإنسان يلفت الانتباه إلى مستويين اثنين: مستويات حقوق الإنسان الخاصة بالدول، ثم تلك الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات ومشروعات الأعمال الأخرى. وفيما يتعلق بما سبق، فإن المسؤولية

(١٦) . NUIDO (2002) بالطبع لم تكن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية توافق بصورة تامة على هذا عندما كانت تقدمها .

الأساسية" للدولة في "الارتقاء" بحقوق الإنسان التي يعترف بها القانون الدولي والوطني، وضمان تحقيقها واحترامها وحمايتها، ترتبط بالالتزام بضمان أن "الشركات متعددة الجنسيات والمشروعات الأخرى للأعمال تحترم حقوق الإنسان". ويمكن إيجاز مسؤولية حقوق الإنسان الخاصة بكيانات الأعمال فيما يتعلق بواجبات عدم الترويج من انتهاكات حقوق الإنسان، والواجبات الخاصة بالتأثير والتنفيذ. إن مسؤولية الدولة غير مؤهلة وتحمل الشركات متعددة الجنسيات ومشروعات الأعمال الأخرى هذه المسؤوليات "داخل مجالات أنشطتها الخاصة وتأثيرها" فحسب .

(أ) المسؤولية الأساسية للدولة :

كيف لنا أن نقرأ هذا الشكل من المسؤولية الذي لا يوجد له تعبير محدد وواضح؟ هذا مفهوم؛ لأن القواعد تركز على مسؤوليات حقوق الإنسان الخاصة بالشركات والمشروعات بصورة بارزة. ورغم ذلك، وبعبارة أخرى، فإن ذلك مسألة بديهية، فإن المسؤولية الأساسية للدولة "قضية جد معقدة" .

وإذا كان المرء يفضل قراءة "قوية"، يشير هذا على الفور إلى أن الدول تدين بواجب غير قابل للتفاوض بترجمة هذه القواعد إلى تشريع وطني. أما القراءة "الضعيفة" في أحسن صورها، فهي تشير فقط إلى التزام الدولة بتطوير "ثقافة فاعلة لحقوق الإنسان" للشركات متعددة الجنسيات ومشروعات الأعمال الأخرى. أما القراءة "الانتقائية" فستشير إلى عملية تنفيذ (اقرأ على وجه السرعة دون مبدأ واضح) تقديمية.

وتتطلب القراءة "القوية" للمسؤولية الأساسية من كل الدول تمديد مسؤوليات حقوق الإنسان لكل أنشطة الاقتصاد الكلي ومتناهي الصغر - دون اعتبار لجداها الاقتصادية - عبر أداء القانون والإدارة والسياسة. وسيطلب منها كبح جماح السلطة المهيبة للشركات متعددة الجنسيات، حتى تتباهى بالتشريعات الوطنية. وعلى مستويات

متعددة، لا يشمل هذا فقط كتابة أو إعادة كتابة القوانين الأساسية (الدستور)، الوطنية. أو الإقليمية^(١٧)، ولكن يتضمن برنامج إصلاح قانونى ضخم يترجم هذا، دون تجاوز المسئوليات الأساسية للدول^(١٨).

وفى حال كانت القوانين الوطنية فى البداية لا تشمل الالتزامات الضرورية الخاصة بحقوق الإنسان، ماذا يتبقى من هذه المسئولية الأساسية التى يكيل لها الثناء والمديح. كيف يمكن تحويل السياسات، والقانون والإدارة العاملة، وبينها إنفاذ القانون، بصورة كافية، صوب الاجتهاد والوفاء بالالتزام الأساسى ؟ هل يمتد الالتزام "الأساسى" إلى قاعات المحاكم والجهات القضائية فى عملها اليومى ؟ وبما أن المحاكم تشكل جانبا دستوريا فى الدولة، هل تستتبع القواعد مجموعة من الواجبات المحددة من "الأنشطة القضائية"، والتزاماً مترابطاً يتبعه الاحترام الواجب، بالتنسيق بين الجهات الحكومية باتجاه استقلال القضاء، التى تخول بمحاسبة موجهة لأشكال محددة من حقوق الإنسان ؟ وفى المقابل، يتعين أن تأخذ أى مناقشة جدية لهذه الجوانب فى الاعتبار القضية المحورية المتعلقة بميزانية البلاد أو مصادر المخصصات التى يتعين على الحكومة توفيرها لى تخدم الإدارة وعملية التنفيذ بصورة فعالة^(١٩)، بالإضافة إلى ذلك، كيف يمكن أن تنطبق كل هذه الاعتبارات بصورة مساوية على المؤسسات الإقليمية والخارجية التى تشكلها تحالفات الدولة^(٢٠) ؟

(١٧) يثير هذان، على سبيل المثال، أسئلة صعبة حول توافق الدستور المقترح للاتحاد الأوروبى مع القواعد. على أى حال، كما يثبت ذلك بقوة (Andrew Williams 2004, 2005)، تجسد سياسة الاتحاد الأوروبى فى مجال حقوق الإنسان سياسات لحقوق الإنسان "أكثر منها" من أجل حقوق الإنسان.

(١٨) فى الحقيقة، يعنى القيام بمثل هذه الترجمة حدوث تجاوز. فى العديد من اللغات واللهجات البشرية تفقد الإشارات والرموز (سيمبوتيقا) المساوية لها، حتى فى اللغات المستخدمة فى الأمم المتحدة .

(١٩) لا يوجد نظام ضابط يطلق عليه "اقتصاديات حقوق الإنسان".

(٢٠) يثير الجدال الثائر حالياً حول منع عقود لمنظمات أمريكية تتمتع بالتفضيل فى العراق المحتل أسئلة خطيرة لم تتوقعها المعايير بصورة كلية.

إن منطوق المادة ١ من المسئوليات الأساسية للدولة يظل بذلك خاويا تماما. وربما يكون الوصف الأكثر لطفا لهذا الحادث المعيارى، هو أن صياغة المسئولية العامة للدولة، فى أحسن صورها، "إشارة عائمة".

(ب) الالتزامات العامة لحوكمة الشركات والسلوك المهنى :

هناك العديد من الواجبات الملحقه بحوكمة الشركات وقواعد السلوك المهنى (بحسب المادة ١ من القواعد) داخل "مجالات التأثير والنشاط" للشركات متعددة الجنسيات ومشروعات الأعمال الأخرى. ووفقا للشرح الملحق بالمادة، تشمل هذه الالتزامات، أولا مسئولية "استخدام الاجتهاد اللازم" حتى "لا تساهم أنشطتها بصورة مباشرة، أو غير مباشرة فى حدوث إساءة لإنسان".

ثانيا، ربما لا تستفيد كيانات الأعمال "بصورة مباشرة أو غير مباشرة" من هذه الإساءات التى كانت على علم بها، أو على الأقل كان يتعين عليها أن تكون على علم بها". ثالثا، يفسر الشرح المرافق بصورة مزيدة الالتزامات المتعلقة بالاجتهاد. وبصفة خاصة، يجب على كيانات الأعمال "أن تكون على علم بتأثير أنشطتها الأساسية، والنشطة الرئيسية المقترحة، على حقوق الإنسان" حتى تتمكن من "تجنب التورط فى إساءات خاصة بحقوق الإنسان". رابعا، هذه جميعا "ستحجم عن الخوض فى أنشطة من شأنها تقويض سيادة القانون والجهود الحكومية، والجهود الأخرى، التى تهدف إلى الارتقاء بحقوق الإنسان وضمن احترامها". خامسا، على الشركات "استخدام تأثيرها من أجل المساعدة فى الارتقاء بحقوق الإنسان وضمن احترامها". فى الحقيقة، توفر القواعد كمية ضخمة من الهوامش المفصلة، التى تسهب بصورة متنوعة فى هذه الواجبات الخمسة.

ثم أعتنى لاحقا بالأساليب التى تثير بها هذه الواجبات الشاملة أسئلة أخلاقية عميقة. الآن، هناك بعض التحاليل النصية ذات صلة بالموضوع. تستخدم اللجنة

(الفرعية) تصنيفين منفصلين : الإساءات للبشر والإساءات لحقوق الإنسان. يتطرق الالتزامان الأولان اللذان ذكرا أعلاه للإساءات الإنسانية، أما الباقي فيتحدث عن الإساءة لحقوق الإنسان. هذا التمييز ذو ضرورة قصوى. فليست كل الإساءات للبشر تمثل بالضرورة إساءات لحقوق الإنسان. وإضافة إلى ذلك، لا تعد كل الانتهاكات لحقوق الإنسان مترادفة مع الإساءات للبشر. من المهم تماما التشديد على أن التعليق (التفسير المرفق) يسعى إلى فرض التزام أكثر صرامة فيما يتعلق بالإساءات للبشر في المبدأ الثاني المذكور أعلاه. وربما لا تستفيد الشركات وكيانات الأعمال الأخرى من الأشكال المباشرة أو غير المباشرة من الإساءات للبشر. لذلك يتعين في الاعتماد النهائي للقواعد أن يتناول بصورة تامة المشكلة، على الأقل، لمثل هذا الخطأ^(٢١). وفي إطار تحليل منفصل لذلك، يتضح أن عدم مراعاة القواعد والمعايير الخاصة بحقوق الإنسان، وبصفة عامة عدم تعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، ليس له مثل هذه العواقب الخطيرة .

بوضوح، تظل الإساءات للبشر يمكن الوصول إليها من قبل مقترفيها أو ضحاياها . بصورة أكثر من إساءات حقوق الإنسان. ويتبنى التعليق هنا قاعدة ظاهرية في إطار صياغة الواجبات لتحاكى الإساءات للبشر، المباشرة وغير المباشرة. ووفقا لذلك، يحظر هذا الشكل من أخلاقيات العمل تحول النقاش . بصورة أخرى، إن حقيقة أن هذه الإساءات تتم تحت رعاية شركات تابعة (تشمل الشركات الفرعية والمقاولين ومقاولي الباطن والمرخص لهم بالعمل وموزعي الشركات وأفراد الأمن في الشركات)

(٢١) طالع، بصفة عامة : . (2002) Anita Ramsastry; (2004) Andrew Clapham بافتراض حدوث مثل هذه الأرباح غير المسموح بها باعتبارها نتيجة، ما واجبات التعويض التي تليها ؟ كيف يمكن أن تعوض هذه الواجبات الفعالة تلك التي انتهكت ؟ بصورة أخرى، كيف لنا أن نضع هذا الالتزام داخل الأفكار التخيلية للعدالة التوزيعية في (1997) Thomas W. Charles R. Beitz و Pogge (2002) .

لا تمحو المسؤولية الشبكية. ومن الضروري أن تجذب هذه الفكرة العديد من التطبيقات المستقبلية المتنوعة، على المستوى المحلى والعالمى. ورغم ذلك، فإن الأجور المتدنية والممارسات التى تشبه تلك الاستعبادية فى العمل والأشكال غير المقبولة من عمالة الأطفال، والتحرش الجنسى فى مكان العمل والتغاضى الجائز عن سلامة العامل والصحة المهنية والإفراط التام فى خلق الأخطار البيئية، والاعتصاب والسياسة الجنسية وربط الأطفال الصغار فوق ظهور الجمال فى سباقات الهجن باعتبارها أحد أشكال الرياضة التجارية، وتجنيذ الأطفال بهدف المشاركة فى حركات مسلحة، كل هذا يشكل بوضوح إساءات إنسانية، حتى عندما لا تسمح معايير ومستويات حقوق الإنسان بوصف هذه الممارسات على أنها إساءات "لحقوق الإنسان".

يستند هذا الأسلوب الظاهرى للمعاناة البشرية أو الاجتماعية، فى نهاية الأمر، على علم إنسانى خلقى حدسى. وحيث إن كل البشر، فى كل زمان ومكان، يعرفون من خلال الخبرة ماذا تعنى إساءات للبشر (وربما الإساءات لحقوق الإنسان)، فإن الالتزام الثانى يشير مؤقتاً إلى واجبات الإحجام، بشكل مباشر أو غير مباشر، عن استنتاج "قائدة من الإساءة كانوا على علم بها، أو يفترض أنهم كانوا على علم بها [مع تشديد إضافى]. ولكن مقترفى الإساءة لحقوق الإنسان، خاصة الشركات متعددة الجنسيات، قد يدفعون على الأقل للوهلة الأولى، بوجود شائبة على أساس الطبيعة غير المحددة لالتزامات حقوق الإنسان القائمة على القانون الدولى، أو عدم قابليتها للتطبيق .

ولذلك يتوقع وجود جهود حثيثة لحدوث شطب خلال عملية الاعتماد النهائى للقواعد والشرح الملحق بها فى الأمم المتحدة. وفى ظل هذه الإمكانية، تكمن الخطوات المستقبلية فى توفير أمثلة لهذه الفئة التى تصف المعارضة للإساءة لحقوق الإنسان على أنها عمل استعراضى لا أخلاقى وفاضح بصورة جلية .

وقد يمكن تسمية الترتيبين الرابع والخامس من الالتزامات العامة، بغرض التحليل، على أنهما كودى التزامات "الإحجام" و "الاستباق" على الترتيب. وتبقى رموز الإحجام مفهومة فيما يتعلق بـ "الاستثمار الأخلاقى" وقوانين الشركة، وكذلك الاتفاق

العالمى للأمم المتحدة الذى يبعث على التشجيع. ومع ذلك، يظل هذا مثيرا للمشكلات بصورة عميقة؛ لأننا لا نعرف تماما، ماذا يمكن بعد كل هذا أن يقوض "سيادة القانون"، ولسنا دائما قادرين على أن نقول هذا، على المستوى الوطنى، والعالمى. ويظل هذا سؤالاً مزعجاً. هل الحملة التى تقوم بها الشركة لتمويل أحزاب سياسية أو مرشحين سياسيين مناهضين لحقوق الإنسان، مبررة فى ظل القواعد. وخارج إستراتيجيات الشركة/ الصناعة فى دعم الأحزاب والنظم التى تدافع عن الجرائم ضد حقوق الإنسان، سواء داخل البلاد أو عبر الحدود (لحسن الحظ تتدرج هذه الآن فى ظل النظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية). وتثار بعض الأسئلة، وتستمر، حول التفريغ الواجب لـ "سيادة القانون" الخاصة بالترتيب الداعم للالتزامات من أجل حوكمة الشركات والسلوك المهنى. هل يمثل تكتل الشركات وتوفيرها التمويل، من أجل إحداث تغيير قانونى وإلغاء القانون التقدمى للعمل، انتهاكاً لهذا الالتزام ؟ هل تعد الضغوط من أجل إقامة مناطق اقتصادية للتجارة الحرة انتهاكاً لحقوق الإنسان ؟ كيف لنا أن نقيم الاتفاق العالمى للأمم المتحدة وقوانين الشركات التى تقوم على "الاختيار الذاتى" وسط قواعد ومعايير حقوق الإنسان من نقطة المراقبة الخاصة بهذا الالتزام، وبالتالي "التدمير الذاتى" لهذه المعايير .

إن الالتزام الذى ينص على احترام "الجهود الحكومية و (الجهود) الأخرى التى تضمن احترام حقوق الإنسان (الكود الاستباقي)، يثير أيضاً الكثير من الأسئلة. فالشركات متعددة الجنسيات ودور الصناعة الكبرى داخل البلاد، التى عادة ما تعمل فى إطار تعاونى (بالتنسيق مع بعضها البعض)، تمتلك مجالات شاسعة من النفوذ الذى يحول دون التمتع بحقوق الإنسان، ويبطل إدراكها فى النهاية، وحتى الارتقاء بها أو حمايتها. كيف يمكن نشر واجبات الاحترام لمساعدة الجهود الحكومية لزيادة الاحترام لحقوق الإنسان ؟ هل يتعين الطلب من هذه الكيانات أن تساهم بصورة مادية فى توفير الموارد من أجل محو الأمية، ومن أجل التعليم الابتدائى والإعدادى ؟ وهل توجه الدعوة لهذه الكيانات، فى إطار مجالات نفوذها، إلى توفير أسعار معقولة للأدوية

الضرورية والبرامج ومعدات التشخيص الخاصة بمجال التكنولوجيا الحيوية ؟ هل لديها التزام بالاستجابة لجهود الحكومة التي تسعى إلى تخفيف حدة كارثة المعاقين ؟ وكيف يمكن لهذه الكيانات المساعدة فى تنفيذ البرنامج الرسمى للجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والذي لا يدعو فقط لوضع نهاية للتمييز والعنف ضد النساء، ولكن أيضا إلى اجتثاث التحامل ؟ ما هى بالتحديد حقوق الإنسان التي قد تمتد إلى وسائل الإعلام، ثقافة الإنترنت، التسلية، صناعة الإعلانات (التي تمتلكها الآن وبشكل متزايد شركات متعددة الجنسيات)، من أجل أن تتحاشى فى كل عملياتها مظاهر الأداء التي ترسخ وتعزز ثقافة القوالب النمطية ؟ كيف يستطيع المرء، فى نهاية المطاف، ودون الإصابة بالإرهاك، تفعيل ما تخوله المادة الأولى بشأن رعاية "الحقوق والمصالح الخاصة بالشعوب الأصلية، والجماعات الضعيفة الأخرى، على الأقل ما يتعلق بواجبات "الإحسان" من قبل الشركة؟

وعلاوة على ذلك، كيف يمكن ترجمة المعايير لتجنب، ومنع حوكمة الشركات/ السلوك المهني الذي يساعد فى، ويحرض على حدوث كوارث مروعة وضخمة لحقوق الإنسان التي تسببها الشركات والمشروعات، كما هو الحال فى أوجونيلاند (نيجيريا) ويوبال (الهند)؟ هل يستتبع هذا الواجب أى التزام يأخذ شكل عقد اجتماعى إضافى فيما يتعلق ببرامج سحب الاستثمارات أو مظاهر أداء النظم الانضباطية الخاصة بالقطاعين العام والخاص، التي تتطلب إعطاء اهتمام خاص لاستمرار سياسات وبرامج وإجراءات العمل الإيجابى، التي كانت تتحملها شركات سابقة، كانت حكومية/ مملوكة للدولة، والتي استحوذ عليها القطاع الخاص ؟ كيف يستطيع المرء، فى نهاية المطاف ودون الإصابة بالإرهاك، تفعيل ما تخوله المادة الأولى بشأن رعاية الحقوق والمصالح الخاصة بالشعوب الأصلية، والجماعات الضعيفة الأخرى، على الأقل ما يتعلق بواجبات "الإحسان" من قبل الشركة؟ بطريقة أخرى، وبصورة أكثر عمومية، كم من القيم الحقوقية، والقواعد، والمعايير يعكس بصورة تامة "نظرية" و"ممارسة" الشركة للإحسان الاجتماعى؟

ويتعين أن يدلّ الالتزام الإضافي للتعاون مع "الجهود الأخرى" واجبات التعاون مع العمل الذي لا يقدر بثمن من قبل المنظمات غير الحكومية. يستتبع هذا الالتزام تحول راديكالي لحوكمة الشركات والسلوك المهني، التي تشن حرباً بشأن وضعها (بحسب معنى جرامشي Gramscian Sense) ضد النقد والتشهير والأعمال والتحرك من قبل المنظمات غير الحكومية. وتضم العمليات العدائية محاولات للتحرش الفعلي من قبل المنظمات غير الحكومية، وحملات إعلامية تطلق معلومات مضللة، وترهيب قانوني مثل (SLAPPs)، وهي قضايا الغرض من إقامتها ترهيب المنتقدين وإثقال كاهلهم بتكاليف توكيل دفاع قانوني حتى يتخلون عن نقدهم أو معارضتهم، ومحاولات الاستقطاب^(٢٢). والاقتران والسيطرة، فيما يخص أسواق حقوق الإنسان^(٢٣) وبالإضافة إلى ذلك، تخلق إستراتيجيات الشركات والمشاريع التجارية منظمات غير حكومية خاصة بها (تكتلات تجارية وصناعية مدفوعة لتكون منظمات غير حكومية فورية تتمتع بالهبات) للوقوف في وجه الأعمال الصديقة لحقوق الإنسان التي تقوم بها منظمات وحركات ومبادرات حقوق الإنسان. هل يستتبع الواجبات الاستباقية طفرة وراثية (جينية)، ينتج عنها تحول الأسود العالمية القوية إلى أحمال وديعة؟ ما البرامج الخاصة بعمليات تعليم الإدارة التي تبرمج الرغبة من أجل الحصول على السلطة والربح التي يمكن أن تكون هناك حاجة إليها للمساعدة في عملية التحول؟

لا ينبغي أن يكون هناك كود استباقي غير مكتمل للالتزامات، كما لا ينبغي أن يسمح بالسياسة الرمزية (أي الأعمال الناجمة عن التظاهر بمنح مميزات لجماعات في المجتمع تعاني المعاملة الجائرة، من أجل خلق شكل العدالة) التي تشير إلى التعاون الانتهازي في الجهود التي تهدف إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان. إن السماح لمثل هذا النمو في "رأس المال الرمزي" هو في أساسه انتهاك لحقوق الإنسان (كما وصفه بيير بورديو (Pierre Bourdieu)).

(٢٢) طالع : الفصل الثامن .

(٢٣) طالع : الفصل السابع.

(ج) واجبات خاصة :

تشمل الأجزاء B-H (المواد ٢-١٤) من القيم مجالا كاملا من الواجبات المحددة، ويسهب الشرح فيه. وتحول المساحة بين إعطاء تحليل مفصل لهذا الأداء المثير للإعجاب، بل هذا الإنجاز. ورغم ذلك، يجب أن يذكر المرء هنا أن الالتزامات المحددة تظل مفعمة بالحيوية عبر الاعتقاد، والقناعة، بأن كل قواعد ومعايير حقوق الإنسان، من حيث التعريف، تنطبق على الشركات متعددة الجنسيات ومشروعات الأعمال الأخرى. أوافق تماما على هذا الطموح المرحب به، ولكن يظل هذا إلى حد ما غير ذي صلة؛ لأن خطاب حقوق الإنسان المتمركز في يد الدولة يمتد بداية إلى ممثلي الحكومة. وبذلك فهو ليس مفتوحا تماما أمام تغيير وضعه للعالم الحقيقي للتجارة والأعمال والصناعة. إلى هذا الحد، فإن الإضافة التلقائية للالتزامات في ظل القانون الدولي للكيانات غير الحكومية لا يعنى، في كلمات عفا عليها الزمن، القانون كما هو، بل ما يجب أن يكون عليه القانون، ليس القانون الإيجابى ولكن القانون في طور الصياغة، أو الذى يتصدر قائمة الأمنيات. إن التناقض بين أشكال السياسة الخاصة بالرغبة فى التمرد، والسياسة من أجل حقوق الإنسان، وسياسة حقوق الإنسان (أى نشر لغة وبيان حقوق الإنسان التى تخدم غايات الهيمنة والحكم الرشيد) تظل هكذا تعبر عنها بصورة أكثر وضوحا، القواعد والشرح. ومن الضروري أن تناقش جميع عمليات التدوين لمشروعات القانون الدولي، هذين المجالين المتميزين من السياسة. وتحقق القواعد نجاحا ملفتا فى حال قراءتها مفعمة بالحياة عبر سياسة الرغبة التى تمهد لعالم المدينة الفاضلة المثالى. إن القواعد تعتمد على جانب الحذر أكثر منها على التدفق فى حماس .

وحتى ذلك، يذكرنا جون رولز John Rawls جميعا^(٢٤) بأن مثل هذه المساعى تحظى بإمكانية نجاح مستحق عندما تسعى إلى "يوتوبيا" (مدينة فاضلة) حقيقة تقوم

(٢٤) . John Rawls (1999)

على الأشكال المتاحة من المشاعر الأخلاقية، وليست الأشكال الواقعية التي تسعى إلى تحويلها جميعاً. السؤال هو "كيف يقرأ المرء تقدم المشاعر الأخلاقية بصورة دقيقة (المعدل والاتجاه والمكانة / الجدوى)؟ هل تمهد الطوعية الغزيرة للاتفاق العالمى للأمم المتحدة وقوانين الشركات لمؤشر التقدم فى المشاعر الأخلاقية بالصورة التي تمهد لمرحلة جديدة من مسئوليات حقوق الإنسان ؟ هل يشير خطاب أخلاقيات العمل المتاحة إلى قاعدة صلبة للقواعد^(٢٥) ؟ هل تبرز مشاعر أخلاقية فى كل المجالات^(٢٦)؟ هل تشير القراءة الأخلاقية لبعض نماذج السلوك المهني وحوكمة الشركات إلى مفهوم "ضئيل" لحقوق الإنسان^(٢٧)؟ هل البراجماتية (النفعية) تعتمد التقدير وليس الوفرة ؟ يأمل المرء أنه فى اللحظة التي يتم فيها الاعتماد النهائى للمعايير، أن تسود السبل "الضعيفة" أمام كل السبل الأخرى، التي ستبعث بمستقبلها إلى سلة القمامة، حيث تتعرض دائماً للحذف.

يقدم "تعداد" نوعى موجز للالتزامات التي تحددها المواد ٢-١٤ التزامات أقل بكثير من تلك التي تفرزها عملية عد مماثلة للالتزامات التي يوردها الشرح^(٢٨) أما من ناحية الكيف أيضاً، يتنوع منظور الالتزامات بصورة أكثر إلى حد ما عبر المواد والشرح. يحدث هذا على الأقل بطريقتين مستقلتين : الأولى، فى الأوقات التي تبرز

(٢٥) يعتمد الكثير هنا ليس فقط على "البحث عن مسلمة أخلاقية" للأعمال، ولكن على الضرورة المحسوسة للحد من تمديد المعايير إلى "أنواع محددة فقط من الشركات والسياقات". طالع : Timothy L. Fort 653 at 567 (2003) طالع كذلك : Dunfee (1999a-1999b).

(٢٦) تعمل المعايير بالفعل على تقدم المشاعر الإنسانية/ مشاعر حقوق الإنسان بصورة حازقة فى مجالات المستهلك والحقوق البيئية فى المواد ١٣ و ١٤ .

(٢٧) طالع، على سبيل المثال، Thomas Donaldson (1989)، الذي يرى أن مجموعة قليلة من المسئوليات الأساسية لحقوق الإنسان قد تمتد للشركات متعددة الجنسيات .

(٢٨) يعتمد الكثير بالطبع على طرق الحساب : أرى أن الشرح يوفر أكثر من المجموع الكلى للالتزامات المحددة والذي يبلغ ١٠٥ !

فيها تلك الالتزامات من الشرح، والتي قد لا يمكن القول بأنها تنتج من المواد. ثانيا، لا تنص كل الالتزامات الموجودة في الشرح على واجبات إجبارية .

أولا، وبوضوح، يتعين أن يتضمن أى قانون لمسؤوليات حقوق الإنسان المتعلقة بكيانات الأعمال، حتى الأكثر خصوصية، المادة ٣، الالتزامات التي تمنع ذلك من الاستفادة من :

**جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والمذابح الجماعية
والتعذيب والعمل القسرى أو الإجبارى وأخذ الرهائن وأعمال
القتل خارج نطاق القضاء أو القتل التعسفى أو القتل دون
محاكمة والانتهاكات الأخرى للقانون الإنسانى الدولى، والجرائم
الأخرى ضد الإنسانية كما يعرفها القانون الدولى، خاصة
القانون الإنسانى الدولى .**

وعلى نفس الدرجة من التبرير يأتى تمديد شرح لـ "الترتيبات الأمنية للشركات متعددة الجنسيات ومشروعات الأعمال الأخرى" فى نظام عالمى فى حقبة ما بعد كين سارو ويوا Ken Saro-Wiwa. أما فيما يتعلق بالتنفيذ، فيجب أن تجلب هذه الانتهاكات مسئولية مدنية ضخمة من أجل تعويض وإعادة تأهيل الشعوب التي تعرضت للانتهاكات، بالإضافة إلى مقترحات قابلة للتطبيق لتجريم مثل هذه الأفعال من قبل الشركات^(٢٩).

ثانيا، يظل الجزء E (من المادة ١٠ والشرح الملحق به) الذى ينص على واجبات "احترام السيادة الوطنية وحقوق الإنسان"، متوافقا تماما مع كود "ضئيل" يصف الالتزامات الإيجابية. فى رأى الشخصى، سيستبعد هذا الكود الالتزامات المجمعة التى يفسرها الشرح بشأن "احترام الحق فى التنمية"، أو حتى الالتزام غير المحدد

(٢٩) فى هذا الشأن، طالع Baxi (2000)، والموضوعات المنشورة التى يتم الاستشهاد بها.

بصورة متفاقمة، ولكن الشامل، "بتشجيع التقدم الاجتماعى عبر تعزيز الفرص الاقتصادية، خاصة فى الدول النامية، وبصورة أكثر أهمية، فى الدول الأقل نمواً. وبذلك فإن الطموح المعبر عنه جدير بالثناء، ولكنه فضفاض. وهكذا، فإن الالتزامات الأخيرة التى تخضع التوسع فى "التنمية الاقتصادية" (خاصة المادة الخامسة المتعلقة بعمالة الأطفال، والمادة الثامنة المتعلقة "بالتعويض الذى يضمن مستوى معيشة ملائم مع التزام إضافى" صوب تنفيذ تقدمى"، والمادة التاسعة المتعلقة "بالإصرار على الحقوق الترابطية للعمال والمفاوضات الجماعية"، جميعها توجد بإسهاب وبصورة متنوعة فى الشرح، فهى تمهد للمزيد من مجالات الخلافات العنيفة. أما التجميع "الضئيل" فسيبرز العناصر الأكثر حيوية وأهمية، وغير القابلة للتفاوض، تاركاً بصورة متساوية أداء مسؤوليات حقوق الإنسان الحيوية لتحقيق خلال فترات زمنية محددة (٢٠).

ثالثاً، إن القواعد لا تعبر عن التزامات "الشفافية والمحاسبة ومنع الفساد" فى إطار المادة ١٠، ولا الشرح بصورة كافية. أما بخصوص "الفساد"، فيتعين على القواعد الآن أن تقرأ إضافياً فيما يتعلق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (٢٠٠٣) وكذلك اتفاقية الاتحاد الأفريقى حول منع ومكافحة الفساد التى تم اعتمادها أخيراً بصورة مساوية. والأكثر إزعاجاً، بالطبع يظل الافتقاد للحساسية فى القواعد والشرح الملحق بها، فيما يتعلق بالكتابات التجريبية الخاصة بـ "الفساد" وتأثيره على حقوق الإنسان، التى تحدد أشكالاً منفصلة من أنواع "العلاقة التى تتسم باختلاف التوزيع فى الإيجارات بين الشركة والدولة". تشمل هذه "اقتناص الدول" (الذى يعرف بأنه تشكيل تكوين القواعد الأساسية للعبة" عبر مدفوعات خاصة "غير قانونية" وغير

(٢٠) فى هذا الصدد، وبطريقة مؤثرة وغريبة، توفر الفترات الانتقالية المتنوعة التى تشملها منظمة التجارة العالمية نموذجاً جيداً بما يكفى للتخطيط لفترات انتقالية من أجل التنفيذ التقدمى لمسؤوليات حقوق الإنسان الخاصة بالشركات والأعمال. ورغم هذا، ربما ليس هناك ما يبرر القول بأن هذه الفترات الممتدة لا تتسم بالواقعية فى الأساس .

شفافة لمسئولى الحكومة)، وأيضاً الاقتناص المنتظم (عبر التأثير الذى يشير إلى قدرة الشركة على أن يكون لها تأثير على عملية تشكيل القواعد الأساسية للعبة دون اللجوء الضرورى إلى المدفوعات الخاصة لمسئولى الحكومة)، وأيضاً الفساد الإدارى الذى يعرف بأنه المدفوعات الخاصة لمسئولى الحكومة ليشوهوا عملية التنفيذ الموصوفة للقواعد والسياسات الرسمية^(٢١)، ويظهر اقتناص الدولة قضية حاسمة فى هذا السجل، وهو أمر ذو أهمية فائقة للمجتمعات النامية والأقل نمواً، وكذلك ما يطلق عليها الاقتصادات الانتقالية فيما بعد الحقبة السوفيتية، وتشير البراهين المتاحة بادئ ذي بدء إلى أن بدايات حقوق الإنسان تحد من اقتناص الدولة، حتى فى الأشكال المختلفة من الاقتناص المنتظم. ورغم ذلك، تبقى المعايير ممزقة، وكذلك الشرح، فى ظل هذا التعريف لمظاهر أداء الفساد الإدارى. ومن منظور لحقوق الإنسان، يظل من الأهمية التطرق إلى أشكال اقتناص الدولة والاقتناص المنتظم. ويأمل المرء أن تساعد زيادة تنمية القواعد فى التفريق بين هذه التصنيفات بصورة أكثر ملاءمة .

وخارج هذا الإطار، است على ثقة بأن العلاقة بين المواد والشرح ستظل متناغمة، فيما يتعلق بما ذكر فى الفقرة السابقة. على سبيل المثال، يتطور الحظر فى المادة الخامسة التى تمنع "العمل الإجبارى والقسرى" فى الشرح، لحد يجعل نشر عمالة الأطفال مخالفة قانونية، ببساطة لاستخدامها لغة كبيرة تصف الاستغلال الاقتصادى "بالطريقة التى تجعلها ضارة ... بالصحة والتنمية"، بالتحديد فيما يتعلق بالتعليم المدرسى أو "أداء مسئوليات ذات صلة بالمدرسة. ويفترض ذلك أن حدوث إجماع بين الدول لا يمكن تحقيقه بعد فيما يتعلق بحقوق الطفل، سواء فى إطار اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، أم ما هو أبعد منها. إن هذا الأمر جد مؤسف، فى الحقيقة. ولكن السؤال الآن يتمثل فى وضع المعيارية التى تكفل أن يمهد، سننمتر

(٢١) طالع : . (2000) James S. Hellman, Geraint Jones, and Daniel Kaufman وطالع أيضاً : (1990) Upendra Baxi من أجل مزيد من التصنيف .

بستيمتر، الطريق أمام تحقيق إنجاز حقيقى فى فلك العولة الذى يتربح من نظرية الميزة النسبية .

ألن تكون طريقة ملموسة لإنجاز التحسن لوصف هذه الشركات متعددة الجنسيات ومشروعات الأعمال الأخرى لوقف، والتخلى عن استخدام عمالة الأطفال بطريقة تؤثر على التعليم المدرسى بحلول موعد محدد، وفى نفس الوقت يوجه نسبة مئوية من أرباحها من أجل خلق ظروف يمكن فى ظلها تمكين الدول النامية/ دول الجنوب ومجتمعاتها من توسيع جهودها فى مجال التعليم ومحو أمية الأطفال ؟ وهنا أنا أتحدث عن القضية بوصفى نشطاً ومدافعاً قوياً عن إلغاء عمالة الأطفال .

(د) واجبات التنفيذ :

يتناول الجزء H (المادة ١٥) هذه الواجبات بصورة تشير الإعجاب إلى حد ما. وتضع القواعد والشرح هذه الواجبات فى إطار "التنفيذ الأولي". الأول هو الالتزام "بتبنى ونشر وتنفيذ القواعد الداخلية للتشغيل بالتوافق مع المعايير". ويحدد الشرح واجبات الاتصال بصورة إضافية :

بشكل شفوى ومكتوب بلغة العمال والنقابات العمالية والمقاولين
ومقاولى الباطن والموردين والتراخيص والأشخاص الاعتباريين
الذين يدخلون فى عقود مع الشركات متعددة الجنسيات أو
المشروعات التجارية الأخرى والزبائن والمساهمين (حاملى
الأسهم) الآخرين

لدى اعتماد هذه الإجراءات ينشأ المزيد من التزامات ثقافة حقوق الإنسان من أجل توفير تدريب فعال للمديرين والعمال والممثلين.. وبالطبع داخل، "مدى مصادرهم وقدراتهم" (٢٢). وعندما تثبت صعوبة التعامل مع الكيانات وهؤلاء الأشخاص، من

حيث واجبات "إصلاح" وتقليص الانتهاكات"، يضيف الشرح التزاما ملموسا، ليس موجودا في الالتزام الخاص بالقواعد في المادة ١٥ بشأن وقف "تنفيذ أعمال معهم". وتستتبع الالتزامات الإضافية، وفقا للشرح، "الكشف عن معلومات مناسبة من حيث التوقيت، وذات صلة، ومنظمة ويعتد بها حول أنشطتهم وهياكلهم والموقف المالي والأداء"، خاصة توفير المعلومات "في الوقت المناسب لكل شخص من الممكن أن يتأثر بالظروف التي تسببت فيها المشروعات التي قد تسبب أخطارا للصحة، أو السلامة، أو البيئة". ويظل الالتزام تقديميا فيما يتعلق بـ "محاولة التحسين المستمرة ... لمزيد من التنفيذ لهذه القواعد". وتخضع المادة ١٦ "للإشراف الدورى والتحقق من قبل الأمم المتحدة" ومن خلال الآليات الوطنية والدولية الأخرى القائمة بالفعل، أو التي ستظهر لاحقا، حول تطبيق هذه القواعد. وتتغير العديد من أشكال التنفيذ المتصورة الجديدة وواسعة النطاق مع مسؤوليات حقوق الإنسان والجهات الفاعلة والأدوات ومنابر القوى والسلطة على كل المستويات (المحلية والإقليمية والوطنية والعابرة للحدود والدولية والعالمية). وبذلك تبكر القواعد أفكارا وإستراتيجيات لم تطرأ على خيال من أجل تنفيذ قواعد ومعايير حقوق الإنسان .

٥- أخلاقيات الأعمال وعلاقتها بحقوق الإنسان :

يبدو أن القواعد والشرح المرافق لها قد استفادت قليلا من الخطاب المتنامى حول أخلاقيات الأعمال. ويفترض علم القيم المتعلق بالقواعد والشرح أن كل مسؤوليات حقوق الإنسان التي تمتد إلى كيانات الدولة، تمتد أيضا، من حيث المبدأ والتفاصيل، إلى الشركات متعددة الجنسيات ومشروعات الأعمال الأخرى. ورغم هذا، تثار أسئلة عدة حول مصدر/ موضع الالتزام. السؤال الأكثر أهمية هو: على أى أساس أخلاقي يتعين أن تظل حوكمة الشركات والسلوك المهني خاضعة لبعض نظم المسؤوليات الاجتماعية والخلقية ؟ وأسئلة الترتيب الثانى تشمل : ما اللغة الأخلاقية التي من

شأنها أن تعبر عن هذه الالتزامات التعبير الأمثل ؛ لغات المسؤولية الاجتماعية للشركات أن تلك الخاصة بالعدالة الشاملة، أم تلك الخاصة بحقوق الإنسان ؟ ما نوعية القواعد التي تنشأ من هذه المصادر ؟ لمن تعود هذه الالتزامات ؟ هل تعود للمساهمين (حاملى الأسهم) أو دوائر "حاملى الأسهم" واسعة النطاق وغير المستقرة وغير المحددة بالأساس؟^(٣٢)، إلى أى مدى يمكننا أن نبرر نوع المعيارية التى هى "حجم واحد للجميع". وبغض النظر عن المستوى والجدوى الاقتصادية للمشروع ؟ لا يمكن تجاهل هذه الأسئلة، والقضايا الأخرى ذات الصلة، فى إطار أى محاولة لمزيد من تطوير القواعد؛ لأن ما يراه إنسان أمرا بديها مسلما به، قد يمثل موضع شك راديكالى لآخر !

(أ) السؤال التأسيسى :

فيما يتعلق بالسؤال التأسيسى، فإنه حتى مجال أخلاقيات الأعمال الناشئة يتصارع مع، ولكن لم يهزم آراء وممارسات قاسية عفا عليها الزمن، تعود إلى ميلتون فريدمان Milton Friedman الذى كتب "هناك نوع واحد، نوع واحد فقط من مسؤولية الأعمال - ألا وهو زيادة الأرباح"^(٣٣)، بالطبع وضع فريدمان تحذيرا للملاحظته تلك. وقد خضع واجب "جمع أكبر قدر ممكن من المال" للالتزامات الأولية التى نشأت من "القواعد الأساسية للمجتمع ؛ تلك التى يجسدها القانون والأخرى الخاصة بالعرف الأخلاقى"^(٣٤)، ورغم تفصيلها بصورة سخية من الواضح تماما أن التحذير لا يمتد إلى

(٣٢) هذا قطعاً يشير إلى الأعمال الصغيرة ومشروعات أعمال أخرى .

(٣٣) معرفة بإسهاب فى المادة ٢٢ .

(٣٤) طالع : . Thomas Donaldson (1989) 44-46

فرض أو نسب التزامات أو مسؤوليات حقوقية بصورة كلية، أو جزئية، التي شرحتها القواعد والشرح^(٢٥).

على أقصى تقدير، الإشارة إلى "العرف الأخلاقي" في التحذير قد تلمح إلى نطاق من الالتزامات تدين بها إدارة "الشركات الربحية التي توجد بها الملكية العامة"^(٢٦)، مع بعض الالتزامات الشديدة "لحاملي الأسهم" (مثل العمال والزبائن والبيئة وحتى عمليات الإحسان من قبل الشركة - القضايا الأكثر إثارة للجدل في الخطاب الأخلاقي). وبالمثل، فإن الإشارة إلى "القواعد الأساسية للمجتمع" قد تمتد إلى واجبات مهمة للإحجام عن، على سبيل المثال، "استئجار قاتل محترف لقتل شاهد أساسي ضد الشركة في قضية رئيسية خاصة بمنتجات الشركة"^(٢٧)، وعلى الرغم من ذلك، وخارج إطار هذه الحالة التي تمثل الحد الأدنى، يظل كثير من مسؤوليات حقوق الإنسان غير محدد ومثير للاختلاف. ولا يعدو ما يقوم به مصطلح التحذير أكثر من تقديم المشورة للأعمال الحسيفة التي يقوم بها المديرون في إطار سعيهم لأكثر الميزات التنافسية في القيام بأعمالهم .

وحتى مع ذلك، لا يعتمد السؤال المؤسسي في أخلاقيات الأعمال ولا الكتابات ذات الصلة دائما إلى ما تصفه القواعد بأنه "مشروعات الأعمال الأخرى". فهذه، كما لوحظ بتنوع، تشمل : المشروعات الخاصة تماما (اتحادات الأعمال الفردية)، الهيئات التشريعية، والشركات، اتحادات الشركات والمؤسسات الحكومية والمؤسسات الخيرية، التي لها علاقة، بصورة أو بأخرى، بالأعمال والصناعة (ودون أى يكون شاملا) والمنظمات غير الحكومية الخاصة بحقوق الإنسان والحركات الاجتماعية، والهيئات

(٢٥) طالع : . Willa Johnson (1989)

(٢٦) . 567 at 563 Thomas Dunfee and Timothy L. Fort (2003)

(٢٧) استقى هذا المجال المناسب من التفسيرات من Thomas Dunfee (1999) 129, at 132 (تم هنا إزالة الأقواس الموجودة في النص الأصلي).

العالمية المعنية/ المتنديات الخاصة بالإنسان فى أى مكان فى العالم، التى تتلقى المساعدة من الأعمال والصناعة (سواء كان ذلك بصورة عرضية أم مستدامة). ويصير هذا الموقف الأخير معقدا بلا حدود الآن فى ظل سعى نظام الأمم المتحدة (بالتحديد برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ومنظمة الصحة العالمية) إلى حشد الموارد من الشركات متعددة الجنسيات، التى يظل بعضها منتهكا صارخا لحقوق الإنسان، فى إطار قضية "الاتجاه السائد" لحقوق الإنسان. إننى لا أقترح أن تمتد المعايير الموسوعية القائمة بالفعل إلى الحد الذى يصل إلى نتائج عكسية. إننى أقترح، مع ذلك، أن مسألة تمديد أخلاقيات العمل ومستويات حقوق الإنسان عبر هذا النطاق لم تستكشف بعد، نسبيا، بطرق تجعل من الصعب توجيه أى نقد نظرى للقواعد.

فوق كل هذا، تشير الأشكال البازغة من خطاب أخلاقيات الأعمال إلى أن "أشكال" و "نظم" وممارسات التجارة، وكل الأنشطة التجارية، يتعين أن تظل "منطقة حرة أخلاقيا"، أو على أحسن الأحوال، تظل شاهدا على الصعوبة الاستثنائية لـ "الأخلاق عبر الاتفاق"^(٢٨)، ويقترح توماس دونالدسون Thomas Donaldson وتوماس دبليو. دانفى Thomas W. Dunfee فى عملهما الرائع^(٢٩)، نهجا يطلقان عليه "النظرية المتكاملة للعقد الاجتماعى"؛ يغير موقع "المساحات الحرة أخلاقيا" فيما يتعلق بعقود "المجتمع الكلى" أو "متنامية الصغر اجتماعيا"^(٣٠)، عبر مفاهيم "المعايير المفرطة" و "الأهداف المفرطة" و "المعايير الجديرة بالثقة".

(٢٨) طالع : العمل الرائد لـ David Gauthier (1986)

(٢٩) The Ties That Bind (1999)

(٤٠) تلامذة إوجين إهرليش Eugene Ehrlich مهيئون لفهم هذا الكشف باعتباره مثالا على ما أطلق عليه القانون الناشئ من "الترتيب الداخلى للاتحادات". وقد يدرك تلامذة مايكل فولتز Michel Walzer هذا فيما يتعلق بنوع من الجدل حول "مجال العدل". وقد تصبح بذلك حقوق الإنسان أو قيم العدل أو القواعد أو المعايير الملزمة تماما للمجالات العامة من الحكم الرشيد/ أو سلوك الدولة، إطلاقات غير ملائمة فى مجالات التجارة والأنشطة التجارية والأعمال. والأسوأ أن هذا ربما يثبت أنه ذو تأثير عكسى.

(ب) قضية اللغات الأخلاقية الملائمة :

إذا ما تم تناول السؤال المؤسسي "بأسلوب مرض" بطريقة أو بأخرى، فإن الخلاف يتحول إلى مجال اللغات الأخلاقية الملائمة التي يمكننا من خلالها بناء أخلاقيات الأعمال والتجارة^(٤١)، إن حقوق الإنسان، في هذا السجل، تتنافس مع لغات المسؤولية الاجتماعية للشركات. وتتناقض هذه، في حال وضعت معاً، مع اللغات الأخلاقية لعلم الأخلاق (علم الواجبات والالتزامات).

أولاً، استكشاف، وبالضرورة بشكل موجز، المسؤولية الاجتماعية للشركات، وهي تبدو في عملية تطور مستمر، لدرجة أن المرء يتحدث الآن عن الجيل الثالث منها^(٤٢)، أظهر الجيل الأول أن كيانات الأعمال تكون بالدرجة الأولى مسئولة اجتماعياً عبر إحسان الشركة، وليس ضد، بل من أجل "نجاح الأنشطة التجارية". وربما يسعى الجيل الثاني إلى أكثر من المظهر الخادع لاحترام الأخلاقيات بالتشديد على انخراط الشركة في المسؤولية الاجتماعية. بطريقة أخرى، ينبثق أخذ المسؤولية الاجتماعية مأخذ الجد باعتباره جانباً حاسماً في القيام بعمل جيد. وعادة ما تظهر المسؤولية الاجتماعية هنا فيما يتعلق بأفضل المعايير الصناعية. وبعبارة أقل قدر من التوافق مع القوانين الخاصة بالضرائب والعمل، وأساليب التنظيم الذاتي التي تحددها الشركة أو الصناعة، تبدأ أفكار "مواطنة الشركة" أو "الرؤساء التنفيذيين المواطنين"^(٤٣)، تأخذ

(٤١) ربما يجادل المرء، بعد نانسي فريزر (Nancy Fraser 2003; 24-7)، ضد التقليدية وثنائية المنظور بطرق تشير إلى أن الحكم الرشيد/ سلوك الدولة والأسواق لا يمكن أن ينظر إليها بذلك كونهما مجالات منفصلة (ذاتية الحكم)، ولكن بدلاً من ذلك، مواقع تقاطعات متداخلة. أشك في أن هذا قد يوفر الرهان الأفضل المتاح لأي أساس مجد للقواعد.

(٤٢) . (Zadek 2001) (٤٢)

(٤٣) أستهشد به في . (UNIDO 2002) (٤٣)

تحليل المخاطر، والإدارة بطريقة جدية. وتقدم دراسة أعدتها حديثا جامعة الأمم المتحدة هذا فى إطار مبدأ التأثير المضاعف، حيث تنص على تقليص الأعراض الجانبية إلى أقصى حد ممكن^(٤٤)، ويقود الجيل الثالث من لغات المسؤولية الاجتماعية للشركات إلى الحديث الذى لا يتوقف عن "التنمية المستدامة" الذى يعزز منها "مجلس الأعمال العالمى للتنمية المستدامة" والمشروعات ذات الصلة^(٤٥)، وأيضا الخطاب المسهب دون توقف من "الحكم الرشيد".

إن الميزة التفاضلية للغات المسؤولية الاجتماعية للشركات مفادها أنها تفتح مجالا قيما للحوار بين الشركات أو داخل الصناعة حول أقل قدر من المسؤوليات الاجتماعية، مشيرة إلى الخلافات بين مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة والمبادئ وشبكات النفوذ^(٤٦) (والتي وصفها ببصيرة ثاقبة وبوضوح بريثويت ودراهاوس Braithwaite and Drahos) وكما أظهرت بقوة دراسة أخيرة لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، فإن المعايير التى يحدث فيها الخلاف تعد جوهرية، حيث إن تحويل المنطقية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة يشمل مجموعة متنوعة من الاعتبارات المتماثلة، ولكنها منفصلة. وعلى أقل القليل، يشجع هذا المنظور بالتأكيد على الإشارة مجددا إلى إصرار مبدأ "مقاس واحد للجميع" على مسؤوليات حقوق الإنسان لكل كيانات الأعمال فى أى مكان، حتى ولو كان المرء فى نهاية المطاف ليس لديه ثقة فى أن لغات المسؤولية الاجتماعية للشركات قد تشير إلى

(٤٤) . (٤٤) Lene Bomann-Larsen and Oddny Wiggin (2004)

(٤٥) بطرق تستدعى للذهن تحليل (1996) Andrew Rowel، وبصورة متساوية الانتقادات الحادة للنشطاء : طالع، على سبيل المثال، (1998) James Ridgeway and Heffery St, Claire وبالطبع الخطاب الرائع فى : (2001-2002) Naomi Klein وطالع أيضا (2003) Ann Zammit . (1992) Luc Ferry على أن أضيف بالطبع أن وصفى لهذه الأجيال الثلاثة لا يفى لإنصاف التحليل الرائع لسيمون زايدك . Simon Zadek

التزام حال للمشروعات الكبيرة والمتوسطة^(٤٦)، خارج إطار أخلاقيات نظرية الحكم على الأمور بخواتيمها للأعمال والصناعة .

ومهما كانت الرؤية الشخصية لنقد المسؤولية الاجتماعية للشركات، فقد وصلت لغاتها إلى بعض البدايات المهمة بطرق مازال يتعين على حقوق الإنسان أن تكتسبها فيما يخص الأعمال والصناعة ،إن الحديث عن "أجيال" من حقوق الإنسان لا يقترب، ولو من بعيد، من تنمية لغات المسؤولية الاجتماعية للشركات. ولم يتطرق هذا الحديث بصورة محددة، حتى ظهور القواعد، لمسئولية حقوق الإنسان الخاصة بالأعمال والصناعة. فى ضوء هذا، يفهم المرء بصورة أكثر وضوحاً أن التناص (التداخل النصي) المكثف للقواعد لا يقلص هو نفسه من "صدمة الثقافة" التى تصيب التجارة والأعمال والصناعة، التى تعودت على، بل أدمنت، المنطقيات العملية للطوعية وأقل تطبيق لقواعد ومعايير حقوق الإنسان .

(ج) حقوق الإنسان باعتبارها قواعد أساسية :

بذلك، يثير التحول إلى لغات بديلة بشأن مسئوليات حقوق الإنسان استقبالا/ موقفا عدائيا. إن المقاومة الأولية أيضا تنشأ من نظرية اقتصادية كبرى، التى (كما نعرف من أعمال رونالد كواس Ronald Coase الرائدة) تنظر إلى إدخال قواعد ومعايير حقوق الإنسان بداية فى سياسة إدارة الأعمال. وينظر إلى لغات حقوق الإنسان، بالإضافة إلى لغات أخرى، باعتبارها عوامل إنتاج^(٤٧).

(٤٦) إن تعليق (UNIDO) يأتى ردًا غاضبًا، بطريقة مفهومة، على الثقة البرنامجية. بالطبع، إن أى عمل حقيقى يجب القيام به من أجل حمل لغات المسؤولية الاجتماعية للشركات إلى المواقع الصغيرة للعمل والصناعة، ويسرد التعليق قصص نجاح من الصعب أن نتجاهلها .

(٤٧) طالع، على سبيل المثال، تحليل المناهج المتنوعة "تعزيز الثروة" فى : Nicholas Mercuro and Steven G. Medina (1997) .

ولا تشكل الحقوق، وبينها حقوق الإنسان، أى أوراق رابحة، حيث تظل قابلة للتفاوض، بصورة لا نهائية، خلال القيام بعمل عندما تدخل فى إطار قرارات الإدارة/المشروع.

إن الخطاب المعيارى الذى يتحرك إلى أبعد من هذا الإطار الذى يعتمد على الحكم على الأمور بخواتيمها، يستتبعه نوع من الالتزام بالمساواة أو مفاهيم حقوقية التوجيه، التى يتم فى ظلها تبرير الأعمال أو السلوك بصورة مستقلة عن نتائج أفعال المرء. الذى يهم هنا، ليس عواقب الفعل/ السلوك، ولكن "مجموعة متنوعة من القواعد والمبادئ والقيود التى تشمل الواجب الأخلاقى وطبيعة الفعل نفسه"^(٤٨)، ويبدو أن القواعد تؤكد "علم الأخلاقيات" هذا، حيث إن القواعد لا تسمح بالمراجعة الجارية "التي تستبعد" حقوق الإنسان^(٤٩)، ويثير علم الأخلاق القضايا/ الموضوعات الثقيلة بالفعل والمتعلقة بأساليب التعامل مع الفكرة الناشئة بشأن العدل العالمى. وبهذا المعنى، تظل قواعد ومعايير حقوق الإنسان، مهما كانت الطريقة المثيرة للإعجاب التى وضعت من خلالها القواعد، معقولة أخلاقيا، فقط بقدر ما تخولها أساليب التعامل مع العدل العالمى^(٥٠).

غير أن هذا كله يفرض صعوبات لا يستهان بها. ففى سياق هذا التمديد الجدير بالاهتمام، لنظرية العدل إلى العدل العالمى، لا يجد جون رولز John Rawls وهو الفيلسوف الرئيسى الذى يعبر عن قيم العدل فى قانون الشعوب، أنه من الممكن أن يعطى القدر الأكبر من الاهتمام لأى واجبات محددة من العدالة للشركات، أو كيانات

(٤٨) طالع : . Franck J. Garcia (1999) at 1022

(٤٩) طالع من أجل هذا المفهوم : . Garcia (2001)

(٥٠) طالع : . Thomas W. Pogge (2002); Upendra Baxi (2004)

الأعمال الأخرى^(٥١)، ربما ليس هناك طريق أكيد للفصل من الناحية الأخلاقية في عملية الاختيار بين عنصرين تكوينيين من الخطاب : هما الطوعية والإنفاذ^(٥٢).

وتسعى الطوعية بالضرورة إلى تقليص نطاق مسئوليات حقوق الإنسان القابلة لأن تمتد للتجارة والأعمال. إن هذا "الاتجاه العام" لحقوق الإنسان تستتبعه مشكلة تجزئة لكونية، أو لا حدودية أو عدم وحدة حقوق الإنسان. على النقيض من ذلك، تشير القواعد إلى أقصى درجات الإنفاذ لكل حقوق الإنسان، تقريبا. وإذا كانت الطوعية تشمل أسلوبا متنوعا لتناول حقوق الإنسان، يستطيع التنفيذيون من خلاله تناول الأغذية بوفرة، يعد الإنفاذ حماية غذائية إسبارطية موصوفة. فهو يستتبعه فرض معيارية خارجية على "النظام الداخلي للاتحاد" (بحسب وصف أوجين إهرليش (Eugene Ehrlich) لحوكمة الشركات متعددة الجنسيات ومشروعات الأعمال الأخرى .

(٥١) طالع : . 35-9, 59-88 (1999) Johan Rawls لا تظهر الشركات ولا كيانات الأعمال الأخرى في تعبيره عن المبادئ الثمانية لقوانين الشعوب القابلة للتطبيق على خمسة أنواع من المجتمعات، ولا أى من الملامح التكوينية لهذه المجتمعات. ويشأن هذا الجانب، طالع : . (2000-2004) Upendra Baxi بالطبع يظل رولز Rawls معنيا بالفساد العام باعتباره جانباً من "الخلفية الثقافية، حيث تتركز الثروة العظيمة في يد القوة الاقتصادية". وهو يتساءل "هل من عجب في أن التشريع البرلماني، في الحقيقة، تكتبه جماعات الضغط (اللوبي) وأن الكونجرس يصبح قاعة للمساومات حيث تشتري القوانين وتباع؟" (١٩٩٩) . (at 24, fn, 19) إن الطرق لقراءات أعمال رولز Rawls التي يورد لها Thomas Pogge (2002) أمثلة رائعة تثمر عن استنتاجات مضادة تماما. وحتى بهذا، يظل موضع مسئوليات حقوق الإنسان، للمشروعات المتوسطة والصغيرة، وبينها الشركات متعددة الجنسيات، متسما بالتناقض في هذه الأعمال .

(٥٢) الأول يشير إلى تنظيم ذاتي نسبي مستقل، في حين أن الأخير يدلل على لجوء حقيقي متنوع إلى حشد شحيح من الخطوط التوجيهية الأخلاقية، فمبدأ الأقل هو الأفضل يبقى نهجا معياريا، ربما يوجهه المحرر الهيجلي (نسبة إلى هيجل Hegel) بتحويل الكم نفسه إلى كيف في النهاية .

وفى هذا السياق، قد تنبثق قواعد ومعايير حقوق الإنسان باعتبارها "قواعد رئيسية" تمهد لمجموعة محدودة من المبادئ العالمية التى تقيد نسبية مساحة الفراغ الأخلاقى لمجتمع (الأعمال والصناعة) ^(٥٣). وتفترض "النظرية المتكاملة للعقد الاجتماعى" التى اقترحها دونالدسون ودانفى Donaldson and Dunfee، بالطبع، أن هذا النشاط الجماعى الذى تحكمه القواعد هو جزء مهم من الحياة الاقتصادية ^(٥٤). إن القواعد الرئيسية هى "مبادئ أساسية للوجود الإنسانى حتى ... إننا نتوقع لها أن تتجسد فى معتقدات دينية وفلسفية وثقافية". ومن الواضح أن القواعد الرئيسية لا تمتد، فى سياق أخلاقيات الأعمال، إلى قواعد ومعايير حقوق الإنسان، القابلة للتطبيق فى جميع أشكال حوكمة الشركات والسلوك المهنى. ولكن القواعد والشرح الملحق بها، يفترضان أمرا مختلفا .

أحد الأسباب المهمة لهذه الفجوة تقف خلفه الضرورة التى يشعر بها فى خطاب أخلاقيات الأعمال لترجمة القواعد الرئيسية إلى لغة الأهداف الرئيسة أيضا ^(٥٥). وقد يظهر تحليل أكثر دقة عن إمكانية سد هذه الفجوة، وهو عمل لا أحاوله هنا بسبب المساحة والصلاحية (الكفاءة). غير أنه من الواضح أن كل مسئوليات حقوق الإنسان المتعلقة بالشركات متعددة الجنسيات ومشروعات الأعمال الأخرى كما تتصورها القواعد والشرح، تجعل نفسها مفتحة أمام الخطاب الأخلاقى للأهداف الرئيسة ^(٥٦). من قبيل الصدفة أنى أشرح هذا تاليا .

^(٥٣) . Thomas W. Dunfee (1999) 129 at 146 .

^(٥٤) نفس المرجع السابق، ١٤٥ .

^(٥٥) نفس المرجع السابق، ١٤٦ .

^(٥٦) . Thomas W. Dunfee and Timothy L. Fort .

(ج) حجم واحد لكل أنواع المعيارية :

فى نهاية المطاف، يظل هذا السؤال مطروحا من الناحية الأيديولوجية والتجريبية. فمن الناحية الأيديولوجية يشير تاريخ الرأسمالية العالمية وحقوق الإنسان إلى أن الآمال فى تحقيق حقوق الإنسان قد يكون مبالغاً فيها^(٥٧). بطريقة أكثر سهولة، فى السياق الحالى، السؤال هو : إلى مدى يوجه مفهوم أخلاقيات الأعمال نفسه صوب حقوق الإنسان ؟ وهل يستطيع المفهوم، بتوافقه مع التقاليد المنتجة لخطابه، الذهاب إلى ما تشير إليه القواعد ؟ هل هناك جانب جوهري فى القيام بالأعمال يستتبع بالضرورة "استبعاد" حقوق الإنسان ؟ كيف يمكن أن تمنع بالضرورة أساليب إنفاذ حقوق الإنسان، على عكس الأخرى الطوعية، الشهية العملاقة والمسعورة لتحقيق الأرباح، والمزيد من الأرباح على حساب حقوق الناس ؟ إن السؤال التجريبي الأوسع نطاقاً هو : ما حقوق الإنسان التى قد تطبق، أو تمتد إلى الشركات متعددة الجنسيات، ومنظمات الأعمال الأخرى ذات الصلة ؟ أتطرق فقط إلى السؤال الأول هنا، (أيضاً بسبب المساحة).

أولاً، فى ظل تنوع المشروعات الاقتصادية والنسق العالمى لإنتاج حقوق الإنسان، ينشأ السؤال، عما إذا كانت المناهج الأساسية لتناول حقوق الإنسان تتطرق بصورة كافية، وتستند المفاهيم التجريبية والمعيارية لـ "المسئولية الاجتماعية" لأشكال التجارة والصناعة وممارساتها. بصورة أيسر، يكون السؤال: ما اللغة، والبيان الصحيحان - اللذين مهذا لقواعد لغة حقوق الإنسان، أو اللغات الأوسع نطاقاً "للمسئولية الاجتماعية" ؟ هل تعيد لغات ومنطقيات حقوق الإنسان بصورة كافية "المسئولية الاجتماعية" للمشروعات متعددة الجنسيات، بغض النظر عبر أى طرق معقدة، أو متناقضة ؟ كيف لنا، إضافة إلى ذلك، أن نضع الكتابات الخاصة بالمسئولية الاجتماعية فى التطور المعيارى، وكذلك انحسار، أشكال الإجماع والسلوك بين الدول،

(٥٧) يستكشف الفصلان الثانى والثامن بعض جوانب هذه العلاقة .

التي عرضت بصورة تامة من خلال الجدل المسهب بشأن القانون الدولي "الناعم" و"القوى"؟ ما لضمان للمستقبل البشرى الذي يبرر الوصف الجدلى غير الكافى، ليس فقط لقصص ربما نختارها للحديث حول كيف يتحول القانون "الناعم" إلى قانون "قوى"، ولكن أيضا عن قصص حول "تخفيف" القانون "القوى"؟ وكيف لنا أن نفهم القصص الخاصة بتلطيف القانون "القوى" لحقوق الإنسان، والذي يظهر جليا فى الاتفاق العالمى للأمم المتحدة الذى قاده كوفى عنان؟ إنه يمكن الآن وبوضوح، الشركات متعددة الجنسيات من الاختيار ما بين قواعد ومعايير حقوق الإنسان التى من شأنها أن تربطهم بأضعف الالتزامات الممكنة بشأن المحاسبة .

ثانيا، ينشأ صراع بين الطوعية وتعظيم الأرباح. ويثير كل هذا قضايا أخلاقيات الأعمال التى هى فى كون التطور. ومن الأرجح أن الدفاع عن أعلى قدر من دمج قواعد ومعايير حقوق الإنسان من شأنه إحباط ولادتها بصورة نموذجية. على الجانب الآخر، ربما تقن قوائم التسوق القياسية، الخاصة بالتجارة والأعمال "الاختيار الحر" (فى أتم شكل لمعنى المصطلح) الذى قد ينتج عنه إجهاض (فشل)، أو حتى بذل لمستقبل حقوق الإنسان التقدمية.

ثالثا، بالتالى، فإن قضايا التنفيذ تصبح قضايا متنوعة لصراع بين المعتقدات، فمن ناحية، قد يثبت مؤيدو أساسيات السوق الحرة بصورة انفعالية أخطار التنفيذ الصارم والشامل والفورى لجدول الأعمال والمهام، على التنمية. وعلى الجانب الآخر، فإن الدفاع عن الاهتمام التام بحقوق الإنسان المعاصرة ربما يشير بصورة معيارية إلى عدم وجود أى موقع وسط فى خضم صراع السوق وأساسيات حقوق الإنسان، وهو فى العادة صراع شرس، مهما تفرق فى مواقع متنوعة. رابعا، حتى عندما نعطي اهتماما كبيرا للتعقيد والتناقض فى منطقية حقوق الإنسان، فإن العناصر غير المنطقية أيضا لها أهميتها بالفعل. ألجأ هنا، فى لغة مختزلة، إلى قضية التأثير الحالى، القاسى، لـ "الحرب على الإرهاب" و "حرب الإرهاب" اللتين لا تنتهيان، فى إطار لغات

حقوق الإنسان والمسئولية الاجتماعية للشركات، والخاصة بمسئوليات الشركات والأعمال. إن النظام العالمى العسكرى الجديد، الذى ظهر بصورة حاسمة فى سياق النظام العالمى الجديد الذى أعقب هجمات الحادى عشر من سبتمبر / أيلول، يمثل نهوضا غير عادى فى التسليح الدفاعى والعالمى "عقدة صناعة عسكرية" (باستعارة عبارة ربما عفى عليها الزمن). يثير كل هذا أسئلة غير عادية حول نوع مسئوليات حقوق الإنسان المتعلقة بالأعمال والصناعة والتي تقترحها القواعد. إذا كان هذا المنظور المعيارى يمنع، باعتبارها مسألة تتعلق بمبدأ شامل، ألا تربح التجارة والأعمال والصناعة من الإساءات للبشر والإساءات لحقوق الإنسان، أين بالفعل يمكن للمرء أن يضع "أخلاقيات" بشأن التزاحم على العقود فى "عراق ما بعد الصراع"؟ هل تنتهك، بأى طريقة، المكانة المميزة للتحالف فى حرب العراق بتخصيص العقود التجارية التفضيلية "لإعادة البناء" فى البلاد، القواعد، من جانب، وثقافة أخلاقيات الأعمال التي لا تتوقف عن الانتشار، فيما يخص القواعد والأهداف الرئيسة، على جانب آخر؟ كيف يمكن لنا، خاصة فى هذا السياق الأخير، أن نستوعب المبدأ الأساسى، بالألا يستفيد أحد من هذه الإساءات؟

إن القواعد والشرح الملحق بها، يرفضان بصورة متناقضة الاختيار المرهق الذى تعبر عنه بصورة مؤثرة للمشاعر مقولة "نصف رغيف أفضل من عدمه". السؤال الذى يوضع فى السياق المجازى الخاص بالغذاء المعدل وراثيا، يلفت الانتباه إلى ضرورة الاختيار بين نسختى "عضوية" من حقوق الإنسان ونسخة "متحولة" منها بشأن نظم المسئولية الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات ومشروعات الأعمال الأخرى!

وفى الختام، أقترح مجالا كاملا من "المبدأ الاحترازى" (الذى ذكر إجمالا فى الآونة الأخيرة فى سياق بروتوكول كارتاجينا للسلامة الحيوية) لمزيد من التدريبات التي

تهدف إلى تطوير هذه القواعد. إن محاولة التوسط الكامل لأساسيات السوق الحرة عبر لغات رئيسية لحقوق الإنسان ومنطقيات قيم وقواعد ومعايير حقوق الإنسان المعاصرة، كل هذا يثير قضايا لا يمكن التنبؤ بها، وهو ما يدعو الآن إلى مزيد من الأعمال البطولية أكثر من تلك المتاحة في القواعد والشرح الملحق بها^(٥٨).

(٥٨) يشار هنا إلى مساهمة تمت في الآونة الأخيرة من الفيلسوفة السياسية إريس ماريون يانج (Iris Marion Young, 2004)، حيث تدافع، في سياق تبرير الحركات النشطة ضد المصانع التي تمارس الاستغلال، إلى التحرك من نموذج المسؤولية عبر اللوم والقائم على المسؤولية، إلى نموذج مسؤولية سياسية مشتركة، والذي تظل في إطاره الفقرات الأخلاقية التالية لها مكانة بارزة. أولاً، في نموذج المسؤولية السياسية (في ظل تميزه عن النظم التقليدية للمسؤولية القانونية المدنية/ الجنائية) تقبل مسؤولية ما لم نقم به بالفعل، ببساطة لأن العديد من حالات الضرر والأخطاء والظلم ليس لها مجرم قابل للعزل، ولكنها تنتج عن مشاركة ملايين الناس في المؤسسات والممارسات التي تنتج عنها الأضرار : (at 377) ثانياً، تعد المسؤولية السياسية مفهوماً في إطاره إيجاد أن بعض الناس يتحملون مسؤولية الظلم، لا يعفى الآخرين بالضرورة (at 378) ثالثاً، هذا المفهوم يجعل بعض الظروف الطبيعية والمقبولة التي تمثل خلفية للأفعال، بطريقة ربما لا يستطيعها نهج المسؤولية القانونية، معقدة. رابعاً، إن الهدف التام من وراء نموذج المسؤولية السياسية المشتركة، أحداث نتائج بدلاً من توزيع اللوم والخزي، على وجه التحديد؛ لأن هذه الآليات الأخيرة تثير تجنباً شفوياً للخوض في المسؤولية المشتركة. خامساً، إن نموذج المسؤولية السياسية المشتركة في نهاية المطاف يشمل التعاون مع الآخرين من أجل تحقيق ... التغيير (at 387) فقط؛ لأنها تتطلع للأمام أكثر من النظر للخلف (at 388)، سادساً، وبصورة كلية، تتمسك يانج Young بأن مفهوم المسؤولية السياسية المشتركة يظل يمكن تعميمه، وأنه ينطبق على أي ظلم (جور) هيكلية (at 388) تحديدًا؛ لأن العولة الاقتصادية المعاصرة تشير إلى نظام ضخم من الترابط الأخلاقي. ومن المهم التشديد، في السياق الحالي، على أن الدفاع عن هذا النهج لا يحل محل نهج المسؤولية القانونية تماماً (المدنية والجنائية). ولهذا هناك شك في أن يانج Young سترحب بالقواعد المقترحة من قبل الأمم المتحدة. وبالفعل، في ضوء التحليل، قد يتردد أن القواعد قد تسهم ضمناً في تقديم نموذج المسؤولية السياسية المشتركة. حتى رغم ذلك، يبقى السؤال : هل التركيز المشدد على إصلاح/ابتكار نموذج المسؤولية القانونية يحمل أي إمكانية عكسية لنموذج المسؤولية المشتركة؟ بطريقة أخرى، ما أفضل السبل للتوصل لفهم لتكاملات النهجين ؟ يحول ضيق المساحة دون الإسهاب في تحليل هذا الجانب. وأيضاً من قبيل الحقيقة، فإن نهج المسؤولية السياسية يقدم لفة أكثر تماسكاً من اللغات عبر المتماكة الخاصة بـ "مواطنة الشركات" أو (CSR). ورغم هذا ليس من الواضح تماماً، في ظل تشديد يانج Young المميز على الأخلاقيات الجماعية للبشر في أنحاء العالم والكيانات للعمل معاً من أجل إخراج نتائج فقط مستقبلاً، كيف يمكن لهذا كله أن يقدم المديرين التنفيذيين للشركات متعددة الجنسيات، وزعماء مجموعة الثماني، الموظفين الكبار والصغار في المؤسسات المالية الإقليمية والدولية، والأخوة المتقاربين أو حتى الأخلاقيات المتشابهة لدرجة الاستنساخ، من ناشطي حقوق الإنسان .

المؤلف في سطور:

أويندرا باكسى

أحد أبرز مفكرى الهند، وهو أستاذ للقانون بكلية الفنون فى جامعة وورويك، عمل من قبل نائبا لرئيس جامعتى دلهى وجنوب جوجارات.

المترجم فى سطور:

محمد على فرج

محرر صحفى بوكالة أنباء الشرق الأوسط ومترجم حر. عمل محرراً ومترجماً بوكالة الأنباء الألمانية (مكتب الشرق الأوسط بالقاهرة)، كما عمل مترجماً بمكتب وزير الثقافة بمصر. يعمل حالياً رئيساً لقسم الشئون الإعلامية فى دائرة الثقافة والإعلام بحكومة إمارة عجمان بالإمارات العربية المتحدة، ترجم لصالح المركز القومى للترجمة كتابى (أهل مطروح - البدو والمستوطنون والذين يقضون العطلات) و (عالم آخر ممكن التحول الديمقراطى فى المؤسسات العالمية).

التصحيح اللغوى: غادة كمال

الإشراف الفنى: محسن مصطفى

